

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أستاذ النحو والفونيق

التعليقة على المقرب

(شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو)

تحقيقاً :

الدكتور جميل عبدالله عويضة

2005

رَفْعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

التعليقة على المقرب

◆ سلسلة كتاب الشهر

تصدر عن:

وزارة الثقافة

عمان - الأردن

◆ الهيئة الاستشارية للنشر

[هجائياً]

د. أحمد الطراونة

د. باسم الزعبي

أ. زياد أبو لبن

أ. سالم الدهام

د. سليمان الأزري

أ. عزمي خميس

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

التحليقة على المقرب

(شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو)

تحقيق

الدكتور جميل عبد الله عويضة

الخبير التربوي بدائرة التربية والتعليم

الرئاسة العامة . وكالة الغوث الدولية

دكتوراه اختصاص في النحو والصرف

ودكتوراه دولة في الآداب

١٤٢٤ / م ٢٠٠٤

◆ التعليقة على المقرب: شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو

◆ د. جميل عبد الله عويضة

◆ الطبعة الأولى ٢٠٠٤

◆ سلسلة كتاب الشهر رقم ٩٦

◆ الناشر: وزارة الثقافة

عمان - الأردن

شارع وصفي التل

خلف جبري المركزي

ص. ب ٦١٤٠ - عمان

تلفون: ٥٦٩٩٠٥٤/٥٦٩٦٢١٨

فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨

Email: info@culture.gov.jo

◆ تصميم الغلاف: يوسف الصرايرة

◆ الإخراج الداخلي: اليوسف

◆ الطباعة: مطبعة السفير

◆ جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

◆ All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٤/١١/٢٧١٠)

٤١٥

التعليقة على المقرب: شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن
عصفور في علم النحو/تحقيق جميل عبد الله عويضة . عمان:
وزارة الثقافة، ٢٠٠٤

() ص.

ر.ا: (٢٠٠٤/ ١١/ ٢٧١٠)

الواصفات: /قواعد اللغة // اللغة العربية/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

تقديم

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد ..

فهذا هو الكتاب الثاني من شروح كتاب المقرب لابن عصفور الإشبيلي، الذي أقوم بعبء تحقيقه، وقد كان الكتاب الأول (شرح المشكل من المقرب) لابن عصفور نفسه، وكنت عثرت على نسخة مصورة من هذا الكتاب في أثناء دراستي عن ابن عصفور الإشبيلي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، وعندما عازمت على تحقيق هذا الكتاب، أعان الله، إذ توافرت لي نسخة ثانية مصورة عنه، فكان لي ما أردت، بفضل من الله ومنّة.

وعندما عازمت على التقدم للحصول على دكتوراه الدولة في الآداب، رأيت أن أجعل ابن النحاس صاحب كتاب إعراب القرآن موضوعاً لدراستي، وفي أثناء البحث وقع نظري على قول السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر: قال ابن النحاس في التعليقة، فظننت أن التعليقة كتاب لأبي جعفر بن النحاس، وكثرت نقول السيوطي عن التعليقة كثرة لافتة للنظر، وبعد البحث والتقصي أدركت أن ابن النحاس صاحب التعليقة غير ابن النحاس صاحب إعراب القرآن، ولما كانت بعض النقول يُكتفى فيها بالقول: قال ابن النحاس، دون أن يقال في التعليقة، اختلط الأمر عليّ في نسبة الرأي، وهل هو لصاحب التعليقة، أم أنه لصاحب إعراب القرآن، وكلاهما يرى رأي البصريين، عندها آثرت السلامة، ورأيت أن أتجه إلى نحوي آخر، كان له اهتمام بإعراب القرآن هو أبو البقاء العكبري، وبعد جهد حصلت على نسخة من التعليقة مصورة في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة حرسها الله، وبعد أن حصلت على

دكتوراه الدولة، أخذت أبحث عن نسخة ثانية من التعليقة، فلم أظفر بنائل، فرأيت أن أقتصر على هذه النسخة في التحقيق؛ لسبب اثنين:

أولهما: مكانة البهاء بن النحاس، وأثره فيمن جاء بعده، وهذا الأثر يتضح في النقول عن هذا الكتاب، ونظرة واحدة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي - لي سبيل لمثال - ريك ذلك.

وثانيهما: أن هذا الكتاب هو الأثر النحوي، بل الأثر الوحيد للبهاء بن النحاس، مما دفعني إلى أن أوقف علم هذا الشيخ من سبات، وأحيي ذكره بعد ممات .
وحين باشرت العمل أدركت أهمية الكتاب، وتبينت عمق آراء صاحبه، وحدقه، ولئن كان هذا الذي أحققه ما انتهى إليه ابن النحاس في هذا المصنف، حيث أجمع المترجمون له أنه لم يتمه، وأنه وقف فيه عند باب الوقف، أو نحوه، فإن ما لا يدرك كله، لا يهمل جلّه، وعلى الله قصد السبيل، وفوق كل ذي علم عليم.

المحقق

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول

المؤلف والكتاب



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السكنى النبىء البروديس

أ

المؤلف (١)

الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس.

ولد بمدينة حلب، يوم الأربعاء، آخر يوم من أيام جمادى الآخرة، سنة سبع وعشرين وستمئة من الهجرة، ونشأ فيها، ودرس على شيوخها، وأخذ عن أساتذتها، وطلب الحديث وقتاً، فسمع من أصحاب السلفي^(٢)، وسمع من أبيه العلامة المحدث محيي الدين أبي إسحاق، وسمع مسند الدارمي، ومسند عبد بن حميد من ابن اللثي^(٣)، وسمع من ابن خليل^(٤)، وأخذ القراءات عن الكمال الضيرير^(٥)، وقرأ القرآن على

(١) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٠/٢، فوات الوفيات ٣/٢٩٤، إشارة التعيين، ص ٢٨٦ طبقات ابن قاضي شهبة - قسم المحمدين، ص ٢٧، بغية الوعاة ١/١٣، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٤٦٢، شذرات الذهب ٥/٤٤٢ تذكرة النحاة، ص ٣٣٣، دول الإسلام ٢/١٥٣، معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٢، درة المجال ٢/٢٦١، تاريخ الأدب العربي - بروكلمان ٥/٢٩٧، طبقات الشافعية - الأسنوي ٢/٥٠٧، الأعلام ٦/١٨٧، العبر ٥/٣٨٩، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤/٥٣٣، مستفاد الرحلة والاعتراب، ص ٨٢، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص ٢٠٠، ملء العيبة ٣/١٠٧، كشف الظنون، ص ١٣٤٤، ١٨٠٥، معجم المؤلفين ٨/٢١٩، المنهل الصافي ٤/٥٤٤، الدليل الشافي على المنهل الصافي ٢/٥٧٩، برنامج الوادي أشي ص ١٢٥.

(٢) أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني الحرواني السلفي (محلة بأصبهان) وسلفه بكسر السين لقب جده أحمد وهو حافظ ثقة ورع متقن فهم، له حظ من العربية، له معجم في شيوخ بغداد، ت ٥٧٦ هـ، شذرات الذهب ٤/٢٥٥.

(٣) هو مسند الوقت أبو المنجى عبد الله بن عمرو بن علي بن زيد الحريمي القزاز، ولد سنة ٥٤٥ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٦٣٩ هـ، وهو آخر من روى حديث البغوي بعلو، نشر حديثه بالشام. العبر في خبر من غير ١٤٣/٥.

(٤) هو الحافظ شمس الدين أبو الحجاج يوسف بن خليل بن قراجا بن عبد الله الدمشقي، محدث حنبلي، ذو رحلة واسعة، وكان إماماً ثقة حافظاً ثباتاً عالماً، واسع الرواية، جمع لنفسه معجماً عن يزيد من ٥٠٠ شيخ، توفي سنة ٦٤٨ هـ. الدليل على طبقات الحنابلة ٢/٢٤٤ والمقصد الأرشد ٣/١٣٣.

(٥) هو أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم العباسي القرشي، شيخ القراء بالديار المصرية في زمانه، قرأ القراءات السبعة، توفي سنة ٦٦١ هـ. غاية النهاية ١/٥٤٤، معرفة القراء الكبار، ص ٥٢٤.

أبي عبد الله الفاسي^(١)، وسمع ديوان المتنبي من أبي القاسم بن رواحة^(٢)، ومن أبي عبد الله الإربلي^(٣)، وأخذ العربية والنحو عن جمال الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمرو النحوي الحلبي^(٤)، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وقرأ النحو على الموفق بن يعيش^(٥)، وأخذ أيضا عن علم الدين اللورقي^(٦)، وقرأ كتاب سيبويه عليه، ومن شيوخه إفادة أبو الحسين بن أبي الربيع^(٧)، الذي وفد عليه، أو أرسل إليه بكتابه المسمى بالكافي في الإيضاح، وهو شرح لكتاب إيضاح الفارسي.

ثم دخل مصر بعد أن خربت حلب، وتولى تدريس التفسير بجامع ابن طولون، ولما كملت المنصورية فُوِّضَ إليه تدريس التفسير بها، وله تصدير بمصر، والذي جعله يتصدر خبرته الواسعة، إذ كانت له معرفة بالمنطق، وإقليدس، والقراءات القرآنية، والخلاف، ولم يكن في عصره أحد أحب منه لسماع كتب الأدب، وقد اقتنى كتبا نفيسة، وكان يكتب خطا مليحا، وله عناية بالغة بالنحو واللغة والأدب، إذ قرأ كتاب سيبويه، والإيضاح العضدي، والتكملة، وكلاهما لأبي علي الفارسي، ومفصل الزمخشري، وصحاح الجوهرى، وسمع الدواوين الشعرية، كالحماسة، وديوان حبيب، والمنتبي، وأبي العلاء المعري، وهكذا فإن البهاء بن النحاس كان واسع الاطلاع، غزير

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن الفتوت، إمام محقق، انتهت إليه رئاسة الإقراء ببلده بالقراءات السبع، توفي سنة ٦١٤ هـ، غاية النهاية ٦٨/٢.

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، وقد سمع عنه البهاء بن النحاس ديوان المتنبي من أوله إلى أول السيفيات، وحضورا من قول المتنبي: أين المحاجم يا كافور والجلم. برنامج الوادي آشي، ص ٣١٤.

(٣) هو الحسين بن إبراهيم بن الحسين، أخذ عنه ابن النحاس ديوان المتنبي. برنامج الوادي آشي، ص ٣١٢.

(٤) سترد له ترجمة عند حديث ابن النحاس عنه في أثناء التحقيق.

(٥) سترد له ترجمة عند حديث ابن النحاس عنه في أثناء التحقيق.

(٦) الإمام علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي، نسبة إلى لورقة التي ولد بها سنة ٥٧٥ هـ، وهي قرية من قرى الأندلس، وتوفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ، وهو من علماء العربية الكبار، له شرح المفصل، وشرح الشاطبية، والمباحث الكاملة في شرح الجزولية. غاية النهاية ١٥/٢، بغية الوعاة ٢/٢٥١.

(٧) الإمام عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله، مولده في إشبيلية سنة ٥٩٩ هـ، ووفاته بسبته سنة ٦٨٧ هـ، إمام العربية في وقته، له شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، بغية الوعاة ١٢٥/٢.

العلم، ولهذا عدّ بحق شيخ العربية في الديار المصرية، وكان كثير التلاميذ، خرج به جماعة من الأئمة، ويكفيه فخرا أنه شيخ أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، الذي قال فيه: كان نحوي مصر والشام في عصره . وكانت تجري بين ابن النحاس وتلميذه أبي حيان نقاشات، ومن ذلك ما ذكره ابن مكتوم في تذكرته^(١)، قال: سألت بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال من قول أبي الطيب المتنبي^(٢):

وأقسم لو صلحت يمين شيء
لأصلح العباد له شمالا

فأعربتتهما تمييزين، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان، وذاكرت بذلك شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما، فقلت له على الحال، كقولي: أصلح لك غلاما وتلميذا؟ فقال: يظهر لي أنه تمييز، قلت له: التمييز الذي على تمام الكلام، وهذا البيت منه على تقديرك لا بد أن يكون منقولا من فاعل أو من مفعول على رأي، وهذا لا يصلح منه ذلك، ولا في قولي أصلح لك تلميذا؟ فقال: يصح أن يقدر: يصلح لك تلميذي، فقلت له: لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول، والتلميذ مصدر، ولو قدرناه: يصلح لك تلميذي، لم يكن معناه معنى: أصلح لك تلميذا؟ قال: وحكى لي الشيخ بهاء الدين أن بعضهم حكى عن المخلص الطوخي^(٣) أنه أعربه خبر صلح، وجعلها من أخوات صار، ومعناها، قلت له: هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه، فلا نقول به.

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢٩٧/٥

(٢) انظر التبيان في شرح الديوان المنسوب لأبي البقاء العكبري، وليس له، وإنما هو لتلميذ أبي البقاء علي بن عدلان الموصل، ٢٢١/٣ من قصيدة مطلعها:

وحسن الصبر زمو لا الجمالا

بقائي شاء ليس هم أرتحالا

(٣) لم أعر له على ترجمة فيما توافر لي من مصادر

أخلاقه ورأي العلماء فيه:

اشتهر بالدين والصدق والعدالة، وكان ثقة حجة، مع عدم التكلف، وصغر العمامة، وكان بعض القضاة إذا انفرد بشهادة حكمه فيها، وثوقا بدينه، وكان يمشي في الليل بين القصرين بقميص وطاقيه^(١)، وكان يلبس ثيابا مقطعة، وكان من أذكى بني آدم، حسن الأخلاق، فيه ظرف النحاة وانبساطهم، وكان له صورة كبيرة في صدور الناس، معروفا بحل المشكلات، يسعى في مصالح الناس، وكانت له أوراد في العبادة، كثير الذكر، كثير الصلاة والعبادة والبروءة، والترحم على من يعرفه، فهو يترحم على كل من ورد له ذكر في كتابه التعليقة، وكان ينهى عن الخوض في العقائد، وله تودد إلى من ينتمي إلى الخير، وكان لا يكلم أحدا في النحو إلا بلهجة العوام (اللهجة الحلبية)، فلا يراعي الإعراب، لم يتزوج قط، ولم يدخر شيئا، فكان عنده من أصحابه وطلبته من يأكل على مائدته، فلا يكاد يأكل شيئا وحده، ولم يأكل العنب قط: قال: لأني أحبه، فأثرت أن يكون نصيبي في الجنة، ونختم هذه الفقرة بما ذكره ابن رُشيد، قال: وقد وصفه صاحبنا أبو حيان محمد بن حيان الجياني فيما قرأته بخطه فقال: بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس، شيخ أهل البلاد في علم اللسان، والمقر له في ذلك بالإجادة والإحسان، ذاكر للعربية واللغة، وأحسن الناس صحبة، وأكثرهم مروءة، وهو من بيت الرئاسة والوجاهة في الدنيا، معظما عند الخاصة والعامة^(٢) .

وفاته:

توفي يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة، سنة ثمان وتسعين وستمئة، بالقاهرة، بعد أن خدم العلم أكثر من خمسين عاما، رحمه الله رحمة واسعة .

(١) الطاقية : غطاء يوضع على الرأس

(٢) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة ١١١/٣

مذهبه النحوي:

ابن النحاس بصري المذهب، لا جدال في ذلك، يذكر هذا في التعليقة صراحة، ولعل هذا هو الذي دعاه أن ينتقص كثيرا من آراء الكوفيين، ويصحح ما ذهب إليه البصريون، أما إذا كان الخلاف بين البصريين أنفسهم، فهو مع سيبويه، يقدم آراءه، ويضعه في مكانة لا تدانيها مكانة نحوي آخر، ويتبنى آراء شيخه ابن عمرون، ولا تعني بصريته أنه متبع لهذا المذهب بعجره وبجره، بل نراه ينقد ما لا يوافق، استمع إليه يقول: وأما البصريون فذكر النحاة عنهم أدلة كثيرة، لا تسلم عند التحقيق، ومن مظاهر بصريته اختياره كتاب أحد أعلام المدرسة البصرية في المغرب والأندلس، وهو ابن عصفور ليشرحه، ويغلب على ظني أن كتاب المقرب قد حاز شهرة لا تدانيها شهرة في عصره، فأراد ابن النحاس أن يجري في الحلبة التي تسابق فيها النحاة، وإن كان يتحامل على صاحب المقرب في بعض المواطن، استمع إليه يقول: انفرد الجزم بالأفعال، ولكن ابن عصفور زاد على ذلك زيادة قبيحة، واستعمال لفظ قبيحة لا يصدر عن رجل يحترم ابن عصفور، إذ كان يقدر أن يقول: زاد زيادة لا فائدة منها، أو ما شابه ذلك.

تصانيفه:

ذكر بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي^(١) للبهاء بن النحاس المؤلفات

التالية :

١- شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة، وذكر أن منه نسخة في الاسكوريال ثان رقمها (٣٠٢) وقد ذكر الدكتور ناصر الدين الأسد^(٢) أنه كتب على الورقة الأولى من المخطوط (شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة للعلامة ابن

(١) تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥

(٢) مصادر الشعر الجاهلي، ص ٥٩٦ - ٥٠٠

النحاس)، وذكر أيضا أنه كتب بجوار الكنية بخط مائل: (بهاء الدين أبي العباس أحمد)، وبجانبه التصحيح والاستدراك: صح.

ويبدو أن الناسخ قد خلط بين اثنين لهما الكنية نفسها، أمّا الأول فهو أبو جعفر محمد بن إسماعيل المرادي المصري المعروف بالنحاس، أو ابن النحاس بلا خلاف، وأمّا الآخر فهو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر المعروف بابن النحاس، وقد أثبت الدكتور عمر الفجاوي محقق المخطوط أنه لأبي جعفر النحاس، وليس لبهاء بن النحاس، معتمدا ما ورد في المخطوط من أدلة نقلية وعقلية ورواية ودراية^(١).

٢- ديوان شعر، وذكر أن هذا الديوان طبع في بيروت سنة ١٣١٣هـ، والذي طبع في بيروت للملا فتح الله بن النحاس الحلبي، وليس لبهاء بن النحاس صاحبنا. وذكر ابن رشيد أنه شرع أن يصنع ديوانا على نحو قلائد العقيان ويتيمة الدهر وخريدة القصر لكنه كسل عن إتمامه.

٣- شرح لقصيدة الشواء^(٢)، وذكر أن منه نسخة في كوبريلي، رقمها (١٤٩٩)، فإن صحت رواية بروكلمان، ولا أظنها تصح، فهي شرح قصيدة في الأفعال، فيما يقال بالياء والواو، وأولها: قل إن نسيت عزوته وعزيتته....

٤- مجموع فيه تعليقات لابن جني، وذكر بروكلمان أن منه نسخة بخط يده في الاسكوريال ثان، رقمها (٧٧٨).

٥- وذكر ابن قاضي شهبة^(٣) أنه ألف تعليقة على مقرب أبي الحسن والإفادة، أمّا التعليقة فهي موضوع التحقيق، وأمّا الإفادة فأظن ظنا مسامتا لليقين أن المقصود

(١) شرح ديوان امرئ القيس لأبي جعفر النحاس، ص ٢٥

(٢) أبو الخاسن يوسف بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن الحسين بن إبراهيم الملقب بشهاب الدين الكوفي الأصل،

الحلبي المولد والمنشأ والوفاة. ت ٦٣٥ هـ. شذرات الذهب ١٧٨/٥

(٣) طبقات النحاة واللغويين - قسم المحمدين، ص ٢٧

ما أفاده الناس منه في أثناء تدريسه، وإلا فالإفادة كتاب في النحو لتاج القراء نور الدين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر المقرئ المفسر الكرمانى، المتوفى في حدود سنة ٥٠٠هـ^(١).

وتجمع المصادر على أنه ليس له إلا التعليقة على المقرب، وعلى كل حال، فلم يصل إلينا مما نسب للبهاء بن النحاس غير التعليقة، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب.

ابن النحاس والنحاسون:

لم يكن صاحبنا هو الوحيد الذي عرف بالنحاس أو ابن النحاس، فقد شاركه فيه خلق كثير، ذلك أن هذا اللقب أو الكنية يطلق على من عمل في صنع الأواني الصفرية، وكثيرون هم الذين عملوا في هذه الحرفة، ونجب لهم أبناء أو أخفاد، وكثيرون هم الذين غلبت على ألقابهم أو كناههم حرفة آبائهم أو أجدادهم، فقول: ابن النحاس، ابن النجار، ابن القياري، ابن الحجاز، ابن الأبار، ابن الحداد، ٠٠٠ وممن عرفوا بابن النحاس غير صاحبنا:

١- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النحوي المعروف بابن النحاس، من أشهر تصانيفه: إعراب القرآن، معاني القرآن، الناسخ والمنسوخ، شرح المعلقات، شرح أبيات الكتاب، توفي غريقا سنة ٣٣٨هـ^(٢).

٢- محيي الدين أحمد بن إبراهيم الدمشقي، عرف بابن النحاس، له كتاب: مشاريع الأشواق إلى مصارع العشاق، وهو تأليف قيم في فضل الجهاد والحض عليه، وله مختصر عليه، توفي سنة ٨١٤هـ^(١).

(١) هدية العارفين ٤٠٢/٢

(٢) انظر ترجمته في: الأعلام ١٩٩/١، إنباه الرواة ١٠١/١، البداية والنهاية ٢٤٢/١١، بغية الوعاة ١/٣٦٢، البلغة، ص ٢٩، تلخيص ابن مکتوم، ص ١٧ حسن المحاضرة ٢٢٨/١، شذرات الذهب ٢/٢٤٦، طبقات الزبيدي، ص ٢٣٩، معجم الأدباء ٢٢٤/٤، معجم المؤلفين ٨٢/٢، النجوم الزاهرة ٣/٣٣٠، نزهة الألباء، ص ٣٦٣

٣- الملا فتح الله بن عبد الله المعروف بابن النحاس الحلبي، نشأ في حلب، ودخل دمشق مرات، وعقد له فيها مجالس ومحاورات، وكانت وفاته بالمدينة المنورة، ليلة الخميس لثمان بقين من صفر، سنة اثنين وخمسين وألف، ودفن ببقيع الغرقد، له ديوان شعر جيد، وله كتاب التفتيش في خيالات درويش، يعني درويش مصطفى الحلبي^(٢). وقد جمعت عددا كبيرا ممن عرفوا بالنحاس أو ابن النحاس، وآثرت أن أكتفي بذكر من ذكرت منهم، مخافة الإطالة، وأشهر هؤلاء، وأوسعهم ذكرا أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن يونس المرادي، وقد اشتهر في المصادر بأبي جعفر النحاس، ويأتي البهاء بن النحاس في المرتبة الثانية بعد أبي جعفر، ويرد ذكره في المصادر على نحو من التالية:

— البهاء بن النحاس.

— بهاء الدين بن النحاس.

وغالبا ما يرد ذكره مقرونا بكتاب التعليقة، فيقال:

— قال ابن النحاس في التعليقة.

— قال ابن النحاس في شرحه لمقرب ابن عصفور.

— قال بهاء الدين بن النحاس في التعليقة، أو في شرحه لمقرب ابن عصفور

وسنختم الحديث عن الشيخ ابن النحاس بما كتبه عنه ابن رُشيد في رحلته، حيث

قال:

(ولقيت بعد صلاة العصر، من يوم الأحد المذكور^(٣))، يوم وصولنا إلى مصر،

الشيخ الإمام أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي، المشهور بابن

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٠٥/٧، فهرس المخطوطات التونسية ٤٨/٤، فهرس مخطوطات خزانة

القرويين، ص ٢٤٢، هدية العارفين ٨١٥/٥

(٢) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢٥٧/٣، فهرسة دار الكتب المصرية أدب — طلعت ٤/٤٤٥٥

(٣) يعني السابع من رجب سنة ٦٨٤ هـ

النحاس، ويلقب بهاء الدين؛ أحد أعلام علماء الديار المصرية، إمام في العربية والآداب والخلاف، وله نظم رائع، ونثر فائق، وكرم ذات، وفضل أدوات، ومروءة ظاهرة، وخلق طاهرة، ورواء وبهاء.

سمع الحديث عن أبي المنجى ابن اللتي، وقرأ كتاب سيبويه جميعه على علم الدين أبي محمد اللورقي، وكنت قد سمعت بهذا الإمام، فلما وافيت مصر استصحبت معي إلى مسجدها الأعظم^(١) في ذلك اليوم أحد الفقراء السفارة من أصحابنا يدلني الطريق، فبينما أنا إثر صلاة العصر، أتطوّف في المسجد الجامع، رأيت فيه حلقةً بعضها لإقراء القرآن، وبعضها للعلم.

فقال لي ذلك الفقير: أذن من هذه الحلقة فإني أرى أهلها ذوي احتشام، فدنوت منها، فرأيتهم قد أحدقوا بهذا الإمام، فسلمت ودخلت الحلقة، وجلست وأنا لا أعرف الشيخ، فوجدته يتكلم في علم العربية، فأخات معهم بطرف مما كانوا يتكلمون فيه.

فالتفت إلي الشيخ فقال : من أين قدومك؟

قلت : من المغرب.

قال : أمن الإسكندرية؟

قلت : من أبعد.

قال : أمن تونس؟

قلت : من أبعد.

فقال لي : فقل إذن من جُؤ المغرب. يعني من داخله !

قلت : نعم.

فقال : من أي بلاده؟

قلت : من سبتة .

(١) يريد مسجد عمرو بن العاص

فكان أول ما فاتحني به أن قال: أيعيش سيدنا أبو الحسين ابن أبي الربيع؟

قلت : نعم.

فقال : ذاك شيخنا إفادة بوصول كتابه إلينا أو بوفادته علينا أو معنى هذا، يعني

شرحه لكتاب إيضاح الفارسي المسمى بالكافي في الإفصاح.

ثم قال لي : أقرأت عليه؟

قلت : نعم.

قال : وما قرأت عليه؟

فقلت : ما يقرأ طلاب العلم والعربية.

فاستفسرتني، فقلت: قرأت الجمل، والإيضاح، والكتاب، فلما ذكرت له الكتاب

قال: اعبر إلى جانبي، فامتنعت، فعزم علي وأقعدني إلى جانبه، فجلست منضما حياء

منه، فقال: اجلس متسعا، فجلست وتمادى علي الإقراء، فاختلست الكلام أثناء إقباله

علي من بين يديه من التلاميذ للإلقاء عليهم مع الذي كان عن يميني — اختلاسا،

وقلت: مَنْ الشيخ؟ فقال: بهاء الدين ابن النحاس.

فالتفت الشيخ وقد وثبت بين يديه .

فقال : لم ؟ ارجع إلى موضعك.

فقلت له : يا مولانا، لم يعرف المملوك بين يدي مَنْ هو، ولو علم ما جلس هذا

المجلس، ولا تكلم.

فعزم عليّ في العود إلى مجلسي فعدت، وأشار بالاطمئنان فاطمأنت.

فتقدم شاب ليقراً دولته^(١) عليه، فقال له الشيخ: دع دولتك اليوم، فإني لم أنظر

فيها.

(١) الدولة : الصحيفة التي يتداولها طلاب العلم فيما بينهم

فقال له الشاب: ومثلك يا مولانا يحتاج إلى نظر في مثل دولتي! أو نحو هذا من الكلام.

فقال الشيخ: هب أن الأمر كذلك، فدولة منظورة خير من دولة غير منظورة. فقضيت العجب، إذ مثل هذا في بلادنا المغربية يعد من النقص الكبير، لما جبلوا عليه من الجهل الكثير.

فلما انفصل المجلس، وقد دنت الشمس للغروب، قام الشيخ فشيخته إلى باب المسجد، ووقفت ليستوي على مركوبه، فقال موعدا في غد إن شاء الله بالقاهرة، في مسجد الأقرم^(١) فهناك مجلس إقرائي.

وكان الشيخ له أيام يأتي فيها إلى مصر ليُدرس أهلها، أظنها يومين في كل جمعة. فبكرت في يوم الاثنين إلى المجلس المذكور الذي تقدم الوعد إليه، فألفت جمعا من صدور أهل العلم قد اجتمعوا بين يديه من شيوخ وكهول وشبان، وسمعت مآخذ ومذاكرة ومناظرة أقوى مما سمعت بالأمس.

فطال المجلس وأردت الانصراف، فأشار بالجلوس إلى أن يتم المجلس. فلما أراد القيام قام التلاميذ معه وأحدقوا به يقرؤون عليه في الطريق إلى منزله ما بقي من دولهم، فدرّسهم طول الطريق إلى أن وافى منزله، فدخل معه فريق، وانفض فريق.

فأشار بالدخول، وقدم ما حضر من الطعام، ثم لما فرغنا منه أقبل بالتأيس، وعرض علي جميع كتبه أو أكثرها كتابا كتابا حتى مللت، وقال: حكمتك فيها ماض، وهي مباحة لك، فشكرته أتم الشكر، وعرفت أي لقيت جليل القدر، فلا أزال أذكره أطيب الذكر. وقد وصفه صاحبنا أبو حيان محمد بن حيان الجياني فيما قرأته بخطه

(١) هو المسجد الذي ابتناه الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام الله أمام قصر الخلافة، وقد أشرف عليه وزيره المأمون بن البطائحي ونجر بناؤه سنة ٥١٩ هـ، ولم يكن جامعا، ولم تكن به خطبة، لكنه مع ذلك عرف بالجامع الأقرم، وكانت تقام به حلقات الدرس كما يشهد بذلك ابن رشيد، ملء العيبة ٣/ ١١٠ — الحاشية

فقال:.....(١) وقد سمع شيخنا هذا مسند عبد بن حميد على أبي المنجي ابن اللتي،
وقرأت أنا منه عليه.

قطعة بمترله - عمره الله بطول بقاءه - كنت انتقيتها في جزء من الثلاثيات
والموافقات، وذلك في يوم الخميس الخامس والعشرين من شهر رجب من عام أربعة
المذكور.....(٢)

أنبأنا بجميع كتاب سيبويه إذنا معينا فيه، الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر
الرئيس الكامل حجة العرب، كثر الأدب، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن محيي الدين
أبي إسحاق إبراهيم ابن أبي عبد الله محمد ابن أبي نصر ابن النحاس - بجاء مهملة -
الحلبي الشافعي أبقاه الله، وذلك في يوم الخميس الخامس والعشرين لرجب عام أربعة
وثمانين وستمئة بمترله من القاهرة المعزية قال: أنا بجميعة الشيخ الإمام العالم علم الدين
أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي قراءة عليه في مجالس آخرها يوم
الثلاثاء لثلاث خلون من رجب سنة خمس وخمسين وستمئة بالعزيرية (٣).....(٤)
أنشدنا الإمام النحوي حجة العرب، قدوة أهل اللسان، وحامل راية البيان بهاء
الدين أبو عبد الله محمد ابن الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن النحاس الحلبي -
أبقاه الله - مما كتب به للرضي الشاطبي (٥) - رحمه الله تعالى وأرضاه - وقد كلفه أن
يشترى له قطرا:

أيها الأوحُدُ الرضِيُّ الذي طا
لَ علاءٌ وطابَ في الناسِ نَشِرا
أنتَ بحرٌ لا غَرُوَ إنْ نحنُ وافينِ—اك راجين من نَدَاك القَطْرا.
(الخفيف)

-
- (١) سبق ذكر ما قاله فيه أبو حيان عند حديثنا عن أخلاقه ورأي العلماء فيه ، فلا حاجة إلى إعادته هنا.
(٢) يورد هنا الأحاديث النبوية التي قرأها على ابن النحاس
(٣) هي المدرسة الواقعة جوار المدرسة المعظمية بالصالحية ، أنشأها الملك العزيز عثمان ابن الملك العادل ،
الدارس في تاريخ المدارس ١١٦/١ ، ٥٤٩
(٤) ثم يروي بقية السند ، وكيف تناوله اللاحق عن السابق حتى يصل إلى الأخفش عن سيبويه .
(٥) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي الأصل ، البنسي ، ولد ببلنسية سنة ٦٠١ هـ ،
وتوفي بالقاهرة سنة ٦٨٤ هـ ، مقرر لغوي ، له حواش على صحاح الجوهري . معجم المؤلفين ٧٢/١١

وأنشدني لنفسه يرثي جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، ت

: هـ ٦٧٢

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي
فلقد جرحت القلب، حين نُعيت لي
لكن يهون ما أُجن من الأسى
حُمراً يُحاكيها النجيعُ القاني
فتوفقت بدمائه أجفاني
علمي بنقلته إلى رُضوانِ
(الكامل)

وأنشدني لنفسه يصف صاحبه الوزير مؤيد الدين إبراهيم بن يوسف الشهابي

القفطي^(١) ووقف ضيعة من أعمال مصر :

فاق الوزير مؤيد الدين الوري
يُحيي العفاة بعفو سببِ يمينه
بفضائل وفواضل تهمي
ويُميتُ ضغنَ عداه بالحالمِ
(الكامل)

وله من نثر يصفه به ، وأملاه عليّ :

وقد أثبت له ما تستحليه ندورا، وتستجليه بدورا، وتستعظمه شذورا،

وتستجيده لبات ونحورا.

ومن أبياته الخريدة المستغنية عن القلائد، واليتيمة المزرية بالفرائد قوله - قال

شيخنا بهاء الدين - أنشدنيها لنفسه :

يا قمرًا حازَ كلَّ ظُرفٍ
مترلك القلب إن زمانٌ
ضمك جبرٌ لكسرِ قلبٍ
وچارمًا حواه وصفُ
عاندٍ في أن يراك ظُرفُ
عليه نصبُ الهموم وقفُ
(مخلع البسيط)

(١) هو المعروف بابن القفطي، ولد بالقدس سنة ٥٩٤ هـ، وتوفي بجلب سنة ٦٥٨، سمع بجلب ودمشق، ووزر بجلب بعد أخيه، وهو من الصدور الرؤساء الفضلاء الأعيان . ملء العيبة، الحاشية ٣/١٣٠

الفرائد والشوارد كتاب لابن سناء الملك.

وكان شيخنا بهاء الدين قد شرع أن يصنع ديوانا على نحو قلائد العقيان^(١) واليتيمة^(٢) والخريدة^(٣) ونحوها، وإليه أشار بقوله: وقد أثبت له ما تستحليه ندورا، يعني أثبته في هذا الكتاب، ثم كسل عن إتمامه.

وأنشدني شيخنا بهاء الدين رضي الله عنه لنفسه وقال: بعث إلي بعض أصحابي يعاتبني على انقطاعي عنه ثلاثة أيام، فكتبت إليه، والعاتب هو مجد الدين عبد الرحمن ابن كمال الدين عمر الصاحب بن أحمد بن هبة الله ابن أبي جرادة العقيلي المعروف بابن العديم^(٤):

وَحَقِّكَ مَا انْقَطَعَتْ لِنَقْضِ عَهْدِ
وَلَكِنَّ اللَّيَالِي غَادَرْتَنِي
وَحَسْبُكَ مَا يَقَاسِي طَوْلَ دَهْرِي
وَمَا أَنَا لِلْمُودَةِ بِالْمُضِيْعِ
بِلا سَكْنٍ فَرِيدًا مِنْ جَمِيعِ
فَوَادِي مِنْ سُؤَالِي فِي الرَّبُوعِ
(الوافر)

وأنشدني لنفسه في شائب:

قَالُوا حَيْبُكَ قَدْ تَبَدَّى شَيْبُهُ
قَلْتِ اقْصِرُوا فَالآنَ تَمَّ جَمَالُهُ
اللَّيْلُ عَارِضُهُ وَحَمْرَةٌ خَدَّهُ
فَالْإِمَامَ قَلْبُكَ فِي هَوَاهُ يَهِيْمُ
وَبَدَا سِفَاهُ فَتَى عَلَيْهِ يَلُومُ
شَفَقٌ وَبَيْضُ الشَّيْبِ فِيهِ نَجُومٌ (٥)
(الكامل)

-
- (١) هو قلائد العقيان في محاسن الأعيان لأبي النصر الفتح بن عيسى بن خاقان القيسي ت ٥٣٥ هـ، وله أيضا المطمح . ملء العيبة ١٣١/٣ - الحاشية
- (٢) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ت ٤٣٠ هـ
- (٣) خريدة القصر وخريدة العصر لأبي عبد الله محمد بن محمد بن حامد بن عبد الله بن علي المعروف بالعماد الكاتب الأصبهاني والملقب بابن أخي الوزير ، ت ٥١٩ هـ
- (٤) مدرس المذهب الحنفي بالمدرسة الظاهرية البيهرسية بالقاهرة ، ت ٦٩٩ هـ . ملء العيبة ، الحاشية ١٣١/٣
- (٥) جاء هذا البيت في الغيث المسجم ٣٨٥/٢ على النحو التالي :
الصبح غرته وشعر عذاره ليل ونبت الشيب فيه نجوم

وأنشدني لنفسه من قصيدة :

من بعدكم ما صافح الجفن الكرى
(الكامل)

لا نفع لي بالطيف إن رام السرى

وأنشدني لنفسه:

حجبوه وليس ذلك نُكرا
حين أصبحت للملاحة سراً
لأرى الصبر عن جمالك مُرا
بعد رشفي لَمَاك خَل الصبرا
(الخفيف)

عندما عاينوا محيَاك بدرا
ما سكنتَ الفؤادَ مِنِّي إلا
أمروني بالصبر عنك وإني
لا وَحْبِيكَ ما حلا الشَّهْدُ عندي

وأملى عليّ أبقاه الله قال: ومما أحفظه من رسالة لنفسي، كتبت بها للرضي القسطنطيني^(١) جواباً عن رسالة كتب بها إلي من المدينة المشرفة: على أنه وإن كان يجد للقائه ما يجد للقائه وعنده من برحاء الشوق كبرحائه، لكنه يتسلى بتلك المواقف الشريفة، التي هي مسلاة الحزين، وعقلة المستوفز، وغاية أمنية المسلم المتحرز، ولا أقول وفتنة ما مثلها، فإنها مأمّن من الفتن، وهي أولى بأن يوجد نفس الرحمن من قبلها إذا وجد نفس الرحمن من قبل اليمن.

قال لنا : إنه حلّ فيها أبيات ابن الرومي :

لم يَجِن قتلَ المسلمِ المتحرزِ
وَدَّ المُحدِّثُ أنْها لم تُوجزِ
للمطمئنِّ وعقلة المستوفزِ
(الكامل)

وحديثها السحرُ الحلالُ لو انه
إن طال لم يُملكْ وإن هي أوجزتْ
شركُ النفوسِ وفتنة ما مثلها

(١) رضي الدين أبو بكر بن عمر بن علي القسطنطيني ، شافعي نشأ بالقدس ، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب ، وقرأ الكتاب على أبي الفضل المرسي ، كانت له معرفة بالفقه والحديث ، ت ٦٠٧ بالقاهرة . بغية الوعاة ١/٤٧٠ ، شذرات الذهب ٥/٤٣٤

وأملى عليّ -أبقاه الله- مما كتب به على دُرْج أسود، كتب فيه بالبياض، وطلب منه أن يصفه، وقد وصفه جماعة قبله: لم ينصف هذا الدرج إلا من شبهه بالدر الثمين، وكان عرابية في تلقي راية استحسان باليمين، فلقد أتى من الحسن بما لم يكن في المعتاد، وعكس الاستحسان في العيون، حتى استحسَن البياض في السواد.

ومنه: وابن هلال وإن فاق خطأ ففي كل ناحية من هذا قمرًا، أو تقدم زمانا، فقد أتى في آخر الزمان سيد البشر.

وأنشدني قال:

كتب إلي أحد تلامذتي -وقد كان سألتني أن أقيد له أسماء شعراء الحماسة، وأول كل حرف من كل قصيد لكونه كان يشرد عنه- وهو علي بن أحمد بن معروف الناذي -{نسبة إلى} قرية من أعمال حلب- وكان الشيخ قد مطله، وقبلهما بيت في المدح لم يستحضره الشيخ :

أَمَلَّتَنِي الْحِكْمَ الَّتِي لَمْ أَنْسَهَا	حاشاك تجعلها أمالي القالي
لا تنسَ أسماء الحماسة مُنْعَمَا	وتدارك الأسماء بالأفعال

(الكامل)

وأملى عليّ -أبقاه الله- قال :

وكتب بعض أصحابي كتابا إلى مجاهد الدين عبد الرحمن يعني ابن العديم ، فوقفت عليه قبل أن يبعث به إليه، فكتبت إليه بمحوّله، فوصل الجواب عليه يقول فيه:

وما برحت أظن أن قول الناس: روحان في جسد، قول يقال، أو مثل من الأمثال

حتى وافى ذاك المثال، ثم كتب فيه :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدِينِي بِرَحْمَتِهِ	مَنْ دَارَهُ النَّيْلُ مِنْ جِيرَانِ جَيْرُونِ
---	--

(البيسط)

وأنشدني قال: كتبت إلى شرف الدين إبراهيم بن عز الدين فرح كاتب الدرج
الشريف صدر رسالة:

فِرَاقِكُمْ بَعْدَ بَعْدِ الدَّارِ الزَّمَانِ ذَمُّ الزَّمَانِ وَكُنَّا نَحْمَدُ الزَّمَانَ
يَا سَادَةَ سَكَنُوا مِنَّا الْقُلُوبَ فَمَا نَحْتَارُ غَيْرَهُمْ إِلَّا وَلَا سَكَنًا
نَأَيْتُمْ فِدَانًا وَجَدِي بِكُمْ وَتَأَى صَبْرِي فَوَا حَزَنِي مِمَّا تَأَى وَدَنَا
(البسيط)

وأنشدني قال: كتب إلي أحد تلاميذي علي بن أحمد التاذفي وقد طلب مني أن
أبيت عنده فاحتججت له بالصاحب برهان الدين السنجاري^(١):

أظنُّ النَّوَى أَلْقَتْ عَصَاهَا لَدَيْكُمْ فَحَبْلُ التَّدَايِي مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَقْطُوعٌ
فَإِنْ يَكُنِ الْبِرْهَانُ لِلْهَجْرِ حِجَّةً فَذَلِكَ دَلِيلٌ بِالْبُدَيْهَةِ مَمْنُوعٌ
(الطويل)

قال: ومما كتب إلي به علي بن أحمد المذكور:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الْمَوْلَى الَّذِي يَدُهُ تَكْفُ كَفِّ الْعِدَى إِنْ نَابَتِ الثُّوبُ
الْعَالَمُ الْعَامِلُ الَّذِي شَهِدَتْ بِفَضْلِهِ الْفِتْنَانِ الْعِجْمُ وَالْعَرَبُ
وَمَنْ تُلِمُّ بِهِ فِي كُلِّ مَعْضَلَةٍ لِأَنَّهُ الدَّهْرُ مِنْهُ الرَّغْبُ وَالرَّهْبُ
كَالغَيْثِ إِنْ يَأْتِ أَرْضًا وَهِيَ مَجْدِبَةٌ يَحْيَا بِهِ حَيَوَانَ الْأَرْضِ وَالْعُشْبُ
لَمْ يَبْقَ لِلْخَلْقِ إِلَّا أَنْتَ مَمْتَحِبٌ فَلَيْسَ تُعْمَلُ إِلَّا لِنُحُوكِ التُّجْبُ
قَدْ صَحَّ بَيْنَ جَمِيعِ النَّاسِ كُلِّهِمْ أَنْ الْعِلَاءَ إِلَى عَلْيَاكَ يَنْتَسِبُ
قَدْ شَرَّفَ الْعِلْمُ قَوْمًا لَا خَلَاقَ لَهُمْ وَأَنْتَ تَسْمُو بِكَ الْآدَابُ وَالرُّتَبُ
أَمَّا الْكِتَابُ فَلَا أَرْضَى بِهِ بَدَلًا إِلَّا إِذَا جَاءَكَ الْخَمْسُونَ وَالْكَتَبُ
فَإِنْ فَعَلْتَ فَقَدْ أَسَدَيْتَ تَكْرِمَةً إِنْ الْمَكَارِمَ مِنْ نُعْمَاكَ تُكْتَسَبُ

(١) هو القاضي برهان الدين الخضر بن الحسن السنجاري ، الذي تولى التدريس إلى وفاته بالمدرسة المعزية بمصر
على النيل . ٠ ملء العيبة ٣/ ١٣٤ - الحاشية

فلا بَرِحْتَ قَرِيرَ العَيْنِ فِي دَعَاةٍ وَدُمْتَ مَا كَانَتْ الأَيَامُ وَالْحَقَبُ
(البيسط)

وأملَى عليّ شيخنا أبو عبد الله المذكور قال :

واجتمعنا يوماً بسوق الكتبيين عند محمد بن الأطرش الكتبي الدمشقي في جماعة،
فقال لنا: والله ما تفرقوا حتى ينشدني كل واحد منكم، قال: فأنشده شهاب الدين
مسعود السنّيلي لنفسه يصف مكاريا كان يهواه :

عُلِّقَتْهُ مُكَارِيَا شَرَّدَ مِنْ جَفْنِي الكَرَا
قَدَ أَشْبَهَ البَدْرَ فَمَا يَمَلُّ مِنْ طَوْلِ السُّرَى
(مجزوء الرجز)

قال: وأنشده وجيه الدين ضياء بن عبد الكريم المناوي لنفسه، وهو منسوب لمنية

بني خصيب:

أفدي الذي يكتبُ بدرَ الدُّجَى بحسنه الباهرِ من عَبدِهِ
لله ما أحلى جَنَى ريقِهِ وما أمرَّ الصبرَ عن شَهدِهِ
سَمُوهُ جَمْرِيًّا وَمَا أَنْصَفُوا ما فيه جَمْرِي سِوَى خَدِّهِ
(السريع)

قال شيخنا: أنشدني وجيه الدين الأبيات المذكورة، قال شيخنا: وأنشدته أنا يعني

الشيخ أنه أنشد محمد بن الأطرش بيتي في مشروط رأيتَه بالحمام وقد كسا الدم وجهه:

قَلْتُ لَمَّا شَرَطُوهُ وَجَرَى دُمُهُ القاي على الوجه التَّقْصُ
ما أتوا مُسْتَنكِرًا في فَعْلِهِمْ هو بدرٌ سَتَرُوهُ بِالشَّفَقِ

(الرملة)

قال الشيخ: وكان محمد الكتبي المذكور قد شرع أن يصنع كتابا يجمع وصف

ألف غلام.

هذا ما أملاه علينا الشيخ في منزله في بعض مجالسه، ودفع لي درجاً كتبته فيه، وحضر معنا جماعة من الأصحاب دفع إليهم دروجاً كتبوا أيضاً فيها هذه الإنشادات، فعادوا يسمون ذلك اليوم يوم الدرج، يجعلونه تاريخاً لمكان ما جرى فيه من التأسيس. ولما أنشد الشيخ بيته في المشروط قلت له: قد أنشدني بعض أصحابنا المغريين، وهو الأديب النحوي العروضي أبو بكر محمد بن محمد القلّوسي^(١) لنفسه في مشروط كلف وصفه:

لا تُنكرنْ تَشَارِيطاً بوجنته فإنها أثرُ الأُلحاظِ والفِكرِ
وطالما جُرِحَتْ باللحظِ صفحته والجرحُ ليس له بدٌّ من الأثرِ
(البيسط)

وهكذا أنشده لي قائله، والجرح بالضم، وذلك متّجه، فقال الشيخ: الأحسن أن يكون والجرح بالفتح.

وقد أنشد صاحبنا الأديب النحوي أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن حيان هذين البيتين، وقال في البيت الأخير:

غير بدع ما أتوا في فعلهم

وأظن الشيخ كذلك قاله أولاً، فإنه عندما أنشده لنا كأنه استراب في حفظه، وتردد في نظم لفظه، ثم أنشده لنا: ما أتوا مستنكراً، فكأنه عوّض هذه اللفظة من نظمه الأول.

ومن شعر شيخنا بهاء الدين مما يكتب في منديل، وهو مما يدخل في عموم إجازته لنا فنخصّصه الآن بالتعيين من الإخبار الجملي، إذ الإجازة عندنا فيما نختاره إخبار جملي يفصله الراوي عند إرادة التعيين:

(١) ورد لقبه بصيغة القالوشي أيضاً، وهو أبو بكر محمد بن محمد بن إدريس بن مالك بن عبد الواحد القضاعي الملقب بالفار، عالم أديب فرضي، توفي سنة ٧٠٧ هـ. النجوم الزاهرة ٣٦٨/٧، جذوة المقتبس ٢٨٨/١،

فلهذا أضحى عليه أدورُ
عن نظيرٍ لما حكتهَا الحصورُ
بي يُخفي دموعَهُ المهجورُ (١)
(الخفيف)

ضاع مِنِّي خصرُ الحبيبِ نحولا
لَطُفْتُ حِرْقِي ورَقْتُ فجلتُ
أكتمُ السَّرَّ عن رقيبٍ لهذا

وقد عثرنا له على مقطوعات شعرية أخرى، منها:

وظللتُ أنتظرُ المماتَ وأرقُبُ
ولدِّ يموتُ ولا عقارٌ يخربُ (٢)
(الوافر)

إني تركتُ لذا الورى دنياهُمُ
وقطعتُ في الدنيا العلائقَ ليس لي

وقال في مصارع:

تِيهاً فكلُّ مَليحٍ دونهُ همجُ
عن حُسنه حدِّثوا عنه ولا حرجُ
(البيسط)

مُصارغُ تصرغُ الآسادَ سمرُّهُ
لما غدا راجحاً في الحسنِ قلت لهم

وله:

من نُخبِ العلمِ التي تُلتقطُ
وإنما السيلُ اجتماعُ النُّقطُ
(السريع)

اليومَ شيءٌ وغداً مثلهُ
يُحصِّلُ المرءُ بها حكمةً

ويفهم من كلام أبي حيان أن ابن النحاس كان ناظماً، فهو يقول: أنشدنا شيخنا

الإمام بهاء الدين ابن النحاس في موانع الصرف لنفسه:

وزنُ المركَّبِ عجمَةٌ تعريفُها
عدلٌ ووصفُ الجمعِ زدُ تأنيثُها (٣)

(١) ملء العيبة ١٠٧/٣ - ١٣٦

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٤٦/٢

(٣) الأشباه والنظائر ٦١/٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجاشي
أسكنه الله الفردوس

ب
الكتاب

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت للبهاء بن النحاس أنه لم يصنف شيئا إلا إملاء على كتاب المقرب، من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه.

والمقرب كتاب في النحو لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد ابن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي الإشبيلي الأندلسي، المعروف بابن عصفور، المولود في إشبيلية، سنة سبع وتسعين وخمسمئة من الهجرة النبوية، والمتوفى غريقا بتونس سنة تسع وستين وستمئة، ومن مؤلفاته التي حظيت بالقبول الممتع في التصريف، وشرح جمل الزجاجي، وله غير ذلك كثير، ومن أشهر كتبه على الإطلاق كتاب المقرب، الذي أصاب شهرة واسعة، وصيتا بعيدا، فأثار عاصفة نحوية، وعني به النحاة عناية فائقة، وتناولوه بالشرح والتعليق والنقد والتهذيب، وأظهر هؤلاء تلميذه أبو حيان الأندلسي، الذي وضع له شروحا ومختصرات، منها: تقريب المقرب، والتدريب في تمثيل التقريب، وهو شرح لكتاب التقريب الذي اختصر به المقرب، ومن شرح المقرب أيضا ابن عصفور نفسه، فقد شرحه في كتابين، وسمى أحدهما إيضاح المشكل من المقرب، وقد اختصره أبو حيان بكتاب اسمه: الموفور من شرح ابن عصفور، أما الشرح الثاني فهو: مثل المقرب في النحو.

وأما شرح ابن النحاس فقد ذكر في المصادر بأسماء مختلفة، ولكنها لا تخرج عما يلي :

— التعليقة.

— التعليقة على المقرب.

— شرح ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في النحو.

وهذا الكتاب يقع في (١٣٥) لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، ومكتوب على الصفحة الأولى منه: هذا شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، وقف هذه النسخة الفقير حسن العطار على طلبه العلم بالأزهر، وجعل مقرها برواق المغاربة، ويخط مغاير لهذا الخط كُتب: وآخر هذا التعليق هو باب التصغير، على ما وجد من هذا الشرح، وقد قرر عنه محمد التهامي موظف المكتبة الأزهرية فقال: قرر فوجد به خرم وتقطيع، ورقم هذا الكتاب في رواق المغاربة بالمكتبة الأزهرية هو (٤٩٤٧)، واسم الناسخ غير مذكور، وكذا تاريخ النسخ، أما الخطوط فهي مختلفة الأنواع، مما يدل على أن هذه النسخة قد شارك في كتابتها أكثر من ناسخ، بل وأكثر من اثنين، وأحد النساخ لم يكن على درجة من الإلمام بقواعد النحو والإملاء، فتراه في كثير من الأحيان يهمل نصب خبر الناسخ، وأحيانا تراه ينصب بعض الكلمات دون وجه حق، وكذا عدد الأسطر فإنه مختلف بين لوحة وأخرى، وقد فقدت منه اللوحة رقم (٧٣) والصفحة (٦٩ أ) تكاد تكون مستحيلة القراءة، وقد أعان الله على قراءة قسم كبير منها، عن طريق النقول عن ابن النحاس في المصادر الأخرى، والمخطوط غير مستقيم الترتيب، وقد عملت على ترتيب أوراقه، غير أنني أثبت الرقم الموجود على كل لوحة في أثناء التحقيق، ونهت على اختلاف الترتيب.

وأول المخطوط: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد . قوله: الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام: الحمد الشاء على الممدوح، وآخره: هذا ما وجد من هذا التعليق لابن النحاس رحمه الله.

والكتاب ليس له مقدمة يوضح فيها ابن النحاس منهجه، وإن كان يصدر في منهجه عن المنهج الذي اتبعه شراح المتون النحوية، غير أنه أسهب في شرحه كثيرا، فهو يذكر نص المقرب بعد أن يقول (قوله) أو (وقوله)، وقد يكون نص المقرب كلمة

واحدة، وقد يكون جملة قصيرة أو طويلة، وكثيرا ما يختصر فيقول: قوله إلى قوله أو: قوله إلى آخره، ولولا مثل هذا الاختصار لاستغنى قارئ التعليقة عن النظر في كتاب المقرب، ولأصبح هذا الكتاب مستقلا بذاته.

وفي الكتاب إشارات تؤكد نسبة الكتاب إلى ابن النحاس، ومن ذلك ما جاء في الصفحة (٧٠ ب) من قول أحد طلبته: قلت للشيخ الإمام العلامة محمد بن إبراهيم النحاس -أدام الله أيامه وفضله- وقت تعليقي عنه هذا البحث.

وابن النحاس فضلا عن التعليق على القضية النحوية في هذا الكتاب تراه مولعا بالحدود والعلل، وتحريم المذاهب، والخلاف، وهو في جميع ما يذهب إليه لا يخلو من طرفة تجعله -بأعيننا- موضع اختيار ودراسة، وأحيانا تراه يصحح خطأ متوارثا، كما هو الحال في كلمة (يثر) الواردة في قول الشاعر: مواعيد عرقوب أخاه بيثر، فيقول: إنها يثر بالتاء، وليس بالثاء، وتراه يطيل الباب بشرح المفردات الواردة في بعض الشواهد الشعرية والنثرية، كما فعل عند حديثه في باب الإغراء، أو يذكر المناسبة التي قيل فيها الشاهد، أو يصحح نسبة الشاهد إلى قائله، وشواهد هي شواهد النحاة من قبله وقد ذكر مرة أنه استشهد بيت لم يستشهد به أحد قبله، في حدود علمه، ومعظم شعراء شواهد من يحتج بشعرهم، وقليلة هي الشواهد التي احتج بها لشعراء لا يحتج بشعرهم كالمثني، والحطيئة، والبحثري، وأبي نواس.

وتأتي أهمية هذا الشرح من أن بعض الفقرات التي تضمنها غير موجودة في المقرب المطبوع، مما يثبت أن هناك نسخا من المقرب مخطوطة لم يطلع عليها محققا المقرب.

كما أنه يحتوي نقولا عن نحاة ولغويين لم تصل إلينا مصنعاتهم، وليس أدل على ذلك من نقوله عن شيخه ابن عمرون في شرحه للمفصل، ونظرة في فهرس الكتب الواردة في ثنايا الكتاب تريك ذلك.

وابن النحاس يستشهد بالقراءات القرآنية، وينقل عن القراء، وهو حريص على ذكر المصدر الذي ينقل عنه، وفي النادر ما يغفل ذلك، فقد نقل عن ابن الحاجب في شرح المفصل دون عزو، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه من التحقيق. وقد تطول نقول ابن النحاس كثيرا، فقد ذكر في باب الممنوع من الصرف أنه سينقل ما قاله شيخه ابن عمرون في شرح المفصل بنصه وفصه، ويقع النص المنقول في المخطوط من الصفحة (٩٥ ب) إلى نهاية الصفحة (١٢١ ب)، ومثل هذا النقل لم نعهده عند غيره من شراح المتون النحوية.

وعلى الرغم من نقول ابن النحاس عن النحاة فإن شخصيته ظلت ظاهرة في كل ما يكتبه، وفي كثير من الأحيان نلاحظ تلاقي عبارته مع عبارة نحاة آخرين، وأغلب الظن أنه كان حافظا لكثير من كتب النحو، وبخاصة كتاب سيبويه، ومفصل الزمخشري، متعمقا في فهمهما، واصلا في هضم المادة العلمية فيهما إلى درجة التمثيل الكامل، حتى لا ندري أهو أسيرها، أم هي أسيرته؟

أما الذين نقلوا عن ابن النحاس، فمنهم على سبيل المثال لا الحصر:

— جلال الدين السيوطي:

الذي استشهد في كتابه الأشباه والنظائر بنصوص التعليقة في أكثر من (٩٠) مرة، وكان النقل إما أن ينقل الفقرة بنصها، أو أن يحدث بعض التغيير في بعض الألفاظ، ولم ينقل عنه بالمعنى، ومن هذه النصوص التسعين ما يقرب من (٧٠) نصا يقول فيها السيوطي: قال ابن النحاس في التعليقة، وأما المتبقية من التسعين فلم يذكر اسم التعليقة، بل كان يكتفي بالقول: قال البهاء بن النحاس، أو ابن النحاس، ومعروف أن ابن النحاس ليس له سوى التعليقة، حتى وإن كانت له مصنفات نحوية أخرى، فإن النصوص التي لم يصرح فيها السيوطي بذكر التعليقة وجدناها بنصها وفصها في التعليقة، وقد نبهنا إلى بعضها، كما استشهد السيوطي بنصوص التعليقة في

كتابه همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عشرة مواضع، وفي كتابه الاقتراح في ستة مواضع.

— صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي:

استشهد الصفدي في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم بنصوص

التعليقة في (١٦) موضعا، وكان يقول: قال البهاء بن النحاس في التعليقة....

ومن نقلوا عنه أيضا:

— البغدادي في خزانة الأدب.

— أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط، وفي تذكرة النحاة.

— ابن هشام في مغني اللبيب.

أما حجم المادة التي ينقلها هؤلاء فتتراوح بين بضعة أسطر، وعدة صفحات.

ويغلب على ابن النحاس نقل المنقول بنصه وفصه، وفي النادر ما يتجاوز في النقل،

فلا ينقل حرفيا، وقد أشرنا إلى بعض هذه النقول في أثناء التحقيق.

وعلى العموم فالتعليقة كتاب في النحو، يشرح المستغلق، ويعلل، ويذكر

القراءات، ومسائل الخلاف بين النحويين، ويتبنى رأي البصريين - في الغالب - وسيبويه

بخاصة، ويذكر مسائل الإنصاف لابن الأنباري، وفي بعض الأحيان يزيد عليه، وهو

كتاب جامع لآراء النحاة، ذكر منهم ما يقرب من (٩٠) نحويا، وكلهم من مشاهير

النحاة، ومن الرواد الأوائل، ونظرة في فهرس الأعلام تريك ذلك.

منهج التحقيق

دفعني أهمية التعليقة إلى اتباع منهج في التحقيق، حاولت طاقتي أن يوصف بأنه علمي، أخرج فيه الكتاب قريبا من الصورة التي وضعها عليه مؤلفه، وقد توخيت من أجل ذلك الدقة في العمل، والأمانة في المنهج، وهو يقوم على العمدة التالية:

١- المحافظة على النص كما ورد في نسخة رواق المغاربة بالمكتبة الأزهرية، وأما في الموضوع الذي فيه كلمة / كلمات ، سطر / أسطر مطموسة، مما يتعذر معه قراءتها، فقد اعتمدت على نقول كتب النحاة من التعليقة، ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وإن لم أستطع وضعت مكان الكلمة / الكلمات نقاطا هكذا.... وأشارت في الهامش إلى ذلك، وأما اللوحة المفقودة (٧٣) فقد أشرت في حاشية التحقيق أنها ساقطة من الأصل.

٢- أضفت في مواضع أخرى سوى ما تقدم ما رجحت أنه سقط من الأصل، ووضعت هذا الذي أدخلته في النص بين عاضدين [] وأشارت في هوامش التحقيق أنه زيادة يقتضيها السياق، وغيرت ما اعتقدت أنه تصحيف أو سهو، وقد أشرت في بعض المواضع إلى ذلك في هوامش التحقيق، وفي مواطن أخرى تجاهلت الإشارة إلى ذلك، مخافة الإطالة مما لا طائل فيه.

٣ - أشرت في الهوامش إلى ما كان زيادة أو نقصا أو تغييرا من نص المقرب، أو من الفصل، أو من كتاب سيويه، إذا كان في الإشارة إلى ذلك فائدة، وإلا فلا.

٤ - وضعت الآيات القرآنية التي وردت في المتن بين عاضدين. [] وأشارت في الهوامش إلى موضعها من القرآن الكريم مبتدأ باسم السورة، ثم رقم الآية.

٥ - خرّجت من كتب القراءات المعروفة الآيات التي ذكر المصنف لها وجهها / وجوها من القراءة.

٦ - خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث التي وردت فيها.

٧- خرّجت، - قدر المستطاع - النصوص التي ذكر المصنف أسماء قائلها من كتبهم - إن وجدت -، وأما أقوال سيويه والزمخشري فقد خرجت معظمها من كتابيهما، وعمدت أحيانا إلى ربط المسألة، أو الرأي بما ذكر لصاحبه في الكتب الأخرى - قدر الإمكان - لما كان السبب الثابت من صحة النص، ووجد أن ابن النحاس أمين في نقله، أقلعنا عن توثيق هذه النصوص، مخافة الإطالة.

٨- خرّجت الشواهد الشعرية، فنسبت الشاهد إلى قائله، وأما الشواهد التي لم تسعفني المصادر المختلفة التي اعتمدت عليها في تعرّف قائلها فقد تركتها - مضطرا - بغير نسبة، وأتمت منها ما كان شطرا من بيت، أو جزءا منه، ثم أتبع ذلك بتوضيح الغريب، ثم انتهيت بذكر المصادر التي ورد فيها الشاهد.

٩- ترجمت باختصار من كتب تراجم الأعلام لأعلام النحاة واللغويين الذين وردت أسماءهم في الكتاب، كما ترجمت أحيانا لقسم من الأعلام الآخرين كلما رأيت ضرورة إلى ذلك، وذكرت مصدر / مصادر الترجمة، ولم أكثر من ذكر المصادر مخافة الإطالة.

١٠- ضبطت حركة بعض الكلمات في المتن، وبعض كلمات الشواهد الشعرية حرصا مني على سلامة النص.

١١- أصلحت ما وقع فيه الناسخ من أغلاط نحوية وإملائية.

١٢- وضعت للكتاب فهرس متعددة، تعين على الإفادة منه.

١٣- ختمت الكتاب بثبت المصادر والمراجع التي اعتمدها لتوثيق مادة الكتاب، واستبعدت من بينها المراجع التي لم تكن أساسية في التحقيق.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

د

نماذج من المخطوط

تمثل الأوراق التالية :

- ١- صفحة العنوان والمصدر .
- ٢- صفحة العنوان والتملك .
- ٣- الصفحة ٢ أ / بداية المخطوط .
- ٤- الصفحة ٥٥ ب .
- ٥- الصفحة ٥٦ ب .
- ٦- الصفحة ٦٣ ب .
- ٧- الصفحة ٦٩ أ .
- ٨- الصفحة ٧٤ ب .
- ٩- الصفحة ١٢٤ ب .
- ١٠- الصفحة ١٣٢ ب .
- ١١- الصفحة ١٣٥ / نهاية المخطوط .

والمعنى الذي استعمله

هو ان يكون

على امر جيد

فقد انشأ

هذا النوع الذي هو

على امر جيد

فقد انشأ

وقد هذه النسخة التي هي من

وجعل مقرها بروان المأزنية

ترويه وهو من

انوار عالمنا

مراد المفاصلة

١٩٤٦

التام في الشئ يراد في بطيل موعدا اي دعوا فقولس شئ ان بعض
 اهل اللغة يترتب لان عرقوا رجلين العاقب وكانوا بالبعد من شرب مدهس
 صال النعمان ما لم يدعوا انما من يترتب بترا منعه فثقتهم فيقولون ورا منقول
 وهو موضع قريب من البادية تاسم اسما الافعاله قال امرؤ على
 لعنه الله انما كان لثمة اسما لها فقال اسما الاسم والاسم لان الاسم قد يستغنى عنه
 مع ان الاسم والاعمال الكثر في الاسماء اسما اسما او شئ شيئا من الهمزة
 وسفني في قوله اخر ان استقراد الاسم في امر الاحرار لستغنى هذه
 الاسماء الافعاله قال امرؤ اعلم ان اسما لها فكلها مبنية على الرفع والاسم
 وذل لبعضها ما كان فيها معنى الازلام الامر وعل اسم الفعل الماضي والمضارع
 على اسم الفعل الازلام شئ الهمزة في قوله فكلها مبنية على الرفع والاسم
 له معنى ايها وقعت مدهم فعل الامر ان اراد بقوله ما لا تكثر في فعل الامر والفعل
 الماضي يبقى عليه نحو اسما من جمل اسما للدخول المضارع وهو الفصح وان اراد بقوله ما
 لا تكثر في بعض اصنافها لعلها اسم الفاعل اشتم اي بالاسم اي زيد مدهم
 الامر لثمة اي اشتم قري من اشتم اذا سكن ودرر اسما الامر اذا درر الصالحين
 مجازا ليعبر وقالوا عبد سعيد لعنه الله لثمة ما جانه وسفوق على
 السماع عبد الله لعنه الله واعلم ان نحو نزال وعمر عار مختلف فيما فتمت مسم
 لعنه الله هو مدهم في اللام مسموع وعلم السماع في الابعاد وعبد بن لعنه الله
 مبنية فيها وعبد بن العباس لعنه الله مقصود على السماع في اللام مسموع في الابعاد
 رجع ما جانه نحو عمر عار وقفا روعها وانظر له ولاد لعنه الله وعمر عار
 ما هو الصواب والله اعلم ولا يجوز ان يسمي الهمزة على حلقه لثمة لعنه الله
 درر لعنه الله والواجب ان يقال في كل مفعول فله اسما او اسم الفصح
 ان يجره ويزم مع الفاعل والاسم انما هو غير مسموع في مسموع هذه
 والسابع ان يثمة ما بعد الفاعل وهو ان يثمة العام ما في الابعاد والاسم لعنه الله
 ويزم لعنه الله وجمها اسما لعنه الله من مبنية على الرفع لعنه الله اسم فعل

انعمت ومنعالي بالاشجار والنباتات حلتها من على كثر ومعناه من
 قال كفاية ومن معالي ومن على لعصى تكرات فلذا نونف لم تبس علم
 الضم لا غير معرفته وثنا حسنة من علو وعلو وعلو والضم كقول العج
 طلتا الخنفة والاسم علم اصل النعا السالكين وهو ما من نفا الضم
 والواو وحل من عل ومن عل ومن زوي علونا الصبح استباح ليست
 لغه وحل السجود رحمه الله من على ان اسبحا رحمه الله كأنه حالها
 البنا والاعراب والله اعلم قسوله نحو كما مثاله من ذر كل وانما التي
 بل انسان فانما قال الله تعالى ولا اتناه علم على مقدسه والله اعلم وكله الله
 حل وعلو وقوله وبعض معاه قوله تعالى في بعض المعظم هو لبعض
 اى نور بعضهم رسوله وارى من الله مولا تعالى انما ما يدعوا ليه
 الاتما الحسنى اى ات الاتما دعوتهم بها رسوله ولا يد من التوب
 الاتم الفاعل رحمتهم لله على ان هذا التوبين تنوير عوصم وانا بعضهم
 هو تنوير التلذذ وقوله قطع لله يدور كل من قاله اجمعوا على ان
 هنا مضانا اليه محذورا من اجدها واخذوا من اها صدف من ذهب
 مسيبون رحمة الله كما قاله المصنف رحمه الله وهو اسهل لانه ليس
 وضع ظاهرا موضع مضمرا وليس فيه التميز الفصل من المضاف والمضاف
 اليه الطرف كالتسبحا ان عمر بن عبد الله لما اشار كالفصل ما قبله في
 الشبه الى المضاف اليه حسن وسجوة كون الدليل يكون مقدر على الاول
 علمه ومدىها ان العباس المرد رحمه الله اول من حبه خرج الحري رحمه الله
 هذه المسئلة والايام التي اشدها الى رطل مضاف الى من المذكور
 وتبدل مضاف اليه قوله اخرى محذوفة وبلنمه ان يكون يد وضع الطاء
 موضع المنظر اذ الاصل يد من فالعور رطل من قاله وحسن الدعدون
 كور اول معدومها في اللط فلم تستدل لذل فتواه وبمنزلة المضاف
 اليه في اللط لانه ليس مضافا الى اللط وانما هو مضاف الى الصبر والظهور
 من المعنى فان بمنزلة المضاف الى من في اللط فتواه وهو الاضافة

او الا في النفا على انما شكله اخر (فقد لاد النفا) انه اصبر الى الموت والخطابه اضهر والعدم
 ومنه بوا المراد فاذا لا تصدق رحمه الله بعد ان اناب فو لسهه وهو ان يقرب اليه ويرد
 نعم المرحمة المرددة على ايدى فانها واوحده لا لفا السامره وعلامة كلمة اذلو ك
 اللم اعكشه والخطابه سببهم سدوره لكون فاعل الفعل الخطابه وهو البرور وسعير هالفت
 النور السدود والاذن الحسد لان الحسد يحزنها النور لبعدها في المساطير المبره ولا يحصل
 له ما اراد والذبح واللسه في منزه البرور والضم على لعد الا ان يراى العنت
 للسر كذا في سعي ايقول على قوله جعل النوا وعلامة لا راكلم من الملائمة الذي ان النجاه
 قد صار متعارفا عنهم ايم سعي نوا على لعد اذلو البر اعسا كما يريد وان يكون النوا وعلامة
 بلعده وانما حوسا النوا ورجع المراد لعد النوا في خطابه الموت وان النفا السان على
 حدها في البروز السدود المراد النوا والى على الالف في كونه تعالى لا سحران في على
 ما في الاكبر الحنفه في كبرف لما كان النفا السان حدها فو لسه وان اسلم له ضم
 الاسر لا قوله من حدها كورد اعد اعلم ان من النوا السان حدها والسدود من انصا للفتور
 بالفعال لاجل منتهى كونه ضميرها رادها والى السدود ان في الفعل الموت بها اجا على كبريل
 ضمير فعله النوا والذبح الخطابه والواحدة الفاسه وانها الصبر على الصبر والاحكامه
 عليه النوا هده سببه اذ الفعل ليس هو النوا في اسم الا لاسمع الحرف في حدها
 ومنه في شين ان النوا الفاعل في قوله تعالى معنى الاعداء لغا والاصلة وهو النوا في
 على هذا القول النوا صرا في ظل ما صدمه نارهم هو النوا في قوله صبرا وسعي في علل النوا كمال
 فالهنا صبر لان الفوسه لا لسه اشتا جعلها بالنوا الواح من البروز النوا في
 علامته المبع ما ههنا انه اجتمع النوا او النوا في حدها صبر وسعي في حدها النوا
 ومنه على صبره معنى الفعل في قوله صبرا وسعي في حدها النوا والذبح النوا
 الصبر بارادته من كونه في صبر وسعي في حدها وسعي في حدها وسعي في حدها
 النوا واعداه ههنا ما فيه من الزاده والنسب للملائمة في النوا واثبت حدها لاطلها
 للحنه واما سحر والنسب في قوله حدها النوا في حدها وسعي في حدها النوا
 فو لسه وانما هو النوا حدها كذا في حدها وسعي في حدها النوا في حدها النوا
 سنا حدها وسعي في حدها واجازة للنوا حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 فيها النوا حدها ما في النوا حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 للحنه وقرئ به المصدح حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 اللوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 على ذلك النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 اسمها الباروسية واسما الاساع عليها السلام وساجري كبر لعد انما كبر صبره في حدها النوا
 ففصر لصدور الحزن في ارضها لعل الملامح كمال الملامح في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 من رالها في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 ففصر لصدور الحزن في ارضها لعل الملامح كمال الملامح في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا
 من رالها في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا في حدها النوا

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الثاني

التحقيق

رَفَعُ
عَبْرَ الرَّحْمَلِ النَّجْدِيِّ
أَسْلَمَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

قوله: الحمد لله الذي لم يفتتح بأفضل من اسمه كلام.

الحمد: الثناء على الممدوح، ومثله الشكر، والفرق بينهما أن الحمد يكون على ما فيه، والشكر يكون على ما منه، هذا أصله في اللغة، وضد كل واحد منهما يظهر معناه، ف ضد الشكر الكفران، ولا يقال إلا كفران النعمة، فالكفر لما منه، وكذلك الشكر، وضد الحمد الذم، والذم يقع على ما فيه قبح، وكذلك الحمد، وهل يستعمل أحدهما موضع الآخر؟ فيه وجوه:

أحدها: منع استعمال كل واحد منهما موضع الآخر، لئلا يؤدي إلى التباس المعاني. والثاني: جواز استعمال كل واحد منهما موضع الآخر على المجاز، ولا يلتبس المعنى، ومشروط فيه القرينة، فتكون فارقة له.

والثالث: جواز استعمال الحمد موضع الشكر، ومنع استعمال الشكر موضع الحمد، ووجهه أن الحمد إذا كان على ما فيه، والشكر على ما منه، فمن أسدى إلى إنسان معروفاً لم يفعل ذلك إلا وفيه صفات حسنة، فعرفنا أن معنى الشكر يلازمه معنى الحمد، فجاز استعمال الشكر في موضع الحمد؛ لوجود معناه، وقول الناس الحمد لله أعم من الشكر، إنما يتجه على هذا المعنى الثالث، دون المعنيين الأولين؛ لأنهما على الأول متباينان، وعلى الثاني إن نظرنا إلى الحقيقة والمجاز معاً فكالمترادفين، والنمخشري رحمه الله في مفصله^(١)، وابن الحريري في مقاماته^(٢) استعمال الحمد في موضع الشكر.

(١) المفصل، ص ٢

(٢) مقامات الحريري، ص ٩، والمشهور أنه الحريري، وليس ابن الحريري.

لله: للخليل رحمه الله فيه مذهبان:

أحدهما: أنه غير مشتق.

والآخر: أنه مشتق، وله فيما اشتق منه مذهبان:

أحدهما: هو مشتق من الإلهة، وهي العبادة^(١)، ومنه قراءة مَنْ قرأ [ويذكر وإلاهتك]^(٢) أي وعبادتك.

والآخر: أنه مشتق من لاه يلية إذا تستر، فعلى القول الأول الهمزة فاء الكلمة، والألف منقلبة عن ياء، هي عينها، والهاء لامها على كل قول، فوزنه على القول الثاني أَفْعَل، كان أصله إِلِيْهًا، فقلبت حركة الياء إلى اللام، فصار اللفظ إِلِيْهًا، فتحركات الهاء في الأصل، وفتح ما قبلها، فصار إلاه، فقلبت ألفاً كما فُعِل في أقام وأقال، وغير ذلك، فصار اللفظ إلهًا، ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف، فصار اللفظ الإله....^(٣) قال هو مشتق من الوله، فيكون أصله ولاه، فقلبت واوه همزة لانكسارها كما في إشاح و[إعاء أخيه]^(٤) ليس بصحيح، لقوله في جمعه [٢ ب] آله، ولو كان من الواو لقليل أوله كأوشحة وأوعية، وذهب سيبويه رحمه الله أن الهمزة حذفت حذفاً لا على جهة التخفيف القياسي، والتقى مثلان، الأول منهما ساكن فأدغم في الثاني، فصار اللفظ الله^(٥)، وذهب غيره إلى أن حركة الهمزة أُلقيت على لام التعريف، كما هو تخفيف الهمزة القياسي، والتقى مثلان أيضاً، لكن الأول منهما متحرك بالحركة

(١) معجم العين، مادة أله، ٩١ / ٤

(٢) تنسب هذه القراءة إلى علي وابن مسعود وابن عباس . مختصر في شواذ القرآن، ص ٤٥

(٣) كلمة مطموسة لم يتمكن من قراءتها، ومن عادة ابن النحاس أن يذكر رأي الأخفش فرمما كانت الكلمة (أبو الحسن) أو الأخفش وإن كان هذا الذي ذكره هو رأي الخليل بن أحمد . أنظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي، ص ٢٦، وانظر كذلك العين، ومقاييس اللغة، واللسان، مادة إله، حيث يذكر أن أصل إله ولاه من الوله والتحير .

(٤) يوسف ٧٦، والقراءة المشهورة (وعاء أخيه) أما هذه القراءة فهي قراءة سعيد بن جبير وعيسى بن عمر

التقفي . مختصر في شواذ القرآن، ص ٦٥

(٥) الذي قاله سيبويه: وكان الاسم والله أعلم إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها . الكتاب ٢ / ١٩٥

التي للهمزة، فسُكِّن الأول، وأدغم في الثاني، فاتفق اللفظ حينئذ على القولين، ثم فُحِمَ للتعظيم، إذا لم يكن قبله كسرة، وهو علم بالغلبة على الصحيح للزوم الألف واللام، وإن قيل هو علم بالوضع، لا ينظر في كونه علماً بالغلبة إلى أنه لم يسم به إلاّ الله سبحانه وتعالى، وقد قيل في تفسير قوله تعالى: [هل تعلم له سمياً] (١) هل تعلم أحداً يسمى الله إلاّ الله، قال الزمخشري: أخرس الله الألسن أن تسمي بهذا الاسم، فإنّ العلم بالغلبة شرطه أن يكون موضوعاً (٢)، وفي الدهن كالشمس والقمر والرياح .
قوله: جاعل النطق.

هو اسم لفاعل مرتجل، وجعل بمعنى صيّر هنا، وجعل فعل استعمل على معان: أحدها: أن يكون بمعنى عمل، كقوله تعالى: [وجعل لكم من الجبال أكنانا] (٣).
الثاني: أن يكون بمعنى خلق، كقوله تعالى: [وجعل الظلمات والنور] (٤)، وهي في هذين الوجهين تتعدى إلى مفعول واحد.

والثالث: أن تكون بمعنى صيّر، كقوله تعالى: [وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً] (٥).
والرابع: أن تكون بمعنى اعتقد، كقوله تعالى: [وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً] (٦)، فإنها هاهنا بمعنى اعتقد، لا بمعنى سمى، كما وقع في كلام بعض الأكابر، فإنهم إنما يذمون على الاعتقاد لا على التسمية، وقولنا إنها بمعنى اعتقد تفسير للمعنى لا للعمل، وهي في هذين الوجهين تتعدى إلى مفعولين، والثاني في المعنى هو الأول.

(١) مريم ٦٥
(٢) كلمات لم أتمكن من قراءتها، والذي قاله الزمخشري في الكشف: وأما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود

بالحق لم يطلق على غيره .
الكشاف ١ / ٣٦ - ٣٧

(٣) النحل ٨١

(٤) الأنعام ١

(٥) البقرة ١٤٣

(٦) الزخرف ١٩

والخامس: بمعنى ألقى، كقوله تعالى: [ويجعل الخبيث بعضه على بعض] (١)، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه، والآخر بحرف جر.

والسادس: أن تكون من أفعال المقاربة، بمعنى أخذ وطفق، فنتحتاج هنا إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، ويكون خبرها فعلاً مضارعاً بغير أن، كقول الشاعر (٢):

١- وقد جعلتُ إذا ما قُمتُ يُثقلني ثوبي فأهضُ نَهضَ الشَّاربِ الثَّملي (٣)

(البيسط)

انتهى الموجود من شرح خطبة الكتاب ومقدمته.

النحو في وضع اللغة على خمسة [٣ أ] معان (٤):

الأول: القصد، كقولهم: نحنا ينحو نحواً، أي: قصد يقصد قصداً.

والثاني: المثل، كقولهم: هذا نحو زيد، أي: مثله.

والثالث: المقدار، كقولهم: جاءوا نحو مئة رجل، أي: مقدارها.

والرابع: بمعنى الشطر، كقولهم: نحو المسجد الحرام، أي: شطره.

والخامس: النوع والقسم، كقولهم: هذا الشيء على خمسة أنحاء، أي: على خمسة

أقسام وأنواع (٥).

(١) الأنفال ٣٧

(٢) نسب البيت في المقرب ١ / ١٠١، والخزانة ٩ / ٣٥٥ إلى عمرو بن أحمr الباهلي، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المعني، ص ٩١١، والعيني في شرح الأشموني ١ / ٢٢٢، والجاحظ في الحيوان ٦ / ٤٨٣ لأبي حية النميري، واسمه المشمر بن الربيع بن ززارة، وجاء بلا عزو في همع الهوامع ٢ / ١٣٢، ونسب في البيان والتبيين ٣ / ٤٢٦ لأبي ضبة محرفاً عن أبي حية، وقيل للحكم ابن عبدل الأعرج الأسدي، وليس بصحيح، ورواية الجاحظ في البيان والتبيين:

ظهري وقمت قيام الشارف الظهري
ظهري فقامت قيام الشارب السكر

وقد جعلت إذا ما نمت أوجعني

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني

ورواية الحيوان:

(٣) ترقيم الشواهد من عمل المحقق

(٤) بدأ المصنف هنا بشرح مفهوم النحو الذي ورد في باب ذكر حقيقة النحو . انظر المقرب ١ / ٤٥

(٥) ذكر ابن منظور في لسان العرب فضلاً عن هذه المعاني: بمعنى جدّ، ومنه انتحى الفرس في جريه، وصرف النظر، مثل أنحيت له بصري، وينتحي لنا: يعود لنا، وأنحى في سيره أي اعتمد على الجانب الأيسر، ونحاً الشيء ينحوه إذا حرفه، وأنحى عليه: اعتمد عليه، والانتحاء في السجود: الاعتماد على الجهة ==

باب تبيين الكلام وأجزائه (١)

قوله: الكلام اصطلاحاً.

حتى يخرج الإطلاق اللغوي، فإنهم يقولون الكلام على الكلمة وما فوقها، واختلف النحاة في الكلام، فذهب الكوفيون إلى أنه مصدر، واستدلوا على ذلك بإعماله في قولك: كلامك زيداً حسن، فزيداً مفعول كلامك، ويقول الشاعر(٢):

٢- ألا هل إلى رياً سبيلٌ وساعةٌ تُكلمني فيها من الدهر خالياً
فأشفي نفسي من تباريح ما بها فإن كلاميها شفاء لما بيا

(الطويل)

فأعمل كلامي في الضمير، وذهب البصريون إلى أنه اسم للمصدر، وليس بمصدر، كالعطاء فإنه اسم للإعطاء، وسبحانه اسم للتسبيح، قالوا: لأن اللفظ المستعمل من (ك ل م) من معنى الحديث ليس إلا دلالة أبنية كَلَمَ، ومصدره التكليم، وتكلم مصدره التكلم، وكالم ومصدره المكاملة، والكلام بكسر الكاف نحو المقاتلة والقتال، وهذه الأفعال كلها ذوات زوائد، وذوات الزوائد يجري مصدرها على طريقة واحدة، والكلام ليس أحد هذه المصادر، فثبت أنه ليس بمصدر، والجواب عن

== وعدم الاعتماد على الراجحين حتى يؤثر لهما ذلك، وغير ذلك من المعاني لسان العرب، مادة (نحأ)، وقد أبان الداوودي معاني النحو نظماً فقال:

لنحو سبغ معان قد أتت لغة
قصداً ومثل ومقداراً وناحية
جمعتها ضمن بيت مفرد كمالاً
نوع وبعض وحرف فاحفظ المثالا

انظر: حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٣

(١) في نسخة المقرب المطبوعة وردت هذه الترجمة هكذا: باب معرفة علامات الإعراب، وقد وردت الترجمة التي

أوردها ابن النحاس في نسخة دار الكتب المصرية من المقرب، ورقمها ١٩٩٠ نحو .

(٢) لذي الرمة ملحق ديوانه، ص ٧٦١، وفيه (مي) بدلا من (ريا) همع الهوامع ٥ / ٧٨، شرح المفصل ١ /

٢١، وفيه (ريا) وقال في الحاشية: وفي نسخة ليلي .

استدلال الكوفيين بإعماله هو أن اسم المصدر يعمل عمل المصدر بالإجماع، والفرق بين المصدر واسم المصدر [أن] (١) المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إن ضرباً مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر عنه مصدراً مجازاً، كتسميتهم لفظ تسييح وضرب مصدراً، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان، كسبحان المسمى به التسييح الذي هو صادر عن المسيح، لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، قال الزمخشري رحمه الله: وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان، فسموا التسييح بسبحان (٢).

فقوله في ذلك: يعني في وضع الأعلام لها، كما وضعوها للأعيان، فنص على أنه المسمى هاهنا معنى لا لفظ فكان وزان سبحان إلى ذلك المعنى الصادر عن الإنسان وزانه إلى الشخص، ووزان التسييح إلى المعنى وزانه [٣ ب] إلى الشخص، وهذا الفرق يحتاج إلى زيادة نظر وفكر، فإن فيه ما فيه، وقال ابن البيدش (٣): الكلام عبارة عما هجس في النفس، وفائدته إيصاله إلى سمع السامع، وهو مأخوذ من خطر الكلم، وهو الجرح؛ لأنه إن كان حسناً أثر في النفس سروراً، وإن كان قبيحاً أثر فيه حزناً، ولهذا قال زهير (٤):

٣ - وَجُرْحُ اللَّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ. (المتقارب)

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) المفصل، ص ١٠

(٣) أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، يعرف بابن البيدش أو البادش، إمام في القراءات، عارف بالأدب والإعراب له: الإقناع في القراءات السبع، والطرق المتداولة في القراءات، وكتاب التكبير، وغير ذلك، توفي سنة ٥٤٠ هـ وقيل ٥٤٢، وعمره تسع وأربعون سنة. الإحاطة في أخبار غرناطة ١ / ١٩٤، الصلة لابن بشكوال ١ / ٨٢، بغية المثلوس، ص ٢٠٠، الديباج المذهب ١ / ١٩٠

(٤) اختلف في هذا الشعر، وصدوره: ولو عن نثا غيره جاءني، فقليل: هو لامريء القيس بن حجر الكندي، والشعر في ديوانه، وقيل: لامريء القيس بن عابس الصحابي، وقيل لعمر بن معد يكرب، ولم أجده في ديوان زهير، والنثا: النبأ ٠ ديوان امريء القيس، ص ٥٣، الحصائص ١ / ١٤، ٢١ ٠

يعني الكلام كالكلام؛ لأنّ الكلام مؤثر في السامع، كما أنّ الجرح مؤثر في
المجروح.

قوله: هو اللفظ:

اللفظ أصله الرمي، مصدر لفظت الشيء لفظاً، أي رميته رمياً، ومنه لفظت
النواة، أي رميتها، فسُمّي اللفظ لفظاً لأنّ الهواء مرمي إلى المخارج التي عندها يُسمع
جرس الحرف، فحينئذ الحرف لفظ بمعنى الملفوظ، كقولهم: درهم ضرب الأمير، أي
مضروبه.

قوله: المركب:

والفرق بين التآليف والتركيب أنه لا بدّ في التآليف من نسبة تحصيل فائدة تامة
مع التركيبي مثل قولنا: زيد منطلق، وقام زيد، والمركب أعمّ من المؤلف.

وقوله: المفيد:

احتراز عن المهملات، مثل: ديز، في قلب زيد، وجفرع، في قلب جعفر، وعرفج؛
لأنّ المهملات لا تفيد معنى يُفهم منها عند ذكرها، كما يُفهم من زيد عند ذكره، من
حيث لم تُوضع لذلك كما وضع زيد، وإن كان يُفهم من المهمل عند النطق به أنه قام
به متكلم، وأنه ليس بأحرس، وأنه حيّ، إلى غير ذلك من المفهومات.

وقوله: بالوضع:

فصل ثالث حتى يُخرج ما يدلّ بالطبع، كالغطيظ، والسعال، فإنّ الغطيظ يدلّ
على النَّائم، والسعال يدلّ على خشونة في قصبة الرئة، أو بالعقل كما إذا سمعنا لفظاً
مهملاً فإنه يدلّ على أنه قام به متكلم، إلى غير ذلك من الدلالات التي ذكرناها قبل،
ولا يسمى كلمة لأنهما دلاً على ذلك بالطبع، أو بالعقل، لا بوضع، والأشياء الدالة

كثيرة كالحط، والإشارة، والعقد^(١)، والنُصبة^(٢)، والنبض، والقارورة^(٣)،
والسحنة^(٤)، وغير ذلك، لكنّ الأقرب من هذه الدالة إلى الكلام إنما هو اللفظ، فأُتي
به دون غيره لذلك، وهذا الحجة للكلام ليس بمانع، لأنه يدخل فيه المضاف والمضاف
إليه، كقولنا: غلام زيد، فإنه لفظ مركب وجوداً، مفيد بالوضع، وليس بكلام في
اصطلاح النحاة، فيحتاج إلى أن يُضيف إليه فصلاً آخر، وهو أن يقول: مستقلاً
بالفائدة، أو يقول: فائدة تامة.

قوله: وأجزاؤه ثلاثة: اسم وفعل وحرف:

فإن قيل لا يُسلم أنّ الحرف من أجزاء الكلام، لأنّ الكلام لا يفتقر إلى وجوده
بوجه ما، نقول: إنّ قولنا الحرف من أجزاء الكلام صحيح، وذلك أنك إذا قلت: قام
زيد، كان هذا الكلام خيراً محضاً [٤ أ] يحتتم الصدق والكذب، وإذا أحقته هل،
فقلت: هل قام زيد؟ صار هذا الكلام استفهاماً، لا يحتتم صدقاً ولا كذباً، فبالحرف
حصل له هذا المعنى، فإن قيل لا يُسلم أنّ الحرف له مدخل في الكلام؛ لأنه قبل دخول
هل كان كلاماً، وبعد دخوله هو كلام، وما حصل في الجملة إلا معنى الاستفهام، وهو
الذي دلت هل عليه، فعرفنا أنّ الحرف ليس له مدخل في الجملة، نقول: إنه وإن لم
يكن له مدخل في الإسناد، فله مدخل في جعل الجملة استفهامية، فإن قيل: إنّ لنا

(١) العقد: العهد، ومنه عقد النكاح. اللسان، مادة (عقد)، وقال الجاحظ في البيان والتبيين، ص ٥٧:
العقد هو الحساب، دون
اللفظ والحط.

(٢) النُصبة: السارية. اللسان، مادة (نصب)، وقال الجاحظ في البيان والتبيين، ص ٥٧: النُصبة هي الحال
الناطقية بغير اللفظ،
والمشيرة بغير اليد.

(٣) القارورة: حدقة العين، على التشبيه بالقارورة من الزجاج لصفاتها، وأن المتأمل يرى شخصه فيها، اللسان،
مادة (قرر).

(٤) السحنة: الهيئة واللون والحال، اللسان، مادة (سحن).
وهذه الألفاظ التي ذكرها الشارح تدلّ على معنى، ولكنها ليست معنى في الحقيقة، لذا نراه حدّ الكلام باللفظ،
لأن اللفظة جوهر الكلمة

موضوعاً هو كلام، فإذا أتيت بالحرف لم يبق كلاماً، نحو: إن قام زيد، قبل دخول إن كان جملة، فحين دخلت صار كالمفرد، نقول: إننا لم نقل كل حرف، بل هو حكم أكثرى، والأمر كذلك، وهو وإن لم يكن له مدخل في الكلام مع الجملة الواحدة، فله مدخل إذا حصلت الجملتان.

وقوله: اسم:

فالاسم فيه لغات، سم بكسر السين وضمها، واسم بكسر الهمزة وضمها، وسمى بوزن هدى على رأي أكثرهم، وأنشدنا شاهداً عليه^(١):

٤ - وَاللَّهِ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا.
(الرجز)

وقال بعضهم: هذا لا شاهد فيه، لأن الألف بدل من التنوين، لأنه منصوب، وهو اللغة التي هو اسم بكسر السين، واختلف النحاة في اشتقاق الاسم^(٢)، فذهب البصريون إلى أنه من السمو، وهو العلو، وذهب الكوفيون إلى أنه من الوسم، وهو العلامة، وحقيقة هذا الكلام أنهم أجمعوا على أنه حُذِفَ منه حرف علة، وأن الحذوف واو، واختلفوا في مكانها، فمذهب البصريين أنها كانت لاماً، ومذهب الكوفيين أنها كانت فاءً، والصحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوه: منها أن الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل، والحمل على الأكثر أولى، وأيضاً الحذف بالأواخر أولى منه بالأوائل، لأن الآخر موضع ضجر وسامة وتعَب، فناسب الحذف، ليخفف على المتكلم بخلاف الأول، لأنه موضع استجمام وراحة، ومنها أن الهمزة في اسم عوض من الحذوف، وإنما يعوّض في غير موضع الحذوف، كعدة أصلها وعد، فلما حذفت الواو من أولها عوضت التاء في آخرها، ومنها أنه متى عاد الحذوف في تصاريف الكلمة، فإنما يعود آخرها لا أولاً، كقولك في جمعه: أسماؤ، فقلبت الواو همزة، لوقوعها طرفاً بعد ألف

(١) لابن خالده القناني، وبعده قوله: أترك الله به إيتاركا . أسماك: أهم آلك أن يسموك، سما بضم السين: الاسم، أترك: اختصك، وإيتاركا: المصدر . أوضح المسالك ١ / ٣٤، الفرق بين الحروف الخمسة، ص ٤٨٧، إصلاح المنطق، ص ١٣٤، الصحاح، واللسان، والتاج مادة (سمو)
(٢) انظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (١) ص ٦ - ١١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المسألة (٤) ص ١٣٢ - ١٣٨

زائدة، وقولك في جمع الجمع أسام، وأصله أسامو، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وقولك في الفعل أسمى، وأصله أسموت، فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة طرفاً، وقولك في التصغير: سُمي، وأصله سميو فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبنا الواو ياء [٤ ب] وأدغمنا، فلما ظهر المحذوف آخرًا، دلّ على أنّ موضعه الأخير، ولو كان موضعه الأول لقالوا اوسام في جمعه واواسم في جمع الجمع، وأوسمت في الفعل، ووُسِم في التصغير ولما لم يُفعل دلّ على بطلان ما ذكروا.
 وإنما قدّمنا الاسم على الفعل والحرف؛ لأنه سما على قسيميه إذ كان يُخبر به وعنه.

وقوله: وفعل:

حدّ الفعل قد ذكره هو^(١)، وإنما سُمي الفعل فعلاً لأنه مشتق من المصدر على مذهب البصريين، وهو الصحيح، والمصدر فعل حقيقة، لأنه هو الذي يفعله الإنسان، فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو أصله، وقيل إنّما سُمي فعلاً لما كان لفظ (ف ع ل) يُعبّر به عن كل الأفعال، فسمي الفعل الصناعي بما يعبر عنه، ولذلك لم يُسم عملاً، لأنّ لفظ فَعَل أعم من لفظ عَمِل، ألا ترى أنه إذا قيل لك حدّث فلاناً بكذا، أو كل كذا، وامثلت، فإنك تقول: فعلت، ولا تقول: عملت، فبان أنّ لفظ فعل أعم من لفظ عمل، فسميناه باللفظ الذي يعبر به عنه.

وإنما قدّم على الحرف لأنه يخبر به، فله مزية على الحرف، استحق بها التقديم.

وقوله: وحرف:

وحّد الحرف قد ذكره هو أيضاً^(٢)، وإنما سُمي حرفاً إذا كان فضلة وطرفاً في باب الإسناد، لأنه لا يُسند، ولا يُسند إليه، فأخذ من حرف الجبل، وهو طرفه، وكذلك حرف الرغيف.

(١) يعني ابن عصفور في كتابه المقرب، قال: لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض بينه للزمان. المقرب ٤٥/١

(٢) قال: لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه. المقرب ٤٦/١

وقوله في حدّ الاسم: لفظ:

أخذ فيه الجنس للبعيد، ولذلك احتاج إلى زيادة فصل آخر، وهو قوله: ولا يدلّ جزء من أجزائه إلى آخره، ولو أخذ عوض لفظ كلمة لما احتاج إلى ذلك.

قوله: معنى في نفسه:

اعلم أنّ معنى قول النحاة — رحمهم الله — إنّ الكلمة لها معنى في نفسها، أو لا معنى لها في نفسها يعنون به أنّ الكلمة إنّ فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المُعَبَّر عنها بأنّ معناها في غيرها.

قوله في حدّ الحرف: لفظ يدلّ على معنى في غيره لا في نفسه:

للنحاة في حد الحرف عبارتان:

إحدهما: ما ذكره هذا المصنف — رحمه الله — بلفظه أو بمعناه، ومعنى قول هذا الكلام أنك إذا ذكرت الاسم وحده يُفهم منه معنى، نحو: الرجل، هو عبارة عن شخص، وكذا باقي الأسماء، يُفهم منه معنى في حال إفراده، والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يُفهم منه معنى نحو: قام، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي، وليس الحرف كذلك، لأنك إذا ذكرت حرفاً لا يُفهم منه معنى إلاّ إذا اقترن بضميمة من أحد قسيميه، فإن قيل لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى بذكره إياه وحده، لأنه يبقى من قبيل المهملات، وإنما الحرف موضوع لا مهمل، نقول: لا نسأّم أنه يلزم من قولنا أنّ الحرف [أ ه] لا يفهم منه معنى في حال الأفراد أن يكون من قبيل المهملات، لأنّ الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب، وليس المهمل كذلك، فإنّ المهمل ليس له معنى، لا في حال الأفراد، ولا في حال التركيب.

والأخرى: أن يقولوا: الحرف لفظ يدلّ على معنى في غيره، وهذه العبارة أقرب إلى التحقيق من الأولى، لأن قولهم أنه يدلّ على معنى في غيره لا ينفي أن يكون له معنى في نفسه، بخلاف العبارة الأولى، والحق أنّ الحرف له معنى في نفسه؛ لأننا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة، أو لا، فإن لم يفهم موضوعه لغة، فلا

دليل في عدم فهمه المعنى، أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة، كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فإنه يفهم منه معنى، عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنساناً بهل، وهو يفهم أنهما موضوعه للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذا عرفنا أنه له معنى في نفسه، فله طريق آخر، وهو أن نقول: وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنى، فإن قيل: أي فرق بين معنى الاسم والفعل، وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا: الفرق بينهما أن كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في الأفراد ما يفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الأفراد^(١).

قوله: في غيره:

ليخرج نحو: زيد قائم.

قوله: لا في نفسه:

ليخرج نحو: أين، فإنه وإن دل على استفهام في غيره، فله معنى في نفسه، وهو الظرفية، وكذلك كل اسم مضمن معنى الحرف.

وقوله في دليل الحصر: إن اللفظ الذي هو جزء (٢) إما أن يدل على معنى أو لا يدل: هذا التردد ليس بصحيح؛ لأنه ترديد في الواقع؛ لأن اللفظ بعد فرض كونه جزء كلام، لا يكون إلا دالاً، فلا يصح هذا التردد، وقد قيل في دليل الحصر أيضاً أن الكلمة لا بد وأن تدل على معنى، فذلك المعنى إما أن يفتقر في تمام فهمه إلى ضميمته، أو لا، فإن افتقر فهو الحرف، وإن لم يفتقر فإما أن يفهم معه خصوصية زمن ماض، أو غير ماض، أو لا، فإن فهمه معه الخصوصية فهو فعل، وإلا فهو اسم، وقد قيل في دليل الحصر أيضاً: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مجردة عند تعيين زمان ذلك المعنى

(١) المشهور بين النحاة أن الحرف يدل على معنى في غيره، غير أن ابن النحاس نازعهم في ذلك، وزعم أنه دال على معنى في نفسه وتابعه أبو حيان في شرح التسهيل . انظر: اللوحة البدرية ١ / ٢١٣ - ٢١٤
(٢) في المقرب: الذي هو جزء كلام ١ / ٤٦

والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها، وعلى تعيين زمان ذلك المعنى، والحرف كلمة تفتقر في تمام فهمها إلى ضميمة.

قوله: ذكر تبين أحكام الكلم:

اعلم أن الكلم اختلفوا فيه، هل هو جمع أم اسم جنس؟ فذهب جماعة منهم الجرجاني^(١)، وابن الخشاب^(٢) [٥ ب] وابن البيدش، والجوهري^(٣) — رحمهم الله — أنه جمع كلمة، مثل بَيْقَة ونبق، وخربه وخرب، وكذلك كل ما الفرق بين واحده وكثيره التاء، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات، لأنه جمع، ولهذا قال سيبويه — رحمه الله — هذا باب علم ما الكلم من العربية^(٤)، ولم يقل ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء^(٥): الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعاً، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة، لأن الكلام اسم جنس يقع على الكثير والقليل، وذهب أبو علي الفارسي^(٦) — رحمه الله — وغيره من المحققين إلى أن ذلك جميعه اسم جنس، يعني الكلم، وكل ما الفرق بين واحده وكثيره التاء، كالتمر؛ لأنه يقع على القليل والكثير، والدليل على ما ذكره المحققون تصغيرهم إياه على لفظه، ولو كان جمعاً لكان

(١) الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، من أكابر النحويين، عالم النحو والبلاغة، له: العوامل المنة، وكتاب الجمل وهو شرح لكتاب العوامل المنة، والتلخيص وهو شرح لكتاب الجمل، والايجاز وهو شرح مختصر لإيضاح الفارسي، والمغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح التكملة وهو الجزء الثاني من كتاب المقتصد والخاص بشرح كتاب التكملة للفارسي، والعمدة في التصريف، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغيرها، ت ٤٧١ هـ، وقيل ٤٧٤ هـ. إشارة التبيين، ص ١٨٨. وقد جاء قوله أنه جمع كلمة في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٩.

(٢) ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد البغدادي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، له: المرجل في شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل للزجاجي، والرد على أبي زكريا التبريزي في هذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، وغيرها، ت ٥٦٧ هـ. إشارة التبيين، ص ١٥٩.

(٣) الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، كان إماماً في النحو واللغة، صنف الصحاح، ت ٣٩٨ هـ، وقيل في حدود ٤٠٠ هـ. إشارة التبيين، ص ٥٥.

(٤) الكتاب ١ / ١٢.

(٥) الصواب أن يقول: لأنه أراد الثلاثة الأشياء نفسها، لأن كلمة نفس لا تضاف في مثل هذا الموضع.

(٦) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي القسوي، برع في النحو، وانتهت إليه رياسته، له: التذكرة، والحجة في القراءات، وكتاب الإغفال، والإيضاح والتكملة، وكتاب الإيضاح الشعري، == مسائل كثيرة منها: الشيرازيات، والبصريات، والبغداديات، والحلبيات، والعسكريات، وغير ذلك. ت ٣٧٧ هـ. إشارة التبيين، ص ٨٣.

جمع كثيرة، وجموع الكثرة لا تصغر على ألفاظها، فبان بذلك أنه اسم جنس، لا جمع،
ومما يدل أيضاً على أنه اسم جنس لا جمع، تذكيرهم إياه في الوصف، والإخبار عنه،
كقولهم: تمر جيد، وأكلت تمرأ طيباً فحينئذ بان أن الكلم اسم جنس على الصحيح،
يطلق على كل مستعمل من مفرد ومركب مفيد فائدة تامة، أو غير تامة، وقولنا:
مستعمل احتراز عن المهملات، بخلاف القول يطلق على القليل والكثير من المستعمل
والمهمل، كذا قال ابن جني^(١) — رحمه الله — في أول الخصائص^(٢)، وقال بعض
المتأخرين: إن القول لا يطلق إلا على المستعمل دون المهمل، فالقول على رأي ابن
جني — رحمه الله — مرادف للفظ، وقد يطلق القول على ما ليس بلفظ مجازاً كقول
الشاعر^(٣):

٥ - امتلاً الحوضُ وقال قَطْنِي • (الرجز)

وواحد الكلم كلمة، وتميم تقول هي كلمة بكسر الكاف، وحكى الفراء^(٤) —
رحمه الله — فيها ثلاث لغات: كَلِمَة، وكَلِمَة، وكَلِمَة، مثل: كَبِد، و كَبِد، و كَبِد،
والكلمة أيضاً القصيدة بطولها، ومن قال الكلمة هي اللفظ ليس بجيد، لأن الكلمة
ليس من شروطها أن تكون من حرف واحد، فإنها قد تكون من الحرف الواحد إلى
السبعة، وقال بعضهم إلى الثمانية، ومثل بقولهم: كذبذبان بتشديد الدال الأولى،
وفي كتاب سيبويه — رحمه الله — المثل عليها واحدا واحدا، والله أعلم بالصواب.

(١) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الإمام البارع صاحب التصانيف الجليلة والاختراعات
العجيبة، ومن أشهر كتبه كتاب الخصائص، ت ٣٩٢ هـ • إشارة التعيين، ص ٢٠٠

(٢) الخصائص ١ / ١٧

(٣) لم ينسبه أحد من روه، وبعده: مهلاً رويداً قد ملأت بطني • وقط: اسم فعل أمر بمعنى حسب • شرح
المفصل ٢ / ١٣١، التذكرة، ص ٤٢٠، الخصائص ١ / ٢٣، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٨٧، شرح
الأشموني ١ / ٨٨

(٤) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، من أبرع الكوفيين في النحو واللغة، له: معاني
القرآن، والمذكر والمؤنث، وغيرها، ت ٢٠٧ هـ • إشارة التعيين، ص ٣٧٩

باب الإعراب

الإعراب مأخوذ في الاصطلاح من أحد معان:

إمّا الإعراب الذي هو البيان، ومنه (والأيّم تُعرب عن نفسها) (١) أي: تُبين، وإمّا من أعربتُ معدة الفصيل إذا أصلحتها بعد الفساد عن شرب اللبن، والهمزة فيه للسُّلب، يقال: عَرَبْتُ معدته: إذا فسدت، وأعربتُها: أزلت فسادها، كقولهم: أشكيتُه: إذا أزلت شكايته، وأعجمت [٦ أ] الكتاب: إذا أزلت عجمته بالنقط، ومنه الحديث (فشكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرَّ الرمضاء في جباهنا وأيدينا فلم يُشكنا) (٢)، وإمّا من قولهم: أعرب الرجل، إذا صار له خيل عراب، قال (٣)

٦ - وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً يُبَيِّنُ لِلْمُعَرَّبِ . (المتقارب)

يعني إذا سمع سهيل هذا الفرس من له خيل عراب، عرف أنه عربي، وقال قطرب (٤) - رحمه الله - هو مأخوذ من قولهم: امرأة عَرُوب، أي متحبة إلى زوجها، وهو أضعفها، فإن قلنا هو من البيان؛ فلأن الإعراب يبيّن المعنى، وإن قلنا من

(١) هذا حديث نبوي، انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، وقد جاء على عدة صور، ففي ١ / ٨٥ (الأيّم أحتق بنفسها) وفي ٣ / ٢٠٠ (الطيب يُعرب عنها لسانها) قال أبو عبيد: الصواب يُعَرَّبُ بالتشديد، يقال: عَرَبْتُ عن القوم إذا تكلمت عنهم، وقيل إن أعرب بمعنى عَرَّبَ، يقال أعرب عنه لسانه وعَرَّبَ، قال ابن قتيبة: الصواب يعرب عنها بالتخفيف، وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٩٧، وفيه (شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا) أي شكوا إلى الرسول (ص) حر الشمس وما يصيب أقدامهم منه إذا خرجوا لصلاة الظهر، وسألوه تأخيرها قليلاً فلم يشكهم، أي لم يجهم إلى ذلك، ولم يُزل شكواهم، وهذا الحديث يذكر في مواقيت الصلاة، وقيل في تعجيلها، والفقهاء يذكرونه في السجود فإنهم كانوا يضعون أطراف ثيابهم تحت جباههم في السجود من شدة الحر فهوا عن ذلك .

(٣) للناطقة الجعدي (مخضرم) . والطوى: البر . الخصائص ١ / ٣٦، المسائل العضديات، ص ٨٤، إصلاح الخلل، ص ٢٩٢، اللسان مادة (عرب)

(٤) قطرب: محمد بن المستير، وسمي قطرباً لأنه كان يكر في الأسفار للقراءة على سيبويه الذي سماه قطرباً، والقضرب دوية تدب ولا تفتت، وكان عالماً ثقة، له: كتاب الاشتقاق، والأضداد، ومعاني القرآن، ت ٢٠٦

ه . إشارة التعيين، ص ٣٣٨

الإصلاح ؛ فلأن الإعراب يصلح الكلام ويزيل فساده، وإن قلنا من أعرب صار له خيل عراب؛ فلأن الإنسان إذا أعرب كلامه صار كالعرب في كلامهم، وإن قلنا من التحب؛ فلأن السامع إذا سمع الكلام معرباً فهم معناه، فكان أحبّ إليه مما إذا لم يسمعه معرباً، وإن كان هذا أضعفها؛ لأنه حينئذ يكون الإعراب قد دخل في الكلام تحسناً، لا حاجة، والإعراب إنما دخل للحاجة إليه؛ ليفرق بين المعاني الملتبسة.

قوله: تغيّر:

جنس.

آخر الكلمة:

فصل عن أولها ووسطها، فتغيّر أولها، نحو رجل، فإن أوله مفتوح، ثم تقول: رُجِيل فينضم أوله، ثم تقول: رِجال فينكسر أوله، وأما تغيّر وسطها فنحو: هذا امرؤ فالراء مضمومة، ثم تقول: رأيت امرأً ففتتح الراء، ثم تقول: مررت بامرئ فتكون الراء مكسورة، فهذا اختلاف في الأول والوسط، ولا يسمى إعراباً، لأنه ليس في الآخر .

قوله: لعامل:

فصل عن اختلاف الآخر من غير اختلاف العامل، نحو حركة التقاء الساكنين في مثل: كم المال؟ ونحو حركة الهزمة الملقاة على الساكن قبلها في مثل: كم ابلك، وكم اختاً، وكم اخأ لك؟

قوله: يدخل عليها:

فصل عن حركة الحكاية في مثل قولنا: مَن زيدٌ، ومَن زيداً، ومَن زيدٍ في الاستثبات عن المرفوع والمنصوب والمجرور إذا قال: جاءني زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فإن العامل في كلام القائل، لا المستثبت.

وقوله: لفظاً أو تقديراً:

تقييد للتغيير والعامل، فإنهما يكون كل واحد منهما لفظاً وتقديراً، أما التغيير لفظاً فنحو: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ، فأخر رجل تغيير بالحركات لفظاً، وأما التغيير تقديراً فنحو: هذا موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى، فأخر موسى لم يتغير لفظاً لكن تقديراً، ومثال العامل الملفوظ به ما تقدّم من جاءني، ورأيت، والباء، ومثال العامل المقدّر: سقياً ورعيّاً، فإنهما منصوبان بفعل مقدّر، ورجال في قوله تعالى: [يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال] (١) فيمن قرأ بفتح الباء من يسبح [ب] فرجال حينئذ مرتفع بفعل مضمّر تقديره — والله أعلم — يسبحه رجال، ومثال الجر بعامل مقدر قول الشاعر (٢):

٧- وقاتم الأعماقِ حاويِ المُخترَقِ . (الرجز)
فقاتم مجرور بربّ مقدره .

وقوله: عن الهيئة إلى آخره (٣) :

تبيين للتغيير، فإن آخر رجل لام على كل حال، وآخر بكر راء على كل حال، فلا يعتقد بأن التغيير بأن يزول حرف، ويخلفه آخر في كل حال، بل التغيير أعم من ذلك، فإنه تارة يكون بزوال الهيئة من الحركات والسكون، وتارة بزوال نفس الحرف الأخير، وخلف غيره كما في الأسماء الستة والثنية والجمع على قول من يقول إن إعرابها بالحروف (٤)، فإنه يصدق عليها أيضاً أنه تغيرت هيئة الآخر، وإن كان التغيير بزوال حرف ومجيء آخر، وأما على رأي سيبويه — رحمه الله — وهو أنه ليس في

(١) النور ٣٦، ٣٧، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بن العلاء وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم بكسر الباء (يُسَبِّحُ) وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بفتح الباء (يُسَبِّحُ) . السبعة في القراءات، ص ٤٥٦

(٢) لرؤية بن العجاج، وبعده: مشتبه الأعلام لماع الخلق . والقاتم: المغير . والأعماق: النواحي القاصية ، والحاوي: الخالي، والمخترق: المتسع يعني جوف الفلاة . الكتاب ٤ / ٢١٠، الخصائص ١ / ٢٢٨، المنصف ٣ / ٢، ١١٨، شرح المفصل — لابن يعيش ٢ / ١١٨، التذكرة، ص ١٦١

(٣) الفقرة بتمامها: عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى . المقرب ١ / ٤٧

(٤) الذين قالوا ذلك هم البصريون . الإنصاف ، المسألة الثانية ١ / ١٧

الأسماء إعراب بحرف، وهو الذي يشير إليه كلام المصنف (١) — رحمه الله — في إعراب التنبية والجمع، فإنّ تغير الهيئة أيضا حاصل، وإن لم يكن نفس الحرف إعراباً، فبيّن أن التغير إنما هو لهيأته كما ذكرنا.

قوله: وألقابه أربعة:

إنما لقبوه بذلك ليفرقوا بين المعرب والمبني، فإنهم لو قالوا ضمة بعامل، وضمة لا بعامل أو ضمة تتغير، وضمة لا تتغير، وكذا في النصب والجر لظال عليهم، فوضعوا لها ألقاباً يفرق به بين بعضها وبعض، فإذا قالوا رفع علمنا أمّا ضمة في مُعرب، وإذا قالوا ضم، علمنا أمّا ضمة في مبني، وكذلك البواقي، واختلف (٢) النحاة — رضي الله عنهم — هل يطلق أحدهما على الآخر، فيقال مثلاً للمعرب مضموم، وللمبني مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب: فمنهم من قال: لا يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر؛ لأن المراد الفرق، ويجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر يُعَدُّ الفرق، ومنهم من قال يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر؛ لأن إطلاقه مجاز، والمجاز لا بدّ له من قرينة، فتلك القرينة يبين بها المعنى، ومنهم من قال يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب، ولا ينعكس، فنقول في هذا زيدٌ مثلاً: زيد مرفوع، وإن شئت قلت زيد مضموم، وتقول في جئت مثلاً: مضموم، ولا تقول مرفوع.

وقوله: فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال:

إنما اشتركا في الرفع والنصب لأن الأصل في علائم الإعراب أن تدخل كل مُعرب، والاسم والمضارع معربان، فدخلهما الرفع والنصب على الأصل.

وقوله: وأمّا الخفض فانفردت به الأسماء:

(١) يعني مصنف المقرب، وهو ابن عصفور
(٢) من قوله واختلف إلى قوله ولا ينعكس نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢ / ٤١ — ٤٢ مع اختلاف يسير لا يغير المعنى .

علة عدم دخول الجر في الأفعال قالوا: لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصح، لأن الإضافة إما للتمليك أو التخصيص [٧ أ] والأفعال لا تملك شيئاً، ولا تختص بشيء، وعلة أخرى في اختصاص الجر بالأسماء، وهو أن لنا مقدمة صادقة يلزم منها اختصاص الجر بالأسماء، وهي أن الجزم مختص بالفعل، لما يذكر في علة اختصاص الجزم بالأفعال، ويلزم من اختصاص الجزم بالأفعال، اختصاص (١) الجر بالأسماء؛ لأنه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرف، لا تزيد عليها، فمنع الجزم من الأسماء لذلك، وهذا سرّ قول سيبويه — رحمه الله — (٢): وليس في الأفعال جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لا يقال ما ذكرت يقتضي منع حركة ما، وأيها مُنع حصل النقصان، فلم كان الممنوع الجر دون غيره؟ لأننا نقول: إذا وجب منع حركة ما لما ذكرنا، اقتضى أن يكون الممنوع الجر دون غيره، وذلك لأن الجر أبعد من الفعل، والنصب لأن الفعل يعمل الرفع والنصب، ولا يعمل جرّاً، فكان الرفع والنصب إليه أقرب من حيث يحدثه، فلما اقتضى الدليل منع حركة ما، منعنا ما هو أبعد من الفعل، وهو الجر، وتركتنا ما هو أقرب، وهو الرفع والنصب.

وقوله: وقد كان حقه أن يدخل في المضارع من الأفعال:

لأن المضارع معرب، والخفض من ألقاب الإعراب، فكان مقتضى القياس أن يدخل في كل معرب، لكن منع من دخول الأفعال ما ذكرناه آنفاً، وإنما سُمي الفعل المضارع مضارعاً، لأن المضارعة المشابهة مأخوذ من الضرعين، لأن كل واحد منهما يشبه الآخر، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم سُمي مضارعاً لذلك، ووجه مشابته

(١) من هنا إلى قوله فمنع الجزم من الأسماء لذلك موجود في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٧٨

(٢) الكتاب ١ / ١٤

للاسم أنك إذا قلت: يضرب، كان مبهماً، يصلح للحال والاستقبال كما إذا قلت: رجل صالح، لكل رجل، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف نحو: سيضرب، وسوف يضرب، اختص بالاستقبال، كما إذا قلت: الرجل، اختص برجل بعينه بالحرف، فلما أشبه الفعل الاسم من جهة كونه مبهماً، ويخصه الحرف، سُمي مضارعاً لذلك، ولهذا المعنى أيضاً أعرب لما شابه الاسم، واختلف في الفعل المضارع، هل هو مشترك أم لا؟ فقال بعضهم: هو مشترك بين الحال والاستقبال، وقال بعضهم: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، وحجة من قال هو حقيقة في الحال؛ لأن الأصل إذا أخبرنا بفعل، أن نخبر به في حال وجوده، وهو الحال، وحجة من قال هو حقيقة في الاستقبال، أن المستقبل أصل الأفعال؛ لأن المستقبل ينتقل إلى [ب] الحال، ثم ينتقل إلى الماضي، فلما كان الاستقبال هو الأصل، كان هو الحقيقة، وحجة من قال هو مشترك، أن العرب وضعت للحال قرينة، وهو الآن والساعة وما أشبههما، وما النافية، ووضعت للاستقبال قرائن أيضاً، وهو غداً، وما أشبهه، ولا النافية، فلو كان في أحدهما دون الآخر، لم يوضع لما هو حقيقة فيه قرينة.

وقوله: وأما الجزم فانفردت به الأفعال:

اعلم أنّ علة منع الجزم من الأسماء، أنّ الأسماء يدخلها الحركة والتنوين، فلو جزمناها لكان إمّا يحذف التنوين وحده، أو الحركة وحدها، أو بحذفهما، ولا جائز أن يجزم بحذف التنوين وحده؛ لأن التنوين ليس بعلامة إعراب، بل هو دليل الصرف، وعامل الإعراب إنما يُغيّر ما هو علامة إعراب لا غيرها، ولا جائز أن ينجزم بحذف الحركة وحدها؛ لأنه حينئذ يلحقه التنوين، فيلتقي ساكنان، فيحتاج إلى تحريك الأول لالتقاء الساكنين، ولا جائز أن يُحرك الأول، لأنه يبقى الجزم كلا جزم في غالب الأسماء احترازاً عما لا ينصرف، والمضاف وما فيه الألف واللام فإنه لا تنوين في ذلك كله، ولا جائز أن يحذف التنوين، فإن التقاء الساكنين إذا أدى إلى الحذف إنما

يُحذف منه الأول لا الثاني، ولا جائز أن تحذفهما معاً، لما يؤدي إليه حذفهما من الإجحاف بالخفيف بحذف الشئيين منه، ولو اقتصر المصنف في إيراد السؤال في الجزم على قوله: وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف إلى هنا فقط، وأجاب عنه بقوله: لكن منع من ذلك إلى آخر كلامه (١)، لكان صحيحاً مستقيماً، لكنه زاد زيادة قبيحة، وهو قوله: كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجر، لذهاب علامة الخفض منه، ولا يتكلف حمله على النصب، لأننا نقول: هذا السكون الذي قلته في حال الخفض لا يخلو إما أن يكون بعامل الخفض وحده، أو بعامل الجزم وحده، أو بكليهما، ولا يجوز أن يكون بعامل الخفض وحده، لأنه حينئذ لا يكون جزماً، وإنما هو سكون نائب عن كسرة، وهو علامة الجر، كما كانت الفتحة حين أنبأها عن الكسرة في أحد جراً علامته الفتحة، ولا جائز أن يكون بعلامة الجزم؛ لأنه حينئذ لا يكون الموضع موضع جر، فلا يكون حينئذ السكون في موضع الجر، ولا جائز أن يكون بعامل الجر والجزم معاً، لأنه يؤدي حينئذ إلى اجتماع عاملين على معمول واحد، وهذا لا يجوز، فبان فساد ما ذكره — رحمه الله —، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم من جهة كونه مبهماً في الحال والاستقبال، كما أن رجلاً النكرة مبهم في كل ذكر من بني آدم، ثم تدخل السين وسوف على الفعل فتخصصه بالاستقبال، كما تدخل الألف واللام للعهد [٨ أ] على رجل فتخصصه بواحد.

(١) قال المصنف: لكن منع من ذلك ما في إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم . المقرب ٤٧/١

باب معرفة علامات الإعراب

قوله: ويقومان الزيدان، ويقومون الزيدون:

في هذه المسألة وأنظارها ثلاثة أوجه من الإعراب:

أحدها: أن تكون الألف حرفاً، وهي علامة مؤذنة بأن الفاعل مثنى، وكذلك الواو حرف وهي علامة مؤذنة بأن الفاعل مجموع، كما كانت التاء في قامت هند، علامة مؤذنة بأن الفاعل مؤنث، وفي هاتين الحالتين يكون الزيدان والزيدون فاعلين.

والثاني: أن الألف ضمير الفاعل المثنى، والواو ضمير الفاعل المجموع، والزيدان والزيدون مبتدآن، وكل واحد من يقومان ويقومون جملة هي خبر مقدم على المبتدأ.

والثالث: أن تكون الألف والواو ضميري الفاعلين، كما تقدم في الثاني، ويكون الزيدان بدلاً من ضمير التثنية الذي هو فاعل، والزيدون بدل من ضمير الجمع الذي هو فاعل أيضاً ولا يكونان مبتدئين، ويكونان مفسرين للضميرين.

وقوله: اثنان:

ليس اثنان بتثنية حقيقية، وإنما هو ملحق بالتثنية في إعرابه؛ لأنه لو كان تثنية حقيقية لكان له مفرد، كما للزيدين مفرد، ولا مفرد لاثنان، وقول من قال: إن مفرده اثنان، وترك استعماله، ليس بصحيح؛ لأنه لو كان مفرده اثنان، واثن ليس بمعنى واحد، بل هو درجة بين الواحد والثلاثة، للزم أن يكون اثنان دالاً على أكثر من واحد، فيلزم حينئذ أن يكون تثنية دالاً على أربعة، وأنه ليس كذلك، قال الجرجاني رحمه الله: وليس اثنان بمعنى واحد فيقال إن اثنين على قولك واحداً مثلاً: هذا محال اعتقاده فاعرفه، فإنه من الواضح الذي يذهب عنه، وإنما ألحق بالزيدين في إعرابه لما كان دالاً على شيئين كدلالة الزيدين.

وقوله: ثلاثون:

عشرون وأحواته إلى تسعين ليس بجمع حقيقة، وإنما أعرب إعراب الجمع لما كان دالاً على الكثرة كالجمع، والدليل على أنه ليس بجمع حقيقة أنه لو كان ثلاثون جمعاً لكان جمع ثلاثة، ولو كان جمع ثلاثة، لكان أقل ما يطلق عليه تسعة، لا ثلاث عشرات، ولما اقتصر في إطلاقه أيضاً على ثلاث عشرات، بل كان يطلق على أكثر من ذلك، كما أن الزيدون لا يقف به عند الستة أو السبعة أو الثمانية أو غير ذلك، وكذلك الكلام في أربعين إلى تسعين، فحين لم يقف ثلاثون على تسعة، ولم يتجاوز به أكثر من ثلاث عشرات تحققنا بأنه ليس بجمع حقيقة، بل لفظ وضع لهذه الدرجة من العدد، كما وضع لفظ ثلاثة وأربعة وخمسة لهذه الدرجات من العدد، وأعرب إعراب الجمع لدلالته على الكثرة كما ذكرنا، وكذلك الكلام في عشرين، وزيادة أخرى وهو أنه كان ينبغي أن يكون مفتوح الأول لو كان [٨ ب] جمع عشرة، لأن عشرة مفتوح الأول، ولا يلتفت إلى قول من قال هو جمع العشر بكسر العين الذي هو ظماً من أظماء الإبل، والعشرون حينئذ يكون كأنه ظمان وكسر، فزلنا الكسرة منزلة ظماً آخر، فصار كأنه ثلاثة أظماء، فحلفناه فقلنا عشرون.

وقوله: كل فعل في آخره علة إلى آخر البيت (١):

أجمع النحاة على أن حروف العلة هنا تحذف عند وجود الجازم، واختلفوا في حذفها لماذا؟ فالذي فهم من كلام سيبويه — رحمه الله — أنها حذفت عند الجازم لا للجازم، ومذهب ابن السراج — رحمه الله — (٢) وأكثر النحاة أن حذف هذه

(١) الفقرة بتمامها: كل فعل في آخره حرف علة غير مُبدل من همزة جزمه أيضا بحذفه، نحو: لم يعز، ولم يرم، ولم يخش، ولا يثبت حرف العلة، ويكون الجزم بحذف الحركة إلا في ضرورة نحو قوله:

لم يأتيك والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

(٢) أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) من كبار أئمة العربية، أخذ عن أبي العباس المبرد، وهو من أكابر أصحابه، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، له مصنفات أشهرها الأصول في النحو،

إشارة التعيين، ص ٣١٣

الحروف علامة للجزم، وهذا الخلاف مبني على أن حروف (١) العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أم لا؟ فمذهب سيويه — رحمه الله — أنه فيها حركات مقدرة في الرفع، وفي الألف في النصب، فهو إذا جزم يقول: الجازم حذف الحركات المقدرة، فيكون حذف حرف العلة عنده لنلا يلبس الرفع بالجزم، فإن قيل: يحصل الفرق بينهما بالعامل، كما يحصل الفرق في المقصور من الأسماء، قلنا يلبس في مثل قولنا: زرني أعطيك، فإنه لو لم يحذف عند الجازم لما عرف، هل أعطيك جواب الأمر أم مستأنف؟ وإذا قلنا بالياء عرف أنه مستأنف، فأفادنا حذف حرف العلة الفرق بين الجزم والرفع، والمعنى المطلوب بكل واحد منهما، وطردها الباب في الحذف حيث لا لبس، وعند ابن السراج — رحمه الله — أنه لا حركة مقدرة في الرفع، وقال: لما كان الإعراب في الأسماء معنى، حافظنا عليه بأن نقدره إذا لم يوجد في اللفظ، ولا كذلك الإعراب في الفعل، فإنه لم يدخل في الفعل إلا لمشابهة الاسم، لا للدلالة على المعنى، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ فالجزم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف، وقال: إن الجازم كالمسهل إن وجد في البدن فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن، وكذا الجازم، إن وجد حركة أزالها، وإلا أزال من نفس الحرف، ويدل على صحته ما ذهب إليه سيويه — رحمه الله — أن الفعل مُعَرَّب على ما قد عُرف، والمعرَّب من الأسماء متى لم تظهر فيه علائم الإعراب إمّا للتعذر كعصاً، أو للاستئصال كالقاضي رفعاً وجراً قُدِّرت، فكذلك أيضاً في الأفعال، ولذلك اكتفى بعض العرب في الجزم بحذف الحركة المقدرة، وأبقى حرف العلة، وعليه قوله (٢):

(١) كتبت حُرُفٍ فرمما سقطت الواو وهي مقصودة، وربما جمع حرف على حُرُفٍ جمع قلة، وجموع القلة أفعال، وأفعلة، وأفعال، وفِعْلة، وقد زاد الفراء جمعاً خامساً وهو فَعْلة مثل قنلة وأكلة، وإذا قصد ابن النحاس ذلك يكون قد أضاف إليها جمعاً سادساً وهو فُعْلة .

(٢) لقيس بن زهير العبسي، وتماحه: والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد والأبناء جمع نيا وهو الخير، وتنمي بفتح التاء من نميت الحديث أتميه بالتخفيف إذا بلغت على وجه الإصلاح وطلب الخير، وإذا بلغت على وجه الإفساد والنميمة قلت، نَمَيْتُهُ بالتشديد، واللبن: ذات اللبن، وبني زياد هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم . الكتاب ٣ / ٣١٦، الإنصاف في مسائل ==

٨ - أُمُّ يَأْتِيكَ البيت (الوافر)

وقوله (١):

٩- هَجَوْتَ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تُدْعِ (البيسط)
[٩ أ] فَأَثَبْتَ الْوَاوَ وَجَزَمَهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ، وَقَوْلُهُ (٢):

١٠- وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِي (الطويل)
ومثله قوله (٣):

١١- إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ. (الرجز)

فَأَثَبْتَ الْأَلْفَ فِي تَرَى، وَتَرْضَى، وَجَزَمَ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَحْمَلُ

قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ [إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ] (٤) بِالْيَاءِ فِي يَتَّقِي (٥).

وقوله: وَإِنْ كَانَ مَبْدَأًا مِنْ هَمْزَةٍ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ حَذْفِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ
وإبقاؤه:

هذان الوجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير

ذلك؟ فإن قلنا أنه بدل قياسي ثبت حذف حرف العلة مع الجازم؛ لأنه همزة، كما كان قبل

= الخلاف ١ / ٣٠، شواهد المغني، ص ٣٢٨، ٨٠٨، المقرب ١ / ٥٠، ٢٠٣ الخصائص ١ / ٣٣٣،

شرح الجمل - ابن عصفور ١ / ٤٨٢، شرح الأشعري ١ / ٦٦

(١) لأبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق، والذي نسبه للفرزدق هو محقق كتاب معاني القرآن، ومحقق كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وهو بدون نسبة في غيره من المراجع، وكان الفرزدق قد هجا أبا عمرو، ثم اعتذر له. معاني القرآن - الفراء ٢ / ١٨٨، الإنصاف ١ / ٢٤، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، ص ٣٨، همع الهوامع ١ / ١٧٩، شفاء العليل ١ / ١٢٨، شرح الأشعري ١ / ٦٧

(٢) لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وعبشمية منسوبة إلى عبد شمس. شواهد المغني، ص ٦٧٥، شرح المفصل ١٠ / ١٠٧، المفضليات، ص ١٥٨، شواهد الكشاف، ص ٥٦٤

(٣) نسبه العيني إلى رؤبة بن العجاج وهو في ديوانه ص ١٧٩ فيما نسب له. همع الهوامع ١ / ١٧٩، الخصائص ١ / ٣٠٧، المفصل ص ٣٨٨، شرح المفصل ١٠ / ١٠٤، ١٠٦، شرح شواهد الشافية، ص ٤٠٩

(٤) يوسف ٩٠

(٥) إثبات الياء بعد القاف وصلًا ووقفًا قراءة قبل. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص ١٦٦، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٩٧

البدل، وإن قلنا أنه بدل غير قياسي، صار حرف العلة متمحصناً، وليس بهمزة فتحذفه،
كما تحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمي ويخشى.

وقوله: أو جارٍ مجرى المنصوب:

نحو صفة اسم لا التي للتبرئة: لا رجل ظريفاً عندك، فإن رجلاً وإن كان مبنياً،
فهو جارٍ مجرى المعرب المنصوب.

وقوله: أو جارٍ مجرى الجرور:

نحو قول الشاعر (١):

١٢ — بدا لي أي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً.

(الطويل)

فجر سابقاً بالعطف على توهم جر مدرك لكثرة دخول الباء في خبر ليس، فكأنه

قال: لست بمدرك، وكذلك قوله (٢):

١٣ — مشائيمٌ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ بينِ غُرأبها. (الطويل)

فجر ناعب كجر سابق.

وقوله: أو كان بدلاً من منصوب:

كقول الشاعر (٣): أنشده سيويه رحمه الله.

١٤ — إن عليّ الله أن ثبايعاً تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا. (الرجز)

(١) زهير بن أبي سلمى، ويروى: ولا سابقاً، ورواية الديوان: ولا سابقى شيء. • الكتاب ١ / ١٦٥، ديوان زهير، ص ٢٨٧، خزنة الأدب ١ / ١٢٠، شواهد المعنى، ص ٢٨٢، شرح المفصل ٢ / ٥٢، الأصول في النحو ٢٥٢ / ١

(٢) للأخوص الرياحي (بالحاء المعجمة) وهو زيد بن عمرو بن قيس اليزبوعي التميمي كما في المؤلف والمختلف، ص ٤٩، يهجو بني يربوع. • ومشائيم: جمع مشنوم، وشام قومه إذا جرّ عليهم الشؤم، وناعب: اسم فاعل من النعيب، وهو صوت الغراب. • الكتاب ١ / ١٦٥ وفيه (ولا ناعباً)، شواهد المعنى، ص ٨٧١، رسالة الغفران، ص ١٥٥، شرح المفصل ٢ / ٥٢، ٥ / ٦٨، الإنصاف ١ / ١٩٣، شواهد الكشف، ص ٣٢٩، درة الغواص، ص ٦٣، اللسان مادة (شام).

٣ مجهول القائل. • عليّ الله: أي عليّ والله، تبايع: من البيعة، بيعة السلطان وطاعته. • الكتاب ١ / ١٥٦، الخزنة ٥ / ٢٠٣، شرح الأشئوبى ٢ / ١٣٣

وكقولنا أريد أن تعطي زيداً ثوبه درهماً، فتؤخذ بدل من تبايعا، وثوبه بدل من تعطي.

وقوله : أو جار مجرى المجزوم:

كقراءة مَنْ قرأ [فأصدّق وأكن من الصالحين] (١) بجزم أكن، فإنه إنما جزمها على توهم جزم أصدّق، لو حذف الفاء من فأصدّق لا يجرم، فتوهم الفاء، وإن كانت موجودة بمنزلة المعدوم، فعطف عليه بالجرم، فأصدّق وإن كان منصوباً عند هذا القارئ جار مجرى المجزوم، ومثاله في الكلام أن تقول: زرني فأكرمك وأحسن إليك.

وقوله : أو كان بدلاً منها :

مثال البدل [٩ ب] من المجزوم قول الشاعر (٢): أنشده سيبويه رحمه الله.

١٥- متى تأتينا نلّم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً. (الطويل)

فجرم تلمم على البدل من تأتينا، ومثال البدل من الجاري مجرى المجزوم أن تقول:

زرني فأكرمك أحسن إليك، بجزم أحسن على البدل من فأكرمك على توهم أنه مجزوم كما في العطف.

١ المنافقون ١٠، قرأ أبو عمرو بن العلاء وأكون بالواو وفتح النون، وقرأ الباقون بسكون النون من غير واو

النشر ٢ / ٣٨٨

٢ لعبيد الله الحر الجعفي، أو الحطيئة وليس في ديوانه ٠ الجزل: الغليظ ٠ الكتاب ٣ / ٨٦، الإنصاف، ص ٥٨٣

، شرح المفصل

٧ / ٥٣، الخزانة ٥ / ٢٠٤، همع الهوامع ٥ / ٢٢١، شرح الأشموني ٢ / ١٣٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

باب الفاعل

قدّم باب * الفاعل لأنه عنده أصل في الرفع، وباقي المرفوعات محمولة عليه، خلافاً لابن السراج، وأبي علي - رحمهما الله - ومن رأى رأيهم (١)، فإن المبتدأ عندهم أصل في المرفوعات، وباقي المرفوعات محمولة عليه، والدليل على أن الفاعل أصل في الرفع، أن المعنى الذي دخل الإعرابُ الكلام لأجله، وهو رفع اللبس، يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ؛ لأن الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول، ولا كذلك المبتدأ، فكان الفاعل أصلاً في الرفع لذلك، وأصل هذا الخلاف مأخوذ من قول سيويه رحمه الله وفعله، فإنه قال (٢): واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الرفع والناصب سوى الابتداء، والجارُّ على الابتداء (٣). فنص هنا * (٤) فمنهم من أخذ بقوله فقال: الأصل في المرفوعات المبتدأ، ومنهم من أخذ بفعله في ترتيب كتابه فقال: الأصل في المرفوعات الفاعل، وينبغي للمصنف (٥) أن يقول: الفاعل اصطلاحاً؛ ليخرج زيد قام، فإن زيدا على رأي المتكلمين يسمى فاعلاً؛ لأن القيام صدر منه، وليدخل نحو: ما قام زيد، على رأي المتكلمين فإنه ليس بفاعل، لأن القيام لم يصدر منه.

وقوله: أو ما في تقديره:

ليدخل مثل قولنا: يعجبني أن تصنع، ويعجبني ما صنعت، فإنهما في تأويل

صنيعك، وهو فاعل.

(١) في الغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي ١٠ / ٢ : ومن رأى رأيهما ، وهو الصواب

(٢) الكتاب ١ / ٢٣ - ٢٤

(٣) في الكتاب المبتدأ، وأيضاً في الحاشية كتبت المبتدأ

(٤) ما بين النجمتين موجود في الغيث المسجم ١٠ / ٢

(٥) يعني ابن عصفور

وقوله : مقدم عليه ما أسند إليه:

فصل يخرج به قولنا: زيد منطلق.

وقوله : لفظاً ورتبة (١):

فصل يخرج به قولنا: منطلق زيد على رأي البصريين — رحمهم الله — في تقديم خبر
المبتدأ ؛ لأن منطلقاً وإن تقدم لفظاً مؤخر رتبة.

وقوله : على طريقة فَعَل:

فصل يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله في قولنا: ضُرب زيد.

وقوله : أو فاعل:

يخرج به قولنا زيد مضروب غلامه، فإن غلامه مسند إليه مضروب، ومقدم عليه

لفظاً ورتبة، ولكن على طريقة مفعول، لا على طريقة فاعل، فليس الغلام بفاعل.

وقوله: على طريقة:

ولم يقل على لفظ، ولا على وزن؛ ليدخل [١٠ أ] فيه مثل استخراج، واقتطع،

وغير ذلك من الفعل، ويدخل فيه أيضاً مثل: مكرم ومستخرج، والصفة المشبهة،

والمصدر، وأسماء الفعل، فإن المرفوع بهذا كله فاعل، وليس على لفظ فَعَل أو فاعل،

ولا على وزئهما، بل على طريقتهما من جهة قيام المسند به بالمسند إليه.

وقوله : وهو أبداً مرفوع:

إنما رفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، فإن قيل لو عكستم لحصل الفرق،

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذا السؤال يفضي إلى التسلسل فيترك

والثاني: كان الرفع للفاعل أولى من النصب لوجوه:

(١) في المقرب : لفظاً أو نية ٥٣ / ١

أحدها: *قلة الفاعل، لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً، وكثرة المفعول لكونه متعدداً، فالرفع أثقل من النصب، فأعطي الثقيل للواحد، والنصب للمتعدد، ليتعادلاً* (١).

والثاني: لقوة الفاعل، لكونه لا بدّ للفعل منه، فضعف المفعول لكونه فضلة، فأعطيت (٢) الحركة الثقيلة للقوي، والخفيفة للضعيف، ليحمل كل منهما ما يطيقه.
والثالث: لتقدم الفاعل وتأخر المفعول في الرتبة، فأعطي الحركة المتقدمة في النظر على غيرها، لأن الضمة من بين الشفتين يدركها النظر، ولا كذلك الجر والنصب.
وقوله : أو جارٍ مجرى المرفوع:

يعني إذا كان الفاعل مبنياً نحو: قام هؤلاء.

وقوله : لفظاً أو نية:

تقسيم للمرفوع، فاللفظ نحو: قام رجل، والنية نحو: طالت العصا.

قوله : وارتفاعه بما أسند إليه:

اختلف الناس في رافع الفاعل ماذا؟ فذهب المحققون من النحاة أن الرفع له ما أسند إليه من الفعل، أو ما قام مقامه، ونقل جماعة من المغاربة أن مذهب طائفة من الكوفيين أن الفاعل يرتفع بإحداث الفعل، نحو: قام زيد، قالوا: فإن قلت: تحركت الشجرة، وأهلكنا الدهر، ومرض زيد، وما أشبهه ذلك، فإن الفاعلين هاهنا لم يحدثوا شيئاً، وقد رُفِعوا، أجابوا عن ذلك بأنه لَمَّا صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بإرادة، وجعل الدهر قائماً مقام المهلك، وزيدا متعاطياً

١ ما بين النجمتين موجود في الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٤ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ
٢ كتبت فأعطي

الأسباب الموجبة للمرض، صاروا كأنهم محدثين لهذه الأفعال، ونقل ابن عمرون (١) — رحمه الله — أن مذهب خلف الأحمر (٢) — رحمه الله — أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وهذا يقرب من المنقول أولاً عن الكوفيين، ونقل ابن الدهان (٣) — رحمه الله — في شرح الإيضاح له أن مذهب عيسى بن عمر (٤)، وهشام (٥)، والكسائي (٦)، وسعدان (٧) أن الفاعل يرتفع بالوصف، والمفعول ينتصب بخروجه عن الوصف، وشرح الكسائي ذلك فقال: إذا قلنا: ضرب زيد عمراً، والفعل هو الوصف، والفاعل هو الموصوف [١٠ ب] والمفعول خارج عن الوصف والموصوف فهو فضلة فانتصب، وهذا يقرب من قول من قال: العامل فيه الفعل، أو [ما] (٨) قام مقامه، فإنه قال: إنه يرتفع بالوصف، ثم قال: والفعل هو الوصف، فكأنه قال: يرتفع بالفعل، ونقل غيرهم أن مذهب هشام — رحمه الله — أن الفاعل يرتفع

(١) محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي النحوي (ت ٦٤٩ هـ)، إمام في العربية، أقرأها مدة بجلب، ومن تصانيفه شرح المفصل ولم يتمه، توفي بجلب، وهو من شيوخ بهاء بن النحاس، إشارة التعيين، ص ٣٣٧

(٢) خلف بن حيّان بن محرز الأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر، كان راوية ثقة، له كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر وله ديوان شعر حملة عنه أبو نواس، ووفاته بعد المتين بيسير فيما نقله صاحب إشارة التعيين، ص ١١٣، وذكر السيوطي في بغية الوعاة ١ / ٥٥٤ أنه توفي في حدود سنة ١٨٠ هـ، وانظر مراتب النحويين، ص ٨٠ — ٨١

(٣) سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأنصاري النحوي (ت ٥٦٩ هـ)، من أعيان النحاة، له مصنفات في النحو منها: شرح الإيضاح، وشرح اللمع، وكتاب الدروس، وكتاب الرياضة، وكتاب الفصول، وله في العروض والقوافي مصنفان، وغير ذلك كثير إشارة التعيين، ص ١٢٩ — ١٣٠

(٤) عيسى بن عمر النخعي، (ت ١٤٩ هـ) أحد النحاة الأولين، أخذ النحو والقراءات عن عبد الله بن أبي إسحاق، وله اختيار في القراءات على قياس العربية، روى عنه الأصمعي والخليل ومن في طبقتهم، ويقال إن له في النحو نيفا وسبعين كتابا، ولم يظهر من ذلك إلا كتابان هما الجامع والإكمال، إشارة التعيين، ص ٢٤٩ — ٢٥٠، مراتب النحويين، ص ٤٣

(٥) هشام بن معاوية الضير أبو عبد الله النحوي الكوفي (ت ٢٠٩ هـ)، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تُعزى إليه، صنف مختصر النحو، والحدود، والقياس، بغية الوعاة ٢ / ٣٢٨

(٦) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي (ت ١٨٩ هـ)، عالم أهل الكوفة وإمامهم، وأحد القراء السبعة، إشارة التعيين، ص ٢١٧ — ٢١٨، مراتب النحويين، ص ١٢٠ — ١٢١

(٧) قال الزبيدي: أبو الفتح سعدان، وذكره في الطبقة الخامسة من نحاة الأندلس، وقال: كان ذا علم بالعربية واللغة، طبقات الزبيدي ص ٢٤٨، وقال السيوطي في بغية ١ / ٥٨١: سعدان أبو الفتح، ويبدو أنه سعدان بن معاوية القرطبي المؤدب المتوفى سنة ٣٢٧ هـ ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس ١ / ١٨١

(٨) زيادة يقتضيها السياق

بالإسناد، وهو الذي يشير إليه كلام ابن جني — رحمه الله — في اللمع ، حيث قال :
وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه (١).

وقوله : ومرتبته أن يكون مقدماً على المفعول به :

* إنما كان مرتبة الفاعل التقدم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ، ولا كذلك
المفعول * (٢) إنما قلنا إن الفاعل يتنزل منزلة الجزء لوجوه :

منها : وقوع إعراب الفعل بعده في نحو : يضربان ويضربون .

ومنها : إلحاق تاء التانيث للفعل ، إذا كان الفاعل مؤنثاً ، نحو : ضربتُ هند .

ومنها : سكون آخر الفعل له في نحو : ضربتُ ، لثلاث توالي أربع حركات فيما هو
ككلمة واحدة ، وتحركه مع المفعول في نحو : ضربك .

وقوله : ويجوز تأخيرُه عنه :

يعني تأخير الفاعل ، وتقديم المفعول ، وإنما جاز ذلك لأنهم يحتاجون إلى التوسع في
الكلام لأجل السجع ، فلو التزمنا طريقة واحدة لضاعت العبارة ، فجوّزنا تقديم المفعول
توسعا ، وعلى اختلاف الأصل ، لكنه مشروط بظهور المعنى لـ ما كان مجازاً احتياج إلى
القرينة لتبينه .

وقوله : أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدّر بأن والفعل :

مثاله : يعجبني ضرب زيد عمرا قائما ، يلزم هاهنا تقديم الفاعل ؛ لأنك لو قدّمت
المفعول لفصلت به بين المضاف والمضاف إليه ، وليس بظرف ، فلا يجوز ، وقولنا : وليس
بظرف يحتز به من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ، نحو قول
الشاعر (٣) :

(١) اللمع ، ص ٣١

(٢) ما بين النجمتين في الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٨

(٣) لأبي حية النميري ، وقامه : يقارب أو يزيل • ويقارب أو يزيل : يعني يتقارب بعضها ويتباعده بعض •
شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٠٤ ، الكتاب ١ / ١٧٩ ، شفاء العليل ، ص ٧٢٥ ، شرح أبيات سيويه
لابن النحاس ، ص ٥٨ ، المقتضب ٤ / ٣٧٧ ، الإنصاف ١ / ٤٣٢ ، شرح المفصل ١ / ١٠٣

١٦ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ ————— (الوافر)

وقوله : بأن التي خبرها فعل :

مثاله: يعجبني ضرب زيد عمراً، كما تقدم، فإنه يجوز أن تقدره بأن والفعل، فتقول: تقديره يعجبني أن ضرب زيداً عمراً، ويجوز بأن تقدره بأن التي خبرها فعل، فتقول: تقديره يعجبني أن زيداً ضرب عمراً، وفائدة تقديره بأن الخفيفة تارة، وبأن الشديدة^(١) أخرى، هو أن المصدر المقدر بأن الخفيفة يصلح للماضي والمستقبل، وبأن الشديدة للحال، فتقديره بما يشمل أنواع أزمنة المصدر، وذكر بعض المحققين المغاربة أن أن التي خبرها فعل للحال، ونص عليه.

وقوله : في قول الشاعر^(٢):

١٧ - زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (مجزوء الكامل) أنه ضرورة:

فيه نظر، فقد جاء أيضاً مثله في الشعر كثيراً، كقوله^(٣):

١٨ - فَرَكَ الْقَطْنَ الْمُحَالِجَ

وقوله أيضاً^(٤):

[١١ أ] - ١٩ - فِدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحِصَادِ الدَّائِسِ . (الرجز)

وكذا قول الطرماح^(٥):

(١) جاءت هذه العبارة في الأشباه والنظائر ٤ / ٤٠ نقلاً عن ابن النحاس هكذا: إن الشديدة للحال وأن الخفيفة

تصلح للماضي والمستقبل فواضح أن ضبط همزة إن غير صحيح في الأشباه والنظائر .

(٢) هذا جزء من أحد الشواهد التي لا يعرف قائلها، وصدوره: فزججتها بمزجة، قال الزمخشري: وما يقع في

بعض نسخ الكتاب من قوله: فزججتها ٠٠٠ البيت، فسيبويه بريء من عهدته . المزجة: الرمح القصيرة،

أبو مزادة: كنية رجل . الفصل، ص ١٠٢ المقرب ١ / ٥٤، الضرائر - ابن عصفور، ص ١٩٦،

الإنصاف ١ / ٤٢٧، معاني القرآن - الفراء ١ / ٣٥٨، ٢ / ٨١، الإفصاح، ص ١١٦، مجالس ثعلب، ص

١٢٥، التدريب، ص ٦٦

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا من معرفة تمامه . ويروى هذا الشطر (بالقاع فرك القطن المحالج) والمحالج:

الذي يندف القطن بالمحلاج، وهو خشبة على هيئة القوس يندف بها القطن . اللسان مادة (حلج) .

(٤) لعمرو بن كلثوم، وقبله: وحلق الماذي والقوانس، والمآذي من الدرود البيضاء، والقوانس: أعلا البيضة من

الحديد . شرح الأشئوبني ١ / ٥٣٠، ضرائر الشعر - ابن عصفور، ص ١٩٧، شرح الجمل - ابن عصفور

٢ / ٦٠٦

(٥) قاله الطرماح في وصف بقر الوحش، والحوزي: فحل بقر الوحش، لم يرع بواديه: أي لم يفزع بالوادي

الذي هو فيه، من قرع القسي الكنانن: أي من تعرض الصياد له . خزانة الأدب ٤ / ٤١٨، الخصائص ٢ /

٤٠٦، اللسان مادة (حوز)

٢٠ - يَطْفَنَ بِجُوزِيٍّ الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ (١) بواديه من قرع القسي الكنائن.

(الطويل)

ومثاله في إنشاد الكسائي (٢):

٢١ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ (البسيط)

فإنه أنشده بنصب الدراهم، وجر تنقاد، وهب المصنف (٣) - رحمه الله - يقول في هذه الأبيات كلها أو غيرها إنما ضرورة، فكيف يصنع في قوله تعالى في قراءة ابن عامر (٤) - رحمه الله - [وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم] (٥) بنصب الأولاد وجر الشركاء، فهذا في اللفظ كزج القلوص، وغيره من الأبيات التي أنشدت، وإذا عُرف هذا تحقق أن الجواب الذي أجاب به من قوله ضرورة ليس بشيء، وأنه يحتاج إلى جواب غير ذلك، والجواب أن نقول: أمّا زج القلوص وغيره من الأبيات التي أنشدناها فليس زج المذكور فيه مضافا إلى أبي مزادة، بل أبو مزادة مضاف إليه زج آخر محذوف وهو بدل عن الأول، وتقدير الكلام إذا أظهرناه إلى اللفظ: زج القلوص زج أبي مزادة، وكذلك دوس الحصاد دوس الدائس، فحذف زج ودوس الثانيين لدلالة الأولين عليهما، وبقي ما أضيفا إليه مجرورا على

(١) كتبت لم نطق، وما أثبتناه من المصادر المذكورة أعلاه

(٢) للفرزدق، قال محقق كتاب سيبويه: والبيت مفرد في ديوانه، والفرزدق في هذا البيت يصف سرعة الناقة في سير الهواجر والهاجرة وقت اشتداد الحر في الظهر، فبراها لشدة وقعها في الحصى تنفياها فيقرع بعضه بعضا، ويسمع له صليل كالدنالير إذا انقدها الصيرفي لينفي ردينها من جيدها . الكتاب ١ / ٢٨، الخزانة ٤ / ٤٢٤، شرح الأشموني ١ / ٥٤٩

(٣) يعني ابن عصفور

(٤) عبد الله بن عامر اليحصبي، بضم الصاد وكسرها، نسبة إلى يحصب بن دهمان بن عامر، تابعي، إمام أهل الشام في القراءة، والذي انتهت إليه منيخة الإقراء بها، ولي القضاء بدمشق، وكان إمام الجامع بدمشق، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ، في أيام هشام ابن عبد الملك . غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٤٢٣ - ٤٢٥، الإقناع في القراءات السبع ١ / ١٠٣ - ١٠٥

(٥) الأنعام ١٣٧، قرأ ابن عامر وحده [زَيْن] بضم الزاي، و [قتل] بضم اللام، و [أولادهم] بفتح الدال، و [شركائهم] بكسر الهمزة، وقرأ الباقون [زَيْن] بفتح الزاي، و [قتل] بفتح اللام و [أولادهم] بكسر الدال و [شركاؤهم] بضم الهمزة رفعا . السبعة في القراءات، ص ٢٧٠

حاله لو ظهر في اللفظ، فإن قيل: فإذا لم يكن زَجَّ الملفوظ به مضافاً إلى أبي مزادة فلم
حذفتم تنوينه ؟

فالجواب إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين هو ولام التعريف، كقراءة من قرأ:
[احدُ الله الصمد] (١) بحذف التنوين من أحد، وكقول الشاعر (٢)، أنشده سيويه
رحمه الله:

٢٢ - فألفيته غير مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكَرَ الله إلا قليلاً . (المتقارب)

بنصب الله، وحذف التنوين من ذاكر ؛ لالتقاء الساكنين، وبهذا التخريج تُخرج
الآيات جميعها، فلا يكون فيها فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء، وأما الآية
الكريمة فيخرج جر شركائهم بمضاف محذوف، كما ذكرنا في الآيات، وأما حذف
التنوين من قتلُ فلا يتجه في ما ذكرناه في الآيات ؛ لأنه ليس ثم التقاء ساكنين
فتخرجه حينئذ أن نقول: إن قتل كان مضافاً إلى لفظ شركائهم آخرين بين قتل
وأولادهم، فحذف من اللفظ وبقي قتل على إرادة الإضافة غير منون ، كما يكون
لو ظهر المضاف في اللفظ، ويجوز أن يخرج حذف التنوين من الآيات أيضاً على
ذلك، لكن الأجود في تخريج حذف التنوين من الآيات ما ذكرناه، ولا ينبغي أن
نضيف إلى مواضع لزوم تقديم الفاعل على المفعول إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين
متصلين، كقولك: أكرمتك، فإنه يجب تقديم الفاعل، وتأخير [١١ ب] المفعول.
وقوله : أو يتصل^٣ بالفاعل ضمير يعود على المفعول :
كقولنا: ضرب زيداً غلامه ، وقوله تعالى: [وإذ ابتلى إبراهيم ربه] (٤).

(١) الإخلاص ١، ٢ ، والقراءة في كشاف الزمخشري ٤ / ٢٩٨ بدون عزو، وقد عزاها ابن مجاهد إلى أبي

عمرو بن العلاء ، انظر السبعة في القراءات ، ص ٧٠١

(٢) لأبي الأسود الدؤلي . مستعجب: راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل . الكتاب ١ / ١٦٩ ، شواهد المغني، ص

٩٣٣ ، مجاز القرآن

(٢) / ٣٠٧ ، المنتصب ١ / ١٩ ، الخزانة ١١ / ٣٧٤ ، معاني القرآن - الفراء ١ / ٢٠٢

(٣) في المقرب: أو متصل

(٤) البقرة ١٢٤

وقوله: أو على ما اتصل بالمفعول:

كقولنا: ضرب زوجَ هند غلامُها، فإنك لو قدمت الفاعل في المسألتين لبقى الضمير المتصل بالفاعل عائداً على غير متقدّم لفظاً ولا رتبة، وعود الضمير على الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة لا يجوز، على ما سيأتي، واعلم أنّ المضمّر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمّر لفظاً ورتبة، نحو قولك: ضرب زيدٌ غلامه.

والثاني: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمّر لفظاً دون رتبة، نحو قولك: ضرب زيداً غلامه.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمّر رتبة دون لفظ، نحو قولك: ضرب غلامه زيدٌ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة، نحو قولك: ضرب غلامه زيداً، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه، لمخالفة باب المضمّر، ومنهم من أجازوه، واستدلّ عليه بالسمع والقياس، أما السماع فقول الشاعر (١):

٢٣ - جَزَى بَنُوهُ أبا الغِيلانِ عن كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَارُ.

(البيسط)

وقول حسان (٢):

٢٤ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً

من الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً. (الطويل)

(١) لسليط بن سعد، وسنمار: اسم صانع رومي بنى الخورنق للنعمان ملك الحيرة، فلما فرغ ألقاه النعمان من

أعلاه، فضرب به المثل جمع الهوامع ١ / ٢٣٠، شرح الأشموني ١ / ٣١٨، تذكرة النحاة، ص ٣٦٤

(٢) من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصاري، يرثي بها المطعم بن عدي، ورواية الديوان:

فلو كان مجدٌ يخلد اليوم واحداً من الناسِ أبقى مجده اليوم مطعماً

والدهر هنا جمع الزمان، شواهد المغني، ص ٨٧٥، تذكرة النحاة، ص ٣٦٤، شفاء العليل، ص ٢٠٢، شرح

الأشموني ١ / ٣١٨ ديوان حسان، ص ٢٣٩

يمدح مطعم بن عدي، ومثله قول الآخر (١):

٢٥ - وما نفعت أعماله المرءَ راجياً

جزاءً عليها من سوى من له الأمرُ. (الطويل)

وكقول الهذلي (٢):

٢٦ - ألا ليت شعري هل يلو من قومه

زهيراً على ما جر من كل جانب. (الطويل)

كقول الآخر (٣):

٢٧ - كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد

ورقى نداءه ذا الندى في ذرا المجد. (الطويل)

وكقول الشاعر (٤):

٢٨ - لما رأى طالبوه مُصعباً دُعروا

وكاد لو ساعد المقدور ينتصر. (البيسط)

وقوله أيضاً (٥):

٢٩ - لما عصى أصحابه مُصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع. (السريع)

-
- (١) الشاهد غير منسوب . التذكرة، ص ٣٦٤، شرح الأشموني ١ / ٣١٨
(٢) لأبي جندب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٨٧/٣، شفاء العليل، ص ٤٢٣، تذكرة النحاة، ص ٣٦٤
(٣) لا يعرف قائله، ورقى بالتشديد من الرقي وهو الصعود والارتفاع، والندى بفتح النون: العطاء، والذرى بضم الذال: جمع ذروة بكسر الدال، وذروة كل شيء أعلاه . شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٥، شفاء العليل، ص ٤٢٣، شرح الأشموني ١ / ٣١٩، همع الهوامع ١ / ٢٣٠، شواهد المغني، ص ٨٧٥، تذكرة النحاة، ص ٣٦٤
(٤) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه، طالبوه: الذين قصدوا قتاله، دُعروا: أخذهم الخوف، كاد ينتصر لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم . شفاء العليل ١ / ٤٢٣، تذكرة النحاة، ص ٣٦٤، شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٤
(٥) للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة، وكان مع مصعب حتى قتل معه وفاء له، ورواية المفضليات

لما جلا الخلان عن مصعب أدى إليه القرض

شرح المفضليات، ص ٣٢٣، تذكرة النحاة، ص ٣٦٥، خزنة الأدب ١ / ٢٧٩، شرح الجمل - ابن عصفور ١٤ / ٢

وأبيات أخرى، وأما القياس فقال ابن جني رحمه الله (١): اعلم أن الفروع قد تكثر وتعلو حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها، من ذلك قول ذي الرمة:

٣٠ — ورملي كأوراك العذارى قطعته (٢) (الطويل)

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء، فلما كثر ذلك واطرد، عكس الشاعر التشبيه، فجعل أوراك العذارى أصلا، وشبه به الرمل، وكذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل، صار — وإن كان مؤخرا في اللفظ — كأنه مقدم في الرتبة، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل إليه، وإن كان الفاعل مقدما، والمفعول مؤخرا، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدما على الفاعل، وإن كان مؤخرا في قولنا: ضرب غلامه زييدا.

[١١٢] وقوله: أو يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول:

كقولنا: ما ضرب غلام هندا إلا هي.

وقوله في إضافة اسم الفاعل إلى المفعول: مثاله في الحال:

جاءني ضارب زيد أبوه اليوم، في الاستقبال غدا، فلا يجوز تقديم الفاعل؛ لأنك تفصل بين المضاف والمضاف إليه، واشترطه بمعنى الحال والاستقبال لأنه قد علم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عند البصريين، فلا يكون له حينئذ فاعل، ولا مفعول.

وقوله: أو يكون الفاعل مقرونا بإلا إلى آخره (٣):

مثال المقرون بإلا: ما ضرب هنداً إلا عمرو، ومثال معنى المقرون بإلا: إنما ضرب هنداً عمرو، فإنما هنا تفيده معنى الحصر، كما أفادته إلا إذا جاءت بعد النفي، واعلم أن

(١) الخصائص ٢ / ١٧٦

(٢) تمامه: إذا ألبسته المظلمات الحنادس • وألبسته غطته، والحنادس: جمع حندس، والحندس اشتداد الظلمة • ديوان ذي الرمة

٢ / ١١٣١، الخصائص ١ / ٣٠٠، تذكرة النحاة، ص ٣٦٥، الكامل ٣ / ١٠٩

(٣) ونظام الفقرة: أو في معنى المقرون بما • المقرب ١ / ٥٤، وهذه الفقرة بتمامها موجودة في تذكرة النحاة، ص

٣٣٣ — ٣٣٦

هذه المسألة يجوز أن يقترن كل واحد من الفاعل والمفعول بإلاً، أو يكون في معنى المقرون بإلاً مثال اقتران الفاعل بإلاً، أو كونه في معنى المقرون بإلاً ما تقدم، ومثال اقتران المفعول بإلاً: ما ضرب عمرو إلّا هنداً، ومثال كونه في معنى المقرون بإلاً: إنما ضرب عمرو هنداً فأجمع على أنه متى أريد الحصر في واحد منهما مع إنما وجب تأخيرها، وتقديم الآخر، فتقول: إنما ضرب عمرو هنداً، إذا أردت الحصر في المفعول، وإنما ضرب هنداً عمرو إذا أردت الحصر في الفاعل، واختلفوا فيه إذا كان مع ما وإلا على ثلاثة مذاهب:

فذهب قوم منهم الجزولي (١) والشلوبين (٢) إلى أنه في ما وإلا كما كان في إنما، أيهما أريد الحصر فيه وجب تأخيرها بعد إلا، وتقديم غير المحصور، وذهب الكسائي — رحمه الله — إلى أنه يجوز فيه من التقديم والتأخير ما جاز في كل واحد منهما إذا لم يكن معه ما وإلا، وذهب البصريون والفراء وابن الأنباري (٣) — رحمه الله — إلى أنه إن كان الفاعل هو المقرون بإلاً وجب تقديم المفعول، وإن كان المفعول هو المقرون بإلاً لم يجب تقديم الفاعل على المفعول، بل يجوز تقديم الفاعل على المفعول، وتأخيرها عنه، أما دليل الأولين في

وجوب تأخير المقرون بإلاً، وتقديم الآخر فالقياس على إنما، حيث وجب فيهما تأخير المحصور فيه، وتقديم غير المحصور، وأما دليل الكسائي فقول الشاعر في تأخير الفاعل والمفعول مقرون بإلاً (٤):

- (١) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت المغربي البربري نسبة إلى جزولة قبيلة من قبائل البربر، له المقدمة الجزولية المشهورة، توفي في حدود سنة ٦٠٥ هـ. إنباه الرواة على إنباه النحاة ٢ / ٣٧٨ — ٣١٠
- (٢) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، نسبة إلى شلوبينة، قرية من قرى إشبيلية، نحوي مشهور، صنف شرحاً لكتاب سيويه، وشرحاً للجزولية. ت ٦٣٢ هـ. إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢ — ٣٣٥
- (٣) أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد بن أبي سعيد، صاحب التصانيف المفيدة في النحو وغيره، له الإنصاف في مسائل الخلاف. ت ٥٧٧ هـ. إنباه الرواة ٢ / ١٦٩ — ١٧١
- (٤) مجنون بني عامر، وهو قيس بن الملوّح، ولم أعثر عليه في ديوانه. تذكرة النحاة، ص ٣٣٤، همع الهوامع ٢ / ٢٦٠، أوضح المسالك ٢ / ١٢٢، شرح ابن عقيل ١ / ٤٩١، شرح الأشموني ١ / ٣١٦

٣١- تزودتُ من ليلي بتكليم ساعةٍ فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها.

(الطويل)

ومنه قول الشاعر في الحماسة (١):

٣٢- ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسأل عن ليلي بمال ولا أهل.

(الطويل)

فأخر الفاعل والمفعول مقرون بإلا، وكذلك قول الشاعر (٢):

٣٣- وهل يُنبِتُ الخَطِيَّ إلا وشيخه ويُغرسُ إلا في منابته النخل. (الطويل)

فأخر النخل وهو مفعول ما لم [١٢ ب] يسم فاعله، وقدم في منابته، المقترن بإلا.

وقول الشاعر في تأخير المفعول والفاعل مقرون بإلا (٣):

٣٤- فلم يذر إلا الله ما هيّجت لنا عشيّة آناء الديار وشامها. (الطويل)

ومثله قول الشاعر (٤):

٣٥- ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا هجا قط إلا جبا بطلا. (البيسط)

وكقول الشاعر (٥):

(١) مجنون ليلي في ديوانه، وللحسين بن مطير في ديوانه، ولابن الدمينية في ديوانه، وقيل لدعلج بن علي الخزاعي، وهو الأرجح. أبي: امتنع، والجماح: من جمع إذا أسرع إسرعا فلا يردده شيء، والجموح من الرجال هو الذي يركب هواه فلا يمكن رده. شرح الأشموني ١ / ٣١٦، تذكرة النحاة، ص ٣٣٤، أوضح المسالك ٢ / ١٢١، ديوان المجنون، ص ٢٣١، ديوان الحسين بن مطير، ص ١٨٢، ديوان ابن الدمينية، ص ٩٤، همع الهوامع ٢ / ٢٦١

(٢) لزهير بن أبي سلمى، ورواية اللديوان: وتغرس إلا في منابتها. الخطي: الرماح نسبة إلى الخط، وهي جزيرة بالبحرين، والوشيج: القنا، واحدها وشيجة. تذكرة النحاة، ص ٣٣٤، ديوان زهير، ص ١١٥، شواهد الكشاف، ص ٤٩٥

(٣) لذي الرمة، ورواية اللديوان: أهلة آناء الديار ١٠٠٠، آناء: جمع نؤي وهو ما كان حول البيت يمنع المطر الدخول، والشام: العلامات جمع شامة. ديوان ذي الرمة، ص ٩٨، همع الهوامع ٢ / ٢٦١، المقرب ١ / ٥٥، أوضح المسالك ٢ / ١٣١، شرح ابن عقيل ١ / ٤٨٩

(٤) قائله مجهول، ويروي: ولا جفا، واللئيم: البخل المهيمن النفس الدنيء، والجبا: الجبان. همع الهوامع ٢ / ٢٦١، تذكرة النحاة ص ٣٣٥، شرح الأشموني ١ / ٣١٥

(٥) نسب أبو الفرج هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية، ورواية الأغاني: خبرتهم ١٠٠٠ ومن يعذب غير الله بالنار. تذكرة النحاة، ص ٣٣٥، أوضح المسالك ٢ / ١٣٠، الأغاني ٨ / ١٧٢

٣٦ - بُئِثْتُهُمْ عَذَبُوا بِالنَّارِ جَارَتْهُمْ وَهَلْ يُعَذِبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ. (البيسط)

فأخر المفعول وهو ما هيجت في الأول، وبالنار في البيت الثاني مع أن الفاعل مقرون بإلاً فيهما ، و فرق بين إنما وما وإلاً، بأن إنما لا دليل معنا على الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور ، فلم يجز تقديمه فيه ، لئلا يلبس المحصور بغير المحصور ، بخلاف ما وإلاً ، فإن اقتران الاسم بإلاً دليل على الحصر فيه، تقدّم أو تأخر، فلا لبس، وأما دليل البصريين والفراء وابن الأنباري - رحمهم الله - فإنهم قالوا: لا بد أن يتقدم غير المحصور ، ويتأخر المحصور ؛ ليحصل الفرق بينهما ، وإنما جوزنا تأخير الفاعل إذا كان المفعول هو المقرون بإلاً لما ذكره الكسائي من البيتين وهما: تزودت، وهل ينبت ، ولأن المفعول إذا كان هو المقرون بإلاً، وأخرنا الفاعل عنه في اللفظ فقلنا: ما ضرب إلا عمراً زيداً ، عُرف أن المقدم مؤخر في النية ، وهو إلا عمراً، والمؤخر وهو زيد الفاعل مقدم في النية ، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النية ، ولغير المحصور تقديم ، فجرى الكلام على ما ينبغي من تقديم غير المحصور ، وتأخير المحصور ، بخلاف ما إذا كان الحصر في الفاعل، نحو قولنا: ما ضرب عمراً إلا زيداً ، فإننا هنا لو قدمنا الفاعل، وأخرنا المفعول لقلنا: ما ضرب إلا زيداً عمراً ، فإنه يكون الفاعل قد وقع في رتبته من التقديم ، والمفعول قد وقع في رتبته من التأخير ، فلا يكون واحداً منهما منويًا به غير موضعه، فلا نكون (١) قد أعطينا الموضع ما يقتضيه من تقديم غير المحصور لفظاً أو نية ، وتأخر المحصور لفظاً أو نية ، فلا يجوز حينئذ . وأما الجواب عما أنشد الكسائي - رحمه الله - وقاله، أما البيتان اللذان أنشدتهما فالجواب عنهما أننا لا نسلم أن (ما هيجت) منصوب بيدري الملفوظ بها في البيت، بل هو منصوب بفعل آخر تقديره درى ما هيجت، وكذلك (بالنار) في البيت الثاني تقديره يعذب وأما قوله إلا قرينة دالة على الحصر فيما اقترنت به، فلا

(١) كتبت يكون

يحصل لبس، فنقول: لا نسلم، بل يحصل لبس، وهو أن يُظنّ أننا أردنا الحصر في
الاسمين اللذين بعد إلا، وكأنا قلنا: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً، فإننا إذا أردنا
هذا المعنى نقول: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فعلمنا أنّ ما ذكره من انتفاء اللبس غير
صحيح [١١٣] بل اللبس حاصل ، فلا يجوز إذا كان الفاعل مقرونا بإلاّ تقديمه،
وتأخير المفعول، فإن قيل هذا الجواب الذي أجبت به الكسائي، وأفسدت به كلامه،
يلزم ابن الأنباري والقراء والبصريين ، حيث أجازوا تأخير الفاعل إذا كان الفاعل
مقرونا بإلاّ، قلنا: لا يلزم لما بيّنا من أنه وإن كان مؤخراً لفظاً فالنية به التقديم ،
خلاف المفعول مع الفاعل المقرون بإلاّ، فإنه يكون إذا أخرته مؤخراً لفظاً ورتبة ،
فافترقا، والمصنف (١) — رحمه الله — كأنه اختار مذهب البصريين ، وابن الأنباري،
فإنه ذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم المفعول، أنه إذا كان الفاعل مقرونا بإلاّ
يجب تقديم المفعول ، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم الفاعل أنه إذا كان
المفعول مقرونا بإلاّ وجب تقديم الفاعل، ولا تعرّض لذلك، فظهر أنه اختار هذا
المذهب، وكذلك يظهر من كلام ابن معط (٢) — رحمه الله — فإنه قال: في فصوله
كما قال ابن عصفور — رحمه الله —، والله أعلم (٣).

وقوله : اسم الشرط :

مثاله: مَنْ أكرمتْ أكرمته، أو اسم استفهام، مثاله: مَنْ أعطتْ؟، وكم الخبرية، مثاله
كم غلام وهبت.

وقوله في اللغة الفصيحة :

لأن بعض العرب يقول: وهبتُ كم غلامٍ.

(١) يعني ابن عصفور

(٢) زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبدالنور الزواوي المغربي نسبة إلى زواوة قبيلة كبيرة بأعمال
إفريقية ، إمام مبرز في العربية، صنف الألفية في النحو، والفصول، وغيرها، توفي سنة ٦٢٨ هـ . بغية الرعاة
٢ / ٣٤٤، شذرات الذهب ١٢٩/٥

(٣) إلى هنا نهاية الفقرة التي نقلها أبوحيان في تذكرته، وقد عزاه إلى ابن النحاس في التعليقة على المقرب .

وقوله : أو كم الاستفهامية :

مثاله: كم رجلاً أكرمتَ ؟

وقوله : أو غيرهما من أسماء الاستفهام (١):

مثاله : أين جلستَ ؟

وقوله : إذا لم يقصد به الاستثبات :

لأن بعض العرب سُمِعَ منه: ضرب من مناً.

وقوله : أو العامل غير متصرف:

مثاله : ما أحسنَ زيداً ! في التعجب، لا يجوز فيه تقديم زيد على أحسن ؛ لأن التعجب

جرى مجرى الأمثال، فلا يُتصرف في شيء منه بتقديم ، ولا تأخير.

وقوله : إذا دخل على العامل إلى آخر الكلام (٢):

هذه الأشياء التي عددها مسألة عرضت، فأحبّ المصنف ذكرها، وإلا فقد نصّ

على أنه يجوز فيه تقديم المفعول على العامل.

قوله : ما النافية إلى قوله: أو التحضيض (٣):

مثاله: ما ضربتُ زيداً ، ومثال دخول لا في جواب القسم عليه: والله لا أضربُ زيداً ،

ومثال دخول أداة الاستفهام عليه: هل ضربتُ زيداً ؟ ومثال دخول أداة الشرط

عليه: إنْ تضربُ زيداً يضربك، ومثال دخول أداة التحضيض عليه: هلاً ضربتَ

زيداً.

وقوله أو لام التأكيد:

(١) في المقرب : غيرهما من سائر أسماء الاستفهام ، المقرب ١ / ٥٥

(٢) تمام الفقرة: ما النافية، أو لا في جواب قسم، أو أداة من أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض .

المقرب ١ / ٥٥

(٣) تمام الفقرة: أو لا في جواب قسم، أو أداة من أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض . المقرب

٥٥ / ١

مثال قولنا: لسوف أضربُ زيداً، فلا يجوز تقديم المفعول ؛ لأن لام الابتداء من أدوات الصدور.

وقوله : غير المصاحبة لأن:

تحوز من مثل قولنا: إنَّ زيداً ليضربُ عمرأً، فهاهنا يجوز تقديم عمرو على اللام، فتقول إنَّ زيداً عمرأً ليضرب، لأن اللام هنا واقعة في غير موقعها، إذ كان محلها إنما هو قبل إنَّ [٢٦ ب] (١) لكنها أخرت كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد (٢)، على ما يجوز في باب إنَّ، ومثال الصلة قولنا: جاءني الذي ضرب زيداً ، ومثال الصفة: جاءني رجل ضرب زيداً ، ومثال دخول الخافض غير الزائد على العامل: مررت بضارب غلامه زيداً، فلا يجوز تقديم زيد المفعول على ضارب وحده، الذي هو العامل، لئلا يفصل بين الجار والمجرور (٣) ولا يجوز تقديم زيد أيضا على الباء، لأن حرف الجر إذا لم يكن زائداً ، ينتزل من العامل فيه، وهو الفعل أو معناه منزلة الجزء، بدليل أنه قد عدّي الفعل إلى المفعول كما تعديه الهمزة، وتضعيف العين ، فلا يجوز تقديم المفعول على الجار ؛ لئلا تكون قد فصلت به بين العامل وحرف الجر الذي هو كالجزم منه ، فإن كان حرف الجر زائدا نحو : لستُ

بضارب زيداً، جاز أن تقدّم زيداً على حرف الجر ؛ لأنه لما كان (زيداً) لم يوصل العامل إلى المجرور، فلم ينتزل منزلة الجزء من العامل، فلم يضر التقديم عليه، على خلاف في ذلك، وأما الفصل بزيد بين الباء الزائدة وضارب المجرور، فلا يجوز. قوله : نوع آخر:

(١) المخطوطة غير مستقيمة الترتيب في أوراقها، وقد قمت بترتيبها، غير أنني أبقيت توثيق أرقام الصفحات كما وردت في المخطوطة

(٢) إذ إن (إن) للتأكيد واللام للتأكيد أيضا .

(٣) يعني هنا بين المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف جار للمضاف إليه .

باب الموصولات (١)

قوله: فالموصول حرف هو: أن، وأن، وما، وكي المصدريات :

أما أن فحرف بالإجماع، ولا توصل إلا بالجملة الاسمية ؛ لأنها مختصة بالأسماء من حيث هي عاملة فيها، والمصدر يُسبك منها ومن خبرها، كقولك: يعجبني أنك منطلق، أي يعجبني انطلاقك ، فلا بدّ حينئذ من أن يكون في خبرها رائحة الفعل ؛ ليتأتى منه سبك المصدر ، وأما أن وكي فحرفان بالإجماع أيضاً، ولا يوصلان إلا بالجملة الفعلية ؛ لأنها أيضاً من عوامل الأفعال ، فيختصان بها ، مثاله: يعجبني أن تخرج ، أو أن خرجت ، أي خروجك ، مثال كي: جئت كي تكرميني، أي لإكرامك لي، وأما ما فاختلف فيها، هل هي اسم أو حرف ؟ فذهب سيبويه — رحمه الله — إلى أنها حرف ، وذهب الأخفش (٢) — رحمه الله — إلى أنها اسم، ودليل سيبويه — رحمه الله — القياس على أخواتها من أن و أن وكي بجامع ما يشتركن فيه من تقديرهن بالمصدر ، ودليل آخر وهو أنه لا يعود إليها من صلتها ضمير كما يعود إلى الذي وغيرها من الأسماء الموصولة ، وإن كان الأخفش — رحمه الله — قد قال بأنه يعود إليها ضمير كما إذا قلت: يعجبني ما صنعت، فإنه يقدرّ الضمير العائد محذوفاً، وليس ذلك بصحيح ؛ لأنها قد وُصِلت بالفعل اللازم، فلا ضمير حينئذ، قال الشاعر (٣):

٣٧ - يَسْرُ المراءَ ما ذهبَ الليلي
وكان ذهابُهُنَّ له ذهاباً . (الوافر)

(١) وضع هذا الباب في هذا المكان يخالف ما هو عليه في المقرب ، وقد أحسن ابن النحاس صنعا عندما وضع هذا الباب بعد باب الفاعل لأنه من تمامه .

(٢) سعيد بن مسعدة المجاشعي ، عرف بالأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، صنف كتابا في معاني القرآن، وله مصنفات مفيدة منها الأوسط في النحو ، توفي سنة ٢١٥ هـ . إشارة التعيين، ص ١٣١ - ١٣٢

(٣) البيت على شهرته لا يعرف قائله . المفصل، ٤١٤، المتصد في شرح الإيضاح ١ / ٢٤٢، ارتشاف الضرب ، ص ٥١٩، همع الموامع ١ / ٢٨١

فوصل ما بذهب الليالي، وهو [٢٧ أ] فعل لازم، والليالي فاعله، فلا ضمير حينئذ، وتوصل بالجملة الاسمية والفعلية ، كقولك: يعجبي ما صنعت، أو ما تصنع، أي صنيعك، ويعجبي ما زيدٌ صانع ، أي صنيعه، وكقول الشاعر (١):

٣٨ - لعمرُك ما تَدري الطَّوارِقُ بِالْحَصَى

ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللهُ صانعُ. (الطويل)

وقوله : فأصا ما فإنها تقع على ما لا يعقل:

مثاله: أعجبي ما لبسته، وما ركبته.

وقوله : وعلى أنواع من يعقل:

مثاله قوله تعالى: [فانكحوا ما طاب لكم من النساء] (٢) أي من أنواع النساء، وهذا الذي ذكره لا خلاف فيه ، وقد تقع ما إذا كانت استفهما أو موصولة على صفات من يعقل، ومن يعلم ، فتقول إذا قيل لك: ما الإنسان ؟ الكاتب، أو الضاحك، أو الضارب، ولذلك أجاب موسى — صلى الله عليه وسلم — لفرعون — ببحه الله — حين سأله: [وما رب العالمين] (٣) بما حكاه الله — سبحانه وتعالى — عنه، وهو قوله: [قال رب السموات والأرض] (٤) إلى آخر الآية ، فأنكر عليه فرعون لجهله بما أجاب به موسى عليه السلام لأنه حين سأله بما، وهو من جهله يريد السؤال عن الذات المقدسة ، أجابه — صلى الله عليه وسلم — بالصفة، وهو رب السموات والأرض، لعلمه أن ما يُسأل بها عن صفة من يعلم، لا عن ذاته، وقد ذهب قوم إلى أن ما تقع على ذات من يعلم ، واستدلوا على ذلك بقول العرب: سبحان ما سخركن لنا، ويقولهم أيضا: سبحان ما سبح الرعد بحمده، ويقول الله

(١) للبيد بن ربيعة ٠ وروى: الضوارب، ديوان لبيد، ص ٨٣، مقاييس اللغة ٣ / ٤٥٠، شفاء العليل، ٢٣١، الكشاف ٤ / ٤٥٠

(٢) النساء ٣

(٣) الشعراء ٢٣

(٤) الشعراء ٢٤ ونظام الآية [وما بينهما إن كنتم موقنين]

تعالى: [والسماء وما بناها والأرض وما طحاها] (١) وبقوله تعالى: [ولا أنتم عابدون ما أعبد] (٢) وبقوله تعالى: [ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي] (٣) يعني آدم عليه السلام ، فحينئذ وقع على ذات من يعقل ، والصحيح أنها لا تقع على ذات من يعلم أو يعقل ، فرقا بينها وبين من ، وما ذكره لا دليل لهم في شيء منه ؛ لأنه يحتمل أحد أمرين: إمّا أن تكون ما مصدرية في جميع ما ذكر ، فلا تكون حينئذ وقعت على الذات ، ويكون تقدير سبحان ما سخركن لنا: أي سبحان تسخيركن، على حذف مضاف تقديره: ذي تسخيركن ، وكذلك الباقي، ويكون [لما خلقت بيدي] أي خلقتي، بمعنى: ذي خلقتي، ولا يقدر هنا حذف مضاف، بل يكون خلق هنا مصدرًا بمعنى مفعول، أي مخلوقي، كقولهم: درهم ضرب الأمير ، أي مضروبه، وإمّا أن تكون ما هنا أوقعها بمعنى الصفة لمن يعلم ، لا على ذاته سبحانه ، ويكون المعنى : سبحان المسخر، فأطلقه عليه سبحانه بمعنى هذه الصفة ، وهو التسخير لا على الذات وكذلك البواقي.

وقوله : ومن تقع على أولي العلم (٤):

مثاله : سبحان من خلقنا . وقوله : أولي العلم ، ولم يقل: أولي العقل حتى يدخل فيه الباري — سبحانه وتعالى — فإنه يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل.

وقوله: وقد [٢٧ ب] تقع على ما لا يعقل إذا عومل معاملته:

مثاله قول امرئ القيس (٥):

٣٩ - ألا انعم صباحا أيها الطلل البالي

(١) الشمس ٥ ، ٦

(٢) الكافرون ٣

(٣) ص ٧٥

(٤) في المقرب المطبوع: ومن تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل ، وفي نسخة دار الكتب المخطوطة من المقرب كما ذكر هنا .

(٥) العصر بضمين لغة في العصر بالضم، وهو أيضا العصر بالفتح والكسر، وكلها بمعنى الدهر، ويروى: وهل يعمن بمعنى يعمن أيضا، والخال: الماضي ويروى: ألا عم وعم وأنعم من تحيات الجاهلية . ديوان امرئ القيس، ص ١٢٢ ، شرح ابن يعيش ٧ / ١٥٣ ، شواهد المغني، ص ٤٨٥ ، شرح الأشموني ١ / ١١١

وهل يُنعمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْحَالِي. (الطويل)
فعبّر عن الطلل بمنّ لما أجراه مجرى مَنْ يعقل في ندائه وتحيته، وقوله تعالى:
[والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين
ومنهم من يمشي على أربع] (١).

وقوله : آحاد أولي العلم :

مثاله : جاءني زيد الذي أكرمه.

وقوله : وغيرهم :

مثاله : أعجبتني الثوب الذي لبسته .

وقوله : وقد يقع على الجمع :

مثاله قوله تعالى : [والذي جاء بالصدق وصدق به] (٢)، فالمراد بالذي هنا الجمع،
بدليل قوله تعالى في الآية : [أولئك هم المتقون] (٣)، فإنشارته بالجمع دليل على أن
المراد بالذي الجمع.

وقوله : وكذلك تشبيها (٤) :

يعني به أن التشبية أيضا تقع على أولي العلم وغيرهم، فتقول : أعجبتني الرجلان

اللذان قاما، وأعجبتني الثوبان اللذان لبستهما .

وقوله : فأما جمعها :

مثاله : أعجبتني الرجال الذين قاموا، واللذون على تلك اللغة، ولا يقع الجمع على ما لا
يعقل ؛ لأن صورته صورة جمع المذكر السالم بالواو والنون ، وهو مختص بمن يعقل
دون غيره .

وقوله : التي تقع على مَنْ يعقل إلى آخره :

(١) النور ٤٥

(٢) الزمر ٣٣

(٣) الزمر ٣٣

(٤) في المقرب: تشبيها

ومثالات التي: أعجبتني المرأة التي قامت، وقوله تعالى: [القبلة التي كنت عليها] (١)،
والنساء التي خرجن.

وقوله: وأما الألف واللام إلى آخره:

فمثال الألف واللام في أولي العلم: أعجبتني الضارب، ومثاله في غير أولي العلم:
أعجبتني المشروب، ومثال أولي العلم في المؤنث: جاءتني المكرمة، ومثاله في غير أولي
العلم: أعجبتني المشروبة. واعلم أنهم اختلفوا في الألف واللام الموصولة، هل هي اسم
أو حرف؟ فذهب أبو بكر بن السراج - رحمه الله - ومن قال بقوله إلى أنها اسم،
واستدل على ذلك بعود الضمير إليها، ومذهب المازني (٢) - رحمه الله - وأكثر
النحاة أنها حرف، واستدلوا على ذلك بتخطي العامل لها في قولك: مررت بالقائم،
ولو كان اسماً لكانت فاصلة بين حرف الجر ومعموله، والاسم لا يتخطاه العامل،
ويعمل فيما بعده، وأما استدلالهم بعود الضمير، فلا دليل لهم فيه؛ لأن أبا علي -
رحمه الله - قال في الإيضاح: والضمير يعود إلى ما دل عليه الألف واللام من الذي
(٣).

قوله: وذو:

مثال وقوع ذو على أولي العلم قول أبي زيد الطائي (٤): فلا وذو بيته في السماء

(٥)، ومثال وقوعها على ما لا يعقل قول الشاعر (٦):

(١) البقرة ١٤٣

(٢) أبو عثمان بكر بن محمد، بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وقرأ كتاب سيبويه على

الأخفش، له كتاب في التصريف، وكتاب الديباج، ت ٢٤٧ هـ، إشارة التعيين، ص ٦١ - ٦٢

(٣) الإيضاح العضدي، ص ٥٩، والنقل ليس حرفياً، حيث يقول أبو علي: فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام

قلت: الضاربه أنا زيد، فإهاء في الضاربه ترجع إلى ما دل عليه الألف واللام من معنى الذي .

(٤) هو حرملة بن المنذر، وقيل المنذر بن حرملة، كان نصرانياً، وعلى دينه مات، وهو من المخضمين، أخباره في

الأغاني ١٢ / ١٢٧ .

(٥) هذه الكلمة جاءت في حديث لأبي زيد في وصف الأسد في مجلس عثمان بن عفان رضي الله عنه: (فلا وذو

بيته في السماء ما اتقىناه إلا بأول أخ لنا من فزارة) وذو بمعنى الذي في لغة طيء الأغاني ١٢ / ١٣٠

(٦) لسان بن الفحل الطائي، وصدرة: فإن الماء ماء أبي وجدي، همع الهوامع ١ / ٢٨٩، الإنصاف في مسائل

الخلافة ١ / ٣٨٤ شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٧، شرح الأشموني ١ / ١١٨، الغيث المسجوم ١ / ٢٥٥

٤٠ - _____ وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ. (الوافر)

وقوله : فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامة:

مثاله: جاءني الذي عندك، والذي في الدار، تحرز من مثل: جاءني الذي يوم الجمعة ، أو جاءني الذي بك أو فيك، [٢٨ أ] لأتهما ناقصان، فلا فائدة في الوصل بهما.

وقوله : وبالجملة المحتملة للصدق والكذب:

يعني بالجملة الخبرية، احتراز من الجملة الطلبية كالأمر والنهي والاستفهام، وغير ذلك وإنما اشترط هذا الشرط لأن الصلة إنما أتت بها لتوضيح الموصول، والطلبية لا تحقق لها في نفسها، فكيف توضح غيرها ؟ ولذلك لم يشترط هذا الشرط إلا إذا كان الموصول اسماً فأما إذا كان حرفاً فيجوز وصله بالجملة الطلبية وغيرها، كقولنا: كتب إليه أن قم، على قول من رأى أن أن هنا مصدرية، فأما قول الشاعر (١):

٤١ - وإني لرامٍ نظرةً بعدَ التي لعلّي وإن شطّ نواها أزوؤها. (الطويل)

فوصل التي بلعل وما بعدها، وهي من الجملة المحتملة للصدق والكذب، فيخرج على أن الصلة ليست لعلّي وما بعدها، وإنما الصلة القول المحذوف الذي لعلّي وما بعده محكي به،

تقديره: التي أقول لعلّي وإن شطت، أو تكون الصلة في التحقيق هو أزوورها، لا لعلّي، وفصل بين الصلة والموصول بلعلّي، وسيأتي الكلام على ذلك .

وقوله : الخلية من معنى التعجب :

لثلا يظن أنه يجوز أن يقول: جاءني الذي ما أحسن أخاه، وهذا الظن إنما يظنه من يقول إن التعجب يحتمل الصدق والكذب، وإنه خبر ، وأما من يقول هو إنشاء فلا حاجة به إلى هذا الاحتراز، وإنما لم يجوز أن تكون الصلة تعجبية، وإن قلنا بأنه خبر؛ لأن

(١) للفرزدق يمدح بلال بن أبي بردة، وليس في ديوانه، والذي في الديوان: وإن شقت علي أناها ، والنوى: الوجه الذي يقصده المسافر . الممع ١ / ٢٩٦، الخزانة ٥ / ٤٦٤، شواهد المغني، ص ٨١٠

مبنى باب التعجب على الإبهام، والصلة قصدنا فيها أن توضح الموصول كما تقدم،
والمبهم هو محتاج إلى إيضاح، فكيف يكون موضحاً لغيره ؟
وقوله : المشتملة على ضمير :

إنما اشترطنا الضمير في الصلة، لأنّ وضعّ الجمل على الاستقلال، فلو لا الضمير
يربطها بالموصول، لما علّم أنّها صلة له .

وقوله : إلا الألف واللام منها فإنما لا توصل إلا باسم الفاعل والمفعول :

ويحتاج أن يقول: وما في معناهما كالصفة المشبهة ، وإنما لم توصل إلاّ بذلك لأننا نقصد
في صلتها ما لفظه مفرد، ومعناه جملة ، وإنما كان كذلك لأن الألف واللام إنما
يدخلان على المفرد، فمن حيث كان الموصول الألف واللام ، اقتضى أن يكون اللفظ
مفرداً ، ومن حيث هو صلة اقتضى أن يكون المعنى (١) جملة، وليس لنا ما يكون
لفظه مفرداً، ومعناه جملة إلاّ المشتقات، فلذلك اشترطنا أن تكون الصلة للألف واللام
مشتقة ، وذكر الترضى (٢) شاهداً على وصل الألف واللام بالجملة الفعلية في ضرورة
الشعر، وقد أنشد عليها أبيات كثيرة، وإنما وصلت فيها بالفعل المضارع نحو :

٤٢ _ لا تبعثنّ الحربَ إني لك الـ يُنذرُ من نيرانها فأصطلي (٣).

(السريع)

ونحو قول الآخر (٤) :

٤٣ - فذو المالِ يُؤتي ماله دونَ عرضِهِ لما نابه والطارقُ اليتعهدُ . (الطويل)

وأنشد الفراء (٥) :

(١) كتبت اللفظ، وما أثبتاه من التصويب في حاشية المخطوط
(٢) من بيت الشاهد: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ٠٠٠٠
(٣) غير معروف القائل ٠ الخزانة ٥ / ٤٨٣، الضرائر - ابن عصفور، ص ٢٨٨
(٤) ليس للبيت قائل معروف، ورواية البغدادي : لما نابه والطارق اليتعمل ٠ خزانة الأدب ١ / ٣٢، الضرائر
- ابن عصفور، ص ٢٨٨، إيضاح المشكل من المقرب، الورقة ٣ ب
(٥) أنشده الفراء ولم ينسبه ٠ الخزانة ١ / ٣٢، الضرائر - ابن عصفور، ص ٢٨٨، اللسان: مادة (أمس)

٤٤ - أحياناً اصطبانِي أنْ سكتَ وإنِّي لفي شُغْلٍ عن دخلي اليَتَّبَعِ.

(الطويل)

أي: الذي ينذر، والذي يتعهد، والذي يتتبع، وقد وصلت بالجملة الاسمية أيضاً في الضرورة، وأنشد عليه بعضهم قول الشاعر (١):

٤٥ - مِنْ القومِ الرُّسولُ اللهُ منهم لهم دانت رقابُ بني معدِّ. (الوافر)
أراد الذين رسول الله منهم.

وقوله : وكان غير مبتدأ لم يجر حذفه:

لأنه إذا لم يكن مبتدأ كان إما فاعلاً، أو مفعولاً لم يسم فاعله ، وكل واحد منهما لا يجوز حذفه.

وقوله : وإن كان مبتدأ وكان الخبر ظرفاً (٢):

مثاله: جاءني الذي هو عندك، أو مجروراً، مثاله: جاءني الذي هو في الدار، وجملة فعلية، مثاله: جاءني الذي هو قام غلامه، أو اسمية، مثاله: جاءني الذي أبوه منطلق.
وقوله: لم يجر حذفه:

لأنه لو حذف المبتدأ لم يكن عليه دليل ، إذ الخبر بعده يستقل بالصلة، وضابط هذا أن يقال لا يجوز حذف المبتدأ ، إذا كان خبره يصلح صلة تامة، والشرط والجزاء داخل في قوله جملة فعلية، مثاله: جاءني الذي هو إن تعطه يشكرك.

وقوله : وإن كان الخبر غير ذلك:

يعني به أن يكون الخبر مفرداً.

وقوله: وكان الضمير قد عطف على غيره لم يجر حذفه:

(١) هذا الشاهد أنشده النحاة ولم ينسبه أحد منهم . دانت: ذلت وخضعت وانقادت، وبنو معد هم قريش وهاشم . الهمع ١ / ٢٩٤، شرح الأشموني ١ / ١٢٤، اللامات - الزجاجي، ص ٣٦، شرح ابن عقيل ١ / ١٥٨، شواهد المغني، ص ١٦١

(٢) في المقرب : وإن كان مبتدأ وكان الخبر جملة فعلية أو اسمية أو ظرفاً أو مجروراً . المقرب ١ / ٦٠

مثاله: جاءني الذي زيد وهو قائمان، وإنما لم يجوز حذفه ؛ لأنه يلزم من حذفه بقاء حرف العطف من غير معطوف به.

وقوله : وإن كان عطف (١) غيره عليه:

مثاله: جاءني الذي هو وزيد قائمان

وقوله : ففي حذفه خلاف (٢).

فمذهب الفراء — رحمه الله — جواز حذفه قال: لأن بقاء حرف العطف والمعطوف به يدلان على المحذوف، ومذهب ابن السراج — رحمه الله — جواز حذفه على قبح ، ومذهب جماعة منهم المصنف — رحمه الله — عدم الجواز، قالوا: وذلك أنه إذا كان يُقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل ، لأنه قد يكون مستترا في الفعل، فلا يظهر له صورة ، فيكون كأنك قد عطفت على الفعل، فإن لا يُعطف عليه وهو محذوف أولى وأجدر لئلا يصير في اللفظ كأنك قد عطفت الصلة على الموصول، فلذلك قال المصنف رحمه الله والصحيح أنه لا يجوز حذفه.

وقوله : وكان الموصول أيّأ جاز إثباته وحذفه :

مثال الإثبات: جاءني أيهم هو أفضل، ومثال الحذف: جاءني أيهم أفضل، قال الله تعالى: [ثم لنترعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا] (٣) تقديره والله أعلم: أيهم هو أشد قال الشاعر (٤):

٤٦ - إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل (الخفيف)

تقديره: هو أفضل، وإنما جاز حذفه من غير قبح ؛ لأن أيّأ لما خالفت غيرها من الموصولات بكونها معربة (٥)، وباقي الموصولات مبنية، جاز أن تخالفهن في صلتها أيضاً.

(١) في المقرب: وإن كان قد عطف . .

(٢) في المقرب المطبوع: ففيه خلاف ٦٠ / ١ وفي نسخة دار الكتب المخطوطة من المقرب كما هو هنا .

(٣) مريم ٦٩

(٤) لغسان بن وعلة، ويروى: إذا ما لقيت . . الجمع ١ / ٢٩١، شرح الأشموني ١ / ١٢٦

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن أيّأ إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، وذهب البصريون إلى أنه

مبنى على الضم . الإنصاف ٢ / ٧٠٩

وقوله : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً:

التقدير الذي [٢٩ أ] هو قائل لك سوءاً، فحذف هو لما طالت الصلة بالجرور والمفعول وقوله: شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة مَنْ قرأ : [مثلاً ما بعوضة^(١)] و[تماماً على الذي أحسن^(٢)]:

التقدير: مثلاً هو بعوضة، وعلى الذي هو أحسن.

وقوله : وإن كان منصوباً منفصلاً لم يجوز حذفه^(٣):

مثاله : جاءني الذي إياه ضربت.

وقوله : فإن كان في صلة الألف واللام لم يجوز حذفه:

مثاله : جاءني الذي ضاربه زيد.

وقوله : بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى اللبس^(٤):

مثال ما يؤدي حذفه إلى اللبس قولك: رأيت الضاربها زيد، فلو حذفت الضمير

وقلت: رأيت الضارب زيد، لما عُرِف هل الضمير المحذوف مؤنث، أو مذكر؟

وقوله : وإن كان معمولاً لكان الناقصة أو لشيء من أخواتها لم يجوز حذفه :

مثاله: أنا الذي كنته، وإنما لم يجوز حذفه لقوة الطلب له، لأن الموصول يطلبه عائداً،

وكان واسمها يطلبانه خبراً، فاشتد الطلب له، فلم يحذف لذلك.

وقوله: فإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجوز حذفه:

مثاله: جاءني الذي أعطيته غلامه ، أو جاءني الذي أكرمه غلامه، فلا يجوز حذفه ؛ لأنه

لا يكون عليه دليل، لاكتفاء الصلة بالضمير الآخر عائداً.

وقوله : وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه:

(١) بعوضة بالرفع قراءة الضحاك وإبراهيم بن عيلة . تفسير ابن كثير ١ / ٦٩
(٢) أحسن بالرفع قراءة يحيى بن يعمر، قال أبو عمرو بن العلاء: وهذه قراءة لا استجيز القراءة بها، وإن كان لها في العربية وجه صحيح . تفسير ابن كثير ٢ / ٢١٥
(٣) في المقرب : وإن كان منصوباً فإن كان منفصلاً لم يجوز حذفه ١ / ٦١
(٤) في المقرب : إلى لبس ١ / ٦١

مثاله: جاءني الذي أكرمته، يجوز أن تحذف الهاء، ويقال: جاءني الذي أكرمتُ، كقوله تعالى: [أهدأ الذي بعث الله رسولا] (١) أي بعثه الله ، وإنما جاز حذفه ؛ لأن طلب الموصول له يكون دليلاً عليه.

وقوله: إن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه:

مثاله: جاءني الذي زيد ضاربه غداً أو اليوم؛ وإنما جاز حذفه لأنه وإن كان مجروراً فهو في المعنى منصوب، فهو كالضمير المنصوب في جواز حذفه، فتقول: جاءني الذي زيد ضاربٌ غداً أو اليوم، واسم المفعول حكمه حكم اسم الفاعل في ذلك. وقوله: وإن كان غيره لم يجوز حذفه:

عنه قسمان: إما أن يكون المضاف إلى الضمير ليس باسم فاعل أصلاً، وإن كان اسم الفاعل، فهو بمعنى الماضي، فمثال غير اسم الفاعل ذكره المصنف رحمه الله، ومثال اسم الفاعل بمعنى الماضي كقولك: جاءني الذي زيد ضاربه أمس، وعلى كلا التقديرين لا يجوز حذف المضمرة هنا؛ لأننا لو حذفناه فإما أن نحذفه من دون المضاف، أو مع المضاف، لا جائز أن نحذفه من دون المضاف ؛ لأن حذف المضاف إليه وتبقيّة المضاف قليل، وإن حذفناه مع المضاف ألبس، لأنه لا يبقى عليه دليل، وقد أجاز بعض الكوفيين حذف أبيه من مثل قوله: جاءني الذي أبوه قائم، واستدل على ذلك بقول الشاعر (٢):

٤٧ — أَعُوذُ بِاللَّهِ وَأَيَّاتِهِ مِنْ بَابٍ مَنْ يُغْلِقُ مِنْ خَارِجٍ . (السريع)

فقال الراد: من باب مَنْ يَغْلِقُ بابه محذوف [٢٩ ب] بابه، والجواب عن ذلك بأننا لا نسلم أنه حذفه كما قلت، بل حذف باباً وحده أولاً، وأقام المضاف إليه مقامه، فصار في التقدير: من باب من يغلق هو، فاتصل الضمير المرفوع بعامله، فاستتر فيه، فالضمير مستتر حينئذ لا محذوف.

(١) الفرقان ٤١

(٢) قائله مجهول . مع الهوامع ١ / ٣١٠

وقوله : وإن كان جاز إثباته وحذفه نحو قولك : مررت بالذي مررت به :

ومررت بغلام الذي مررت به ، اعلم أنه لا يجوز .

قوله : حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير (١) :

تحتة مسألتان :

إحداهما : أن لا يكون الموصول أو المضاف إليه مجروراً أصلاً ، كما مثل به المصنف رحمه الله .

والأخرى (٢) : أن يكون الموصول أو ما أضيف إليه مجرورين بحرف جر ، ولكنه مغاير الحرف الذي دخل عليه ، وجُزَّ به الضمير كقولك : أخذتُ عن الذي مررت به ، أو عن غلام الذي مررت به ، ويجوز حذف العائد المجرور في موضعين آخرين لم يذكرهما المصنف رحمه الله :

الموضع الأول : أن لا يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جُزَّ به الضمير ، بل يكون حرف الجر قد دخل على موصوف الموصول ، كقول الشاعر (٣) :

٤٨ - لا تُرَكَّنْ إلى الأمرِ الذي رَكَنْتَ أبناءُ يَعْصُرَ حين اضْطَرَّها القدرُ .

(البسيط)

تقديره : إلى الأمر الذي ركنت إليه .

والثاني : أن يكون بعد الصلة والموصول جملة أخرى فيها ضمير مجرور بحرف جر مثله الضمير العائد على الموصول ، كقول الشاعر (٤) :

٤٩ - ولو أن ما عاجلتَ لِينِ فُؤَادِها فَفَسَّاسْتَلِينَ به لَلانِ الْجَلْمَدُ .

(الطويل)

(١) هذه المسألة قبل سابقتها في المقرب ، ونصها هكذا : حرف مثل الذي دخل عليه .

(٢) كتبت : والآخر

(٣) لكعب بن زهير ركن : مال ، يعصر : اسم رجل وهو أبو قبيلة من باهلة . شرح الأشموني ١ / ١٣٢ ،

أوضح المسالك ١ / ١٧٤

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله ، والجلمد الصخر

تقديره: ولو أن ما عاجلت به لين فؤادها ، فقول المصنف رحمه الله: أن يكون العامل في الحرف الذي جُرَّ به الموصول ، والحرف الذي جُرَّ به الضمير بمعنى واحد ، ولم يقل بلفظ واحد، ليدخل فيه مثل قوله تعالى: [فاصدع بما تؤمر] (١) فإن التقدير — والله أعلم — فاصدع بما تؤمر به ، وليس لفظ اصدع وتؤمر واحداً، لكن معنهما واحد ، وضابط جواز حذف الضمير المجرور بحرف جر، هو الموصول والضمير مجرورين بحرف جر لفظهما واحد ، أو يكون بعد الجملة التي هي صلته، وقد حذف منها الضمير جملة أخرى قد تعدت إلى مثل ذلك الضمير بمثل ذلك الحرف الذي كان الضمير مجروراً به، وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الضمير المجرور بحرف. وقوله : لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول:

مثال الفصل الذي لا يجوز نحو قولك: أعطيت الذي درهماً أكرمه زيد، فقد فصلت بدرهم الذي هو معمول أعطيت، وهو أجنبي من الصلة ، بين الذي وصلتها. وقوله : ولا بين أبعاض الصلة:

مثاله أيضاً فيما لا يجوز، أن تقول: [٣٠ أ] أعطيت الذي أكرمه درهماً زيد، فقد فصلت بدرهم الأجنبي بين أكرمه وبين زيد، الذي هو فاعل أكرمه، وهو بعض الصلة.

وقوله : ولا يجوز أن يتبع الموصول، ولا يستثنى منه، ولا يُخبر عنه: مثاله فيما لا يجوز، تقول: جاءني الضاربُ الظريفُ زيداً، فقد وصفت الضارب بالظريف قبل مجيء مفعوله ، فلا يصح، وكذلك لا يجوز: جاءني الضاربُ نفسه زيداً،

على أن يكون نفسه توكيداً للفعل (١)، وكذلك لا يجوز: جاءني الضاربُ بكر زيداً،
للفصل بالمعطوف ، وكذلك البدل ، فأما قول الشاعر (٢) :

٥٠ - لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكَرِيَتْ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا.

(الطويل)

ففي الظاهر قد فصل بإياد الذي هو بدل من من الموصول بين حلت ودارها،
الذي هو مفعول حَلَّتْ، فليس دارها بمفعول حلت هذه المذكورة، بل تمام الصلة قوله:
حَلَّتْ دارها منصوب بفعل آخر، لا بحلت هذه المذكورة، فلم يقع فصل، وكذلك ما
جاء نظيره، ومثال المستثنى فيما لا يجوز: جاءني الضاربون إلاً بكرةً زيداً، ومثال
الإخبار: الضاربون قائمون زيداً، فقد أخبرت عنه قبل مجيء مفعوله، فلا يصح.
وقوله : فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤول:

مثال ذلك قول الشاعر: لسنا كمن حَلَّتْ إلى آخره، فقد تقدم ذكرها.

وقوله : نحو مَنْ وما، الحمل على اللفظ:

مثاله : مَنْ قام أخواك، فمن مبتدأ، وأخواك خبره، وَمَنْ عبارة عن الأخوين،
فهي في المعنى مثناة، وأعدت الضمير الذي في قام إليها بلفظ الأفراد حملاً على لفظها،
وكذلك مَنْ قام اخوتك، في الجمع حملاً على اللفظ ، وكذلك من قام جاريتك، فتذكر
حملاً على اللفظ ويجوز من قاما أخواك، ومن قاموا اخوتك ، ومن قامت جاريتك،
فتثني الضمير وتجمعه وتؤنثه حملاً على المعنى، وهو مثال قوله: والحمل على المعنى إلى
آخره (٣).

(١) يعني فعل الضرب، وليس توكيداً للفعل جاء

(٢) للأعشى يفخر بقومه، وتكرت: بلدة شمال بغداد على دجلة . معجم البلدان ٢ / ٣٨ . المسائل

العسكريات، ص ١١٢، ارتشاف الضرب، ص ٥٥١ معاني القرآن - الفراء ١ / ٤٢٨، الحصانص ٢ /

٤٠٢، ديوان الأعشى، ص ٢٦٧

(٣) تمام الفقرة: فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد . المقرب ١ / ٦٣

وقوله : وكذلك يجوز في الذي والتي وتشبيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب إلى آخره(١):

يعني به أنه إذا وقع الذي أو التي بعد ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتَ، وأنت التي قمتِ أن تحمل على لفظ الذي والتي، فيكون الضمير بلفظ الغيبة نحو أن تقول: أنا الذي قام، وأنت الذي قام، وأنت التي قامت، ويجوز الحمل على المعنى فتقول: أنا الذي قمت، وأنت الذي قمتَ، وأنت التي قمتِ ؛ لأن الذي والتي اسمان ظاهران، والأسماء الظاهرة يعود الضمير إليها بلفظ الغيبة، بخلاف الأسماء المضمرة، فإن الضمير يعود إليها على حسبها من المتكلم والمخاطب والغيبة، فتقول مثلاً: محمد قام، إذا كنت متكلماً، ولا تقول محمد قمت، وتقول: أنا قمت، ولا تقول:

[١٣ ب] (٢) أنا قام، فلما كان الذي والتي اسمين ظاهرين كما ذكرنا، عاد الضمير إليها بلفظ الغيبة كما تقدم، ولما كان في المعنى عبارة عما تقدمهما من ضمير المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث، جاز الضمير أن يعود إليهما بلفظ التكلم والمخاطب نظراً إلى معنهما، وكذلك تشبيتهما وجمعهما، فتقول في التثنية: أنتما اللذان قاما، بالنظر إلى اللفظ، وأنتما اللذان قمتما، بالنظر إلى المعنى، وكذلك في تثنية المؤنث، وتقول في الجمع: أنتم الذين قاموا، بالنظر إلى اللفظ، وأنتم الذين قمتم، بالنظر إلى المعنى، وأنتم اللواتي قمن، بالنظر إلى اللفظ، وأنتم اللواتي قمتن، بالنظر إلى المعنى، ومن الحمل على المعنى قول الشاعر (٣):

٥١ - وأنا الذي قتلْتُ بكرةً بالقنا وتركتُ تغلبَ غير ذاتِ سنّامِ . (الكامل)

(١) تمام الفقرة: الحمل على اللفظ، فيكون الضمير العائد عليهما غائباً كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة، والحمل على المعنى، فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول، وإن شئت هملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ، وبعضها على المعنى .

(٢) كما أسلفنا فإن المخطوطة غير مستقيمة الترتيب، وقد قمت بتنظيمها

(٣) للمهلهل بن ربيعة . الأصول في النحو ٢ / ٣٠٩ ، الفسر ٢ / ٣٦ ، المقتضب ٤ / ١٣٢ ، الإفصاح، ص ٣٢٩ ، شرح الفصل ٤ / ٢٥ ، الخزانة ٦ / ٧٣

و كذلك قال () :

٥٢ - أنا الذي سمّيتني أمي حَيْدَرَة . (الرجز)

فقالا: قتلت وسمتني، نظرا إلى المعنى، ولو نظرا إلى اللفظ لقالا: قتل وسمته.

قوله : وإن شئت حملت إلى آخره:

مثاله: أنا الذي ضربت غلامي، فحملت ضرب علي اللفظ، وغلامي علي المعنى، ومثال عكسه: أنا الذي ضربت غلامه، ويجوز حملها على اللفظ، نحو: أنا الذي ضربت غلامه وعلى المعنى نحو: أنا الذي ضربت غلامي، هذا تمثيل حمل كل الصلة على اللفظ، أو كلها على المعنى، أو بعضها على اللفظ، وبعضها على المعنى في الذي، ومثاله في مَنْ: مَنْ ضرب غلامه الزيدان، إن حملت الكل على المعنى، ومن ضرب غلامهما الزيدان، إذا حملت الأول على اللفظ، والثاني على المعنى، ومن ضربا غلامه الزيدان، إذا حملت الأول على المعنى، والثاني على اللفظ.

وقوله : إلاً أن الأولى أن يُبتدأ بالحمل على اللفظ:

مثاله قول الشاعر (٢):

٥٣ - وأنا الذي عرّفت مَعَدًّا فَضْلُهُ ونشدتُ عن حِجْرِ ابنِ أمِّ قِطامِ.

(الكامل)

فحمل فضله على اللفظ، وأنشدت على المعنى، ولم يمثل المصنف - رحمه الله - على ذلك لكثرتة في الكلام، وإنما كان أكثر لأن اللفظ إلى اللفظ أقرب من المعنى إلى اللفظ، فكان البداية^٣ باللفظ الذي هو أقرب أولى من البداية بالمعنى، وقد مثل هو بالبداية بالحمل على المعنى.

(١) من رجز للإمام علي، قاله يوم خيبر، وبعده: أضرب بالسيف رؤوس الكفرة . الخزانة ٢ / ٢٩٤، شرح

الجميل - ابن عصفور ١ / ١٨٩، الاقتضاب ٣ / ٧٠، الصحاح واللسان مادة (حدر)

(٢) لامرئ القيس، ونشدت بمعنى رفعت ذكره في الناس . شرح الجمل - ابن عصفور ١ / ١٨٩، الشعراء

السنن ١ / ٩٦، ديوان امرئ القيس، ص ١٥٨

(٣) هذا هو الاستعمال الصحيح في اللغة؛ لأن لفظ البداية له معنى آخر .

وقوله : إلا أن يؤدي إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه، والخبر فعل (١):

مثاله: مَنْ كان يقومان أخواك ، ومن كانوا يقومون اخوتك، فقد حمل اسم كان على اللفظ فأتى به مفردا، وحمل خبرها على المعنى، وهو يقومان، ففاعله مثنى، فأدى ذلك إلى مخالفة خبر كان لاسمها، والخبر فعل فامتنت المسألة.

وقوله : أو إلى إيقاع وصف خاص ... إلى قوله لم يجوز (٢):

هذه الصفات على ضربين: ما مذكوره ومؤنثه من لفظ واحد، نحو أحمر للمذكر [١٤ أ] وحمراء للمؤنث ، وما لفظ مذكوره مخالف للفظ مؤنثه، نحو عبد للمذكر، وأمة للمؤنث، فإن كان من الأول جاز أن تقول: مَنْ كانت حمراء جاريتك، فتحمل الاسم والخبر على المعنى، وجاز أن تقول: مَنْ كان حمراء جاريتك، فحملت اسم كان على اللفظ ، وخبرها على المعنى، وإنما جاز ذلك لأن حمراء للمؤنث، وأنت إنما أردت بمن المؤنث، فلم توقع وصفا خاصا بالمؤنث وهو بجمراء إلا على مؤنث فجاز ، ولو قلت: مَنْ كان أحمر جاريتك، أو من كانت أحمر جاريتك ، لكنت قد أوقعت الوصف الخاص بالمذكر، وهو أحمر على المؤنث الذي هو مَنْ، المراد به الجارية ، وهذا لا يجوز عند أحد إلا الكسائي — رحمه الله — فإنه أجاز ذلك بالقياس على الصفات التي يفرق بين مذكورها ومؤنثها التاء، على ما سنذكره، ونذكر الفرق بينهما إن شاء الله تعالى، ولو كانت الصفة مما لفظ مذكورها مخالف للفظ مؤنثها كعبد وأمة ، لم يجوز إجماعاً. فلا يجوز أن تقول: مَنْ كانت عبداً جاريتك ، لإيقاعك عبداً المختص بالمذكر على المؤنث، وكذلك لا تقول: مَنْ كانت شيخاً جاريتك ، إلا على رأي مَنْ يقول شيخ للمذكر، وشيخة للمؤنث، فإن كانت الصفة مما يفرق بين مذكورها ومؤنثها بالتاء كقائم وقائمة، وضارب وضاربة، وغير ذلك جاز فيه إيقاع المذكر على المؤنث، والمؤنث على المذكر،

(١) في المقرب: إلا أن يؤدي حمل بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى إلى مخالفة ٠٠٠ المقرب ١ / ٦٣
(٢) الفقرة بتمامها: أو إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لن يُفصل بين مذكورها ومؤنثها بالتاء، فإن أدى إلى شيء من ذلك لم يجوز ٠ المقرب ١ / ٦٣ — ٦٤

فتقول: مَنْ كان قائماً جاريتك فتحمل الاسم والخبر على اللفظ، وإن أوقعت وصف المذكور على المؤنث، وتقول: مَنْ كانت قائمة جاريتك، فتحملهما على المعنى، وتقول: مَنْ كان قائماً جاريتك، فتحمل الاسم على اللفظ، والخبر على المعنى، وتقول: مَنْ كانت قائماً جاريتك، فتحمل الاسم على المعنى، والخبر على اللفظ، وجاز جميع ذلك عند الكوفيين، وأكثر البصريين، خلافاً لابن السراج — رحمه الله — فإنه جوز حمل الاسم والخبر على اللفظ جميعاً، أو المعنى جميعاً، ولم يُجِزْ أن تحمل أحدهما على اللفظ، والآخر على المعنى؛ لأنه يخالف الخبر المخبر عنه، فقاس ذلك على الفعل، والفرق بينهما أنه يجوز في الاسم أن تخبر عن المذكور بالمؤنث فتقول: زيد نسمة فاضلة، وهند شخص حسن، وتخبر أيضاً في الاسم عن المثنى المفرد، وعن المفرد بالجمع فتقول: الزيدان عضدي، وقال الشاعر (١):

٥٤ - فكان مجنّي دون مَنْ كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومُعصِر

(الطويل)

فأخبر بثلاث عن مجنّي الذي هو مفرد، ولا يجوز في الفعل أن تقول: الزيدان قام، ولا الزيدون قام، فبان الفرق ما بين الاسم والفعل، وأما قياس الكسائي — رحمه الله — أحمراً وحمراء على قائم وقائمة، فلا يتجه؛ لأن في أحمراً وحمراء زيادة تمنع من ذلك، وهو كونهم اختصوا اللفظ بقصد وضعه للمذكر [١٤ ب] خصوصاً؛ وللمؤنث خصوصاً، فلو أوقفنا أحمراً على المؤنث، وحمراء على المذكر، لأدّى إلى مخالفة مقصود الوضع، وهذا لا يجوز.

وقوله: وكذلك إن أدّى حمل الصلة كلها إلى لم يجز (٢):

١ لعمر بن أبي ربيعة، الجن: الترس، المعصر: الجارية أول ما أدركت وحاضت، الكاعب: التي تُهدّ ثديها، شرح الجمل — ابن عصفور ٢ / ٦١٢، الكتاب ٣ / ٥٦٦، الخصائص ٢ / ٤١٧، الإنصاف ٢ / ٧٧٠، الخزانة ٥ / ٣٢٠، ديوان عمرو، ص ١٨
 (٢) تمام الفقرة: على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكورة لم يجز. المقرب ١ / ٦٤

مثاله : مَنْ كان أحمر جاريتك، فحملنا اسم كان على اللفظ، لأننا أتينا به مذكراً، وكذلك حملنا الخبر، وهو أحمر على اللفظ أيضاً، فقد حملنا الصلة كلها على اللفظ، فأدّى ذلك إلى أن أوقعنا أحمر، وهو وصف خاص بالمذكر من الصفات التي لم يفرق بين مذكرها ومؤنثها التاء نحو قائمة على المؤنث، لأن المراد به الجارية ، فلذلك لم يجز، وإنما جعل الباب هذا الضابط الذي ذكره، لأن باب الضمائر أظهر في الفاعلية والمفعولية من الأسماء الظاهرة وأبين، ألا ترى أن كل مَنْ أراد أن يخبر عن نفسه بإعطاء يقول: أعطيت، فيأتي بالضمير فاعلاً ، ويفهم منه كل سامع أنّ المعبر عنه بالتاء هو الفاعل، سواء كان السامع عالماً بعلم العربية أو جاهلاً، وكذلك كل من أراد أن يخبر بأنه مفعول الإعطاء يقول: أعطاني، فيضع موضع اسمه ضمير المنصوب، ويفهم منه كل سامع أنه مُعطى، لا مُعط، ولا كذلك في الأسماء الظاهرة ، فإنه يفهم الفاعل والمفعول منها مَنْ كان عالماً بعلم العربية ، حتى يعرف المنصوب من المرفوع، فلما كانت الضمائر أبين كما ذكرنا في الأسماء الموصولة مبنيات، وضع لاعتبارها الضمائر التي هي بيّنة في المعنى، لتكون أوضح وأقرب في فهم المقصود، واعلم أنّ الذي إنما أتى بها توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، لأنهم لما وصفوا النكرة بالمفرد في قولهم: جاءني رجل ظريف، وبالجملة في قولهم: جاءني رجل قام أبوه ، وأمكن ذلك من حيث كانت الجملة نكرات ، قصدوا أن يصفوا المعرفة أيضاً بالمفرد والجملة، كما فعلوا في النكرة فقالوا: جاءني زيد الظريف، فأمكن وصفها بالمفرد، ولم يمكنهم وصف المعرفة بالجملة ، من حيث إن الجملة نكرة، والصفة لا بدّ أن تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً، فأتوا بالذي، ووصلوها بالجملة التي اعترموا أن يجعلوها صفة للمعرفة ، فقالوا مثلاً: جاءني زيد الذي قام أبوه ، فجعلوا الذي في اللفظ هو الصفة لزيد، وفي المعنى لم يصفوا إلا بمعنى الجملة، وهو قيام الأب واعلم أن الموصول وإن كان مفتقراً إلى صلة في إيضاحه، فكان مقتضى الدليل أن لا يحكم له بإعراب قبل مجيء صلته، كما

لا يخبر عنه قبل مجيء صلته، فإن الإعراب المقدر له دون صلته، فإذا قلنا: جاءني الذي قام أبوه، فالرفع مقدر في الذي، لا في الذي قام أبوه بجملته، بدليل أن الإعراب لما ظهر في الاسم الموصول، وهو أي، إنما ظهر فيه، لا في صلته، كقولنا: جاءني أيهم قام، ورأيت أيهم قام، ومررت [١٥ أ]

بأيهم قام، فلما ظهر الإعراب، لم يكن المرفوع والمنصوب والمجرور إلا آيياً دون صلته، فعرّفنا أنّ الإعراب مقدر في الموصول دون صلته، وكذلك أيضاً لما ثبنا الذي والتي، إنما ظهر علامة الإعراب عند من يراه إعراباً في الذي والتي^١ قبل الإتيان بالصلة فتقول: جاءني اللذان قاما، ورأيت اللذين قاما، وكذلك اللتان قامتا، واللتين قامتا، وظهور إعراب اللذين واللذان عند من يقول إنه إعراب في الموصول قبل الإتيان بالصلة، دليل على أنه يُقدّر حيث ظهر.

١ ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التشية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب قطرب بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيويه، وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وذهب الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وقال أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . الإنصاف / ١ / ٣٣

باب نعم وبئس

وقوله : وهما فعلان :

اعلم أن بين النحاة اختلافاً فيهما، فمذهب البصريين أنهما فعلان كما ذكر، واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين، فقالوا في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان، وقال ابن الشجري (١) — رحمه الله — في أماليه في المجلس الموفاي الستين (٢) أجمع البصريون من النحويين على أن نعم وبئس فعلان، وتابعهم علي بن حمزة الكسائي رحمه الله، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: هما اسمان، وتابعه أبو العباس أحمد ابن يحيى ثعلب وأصحابه على اسميتها، وقال ابن عصفور: نعم وبئس فعلان، لم يختلف فيه أحد من النحويين البصريين والكوفيين (٣)، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي — رحمه الله — إلى أن قولهم: نعم الرجل، وبئس الرجل، اسمان محكيان بمزلة تأبط شراً، نقلاً عن أصلهما، وسُمِّيَ بهما للمدح والذم، وذهب الفراء — رحمه الله — إلى أنهما جملتان صفتان لموصوف محذوف، والأصل عنده في قولك: نعم الرجل زيد، رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل زيد، فنعم وبئس صفتان لرجل، لأنهما جملتان بعد النكرة، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، ووافق ابن مالك في حكاية المذاهب ما قاله ابن الشجري رحمه الله، والدليل على أنهما فعلان اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو قولهم: نعمت

(١) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد العلوي الحسني، كان إماماً في النحو واللغة، وكان نقيب الطالبين، صنف في النحو عدة تصانيف، وأملى كتاباً سماه الأمالي، وهو كتاب نفيس، فيه غرائب العربية، يشتمل على أربعة وثمانين مجلساً، يذكر فيه تفسير آيات وأشعار للعرب، توفي سنة اثنتين وأربعين وخمسة عشرة إشارة التعيين، ص ٣٧٠

(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٧

(٣) لقد ذكر ابن عصفور في شرحه لجمال الزجاجي ١ / ٥٩٨ أن الفراء وكثيراً من أهل الكوفة قالوا بأنهما اسمان، وقال البصريون إنهما فعلان .

المرأة، وبئست المرأة، واتصال الضمائر البارزة المرفوعة بهما، نحو قولهم فيما حكاها الكسائي — رحمه الله — نعماً رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون.

القاعدة: كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، مُنع شيئاً مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه، وإذا كان كذلك، فنعم وبئس إنما مُنعا التصرف لأنهما لفظهما ماض، ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال، فلما تضمن ما ليس لهما في الأصل، وهو الدلالة على الحال، مُنعا التصرف لذلك، وأما قوله بنعم الولد (١)، وعلى بئس العير (٢)، فلا دليل للكوفيين فيه؛ لأن حرف الجر لم يدخل في المعنى إلا على القول الذي حكى به هذا اللفظ، كأنه قال: [١٥ ب] ما هي بمقول فيها نعم الولد، وكذلك على مقول فيه بئس العير، فحذف القول، وأدخل حرف الجر على المحكي.

وقوله: ولا بدّ من ذكر اسم الممدوح والمذموم (٣)، ومن ذكر التمييز، ثم قال: ويجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى:

هذا الكلام على ظاهره متناقض؛ لأنه قال: لا بدّ من ذكره، فهذا يعطي أنه لا يجوز حذفه أبداً.

وقوله: وقد يجوز حذف ذلك:

متناقض لهذا، والصواب حمل كل واحد منهما على وجه، فقوله: ولا بدّ من ذكره، يعني به إذا لم يكن عليه إن حذف دليل.

وقوله: ويجوز حذفه:

يعني إذا كان عليه دليل، ولذلك قال: لفهم المعنى.

وقوله: ولا يكون اسم الممدوح أعم ولا مساوياً:

(١) يفصد بذلك قول أحدهم عندما بشرّ بأثنى فقيل له نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم الولد نصرتما بكاء وبرها سرقة •

(٢) يقصد بذلك قول بعضهم وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير •

(٣) في المقرب: أو المذموم ١ / ٦٦

أما كونه لا يكون أعم ؛ فلأن المقصود دخول اسم الممدوح في الفاعل ؛ ليمدح مرتين: مرة بدخوله في الفاعل، ومرة بخصوصية ذكره، نحو: نعم الرجل زيد، فزيد مُدح بدخوله في الرجل مرة، وبذكره أخرى، فلو قلنا: نعم الرجل حيوان، لكان الممدوح أعم من الرجل، فلا يكون داخلاً فيه، ولا يكون مساوياً لما ذكره المصنف — رحمه الله — من عدم الفائدة.

وقوله : وأما من يجعل البعير واقعاً على الناقة والجمل (١):

شاهد وقوعه على الناقة نحو قول الشاعر (٢):

٥٥ - لا تَشْرَبِي لَبَنَ البَعِيرِ وَعِنْدَنَا مَاءُ الزُّجَاجَةِ وَأكْفَ المِسْطَارِ . (الكامل)

وقوله : وإذا كان مؤنثاً جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها:

القاعدة: إنما [هذا إذا] (٣) كان الفاعل مظهراً مؤنثاً حقيقياً، ولم يفصل بينه

وبين الفاعل وجب الإتيان بعلامة التأنيث في الفعل، نحو: قامت هند، ولا يجوز ترك

العلامة إلا في حكاية شاذة، روى سيبويه — رحمه الله — عن بعض العرب قال: فلانه

(٤)، وإن لم يكن مؤنثاً حقيقياً نحو: طلعت الشمس، أو كان لكنه وقع فصل نحو:

حضرت القاضي اليوم امرأة، جاز الإتيان بالعلامة، وتركه فيها، نحو: طلع الشمس،

وحضر القاضي اليوم امرأة، بخلاف ما إذا كان الفاعل ضميراً فإنه لا بد من علامة

التأنيث في الفعل ، حقيقياً كان التأنيث، أو غير حقيقي، فأراد أن يبين أن الفاعل في

باب نعم وبتس، وإن كان صورته صورة المؤنث الحقيقي، نحو: المرأة فليس بمؤنث

(١) قال ابن الأنباري: لفظ البعير يقع على المذكر والمؤنث، حكى الأصمعي عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري ٠ ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ص ٩٧، وقال ابن جني في الخصائص ٢ / ٤١٨: البعير يقع على الناقة والجمل

(٢) استشهد به ابن جني بلا عزو، ويروى: لا تشربا لبن البعير وعندنا عرق الزجاجة واكف المعصار ٠ وعرق الزجاجة: يريد به الخمر، والمعصار آلة العصر ٠ الخصائص ٢ / ٤١٨

(٣) كتبت: إنما إذا كان ٠٠٠

(٤) الكتاب ٢ / ٣٨

حقيقي ؛ لأن المراد بالمرأة هنا الجنس، وإذا كان جنساً، فليس تأنيثه بحقيقي، فصار كالشمس في جواز الإتيان بعلامة التأنيث وتركها.

وقوله : ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلى آخره^(١) :

اختلف النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، فمنعه جماعة ؛ لعدم الفائدة في التمييز، إذ الفاعل الظاهر مستغن عن المفسر، وأجاز جماعة منهم أبو علي [١٦ أ] الفارسي^(٢)، والزمخشري^(٣)، رحمهما الله، وعلله أبو علي بأن ذكر التمييز مع الفاعل تأكيد، وفصل جماعة من جملتهم المصنف رحمه الله كما قال: إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز، وأفاد التمييز معنى زائداً، جاز الجمع بينهما، وإلا لم يجر، فقوله: إن اختلف لفظهما احتراز من مثل ما أجازاه أبو علي والزمخشري رحمهما الله، نحو: نعم الرجل رجلاً زيد، فقوله: وأفاد التمييز معنى زائداً احترازاً مما لو قلت: نعم الرجل إنساناً زيد، فإنه قد اختلف لفظ التمييز والفاعل، لكن التمييز لم يفد معنى زائداً على ما أفاده الرجل، الذي هو الفاعل.

وقوله : معمولاً لتزود^(٤) :

إنما قال معمولاً ، ولم يقل مفعولاً ؛ لأنهم خرجوا من جملة وجوهه أن يكون مفعولاً مطلقاً لتزود، على حذف الزوائد، كقوله تعالى: [والله أنبتكم من الأرض نباتاً]^(٥)، وإن لم يكن مفعولاً به لتزود، وانتصاب مثل على الحال ، إذ كان أصله أن يكون صفة لزاد المفعول، فلما تقدم على الموصوف، نصب على الحال ، وأن يكون

(١) تمام الفقرة : إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل . المقرب ١/٦٨

(٢) الإيضاح العضدي، ص ٨٨ ، إذ قال : وتقول: نعم الرجل رجلاً زيد .

(٣) أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي إمام في اللغة والنحو والأدب، وتصانيفه مشهورة منها الكشف، والمستقصى في الأمثال، والمفصل، والفائق في غريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ثمان وثلاثين وثمانمئة . إشارة التعيين، ص ٣٤٥ — ٣٤٦ . وقد قال في المفصل، ص ٢٧٣: وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً، فيقال: نعم الرجل رجلاً زيد .

(٤) يقصد أن يكون زاداً المنسوب معمولاً لتزود في قول الشاعر جرير : تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم

الزاد زاد أبيك زادا .

(٥) نوح ١٧

انتصاب زادا على الحال، ومثل زاد أريك مفعول به، فقال معمولاً، ولم يقل مفعولاً ؛
ليشمل كلامه هذه الوجوه ، وإن كان فيها من التخاريج غير ما ذكرناه.
وقوله : ولا يجوز دخول من عليه إلا في ضرورة:

كان مقتضى القياس دخول من على تمييز فاعل نعم من جهة كونه مميزاً
مفرداً (١) كسمن في: عندي منوان سمناً، لكن منع ذلك شبه التمييز في نعم بالتمييز في
الجملة، نحو: طاب زيد نفساً أو علماً، من جهة أن رجلاً هنا كان فاعلاً في قولنا: نعم
الرجل، فنقلنا الفعل عنه، وجعلناه تمييزاً، كما كانت النفس فاعلة في الأصل، فنقلنا
الفعل عنها، وجعلناها تمييزاً، فكما لم تدخل من على نفس، لما يعرف في باب التمييز إن
شاء الله تعالى ، فكذلك لم يجوز دخول من على رجل هنا، فإن دخلت عليه في ضرورة،
فنظراً إلى شبهه بسمن من كونه مميزاً مفرداً (٢)

قوله وكل فعل ثلاثي:

(١) كتبت: مميز مفرد

(٢) كتبت: مميز مفرد

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الفردوس

باب حبذا

وحبذا وفَعْل الذي للمبالغة، وإن كان لفظهما ماضياً، فليس المراد بمعناهما المضي، بل المراد بهما إنشاء المدح والذم في الحال، كما تقدّم ذكره في أول الكلام على نعم وبئس.

وقوله : مما (١) يجري مجرى نعم وبئس في المعنى حبذا:

حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم، إلا أن بينها وبينهما فرقاً، وهو أن حبذا مع كونها للمبالغة في المدح، تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك في الذم، تتضمن بُعد المذموم من القلب، وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك (٢).
وقوله: فحبذا مبتدأ أو خبر مقدّم:

في إعراب المخصوص بعد حبذا ستة أوجه: الثلاثة المذكورة [١٦ ب] في مخصوص نعم وبئس، والرابع هنا أن يكون زيداً بدلاً من اسم الإشارة، وهو ذا، والخامس ما ذكره المصنف — رحمه الله — من أن حبذا مبتدأ، وزيد خبره، والسادس أن حبذا بمجموعه فعل، وزيد فاعله، وتوجيه الوجهين الأخيرين هو أنا لما قلنا إن حبّاً ركبت مع ذا صاراً كلمة واحدة مركبة من اسم وفعل، غلب بعضهم جانب الاسمية فيها، فجعل الكل اسماً مبتدأً وغلب بعضهم جانب الفعلية فيها، وجعل المجموع فعلاً.

وقوله : إن دخول حرف النداء من غير استيحاش دليل على اسميتها:

قلنا: أما دخول حرف النداء عليها فلا دليل فيه على اسميتها، بل دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى: [ألا يسجدوا] (٣) في قراءة

(١) في المقرب: وما ٦٩ / ١

(٢) الفقرة بتمامها في الأشباه والنظائر ٨٠ / ٤

(٣) النمل ٢٥

الكسائي (١) رحمه الله، وهما إمّا أن تقول: إن المنادى محذوف تقديره يا قوم حبذا،
ويا قوم اسجدوا، وإمّا أن يكون جرّد يا من النداء، وجعلها مجرد التنبيه، وأمّا
كونه لم يُستوحش في حبذا، وإن استوحش في غيرها، فلا دليل فيه أيضاً على اسميتها؛
لأن عدم الاستيحاش هنا يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لما لم تتصرف، لا لكونها اسماً.
وقوله (٢): والاسم المنتصب بعد حبذا تمييز:

إنما جاز الجمع هنا بين الفاعل الظاهر والتمييز، نحو: حبذا رجلاً زيداً، وحبذا
راكباً زيداً من غير خلاف، وإن كان فيه خلاف في نعم وبئس؛ لأن بينهما فرقاً،
وهو أن الفاعل في حبذا، وهو اسم الإشارة مبهم، فله مرتبة بين مرتبتي فاعلي نعم،
وهما المظهر والمضمر، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر، فلا
يحتاج إلى تمييز ولا مبهما كإبهام المضمر في نعم، فيلزم تمييزه، بل لما كان فيه إبهام
، فارق به الفاعل المظهر في نعم، جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا، ولما
قلّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم، جوّزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً ومقدراً، ولم
نُجزه مع الضمير في نعم وإنما استدلّ بدخول من على كونه تمييزاً مشتقاً أو جامداً؛
لأن بعض النحاة جوّز فيه إذا كان مشتقاً الحالية، والله أعلم بالصواب.

(١) كلهم شدد اللام في (الآ) غير الكسائي فإنه خففها، ولم يجعل فيها أن، ووقف (ألا يا) ثم ابتداء (اسجدوا).

السبعة في القراءات ص ٤٨٠

(٢) كتبت: فقله

باب التعجب

وقوله: صرف إلى المخاطب نحو قوله تعالى: [فما أصبرهم على النار] (١) أي: هؤلاء ممن تتعجب منهم:

في هذه الآية وما يرد مثلها في الكلام جوابان:

أحدهما: أن اللفظ وارد من الله سبحانه وتعالى يتعجب به من يتعجب من حال هؤلاء، لا أنه سبحانه مُتَعَجِّبٌ منهم، جلَّ عن ذلك.

والآخر: أن هؤلاء صفتهم صفة مَنْ يُتَعَجَّبُ منه بهذا اللفظ، لا أنهم الآن مُتَعَجِّبٌ منهم، بل على أن هذه الصفة كالثابتة لهم، والمستحقوها هم، وكلام المصنف [١٧ أ] فيه نوع إعجام، يحتاج إلى تحرير عبارة؛ لأنه قال أولاً: صُرف إلى المخاطب، والمخاطب غير المتعجب منه، فهذا يوهم الوجه الأول مما ذكرنا، ثم قال ممثلاً على ذلك: نحو قوله تعالى [فما أصبرهم على النار] أي: هؤلاء ممن يُتَعَجَّبُ منهم، فجعل ذلك تفسيراً للتمثيل على المخاطب، وليس كذلك، بل هذا الوجه الثاني الذي ذكرناه، والوجهان متغايران، فلا يكون أحدهما تفسيراً للآخر.

وقوله: ولذلك لم يُعلوا حَوْلَ:

يعني أن مقتضى قلب الواو ألفاً، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها قد وجد هاهنا، ولم يقلبوا الواو ألفاً، وإنما ترك قلبها ليكون دليلاً على أنها في معنى أَحْوَل، الذي لا موجب للإعلال فيه.

وقوله: وقوله في الشعر فانت أبيضهم (٢):

(١) البقرة ١٧٥
(٢) يعني قول طرفة: إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فانت أبيضهم سربال طباخ

أجاب المصنف — رحمه الله — عنه بأنه ضرورة، وقال الكوفيون — رحمه الله —
 عن البيت هنا، ليس المراد به التفضيل، بل هو من باب قولهم: شيء أبيض، وشيء
 أسود كأنه قال: فأنت المبيضُ سربال طباخه من بينهم، وبيت ذي الرمة قبله^(١):
 ٥٦- وما شئتَا خَرْقَاءَ واهِيَةَ الكُلَى سَقَى بِهِمَا سَاقٍ وَلَمَّا تَبَلَّلَا. (الكامل)
 وقوله: من باب كان لم يجز التعجب منه:

إنما لم يجز التعجب من كان وأخواتها لأننا إذا أردنا أن نتعجب من الفعل رددناه
 إلى فعل بضم العين على ما سيأتي، ولا يجوز أن تُردَّ كان، ولا شيئاً من أخواتها إلى فَعْلٍ؛
 لأنه يلزم حينئذ أن نحذف أحد الجزأين، ونحن لا نريده ضرورة، كونه يكون لازماً
 حينئذ، فيلزم من ذلك حذف الخبر، وتبقية المخبر عنه، وإنه لا يجوز، وإذا أتيت
 بمصدر ما لا يجوز التعجب منه، وجعلته مفعولاً للفعل الذي بنيت أنت للتعجب،
 أضفت المصدر إلى ما كان فاعلاً للفعل، الذي كان لا يجوز التعجب منه مظهراً أو
 مضمراً.

وقوله: فلا بدّ من تحويله إلى فَعْلٍ:

إنما وجب أن لا يبنى فعل التعجب إلاّ من فَعْلٍ بضم العين، أو ما قام مقامه؛
 ليصير كالغريزة، فإن الشيء النادر الذي يقع في الأحيان المتباعدة على سبيل الندرة،
 لا يتعجب منه.
 وقوله: اسم تام:

إنما قال تام تحرزاً من قول مَنْ قال: إنّ الجملة في موضع الصفة لما، واعلم أن
 النحاة اختلفوا هنا في ما، ما هي؟ فذهب سيبويه، ونقله عن الخليل — رحمه الله —
 إلى أن ما هنا اسم نكرة، غير موصوفة، بمعنى شيء، وجاز الابتداء بها مع كونها نكرة؛
 لما تضمنته من معنى العموم، وعن الأخفش — رحمه الله — قولان:

(١) انظر الشاهد في: شرح الجمل — ابن عصفور ١ / ٥٨٠، أمالي القاضي ١ / ٢٠٨، الصحاح والتاج واللسان
 مادة (سقى) و (بلل)

أحدهما : هي نكرة، والجمله بعدها صفة لها.

والثاني: هي معرفة بمعنى الذي، والجمله بعدها صلة لها، والخبر في كلا القولين

محذوف، تقديره عنده: الذي أحسن زيدا شيئا.

وذهب [١٧ ب] ابن كيسان (١) ومن تبعه إلى أن ما هنا استفهام مبتدأ، والذي

بعده خبره.

وقوله في ما كان أحسن زيدا: إن كان هنا زائدة (٢):

إنما حكم بزيادتها، ولم يجعلها ناقصة، واسمها مستتر فيها، وأحسن زيدا الجمله في

موضع خبر كان، وكان أحسن زيدا الجمله خير ما لوجهين:

أحدهما: أن باب كان لا يجوز أن يكون فعل التعجب على ما تقدم.

والثاني: أن خبر ما التعجبية مشروط بأن يكون أفعل، وكان ليس أفعل، فلا

يكون فعل التعجب.

وقوله: ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب:

هذا الذي اختاره هو مذهب الجرمي (٣) — رحمه الله — ومن تبعه، وعليه أكثر

التأخرين، ومنع من ذلك الأخفش والمبرد وجماعة؛ محتجين بأن ذلك تصرف، ولا

يحتمل فعل التعجب التصرف، ويجوز أن يجاب عن ذلك بأنه لما لم يتقدم المجرور على

فعل التعجب، بل على المفعول، مع توسع العرب في المجرورات والظرف، احتمل ذلك

التصرف، إذ ليس فيه كبير أمر، واختلف النحاة في أفعل هاهنا، فذهب البصريون —

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد، كان ميله إلى مذهب البصريين، وقيل خلط المذهبين، وكان إماما في العربية، مات سنة تسع وتسعين ومئتين • إشارة التعيين، ص ٢٨٩

(٢) في المقرب: ويجوز زيادة كان بين ما والفعل الذي في موضع خبرها، فقول: ما كان أحسن زيدا إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع فإذا أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك، لم تدخل كان • المقرب ١/ ٧٥ — ٧٦

(٣) أبو إسحاق صالح، إمام في النحو بصري، ناظر الفراء في النحو، له مصنفات في النحو منها: الفرخ، وكان يفتي الناس من كتاب سيبويه، توفي سنة خمس وعشرين ومئتين • إشارة التعيين، ص ١٤٥

رحمهم الله — إلى أما فعل ()، واستدلوا على ذلك بمرور نون انوثته ما إذا انبسط بها ضمير المتكلم، نحو: ما أحسنني، إلا حكاية شاذة حكاها أبو علي الفارسي — رحمه الله — من أن بعضهم قال: ما أحسنني ولا يلتفت إليها، وذهب الكوفيون — رحمهم الله — إلى أن أفعل هنا اسم، واستدلوا على ذلك بتصغيره في قولهم (٢):

٥٧ — يا مَ أَمِيلِحَ غَزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا (البسيط)

وما روي عن العرب في قولهم: ما أحسن زيداً، وبأنه لا يتصرف، وما ذكره لا دليل فيه، لأنه قد ثبت فعليتها بما ذكرنا من الدلائل، وما ذكره محتمل التخريج، وأما عدم التصرف فللقاعدة التي ذكرناها، وهو أن فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف، والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال، فمنع التصرف لذلك، وأما تصغيره فلم يكن لكونه اسماً، بل لشبهه بالأسماء حين لم يتصرف. وقوله: ولما لم يكن أمراً في الحقيقة بل المعنى الخبر:

اختلف النحاة في قولنا أفعل به في التعجب هل معناه أمر أو تعجب؟ مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر، فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه تعجب، على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خب (ر) ٣؟ أما الكوفيون رحمهم الله فدليلهم ظاهر، وهو أن المعنى ينبغي أن يكون على حسب اللفظ، إذا كان اللفظ هو الدال على المعنى بالقياس على غالب الألفاظ، واللفظ بالإجماع أمر، فوجب أن يكون معناه أمراً (٤)، ليطابق معناه لفظه، وأما البصريون فدليلهم على أن معناه تعجب، هو أن [١٨ أ] أفعل هنا لا يبنى إلا مما يبنى منه ما

(١) المسألة (١٥) في الإنصاف ١ / ١٢٦ — ١٤٨

(٢) قاله العرجي، ونسب لغيره، وتامه: من هولياكن الضال والسمر، وشدن الغزال: قوي وطلع قرناه، واستغنى

عن أمه، الضال: السدر البري، السمر: جمع سمرة وهو شجر الطلح، شرح الجمل — ابن عصفور ١ /

١١٣، شرح الأشموني ٢ / ٢١ — الإنصاف ١ / ١٢٧، لباب الإعراب، ص ١٤١، الصحاح مادة (ملج)

(٣) هذه الفقرة من أولها إلى هذا الموضع وردت في الأشباه والنظائر ٣ / ٣٥٤

(٤) كتبت أمر

أفعله، فدلّ على مناسبة بين أفعل به هنا، وبين ما أفعله، ولا مناسبة في اللفظ بالإجماع، فوجب أن يكون معنى أفعل به تعجباً، وإلا فلا مناسبة حينئذ، وأنه خلاف ما دلّ عليه الدليل، وأيضا فإن العرب قالوا: أقوم به وأبيع به، فلم يعلوا، كما قالوا: ما أقومه (١)، وما أبيع، فلم يعلوا، فدلّ ترك الإعلال على مناسبة بينهما، إلى آخر الدليل الذي مرّ أولاً، فثبت أن لفظه أمر، ومعناه تعجب، وما ذكره الكوفيون من أن الأصل مطابقة المعنى للفظ، قلنا: صدقتم، لكنّ هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة، فليكن متروكاً هنا، عملاً بما ذكرناه من الدليلين، * لهم أن يقولوا: لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل، فما الذي حملكم على تركه هنا؟ قلنا: الحامل موجود، وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال الفكر كان أبلغ وأكد مما إذا لم يكن كذلك، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعجب، فتكون به أكثر كلفاً وضئاً مما إذا لم تتعب في تحصيله، وباب التعجب موضع المبالغة، فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما مخالفاً لذلك، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى: [فليمدد له الرحمن مدا] (٢) * أي: فليمدد منه، وجاء عكس ذلك وهو ورود الدعاء، استدلال أصحابنا عليهم، وأشار المصنف — رحمه الله — إلى بعض ذلك، بأنه لو كان أمراً في المعنى لتحمل ضميراً هو الفاعل، ولو تحمل ضميراً لبرز في التثنية والجمع، فلما لم يبرز فيه ضمير التثنية والجمع، دلّ على أنه لا ضمير فيه، فلا يكون أمراً، وتكلف بعض النحاة ومن جملتهم الرمحشري عن ذلك جواباً، وهو أن اللفظ جرى مجرى الأمثال، فلم يبرز فيه ضمير التثنية والجمع لذلك، والتزام هذا السؤال والجواب عنه دليل على أن ملتزمه لم يتحقق مذهب الكوفيين، وكذلك مورده إن اعتقد صحة السؤال، وذلك أن الذين قالوا بأن هذا أمر (٣)، وأن فيه ضميراً مستتراً،

(١) كتب في الهامش: ذكر ابن عصفور في المقرب أن العرب استغنت عن التعجب من قام بالتعجب من غيره

(٢) مريم ٧٥، وما بين النجمتين موجود في الأشباه والنظائر ١/١٥٢ — ١٥٣

(٣) كتبت أمراً

قالوا بأن الضمير الذي فيه عام، لأنه أمر لكل أحد بأن يحسن بزيد، أي يصفه بالحسن، أو يعتقد فيه ذلك، وإن كان الضمير عاماً، فكيف يثنى أو يجمع؟ فبان فساد السؤال من أصله، وفساد الجواب عنه، وظهر من هذا الكلام دليل البصريين — رحمه الله — على أن معناه خبر، وإن كان لفظه أمراً، ذكر هذا الدليل ابن جني — رحمه الله — في كتاب التعاقب له، وهو أن قال: لو كان معنى أفعل به الأمر كما قالوا؛ لأدى ذلك في قولنا: يا زيد أحسن بعمره إلى تخليط عظيم، [١٨ ب] وخروج عن كلام العرب، وذلك أنك إنما تنادي الشخص ليقبل عليك، فتأمره وتنهاه، وإذا قلنا بأن فاعله ضمير عام، لم يكن للفاعل في قولنا: يا زيد أحسن بعمره، وضمير زيد، فتكون حينئذ قد ناديت زيدا وتركته، ثم أمرت غيره أن يحسن بعمره، وليس ذلك قاعدة كلام العرب، ولا جاري عاداتها، هذا معنى كلامه، وإن لم يحضرنى نص لفظه، لبعد العهد به، وما أحسن ما قال، وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور، هل هو في موضع نصب أو رفع؟ مَنْ قال بأن معنى أفعل الأمر، وإن فيه فاعلاً مستتراً، قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، وتكون الباء عنده إمّا للتعدية، كمررت به، أو زائدة، مثلها: قرأت بالسورة ومن قال بأن معنى أفعل التعجب لا الأمر (١) قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية، ولا ضمير في أفعل، كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل، مثلها في: كفى بالله، وقد مضى الدليل على أن لا ضمير في أفعل، ويلزم منه أن يكون الجار والمجرور فاعلاً، وإلا لزم خلو الفعل عن الفاعل، بقي الجواب عن إيرادهم على ذلك، قالوا: لو كان فاعلاً لما حُذِف، وقد حذِف في قوله تعالى: [أسمع بهم وأبصر] (٢)، تقديره والله أعلم: وأبصرهم، وفي قول الشاعر (٣):

(١) كتبت: لا أمر

(٢) مريم ٣٨

(٣) لأوس بن حجر يصف درعاً، ويروى: فأحسن ٠٠٠ لامرئ ٠ المقرب ١ / ٧٧، مع الهوامع ٥٧/٥، ديوان

أوس، ص ٨٤

٥٨ - تردد فيها ضوءها وشعاعها فاحصن وازين لامر ان تسربلا. (الطويل)
ولو كان أيضاً فاعلاً لما لزم الباء بعده، كما لم تلزم في كفى بالله، بل يجوز أن
تقول: كفى الله، ولما انتصب الاسم حين يحذف منه حرف الجر، بل كان يرتفع لأنه
فاعل، وقد انتصب في قول الشاعر (١):

٥٩ - ألا طرقت رجال القوم ليلى فأبعد داراً مُرتحلٍ مزاراً. (الطويل)
وقد رووا عجز بيت لم يُعرف صدره وهو (٢):

٦٠ - لأخذر مثل ذلك أن يكونا. (الوافر)

والجواب على ذلك جميعه أن نقول: قد ثبت أن الجار والمجرور في موضع رفع
فاعلاً بما ذكرنا من الدليل المتقدم [و] (٣) ما ذكروه من الإيرادات، الجواب عنها
سهل، فلا يقدح فيما ذكرنا أمّا الآية الكريمة فأجاب عنها المصنف - رحمه الله -
بأنه وإن كان فاعلاً حذف لما خرج مخرج الفضلات، وأجاب عنها أبو علي - رحمه
الله - بأنه ليس هاهنا محذوف، بل هو ضمير مستتر في الفعل لما حذف حرف الجر،
كان أصله أبصر بهم، فحذفنا الباء واتصل الضمير المرفوع بالفعل، فاستتر فيه، قالوا:
لا يكون مستتراً لأنه ضمير جمع، وضمير الجمع لا يستتر، فلو كان متصلاً بالفعل
لقال: أسمع بهم وأبصروا، والجواب عن ذلك بأنه لم يستتره، ولفظه لفظ ضمير الجمع،
بل أضمير [١٩ أ] لفظ مفرد في معنى جمع، كما قلنا ذلك في نعم وبئس إذا أريد
بالضمير الذي فيها الجمع، نحو: نعم رجالاً الزيدون، وكما قال سيبويه - رحمه الله -
في قول العرب: ضربني وضربت الزيدين، إنه أضمير في ضربني مفرداً في معنى الجمع،
هذا إن قلنا بأن الآية الكريمة معناها التعجب، وإلا فقد قيل إنها أمر، وليس تعجباً، نقل

(١) قائله مجهول، ويروى: لقد طرقت . همع الهوامع ٥ / ٥٨

(٢) مجهول القائل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق

الطبري في تفسيره عن أبي العالية (١) — رحمه الله — أنها أمر ل محمد صلى الله عليه وسلم، وأن الباء زائدة تقديره والله أعلم: أسمعهم وأبصرهم، فيكون قد حذف المفعول حيثذ، لا الفاعل، وأما قولهم: لو كان فاعلاً لما لزم الباء، قلنا: قد ثبت كونه فاعلاً بما ذكرنا، ولزوم الباء لا دليل فيه إذ يجوز أن يكون لزومها مراعاة لصورة اللفظ، حيث كان صورته صورة الأمر

وأما قولهم: إنه إذا حذف حرف الجر، نصب الاسم الذي بعده، قلنا: لا نسلم أنه ينصب، وما ذكروه من البيتين لا دليل لهم في واحد منهما، أما البيت الأول فلا نسلم أن دار مرتحل، هو الذي كان مجروراً بالباء، وأنها حذفت ونصب، بل هاهنا حذف الجار والمجرور، كما حذفه في قوله تعالى: [اسمع بهم وأبصر]، وفي قول الشاعر: فأحصن وأزين، وفي قول الشاعر (٢):

٦١ - فذلك إن يلقَ المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوماً فأجدر. (الطويل)

وأما البيت الثاني الذي أنشد عجزه، وهو قوله: فأجدر مثل ذلك، فالجواب عنه: ألا لا نسلم أن مثل ذلك منصوب، بل فتحته فتحة بناء؛ لإضافته إلى غير متمكن، كالفتحة في مثل قوله تعالى: [إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون] (٣).

وقوله: إلا مما يتعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس:

احترز بقوله بقياس مما جاء منه التعجب بلفظ ما أفعله شاذاً غير مقيس، كقولهم: ما أفقره، في افتقر، وما أشهاه، إذا كان مبنياً من المفعول، وما أفقهه عندي، وما أبغضه إلي.

وقوله: ولا يلزم في الفاعل الألف واللام:

(١) هو الحسن بن مالك الشامي، عمل مؤدباً للعباس بن المأمون، وكان أديباً شاعراً راوية من أصحاب الأصمعي، كانت وفاته بعد الأربعين ومئتين . فوات الوفيات ١ / ٣٥٠ - ٣٥١
(٢) لعروة بن الورد . الخزانة ١٠ / ١٣ ، شفاء العليل، ص ٦٠١
(٣) الذاريات ٢٣

هذا مبني على الخلاف في فَعَلَ الذي للمبالغة، هل هو من باب نعم وبئس أم من باب التعجب؟ فمن قال هو من باب نعم وبئس، اشترط في الفاعل من لزوم الألف واللام، وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس، ومن قال هو من باب التعجب، لم يشترط في فاعله الألف واللام، بل كما ذكر، وباب التعجب فيه أظهر، بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخل في باب التعجب في أفعل به (١).

(١) هذه الفقرة بتمامها في الأشباه والنظائر ٣ / ٣٥٤ - ٣٥٥

باب ما لم يسم فاعله

هذه الترجمة أولى وأحسن من قول من يقول: باب فعل ما لم يسم فاعله، أو باب المفعول الذي لم يسم فاعله، لأن الترجمة التي في الكتاب تشمل الفعل والمفعول، وهو يتكلم في الباب عليهما، وكل واحدة من تينك الترجمتين تخص واحداً (١) منهما دون الآخر، فبان [١٩ ب] أن هذه الترجمة أولى وأحسن، وأيضاً فإن هذه الترجمة تعم الفعل الذي لم يسم فاعله، وتعم اسم المفعول ومعموله، كقولنا: زيد مضروب غلامه، بخلاف قولهم: باب الفعل الذي لم يسم فاعله، فإنه لا يدخل فيه مضروب غلامه. وقوله: وقسم فيه خلاف وهو كان إلى آخر كلامه:

لم يذكر الخلاف في كان، ولا مَنْ هو القائل به، واعلم أن البصريين قالوا: لا يجوز أن يبنى كان وأخواتها للمفعول، ويقام الخبر مقام الفاعل، لما يلزم فيه من حذف المخبر عنه وبقاء الخبر، إذا قلت: كين قائم، وذهب الكسائي إلى جوازه، ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس، وقال بعض البصريين رحمهم الله: إنه يجوز بناء كان وأخواتها المتصرفة للمفعول، بشرط أن يكون معك فضلة غير الخبر من جار ومجرور أو ظرف، أو غير ذلك يقيمها مقام الفاعل، كما قال المصنف رحمه الله، ولذلك اضطرب الناس في قول سيبويه رحمه الله: فهو كائن ومكون، حين بنى منها اسم مفعول، ولا فضلة معه في اللفظ؛ ليقام مقام الفاعل، وقال القصري (٢) رحمه الله: قلت لأبي علي رحمه الله: كيف قال ومكون، فقال: ليس كل الداء يعالجه الطبيب، وتكلف لتصحيحه بأنه كان أصله مكون فيه والضمير ضمير ظرف، فأقيم فيه مقام الفاعل، ثم حذف حرف الجر،

(١) كتبت: واحد

(٢) أبو الطيب محمد بن طوس، وفي معجم الأدباء طويس، وهو من النحويين المعتزلة، أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أملى عليه المسائل القصرية، وبه سميت معجم الأدباء ١٨ / ٢٠٦ - ٢٠٧، بغية الوعاة ١ /

ووصل مكون إلى الضمير فرفعه، فاستتر فيه، فصار تقديره: مكون هو، لو برز إلى اللفظ، واعلم أن المصنف رحمه الله، تعرّض لباب كان وأخواتها، ولم يتعرّض لأفعال المقاربة، وقد أحببنا التعرّض لها، فنقول: جَوَزَ الكسائي والفراء — رحمهما الله — كيد يقول، وجُعِلَ يقول، واختلفا فيما أقيم مقام الفاعل هنا، فقال الكسائي رحمه الله: القائم هنا مقام الفاعل الضمير المجهول، وقال الفراء رحمه الله: لم يقم هنا مقام الفاعل شيء؛ لأنه استغني عنه، وما ذكرناه لا وجه لشيء منه، أمّا إقامة الضمير فلا وجه له؛ لأن ضمير الشأن والقصة موقعه في باب كان وكاد موقع الفاعل، فإذا بُني للمفعول فالقياس أن يُحذف، لا أن يُقام مقام الفاعل، وأمّا قول الفراء فلا يصح؛ لأن الفعل حديث عن المفعول هنا، كما كان حديثاً عن الفاعل، فكيف يُستغني عنه لأنه كان الفعل حينئذ يبقى حديثاً من غير مُحدّث عنه، وذلك لا يجوز، وعجبت كيف يقولوا إذا قلت: جُعِلَ يقول، أن يقول مع فاعله في موضع مفعول ما لم يسم فاعله؛ لأن من مذهبه جواز كون الفاعل جملة (١)، وجواز كون مفعول ما لم يسم فاعله جملة، ووافقهم على جواز وقوع الجملة في موضع مفعول ما لم يسم فاعله جماعة من البصريين، وإن كان الصحيح خلاف ذلك، وعندنا أنه لا يجوز [٢٠ أ] بناء كاد وجعل وأخواتهما للمفعول، لأنه إمّا أن نقول بأن رفع كاد وأخواتها الاسم، ونصبها الخبر من باب رفع الفاعل، ونصب المفعول، كباب ضرب، أو من باب رفع الاسم، ونصب الخبر، كباب كان، وكلاهما قد قيل، لكن ليس في كل أفعال الباب، على ما يقرر في باب عسى إن شاء الله تعالى، وعلى كلا القولين يمتنع بناؤها للمفعول؛ لأنه إن قلنا هو من باب الفاعل والمفعول، فإن المفعول هنا ملتزم فيه أن يكون جملة إلا ما شدّ منه من قوله: وما كدت آيبا (٢)، والجملة عندنا لا تكون فاعلة، ولا مفعول

(١) عرف هذا عن الفراء في إعراب قوله تعالى: [ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه] حيث جعل جملة

ليسجننه فاعل بدا

(٢) من بيت شعر لتأبط شرا، والبيت بتمامه:

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

ما لم يسم فاعله، وإن قلنا بأنه من باب كان وأخواتها، فالخبر هنا ملتزم فيه الجملة أيضاً، فلا يقام مقام الفاعل، فيلزم هنا أيضاً ما ذكر في كان من بقاء الخبر، وحذف الخبر عنه لفظاً ونية، وإنه غير جائز، فإن كان معنا فضلة غير الاسم والخبر، فالظاهر أنه لا يمتنع بناؤها للمفعول، كما لم يمتنع ذلك في كان، وأمّا عسى فتدخل في قسم ما لا يتصرف، فلا تُبنى للمفعول.

وقوله وقسم لا خلاف في جواز بنائه:

أحسن أن يُتم كلامه بأن يقول في جواز بنائه: بشرط أن يكون في الكلام ما يقوم مقام الفاعل، لأن الفعل اللازم إذا لم يكن معه فضلة لا يجوز بناؤه للمفعول، وقول من قال: يجوز قيامها مقام الفاعل بأنه يكون الذي تقيمه مقام الفاعل المصدر الذي دلّ عليه الفعل، نحو أن يقول: قيم وانطلق، ويكون تقديره قيم هو، وانطلق هو، أي قيم قيام، وانطلق انطلاق، قول ضعيف لا يلتفت إليه.

وقوله: إن كان في أول الفعل همزة وصل:

إنما ضمنت ثالث الفعل؛ لأن ما قبله ساكن، فلم يكن ضممه، وإنما ضمنت همزة الوصل كما ضمنتها في اقتل واخرج للاتباع، ولم تكتف بضم همزة الوصل إذا كانت تسقط في الدرج، فلا يُعرف أنه مبني للمفعول.

وقوله: وإن كان في أوله تاء زائدة:

مثاله: تُدحرج وتُضُورِب، إنما لم يكتف بضم التاء وحدها، بل ضم أيضاً ما بعدها معها لتلا يلبس بالفعل المسمى الفاعل الرباعي إذا لحقه تاء المضارعة، نحو: أنت تُدحرج.

وقوله: وإن لم يكن في أوله شيء من ذلك ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره:

إنما اختير هذا البناء؛ لأنه بناء ما لم يوجد عليه اسم ولا فعل فلا يلبس بغيره،
وقولهم: دُئِلَ للقبيلة، يجوز أن يكون منقولاً من الفعل، ورُئِمَ للسَّه (١) قليل لا يلتفت
إليه.

وقوله: والمضارع من جميع ذلك:

إنما لم نكتف بضم أوله؛ لئلا يلبس بالمضارع المسمى الفاعل من الرباعي، ولم
نكتف بفتح ما قبل آخره؛ لئلا يلبس بالمسمى الفاعل المضارع من فَعَلَ المكسور العين.
وقوله: مختصاً لفظاً أو تقديرًا:

مثال المختص لفظاً: ضَرِبَ [٢٠ ب] ضرب شديد، ومثال المختص تقديرًا:
ضَرِبَ ضرب، فأنت تعني بـضرب نوعاً من أنواع الضرب، لا مطلق الضرب، قال أبو
علي — رحمه الله — عقيب قوله: ومن ثم ضعف سير به سير، إلا أن تريد بقولك:
سير ضرباً من السير، أي: سيرٌ واحدٌ لا سيران، فانظر كيف جعل الاختصاص
التقديري مسوغاً لجواز إقامة سير المبهم في اللفظ مقام الفاعل، كما ساغ إقامة ضرباً
شديداً المختص في اللفظ مقام الفاعل، وإنما شرط في المصدر الاختصاص؛ لأنه إذا لم
يكن مختصاً لا فائدة فيما زيد مما في الفعل، وحكم كل واحد من ركني الجملة أن يفيد
ما لم يفده الركن الآخر لفظاً أو تقديرًا.

وقوله: ومتصرفاً:

إنما اشترط التصرف في المصدر، وظرفي الزمان والمكان لأنهن إذا لم يكن
متصرفات لزم النصب حينئذ، ومعنى إقامتهن مقام الفاعل رفعهن للنيابة عن الفاعل،
فإذا تعذر رفعهن، تعذر إقامتهن، ولأن كل واحد من المصدر والظرفين لا يجوز إقامته
مقام الفاعل إلا بعد اعتقاد خروجه عن المصدرية والظرفية، واعتقاد نصبه مفعولاً به
على السعة، وإذا كنَّ غير متصرفات، لا يجوز جعلهن مفعولات على السعة، فلا يجوز

(١) السَّه: الاست، ولا نظير لها إلا الدُّئِل، وقال أبو عبيد: السَّه: حلقة الدبر، وقال الأزهري: السَّه: من الحروف
الناقصة . اللسان مادة (رأم) و (سَه) و (سهه)

إقامتهن حينئذ مقام الفاعل، ودليل جواز جعلهن مفعولات على السعة قول العرب،
رواه سيويه رحمه الله: ثمانى حجج حججتهن بيت الله (١)، وقول الشاعر (٢):

٦٢ - ويوماً شهدناه سليماً وعامراً (الطويل)

وجه الدلالة أن نصب ثمانى حجج على المصدر، والضمير في حججتهن عائذ
عليه، فلو لم يعد الضمير أنه منصوب مفعولاً به على السعة، كما جاز لأن الفعل
الواحد لا يكون له مصدران، وكذلك قوله: شهدناه، لولا اعتقاد نصب الضمير
مفعولاً به على السعة لوجب أن يقال: شهدنا فيه؛ لأن الضمير المنصوب على الظرف
لابد من ظهور (في) في لفظه، واشترط بعضهم في الظرف أيضاً الاختصاص، ولم يتعرض
المصنف رحمه الله لهذا الشرط، ولا أرى باشرطه بأساً.

وقوله: وأما الأولى، ثم قال بعد ذلك: في المفعول المصرح، لم يقيم سواه:

يقال هذا واجب، والأولى يُعطى الجواز مع الترجيح، فكيف يجمع بين قوله
الأولى، وبين قوله لم يقيم سواه؟ قلنا: لا بأس بهذا الكلام؛ لأن قوله لم يقيم سواه يعني
به وجوب إقامة المصرح، والواجب أولى من غير الواجب؛ لأن الأولى يقال: على
الواجب، وعلى الجائر الراجح بالتواطؤ. واعلم أن هذه المسألة اختلف النحاة فيها،
فذهب البصريون إلى أنه إذا اجتمع المفعول به المصرح وغيره، لا يقوم مقام الفاعل
إلا المفعول به المصرح لا غير، كما قال المصنف رحمه الله، وذهب الكوفيون إلى جواز
إقامة [٢١ أ] أيهن شئت، وقالوا بأولوية المفعول به المصرح، واضطرب نقل
الأصحاب عن مذهب الأخفش رحمه الله فقال بعضهم: هو كمذهب الكوفيين، ونقل
بعض المغاربة أن مذهب الأخفش أن المفعول المصرح مع غيره إذا اجتمع فإن تقدّم

(١) الكتاب ١ / ١٧٨

(٢) لرجل من بني عامر، وقامه: قليلاً سوى الطعن النihal نوافله . وسليم وعامر: قبياتان من قيس عيلان،

والنihal: المرتوية بالدم

والنوافل: الغنائم . ويروى: ويوم، قليل . الكتاب ١ / ١٧٨، المقتضب ٣ / ١٠٥، المقرب ١ / ١٤٧،

الكامل، ص ٢١، الفصل، ص ٥٥

المفعول به المصرح عليهن، لا يقام غيره، كما قال البصريون، وإن تأخر عنهن، جاز إقامة أيهن شئت مع وجوده، أمّا الكوفيون والموافق لهم من قول الأخصف فاستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقوله تعالى: [وكذلك نُجِّي المؤمنين] (١)، قالوا: فنصب المؤمنين مع بناء نُجِّي للمفعول فيكون حينئذ قد أقام المصدر، تقديره — والله أعلم — على قولهم: نجى النجاة المؤمنين، وكذلك قوله تعالى في قراءة يعقوب: [لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون] (٢) فبني يُجْزَى للمفعول، ونصب قوماً، قالوا: فأقام المصدر، أي: لِيُجْزَى الجزاء قوماً، وكذلك قول الشاعر (٣):

٦٣ - فَلَوْ وَكِدْتُ قُفَيْرَةَ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجَرِ الْكِلَابَا. (الوافر)

قالوا: لَمَّا بُنِيَ سُبُّ للمفعول، أقام المفعول المقيد، وهو بذلك، ولم يقيم المصرح، وهو الكلاب، وأما القياس فقالوا: كما جاز إقامة أيها شئت عند عدم المصرح، فكذلك يجوز عند وجوده قياساً لأحدهما على الآخر، وأما البصريون فذكر النجاة عنهم أدلة كثيرة، لا تسلم عند التحقيق، وأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخنا جمال الدين بن عمرو — رحمه الله — وهو أن قال: إن بين المفعول المصرح، وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه، فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل، تبين (٤) المشاركة هو أن لنا صورة يجوز فيها أن نجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، ولا يتغير المعنى، بيان ذلك أنك تقول: ضارب زيد عمراً، فتجعل زيدا فاعلاً في اللفظ، وعمراً مفعولاً، ثم تقول: ضارب عمرو زيدا، فتجعل عمراً الفاعل في اللفظ،

(١) الأنبياء ٨٨

(٢) الجنانية ١٤، وقد قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو (لِيُجْزَى) بالياء، وقرأ ابن عامر وحزرة والكسائي (لِنَجْزَى) بالنون • السبعة في القراءات، ص ٥٩٤ — ٥٩٥

(٣) لجرير يهجو الفرزدق • قفيرة: أم الفرزدق • شفاء العليل، ص ٤١٩، الخزانة ١ / ٣٣٧، الهمع ٢ / ٢٦٦، شرح ابن يعيش

٧ / ٧٥، الخصائص ١ / ٣٩٧، ولم أجد البيت في ديوان الشاعر المطبوع، ولا في النقاظ.

(٤) كتبت: بين، وكتب في الهامش (الحاشية) لعله تبين •

وزيداً مفعولاً، والمعنى على ما كان عليه، ولا تجد فضلة ما تكون مع الفاعل بهذه الصورة، فبان من هذه المشاركة أنه يجب إقامة المفعول المصريح دون غيره بما ذكرنا، ولأن باقي الفضلات من المصدر والظرفين لا يجوز إقامتها مقام الفاعل إلا بعد جعلها مفعولات على السعة، وهذا مجاز، والمفعول به المصريح مستغن عن ذلك، فكان إقامته واجبة دون إقامة ما يحتاج إلى هذا المجاز لرجاحته عليهن بذلك، وتبعهن المفعول المقيد في تأخره عن المفعول المصريح بإجماع لا قليل، والجواب [٢١ ب] عما قال الكوفيون رحمهم الله، أمّا الآية الكريمة الأولى فنقول: لا نسلم أن نُجِّي مبني للمفعول، بل أصله ننجي، وأدغم النون في الجيم، ولو كان مبنيًا للمفعول لكان فعلاً ماضياً، فكانت الياء تكون مفتوحة، وحيث لم تُفتح، دلّ على ما ذكرنا من كونه مضارعاً مبنيًا للفاعل، لا للمفعول، وأما الآية الكريمة الثانية فلا دليل لهم فيها أيضاً، لأننا نقول: إن جزيت يتعدى إلى مفعولين، بدليل أنك تقول: جزيت زيدا خيراً، وجزيته شراً وإذا كان كذلك، فالقائم مقام الفاعل المفعول به الثاني، لا المصدر، فلا دليل لهم حينئذ فيه، وأما البيت فلا دليل لهم فيه أيضاً؛ لأن أصحابنا خرّجوه على أحد وجهين: إما أن يكون الكلاب مفعولاً لولدت، ويكون جرو كلب منادى، لا مفعولاً به، فلا يكون مع سبّ حينئذ إلاّ المفعول المقيد فقط، وإما أن يكون جرو كلب مفعولاً (١) لولدت، ويكون الكلاب منصوباً على الّذم تقديره: أذمّ الكلاب، لا منصوباً بسب، فلا يكون مع سب حينئذ إلاّ المفعول المقيد أيضاً، وأمّا الجواب عن القياس فالفارق ما ذكرناه في دليلنا من مشاركة المفعول به المصريح للفاعل، دون مشاركة غيره من الفضلات، فلا يصح القياس مع قيام هذا الفارق.

وقوله: إن إقامة المصدر المختص أولى من إقامة غيره:

هذه المسألة وهو ما إذا اجتمع معك فضلات، يجوز إقامتها، وليس فيها مفعول مصريح، اختلف النحاة فيها فمنهم من قال: يجوز إقامة أيها شئت على السواء، ومنهم

من قال: يرجحان بعضها على بعض، والذين قالوا بالرجحان اختلفوا في أيها الأرجح، فقال أكثر المغاربة وبعض المشارقة: المصدر المختص أرجح، واعتلوا لذلك بأن الفعل وصل إليه بنفسه، ولا كذلك المفعول المقيد والظرفان، وقال ابن معط رحمه الله: المفعول المقيد أولى، ثم بعده المصدر، ويجوز أن تكون العلة عنده في تقديم المفعول المقيد على المصدر، كون هذا مفعولاً به، وفي المصدر يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولاً، ثم لم يتعرضوا لما بعد ذلك، والذي ظهر لي أن الأولى إقامة المفعول المقيد، ثم ظرف المكان، ثم ظرف الزمان، ثم المصدر المختص، وذلك أن المفعول المقيد لا يحتاج فيه إلى مجاز، فكان أولى من غيره لذلك، ثم بعد ذلك نقول: إن الأولى بالقيام مقام الفاعل ما كانت دلالة الفعل عليه أقل، فإنه إذ ذاك تكون الفائدة بذكره أكثر، وقد قلنا فيما تقدم أن الأصل أن يكون كل واحد من ركني الجملة له فائدة، غير ما يفيدها الركن [٢٢ أ] الآخر، ودلالة الفعل على لفظ المكان أقل من دلالة على الزمان والمصدر، فكان المكان أولى بالإقامة، ثم دلالة على الزمان أقل من دلالة على المصدر إذ كان دلالة على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته، ودلالة الحروف أوضح من دلالة الصيغة، فكان لذلك إقامة ظرف الزمان أولى من إقامة المصدر، وإذا أقمت المفعول المقيد مقام الفاعل، فقلت: سير يزيد، فما الذي تحكم على موضعه بالرفع هنا؟ اختلف النحاة فيه، فذهب البصريون — رحمه الله — إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع زيد، لأنه ليس معك ما يصلح فيه الإعراب إلا زيد، ولم يظهر الرفع في لفظه لاشتغاله بتأثير الجار، فقدّرنا الرفع في محله، كما أنه إذا قلنا: كفى بالله، وما جاءني من أحد، فالمحكوم على موضعه بالرفع هو اسم الله تعالى وأحد، وذهب الفراء — رحمه الله — إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو الباء في زيد، وفرّق بينه وبين ما جاءني من أحد، وكفى بالله، لأن حرف الجر هناك زائد، فالاسم حينئذ هو الفاعل، والباء هنا ليست زائدة، فكانت هي قائمة مقام الفاعل، وما ذكره ليس بشيء؛ لأن الباء حرف لا تستحق إعراباً، والمفعول القائم مقام الفاعل محدث عنه، ولا يُحدّث عن

الحرف، فبان فساد ما ذكره، وذهب بعض النحاة إلى أن القائم مقام الفاعل في قولنا: سير بزيد، ضمير الظرف، وذهب بعضهم إلى أن القائم ضمير المصدر، وما ذكروه فيه إحالة للمسألة من أصلها، فإنهم لم يقولوا: إن الجار والمجرور قائم مقام الفاعل، بل القائم غيره، وأصل المسألة والكلام عليها إنما هو فيما إذا قلنا: إن الجار والمجرور قائم مقام الفاعل، فكأنهم ذكروا مسألة غير المسألة التي نحن فيها. وقوله: وإن كان للفعل مفعولات إلى آخره (١):

الصحيح ما ذكره من إقامة المصريح لفظا وتقديرا، دون المصريح لفظا فقط، وكذلك عمل العربي، وهو الفرزدق — رحمه الله — في قوله (٢):

٦٤ - مَنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سِمَاحَةً (٣) جوداً إذا ذهبَ الرِّيحُ الزَّعَازِغُ

(الطويل)

فأقام المصريح وهو الضمير المستتر في اختير، ونصب غير المصريح، وهو الرجال، ولا يحفل بقول من قال: يجوز إقامة أيها شئت، وذلك أن القاعدة أن المحذوف المنوي كالملفوظ به، وهامنا حرف الجر المحذوف مراد، فلو ظهر لم يجز إلا إقامة المصريح، فكذلك إذا كان مراداً (٤).

وقوله: فإن كان الفعل من باب أعطيت، أو من باب ظننت، أقيمت أيهما شئت: أمّا باب أعطيت فإنه يجوز إقامة أيهما شئت كما ذكر إن لم يحصل لبس، نحو: أعطيت زيدا درهما، وإن كان بعضهم [٢٢ ب] قد منع إقامة درهم، وقال: إن هذا لا يجوز إلا على القلب، وقال بعض الكوفيين: يجوز إقامة الثاني إذا كان معرفة، نحو:

(١) تمام الفقرة: مصرحة، أقيمت المصريح لفظا وتقديرا، وتركت المصريح لفظا لا تقديرا .
(٢) مطلع قصيدة للفرزدق يجب فيها جريرا وعدح أباه، يريد الذي اختير من الرجال وعنى أباه غالبا، والزعازع: الرياح الشديدة زمن الشتاء ووقت الجذب . الكتاب ١ / ٣٩، وابن السجري ١ / ١٨٦، وابن يعيش ٨ / ٥١، والخزانة ٩ / ١١٣، وديوان الفرزدق ١ / ٤١٨
(٣) الواو غير موجودة، وما أثبتناه من الديوان .
(٤) هذه الفقرة بتمامها في الأشباه والنظائر ٢ / ٣٣٠ — ٣٣١

الدرهم، ولا يجوز إذا كان نكرة، والصحيح جواز إقامة الثاني معرفة كان أو نكرة، ولا يتغير معناه عن المعنى المعروف إذا أقيم الأول، فلا قلب حينئذ، والأحسن إقامة الأول من جهة كونه فاعلاً في المعنى، لا لهذا الفعل الذي هو أعطيت، بل إذا قلت: أعطيت زيدا درهماً، فكأنك قلت: أخذ زيد درهماً، فزيد فاعل أخذ في المعنى، لا فاعل أعطيت، وعلى كل حال له بالفاعلية التباس من وجه بخلاف الدرهم، فإنه مفعول من كل وجه، ما له بالفاعلية التباس، فكان أقرب إلى الفاعل، فهو أولى بالإقامة، فإن حصل لبس — ولم يذكر المصنف هذه المسألة — وجب حينئذ إقامة الأول، الذي هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيدا عمراً، فهانئنا يجب إقامة زيد لا غير، وأمّا باب ظننت فلا يخلو أيضاً إمّا أن يحصل بإقامة كل واحد منهما لبس، أو لا، فإن حصل لبس، نحو ظننت زيد هناداً، وجب إقامة الأول لا غير، وإن لم يحصل لبس، فلا يخلو إما أن يكون المفعول الثاني جملة أو لا، فإن كان جملة، وجب إقامة الأول إجماعاً، وقياس قول الكوفيين من الجملة يجوز أن تقع مفعول ما لم يسم فاعله، جواز إقامة الثاني هنا، وإن لم يكن جملة، اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من منع جواز إقامة الثاني مطلقاً، ومنهم من منع جواز إقامته نكرة، وجوّزه معرفة، ومنهم من أجاز إقامة الثاني مطلقاً، أمّا الذين منعوا فعملوا بعلتين: إحداهما: أن المفعول الثاني هو المظنون، فلو أقمناه لتوهم لبس بأن المظنون هو المنصوب، فعلى هذه العلة ينبغي إذا لم يحصل توهم لبس بفهم المعنى، أو يكون الثاني نكرة، تجوز الإقامة من غير توقف. والعلة الثانية: أنهم قالوا إن المفعول الثاني قد يقع جملة، فلا يجوز إقامته حينئذ، فمنعنا فيما إذا كان مفرداً طرداً للباب، والصحيح المختار جواز إقامة الثاني مطلقاً إذا لم يكن لبس ولم يكن جملة، لأنه مانع من ذلك، وقولهم: طرداً للباب، قلنا: إذا فهمت العلة المانعة لا حاجة بنا إلى الطرد، وقد فهمت هنا، وهو كونه جملة، فإذا انتفت الجملية، فلا مانع من الجواز.

وقوله: إن كان من باب أعلمت إلى آخره (١):

(١) تمام العبارة: لم يجر عندي إلا إقامة الأول خاصة، وهو الفاعل في المعنى، واسم المفعول .

هذه المسألة اختلف النحاة فيها، فذهب بعضهم إلى ما ذهب المصنف رحمه الله، وهو تعيين إقامة الأول، وقال: لأن إقامة الثاني يلبس بأنه هو الأول، وإقامة الثالث ممتنعة، كما امتنع في باب علمت، وعلل بعضهم ذلك بعلّة أخرى، وهو أن قال: إن المفعول الثاني والثالث أصلهما [٢٣ أ] كان مبتدأ وخبراً، فالمفعولية فيها ليست متمحضة، بخلاف الأول فإنه متمحض للمفعولية، فإن قيل فالأول كان فاعلاً أيضاً فليس متمحضاً للمفعولية قلنا: الفرق بينهما أن الثاني والثالث معنى الإخبار بأحدهما عن الآخر في حال المفعولية باق، كما كان في حال الابتدائية، ولا كذلك معنى الفاعلية في الأول، فإنه لم يبق، لا يقال ما ذكرته من الدليل موجود في باب ظننت، وقد أقيمت الأول بلا خلاف، لأننا نقول: إنما جاوزناه هناك؛ لأنه لا مندوحة لنا عن ذلك، وهنا لنا مندوحة بجواز إقامة الأول، فلا يلزم من جوازه، إذ لا مندوحة عن جوازه، حيث عنه مندوحة، وذهب بعضهم إلى جواز إقامة الثاني، وقال: اللبس إن حصل فلا يجوز، وإن لم يحصل جاز، وفي إقامة الثالث التفضيل، والخلاف الذي ذكرناه في الثاني من باب ظننت.

وقوله: وما كان من الصفات بمعناه:

يريد به اسم المفعول الجاري مجرى الصفة المشبهة، كقولنا: زيد معمور الدار.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب المبتدأ والخبر

قوله: أو ما هي (١) في تقديره:

ليدخل فيه نحو قوله تعالى: [وأن تصوموا خير لكم] (٢)، فإن تصوموا مبتدأ، وهو وإن لم يكن اسماً في اللفظ، فإنه في تقدير الاسم، إذ كان تقديره: صومكم خير لكم، ونحو من هذا قولهم: سواء عليّ أقيمت أم قعدت، فسواء فيه خبر مقدّم، وأقيمت أم قعدت في موضع المبتدأ، التقدير: سواء عليّ قيامك وقعودك، فقيامك وقعودك مبتدآن، وسواء خبر مقدم، وجاز أن يقع خبراً عن اثنين، وإن كان مفرداً؛ لأنه مصدر، والخبر المصدر يخبر به عن المفرد والاثنين والجمع بلفظ واحد، وهو أحد ما أعرب به قوله تعالى: [سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم] (٣)، تقديره والله أعلم: سواء عليهم إنذارك وعدمه

وقوله: أو تقديرًا:

ليدخل فيه نحو: عندي زيدٌ، وفي الدار رجل، ومنطلق بكر، عند البصريين رحمهم الله فإنهم يجوزون تقديم الخبر ما لم يلبس على ما سنذكره إن شاء الله تعالى، فزيد ورجل وبكر مبتدآت، وإن تأخرت في اللفظ كما كنّ متقدّمات في التقدير.

قوله: مُعْرَى من العوامل اللفظية غير الزائدة:

يحترز بقوله غير الزائدة عن مثل قول العرب: بحسبك أن تفعل، وما في الدار من أحد، فإن كل واحد من بحسبك ومن أحد مبتدأ، وإن لم يكن معرَى من العوامل اللفظية، لما كانت الباء ومن زائدتين.

(١) في المقرب: أو ما هو

(٢) البقرة ١٨٤

(٣) البقرة ٦

واعلم أن النحاة اختلفوا، ما المراد بالعوامل اللفظية هنا، فذهب جماعة منهم أبو علي^(١) وغيره إلى أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ، وهي كان وأخواتها، وإن وأخواتها وظننت وأخواتها، وأفعال المقاربة على قول من رأى [٢٣ ب] ذلك، وما ولا على العاملين، ولات، قالوا: لأن هذه الأشياء إذا دخلت على المبتدأ والخبر فإن معنى الإخبار بأحدهما عن الآخر باق، وإن تغير أي عامل كان من النواسخ وغيرها، حتى يدخل فيه مثل: جاء، فإنك إذا قلت مثلاً: زيد منطلق، جاز أن تقول: جاء زيد منطلقاً، وكلام المصنف — رحمه الله — يفهم منه أن المراد بالعوامل اللفظية هو القول الثاني، لأنه لو كان المراد بالعوامل اللفظية القول الأول لما احتاج إلى قول: غير الزائدة.

وقوله: لتخبر عنه:

هذا الفصل وإن استفاد به إخراج زيد إذا لفظ به من غير ضميمة لفظاً ولا تقديراً، فإنه ضره بإخراج بعض المبتدآت من الحد، وهو مثل قولنا: أقائم الزيدان؟ وما ذهب أخواك فإنه إنما ذكرت المبتدأ هنا لتخبر به لا عنه، وليس هنا خبر لا ملفوظ به، ولا مقدر، فبان فساد هذا الفصل للحد، على أن قوله أول الكلام يخرج به مثل زيد من غير ضميمة، فلا حاجة إلى هذا، ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم: أقل رجل يقول ذلك، فأقل مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قل رجل يقول ذلك، ويقول ذلك صفة لرجل وليس بخبر، بدليل جريه على رجل في تشيته وجمعه، وكذلك قولهم: كل رجل وضعته فإنه لا خبر له على أحد الوجهين، وكذلك قولهم:

(١) هو أبو علي الفارسي النحوي المعروف، والعوامل اللفظية عنده ثلاثة اجناس: كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، فإذا دخل شيء من هذه العوامل على المبتدأ بطل الابتداء، وزال ارتفاع الاسم بالابتداء، وحدث فيه الإعراب، إما رفع من طريق الابتداء، وإما غير رفع * الايضاح العضدي، ص ٩٥ (الحاشية).

حسبك (١)، مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين، لكونه في معنى اكتف، وكذلك قول الشاعر (٢):

٦٥- غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ يَنْقُضِيْ بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ (المديد)
ومثله قول الآخر (٣):

٦٦- غيرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ اللّهُوَ وَلَا تَغْتَرَّرُ بِعَارِضِ سَلِمٍ (الخفيف)

فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين، لأنه محمول على ما، كأنه قيل: ما يؤسف على زمن، كما في قولهم: ما قائم أخواك، وكان الأولى أن يلتقي بقوله أول الكلام: لأن مثل زيد من غير ضميمية، لا يقال فيه هو أول الكلام .
قوله والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة:

هذا يصح إذا كان الخبر نكرة، أمّا إذا كان الخبر معرفة، فقد يكون الخبر هو الخبر المستفاد كما كان في النكرة، وقد يكون المستفاد هو النسبة لا المبتدأ ولا الخبر، فينبغي أن يُعوّض قوله الخبر باللفظ، فيقول: هو اللفظ المستفاد من الجملة، وينبغي أن يضمّ إليه غير واقع موقع الفعل، ليخرج مثل: أقائم الزيدان، فإن قائم لفظ مستفاد من الجملة، وليس بخبر، لكنه واقع موقع الفعل لما كان تقديره: أيقوم الزيدان، وينبغي أن يزيد فيقول: أو المفعول على سبيل الذكر، كقولنا: الآن الله أكبر، وكقول المسلم للمسلم: الله إلهنا ومحمد نبينا، وينبغي أن يزيد في [٢٤ أ] الحد أيضا بأن يقول: من الجملة الابتدائية، ليخرج مثل قولنا: أقام زيد، وانطلق بكر، فإن الفعل هو الجزء المستفاد من الجملة هنا، وليس مراده؛ لأنه لا يتكلم على الخبر من حيث هو خبر، بل

(١) وردت هذه الفقرة في الأشباه والنظائر ٣ / ٩٤، وفي الغيث المسجم ١ / ١٣٠، وفي الغيث: حسبك يزيد
(٢) لأبي نواس الحسن بن هاني، ومأسوف: اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن . جمع الهوامع ٢ / ٦، الخزانة ١ / ٣٤٥، تذكرة النحاة، ص ١٧١، شرح ابن عقيل ١ / ١٩١، شرح الأشموني ١ / ١٤٧
(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، لاه: اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، اطرح: اترك، سلم: صلح وموادة . تذكرة النحاة، ص ٣٦٦، شرح ابن عقيل ١ / ١٩٠، شرح الأشموني ١ / ١٤٧، شفاء العليل، ص ٢٤٧، الغيث المسجم ١ / ١٣٠

على خبر المبتدأ على الخصوص، فبان أن الحد ينبغي أن يكون على هذه الصورة، وهو أن يقول: والخبر هو اللفظ المستفاد من الجملة الابتدائية ملفوظا به أو منويا غير واقع موقع الفعل، أو المقول على سبيل الذكر، واختلف الناس في عامل المبتدأ والخبر، فذهب البصريون إلى أن عامل المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، ونقل عن الكوفيين مذهبان:

أحدهما: أن عامل المبتدأ لفظي، وهو الخبر، وقالوا بأن كلا منهما يرفع الآخر.

والثاني: أن المبتدأ يرتفع بما عاد عليه .

هذا منقول أكثر الناس عن مذهبهم، وكذا (١) ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدهان — رحمه الله — في شرح الإيضاح ما حكايته، وقال الفراء رحمه الله، قال الكسائي رحمه الله: إذا ابتدأت اسما بعده اسم كَمَّله رفعت كل واحد منهما بصاحبه، كقولك: أخوك قائم، وإن كان بعده فَعَلَ أو يَفْعَل رفسته بما عاد من ذكره، لا بفعل ويفعل، وإنما مُنِع من أن يُرْفَع بفعل أو يفعل لأنهما مشغولان بما فيه من نية الكناية، والأفعال تجري بعدها على جهة العود، تقول: أخواك قاما، وأخوتك قاموا، رفعت الأسماء بما عاد عليها من النية، قال، فقلت له: فهل تُجيز أن تقول: عبد الله قام أبواه، فترفع الأول بما عاد من ذكره، وترفع الأب بقام ويقوم، قال: نعم، وأجيز أن أرفع الأول بكل ما يعود من ذكره، وإن كان خفضا أو نصبا، قال الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم النحاس الحلبي رحمه الله (٢): فهذه الحكاية من الفراء تدل على أن ما ذكره النحاة من مذهبهم ليس بمذهبين كما قالوا، بل هو اختلاف أحوال، لأنه قال: إن الخبر إن كان مفردا فهو الرفع وهو المذهب الذي حكوه أولا عنهم، وإن كان فعلا فرافع المبتدأ ما عاد عليه، وهو المذهب الذي حكوه عنهم ثانيا، فيكون هذا اختلاف حالين، لا مذهبين كما ذكروا، ولم يتعرض الفراء لسؤاله عن الجملة الاسمية،

(١) كتبت وهكذا، وما أثبتناه من كتاب التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٢٢٥

(٢) هذا القول من الناسخ يشير إلى أنه كتب هذا الكتاب بعد وفاة مؤلفه .

والعامل في المبتدأ فيها، ولا الكسائي تعرّض لذكرها، هذا تحرير المذاهب في عامل المبتدأ، وأمّا العامل في الخبر فقد نقل عن الكوفيين ما ذكرناه أولاً من أن العامل فيه المبتدأ، وللبصريين فيه أقوال منها: أن الابتداء وهو ما يحقّق الآن عامل في المبتدأ والخبر معاً؛ لأنه اقتضاهما معاً، فيعمل فيهما، وإلى ذلك يشير كلام الزمخشري [٢٤ ب] رحمه الله في تشبيهه الابتداء بكأن (١)، وأما لما اقتضت مشبهاً، ومشبهاً به، كانت عاملة في الجزأين، فكذلك الابتداء لما اقتضاهما عمل فيهما، ومنها: أن الابتداء عامل في المبتدأ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر، وربما قيل: إن هذا مذهب سيبويه رحمه الله — استنباطاً، وإلا فليس مصرحاً به في كتاب سيبويه رحمه الله، قالوا: لأن الابتداء ضعيف، فلا يعمل في شيئين إلا بمقو، ومنها: أن العامل في المبتدأ الابتداء كما ذكرنا، والمبتدأ وحده عمل في الخبر، واستنبطوا ذلك من قول سيبويه رحمه الله: فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، فقالوا قد نص في قوله: إن المبني عليه يرتفع به، على أن المبتدأ يعمل في الخبر، وجعلوا الضمير في به عائداً على المبتدأ، وقال بعض من تعرض لهذا المكان: إن الضمير في به يعود إلى الابتداء، لا إلى المبتدأ، فيكون حينئذ مذهبه موافقاً لقول من قال: إن الابتداء عامل في الجزأين معاً، وفهم شيخنا ابن عمرون رحمه الله من كلام الزمخشري في قوله: هما الاسمان المجردان للإسناد (٢)، وقوله بعد ذلك: وكوئهما مجردين (٣)، أن العامل في الخبر معنوي غير الابتداء، وهو تجرّد آخر، لأنه قال في شرحه المفصل: وقوله: وكوئهما، يقتضي أن عامل المبتدأ تجرّد المبتدأ، وعامل الخبر تجرّد الخبر، لأنه أضاف الكون لهما، وكون أحدهما غير كون الآخر، فيلزم أن يكون المبتدأ عاملاً، والخبر

(١) انظر المفصل، ص ٢٤، حيث قال الزمخشري: ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى شبيهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين، وشبهها بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثان من

الجملة .

(٢) المفصل، ص ٢٣

(٣) المفصل، ص ٢٤

عاملاً غير عامل المبتدأ^(١)، وحينئذ هما عاملان، قال ابن عمرو: — رحمه الله — أيضا: وإلى ذا أشار السيرافي^(٢) رحمه الله في شرحه كتاب سيبويه رحمه الله، فقال: في كل واحد منهما تعرية، فقوي ذلك بأن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه، ويرتفع بما كان يرتفع به، قال السيرافي رحمه الله: ويقوي هذا قول سيبويه رحمه الله: لأن المني على المبتدأ بمزلة، قال ابن عمرو رحمه الله: وذا عندي أجود ما يُقال، وإن كان ما ذكره الزمخشري رحمه الله في أثناء الفصل من تشبيهه بكأن يُعلم منه أن العامل-عنده واحد، قوّى ابن عمرو — رحمه الله — هذا المذهب بأن قال: وكذا قول سيبويه رحمه الله أن لا لا تعمل في الخبر، بل هو مرفوع بما ارتفع به إذا كان خبراً، مع أن الابتداء في المبتدأ قد أزالته لا بعملها، فلو كان ذاك هو العامل، وقد زال، لبقِيَ خبر لا بغير عامل عند سيبويه رحمه الله، هذا تحرير المقال في المذاهب في العامل في المبتدأ والخبر، واختلف النحاة في الابتداء العامل في المبتدأ ما هو؟ فقال بعض البصريين: هو وصف قائم في المبتدأ، وهو ما ذكره المصنف رحمه الله، وقد تكلمنا عليه، وقال بعضهم ذات و صفيين [٢٥ أ] والوصفان هما التعري والإسناد للخبر، قال الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم النحاس الحلبي رحمه الله: لو قال هذا القائل عوض إسناد الخبر: الإسناد مطلقاً، بأن يقول: التعري ووجود إسناد، لكان أجود من قول: إسناد الخبر؛ لأنه لنا مبتدآت لا خبر لها كما تقدم، لكن معها وجود إسناد، مثل: القائم الزيدان، وغيره، وقال قوم: هو التعري فقط، وقال الزجاج^(٣) رحمه الله: هو ما في المتكلم من معنى الإخبار، وقال بعضهم: بل هو جعل الاسم على هيئة ما معلومة لا بلد للمبتدأ أن يكون على

(١) جاءت هذه العبارة هكذا: أن يكون المبتدأ عامل والخبر عامل غير ...

(٢) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني، إمام في النحو والقراءات واللغة والعروض والكلام، له شرح

كتاب سيبويه، ت ٣٦٨ هـ، إشارة التعيين، ص ٩٣ — ٩٤

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان إماماً في العربية، له: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت توفي قبل سنة إحدى عشر وثلاث مئة، وقد بلغ من العمر فوق الثمانين، إشارة التعيين،

مثلها، ولا يخرج عن قضيتها، فصار ترتيبها في النفي كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين في باب الفعل فاعلاً، والآخر مفعولاً.

وقوله: ولا يكون نكرة إلا بشروط (١):

اعلم أن تنكير المبتدأ اختلف فيه عبارات النحويين رحمهم الله، فقال ابن السراج رحمه الله: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة في الكلام، جاز الابتداء بالنكرة، وُجد شيء من الشرائط أو لم يوجد، وقال الجرجاني رحمه الله: يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته، نحو: رجل من بني تميم شاعر أو فارس، فالجوز عنده شيء واحد، وهو جهالة بعض النفوس ذلك، وما ذكره لا يحصر المواضع التي أنا ذاكرها على ما سيمر بكل إن شاء الله تعالى، وقال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن عمرون رحمه الله: الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير، وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم، كقولنا: قمره خير من جرادة، فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعدد الأماكن، بل نعتبر كل ما يرد، فإن كان جارياً على الضابط أجزناه (وإلا منعناه) (٢)، وإن سلكتنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، كما فعل هذا المصنف رحمه الله، وجماعة كثيرة ممن تقدمه من النحاة، فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أر أحداً من النحاة بلغ بها زائداً عن أربعة وعشرين فيما علمته، فنبداً من ذلك بالأماكن التي ذكرها المصنف رحمه الله، ثم نسرد البواقي:

(١) في المقرب: إلا بشرط ١ / ٨٢، وهذه الفقرة وردت في الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٧ - ١١٣، وورد جزء منها في الغيث المسجّم ١ / ٣٨٣

(٢) ما بين القوسين زيادة من الغيث المسجّم ١ / ٣٨٣، ومن الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٧

— أن تكون موصوفة: كقوله تعالى: [ولعبد مؤمن خير من مشرك] (١)، وهذا تحته نوعان: موصوف بصفة ظاهرة، كما مثلنا، وموصوف بصفة مقدره كمسألة: السمن منوان بدرهم، فإن تقديرها: منوان منه بدرهم، ومنه في موضع الصفة للمنوين، ولذلك جاز الابتداء بها مع كونها نكرة، وكان ينبغي أن يقول: بشرط أن تكون الصفة محصلة لتخصيص يفيد نفي جهالة [٢٥ ب] وإلا فلو قلنا: رجل في الدنيا قائم، لم يستتكر ذلك (٢)، وإن كانت النكرة هنا موصوفة.

— والثالث (٣): خلفا من موصوف، وقد مثل المصنف رحمه الله عليه.

— والرابع: مقارنة المعرفة في عدم قبول الألف واللام، كقولك: أفضل من زيد

ضاحك

— والخامس: أن تكون اسم استفهام، نحو: من جاءك؟

— والسادس: اسم شرط، نحو: من يأتي أكرمه.

— والسابع: كم الخبرية، نحو: كم غلام لي.

— والثامن: معنى الكلام التعجب، كقول الشاعر (٤):

٦٧— عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ.

(الكامل)

— والتاسع: أن يتقدمها أداة نفي، نحو: ما رجل قائم.

— والعاشر: أن يتقدمها أداة استفهام، نحو: أرجل قائم؟

(١) البقرة ٢٢١

(٢) من قوله: وإلا فلو . . . إلى قوله ذلك، وردت مكررة .

(٣) قال الثالث ولم يقل الثاني لأنه اعتبر القسم الأول النكرة الموصوفة بصفة ظاهرة، والقسم الثاني النكرة الموصوفة بصفة مقدره

(٤) اختلف في نسبة هذا الشاهد فمنهم من نسبة لزرارة الباهلي، ومنهم من نسبة إلى عمرو بن الغوث بن طيء، ومنهم من نسبة إلى هني بن أحر الكنائي، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج، ولم يعينه - الكتاب ١ / ٣١٩، قطر الندى، ص ٢٢١، همع الهوامع ٣ / ١١٨، شرح ابن يعيش ١ / ١١٤

— والحادي عشر: أن يتقدّمها خبرها ظرفاً، نحو: عندي رجل، سواء في ذلك ظرف المكان وظرف الزمان، نحو: يوم الجمعة قتال.

— والثاني عشر: أن يتقدّمها خبرها جاراً ومجروراً، نحو: في الدار رجل، وينبغي أن يشترط في هذا القسم والقسم الذي قبله أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفة، وإلا فلو قيل: في دار رجل، لم يجوز، وإن كان الخبر مجروراً، وقد تقدّم، وأجاز الجزولي والواحدي (١) في كتابه في النحو رحمهما الله تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف، نقله عنهما شيخنا (٢) رحمه الله.

— والثالث عشر: أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو: سلام عليكم، وويل له.

— والرابع عشر: أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، كقولهم: شيء ما جاء بك، وهذا التمثيل فيه نظر؛ لأن (ما) يحتمل أن يكون هنا صفة، كما كانت في قولهم: أتني أكرمهم ما، فتكون حينئذ كقوله تعالى: [ولعبد مؤمن] إلا أنه يجوز أن يعتقد ما هنا زائدة، فيكون التمثيل حينئذ صحيحاً، ولما كان فيه هذا النظر لم يكتف به المصنف رحمه الله، بل قال: وشراً أمر ذا ناب، وهذا القسم هو الذي يعبر عنه النحاة بقولهم: في معنى النفي، أي: ما هو أمرٌ ذا ناب إلا شر.

— والخامس عشر: أن تكون النكرة عامة، نحو قول عمر رضي الله عنه: ثمرة

خير من جرادة (٣)، ونحو مسألة: خير من بطالة.

— والسادس عشر: أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم، نحو: رجل قائم،

في جواب من قال: أرجل قائم أم امرأة؟

(١) علي بن أحمد بن محمد، إمام مصنف مفسر، صنف البسيط والوسيط والرجيز في التفسير، وأسباب التزول، وشرح ديوان التنبي وله الإعراب في علم الإعراب، ومات سنة ٤٦٨ هـ، وكتابه في النحو هو الإعراب، بغية الوعاة ٢ / ١٤٥

(٢) يعني ابن عمرون

(٣) الموطأ ١ / ٤١٦، وجاء فيه (قال عمر لكعب: إنك لتجد الدرهم، ثمرة خير من جرادة).

— السابع عشر: أن يكون الموضع موضع تفضيل، نحو قولك: الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهينه (١)، فرجل يجوز أن يكون مبتدأ، وكقول امرئ القيس (٢):
٦٨ — فأقبلت زحفاً على الركبتين فتوبت لبست وثوباً أجر. (المتقارب)
[٢٦ أ] هنا انتهى ما ذكره المصنف رحمه الله.

— والثامن عشر: أن تكون معتمدة على لام الابتداء، نحو: لرجل قائم.
— والتاسع عشر: أن تكون عاملة، نحو: أمر بمعروف صدقة .
— والموفي عشرين: أن تكون ما التعجبية، نحو: ما أحسن زيدا، على رأي سيويه
— والحادي والعشرون: أن تكون مضافة إضافة محضة، نحو: غلام امرأة خارج.
— والثاني والعشرون: أن تكون مضافة إضافة غير محضة، نحو: مثلك لا يفعل كذا، وشرط تجويز الإضافة غير المحضة للابتداء بالنكرة أن يكون المضاف إليه غير قابل للألف واللام، فلا يجوز أن تقول: مثل رجل قائم.
— والثالث والعشرون: أن تكون في معنى الموصوفة، وهو أن تكون مصغرة، نحو: رجيل قائم، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر.

— والرابع والعشرون: أن تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص، نحو ما حكى أنه لما أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قالت قريش: صبا عمر، فقال أبو جهل أو غيره معه: رجل اختار لنفسه أمراً، فما تريدون، ذكره الجرجاني — رحمه الله — في مسائله

— الخامس والعشرون: أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة، نحو: قام أبوه رجل، بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً.

(١) في الأشباه والنظائر ٣ / ١١٠: رجل أكرمته ورجل أهنته .

(٢) رواية هذا الشاهد في ديوان امرئ القيس ص ٧٠ هكذا: فلما دنوت تسديتها فتوبت لبست وثوباً أجر وهو من شواهد سيويه ١ / ٨٦، واحتسب ٢ / ١٢٤، وابن الشجري ١ / ٩٣، ٣٢٦، والخزانة ١ /

— والسادس والعشرون: ما دخل عليها إنَّ في جواب النفي، نحو قولك في جواب من قال: ما رجل في الدار: إنَّ رجلاً في الدار.

— والسابع والعشرون: أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد، نحو: قائم الزيدان على رأي الكوفيين والأخفش رحمهم الله.

— والثامن والعشرون: أن تكون معتمدة على واو الحال، كقوله تعالى: [وطائفة قد أهتمهم أنفسهم] (١).

— والتاسع والعشرون: أن تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة، فصيرت مبتدأة، نحو قول الشاعر (٢):

٦٩ — عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي (البيسيط)

— والموفي الثلاثين: أن يعطف عليها نكرة موصوفة، كقوله تعالى: [طاعة وقول معروف] (٣)، على أحد الوجهين.

— والحادي والثلاثون: أن تلي لولا، كقول الشاعر (٤):

٧٠ — لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى غَيْرُ ذِي مِقَّةٍ (البيسيط)

— والثاني والثلاثون: أن تلي فاء الجزاء، نحو قولهم في المثل: إن مضي غير فعير في الرباط (٥).

فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة، ولا أدعي الإحاطة، فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه، فمن

(١) آل عمران ١٥٤

(٢) لم يعرف قائله، وتمامه: فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا . شرح شواهد المغني، ص ٨٦٣، شفاء العليل، ص ٢٨١، مغني اللبيب، ص ٦١٠

(٣) محمد ٢١

(٤) لم يعرف قائله، وتمامه: لما استقلت مطاياهن للظعن، وأودى: هلك، ومقّة: حب، استقلت: هضمت وهمت بالسير، الظعن: الرحيل والسفر . شفاء العليل، ص ٢٨١، شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٤، أوضح المسالك ١ / ٢٠٤، همع الهوامع ٢ / ٣٠، شرح الأشموني ١ / ١٥٩

(٥) كتبت اصطباري، وما أثبتناه من المصادر المذكورة أعلاه، وقد كتب في الحاشية: اصطبار

(٦) مجمع الأمثال ١ / ٥٦، وفيه (إن ذهب غير فعير في الرباط) .

كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته، راجياً ثواب الله عزّ وجلّ، إن شاء الله تعالى^(١)، وينبغي أن يشترط أن لا يكون المبتدأ والخبر معلوماً من كل وجه، بل يكون فيه جهالة ما عند المخاطب بالنسبة يستفيد [٣٠ ب] رفعها بذكره^(٢)، فلو قلت: النار حارة، والثلج بارد والشمس طالعة، والنهار موجود، إذا قيلاً لبصير لم يكن كلاماً، وإن كان قد جاء فيه المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، لكنه لاجهالة فيه بوجه.

وقوله: وقسم مترل مترلته:

الذي يفهم من هذا الكلام، ومن كلام النحاة كلهم في هذا المكان أن الخبر مترل مترلة المبتدأ، وليس كذلك، بل المراد أن المبتدأ هو المترل مترلة الخبر، بدليل قوله تعالى: [وأزواجه أمهاتهم]^(٣) فالمعنى والله أعلم: إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يتزلن لنا مترلة الأمهات، لا أن أمهاتنا يتزلن مترلة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فعلمنا أن المراد تزل المبتدأ مترلة الخبر، لا الخبر مترلة المبتدأ، فتصحیح هذا الكلام حينئذ أن يكون في مترلة ضمير المبتدأ، كأنه قال: وقسم مترل المبتدأ مترلته، ويحتاج حينئذ أن يكون فيه حذف ضمير يعود إلى قسم كان أصله، وقسم مترل المبتدأ فيه مترلته، أي مترلة الخبر، فالجورور بعينه هو العائد، وقد حذفه، كما حذف من قولهم: السمن منوان

(١) زاد عليها الجلال السيوطي: أن تكون معطوفة على معرفة، كقولك: زيد ورجل قائمان، فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة، وأن تلي إذا الفجائية، وأن تقع جواباً كقولك: درهم، في جواب ما عندك؟ أي: درهم عندي، وأن تكون محصورة نحو: إنما في الدار رجل، وأن تكون للمفاجأة، قاله ابن الطراوة، ومثله بقولهم: شيء ما جاء بك، وجعل منه المثل: ليس عبد بأخ لك، وهذه زيادة غريبة، وأن يؤتى بها للمناقضة، كقولك: رجل قام، لمن زعم أن امرأة قامت، وأن يقصد بها الأمر، كقوله تعالى: [وصية لأزواجهم] على قراءة الرفع، وأن يفيد خبرها، نحو: ديناران أخذنا من المأخوذ منه درهمان، وإنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد (جمع بريد وهو اثنا عشر ميلاً) في يومه، وأن يتقدم معمول خبرها، نحو: في دراهمك ألف بيض، على أن يكون بيض خبراً، وأن تكون النكرة لا تراد لعينها، كقول امرئ القيس: مرسة بين أرساعه، لأنه لا يريد مرسة دون مرسة، وهذا عموم البدل، وقد تقدم عموم الشمول، انتهى، الأشباه والنظائر ٣/ ١١٣ - ١١٤

(٢) يلاحظ أن المخطوطة غير مستقيمة في ترتيب أوراقها، وقد أعدت تنظيمها كما سبق أن أسلفت، وتظهر هنا العبارة غير مستقيمة

(٣) الأحزاب ٦

بدرهم، وعلى هذا التقدير يكون متزل قد جرى على غير من هو له، فكان يجب إبراز الضمير على رأي البصريين رحمهم الله.

وقوله: وقسم واقع موقع ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور:

اعلم أن الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين فلا بدّ لهما من عامل، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل، تقديره: استقر أو كان أو وُجد أو ثبت، قالوا: لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل، وتقدير ما هو أصل في العمل، وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل، قالوا: ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل، وهو إذا ما وقع الظرف أو المجرور صلة، نحو: جاءني الذي عندك، والذي في الدار، فهنا يجب تقديره بالفعل؛ ليصلح للصلة بكونه جملة، ولا يقدر بالاسم، لأن الصلة لا تكون مفرداً، فإذا وجب تقديره بالفعل، فإن لم يكن في الخبر واجباً، فلا أقل من رجحانه، وذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل، تقديره: مستقر أو كائن أو موجود أو ثابت، قالوا: لأن بنا حاجة إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً، والأصل في الخبر المفرد، فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الأصل في الخبر، قالوا: ولأنّ لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف أو المجرور بالمفرد، وهو إذا ما وقع الظرف أو المجرور بين أمّا وفائها، نحو: أمّا عندك فزيد، وأمّا في الدار فزيد، فهنا يجب تقديره بالمفرد، لأن أمّا وفاءها لا يفصل بينهما بجملة، وإذا وجب [٣١ أ] تقديره هنا بالمفرد فلا أقل من الرجحان فيما إذا وقع خبراً، وهو رأي المصنف رحمه الله، ويترجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر، وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبراً، فكان تقديره بالمفرد أولى، واعلم أنه على كل تقدير سواء، قلنا: العامل فيه فعل أو اسم في معنى الفعل أنا نعتقد أنا حذفنا (١) ذلك العامل لما اعتزمنا أن نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف

(١) كتبت: أنا نعتقد أن حذفنا، وما أثبتناه من الأشباه والنظائر، حيث وردت هذه الفقرة بتمامها ٢٢٧ / ٢

(١) والمجرور، لا الاستقرار، وكذلك (٢) التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور، واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف، أو بالجار والمجرور، كما كان مرتفعاً بذلك العامل، لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ، قال أبو علي رحمه الله: إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة، والدليل على نقل الضمير إليه قول الشاعر (٣):

٧١ — فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ
فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ.

(الطويل)

وجه الاستدلال: أن أجمع مرفوع على أنه تأكيد، وليس في اللفظ مرفوع يصلح أن يكون أجمع توكيداً له، فتعين أن يكون توكيداً للضمير المرفوع الذي في عندك المنقول إليه من عامل، لا يقال: إنا حذفنا ذلك الضمير مع عامله، ويكون أجمع توكيداً له، لأن المحذوف لا يؤكد، فإن قيل: لم لا يكون أجمع توكيداً لفؤادي، وإن كان فؤادي منصوباً؛ لأنه لما لم يظهر نصبه توهم أنه مرفوع؛ فأكدته بالرفع، كما روى سيويه رحمه الله عن العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، فرفعوا (أجمعون) على توهم رفع الضمير لما لم يظهر فيه إعراب، والجواب أن سيويه رحمه الله حمل إنهم أجمعون ذاهبون على الغلط، ولا يُحمل على الغلط ما وُجد عنه مندوحة؛ ولأن سيويه رحمه الله روى عن العرب: إن زيدا عندك نفسه، برفع النفس، مع ظهور الإعراب في زيد، فلا يتجه حينئذ ما ذكرتم.

وقوله: أن يكونا تامين:

أي: يتم بهما الفائدة، تحرز من مثل: زيد يوم الجمعة، أو زيد فيك، أو بك.

(١) الصواب أن نقول: أن نجعل الخبر الظرف نفسه

(٢) في الأشباه والنظائر: ولذلك

(٣) جميل بن معمر • ديوان جميل، ص ٧٣، شرح شواهد المعنى، ص ٨٤٦، همع الهوامع ٢ / ٢٣، خزانة

الأدب ١ / ٣٩٥

وقوله: أو تكريرا مبتدأ:

مثاله: زيد قام زيد، وقوله تعالى: [الحاقة ما الحاقة] (١) و [القارعة ما القارعة] (٢)،

وهذا الذي يُعرف بوقوع الظاهر موقع المضمرة.

وقوله: بلفظه:

تحرز من مثل قولنا: زيد قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية زيد، وزيد قام عمرو، إذا كان يسمى باسمين زيد وعمرو، فإن في هذه المسألة خلافاً، منهم من لم يجزها؛ لما يؤدي إليه من اللبس، ومنهم من أجازها قياساً على قولنا: زيد قام زيد.

وقوله: أو عموم يدخل تحته المبتدأ:

مسألة: نعم الرجل زيد، إذا قلنا: إن (زيد) مبتدأ، ونعم الرجل خبره، وقول

الشاعر (٣)

٧٢ — فأما الصبرُ عنها فلا صبرٌ (٤).

(الطويل)

وقوله (٥):

٧٣ — فأما الصُّدورُ لا صدورَ بجعفرٍ (الطويل)

وقوله (٦):

٧٤ — فأما القتالُ لا قتالَ لديكم (الطويل)

(١) الحاقة ١، ٢.

(٢) القارعة ١، ٢.

(٣) للرماح بن ميادة، وصدرة: ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل ٠٠٠، ويروى أم جحدر، الكتاب ١ / ٣٨٦، شرح شواهد المغني، ص ٨٧٦، الأغاني ٢ / ٢٧٠.

(٤) وفي المصادر المذكورة أعلاه فلا صبرا

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا تمامه

(٦) للحارث بن خالد المخزومي، وتماه: ولكن سيرا في عراض المواكب . وعراض المواكب: في شقها وناحتيتها، والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل للزينة، وكذلك جماعة الفرسان . شرح الأشموني ١ / ١٥٠، المقتضب ٧١/٢، النصف ١١٨/٣، شرح المفصل ٧ / ١٣٤، شفاء العليل، ص ٣٢٧، شرح شواهد المغني، ص ١٧٧.

فهذه المواضع ما فيها من العموم أغنى عن العائد.
وقوله: أو يقترون بالجملة جملة أخرى إلى آخره:

إنما اكتفى هنا من الجملتين بضمير واحد؛ لأن الفاء لما جعلت الجملة الأولى سببا للثانية أشبهتا بذلك الشرط والجزاء، فاكثفي منهما بضمير واحد، كما يُكتفى في الشرط والجزاء، ولذلك اشترطنا الفاء دون غيرها من حروف العطف إذا كانت مختصة بالسببية، وأجاز هشام رحمه الله مثل ذلك في الواو الجامعة، وقال: لأن الواو الجامعة تجعل ما قبلها وما بعدها كالشيء الواحد، بدليل قولنا: هذان زيد وعمرو، فليس أحدهما منفردا بالخبرية وإلا لكتنا قد أخبرنا عن المشئ بالمفرد، وأجاب أصحابنا عن ذلك بأن حكم الواو الجامعة ما ذكره في المفردات، دون الجمل، بدليل أنه يجوز أن تقول: هذان قائم وقاعد، ولا تقول: يقوم ويقعد، فبان افتراق ما الواو والفاء في ذلك.

وقوله: وإن كان جامدا لم يحتج إلى ذلك:

يعني أن الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرا عندنا (١) خلافا للكوفيين رحمهم الله فإنهم يتأولون الجامد بالمشتق، ويحملونه الضمير، نحو: زيد أخوك، أي: مناسبك، وزيد صاحبك، أي: مصادقك، وعندنا لا حاجة إلى هذا الضمير؛ لأنه إن كان من جهة الخبرية، فكونه الأول أقوى في الربط من ضمير، فلا حاجة إلى الضمير حينئذ، وإن كان جهة الاشتقاق، فليس بمشتق فيتحمل ضميراً، وتأوله بالمشتق ليتحمل الضمير زيادة عمل لا ضرورة تدعو إليها، فالقول بتأوله بالمشتق، وبحملة الضمير زيادة من غير فائدة، فالسكوت عن ذلك أولى.

وقوله: لولا:

اعلم أن لولا هذه حرف معناها: امتناع الشيء لوجود غيره، وهي مركبة من لو ولا عند أكثر النحاة، فلو معناها: امتناع الشيء لامتناع غيره على ما قيل، والامتناع

(١) الذين قالوا بذلك هم البصريون، المسألة السابعة، الإنصاف، ١ / ٥٥

قريب من النفي في المعنى، ولا للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، فدخول لا رفع أحد الامتناعين، ونفي الآخر، فصارت حرف امتناع لوجود لذلك، هذا على قول من رأى بتركيبها، ومن يمتنع التركيب في الحروف قال: هذه حرف موضوع لهذا المعنى، كوضع ما للنفي، وهل للاستفهام، ولا يقع بعدها إلا الاسم إلا في ضرورة على ما سيجيء، ولا يكون الاسم الواقع بعدها إلا مرفوعاً، هذا ما لا خلاف فيه، واختلف في رفع الاسم بعدها بماذا؟ فذهب البصريون رحمهم الله إلى أنه مرفوع بالابتداء، وأن خبره لازم الحذف، وأن الجملة التي هي قولنا: لأكرمك ليست خبراً، قالوا: لأنها لو كانت خبراً لكانت من قبيل الخبر المفرد [٣٢ أ] أو الجملة، ولو كانت من قبيل المفرد، لكانت هي المبتدأ في المعنى، أو لكان المبتدأ متزلاً مترتها على ما تقدم، وليس قولنا: لأكرمك هو زيداً، ولا زيد متزل متزلة لأكرمك، فتعيّن أنها ليست بخبر مفرد، ولا يكون من قبيل الإخبار بالجملة، لأنه لا رابط فيها، وإذا انتفت أن تكون من قبيل الإخبار بالجملة، لأنه لا رابط فيها، وإذا انتفت أن تكون من قبيل الإخبار بالجملة، ومن قبيل الإخبار بالمفرد، انتفت أن تكون خبراً، فتعيّن أن يكون الخبر محذوفاً، ويكون تقديره موجوداً أو كائناً (١) أو نحو ذلك * فيكون حذفه هنا ملتزماً؛ لأن ما في لولا من معنى الوجود دلّ عليه، وقد طال الكلام بجواب لولا، فوجب الحذف لذلك، والقول بوجوب الحذف هو قول أكثر المصنفين رحمهم الله، وقال الرماني (٢) رحمه الله تفصيلاً حسناً، وهو: إن الخبر في لولا إن كان معلوماً وجب حذفه كما قال النحاة، وإن كان مجهولاً وجب ذكره، فإننا إذا قلنا: لولا زيد لأكرمك إن أردنا به لولا زيد حاضر أو موجود أو غير ذلك مما يدل عليه قوة الكلام، وجب الحذف كما ذكرتم للدلالة عليه، وطول الكلام، وإن أردنا به: لولا زيد يلبس ثوب

(١) كتبت: كائن

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، إمام في اللغة والنحو، صنف كتباً كثيرة في التفسير والنحو منها: شرح سيويه في نحو سبعين جزءاً، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، وكتاب شرح الموجز لابن السراج، وكتاب شرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٣٨٤ هـ ٠ إشارة التعيين، ص ٢٢١ - ٢٢٢

كذا، أو يركب فرس كذا، أو يفعل فعلا ليس في اللفظ دلالة عليه، وجب ذكره حينئذ، وإلا كان [في] (١) حذفه تكليف السامع علم الغيب، وأنشد على ظهور الخبر قول الشاعر (٢):

٧٥ — فوالله لولا الله لا شيءَ غيرُهُ (الطويل)
وقوله (٣):

٧٦ — فوالله لولا الله تُخشى عواقبه (الطويل)

وأبياتا غير ذلك * (٤) وعلى إظهار الخبر حُمل قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: (لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم) (٥) فعلى ما قاله أكثر الجماعة يكون بيت المعري لحناً (٦)، وعلى ما قاله الروماني، وهو الصحيح: لا لحن في بيت المعري حينئذ، وذهب الكوفيون رحمهم الله في الاسم الواقع بعد لولا إلى مذهبين: أحدهما: هو مرتفع بلولا نفسها.

والثاني: هو مرتفع بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، تقديره: لولا حضر زيد، أو وُجد، أو نحو ذلك، قال أصحابنا (٧): وما ذكروه غير صحيح، أمّا قولهم: إنه مرتفع بلولا فهو غير صحيح لأن الحرف لا يعمل إلا إذا اختص، ولا خصوصية للولا بقبيل دون قبيل، فإنها كما دخلت على الاسم فيما ذكرنا، فقد دخلت على الفعل في قول الشاعر (٨):

(١) زيادة من الغيث المسجم ١٥٢ / ٢

(٢) قالته امرأة وتماه: لزوع من هذا السرير جوانبه • شرح المفصل ٢٣ / ٩، الغيث المسجم ١٥٣ / ٢

(٣) هو البيت نفسه الذي ذكر أنفاً، فقد روي بالروايتين: لا شيءَ غيرهِ، وتخشى عواقبه في شرح شواهد المغني، ص ٦٦٨

(٤) ما بين النجمتين موجود في الغيث المسجم ١٥٢ / ٢ — ١٥٣

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣٥٠ مادة (حدث)، المجموع المغيبي في غريب القرآن والحديث ١ / ٤١٠

(٦) يقصد: لولا الغمد بمسكه لسالا، المقرب ١ / ٨٤

(٧) يعني البصريين انظر المسألة العاشرة في الإنصاف ١ / ٧١ فما بعدها •

(٨) لأبي ذؤيب الهذلي • شفاء العليل، ص ٩٧٩، شرح المفصل ١٤٦ / ٨، الخزانة ٢٤٦ / ١١، الهمع ٤٣ / ٢، شرح شواهد المغني،

٧٧ — أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي.

(الطويل)

وفي قوله أيضا (١):

٧٨ — قَالَتْ أُمَامَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهَمِ السُّودِ
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذِرِي بِمَحْدُودِ.

(البيسط)

قالوا: لا دليل لكم [٣٢ ب] في هذا البيت على دخول لولا على الفعل، إن هذه غير لولا تلك، لأن لا هنا موضع لم، كان أصله: لو لم، ولا تقع موقع لم بدليل قوله تعالى: [فلا صدق ولا صلى] (٢) قلنا: لا نسلم أن لا واقعة موقع لم، والأصل عدم ذلك، والفرق بينه وبين الآية الكريمة أن أبا جعفر بن النحاس (٣) رحمه الله قال: مجيء لكن بعدها في الآية الكريمة دلّ على أن المراد بها لم (٤)، ولا دليل هنا في البيت، فبقي على أصله، وقد وليها الفعل أيضا في قول الشاعر (٥):

٧٩ — وَلَوْلَا يَحْسَبُونَ الْحِلْمَ عَجْزًا لَمَّا عَدِمَ الْمَسِيئُونَ احْتِمَالِي. (الوافر)

إلى أبيات غير ذلك، قالوا: ولأنه يلزم إحداث عامل لا نظير له، لأنه ليس لنا من الحروف ما يعمل رفعا فقط، ولا يعمل معه نصبا، وأمّا قولهم في المذهب الآخر: إنه

(١) للجموح الظفري، وقيل لراشد بن عبد ربه، ويروى لمحدود . أمامة: اسم امرأة، الأسهم السود: كناية عن الأسطر المكتوبة، يعني هلا كتبت لي كتابا، وقيل الأسهم السود: نظر مقلتيه، وحددت: معناه حرمت ومنعت وفارقتي الجد والحظ، والعذرة: الإصاف ٧٣/١، الخزانة ٤٦٢/١، شرح المفصل ٩٥/١، تذكرة النجاة، ص ٧٩، ٣٨٧، شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٥١، اللسان مادة (عذر)

(٢) القيامة ٣١

(٣) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، إمام في النحو، له: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، والكافي في النحو، والمنع في مسائل الخلاف، وشرح المعلقات، وشرح المفضليات، وشرح أبيات الكتاب، توفي غريفا في ليل مصر سنة ٣٣٨ هـ . إشارة التبعين، ص ٤٥

(٤) قال أبو جعفر بن النحاس: المعنى لم يصدق ولم يصل، يدل على هذا [ولكن كذب وتولى] الآية ٣٢ من سورة القيامة . إعراب القرآن ٥٦٩/٣

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله

مرتفع بفعل لازم الإضمار، فدعوى مجردة من غير دليل، فكيف يصار إليها مع أن الأصل عدم الإضمار، وإذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً، أو أضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه، لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها، لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة، ولوما كلولا في أنهما حرف يمتنع به الشيء لوجود غيره، وحكمها كحكمها أيضاً.

وقوله: والمبتدأ إذا كان مصدرًا إلى آخره:

هذه المسألة يمثل لها النحاة في أكثر كتبهم بثلاثة أمثلة، كل مثال يفارق الآخر بزيادة أمر، اقتصر المصنف رحمه الله على مثال واحد، وهو: ضربي زيداً قائماً، والمثالثان الآخران: أكثر شربي السويق ملتوتا، وأخطب ما يكون الأمير قائماً، وبالإعراب يظهر الفرق ما بين الأمثلة، فنقول: اختلف الناس في إعراب ضربي، فقال بعضهم: هو مرتفع بأنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وقال بعضهم: هو مبتدأ، أو هو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعول به، وقائماً حال، والفرق بينها وبين أكثر شربي السويق ملتوتا أن المبتدأ في ضربي هو المصدر نفسه، والمبتدأ في أكثر أفعل التفضيل مضافاً إلى لفظ المصدر الذي هو شربي، وأفعل بعض لما يضاف إليه، فإذا أضيف إلى مصدر كان مصدرًا في المعنى، وباقي إعراب المسألة كما تقدم، والفرق بين أكثر وأخطب أن في مسألة أكثر المضاف إليه هو صريح المصدر، وفي أخطب المضاف إليه هو ما يكون، وهو مؤول بالمصدر، تقديره: كون الأمير، وفي إضافة أخطب إلى الكون نوع تجوز؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه كما قدّمنا، وليس الخطابة بعض الكون، فقدروا لذلك حذف مضاف، أي: أخطب [٣٣] [أ] أوقات كون الأمير، وليس الخطابة أيضاً بمعنى الأوقات، لما كانت الخطابة لا تقع إلا في الأوقات، جازت إضافتها إليها، كما في قوله تعالى: [بل مكر الليل والنهار] (١)

لما كان المكر واقعاً فيهما، والذين قالوا بأنه مبتدأ اختلفوا هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟ فقال بعضهم: ليس هنا (١) ثم تقدير خبر؛ لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل، كما في قولهم: أقائم الزيدان؟ وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان رحمهم الله أجمعين: إن الحال بنفسها هي الخبر، لا سادة مسده، على خلاف بينهم في ذلك، فقال الكسائي وهشام ومن أخذ بمذهبهما: إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان، أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر، وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال، وهي خبر، والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين رحمهم الله، وضربي هنا مبتدأ مرفوع، فلا بد له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل قائم ضميره ليرفعه، حتى أنهما قالاً بجواز أن تؤكد الضميرين اللذين في (قائماً) فتقول: ضربي زيدا قائماً نفسه نفسه، وقيامك مسرعاً نفسك نفسه، فإن أكدت القيام أيضاً مع الضميرين قلت: قيامك مسرعاً نفسك نفسه نفسه، فتكرر النفس ثلاث مرات، وأما الفراء ومن أخذ بقوله فرعموا أن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر؛ لجرها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريبها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر، إذا قيل: ركوبك إن بادرت، أو قيامك إن أسرعت، وضربي زيدا إن قام، فكما أن الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر، فكذلك الحال، وجاء نصب (قائماً ومسرعاً) وما أشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء رحمهم الله، ومن أخذ بمذهبهما، وإن كان خبراً لما لم يكن المبتدأ، ألا ترى أن المسرع هو المخاطب، لا القيام، والقائم هو زيد، أو أنا لا الضرب، فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على

(١) كتبت: هذا

الخلاف (١)؛ لأن الخلاف عندهم يوجب النصب، وأمّا ابن كيسان رحمه الله فقال: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، والذين قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقدير مكانه، فذهب البصريون في المشهور عنهم والأخفش إلى تقديره قبل قائم، واختلفوا في كفيته، فقال البصريون: تقديره إذ كان قائماً، إن أردت الماضي وإذا كان قائماً إن أردت المستقبل، هذا إن جعلت ضمير كان عائداً على زيد، وقائماً حالاً منه، كان تقديره: إذ كنت قائماً إن أردت الماضي، وإذا كنت قائماً، إن أردت المستقبل وقال الأخفش رحمه الله تقديره: ضربي زيدا ضربه قائماً، وقال بعض الناس تقديره بعد قائم، والتقدير: ضربي زيدا قائماً ثابت أو موجود أو ما أشبه ذلك، وقائماً عندهم حال من زيد، والعامل فيها ضربي، وحكى أبو محمد بن السيد البطليوسي (٢) رحمه الله: إن هذا مذهب الكوفيين رحمهم الله، وكذا حكاه شيخنا المرحوم جمال الدين محمد بن عمرو رحمه الله في شرحه المفصل عن الكوفيين رحمهم الله، وكذا أخذناه عنه رحمه الله وقت القراءة عليه أنه مذهب الكوفيين رحمهم الله، فهذه ستة مذاهب، ثلاثة والخبر محذوف، واثنان وهو مبتدأ ولا خبر محذوف، وواحد مرتفع بفعل: أمّا من قال هو مرتفع بفعل فيرد عليه أنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير ثبت، يجوز تقدير قلّ أو عُدِم، وضربي زيدا قائماً، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره مع أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره، كان الحذف من آخره أولى، فإن أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع تعب وطلب استراحة، فبان فساد ذلك الوجه، وأمّا الوجه الثاني، وهو عدم احتياجه إلى الخبر؛ لوقوعه موقع الفعل، فظاهر الفساد، لأنه لو وقع موقع الفعل يصح الاقتصار عليه من فاعله، كما

(١) الخلاف مصطلح كوفي، ويعنون به مخالفة اللفظ لما قبله مطلق مخالفة، وميدانه الأفعال والأسماء على السواء، وقد يطلقون على هذا المصطلح الصرف أو الخروج.

(٢) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، كان عالماً باللغات والأدب، له: أدب الكاتب، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والخلل في شرح أبيات الجمل، والمثلث، والمسائل المنشورة في النحو، وغيرها، ت ٥٢١ هـ ١٠٥٢١ إشارة التعيين، ص ١٧٠ - ١٧١ وبغية الرعاة ٥٥/٢ - ٥٦

صح ذلك في أرقام الزيدان، وحيث لم يصح أن يقال: ضربي ويُقتصر، بطل ما ذكروه،
وأما قول الكسائي وهشام رحمهما الله، فيبطله أن العامل الواحد لا يعمل في معمولين
ظاهرين، ليس أحدهما تابع للآخر رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضمّرين، وما ذهبنا إليه
من أن قولنا: زيد حيث عمرو حيث فيه رافعة لزيد وعمرو، لأن معناه زيد في مكان
فيه عمرو، فقد نابت حيث مناب ظرفين، هما في مكان، وفيه في المعنى، فرفعت الاسمين
اللذين كانا يرتفعان بهما لا وجه له؛ لأن هذا الشيء لا نظير له في كلام العرب،
ولأنه يلزم أن تكون كذلك إذا قلت: زيد حيث جلس عمرو، إذ المعنى زيد في مكان
جلس فيه عمرو، ولو كانت كذلك وجب أن تكون مرفوعة منصوبة، لأنها نابت
مناب ظرفين، أحدهما مرفوع، والآخر منصوب فتكون عمدة من جهة الرفع، وفضلة
من جهة النصب، وفي هذا ما فيه، والصحيح أن الاسم الذي بعد حيث مرفوع
بالابتداء، وخبره محذوف بدليل ظهوره إذا قلت: زيد حيث عمرو جالس، فلو رفعت
حيث عمرا لبقى جالس لا إعراب له، ولأن حيث تلزم الإضافة إلى الجمل، إلا ما جاء
شاذاً من قول الشاعر^(١):

٨٠ — حيث لي العمائم. (الطويل)

وقوله^(٢):

٨١ — أما ترى حيث سهيل طالعاً (الرجز)

[٣٤ أ] فلو ارتفع الاسم بعد حيث بها لزم عروها عن الإضافة، وهذا أمر لا

عهد لأحد بمثله في كلام العرب، وإذا انتفى أن ترفع الحال ضميرين انتفى كونها خبراً،

(١) نسب للفرزدق وليس في ديوانه، وقيل لعملس بن عقيل، وتامه

ونظعنهم تحت الحيا بعد ضربهم بيض المواضي ٥٠٠

ويروى: ونظعنهم حيث الكلى، والحيا: جمع حبة وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه بعمامته، وقد يجتبي
بيديه، والأبيض: السيف، والماضي: القاطع الحاد ٠ مع المواضع ٢٠٦/٣، شرح المفصل ٩١/٤، تذكرة

النحاة، ص ٦٤٥، شفاء العليل، ص ٤٨٣ الخزانة ٥٥٣/٦

(٢) لم يُسم قائله، وتامه: نجماً يضيء كالشهاب لأمعا ٠ معني اللبيب، ص ١٧٨، شرح ابن عقيل ٥٦/٢،

شرح شواهد المعني، ص ٣٩٠، تذكرة النحاة، ص ٦٤٥، شرح الأشموني ٥٠٦/١

ومما يبطل أيضا كون الحال رافعة ضميرين أننا لو تثينا فقلنا: ضربي أخويك قائمين لم يمكن أن يكون في قائمين هنا ضميران، لأنه لو كان فيها ضميران لكان أحدهما مثنى، من حيث عوده على مثنى، والآخر مفرد لعوده على مفرد، وتثنية اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرد مثنى في حال واحدة، هذا لا يمكن بوجه، فبان بطلان ما ذهب إليه الكسائي وهشام رحمهما الله، وأما قولهما بجواز تأكيد الضميرين فشيء ذكره قياسا، لا سماع يعضده أصلا، وأما قول الفراء رحمه الله: الحال لم يتحمل ضميرا لمبتدأ للزومها مذهب الشرط، فالجواب عنه أن الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخيرية، لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعين أن جواب الشرط محذوف، فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب، مع أن جميع ما ذكروه دعاء مفضضة (١)، لا دليل على شيء منها، فكيف يصار إليها، وأما تشبيه ابن كيسان رحمه الله الحال بالظرف فكأنه قال: ضربي زيدا في حال قياس فليس بشيء؛ لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة أن تقول: زيد قائما، لأنه بمعنى زيد في حال قيام، وحيث لم يجز ذلك، دلّ على فساد ما ذكروه، وأما قولهم: إنه منصوب على الخلاف ففساد أيضاً، لأن الخلاف لو كان عاملا لعمل حيث وجد، ونحن نرى العرب تقول: ليس زيد قائماً لكن قاعدًا، برفع قاعد على الجواز، وما زيد قائماً لكن قاعدًا بل قاعدًا، ترفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله، فبان فساد ما ذكروه، وفساد النصب على الخلاف المذكور في موضعه من النحو بأحسن بيان، فلا حاجة إلى الإطالة فيه، وأما المذهب المروي عن الكوفيين آخرا، وهو أن الخبر محذوف تقديره ثابت أو موجود ففساد أيضاً، لأنه تقدير ما ليس في اللفظ دليل عليه كما تقدم، فإنه كما تقديره ثابت، جاز أن يقدر أيضا منفي ومعدوم، وما أشبه ذلك، ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزا لا واجبا، لأن قائما يكون حينئذ يكون حالا من زيد، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سادة مسدّ الخبر، فلا يلزم حذفه، وإنما

(١) مُفَضَّعة: أي محدثة • انظر اللسان مادة (فضع)

يجب حذف الخبر في مثل هذا، إذا سَدَّتْ الحال مسده ؛ لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر، بدليل أن العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر، لأن أصل الخبر التنكير كالحال ولأن الحال هي صاحبها، كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مفيدة، كما أن الخبر كذلك، ففهم في عدم اجتماعهما قصد العوضية، ولا تتصور العوضية إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال، ولأنك إذا قدرت الخبر ثابت أو موجود، وجعلت قائماً حالاً من زيد، فلا يخلو إذ ذاك من أن يخبر المخاطب عن ضربٍ قد عهد منك إيقاعه بزيد في حال قيامه، أو عن ضرب لم يعهده منك في تلك الحال، فإن أردت الأول، لم يكن لإخبارك عنه بثابت أو مستقر فائدة، لأنه معلوم عند المخاطب، وإن كان الثاني، لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف، لجواز أن يكون التقدير: ضربي زيدا قائماً غير ثابت، ولأن في جعل قائماً معمول ضربي حذف الخبر برمته كما ذكروا، وفي جعل قائماً معمول الخبر حذف بعض الخبر، وحذف بعض الخبر أولى من حذف جميعه، فظهر فساد ما ذكروه، وأمّا مذهب الأخفش رحمه الله فإنه جعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافاً إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوف، على ما ذكر في باب الفاعل، أن المصدر يحذف فاعله إذا كان ضميراً، فيصير كأنه قال: ضربي زيدا ضربه قائماً، إمّا أن يفهم من نفس الخبر عين المفهوم من المبتدأ، فلا يصح، وإمّا يفهم منه أن ضربت المطلق مثل: ضربته قائماً، وهو غير المعنى المفهوم، وإن جعل المصدر مضافاً إلى فاعله، صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام، على ما سيبين معنى الكلام حين يبين في توجيه كلام سيبويه رحمه الله، دون غيره، وذلك لما ذكرنا من أن اعتقاد الحال معمولة للخبر، يجعل المحذوف بعض الخبر، وهو أولى من حذف جميع الخبر، و*هنا نكتة لطيفة وهو أن الاسم العامل ومعموله يتزل متزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب لا، فكما يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، كذلك يحذف العامل، ويبقى معموله، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف، يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا

كذلك العامل والمعمول، كثر حذف المعمول، وقلّ حذف العامل* (١)، وهذا وإن اشترك فيه مذهب سيبويه والأخفش رحمهما الله، فإن مذهب سيبويه رحمه الله، ينفرد بما أذكره، قال شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرو رحمه الله: والذي يوضح المسألة أن معنى ضربي زيدا قائما، ما ضربت زيدا إلا قائما، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه رحمه الله؛ لأن العامل يتقيد بمعموله، فإذا جعلت الحال من تمام المبتدأ، يكون الإخبار بأن ضربي مقيدا بالقيام، وإذا لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام، وإذا جعل الحال من جملة الخبر، يكون ضربي زيدا هذا الذي لم [٣٥ أ] يقيد بحال كائن إذا كان قائما، فلو قدّر وقوع ضربي في غير حال القيام، يكون مناقضا للإخبار، إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان، وتختلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقة، ثم قال سيبويه رحمه الله في مسألة أكثر شربي السويق ملتوتا، وما أبطلنا به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر؛ لأن ملتوتا لو جعل من تمام الشرب، يكون الإخبار حينئذ عن أكثر شرب السويق ملتوت، أنه حاصل، وذلك لا ينفي أكثرية في غير حال اللت، والمراد من هذا الكلام أن الأكثرية تقع في حال اللت، ولو وقعت في غير حال اللت، لا يكون في الإخبار كبير فائدة وفي هذه المسألة أمور لا بدّ من التعرض لها، منها: لم قدّر الخبر ظرفا دون غيره؟ لأننا نقدر الخبر محذوفا مجازا وتوسع، فالظروف أحمل لذلك من غيرها، ومنها: لم قدّر ظرف الزمان دون المكان؟ وذلك لأن الحال عوض منه كما ذكرنا، والحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان، لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى، كما أن الزمان توقيت للفعل ولذلك قدّر سيبويه رحمه الله بإذ في قوله تعالى: [وطائفة قد أهمتهم أنفسهم] (٢) فقال: إذ طائفة في هذه الحال، ولأن المبتدأ هنا حدث، وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجثة، فهو أخص

(١) ما بين النجمتين في الأشباه والنظائر ٢٦٠/٢

(٢) آل عمران ١٥٤

به من ظرف الزمان، ومنها: لم قدّرت إذ وإذا دون غيرهما؟ قال شيخنا رحمه الله: وأولى الظروف إن أردت الماضي إذ؛ لأنها تستغرق الماضي، وإن أردت المستقبل إذًا، لأنها تستغرق المستقبل، ومنها: لم قدّر بعد الظرف فعل؟ ولم كان كان التامة دون غيرها؟ ولم لم يقدر نصب قائم على الخبر لكان؟ وذلك لأن الظرف لا بدّ له من فعل أو معناه؛ ليكون ظرفا له، والحال لا بدّ لها أيضا من عامل، والأصل في العمل الفعل، وقدّرت كان التامة لتدلّ على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه، ولم نعتقد في قائم الخبرية للزومه التنكير، وزعم ابن خيرون (١) رحمه الله أن الفراء رحمه الله يجوز أن يكون منصوبا على خبر كان، وأنشد لذي الرمة:

٨٢ — ذا الرمة أشهر منه غيلانا (٢)

فنصب ذا الرمة وغيلان، وهما علمان على الخبرية، قلت: وهذا نادر لا يعتد به، ودخول واو الحال عليها، على ما سيحيى إن شاء الله تعالى يقوي جانب الحالية، لا الخبرية، ولا يلتفت إلى قول من يجوز دخول الواو على أخبار كان وأخواتها إذا كان الخبر جملة، والضمير في كان فاعلها، وهو يعود إلى زيد، وذكر الزمخشري رحمه الله أنه يجوز (٣) أن يعود إلى فاعل المصدر في المعنى، وهو الياء [٣٥ ب] فيكون تقديره: إذا كان قائما أو كنت قائما، قلت: وهذا إنما يجوز إذا دلّ عليه دليل، وإلا فالضمير بابه أن يعود إلى أقرب مذكور، ومنها: هل يقع موقع الحال المفردة كل واحد من الجملتين حالا أو أحدهما؟ وهل تلزم الواو في الجملة الاسمية أم لا؟ قال ابن خيرون رحمه الله: مذهب سيبويه رحمه الله أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، وإذا كانت فعلا أو بالواو فلا، وجوز أبو الحسن (٤) رحمه الله ما أجازته سيبويه

(١) أبو منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن البغدادي، له ذكر في أنباه الرواة ٦١/٣، وفي فوات الوفيات ٢/٣٢٦، ٢٩٣، كان شيخنا لابن الأنباري (أبو البركات)، وهو نحوي محدث، توفي سنة ٥٣٩هـ، وانظر غاية النهاية في طبقات القراء ١٩٢/٢

(٢) لم أجده في ديوانه، وغيلان هو اسم ذي الرمة . ولا أظنه لذي الرمة، إذ كيف يتحدث ذو الرمة عن نفسه بهذا الشكل .

(٣) وردت: أن يجوز مكررة

(٤) يعني الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة الجاشعي).

رحمه الله، وإذا كانت فعلا، وأجاز الفراء رحمه الله ما أجازا، وإذا كانت الواو، ونقل ابن مالك (١) رحمه الله أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل، لأنَّ سدَّ الحال مسد الخبر خلاف الأصل، ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل، فتكثر المخالفة، وما ذكره موجود في الجملة الاسمية، وقد جوزّه، وذكر ابن عصفور رحمه الله أن الذي يمنعه الفراء رحمه الله الفعل المضارع المرفوع، وعلله بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط، قلت: وما ذكره ابن عصفور رحمه الله من التعليل لمذهب الفراء يقتضي أن الفراء أيضا يمنع (٢) الجملة الاسمية، لأنها لا يظهر في لفظها النصب أيضا، وشاهد مجيء الحال جملة اسمية قوله صلى الله عليه وسلم: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) (٣)، وقول الشاعر (٤):

٨٣ — عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرِّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ. (الكامل)
وقال آخر (٥):

٨٤ — خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رَضِي

وشرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ. (البسيط)

وقال آخر في الفعل الماضي المقرب من الحال (٦):

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، إمام في العربية واللغة، له: التسهيل، والشافية، والكافية، وشرحهما، والعمدة، وشرحها، والخلاصة، وشواهد التوضيح، والموجز فيما لا يهمز وما لا يهمز، والمثلث منظوم ومشروح، والألفية، توفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . إشارة التعيين، ص ٣٢٠ — ٣٢١

(٢) كلمة يمنع من الهامش، وكتب بإزائها لعله يمنع .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ٢٠٠

(٤) للبيد بن ربيعة، ويروى: عهدي بما الأنس الجميع: المجتمعون، الميسر: القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين الندام: المنادمة . الكتاب ١/١٩٠، ديوان لبيد، ص ١٧٠، شرح ابن يعيش ٦/٦٢، اللسان مادة (حضر)، تذكرة النحاة، ص ٦٥٠، شفاء العليل، ص ٢٧٨، ٦٤٦

(٥) قائله مجهول، والمراد بالمرلى الخليف، وهو المعاهد باليمين، همع الهوامع ٢/٥٠، شرح الأشموني ١/١٧٢

(٦) للأعشى ميمون بن قيس، ويروى: هيفاء مثل . . . والعهد: الالتقاء والمعرفة، سربلت: البست السربال وهو القميص، والمهر ولد الفرس، والضامر: الرقيق الخصر . تذكرة النحاة، ص ٦٥٠، الهمع ٢/٤٩، شرح المفصل ٥/١٠١، الإنصاف ٢/٧٧٨، ديوان الأعشى، ص ١٧٥

٨٥ — عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بِيضَاءَ مِثْلِ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ. (السريع)
وقال آخر في الفعل المضارع (١):

٨٦ — وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ. (الرجز)

وهل يجوز حذف واو الحال من الجملة الاسمية؟ ذهب النحاة غير الكسائي إلى امتناع خلوها من الواو مستنديين إلى أن الاستعمال لم يرد إلا بالواو، وللكسائي رحمه الله قياسها على غيرها من الأحوال، وقال ابن عصفور رحمه الله: إن الفراء رحمه الله منع حذف الواو، وإن المفهوم من مذهب البصريين رحمه الله جواز حذفها، ولا يجوز تقدّم هذه الحال على المصدر عند الكسائي والفراء وهشام رحمه الله إن كانت الحال من ظاهر، كما لا تجوز في نحو قولك: جاء زيد راكبا أن تقول: راكبا جاء زيد، فتقدمها، وسبب ذلك أن مبنى الحال عندهم على الشرط، فبطل راكبا جاء زيد، من حيث لم يجز [٣٦ أ] إن يركب جاء زيد، فإن كانت من مضمّر جاز التقديم عند الكسائي وهشام رحمه الله، ومن أخذ بمذهبهما، كما يجوز تقدمها إذا لم تقع خبرا، يجوز عندهم: مسرعا قيامك، كما يجوز: مسرعا قمت، لأن الحال لمكنى، ولا ينكر تقدم مضمّر على مضمّر، كما ينكر تقدم مضمّر على ظاهر، وأبطل الفراء رحمه الله: مسرعا قيامك، ومبادرا ركوبك، وأجاز مسرعا قمت، ومبادرا ركبت، لأن حال المكنى يجوز تقدمها إذا لم تكن، فإذا رفعت مُنعت التقديم والتوسط، ولزمت التأخر عنده؛ لأنها عنده مبنية على الشرط، ترفع آخرها لا أولا، يقال: سكوتك إن أنصفت، ولا يقال: إن أنصفت سكوتك، لأن الشرط إنما يتلقى بالفاء أو إذا، أو بالفعل، ولا يتلقى بالاسم المفرد، واحتج الكسائي وهشام ومن أخذ بمذهبهما على جواز: مبادرا ركوبك أن الحال مبنية على الوقت، من حيث كانت في معناه والوقت يرفع متقدما ومتأخرا، فيقال: قيامك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامك، قلت: جميع ما ذكره

(١) لرؤية بن العجاج، ويروى: الفتى أخاكا . والجزيل: العطاء العظيم . الكتاب ١/١٩١، الممع ٢/٤٩، شرح الأشموني ١/١٧٣ شرح السيراني لأبيات سيبويه ١/٣٩٨ — ٣٩٩، وفيه: ورأي عيني الفتى أخاكا .

مبني على ما تقدم من أقوالهم، وقد تقدم إفسادها، ولا نقل عندي من مذهب البصريين
رحمهم الله في ذلك، بل مقتضى قولهم جواز تقديم الحال إن قدر الخبر مقدما على
المصدر، ووجوب تأخيره إن قدر الخبر مؤخرا؛ لأن العامل عندهم في الحال كان
المقدرة، وهي مضاف إليها الظرف، والمضاف لا يعمل فيها قبل المضاف إليه، قال ابن
الدهان رحمه الله في كتابه الشامل في شرح الإيضاح: ولا يمتنع عندي في القياس قائما
ضربي زيدا، لأن خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ، ومنها أنه يجوز أن تسد
الحال مسد الخبر إذا كان الخبر جثة، لأن الخبر المقدر لا يكون إلا ظرف زمان كما
تقدم، وظروف الزمان لا تكون أخبارا للجثة، ومنها: هل يجوز لضمير المصدر أن تسد
الحال مسد خبره؟ ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين رحمهم الله أجمعين إلى أن
ضمير المصدر جار مجراه في ذلك، نحو قولك: أكلتي التفاحة وهو نضيحة، فأكلي مبتدأ
والتفاحة مفعوله، وهو مبتدأ، وهو ضمير المصدر الذي هو أكلي، ونضيحة حال سدت
مسد خبر الضمير، والضمير وخبره خبر المصدر الذي هو أكلي، وزعم الفراء رحمه
الله أن ضمير المصدر كالجثة، نحو زيد وعمرو، لا يرفعه إلا ما يرفع زيدا وعمرا،
وكان الذي حمله على ذلك كون الحال عنده بمنزلة الشرط، والشرط إنما يخبر به عن
المصدر، لا عن ضميره، وذلك باطل، وقد تقدم تبين بطلانه، وقال ابن عصفور رحمه
الله: وسواء في ذلك المصدر وغيره، ما لم يكن جثة، إلا أن مجيء ذلك في المصدر أكثر
كما ذكرته، ومما يدل على مجيئه في غير المصدر قول الشاعر^(١):

٨٧ — خيالٌ لأُمِّ السلسيلِ ودُونُهُ مَسِيرَةُ شَهْرِ اللَّبْرِيدِ المُذْبَذِبِ. (الطويل)

فخيال مبتدأ، ولأم السلسيل صفة له، ولا يكون خبرا لأنه لا مسوغ للابتداء بها
إلا وصفها بالجرور، والجملة التي هي: ودونه مسيرة شهر، سادة مسد خبره، وساغ

(١) للبعيث بن حريث • أم السلسيل: امرأة، والبريد: الدابة المركوبة، والمذبذب: المجد المسرع وقيل الذي لا
يستقر • ديوان الحماسة ١/١٤١، شواهد الكشاف، ص ٣٢٣، تذكرة النجاة، ص ٦٥٢، الخزائن ٢/

ذلك لأن الخيال لا حقيقة له جسمية، فجرى مجرى المصادر، ومنها أنه لا يجوز أن تسد الحال مسد خبر أن الناصبة للفعل، وإن كانت بتأويل المصدر، من جهة أن الحال إنما سدت مسد الخبر إذا كان ظرف زمان، وظرف الزمان لا يكون خبراً لأن والفعل، وإلى ما ذكرنا من المنع ذهب الكسائي والفراء وهشام رحمهم الله أجمعين، وعلوه بأنها لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر، وهذا التعليل فيه نظر، فإن المصدر أيضاً عامل فيما بعده، فالصحيح ما ذكرنا من التعليل، ومنها التنبيه على أنه لا فرق بين المصدر المتعدي واللازم في جواز سد الحال مسد خبره، فالمتعدي كضربي زيدا قائماً، واللازم كقولك قيامك حسناً، وإحسانك قائماً، وقد مرّ في أثناء كلامي ما يدل على ذلك، لكن قصدي بذكره التنبيه على ذلك تصريحاً، ومنها أن الكسائي رحمه الله أجاز وحده اتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدرح في البيان، كقولك ضربي زيدا الشديد قائماً، وشربي السوق كله ملتوتا، وحجة من منع كون الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع، فاقترض ذلك المنع، وحجة الكسائي رحمه الله اتباع القياس إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فإجازته توسعة في الكلام، ومنعه تضيق، وعدم السماع لا يمنع ما هو جار على القواعد، والله عز وجل أعلم، ومنها أنك إذا قدرت الخبر إذا أو إذ، ففي مسألة ضربي، وأكثر شربي، يكون ظرفاً متعلقاً بمحذوف، وفي مسألة أخطب، يجوز أن يكون تقديره: أخطب أزمان، كما تقدم، فيكون إذا حينئذ مرفوعاً؛ لأنه هو المتبدأ، كما تقول: اليوم الأحد، برفع اليوم، ولا يستنكر خروج إذا عن الظرفية، ورفعها لفظاً، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر^(١):

٨٨ — وبعد غدٍ يا لهف نفسي على غدٍ

إذا راح أصحابي ولست برائح. (الطويل)

(١) لأبي الطمحان القيني، واسمه حنظلة بن الشرفي، ورواية الأغاني: وقبل غد . تذكرة النحاة، ص ٦٥٤، الأغاني ١٢/١٣

فأبدل إذا من غد، وقد حكى: جئتك بعد إذ قام زيد، وأجاز أبو العباس المبرد (١) رحمه الله الرفع الصريح فيها، وذلك إذا قلت: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، فإذا الأولى مبتدأة، والثانية خبر، ويبين لك ذلك أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف ترفع فتقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، إذا جعلت [٣٧ أ] أخطب زمانا، فإن جعلت أخطب كونا، نصبت يوم الجمعة وكان إذ وإذا في موضع نصب متعلقين بمحذوف كما كان في: ضربني زيدا قائما، وقد أجاز الأخفش رحمه الله: أخطب ما يكون الأمير قائم، برفع قائم خبرا لأخطب فيكون فيه حينئذ مجازان، إضافة أخطب إلى الكون كما تقدم، والثاني الإخبار بقائم، وهو من صفات الأعيان عن أخطب، الذي هو في المعنى كون، والحامل له على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها، ولذلك امتنع رفع قائم في ضربني إذا لم يكن أولها مجازا، ووجه ابن الدهان رحمه الله رفع الأخفش قائما بأن جعل أخطب مضافا إلى جواب محذوف تقديره: أخطب أحوال كون الأمير، فلا مجاز في قائم حينئذ، ويجوز أن تجعل ما بمنزلة شيء، ويكون الأمير صفته، والعائد محذوف خبر يكون الأمير وتكون ناقصة، كأن أصلها أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائما، وتكون ما للعموم والكثرة، كقوله تعالى: [ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء] (٢) ودليل وقوعها للجنس والعموم الإشارة إليها بهؤلاء، وتكون ما حينئذ كناية عن الأحوال، فيتوجه ما قاله الأخفش رحمه الله، وقد أجاز ابن الدهان رحمه الله رفع قائم في: ضربني زيدا قائما على الخبرية، قال: فإن أردت بقولك قائم ثابت دائمة، لم تتغير كما تقول: الأمر بيننا قائم، والحرب قائمة، قال: فإن أردت على ساقٍ جاز ذلك، وكان في قائم الرفع والله سبحانه أعلم وأحكم، وبقي عليه من الأخبار اللازمة الحذف خبر القسم

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، كان إماما في العربية، له تصانيف كثيرة منها: المقتضب، والكمال، وغيرها

٥٢٨٥ هـ • إشارة التبعين، ص ٣٢٤ — ٣٤٣

(٢) يونس ١٨

إذا كان مبتدأ، نحو أيمن الله لأفعلن، ولعمرك لأفعلن، والتقدير: لعمرك قسمي أو يميني أو ما أحلف به والتزم حذفه للدلالة عليه، وطول الكلام لجواب القسم، وكذلك قولهم: ويل زيد، الويل فيه مبتدأ، وخبره محذوف لا يجوز إظهاره، ولم يذكرها المصنف هنا، ومن الأخبار اللازمة الحذف أيضا قولهم: حكمتك مسمطاً (١)، والتقدير: حكمتك عليّ، أو حكمتك لك مسمطاً، فهذا الخبر لازم الحذف أيضا، نص عليه ابن الخشاب رحمه الله في حواشي الإيضاح وغيره، وهذه المسألة من فروع ضربي زيدا قائما، وقد تقدمت قبل، ومن الأخبار اللازمة الحذف خبر المبتدأ في نحو قولنا: نعم الرجل زيد، إذا قلنا بأن زيدا مبتدأ وخبره محذوف تقديره زيد هو، ولم نجعل نعم الرجل خبرا له.

وقوله: والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسما:

قلنا الصحيح أنه ثلاثة أقسام كما ذكر في خبر المبتدأ، لكنه أهمل القسم الذي يجب فيه حذف المبتدأ، وقد التزم حذف المبتدأ في مواضع [٣٧ ب] منها المبتدأ الذي خبره مخصوص نعم وبئس على أحد الوجهين كما تقدم، ومنها ما رفع من الصفات على القطع، نحو قولهم: مررت بالرجل الكريم، برفع الكريم على تقدير: هو الكريم، ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ أصلا، وكذلك المرفوع على المدح والتعظيم والشمم والذم والترحم، كلها أخبار مبتدآت محذوفات، لا يستعمل إظهارها، ومما التزم فيه حذف المبتدأ والمعرفة فيه تنبيه في قول الشاعر في الحماسة (٢):

٨٩- أهابك إجلالاً وما بك قدرةً عليّ ولكن ملء عين حبيها. (الطويل)

فقال: ملء عين: مبتدأ، وحبيها: خبره، وجاز ذلك لمعناه، قال شيخنا رحمه الله: يبني معناه على قاعدة صديقي زيد، وزيد صديقي، من أن الخبر يكون أعم من المبتدأ،

(١) من أمثال العرب السائرة قولهم لمن يجوز حكمه: حكمتك مسمطاً، أي: متمماً، إلا أنهم يحذفون منه لك، وقال ابن شميل معناه جائزاً • لسان العرب مادة (سمط)، وفي مجمع الأمثال ٢٧٥/١ أي: مرسل جائز لا يُعقب •

(٢) لنصيب بن رباح • شرح الحماسة - التبريزي ١٣٨/٢، شرح الأشموني ١٦٦/١، ديوان نصيب، ص ٦٨، معجم شواهد العربية ص ٤٥

أو مساويا له، قلت: معنى كلام الشيخ أنك إذا قلت: زيد صديقي، كان الخبر صالحا، لا يكون أعم من المبتدأ، أيضا أن يحذف لكون خبره مصدرا، جيء بزيد، لا من اللفظ بفعله كقول الشاعر^(١):

٩٠ — فقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نَسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفٌ.

(الطويل)

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أي: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة، قال سيويه رحمه الله: والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، كترك إظهاره، ما نُصِبَ به^(٢). ومما التزم حذف المبتدأ فيه أيضا قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون: في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين، ومنه قول الشاعر^(٣):

٩١ — تُساورُ سَوَاراً إلى الجِدِّ والعِلا وفي ذِمَّتِي لئن فَعَلْتَ لَيَفْعَلَا. (الطويل)

وكل مبتدأ حُذِفَ في القرآن أو مثل أو كلام جارٍ مجراه.

قوله: متساوٍ في الرتبة في التعريف والتنكير:

- ينبغي أن يقول: ولو جعلنا الخبر فيهما مقدما لألبس، وإلا فيجوز تقديم الخبر إذا

كانا متساويين، حيث لا يحصل لبس، كقول الشاعر^(٤):

٩٢ — بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهُنَّ أبناءَ الرِّجالِ الأَبْعَدِ. (الطويل)

فينونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ، ولا يجوز العكس لفساد المعنى، إذ كان يصير

المعنى إنَّ ابني هو ابن ابني، وهذا غير مستقيم، وإذا جعلنا بنو أبنائنا مبتدأ، وبنونا هو

(١) للمنذر بن درهم الكلبي، والحنان: الرحمة • الكتاب ١/٣٢٠، الأشئوبى ١/١٧٤، الممع ٣/١١١، شرح
المفصل ١١٨/١، الخزانة ٢/١١٢

(٢) الكتاب ١/٣٢١ • وقد جاءت هذه العبارة على النحو التالي: والذي يُرْفَعُ عليه حنان وما أشبه ذلك لا
يُستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه •

(٣) الليلي الأخيلية، ويروى: لتفعلا • تساور: تغالب، وسوار: اسم رجل من قومها • شفاء العليل، ص ٢٧٩،
الكتاب ٣/٥١٢، المقتضب ٣/١١، الاقتضاب، ص ٣٩٧

(٤) ينسب قوم هذا البيت للفرزدق، والأكثر على أنه لا يعرف قائله • الأشئوبى ١/١٦٣، شفاء العليل، ص
٢٨٣، شواهد المغني ص ٨٤٨، شرح المفصل ١/٩٩، الإنصاف ١/٦٦

الخبر يصير المعنى، بنو أبنائنا هم بنونا، وابن الابن يقال له ابن، فيستقيم المعنى على هذا، ولا يقال لابن ابن ابن، ومثله قول أبي تمام في قصيدته التي أولها (١):

متى أنت عن ذهلية القوم ذاهل، في وصف القلم:

٩٣ — أعبابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ (الطويل)

فلعابه مبتدأ، ولعاب الأفاعي خبر مقدم.

وقوله: متساوي الرتبة:

احتراز مما إذا كان أحدهما [٣٨ أ] أعرف، فإن للنحاة في مثل هذا قولين:

أحدهما: أن يُجعل المتقدم مبتدأ، وإن كان أقل تعريفاً، والمتأخر الخبر، وإن كان

أكثر تعريفاً.

والثاني: أن يُجعل الأعرف مبتدأ متقدماً كان أو متأخراً، والأقل تعريفاً خبراً أين

كان.

وبالجمله فإذا كان الكلام إنما وضع لإفادة السامع، فحيث فُهمت الفائدة

المطلوبة، روعي اللفظ الذي يعطيها، ألا ترى أن المعنى حمل أبا الفتح بن جني رحمه الله

على أن جعل المبتدأ نكرة، فنجعله كذلك، ولذلك قالوا: لا يلزم انحصار الصداقة في

زيد في هذه الصورة، بخلاف قولك: صديقي زيد، فإننا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو

زيد أعم من المبتدأ، فما بقي إلا أن نجعل زيداً مساوياً لصديقي الذي هو المبتدأ، وإلا

لكان الخبر أخص من المبتدأ، وإنه غير جائز، وإذا أثبت أنه مساوٍ لزم انحصار الصداقة

في زيد ضرورة أن كل من هو صديقي مساوٍ لزيد، فيكون زيدا، فينحصر، وكذلك لا

ينحصر ملء العين في الحبيب إلا إذا جعل ملء العين مبتدأ، وحبيبها خبراً، وقد

(١) قال هذه القصيدة في مدح محمد بن عبد الملك الزيات، وتمام مطلع القصيدة: وقلبك منها مدّة الدهر آهل، وأما بيت الشاهد الذي يصف فيه القلم فتمامه: وأري الجنا اشتارته أيد عواسل • الدهل: السلو أو النسيان لشغل، لعاب الأفاعي: سمها، الأري: العسل • واشتار العسل: جناة، والعواسل جمع عاسلة وهي ذات العمل الصالح يستحلى الشاء عليها به • شرح ديوان أبي تمام، ص ٢٤٠

أوضحه الشيخ حيث قال: إذا جعل حبيها الخبر، لا يكون ملء العين أعم من الحبيب، لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر، لو قلت: الحيوان إنسان، ولا تريد بعض الحيوان، بل جميع الحيوان، كان كذبا بخلاف قولك: الإنسان حيوان، لأن معناه الإنسان موصوف بأنه حيوان، لأن الخبر صفة في المعنى، ولا كذلك بالعكس، ونحوه لو قلت: قريشٌ عربٌ، وتريد الحقيقة، كان كذبا

قوله: أو ضمير شأن:

ضمير الشأن والقصة عبارة عن ضمير يؤتى به قبل الجملة، اسمية كانت أو فعلية، إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه، فمثال الجملة الاسمية قوله تعالى: [قل هو الله أحد] (١) على أحد الوجهين، والفعلية قوله تعالى: [من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم] (٢) ففي كاد ضمير الشأن والقصة، والجملة بعده وهو (يزيغ قلوب فريق منهم) الخبر، ولا يكون إلا في المبتدأ ونواسخه، فإن كان مع باب كان وأفعال المقاربة، استتر فيها؛ لأنه ضمير رفع اتصل بعامله، وهو فعل، فاستتر فيه، وإن كان مع باب إن وظننت، كان من ضمائر النصب المتصلة، وإن كان مبتدأ كان من ضمائر الرفع المنفصلة، وتكون الجملة التي بعده خبرا عنه في المبتدأ وكان والمقاربة وإنّ، ومفعولا ثانيا في ظننت، ولا يكون خبره إلا جملة؛ لأنه عبارة عن الشأن والقصة، وأقل ما يكون للشأن والقصة جملة واحدة، وأجاز الفراء أن يخبر عن ضمير الشأن والقصة بمفرد، إذا كان ذلك المفرد مشتقا وعاملا فيما بعده، نحو: إنه قائم أخواك، ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس، ولا يكون في تلك (٣) الجملة ضمير تعود عليه، لأنها هو المعنى من حيث كانت تفسيرا له، فلو كان فيها ضمير يعود إليه لأوهمت أنها غيره من جهة احتياجها [٣٨ ب] إلى الرابط، ولا يعطف على ضمير الشأن والقصة، ولا يؤكد، ولا يبدل منه؛ لأنه

(١) الإخلاص ١

(٢) التوبة ١١٧

(٣) كتبت: ذلك

في اللفظ مفرد، وفي المعنى جملة، فامتنع البدل منه، وتوكيده والعطف عليه لذلك، ولا يجوز أن يعود ضمير الشأن والقصة على شيء قبله؛ لئلا يزول إبهامه المعطي التفضيم والتعظيم، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يعد على شيء قبله، ويسميه البصريون ضمير الشأن والقصة والأمر، وتسمية البصريين أحسن؛ لأنهم سموه بمعناه، ويجوز أن يأتي مذكراً ومؤنثاً، إن ذكر فباعتبار الشأن، والأمر، وهما مذكران، وإن أنث فباعتبار القصة، وهي مؤنثة، وأحسن تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث، كقوله تعالى: [فإنها لا تعمى الأبصار] (١) وقول الشاعر (٢):

٩٤ — على أنّها تغفو الكُلوْمُ وإنّما نُوكَلُّ بالأدنى وإنّ جَلَّ ما يَمْضِي.

(الطويل)

وقوله: ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد:

قلنا في تسمية مثل حلو حامض خبران نظر؛ لأن المجموع في موضع خبر واحد، لا أن كل واحد منهما خبر، والمبتدأ يكتفي بخبر واحد، ولا بدّ له منه حتى تتم الفائدة، إلا أن في تلك الأماكن التي عددنا أن المبتدأ لا حاجة به فيها إلى خبر، وقد يجوز أن يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، وإن كان تتم الفائدة بالواحد، وإذا أخبرنا عن المبتدأ بأزيد من واحد، فلا يخلو المخبر به من أن يكون متضاداً كحلو حامض، أو غير متضاد كريد فقيه نحوي شاعر كاتب، فإن كان غير متضاد، كان لك في رفع الأخبار ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن كل واحد منها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو نحوي، هو شاعر، هو كاتب.

(١) الحج ٤٦

(٢) لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي، أدرك الإسلام شيخاً كبيراً، تغفو: تذهب وتبرأ، الكلوْم: الجراحات، ويريد الحزن • شواهد المغني، ص ٤٢١، الخزانة ٤٠٥/٥، ديوان الحماسة ٣٢٧/١

والثاني: أن يكون كل واحد منها بانفراده خبرا عن هذا المبتدأ المذكور، فيكون للمبتدأ حينئذ أخبار متعددة، كل واحد منها بانفراده يستقل به مع المبتدأ كلام.

والثالث: أن نجعل المجموع خبرا واحدا، كأنك قلت: زيد الجامع لهذه الأوصاف.

وإن كانت مضادة فلا يكون المجموع حينئذ إلا متزلا هترة خبر واحد، كما قدروا في حلو حامض وقوعه موقع مَزٍّ، وعلى جعلنا المجموع خبرا واحدا يقال: إذا لم يكن كل واحد منهما أو منها خبرا فبم يرتفع؟ قال أبو علي رحمه الله: جاز رفعهما، وإن لم يكونا جملة لأهما أشبهها الجملة، لأهما خبران، فرفعا رفع المبتدأ والخبر، لأن كل جزء منهما غير مستغن عن صاحبه، وكذلك يقال: إذا كان كل واحد منهما مشتقا مع جعلها كالخبر الواحد فما العائد إلى المبتدأ؟ فالجواب أن كل واحد منهما فيه ضمير من جهة الاشتقاق، لكن العائد على جهة الاستقلال ضمير آخر غيرهما من طريق المعنى، لأن المعنى: هذا مَزٍّ، ولا يكون ذلك الضمير العائد في حلو على انفراده، لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية، وليس المعنى عليه، ولا في حامض على انفراده لذلك أيضا، ولا فيهما؛ لأهما حينئذ يكونان قد رفعا [٣٩ أ] ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد، وأنه لا يجوز (١).

وقوله: ويجوز دخول الفاء في الخبر إلى آخر الباب (٢):

إنما اشترط في دخول الفاء هذه الشروط لأن المبتدأ إذ ذاك يتضمن معنى الشرط، ويجوز دخول الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط، فإن فقد شيء من هذه الشروط، لم يجز دخول الفاء في الخبر حينئذ؛ لأن الفاء عند سبويه رحمه الله لا تكون

(١) وردت هذه الفقرة في الأشباه والنظائر ٢/٢٦٢ على النحو التالي: إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى، لأن المعنى هذا مز، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلا (كذا) بالخبرية، وليس المعنى عليه ولا فيهما لأهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد، وذلك لا يجوز .

(٢) تمام الفقرة: إذا كان المبتدأ اسما موصولا أو نكرة موصوفة عامة، بشرط أن تكون الصلة أو الصفة ظرفا أو مجرورا أو جملة فعلية غير شرطية، يكون الفعل منها على هيئة لا تنافي أداة الشرط، وبشرط أن يكون الخبر مستحقا بالصلة أو الصفة . المقرب ١/٨٦

إلا عاطفة، أو جواب شرط، ولا تكون زائدة، كما أجازه الأخفش رحمه الله ومن تبعه، وما استدل به من قول العرب: زيد فوجد، وقول الشاعر^(١):

٩٥ — وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَالْكَيْحُ فَتَاتَهُمْ _____ (الطويل)

لا دليل في شيء من ذلك لاحتمال أن يكون زيد وخولان خبري مبتدأين محذوفين، والفاء حينئذ عاطفة جملة على جملة، لا زائدة، ومتى فقد المبتدأ شيئا من هذه الشروط لم يكن متضمنا معنى الشرط، فلا تدخل الفاء حينئذ لأجل الشرط، ولا تكون عاطفة، لأنه يلزم من عطف الخبر على المبتدأ أن يرجع مبتدأ لا خبرا، فمثال الموصول بالفعل: الذي يأتيني فله درهم، ومثال الموصول بالظرف أو المجرور: الذي عندك، أو في الدار فله درهم، ومثال الموصوفة بالفعل: كل رجل يأتيني فله درهم، ومثال الموصوفة بالظرف أو المجرور: كل رجل عندك، أو في الدار فله درهم، وإنما اشترط هذه الشروط لأن الموصول أو النكرة إذا كانا عامين أشبهها الشرط، لأن الشرط بابه العموم، فلو قيل: الذي جاءني زيد، لم يجز دخول الفاء، لأن الذي هنا لا يراد به العموم، وكذلك إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا، يكون قد جاء في الكلام ما يطلبه الشرط، لأن الشرط يطلب الأفعال، وجاز في الظرف والمجرور، وإن لم يكونا فعلين، لما كان الظرف والمجرور يكثر التباسهما بالفعل، واشترط كون الصلة غير شرطية لأنها إذا كانت شرطية كقولنا: الذي إن تكرمني أحسن إليك أخوك، يكون صحيح الشرط قد جاء في الصلة، فلا يكون الذي حينئذ متضمنا معناه؛ لوجود الصحيح، والشرط قد أخذ جوابه في الصلة، فلا يكون الخبر جوابا له، حتى يجوز دخول الفاء مع الخبر، وأهمل شرطا آخر وهو * أن لا يدخل على المبتدأ ليت أو لعل، نحو: ليت الذي يأتيني، ولعل الذي في الدار، فلا يجوز أن تقول في خبره فمكرم بالفاء، واختلف في علة

(١) مجهول القائل، وتامه: وأكرومة الحين خلوا كما هيا • خولان: حي من اليمن، والفتاة: الشابة من النساء، والأكرومة: الكريمة، والحيان: حي أبيها وحي أمها، خلوا: أي خالية من زوج، كما هي: كعهلك من بكارها. الكتاب ١/١٣٩، شواهد المغني، ص ٨٧٣، شرح الأشموني ١/٣٣٥، شرح الفصل ٨/٩٥

ذلك ما هي، فمنهم من قال: علته بأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج عن باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ، ومنهم من قال: بل العلة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط، من حيث كان ليت للتمني، ولعل للترجي، ومعنى الشرط التعليق، فلا يجتمعان، ويتخرج على هاتين العلتين مسألة وهو: دخول إن على الاسم الموصول، هل يمنع دخول الفاء أم لا؟

فمن [٣٩ ب] علل بالعلة الأولى منع دخول الفاء مع إن أيضا؛ لأنها قد عملت فيه، فخرج عن باب الشرط، ومن علل بالعلة الثانية وهو [تغيير] (١) المعنى، جوّز دخول الفاء مع إن؛ لأنها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر، فيبقى ذلك بعد دخولها * (٢) والله أعلم بالصواب.

(١) زيادة من الأشباه والنظائر ٣/ ٣٣٥

(٢) ما بين النجمتين ورد في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٣٥— ٣٣٦ مع تصرف في بعض الألفاظ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الاشتغال

قوله: وإنما عَقَّبَ به إلى آخره^١:

إنما احتاج إلى هذا الاعتذار لأن باب الاشتغال من المنصوبات، وفيها ذكره
سبويه رحمه الله، وهو لم يفرغ من ذكر المرفوعات بعد، فاحتاج إلى الاعتذار بما ذكره
لذلك.

وقوله: متصرف:

ليخرج باب نعم والتعجب، كقولنا: زيد نعم الرجل، وكقولنا: زيد ما أحسنه،
وزيد أحسن به، وكان يحتاج أن يقول: إلا ليس فإن سبويه رحمه الله ذكرها في باب
الاشتغال، ومثّل عليها بقوله: أزيداً لست مثله، فيعزف أن إخراج غير المتصرف مطلقاً
ليس بجيد.

وقوله: أو ما جرى مجراه:

يريد به اسم الفاعل، والأمثلة العاملة عمله، والمصدر الواقع موقع فعله، نحو
قولك: أمسا العسل فأنا أشربه، ونحو زيد اضربه، واسم المفعول، نحو: أزيداً أنت
ضاربه، وأنت محبوس عليه، وتقدير الفعل في الأولى: أضربت زيدا، وفي الثانية:
ألابست أو باشرت.

وقوله: ولو لم يعمل فيه إلى آخره^(٢):

يخرج بذلك المصدر المقدر بأن والفعل، أو بما والفعل، أو بأن التي خبرها فعل،
لأنه لو لم يعمل في الضمير أو السبي، لما جاز أن يعمل في الاسم المتقدم، لأن معمول
المصدر المذكور لا يتقدم عليه، ويخرج أيضا أسماء الفعل، فإنها وإن كانت أيضا جارية

(١) تمام الفقرة: بعد المتبأ والخبر؛ لأن كثيرا من مسائله يرجع إلى ذلك . المقرب ٨٧/١

(٢) تمام الفقرة: لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه . المقرب ٨٧/١

مجرى الفعل، لا يتقدم معمولها عليها، خلافا للكوفيين على ما يجرر في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقوله: أو في موضعه:

ليس هذا من باب الاشتغال في شيء، وعجبت منه كيف ذكر هذا، وكرره في هذا الباب مرارا، ثم كيف يقول في موضعه، وهو يريد بذلك أنه يعمل في ظرف أو مجرور لو وقع موقع هذا الاسم على ما بيّن بعد، فهل مثل هذا يطلق عليه لفظ موضع في اصطلاح أحد النحاة؟ هذا ما لا علم لي به.

وقوله: ما اتصل به ضمير:

مثاله: زيد ضربت غلامه.

وقوله: أو ما اشتملت (أ) صفته:

مثاله: زيد ضربت عمرا وأخاه.

وقوله: وما أضيف إلى شيء من ذلك:

مثاله: زيد ضربت غلام أخيه، وزيد ضربت غلام رجل يحبّه، وزيد ضربت غلام عمرو وأخيه، وقد ضبطه بعضهم بأن قال: هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل واقع على ضمير ذلك الاسم، والضمير إما منصوب أو في موضع نصب، أو متعلق بمنصوب، ويكون ذلك العامل بحيث يجوز تقديم معموله عليه في ذلك المكان [٤٠ أ] مثال المنصوب: زيد ضربته، ومثال ما هو في موضع نصب: زيد مررت به، ومثال المتعلق بمنصوب: زيد ضربت أخاه، وجميع ما مثلنا به في السببي.

وقوله: بحيث يجوز تقديم معموله عليه في ذلك المكان (أ):

ليخرج مثل قولنا: زيد رجل أكرمته، فأكرمته في موضع الصفة لرجل، ولا يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف، ويخرج به أيضا المصدر المقدر بأن والفعل، أو بما

(١) في المقرب: وما اشتملت . . .

(٢) هذه الفقرة غير موجودة في المقرب المطبوع .

والفعل أو بأن التي خبرها فعل، وأسماء الأفعال، والصلة، وكذا إذا حال بين الاسم والفعل حرف استفهام، أو ما النافية، أو لا في جواب القسم، أو حرف شرط، أو تحضيض، أو عرض لعدم جواز تقدم معمولاتها عليها.
قوله: وإلا من معناه (أ):

مثاله: زيد ضربت أخاه، أو رجلا يحبه، أو ما أشبهه، فالتقدير: أهنت زيدا ضربت أخاه أو ما هو في معناه، ولا يجوز أن يقدر ضربت زيدا؛ لأنك لم تضربه، وكذلك تقدر في كل سببي من المعنى لا من اللفظ في كل ما الفعل المفسر فيه لازم، لا يتعدى إلا بحرف جر، لما سنذكره من أن الفعل اللازم لا يقدر في هذا الباب، واعلم أنه لا يجوز أن تقدر في جميع مسائل باب الاشتغال فعلا لازما يتعدى بحرف جر، وإنما تقدر فعلا متعديا؛ لأنك إذا قدرت اللازم فإما أن تقدر معه حرف جر، فإن لم تقدر حرف جر لم يصل إلى المشتغل عنه لقصوره، وإن قدرت معه حرف جر فإما أن تجر ذلك الاسم المشتغل عنه أولا، فإن جررت يلزم إسقاط الجار، وإبقاء عمله، وذلك ضعيف قليل لا يجوز، وإن نصبت يلزم حذف حرف الجر والنصب على إسقاط الخافض مع حذف الفعل، فيكثر الحذف، ومثل ذلك يقل، فلا يجوز، فظهر أنه لا يجوز تقدير الفعل اللازم، فتعين تقدير الفعل المتعدي.

وقوله: والمخفوض إذا كان في موضع رفع:

مثاله: زيد كفى به رجلا، وزيد ذهب به.

وقوله: النصب مع الضمير أحسن منه مع السببي:

لأنك مع الضمير تقدر الفعل المحذوف من لفظه المظهر ومعناه، ومع السببي من معناه لا غير، ومع السببي أحسن منه مع الضمير الجرور؛ لأنه مع الضمير الجرور يختلف الفعلان: المقدر والظاهر من حيث التعدي واللزوم، ومع الضمير الجرور أحسن منه مع السببي الجرور، كما كان مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب.

(١) في القرب: وإلا فمن معناه .

وقوله: في معنى أمر:

نحو زيدا اضربه، أو نهي نحو: زيدا لا تكرمه، أو دعاء نحو: زيدا غفر الله له، أو زيدا لا يعذبه الله، هذه أمثلة الضمير المنصوب، ومثال السببي المنصوب: زيدا اضرب أخاه، ومثال الدعاء المرفوع الضمير: زيداً رُحِمَ، وزيد رحم أخوه في السببي المرفوع [٤٠ ب] ومثال المجرور المرفوع الموضع: زيدٌ غُفِرَ له، وزيد غفر لأخيه في السببي المرفوع الموضع، ومثال المجرور المنصوب الموضع: زيدا امرر به، والسببي المنصوب الموضع: زيدا امرر بأخيه.

قوله: صلة:

مثاله: زيد الذي ضربته، أو صفة مثاله: زيد رجل أكرمته، وما النافية مثاله: زيد ما ضربته، وأدوات الاستفهام مثاله: زيد هل ضربته، والشرط مثاله: زيد إن تضربه أضربه، والتحضيض مثاله: زيد هلاً تضربه، ولام الابتداء مثاله: زيد والله لأكرمته، والداخلة على جواب القسم مثاله: زيد والله لقد أكرمته.

قوله: وإن تقدّمه سؤال والعامل غير خبر (١):

مثاله إذا قيل لك: مَنْ أضرب؟ تقول: زيدا اضربه، أو زيدا اضرب أباه.

وقوله: وإن كان خبراً:

مثاله إذا قيل لك: مَنْ ضربتَ، أو مَنْ ضربتَه؟ تقول: زيداً ضربته، أو ضربت أباه.

قوله: وإن تقدّمه حرف عطف والعامل غير خبر:

مثاله في الجملة الفعلية: قام القوم وزيداً اضربه، أو اضرب أباه، ومثاله في الجملة

الاسمية (٢): زيد قام وعمرو أكرمته، أو أكرمت أباه، وفي الجملة الفعلية: قام القوم

وعمرو أكرمته أو أكرمت أباه، وفي ذات الوجهين: زيداً أكرمته و عمرو أكرمته، أو

أكرمت أباه.

(١) في المقرب: وإن تقدّمه سؤال فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر • المقرب ١/٨٨ - ٨٩

(٢) في المقرب: وقوله مثاله في الجملة الاسمية •

قوله: في هذه المسائل التي مثلنا عليها، وإن كان خبرا وعطف على جملة اسمية فكما لم يتقدمه شيء (١):

قلنا: لا بل الرفع هنا أقوى من الرفع إذا لم يتقدمه شيء؛ لأنهما اشتركا في أن الرفع في كل واحد منهما لا يحتاج إلى إضمار، وامتاز هذا بزيادة، وهو أن النصب فيه يؤدي إلى اختلاف الجمل، والرفع يؤدي إلى اتفاقها بخلاف النصب إذا لم يتقدمه شيء، فإنه لا شيء قبله فيوافقه أو يخالفه، فظهر أن الرفع هنا مُرَجَّح على الرفع هناك. قوله: وإمسا أن يكون حمل جملة فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل:

إنما كان المختار الحمل على إضمار فعل لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فيتفق الحمل (٢)، فإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية، فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها، فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير، وإذا رفعت لم تحتاج إلى تقدير شيء، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير، كان التقدير أولى لكثرة التقدير في كلام العرب، وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى (٣).

والثاني: أننا نقول: لا يصلح أن يكون التقدير معارضا للاختلاف، إذ كان مقتضى العطف نظير التنبية، أو أصلا لها، وتثنية المختلفين كزيد وعمرو لا يجوز، فكذلك [٤١ أ] كان القياس أن لا يجوز العطف في المختلفين، لكن جَوَزْنَا ذلك لما في منعه من الاحتياج إلى الأصل، فإذا كان ذلك مُجَوِّزا للاختلاف، لم يصلح أن يكون معارضا للموافقة.

(١) وردت هذه الفقرة في المقرب هكذا: فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء. المقرب ٨٩/١
(٢) في الأشباه والنظائر ٩٨/٢: فتتفق الجمل
(٣) من بداية الفقرة إلى هنا موجود في الأشباه والنظائر ٩٨/٢ — ٩٩ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

وقوله في الجملة ذات الوجهين: يستوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار

فعل:

هذه العبارة تحتاج إلى فضل تبيين، وكذلك قول الزمخشري (١) رحمه الله فيما ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه، وذلك أنا نقول: لا يخلو إِمَّا أن نعتقد أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى برمتها، وهو زيد ضربته، فحينئذ يكون الرفع أولى من النصب لما بيّنا في قوله في الجملة الاسمية أنها بمنزلة ما لم يتقدمه شيء، أو يعتقدها معطوفة على الجملة الصغرى، وهي ضربته وحدها، فيكون حينئذ النصب أولى من الرفع لما بيّنا في العطف على الجملة الفعلية، فبان من هذا أنه ليس لنا حالة يكون الرفع والنصب فيها مستويين، فكيف يسوغ قوله: ويستوي الرفع والحمل على إضمار فعل، وكذلك قول الزمخشري: ذهب التفاضل، وإنما صحّة محمل كلاميهما أن للحمل على إضمار فعل رجحانا من وجه، وللرفع رجحانا من وجه، فصار لكل واحد منهما رجحان في الجملة فتساوى بهذا الاعتبار، لا بالنسبة إلى حالة واحدة، رجعتنا إلى البحث في نفس المسألة، قالوا: لا يجوز فيها الحمل على الفعل أصلا ورأسا؛ لأن الحمل على الفعل يؤدي إلى محذور، بيانه أنك إذا حملته على إضمار فعل تكون قد عطفته على الجملة الفعلية، التي هي ضربته، وضربته جملة هي خير عن زيد، والمعطوف على الخبر خير، فيؤدي إلى أن يكون عمرو أكرمه خيرا عن زيد، وهو جملة ولا ضمير فيه، فلا يجوز لذلك، قلنا: قد أجاب الأئمة عن ذلك بأربعة أجوبة، أمّا السيرا في رحمه الله فأجاب عن ذلك بأن التزم السؤال، وقال ما معناه: إن سيويه رحمه الله لم يُمثّل بهذا المثال على أنه صحيح، بل ليريك كيف صورة العطف في الجملة ذات الوجهين، واعتمد في المسألة على أنه إن وجد باقي الشروط صحت المسألة، وإلا فلا، وتبعه في هذا الجواب ابن يعيـش رحمه الله، وأمّا أبو علي رحمه الله فإنه أجاب عن ذلك بأن

قال ما معناه: إنه لما لم يظهر الرفع في الجملة التي هي خبر المبتدأ، صارت كأنها غير خبر، فجاز أن يعطف عليه ما لا يصح أن يكون خبراً، ووافق ابن جني رحمه الله على هذا الجواب، قالاً: ونظيره الضمير في اسم الفاعل ما لم يظهر لم يُعتدَّ به، فثنى وجمع، ولو ظهر لم يُثنَ، ولم يُجمع، والله أعلم بالصواب.

وأما ابن خروف (١) رحمه الله فإنه أجاب عن ذلك بما معناه: إنه ليس المراد هنا العطف الحقيقي الذي [٤١ ب] يوجب التشريك، بل المراد هنا هو تواخي الجمل، بدليل أن سيويه رحمه الله ذكر من جملة مسائل الكتاب العطف بحتى، نحو قولك: القوم أكرمتمهم حتى زيد أكرمته، قال: وحتى لا يعطف بها في الجمل، فعلمنا أن المراد التواخي، لا العطف التشريكي، فلا تحتاج حينئذ الجملة المعطوفة إلى ضمير، وإلى هذا الجواب مال شيخنا ابن عمرون رحمه الله في شرحه المفصل.

وأما الرماني رحمه الله فإنه أجاب عن ذلك بأن قال ما معناه: إن الجملة المعطوفة لا تحتاج هنا إلى ضمير؛ لأن العطف هنا إنما هو بالنظر إلى المعنى، وقولنا: زيد ضربته أولاً في معنى قولنا: ضربت زيدا، فلم ننظر إلى كونها مبتدأ وخبراً في اللفظ، بل إلى المعنى، فكأنها جملة فعلية، فكأننا قلنا: ضربتُ زيدا عمراً أكرمته، ولو قلنا ذلك لم تحتج الجملة الثانية إلى ضمير، فلم نجعل فيها ضميراً، إذ كانت في معنى ما لا يحتاج إلى ضمير، قلت: أما جواب السيرافي رحمه الله ففيه نظر، وذلك أن القرآن الكريم قد ورد فيه ما هو على صورة الثاني الذي ذكره سيويه رحمه الله من غير ضمير، ولا زيادة وهو قوله تعالى: [والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها] (٢) برفع السماء ونصبها، فإذا نصبت كانت كالمثال الذي ذكره سيويه رحمه الله من غير زيادة ولا

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، إمام في النحو واللغة، من أهل إشبيلية، له شرح غوامض كتاب سيويه، وله شرح على جمل الزجاجي، وله ردود على النحاة (السهيلي وابن مضاء وغيرهم)، توفي سنة ٦٠٩ هـ ٥ بغية الوعاة ٢/٢٠٣، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص ١٦٤، فوات الوفيات ٢/٧٩، إشارة

التعيين، ص ٢٢٨

(٢) الرحمن ٦، ٧

نقص، فهل نقول أيضا في القرآن كما قال في المسألة: لا يجوز القول بهذا، فبقي المكان يحتاج إلى جواب السؤال المذكور ضرورة، وأما جواب أبي علي رحمه الله فإن شيخنا رحمه الله ناقشه فيه وقال: ما تمسكا به من عدم ظهور الإعراب يبطله تجويز سيبويه رحمه الله النصب في:

هذا ضارب عبد الله وزيدا يمرُّ به، فجوز النصب مع ظهور الإعراب، ولا ضمير في الجملة وأما جواب ابن خروف رحمه الله ففيه نظر، وذلك أن مبناه على أن حتى لا يعطف بها في الجمل، وهذه المسألة فيها خلاف، فذكر أكثر المغاربة أن حتى لا يعطف بها في الجمل، كما قال ابن خروف رحمه الله، وذكر ابن بابشاذ (١) رحمه الله أنه يجوز العطف بها في الجمل، وكذلك ذكر الربيعي (٢) رحمه الله في شرح مختصر الجرمي أن حتى يعطف بها في الجمل كالواو، قال شيخنا رحمه الله في قولهم: إن حتى يعطف بها في الجمل كالواو، هذا كلام غير محقق، وردّ عليهم بما ذكره في شرح المفصل، ويطول الوقت بذكره.

وقوله: إذا التي للمفاجأة:

مثاله في الجملة الاسمية: زيد قائم وإذا عمرو يضربُه بكر، أو يضرب أباه، وفي الجملة الفعلية: قام زيد وإذا عمرو يضربه بكر، أو يضرب أباه، وفي ذات الوجهين: زيد ضربته وإذا عمرو يضربُه بكر، أو يضرب أباه، وإنما وجب الرفع بعد إذا للمفاجأة لأنها لا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فلا يجوز إضممار الفعل، ولم يرو أحد من

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، له على الجمل ثلاثة شروح، ومقدمة سماها الحسبة وشرحها، وله كتاب المفيد في النحو، ت ٤٦٩ هـ ٠ إنباه الرواة ٩٥/٢، بغية الوعاة ١٧/٢، معجم الأدباء ١٧/١٢، نزهة الألباء، ص ٢٦٣، وفيات الأعيان ٤٩٤/١ ٠

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج، له شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، وألف مختصرا سماه البديع، ويقال أنه شرح كتاب سيبويه وغسله، ت ٤٢٠ هـ ٠ إنباه الرواة ٢٩٧/٢، بغية الوعاة ١٨١/١، تاريخ بغداد ١٧/١٢، نزهة الألباء، ص ٢٤٩

متقدمي [٤٢ أ] النحاة وقوع الفعل بعد إذا المفاجأة إلا الأخصش رحمه الله، فإنه روى في كتابه الكبير وقوع الفعل بعد إذا المفاجأة إذا كان مقرونا بقد، وعليه رتب المصنف رحمه الله هذا الاستثناء الذي ذكره، ومثال ذلك: زيد قائم وإذا عمرو قد ضربته، أو قد ضربت أباه وإذ قد جرى هنا ذكر إذا التي للمفاجأة، فلنتكلم عليها، فنقول: اعلم أن إذا قد تكون للمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع، واختلف فيها هل هي اسم أو حرف؟ فمذهب الفراء رحمه الله أنها حرف، ومذهب غيره أنها اسم ظرف، والأكثر أنها ظرف مكان لا غير، وجوز أبو علي أن تكون ظرف زمان، واختلف إذا كانت ظرفا، هل تلزم الإضافة إلى جملة أم لا؟ فعلى قولنا: إنها حرف، أو تلزم الإضافة إلى جملة إذا كانت اسما يلزم أن يكون خبر المبتدأ الذي بعدها محذوفاً، أي: حاضر أو موجود، وعلى قول من لم يلزمها الجملة إذا كانت اسمية، فإن قلنا: إنها ظرف مكان كانت خبراً عما بعدها حدثاً كان أو جثة، وإن قلنا: هي ظرف زمان كانت خبراً عما بعدها إن كان حدثاً، نحو: خرجت فإذا القتال، وإلا فالخبر محذوف إن كان جثة، وهو العامل في إذا، والزمخشري رحمه الله إنما ذكره على حذف الخبر لا غير، ومن فروع هذه المسألة المسألة المشهورة بين سيويه والكسائي رحمهما الله (١)، وقد تكلم الناس عليها كثيراً، وقد حكى المجلس برمته الإمام المرحوم علم الدين السخاوي (٢) في كتابه سفر السعادة، وتكلم رحمه الله عليها، ونقل فيها كلاماً كثيراً عن العلماء، فلنحكي ما ذكره بنفسه، قال رحمه الله: فمن ذلك ما جرى بين سيويه والكسائي في مجلس يجي

(١) عرفت هذه المسألة بالمسألة الزنبرية ٠ انظر: مجالس العلماء، ص ٨ - ٩، الإنصاف ٧٠٢/٢
(٢) الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي المقرئ الشافعي، كان بصيراً بالقراءات، إماماً في النحو واللغة والتفسير، عارفاً بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب، له شرحان على المفضل، وله سفر السعادة وسفر الإفادة، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية، وشرح الشاطبية ٠ ت ٦٤٣ هـ بدمشق ٠
بغية الوعاة ١٩٢/٢

بن خالد البرمكي^(١)، وكان شيخنا أبو اليمن^(٢) رحمه الله شافهني بشيء من ذلك بلفظه، وعن الفراء رحمه الله: قدم سيويه رحمه الله على البرامكة، فعزم يجيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر — يعني سيويه — تقدّمتُ أنا والأحمر^(٣)، فدخلنا، فإذا بمثال في صدر المجلس، فقعده عليه يجيى، ومعه إلى جانب المثال الفضل وجعفر^(٤) ومن حضر بحضورهم، فأقبل الأحمر على سيويه، فسأله عن مسألة، فأجاب فيها سيويه، فقال له الأحمر: أخطأت، فقال له سيويه: هذا سوء أدب، قال الفراء: فأقبلت عليه، فقلت له: إن في هذا الرجل حدّة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت^(٥)، فقدّر، فأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدّر، فأخطأ، فقلت: أعد النظر ثلاث مرات يجيب ولا يصيب، فلما كثر ذلك قال: لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أنظره، فحضر الكسائي، فأقبل على سيويه، فقال: كيف تقول كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي [أو فإذا هو إياها، فقال سيويه: فإذا هو هي]^(٦)، ولا يجوز النصب، فقال له [٤٢ ب] الكسائي لحت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو.

(١) أبو علي يجيى بن خالد بن برمك، كان المهدي قد ضم هارون الرشيد إليه وجعله في حجره، فلما استخلف هارون عرف ليحيى حقه وكان يعظمه، وإذا ذكره قال أبي، وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه إلى أن نكب هارون البرامكة، فغضب عليه وخلده الحبس إلى أن مات فيه سنة ١٩٠ هـ . تاريخ بغداد ١٤/١٢٨ — ١٣٢

(٢) الإمام تاج الدين زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن، عرف بالتاج الكندي النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحافظ، له حواش على ديوان المتنبي، وحواش على خطب ابن نباتة، توفي سنة ٦١٣ هـ . بغية الوعاة ١/٥٧٠ — ٥٧٣

(٣) علي بن الحسن، وقيل ابن المبارك، وبه جزم الخطيب، شيخ العربية، وصاحب الكسائي، قال الخطيب: أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، صنف التصريف، وتفنن البلغاء، مات سنة ١٩٤ هـ . بغية الوعاة ٢/١٥٨ — ١٥٩

(٤) ابنا يجيى بن خالد البرمكي

(٥) كتبت انت و أونت، وما أثبتناه من مجالس العلماء، ص ٩

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من مجالس العلماء، ص ٩

وقوله: أو بآما:

مثاله: قام القوم وأمّا زيدا فضرِبته، أو فضرِبت أباه، وكذلك قام القوم وأمّا زيدا فاضرِبته، أو فلا تكرمّه، فحكم المشتغل عنه بعد أمّا كحكمه لو لم يتقدمه شيء يكون الرفع في المسألة الأولى هو الراجح، والنصب في المسألة الثانية هو الراجح، واعلم أنّ أمّا حرف تفصيل لما أجمله المدعي، أو للاقتصار على بعض ما ادّعى، فإذا قلت: أمّا زيدا فمنطلق، فأصله مهما تذكره من شيء، أو يكن من شيء فزيد منطلق، فحذفت اسم الشرط وهو مهما، وفعل الشرط وهو تذكر من شيء، أو يكن من شيء، وأنبت أمّا مناهما، فكان ينبغي للفاء أن تليها، كما تلي فعل الشرط، لكن كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط الذي هو أمّا من غير فاصل، فقدّموا شيئا مما بعد الفاء عليها؛ ليفصل بين أمّا والفاء، وكذلك اشترطوا أن لا يفصل بين الفاء وأمّا بجملة؛ لأن الغرض الفصل، والمفرد كاف، فالجملة زيادة من غير فائدة، ولذلك أيضا لم يولوا أمّا الفعل؛ لنيابتها عن فعل الشرط، فلو وليها الفعل لكان كإيلاء الفعل الفعل، وذلك لا يجوز، والله أعلم بالصواب.

وقوله: أداة لا يليها إلاّ الفعل:

يريد به مثل أدوات التحضيض، وأدوات الشرط، وهل من أدوات الاستفهام، ونحو ذلك، نحو: لولا زيدا ضربته، وإنّ زيدا ضربته، وهل زيدا ضربته في الشعر، فإنّ أدوات التحضيض لا يليها إلاّ الفعل عندنا، خلافا للكوفيين رحمهم الله في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها، وكذلك أيضا أدوات الشرط لا يليها إلاّ الفعل عندنا (١)، خلافا لهم أيضا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها.

وقوله: إلاّ الحمل على إضمار فعل:

(١) هذا الرأي رأي البصريين • انظر المسألة ٨٥ من الإنصاف، ٦١٥/٢

هو أحسن من قول الزمخشري (١) ومن تبعه من المتأخرين أنه يجب النصب في هذه المواضع، لأن اقتضاء هذه الأدوات للفعل يوجب إضمار الفعل كما ذكر، أمّا أنه يكون الفعل المضمر ناصبا ليس إلّا، فلا دليل عليه، فكيف يجب النصب؟ بل لو قالوا: يكون النصب راجحا؛ لأن الفعل الذي بعده ناصب، ففي تقدير الفعل الناصب قبل المشتغل عنه مناسبة بين المفسّر والمفسّر أكثر مما لو قدرنا الفعل الذي قبل المشتغل عنه رافعا، لكان لقولهم وجه، وأمّا وجوب النصب، فلا وجه له، ولا دليل يساعدهم عليه، وقول المصنف رحمه الله: إلّا الحمل على إضمار فعل، أعم من أن يكون الفعل المقدّر ناصبا، أو رافعا، فكان كلامه أحسن لذلك.

قوله: التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره، أو بمعنى إن:

إنما عبّر بهذه العبارة، ولم يقل كما يقول أكثر النحاة من أن معناها امتناع الشيء لامتناع غيره لما يلزمهم من مفهوم الأثر الذي هو: (نعم العبد صهيبي) (٢) من أنه يصير مفهومه: إنه لو خاف الله لعصاه، وليس المعنى على ذلك، فقال: هي حرف لما كان سيقع [٤٣ أ] لوقوع غيره، وهي عبارة سيبويه رحمه الله، أو بمعنى إن؛ لأنه على أي المعنيين حملت الأثر لا يلزم منه ما لزم من قولهم، وكذا قوله تعالى: [ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله] (٣) لا يبقى فيها أيضا الإشكال المذكور إذا عبّرنا عن لو بما عبّر به، وهذه العبارة قريبة من عبارة الزمخشري، وأبي العباس المبرد، والجرجاني رحمهم الله أجمعين.

وقوله: لولا:

قد ذكرت في باب المبتدأ، وما في الاسم بعدها من مذاهب، ولو ما مثلها في ذلك.

قوله: ضمير واحد أو سببي:

(١) الفصل، ص ٤٩

(٢) من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتامه: لو لم يخف الله لم يعصه . مسائل نحو مفردة، ص ٣٢

(٣) لقمان ٢٧

حملة على الضمير هنا قد يكون مرفوعا، وقد يكون منصوبا، وكذلك السببي، فمثال المرفوع: زيدٌ ضرب عمراً، أو ضرب أبوه عمراً، فتحمل زيدا على ضمير أو سببيه، وترفعه لا غير، ومثال المنصوب: زيد ضربه عمرو، وضرب أباه عمرو، فيجوز في زيد الرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل، تحمله في النصب على ضميره، أو سببيه؛ لأنهما منصوبان.

وقوله: وإن كان له سببان:

مثاله: زيد ضرب أبوه أخاه.

وقوله: أو ضميران منفصلان:

مثاله: زيدٌ إيّاه لم يضرب إلا هو.

وقوله: أو ضمير منفصل وسببي:

فالضمير والسببي هنا قد يكون كل واحد منهما مرفوعا، والآخر منصوبا، وبالعكس، فتكون له صورتان، مثاله: زيدٌ لم يضرب أخاه إلا هو، وزيدٌ لم يضرب أبوه إلا إيّاه.

وقوله: حملتهما على أيهما شئت:

معنى ذلك أن لك أن تحمل زيدا على المرفوع من الضمير أو السببي، فلا يجوز في زيد حينئذ إلا الرفع، ولك أن تحمله على المنصوب من الضمير أو السببي أيضا، فتنصبه بإضمار فعل، مع أنه يجوز لك فيه في مثل هذه المسألة أن ترفعه بالابتداء، ولا تحمله على الضمير، ولا على السببي، وذكر سبويه هنا تفصيلا رأيت المصنف أغفله، فأحببت ذكره، وهو أنه رحمه الله ذكر أنه إذا كان سببان أحدهما مرفوعا، والآخر منصوب، لك أن تعتقد في أحد الشئيين أنه كالأجنبي، والآخر سببي، فيبقى كاجتماع السببي والأجنبي، إن اعتقدت المرفوع هو السببي رفعت الأول، وإن اعتقدت المنصوب هو السببي، والمرفوع كالأجنبي نصبت الأول، وقال بعد ذلك: أيهما جعلته

كزيد مفعولا فالأول رفع، وإن جعلته كزيد فاعلا فالأول نصب (١)، هذا نص لفظه
رحمه الله.

قوله: وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سبي:

مثاله: زيدٌ ضرب أخاه.

وقوله: أو ضمير منفصل:

مثاله: زيدٌ إِيَّاه ضرب.

قوله: حملته على الضمير المتصل لا غير:

يعني ترفعه حملا على الضمير المرفوع لا غير، ولا يجوز حملة على السبي، ولا
الضمير المنفصل، فيُنصب لما تقدم من أنه لولا اشتغال العامل بذلك الضمير أو السبي
لعمل في المشتغل عنه، ولو عمل العامل [٤٣ ب] هنا في المشتغل عنه، فقلت مثلا:
زيدا ضربَ أي: ضرب نفسه، لأدى إلى تعدي فعل المضمرة المتصل إلى ظاهره، وذلك
لا يجوز في باب من الأبواب؛ لما يؤدي إليه من صيرورة المفعول، الذي هو فضلة لازما
لكونه مفسراً للضمير الذي هو فاعل، فيصير غير اللازم لازما، فامتنع لذلك، إلا أن
يكون الظاهر لفظ النفس، لأن العرب تجري النفس مجرى الأجنبي، ولذلك تخاطبها
فتقول: يا نفس اقلعي عن كذا، وافعلي كذا.

قوله: وإن كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل:

مثاله: زيدٌ لم يظنه إلا هو قائما.

قوله: أو سبي:

مثاله: زيد ظنه أخوه قائما.

قوله: حملته على أيهما شئت في باب ظننت، وفي فقدت وعدمت:

(١) انظر الكتاب ١/١٠٣

أمّا إذا رفعت زيدا حملا على الضمير المنفصل أو السببي، فقلت: زيدٌ لم يظنه
إلاّ هو قائما، وزيد ظنه أخوه قائما، يكون التقدير: ظنه زيد قائما، لم يظنه إلاّ هو
قائما، وظن زيد قائما، ظنه أخوه قائما، تجعل الفعل المقدر مبنيا للمفعول، ليرتفع بزيد،
وكذلك التقدير في عدم وفقد رفعا ونصبا، وأمّا إذا نصبت زيدا حملا على الضمير
المتصل، فقلت: لم يظنه إلاّ هو قائما، وزيد ظنه أخوه قائما، يكون التقدير: لم يظن زيد
إلاّ هو قائما: لم يظنه إلاّ هو قائما، وظن زيد أخوه قائما: ظنه أخوه قائما، وإنما جاز
حملة على أيهما شئت؛ لأنك لو أزلت ما حملته عليه في كل واحد من الأماكن
المذكورة، ووضعت زيدا موضعه، لم يؤد إلى محذور، فجاز، أمّا في رفع زيد، فليس
فيه إلاّ تعدي فعل الظاهر إلى ضمير المتصل، وهو جائز في باب ظننت وأخواتها.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب كان وأخواتها

قوله: قعد:

يعني أنها استعملت في هذا الكلام^(١) بمعنى صار، ولم تستعمل في غيره بهذا المعنى.

وقوله: وجاء، من قولهم: ما جاءت حاجتك؟

معناه أنها استعملت في هذا الكلام بمعنى صار أيضا، وأُثِّت اسم جاءت الذي هو ضمير ما حملا على المعنى؛ لأن ما في المعنى هي حاجة، قال سيبويه^(٢) رحمه الله: ومثل قولهم من كان أخاك قول العرب: ما جاءت حاجتك؟ كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنك أدخلت على جاء التاء، حيث كانت ما هي الحاجة، ثم قال رحمه الله: وإنما صيِّرت جاء بمزلة كان في هذا الحرف وحده، لأنه بمزلة المثل، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في الموضع على غير حاله في سائر الكلام، ومن يقول من العرب ما جاءت حاجتك كثير، كما قالوا: من كان أمك، ولم يقولوا: ما جاء حاجتك، كما قالوا: من كان أمك؛ لأنه بمزلة المثل، ألزموه التاء، كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين، وزعم يونس^(٣) رحمه الله أنه سمع ربيعة يقول: ما جاءت حاجتك؟ فرفع.

وقوله: وهي أفعال:

لم يختلف أحد في فعلية شيء منها إلا ليس، فإن أبا علي رحمه الله [٤٤ أ] ذكر في المسائل الحلييات أن ليس حرف^(٤)، وطول في الاستدلال على ذلك، وكذلك استدل

(١) يعني في القول: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

(٢) الكتاب ٥٠/١ - ٥١

(٣) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي (مولاهم) أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، وكان إماما في النحو واللغة، وله في النحو قياس ومذاهب يتفرد بها، عاش ثمانيا وثمانين سنة، وتوفي سنة ١٨٢ هـ. أخبار النحويين البصريين، ص ٣٣، طبقات النحويين واللغويين، ص ٥١، إنباه الرواة ٦٨/٤، إشارة التعيين، ص ٣٩٦

(٤) عقد لذلك أبو علي مسألة مطولة في المسائل الحلييات، ص ٢١٠ - ٢٧٠، حيث ذهب إلى أن ليس حرف، وأسهب في الاحتجاج لذلك .

أيضا (١) على حرفيتها في أول الإيضاح الشعري (٢)، وكذلك نقل عن ابن السراج رحمه الله أنه قال: أنا أفني بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل (٣)، وفي كلام سيبويه إشارة إلى حرفيتها محتملة للتأويل، وهو قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام (٤): وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما، وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فقد يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وذكر غير ذلك، ثم قال رحمه الله: والوجه أن تحمله على أن في ليس إضمارا، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة (٥)، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك، قال السيرافي: يعني أن بعضهم يحمل ليس على ما، ويجعلها حرفا لا يعمل في اللفظ شيئا، كما لم يعمل ما وليس على هذه اللغة دليل قاطع؛ لأن كل ما يستشهد فيه يحتمل التأويل، قال ابن خروف رحمه الله: الزاعم هنا عيسى بن عمر عن أبي عمرو بن العلاء (٦) رحمه الله، قال القالي (٧) رحمه الله في الذيل (٨) بإسناده: إن أبا عمرو أخبر عيسى بن عمر أنه ليس في الأرض تيمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، يعني قوهم: ليس الطيب إلا المسك، وفي الموضوع بحث ليس هذا موضع ذكره، وأكثر

(١) كتبت: وكذلك أيضا استدلل أيضا، وأيضا الأولى غير موجودة في المسائل الخليليات، وغير موجودة في الفهيم المسجم، حيث ورد النص .

(٢) الإيضاح الشعري هو المطبوع بعنوان شرح الأبيات المشككة الإعراب، ويطلق عليه اسم (إيضاح الشعر) وقد حققه حسن هندراوي وقد جاءت فيه الإشارة إلى حرفيتها ص ١٠

(٣) الذي ذكره ابن السراج في الأصول ٨٢/١: فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولستنا كضربنا .

(٤) من أول الفقرة إلى هنا ورد في الفهيم المسجم ١٩٩/٢ - ٢٠٠

(٥) انظر الكتاب ١٤٧/١

(٦) زيان بن العلاء بن عمار، أحد القراء السبعة، خزاعي من مازن، ولد بالحجاز، وسكن البصرة، وقيل في اسمه ربان بالراء المهملة، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ، وعمره ٨٦ سنة . إشارة التعيين، ص ١٢١

(٧) أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيدون، أخذ عن ابن دريد ونفطويه، وطاف البلاد ودخل المغرب، وكانت له حظوة في الأندلس له: الأماطي، وذيل الأماطي والنوادر، و البارع في اللغة، والمقصود والمدود، وفعلت وأفعلت، وخلق الإنسان، ومقاتل الفرسان، ت ٣٥٦ هـ . إشارة التعيين، ص ٥٧ - ٥٨

(٨) ذيل الأماطي والنوادر، ص ٣٩

الناس على فعلية ليس، واستدلوا على ذلك باتصال الضمائر بها على حد اتصاله (١)
بالأفعال، نحو ليس، وليس، وليسوا، وباتصال تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: ليست،
وبقول سيبويه في باب ما ينتصب في الألف ومثله: أزيذا لست مثله؛ لأنه فعل، فصار
بمثلة: أزيذا لقيت أخاه (٢).

وقوله: إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب:

يعني أنه يجوز وقوع غير المحتملة للصدق والكذب أخبارا للمبتدأ، نحو: زيدٌ
أضربه، وزيدٌ لا تكرمه، وزيدٌ هل ضربته، ولا يجوز وقوع شيء من هذه الجمل مع
نواسخ المبتدأ.

قوله: فكان إذا كانت زائدة للدلالة على اقتران الجملة بالزمان:

هذا صحيح، ومثاله قول العرب: لم يوجد كان مثلهم، وقد تجيء زائدة على وجه
آخر، وهو أن يراد بها مجرد التأكيد، لا للدلالة على الزمان الماضي، كقول الشاعر (٣):

٩٦ — سرأة بني أبي بكر تسامي على كان المسومة العراب (الوافر)

فكان هنا لا دلالة لها على الزمان، بل هي مجرد التوكيد، كما في قوله تعالى:

[فيما رحمة من الله لنت لهم] (٤).

وقوله: بمعنى صار:

كقول الشاعر (٥):

(١) يعني الضمير
(٢) الكتاب ١٠٢/١
(٣) لم يعرف قائله، وسرأة القوم: رؤسائهم، والمسومة: المعلمة، الممع ١٠٠/٢، شرح المفصل ٩٨/٧، إصلاح
الخلل، ص ١٥٧، شرح الجمل — ابن عصفور ٤٠٨/١، شفاء العليل، ص ٣٢٢
(٤) آل عمران ١٥٩
(٥) لعمرو بن أحمr الباهلي، والحزن: ما ارتفع من الأرض، وقط الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء، فهي سريعة
الطيران، يشبه سرعة إبلهم بسرعة القطا • المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٢/١، التدريب، ص ١٠٠،
الحماسة ٧٠/١، الفوائد الضيائية ٢٩٠/٢

٩٧ — بَيْتِهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَمَّا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا (الطويل)
 [٤٤ ب] أي صارت، على من روى بيوضها بضم الضاد، فإن أبا علي رحمه الله
 روى بيوضها بفتح الضاد أيضا، فتكون في هذه المسألة على باهما، وهو أحد الوجوه
 في قوله تعالى: [لمن كان له قلب] (١)، وكذلك قيل في قوله تعالى: [كيف نكلم من
 كان في المهدي صبيا] (٢)، إنها بمعنى صار.

وقوله: بمعنى حدث:

كقول الشاعر (٣):

٩٨ — إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ. (الوافر)

فكان هنا بمعنى حدث ووُجِدَ، ومنه قوله تعالى: [وإن كان ذو عسرة] (٤)

وقوله: آض:

بمثلة صار، وقد تكون آض بمعنى رجع، ومنه قولهم: وقتال أيضا، أي راجعا.

وقوله: ما دام إلى آخره (٥):

اعلم أن ما دام تخالف باقي أخواتها من أوجه، وتوافقها من أوجه، أما وجه
 المخالفة فإن ما فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف، ولذلك لا يتم مع اسمها
 وخبرها كلاما، ويحتاج إلى شيء آخر، تكون ظرفا له، كقولك: لا أكلمك ما دمت
 مقيما، أي مدة دوام إقامتك، وما في باقي أخواتها حرف نفي، وأما وجه الموافقة فهو
 أن معانها جُمع الثبات والدوام (٦).

(١) ق ٢٧

(٢) مريم ٢٩

(٣) للربيع بن ضبع الفزاري، وكان من المعمرين . يهرمه: يورثه الهرم وشدة الضعف . اللمع، ص ٣٨،

الأزهيّة، ص ١٩٤، جمل الزجاجي، ص ٤٩، شذور الذهب، ص ٣٥٤، همع الهوامع ٢ / ٨٢

(٤) البقرة ٢٨٠

(٥) تمام الفقرة : وأما ما دام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال إن كانت ناقصة، وإن كانت تامة فللدلالة

على بقاء الفاعل . المقرب ١ / ٩٤

(٦) وردت هذه الفقرة في الأشباه والنظائر ٤ / ٣٢ — ٣٣

وقوله: وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان:

فكان الأحسن أن يقول: على ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع، وقسم يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع عند البصريين رحمهم الله، وقسم مختلف فيه، فالقسم الذي لا يجوز تقديم خبره عليه هو: ما دام وقعد، وجاء في المثل، لأن ما في ما دام مصدرية، فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول، وقعد وجاء في المثل، والأمثال لا تُغيّر عما استعملت عليه، فلذلك لا يجوز تقديم أخبارهن عليهن بالإجماع، وقسم مختلف فيه وهي: ليس وما زال وما انفك وما برح وما فتى، فالذي منع تقديم خبر ليس عليها؛ لأن ليس فعل ضعيف، لم يتصرف؛ فضعف حكمها عن باقي أخواتها، فمنع من تقديم خبرها عليها، وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دامت منفية بما أو بلا في جواب القسم، نحو قولك: والله لا يزال زيد مقيما، فلا يجوز تقديم أخبارهن عليهن، لأن ما من أدوات الصدور، وكذلك لا في جواب القسم، فلا يتقدم عليها مما في خبرها، وأما * من أجاز تقديم خبر ليس عليها فدليلة (١) أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها فإذا جوّزنا في كان وأخواتها، يجوز في ليس أيضا طردا للباب (٢) * واستدلّ بعضهم على جواز تقديم الخبر بقوله تعالى: [ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم] (٣) حين قدم معمول الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، ويُجاب عن ذلك بتوسع العرب في الظروف، فلا دليل في ذلك، والدليل الصحيح على جواز تقديم الخبر تجويز سيبويه رحمه الله في باب الاشتغال: أزيدا [٤٥ أ] لست مثله (٤)، على ما تقدم، ولا يفسّر حيث لا يجوز أن يعمل، وأما من أجاز في ما زال

(١) كتبت دليله بإسقاط الفاء، وما أنبتناه من الأشباه والنظائر ٢/٢١٩، وهو الصواب

(٢) ما بين النجمتين موجود في الأشباه والنظائر ٢/٢١٩

(٣) هود ٨

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/١٠٢: ومثله أزيدا لست مثله؛ لأنه فعل فصار بمثلة قولك: أزيدا لقيت أخاه، وهو

قول الخليل .

وباقى أخواتها فدليله (١) أن ما هنا إذا دخلت على هذه الأفعال، ومعناها النفي، صار معنى الكلام الإيجاب، فصار ككان، فيجوز تقديم أخبارهن عليهن، كما يجوز في كان إذا كانت إيجابا، والقسم الثالث وهو ما عدا ذلك، يجوز تقديم أخبارهن عليهن بالإجماع عند البصريين رحمهم الله.

وقوله: ما عدا انفصال الضمير إلى آخره (٢):

اعلم أن من موجبات تقديم المفعول، قصدنا الإتيان بالضمير المنفصل، نحو: إياك أكرمتُ على ما تقدم في باب الفاعل، ولا يوجب ذلك تقدم الخبر في باب كان، بل يجوز أن تأتي بالخبر ضميرا منفصلا، وإن كان مؤخرا عن كان، نحو: كان إياه زيد، وإنما جاز ذلك مع قدرتنا على الإتيان بالمتصل، لأن باب كان أصله المبتدأ والخبر، وباب المبتدأ والخبر أقله أن يكون كلمتين فصاعدا، فجوزنا انفصال الضمير، ليبقى مع كان واسمها كلمتين، نحو: كنت إياه، وجاز أن تأتي بالضمير المتصل معها أيضا، فتقول: كنته، وكائه زيد، لكونه أخصر، كما تقدم في باب الفاعل.

قوله: والأحسن الانفصال:

هذه مسألة الخلاف، منهم من اختار الانفصال لما ذكرناه من مشاكلته أصلا، وهو باب الابتداء، ومنهم من اختار الاتصال لكون الضمير المتصل أخصر.

قوله: فإن كان قبله لم يجز، نحو قولك: كان طعامك آكلا زيد:

هذه المسألة فيها خلاف، منهم من لم يجزها، ومن جملتهم المصنف رحمه الله، ويحتج بأن كان وليها ما انتصب بغيرها، ومنهم من يجيزها، ويحتج بأننا لم نفصل بين كان واسمها بأجنبي، بل بمجموع الخبر.

قوله: فإن كانا في رتبة واحدة إلى آخره:

(١) كتبت: دليله

(٢) تمام الفقرة: فإنه لا يوجب تقديم الخبر، بل يجوز . المقرب ١/٩٥

إنما جاز جعل أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر، بخلاف المبتدأ، والخبر في تعيين المتقدم للابتدائية، والمتأخر للخبرية؛ لأن في باب كان اختلاف الإعراب يرفع اللبس، ولا كذلك في المبتدأ، فلو كان الاسم والخبر لا يظهر فيهما إعراب، التزم تقديم الاسم، وتأخير الخبر كما في باب المبتدأ، ولا التفات إلى ما أعربه الزمخشري في كشافه في قوله تعالى: [فما زالت تلك دعواهم] (١) من أن دعواهم اسم زالت، وتلك خبرها.

قوله: ولا يجوز عكس ذلك:

إلا في الشعر، ومن ذلك قول القطامي (٢):

٩٩ — قفي قبل التفرُّقِ يا ضِباعًا ولا يكُ موقفٌ منكِ الودَّاعا. (الوافر).

ومثله لحسان بن ثابت رضي الله عنه (٣):

١٠٠ — كأنَّ سبيئَةً من بيتِ راسِ يكونُ مزاجها عسلٌ وماء. (الوافر)

(١) الأنبياء ١٥، قال الزمخشري في الكشاف ٥٦٥/٢: وتلك مرفوع أو منصوب اسما أو خبرا، وكذلك دعواهم.

(٢) القطامي اسمه عمير بن سليم، وضباعة هي بنت زفر بن الحارث الذي مدحه القطامي بالقصيدة . الكتاب ٢/ ٢٤٣، شرح المفصل ٩١/٧، الخزانة ٢٦٧/٢، الممع ٩٦/٢، شواهد المغني، ص ٨٤٩، ديوان القطامي، ص ٣٧، شرح الأشموني ١٧٦/٢

(٣) السبيئة: الخمر، وبيت راس: موضع بالشام . الكتاب ٤٩/١، شواهد المغني، ص ٨٤٩، رسالة الغفران، ص ٨١، شرح المفصل ٩٣/٧، ديوان حسان، ص ٨

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب أفعال المقاربة

قوله: المقاربة:

مصدر قارب [٤٥ ب]، وفاعل هنا ليس المراد به أنه من اثنين كضارب، بل من واحد كسافر.

وقوله: عسى:

معناها الطمع في الحبوب، والإشفاق في المكروه، وأغفل في هذه الأفعال: هبّ، وأنشأ، وعلّق، وهلهل.

وقوله: وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر:

اختلف العلماء في مرفوع هذه الأفعال التي معها أن معناها ومنصوبها (١)، هل هما من المبتدأ والخبر كاسم كان وخبرها أم من باب الفاعل والمفعول كزيد وعمرو في: ضرب زيد عمرا؟ حجة من قال: بأنه من باب الفاعل والمفعول أن المنصوب هنا غير الأول؛ لأنه مصدر، والأول جثة، والخبر إذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى، أو متزلا منزلة كما تقدم في باب المبتدأ والخبر غير المصدر، فكان من باب الفاعل والمفعول، وحجة من قال: إنه من باب اسم كان وخبرها، وهو مذهب المصنف رحمه الله وغيره أنها لما لم تتم بالمرفوع، بل افتقرت إلى المنصوب، لم تكن من باب الفاعل والمفعول، بل من باب الاسم والخبر، ويُجيب عن كون الثاني غير الأول بالوجه التي في قولهم: رجل عدل، وأما ما ليس معه أن منها فأجمعوا على أنه داخل على المبتدأ والخبر ككان.

وقوله: وأما أخبارها فلا تكون إلا أفعالا:

(١) كتبت: الأفعال التي معها معناها أن ومنصوبها

إنما التزمت الأفعال في أخبارها لأنها لما كان معناها في الأخبار، ومعناها المقاربة،
وجب أن تكون أخبارها مما يتصور فيها القرب والبعد، وإنما يتصور ذلك في الأفعال
دون الأسماء، فكانت أخبارها أفعالا لذلك.

وقوله: فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن:

إنما التزمت أن في أخبار هذه الأفعال لأن لفظها ماض، والمراد بها الاستقبال،
فاحتجنا إلى أن لتدل على الاستقبال المقصود في أخبارها.

وقوله: وقد تسد أن مع صلتها مسد الاسم والخبر:

معناه أنها تكون تامة، وتكون أن مع صلتها فاعلها، فلا تحتاج حينئذ إلى خبر،
وتكون بمعنى قرب قيام زيد.

وقوله: إلا ضميرا عائدا على أسمائها:

إنما كان كذلك، ولم يقع الظاهر فاعلا لأخبارها، ولا الضمير غير العائد على
أسمائها؛ لأن الإنسان لا يقارب فعل غيره، وإنما يقارب فعل نفسه، فلذلك لا يقال:
كاد زيد يقوم غلامه ولا كاد زيد أقوم معه، وأما عسى فيجوز أن يقع فاعل خبرها
اسما ظاهرا وغيره، فتقول عسى زيد أن يقوم غلامه، وعسى زيد أن أقوم معه، لأن
معناها الطمع والإشفاق كما تقدم، والإنسان قد يطمع في فعل غيره، وقد يشفق منه،
قلت: يجوز أن يقال: إن البيت لم يخرج عن القاعدة (١)، ولا أقام السبب مكان
المسبب، بل كان أصله: وقد جعل ثوبي إذا ما قمت يثقلني ثوبي، فيكون في خبر جعل،
وهو يثقلني ثوبي، وقد وضع الظاهر موضع المضمرة، ويكون في جعلت قد حذف]
٤٦ أ[المضاف، وهو الثوب، وأقام المضاف إليه وهو ياء المتكلم مقام المضاف، فصار
ضميرا مرفوعا، فقال: جعلت، ولا يستكره هنا وضع الظاهر موضع المضمرة لما
سندكره في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) يعني قول الشاعر: وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأهضض هضض الشارب التمل المقرب ١/١٠١

قوله: وقد تعمل عسى عمل لعل إلى آخره (١):

أجمع النحاة على أنك إذا قلت: عساي وعساك، ولولاي ولولاك ولولاه، أن هنا شيئا قد تُجوز فيه باستعماله على غير أصله، واختلف فيم وقع المجاز، فقال سيبويه رحمه الله: إن عسى خرجت عن عمل كان، وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع، فالضمير منصوب على أنها اسمها، ولولا قد صارت حرف جر، والضمير معها مجرور، وقال الأخفش رحمه الله: إن عسى على باهما من عملها عمل كان، ولولا على باهما من أنها غير عاملة، واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع، فالضمير عنده في عسى في موضع رفع، لا في موضع نصب، والضمير في لولا أيضا، وإن كان صورة ضمير الخبر مستعاراً (٢) للرفع، فهو عنده أيضا في لولا في موضع رفع على الابتداء، لا في موضع جر والوجه ما ذكره سيبويه رحمه الله؛ لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير؛ لأن المضمرة ترد الأشياء إلى أصلها، فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضوعها.

^٣ تمام الفقرة: إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً . المقرب ١/١٠١

^٢ كتبت: مستعار

باب ما ولا ولات

قوله: فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه:

اعلم أن كل حرف دخل على القبيلين الاسم والفعل لا يعمل، وكل حرف يختص بقبيل، ولا يتنزل منزلة الجزء وجب أن يعمل في ذلك القبيل، وقولنا لا يتنزل منزلة الجزء احتراز من الألف واللام في الرجل ونحوه، ومن قد والسين وسوف، وإنما قلنا إن الألف واللام كالجزء لأن الشاعر لو جمع بين قافيتين إحداهما معرفة، والأخرى نكرة، نحو رجل والرجل، لم يكن إبطاء، والإبطاء اجتماع قافيتين في أقل من سبعة أبيات بلفظ واحد، ومعنى واحد، نحو رجل رجل، وقال قال، وهل هل، ودليل تنزل قد والسين وسوف منزلة الجزء دخول لام الابتداء عليها، نحو قوله تعالى: [ولسوف يعطيك ربك فترضى] (١).

قوله: ونجد:

النجد: الموضع المرتفع، وسُميت نجد نجدا بالتنوين لارتفاعها، قال الجوهري: ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، والغور هو تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد (٢).

قوله: والآخر أن لا يتقدم الخبر:

إنما اشترط ذلك لأنها إنما عملت لشبهها بليس في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، فإذا انتقض النفي نحو: ما زيد إلا قائم، بطل الشبه، فبطل العمل، فإن قيل: لم لم تشبه ما إذا انتقض فيها النفي بليس إذا انتقض فيها النفي [٤٦ ب] وتعملها فتقول: ما زيد إلا قائم، كما تقول: ليس زيد إلا قائم، كما شبهت ما زيد قائم بليس زيد

(١) الضحى ٥

(٢) الصحاح، مادة (نجد)

قائماً، قيل: الشيء إذا حُمِلَ على الشيء إنما يُحْمَلُ عليه فيما هو أصل للشيء المحمول عليه، والذي ليس في أصلها إنما هو النفي، والإيجاب أمر طارئ عليها، فحملنا ما عليها إذا كان النفي باقياً، لأن ليس أصلها النفي كما بينا، ولم نحملها عليها في الإيجاب؛ لأن الإيجاب أمر طارئ على ليس، ولم نحمل عليها ما في حال إيجابها، كما حمل في حال نفيها، وقد أورد على ما يوهم الأعمال مع نقيض النفي قول الشاعر (١):

١٠١ — وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجُونًا.... البيت (الطويل)

وأجاب عنه بما فيه كفاية.

قوله: والآخر أن لا يتقدم الخبر:

لأن إعمالها مع تقدم الخبر إعطاء لها حكم العامل القوي المتصرف، وهي حرف ضعيف، فلا تقوى على التصرف في معمولها، وأنشد أيضاً في ما يوهم إعمالها مع تقدم الخبر بيت الفرزدق وهو (٢):

١٠٢ — إذ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ. (البسيط)

وأجاب عنه أيضاً بما فيه كفاية، وفي البيت أجوبة غير ما ذكر المصنف رحمه الله، منها أن لا يكون مثلهم خبراً، بل صفة لبشر تقدمت عليها، فانتصب على الحال، والخبر محذوف، ومنها أن نصب مثل على الظرف، تقديره: وإذا ما بشر في مثل حالهم، ويكون خبراً للمبتدأ مقدم عليه، ومنها غلط الفرزدق؛ لكونه تيمية، لا يعلم ما شرطها في الأعمال عند أهل الحجاز.

(١) نسبة ابن جني لبعض العرب ولم يعينه، ويروى: أرى الدهر، على زيادة إلا، وقامه:

..... بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدباً

وينسب لبعض بني سعد، والمنجون: الدولاب الذي يسقى عليه. شرح المفصل ٧٥/٨، شواهد المغني، ص

٢١٩، شفاء العليل، ص ٣٣٠، شرح الجمل — ابن عصفور ٥٩٢/١، المقرب ١٠٣/١

(٢) من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، وقامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

أي: أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان واليا عليهم. الكتاب ٦٠ / ١، ديوان

الفرزدق، ص ١٦٧، الخزانة ١٣٣/٤، شرح اشعري ١٨٢/١، ٢٠٣

قوله: وليس بظرف ولا مجرور:

تحرز من مثل قولنا: ما في الدار زيد، وما عندك زيد، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات، وهذا شيء اختلف به المصنف، لا أعلمه لغيره، فإن الناس نصّوا على أن الخبر متى تقدم مطلقا، بطل العمل ظرفا أو مجرورا كان أو غيره^(١).

قوله: أن لا يفصل بينها وبين الاسم بيان الزائدة:

تحرز من مثل قولنا: ما إن زيد قائم، وقد جاء الفصل بيان مع إعمالها في الشعر، قال الشاعر^(٢):

١٠٣ — بَنِي عَدَاةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا (البسيط)

قوله: فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف^(٣) إلى قوله كان مرفوعا^(٤):

مثاله: ما زيد قائم ولا قاعد أبوه، فأبوه يجوز فيه وجهان: أحدهما أن يكون فاعل قاعد على أن قاعدا معطوف على قائم، والآخر: أن يكون أبوه مبتدأ، وقاعد خبر مقدم، فقد عطفت جملة على جملة.

وقوله: ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوبا:

مثاله: ما زيد قائم ولا قاعد أبوه، برفع قاعد ونصبه، أما الرفع فعلى أن (أبوه) مبتدأ و(قاعد) خبره مقدم لا غير، وأما النصب فعلى أن تعطف قاعدا على قائم، وأبوه

(١) هذه الفقرة بتمامها في الأشباه والنظائر ١٣/٥

(٢) مجهول القائل، ويروى: ذهب بالرفع، وتامه:

ولا صريف ولكن أنتم الخرف، والصريف: الفضة، والخرف: ما عمل من الطين وشوي على النار فصار فخارا • أوضح المسالك ٢٧٤/١، شذور الذهب، ص ١٩٤، قطر الندى، ص ١٤٣، شفاء العليل، ص ٣٢٨، وفيه ولكن أنتم خرف •

(٣) في المقرب: صفة موصوف

(٤) الفقرة بتمامها: وأوليت الوصف الحرف، وكان الموصوف سببيا من اسمها، كان الوصف على حسب الخبر إن

كان مرفوعا • المقرب ١/١٠٤

مرتفع بقاعد لا غير، ولا يجوز أن يكون قاعد معطوفا (١) على قائم، وأبوه معطوف على زيد الذي هو اسم ما، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها.

قوله: ويجوز فيه النصب والرفع والخفض إن كان مجرورا بالباء الزائدة:

مثاله: ما زيد بقائم ولا قاعد أبوه، برفع قاعد ونصبه وجره، أما الرفع فعلى أن

[٤٧ أ]

(أبوه) مبتدأ، وقاعد خبر مقدم، أو يكون قاعد معطوفا على بقائم على أنها تميمية، وأبوه مرتفعا بقاعد، وأما النصب فعلى أن قاعدا معطوف على بقائم على الموضع، على أنها حجازية، وأبوه مرتفع به، ولا يجوز أن يكون قاعد معطوفا على موضع بقائم، ويكون أبوه معطوفا على اسم ما، لأن خبر ما لا يتقدم على اسمها، وأما الجر فعلى أن (قاعد) معطوف على لفظ بقائم، وأبوه مرتفع به لا غير، ولا يجوز أن يكون قاعد المجرور معطوفا على بقائم، وأبوه معطوفا على اسم ما، لأنه لا يلزم منه تقدّم خبر ما، وأنه لا يجوز، ويلزم منه أيضا العطف على عاملين، وأنه لا يجوز عند البصريين رحهم الله على ما يجرر في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: وإن كان الموصوف أجنيا:

مثاله: ما زيد قائم ولا قاعد عمرو، لا يجوز في قاعد هنا إلا الرفع سواء (٢) رفعت قائما أو نصبته أو جرته بالباء الزائدة، يكون على كل حال عمرو مبتدأ، وقاعد خبر مقدم، أما إن رفعت قائما على أن ما تميمية، فلا يجوز أن ترفع قاعدا بالعطف عليه، فيكون عمرو مرتفعا بقاعد؛ لأنه يلزم خلو الخبر المشتق من (٣) ضمير، وأما إن نصبت قائما فلا يجوز نصب قاعد؛ لأنك إذا نصبت لا يخلو من أحد أمرين: إما أن تعطف قاعدا على قائم، وترفع عمرا به، فيلزم خلو الخبر المشتق من ضمير،

(١) كتبت: يكون قاعدا معطوف

(٢) كتبت: سوى أن

(٣) كتبت: عن

وإمّا أن ترفع عمرا بالعطف على زيد، وتنصب قاعدا بالعطف على قائم، فيلزم أن يكون قد تقدم خبر ما على اسمها، وكل منهما لا يجوز، فتعين الرفع على ما ذكرنا من كونهما مبتدأ وخبراً، وأمّا إن جررت قائماً، فلا يجوز أن تجر قاعدا بالعطف عليه، لأنك إذا جررته إمّا أن تعتقد أن قاعدا معطوف على قائم، وعمرا على زيد، فيلزم العطف على عاملين إن اعتقدت ما تميمية، والعطف على عاملين، وتقدم الخبر إن اعتقدتها حجازية، وكل من ذلك لا يجوز، وإذا نصبت قاعداً مع جر قائم، يلزم فيه ما لزم عند نصب قائم، فعلمنا تعيّن رفع قاعد على كل حال.

وقوله: وإن تأخر (١) الوصف جاز فيه الرفع والنصب كان الموصوف سبباً أو لم يكن:

مثاله في السببي: ما زيد قائماً ولا أبوه قاعداً، وفي الأجنبي: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً؛ لأنه إذا تأخر يجوز أن تعطف عمرا على زيد، وقائماً على قاعد (٢)، ويكون خبر ما حينئذ مؤخراً لا مقدماً، فلا يمتنع النصب، كما امتنع فيما تقدم. قوله: لا أفضل منك رجل ولا امرأة إلاّ أفضل منك (٣):

إنما كرر لا في المثالين لأن لا متى رُفِع ما بعدها لفقدان شرط عملها بدخولها على معرفة أو بتقدّم خبرها، أو بانتقاض النفي، وجب تكرارها مع اسم بعدها كما مثل المصنف رحمه الله، خلافاً للمبرد رحمه الله. قوله: وسبب ذلك إلى آخره (٤):

(١) في المقرب: وإذا تأخر

(٢) كتبت: وقاعداً على قاعد

(٣) صحة هذه العبارة كما وردت في المقرب: لا أفضل منك رجل ولا امرأة، ولا رجل ولا امرأة إلاّ أفضل منك

المقرب ١٠٤/١

(٤) تمام الفقرة: أمّا إنما تعمل إذا كانت خاصة، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام، فتكون في جواب السؤال العام، نحو قولك هل من رجل قائم، فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة . المقرب ١٠٤/١ -

ما ذكره المصنف رحمه الله لا يصلح أن يكون دليلا على اختصاص لا العاملة عمل ليس بالنكرات؛ لأن ما ذكره [٤٧ ب] من العموم إنما هو للا العاملة عمل ليس، وإذا كان كذلك فيحتاج إلى دليل لاختصاص لا العاملة عمل ليس بالنكرة، فتقول: إنما اختصت بالنكرة لضعفها عن ما العاملة عمل ليس؛ لكونها شاركت ليس في مجرد؛ لأن العاملة عمل إن في النكرة دون المعرفة أيضا بأدنى تغيير، وهو أن نقول: إنها نقصت عن إن لكونها مشبهة بها، والمشبه أنقص من المشبه به، ثم نتم ما ذكرناه إلى آخره إلى النفي، وما شاركتها في نفي الحال، فلما ضعفت عن ما اقتضى ذلك نقصانها عنها، فنقصناها العمل في المعرفة، لا يقال: لم لم تعملوها في المعرفة، وتنقصوها عنها في عدم العمل في النكرة؛ لأننا نقول: النكرة قبل المعرفة، فلما اقتضت العمل لشبهها بليس، عملت فيما هو أول، وهو النكرة، فلما اعتزنا على النقص، نقصناها فيما هو ثان، وهو المعرفة، وهذه العلة بعينها هي العلة أيضا في عمل لا العاملة عمل إن دون المعرفة أيضا بأدنى تغيير، وهو أن نقول: إنها نقصت عن إن لكونها مشبهة بها، والمشبه أنقص من المشبه به، ثم نتم ما ذكرناه إلى آخره.

قوله: وأمالات إلى آخره (١):

اختلف الناس في التاء، هل هي داخلية على لا أو على حين؟ فقال بعضهم: هي داخلية على لا، كما دخلت على ربّ وثمّ، بدليل مجيئها مع لا من غير حين، قال الشاعر (٢):

١٠٤ — لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَرِجُو جَوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرٌ.

(الكامل)

(١) تمام الفقرة: فلم ترفع بما العرب إلا الحين مظهرا أو مضمرا • المقرب ١/١٠٥
(٢) للشمر دل اللبني يرثي منصور بن زياد، وقيل لعبد الله بن أيوب التميمي • الجوار: الأمان، ويروى: يبغي جوارك • شواهد المغني ص ٩٢٧، همع الهوامع ٢/٨٤، أوضح المسالك ١/٢٨٧، شرح الأشموني ١/٢١٣

وقال بعضهم هي متصلة بحين، بدليل مجيئها مع حين من دون لا، قال الشاعر^(١):

١٠٥ — العاطفون تحين ما من عاطف (الكامل)

ولا تعمل لا إذا جاءت معها التاء إلا في الحين خاصة، رفعت الحين أو نصبته أو جررته، وإنما اختصت بالحين لكونها ظرفاً يعمل فيه أضعف عامل، ولا يظهر معها إلا أحد الجزئين لضعفها حتى تكون كأنها لم تعمل إلا في جزء واحد، فإن رفعت الحين، وهو أقل من نصبه كان رفعه بأنه اسمها، والخبر محذوف، يقدره بعضهم معرفة، وبعضهم نكرة، أي: ولات حين مناص حيناً نحن فيه، وإن نصبت الحين، وهو الأكثر، كان اسمها محذوفاً، يقدره بعضهم أيضاً معرفة، وبعضهم نكرة، والذي يفهم من كلام المصنف رحمه الله أنه إن كان المحذوف الاسم لا تقدره إلا معرفة، وإن كان المحذوف الخبر قدرته إن شئت معرفة، وإن شئت نكرة، وإنما كان النصب بها أكثر من الرفع لأنها لضعفها أظهر وأمعن العمل الضعيف أكثر من إظهارهم معها العمل القوي، وإن جررت الخبر اعتقدت لات حرف جر، وروي في تاء لات الضم والفتح والكسر، من فتحها طلباً للتخفيف، ومن كسرهما فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضمها فلأنها لما قويت بوقوعها موقع ليس، حركتها بأقوى الحركات، وهي الضمة، وإنما جوّز بعضهم تقدير الاسم [٤٨ أ] والخبر معرفة، وإن كانت لا من دون تاء لا تعمل في المعارف إلا في وجه شاذ، أنشد عليه ابن الشجري رحمه الله في أماليه^(٢):

١٠٦ — فحلّت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبّها متراخياً.

(الطويل)

(١) لأبي وجرة السعدي، وقامه: والمسبون يدا إذا ما أنعموا . والعطف: الشفقة والتحنن، وأسبغ النعمة: أفاضها وأتمها . الإنصاف ١/١٠٨، تذكرة النحاة، ص ٧٣٤، مجالس ثعلب، ص ٤٤٢، الخزانة ٤/١٧٥، اللسان، مادة (حين)

(٢) للنايعة الجعدي، وسوداء القلب: سويداؤه وهي حبه السوداء، باغياً: طالباً، متراخياً: متهاوناً فيه . أمالي ابن الشجري

٢٨٢/١، وفيه: لا أنا متبغ، شرح ابن عقيل ١/٣١٤، شواهد المغني، ص ٦١٣، الممع ٢/١٢٠

وإن كان يحتمل التأويل؛ لأن الحين مبهم، فتعريفه وتنكيره سيان، وقال أبو الحسن الأخفش رحمه الله: لات لا تعمل شيئاً، فإن رفعت الحين فبالابتداء، وإن نصبته فعلى الظرف.

قوله: وتعمل في الحين معرفة ونكرة:

ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى (١):

١٠٧- لَاتَ هُنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ (الخفيف)

فأعمالها في هنا وهو معرفة. اعلم أن هذا البيت فيه اختلاف بين النحويين، فقال أبو علي الفارسي رحمه الله: إن لات هنا غير عاملة، وإن (ذكر) مبتدأ، وهنا التي قبلها ظرف مكان خبر عن ذكري، وزاد ابن عصفور رحمه الله ذلك بنص سيبويه رحمه الله على أن لات تلزم الحين، ولا تستعمل إلا فيه، ويمكن أن يجاب عن أبي علي رحمه الله بأن يُحمل نص سيبويه رحمه الله على لات إذا كانت عاملة، وأما غير العاملة فلا تُسلم التزامها بالحين، ومنهم من ذهب إلى أن هنا اسم زمان هنا، وأما تستعمل تارة للزمان، وتارة للمكان، كحيث عند أبي الحسن الأخفش، ذكر كون هنا اسم زمان أبو علي رحمه الله في الشيرازيات، وشيخنا ابن عمرون رحمه الله في شرحه للمفصل، فتكون هنا في البيت اسم لات، وذكري جبيرة خبر لات، على حذف مضاف، أي: لات هنا حين ذكري جبيرة، أي لات هذا الحين حين ذكري جبيرة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون حينئذ قد استعمل لات هنا مذكورة الاسم والخبر على خلاف استعمالها، وحسن ذلك كون الذي هو خبر في الحقيقة، وهو حين محذوفاً، ويدل على مجيء هنا للزمان قول بعض بني أسد (٢):

١٠٨- فلَمَّا حَانَ نِصْفُ اللَّيْلِ هُنَا وَهَنَا نِصْفُهُ قَسَمَ السَّوِيُّ. (الوافر)

(١) للأعشى (ميمون بن قيس) وقامه: أم من جاء منها بطائف الأحوال، ولات هنا: أي ليس وقت ذكرها .
ديوان الأعشى، ص ٣٩، الخصائص ٤٧٤/٢، شرح المفصل ١٧/٣، المقرب ١٠٥/١
(٢) لم أتمكن من معرفة قائله .

ألا تراه أشار بهنّا الأولى إلى زمن نصف الليل الماضي، وبالأخرى إلى زمن نصف الباقي، وإلى هذا الوجه ذهب الشلويبين وابن عصفور رحمهما الله، وضعّف ابن مالك رحمه الله ذلك بأن هنّا ظرف لا يتصرف إلاّ بأن يدخل عليه من وإلى، وأنه يلزم من ذلك أيضا إعمال لات في معرفة ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنهم كما أخرجوها عن أصلها من استعمالها في المكان إلى استعمالها في الزمن، فكذلك يجوز أن يصرفوها، لا سيما وتصرفها إنما هو تقديري، لا ظهور له في اللفظ، وكما جاز أن تكون المعرفة معها مقدرة، جاز أن يلفظ بها ظاهرة، إذ ليس في ذلك إلاّ إظهار ما قدّر مثله في كلام المصنف رحمه الله ما يوهّم أنه أعرب هنّا في البيت على أنه خبر لات، وهو قوله: ومن إعمالها فيه [٤٨ ب] معرفة، ولم يتقدم للهاء في فيه ما تعود عليه إلاّ الخبر في قوله: وتعمل في الخبر، ثم قال بعد إنشاد البيت، فأعملها في هنّا وهو معرفة فهذا القول مقوّمًا لما يتوهم من أنه جعل هنا في البيت خبرًا، وهذا إعراب لم أقف عليه لغيره وفي كلامه في شرح المقرب ما يدل على أنه أراد بالخبر المعرفة حين، التي قدرناها محذوفة لإضافتها إلى المعرفة، وهذا الكلام بعينه في قول الشاعر (١):

١٠٩ — حنّت نوارٌ ولاتٌ هنّا حنّتِ وبدا الذي كانت نوارٌ أجنّتِ.

(الكامل)

غير أنك إذا قدرت لا غير عاملة، وجعلت هنّا للمكان، تقدّر أن المصدرية الخفيفة قبل حنّت التي بعد هنّا؛ ليصلح أن تكون أن وما بعدها مبتدأ، وهنّا خبره،

(١) قاله شبيب بن جعيل التغلبي حين أسر يخاطب به نوار بنت عمرو بن كلثوم وهي أمه، وقد نسبه بعضهم إلى حجل بن فضلة. شرح الأشموني ١/١٠٤، الممع ١/٢٧٠، شواهد المغني، ص ٩١٩، تذكرة النحاة، ص ٧٣٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٢٠ الصراح مادة (هنا).

وإذا جعلت هنا اسم لات كان تقدير الخبر: حين حنّت، وقال بعض النحاة: إن لات تعمل في الحين ومرادفه، يعني أسماء الزمان، وأنشد على ذلك قول الشاعر^(١):

١١٠ — نَدِمَ البِغَاءُ ولاتَ ساعةً مَنَدَمٍ (الكامل)

فأعمل لات في ساعة، وقول الشاعر^(٢):

١١١ — طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوَانٍ (الخفيف)

فأعمل لات في أوان، وجميع ما ذكره يُخرَج على حذف مضاف تقديره: ولات

حين ساعة مندَم، ولات حين أوان، ولا ينقض بذلك قاعدة.

(١) قاله محمد بن عيسى التميمي، وقيل مهلهل بن مالك الكناني، وتماهه: والبيغي مرتع مبتغيه وخيم، والبغاة: جمع

باغ والباغي الذي يتجاوز قدره، مندَم: مصدر ميمي بمعنى الندم، مرتع: اسم مكان بمعنى الملهى والملاعب .

شواهد الكشاف، ص ٣٢١، شرح ابن عقيل ١/٣٢٠، الخزانة ٤/١٧٥، شرح الأشموني ١/٢١٢

(٢) لأبي زيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر بن معدي كرب بن حنظلة، وتماهه: فأجينا أن ليس حين بقاء، تذكرة

النحاة، ص ٧٣٤، الإنصاف ١/١٠٩، شواهد الكشاف، ص ٣٢٠، الخزانة ٤/١٦٩، شواهد المغني، ص

٦٤٠، ٩٦٠، الحصائص ٢/٣٧٧، شرح المفصل ٩/٣٢

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الحروف التي

تنصب الاسم وترفع الخبر

قوله: ومعناها التأكيد:

قلنا: أَمَا إِنَّ وَأَنْ فمعناها التأكيد كما ذكر، وَأَمَا لَكِنَّ فهي وإن فهم منها التأكيد، لَكِنَّ المعنى الذي أتى بها لأجله الاستدراك، ومعنى الاستدراك مخالفة ما بعدها لما قبلها إيجابا وسلبا، إَمَا لفظا ومعنى، كقولنا: قام زيد لَكِنَّ عمراً (١) لم يقم، أو ما أبوه قائم، أو ما قام زيد لَكِنَّ عمرا قائم، وإَمَا معنى دون لفظ، كقولنا: سافر زيد لَكِنَّ عمرا مقيم، فما بعدها وما قبلها وإن كانا موجبين، إلا أن معنى قولنا: لَكِنَّ عمرا مقيم، أي: لم يسافر، فخالف ما قبلها في المعنى.
قوله: كَأَنَّ:

اختلف فيها هل هي مركبة من كاف التشبيه وأن التي كانت مكسورة، أو مفردة؟ ومن قال هي مركبة قال: كان أصلها إنَّ زيدا كالأسد، فقدّمنا الكاف لغرض أن يُعلم التشبيه من أول الأمر، ففتحنا همزة إنَّ؛ لدخول حرف الجر عليها، والمعنى على الكسر، بدليل عدم احتياجها إلى جزء آخر، كما تحتاج إليه أن المفتوحة في قوله (٢):

١١٢ — أَحَقُّ أَنْ جِرائِنَا اسْتَقَلُّوا فَيَتُّنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقٌ. (الوافر)

(١) كتبت: عمرو
(٢) للمفضل النكري، ويروى: ألم تر ٠٠، واستقل القوم: ذهبوا وارتحلوا، النية: الوجه الذي ينويه المسافر، فريق: أي مفرقة ٠
الكتاب ١/١٣٦، المفضليات، ص ٢٠٠، شواهد المعنى، ص ١٧٠، شرح الأشموني ١/٢٣٧، هج الوامع ٤/٣٦٩، اللسان
مادة (فرق)

ونحوه، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يكون بما يجوز وقوعه، وبما لا يجوز وقوعه، كقولك: ليتني كنت نبياً، والترجي لا يكون إلا بما يجوز وقوعه.

وقوله: أنها أشبهت الأفعال:

من [٤٩ أ] الوجه الذي ذكره كلام صحيح، وأشبهتها أيضا من أن فيها ما هو على ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة، كما أن الأفعال كذلك، وأن أواخرها لازمة الفتح، كما أن آخر الفعل الماضي كذلك، وأما تتصل بها الضمانر، كما تتصل بالأفعال، تعليله أيضا تقديم المنصوب على المرفوع صحيح، ويجوز أن يقال فيه شيء آخر، وهو أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل شبهها قويا أعطيناها الحالة القوية التي للفعل، وهو تقديم المنصوب على المرفوع، إذا كان ذلك إنما يكون في حال تصرف الفعل وقوته، بخلاف ما ولا إذا كان شبهها ضعيفا، فأعطينا تقديم المرفوع على المنصوب، لا يقال: يلزم من ذلك أن تساوي هذه الحروف الأفعال؛ لأننا نقول: يظهر أثر نقصها على الأفعال، بلزوم تقديم المنصوب، بخلاف الأفعال، واختلف النحاة في عامل الرفع في خبر إن وأخواتها، فذهب البصريون إلى أن هذه الحروف ترفع الخبر كما تنصب الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تؤثر في الخبر وأنه مرتفع بما كان يرتفع به، لنا في هذه المسألة أن هذه الحروف اقتضت الخبر، كما اقتضت المسند والمسند إليه، من حيث كانت تطلب الاسم فتعمل فيه، كما عملت في الاسم بيان الاقتصار أنها تطلب لكل واحد المبتدأ والخبر، ولا بد لكل منهما من الآخر^(١)، ويؤيد ذلك أن كان للتشبيه، ولا تتأتى إلا بمشبه ومشبه به، فلما اقتضت الجزأين، عملت فيهما وإذا ثبت في كان، ثبت في جميع أخواتها؛ لعدم القائل بالفصل، وحجة الكوفيين أن هذه حروف، فتسحط عن رتبة كان وأخواتها، التي هي أفعال، فلا تعمل إلا في الجزأين، كما عملت كان فيها، والجواب أنه لم ينحصر أثر ضعفها عن كان في أنها لا تعمل في الجزأين فقد

(١) كتبت: ولا بد منهما من الآخر

ظهر أثر ضعفها بغير ذلك، وهو عدم تصرفها في معمولاتها بتقديم وتأخير، إلى غير ذلك من الأشياء التي نقصت بها عن كان، وفيها كفاية، فلا حاجة إلى نقصها بعدم التأثير في الجزأين.

قوله: وانفردت إن إلى لفي الدار لقائم^(١):

اعلم أن النحاة أجمعوا على جواز دخول اللام مع إن المكسورة؛ لأنها لم تغير شيئا مما كان المبتدأ أو الخبر عليه قبل دخولها إلا نصب لفظ زيد، وامتناع تقديم الخبر، ووقوعه غير الجملة المحتملة للصدق والكذب، ولا يغير ذلك في الابتداء شيئا، فجاز دخول اللام معها، كما تدخل مع المبتدأ، وأجمعوا على أنها لا تدخل مع أن المفتوحة الهمزة وكان وليت ولعل بسائر لغاتها، أما امتناعها من أن المفتوحة؛ فلأنها وما بعدها كالمفرد، واللام لا تدخل مع المفرد، وأما امتناعها من البواقي؛ فلأنهن غيرن معنى الابتداء، فلا تدخل معهن لام الابتداء، واختلفت النحاة في لكن، فذهب البصريون^(٢) رحمهم الله إلى امتناع دخول [٤٩ ب] اللام معها، وذهب الكوفيون رحمهم الله إلى جواز دخول اللام معها، حجة الأولين أن معنى لكن يناقض معنى اللام، إذ كانت لكن تقتضي تعلق الثاني عنها بما قبلها، على ما تقدم، واللام تقطع ما بعدها عما قبلها، إذ كانت من أدوات الصدور كما تقدم، وذلك يمنع من اجتماعها، وحجة الكوفيين السماع والقياس، أما السماع فقول الشاعر^(٣):

١١٣ — ولكئني من حبها لعميدُ. (الطويل)

(١) نص المقرب ١٠٦/١ — ١٠٧: وانفردت إن من بين سائر أخواتها بدخول اللام في الخبر إذا كان اسما أو فعلا مضارعا أو ماضيا غير متصرف نحو نعم وبئس أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية، فإن كان ماضيا متصرفا لم يجز دخولها عليه، وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر، نحو قولك: إن في الدار لزيدا، وقد تدخل أيضا على معمول الخبر إذا تقدم عليه نحو قولك: إن زيدا لفي الدار قائم

(٢) المسألة ٢٥ من الإنصاف (القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن) ٢٠٨/١ — ٢١٨

(٣) مجهول القائل، وصدوره: يلوموني في حب ليلي عواذلي، ورواية الفراء: لكميد، وهو من الكمد بمعنى الحزن، معاني القرآن

— الفراء ٤٦٥/١، شرح ابن عقيل ٣٦٣/١، الإنصاف ٢٠٩/١، شرح الجمل — ابن عصفور ٤٣٠/١، همع الاطواع ١٧٦/٢ شواهد المغني، ص ٦٠٥

فأدخل اللام مع لكنّ، وأمّا القياس فإنهم قاسوا لكن على إن بجامع ما يشتركان فيه من بقاء معنى الابتداء فيه، إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: ما قام زيد وعمرو منطلق، وبين قولنا: ما قام زيد لكنّ عمرا منطلق، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لما ذكرناه من الدليل، والجواب عما ذكره الكوفيون، أما البيت فلا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلاّ هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق به في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه، ثم إنه لو صححناه، لا حجة لهم فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون أصله: ولكنّ إنني من حبها لعميد، فنخفف الهمزة بإلقاء حركتها على النون، وحذف إحدى النونات لكثرة اجتماع النونات، فصار اللفظ ولكنني، فلم تدخل اللام حينئذ إلاّ مع إنّ، لا مع لكنّ، ويحتمل أن يقال: إنّ هذه اللام زائدة، لا لام الابتداء، كاللام في قوله (١):

١١٤ — مرّوا عجلاً فقالوا كيف صاحبكم

قال الذي سألوا أمسى لمجهودا. (البيسط)

وقوله (٢):

١١٥ — أمّ الحليس لعجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة. (الرجز)

فلا دليل في البيت حينئذ، وأمّا ما ذكره من القياس على إنّ فما ذكرناه من الدليل يبيّن الفرق، فثبت عدم مصاحبة اللام للكنّ. واعلم أن اللام إذا دخلت مع إنّ فلها ثلاثة مواضع لا غير، على ما سنبين، وكان مقتضى القياس أن تدخل قبل إنّ لأمرين:

(١) لم ينسبه أحد، ويروى: عجالي، وسراعا، فقال من سألوا، فقال من سئلوا. وعجالي: جمع عجلان كسكاري جمع سكران

وعجالا: جمع عجل كرجال ورجل. الممع ١٧٨/٢، شرح ابن عقيل ٣٦٥/١، شرح الأشموني ٢٣٩/١، تذكرة النحاة ص ٤٢٩، شرح المفصل ٦٤/٨، الخصائص ٣١٦/١

(٢) نسب هذا الرجز لعنترة بن عروس من موالي ثقف، ونسب إلى العجاج أيضا، كما نسب إلى رؤبة، والشهوية: الغانية. مجاز القرآن ٢٢٣/١، شرح ابن يعيش ١٣٠/٣، شواهد المغني، ص ٦٠٤، الخزانة ٣٢٣/١٠، شرح الجمل — ابن عصفور ٤٣٠/١ الصحاح واللسان مادة (شهرب)

أحدهما: كونها لام الابتداء، فيقتضي ذلك أن تكون في مبتدأ الكلام.

والآخر: أن همزة إن إذا أبدلت هاء ظهرت اللام قبلها، كقول الشاعر^(١):

١١٦ — لَهْنِكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ (الطويل)

على خلاف فيه يذكر بعد، لكن كرهوا أن يجمعوا بين اللام وإن؛ لاتفاقهما في المعنى، فاعتزموا على تأخير أحدهما، وكان تأخير اللام أولى، لكونها غير عاملة، فلا يغير تأخيرها شيئا بخلاف تغيير إن، فإنه كان يبطل عملها، فأخرت اللام لذلك، واقتضى تأخيرها أن يفصل بينها وبين إن بشيء، وإلا لزم اجتماع الحرفين، كما لو كانت مقدمة على إن، فأدخلت حينئذ على الخبر، ليكون الاسم فاصلا بينها، بشرط أن يكون الخبر اسما مفردا، أو فعلا مضارعا، ويحتاج المصنف رحمه الله أن يقول: غير منفي، فإنه لا يجوز أن نقول: إن زيدا لما يقوم، وكذلك مع جميع حروف النفي، لأن غالب حروف [٥٠ أ] النفي أولها لام كلا ولم ولن، فيستثقل اجتماع اللامين، وطرده الحكم في باقي حروف النفي^(٢)، أو يكون الخبر فعلا ماضيا غير متصرف، نحو: إن زيدا لنعم الرجل، لأن غير المتصرف يشبه الاسم، أو يكون الخبر ظرفا، نحو: إن زيدا لعندك، أو جارا ومحجورا، نحو: إن زيدا لفي الدار، أو جملة اسمية، نحو: إن زيدا لأبوه قائم، ويحتاج أيضا أن يقول: غير منفية، لما ذكرناه في المضارع، ويحتاج أن يزيد في ذلك بأن يقول: ولا يكون الخبر شرطا وجزاء، نحو: إن زيدا إن تكرمه يشكرك، لأنها إذ ذاك تلبس بألها لام القسم لا لام الابتداء، وأجاز ابن الأنباري رحمه الله أن تدخل اللام على جواب الشرط، فتقول: إن زيدا إن تكرمه ليشكرك، وقال: لأنها حينئذ لا

(١) لم يعرف قائله، وتامه: على هنوات كاذب من يقوفا • وعيسية: امرأة منسوبة إلى عبس، الوسيمة: الجميلة، الهنوات: الفعلات القبيحة، جمع هنة، وهو ما يستهجن التصريح بذكره • شرح المفصل ١١٩/٨، الإنصاف ٢٠٩/١، شفاء العليل، ص ٣٦٦ الزهر ٦/١، الخزانة ٣٤٠/١٠، الصاحي، ص ٥، الصحاح مادة (هن).

(٢) في الأشباه والنظائر ورد هذا النص على النحو التالي: لأن غالب حروف النفي أولها لام كلا ولم ولن، فيستثقل اجتماع اللامين وطرده الحكم يأتي في باقي حروف النفي •

تلبس، إذا كانت لام القسم لا تدخل على جواب الشرط، ولا سماع يعضده في ذلك، وهو بعيد من القياس لكثرة تأخر اللام عن موضعها الأصلي، ويزيد أيضا: ولا يكون خبر إنّ قسما، نحو: إنّ زيدا والله لأضربنه.

قوله: فإن كان ماضيا متصرفا لم يجوز دخولها عليه:

لبعد الماضي من الاسم، ويحتاج أن يقول: إلا أن تدخل عليه قد، فإنه حينئذ يجوز دخول اللام، نحو: إنّ زيدا لقد قام، لأنه حينئذ يقرب من الحال فيشبه المضارع. قوله: وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر نحو قولك: إنّ في الدار لزيدا:

إنما جاز ذلك لأن موضع اللام كان المبتدأ الذي هو اسم إنّ، وقد وقع الفصل بينها وبين إنّ ولا مانع من دخولها، وهذا هو الموضع الثاني من مواضع اللام، ويحتاج أن يقول: بشرط أن لا يكون اسم إنّ أنّ المفتوحة المشددة مع ما في صلتها، نحو: إنّ في ظني أنك مقيم، ولا تعتقد أنّ دخول اللام على الاسم متوقف على أن يكون الفاصل بينه وبين الخبر، بل لو قدمت معمول الخبر على اسم إنّ فقلت: إنّ في الدار زيدا قائم، وإنّ فيك عمرا راغب، جاز دخول اللام على الاسم حينئذ؛ لفصل معمول بينه وبين إنّ.

قوله: وقد تدخل أيضا على معمول الخبر:

هذا هو الموضع الثالث من مواضع دخول اللام، وإنما اشترط تقديم معمول على الخبر إذا دخلت اللام عليه؛ لأنه لو دخلت على معمول وقد تأخر، لكأنّ قد دخلت على فضلة، وهي إنّما ينبغي أن تدخل على أحد جزئي الجملة، فلا تتأخر إلى الفضلة، أمّا إذا تقدم معمول على الخبر فقد وقع موقع ما هو أحد جزئي الجملة فجاز، ويحتاج أن يقول: بشرط أن يكون الخبر العامل مما يجوز دخول اللام عليه، فإنك لو قلت: إنّ زيدا في الدار قام، لم يجوز دخول اللام عليه عند أكثر النحاة؛ لأن اللام وإن

دخلت على المعمول هي في المعنى داخلة على العامل، وقد تقدم ان الماضي لا تدخل عليه اللام، إذا لم تكن معه قد، فلا يجوز: إن زيدا لفي الدار قام، خلافا للأخفش والقراء [٥٠ ب] رحمهما الله في إجازتهما ذلك.

قوله: وقد تدخل أيضا على الخبر ومعموله بشرط تقدمه على الخبر:
هذه المسألة فيها خلاف بين النحاة، فأجاز بعضهم أن تقول: إن زيدا بك لواتق،
واستشهد على جوازه بقول الشاعر^(١):

١١٧ — إني لَعِنْدَ أذى المولى لَدُو حَنَقٍ (البيسط)

ومما نقله القراء رحمه الله في معانيه عن الكسائي رحمه الله من أنه سمع أبا الجراح^(٢) يقول: إني لبحمد الله لصالح، وقال المجيز لذلك: يكون تكرار اللام تأكيدا، ومنع بعضهم جواز ذلك، وقال: إن الحرف إذا كرر للتأكيد أعيد مع ما دخل عليه، كقوله تعالى [وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا]^(٣) واضطرب النقل في عزوه المذاهب، فعزى السيرافي رحمه الله المنع إلى أبي العباس المبرد، واختاره هو أيضا، والإجازة إلى الزجاج رحمه الله، وعزى الأبيدي^(٤) رحمه الله في شرحه الجزولية إجازة دخول اللام عليها معا إلى المبرد، والمنع إلى الزجاج، بالعكس مما ذكر السيرافي رحمه الله.

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا تمامه .

(٢) أبو الجراح العقيلي هو جرو بن قطن، أحد الذين شهدوا مع الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبرية، وهو أحد الحكام اللغويين في مجالس الولاة، وقد روى عنه القراء كثيرا من كلامه . الفهرست، ص ٧٦، الأعراب الرواة، ص ١٨٣ — ١٨٥

(٣) التوبة ١٠٨

(٤) علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني النحوي، لازم الثلوبين والذباح، وكان إماما في النحو واللغة، وله تقايد على الكتاب وعلى الإيضاح والجمال والجزولية، وهو منسوب إلى أبدة، قال الزبيدي في تاج العروس مادة (أبد، أبذ) وأبدة كقبرة بلدة بالأندلس وصرح الحافظ بن محمد والحافظ الذهبي وغيرهما بأن دال أبدة معجمة (ذال) وفي لب اللباب والتكملة إهمال الدال، وضبطها الحميري بالذال، وقال: وهي من أعمال جيان قرب بياسة، وهي مدينة إسلامية تقع على نهر الوادي الكبير وينسب إليها فيقال الأبيدي والأبيدي، الروض المعطار، ص ٦، وقد توفي سنة ٦٨٠ هـ . إشارة التعمين، ص ٢٣٣

قوله: ولا تدخل اللام على إن نفسها إلى قوله تريد الله أنت^(١):

اختلف الناس في هذه اللام بعد إبدال الهمزة هاء، نحو: لَهْتَكْ، فذهب جماعة منهم ابن يعيش رحمه الله وغيره من المتأخرين إلى أن هذه اللام هي لام الابتداء، وأنه لما تغيرت صورة إن بإبدال الهاء من همزتها صارت كأنها حرف آخر غير إن، فجاز الجمع بينها وبين اللام، وذهب أكثر النحاة إلى أن هذه اللام ليست لام الابتداء، محتجين بأننا لم نجمع بين اللام وإن إلا لأن معنهما واحد، والمعنى لا يتغير بإبدال الهمزة أو تركها، فالمعنى الذي لأجله منعنا من الجمع بينهما موجود، فلا نجمع بينهما أبدلت الهمزة أو لم تبدل، فيحتاجون إلى تخريج قول الشاعر^(٢):

١١٨ — لَهْتَكْ فِي بَرْقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ. (الطويل)

وما كان مثله، فخرجه سيبويه وابن السراج ومن تبعهما رحمه الله بأن هذه اللام الداخلة على إن إنما هي جواب القسم، لا لام الابتداء، بدليل مجيء لام الابتداء معها في نحو قول الشاعر: لَهْنِكْ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْ سِيْمَةٌ^(٣)، كما أنشدناه أولاً، وقول الشاعر^(٤):

١١٩ — وَأَمَّا لَهْتَكْ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِهَا لَعَلِي شَفَا يَاسٍ وَإِنْ لَمْ تِيَّاسٍ. (الكامل)

وخرجه المصنف رحمه الله وجماعة قبله على أن اللام ليست لام جواب القسم، ولا لام الابتداء، كما قال ابن يعيش وغيره، بل قال أصله: إنك من برق، ثم حذفوا اللام من لله، فقالوا لاه بسكون الهاء، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم ألقوا حركة الهمزة على الهاء وحذفوا الهمزة تخفيفاً، فقالوا: لَهْنِكْ، أو أصله: لاه بكسر الهاء

(١) تمام الفقرة: وإن أبدلت همزتها هاء، فأنا قوله: هُنْكَ مِنْ بَرْقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ، فأصله: له انك، ثم نقلت حركة الهمزة، والعرب تقول له أنت . المقرب ١٠٧/١

(٢) محمد بن مسلمة، وصدوره: ألا يا سنا برق على قلل الحمى . لَهْنِكْ: لأنك . الخزانة ١٠/٣٣٨، أمالي القالي ١/٢٢٠، أمالي الزجاجي، ص ٢٥٠، تذكرة النحاة، ص ١٢٠، ٤٢٩، شرح ابن يعيش ٨/٦٣، شواهد المغني، ص ٦٠٢، المجمع ١٧٩/٢، اللسان مادة (هن) و (قذى)

(٣) سبق، وهو الشاهد رقم ١١٦، ص ١٤١

(٤) للمرار الفقعسي . الخزانة ١٠/٣٣٦، نوادر أبي زيد، ص ٢٨

إنك، فحذفوا الهمزة حذفاً طلباً للتخفيف، فصار اللفظ لاهنك، ثم حذفوا ألف لاه،
فصار اللفظ لهنك.

قوله: إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً:

اختلف النحاة [٥١ أ] في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدّمتهما على اسم
إنّ، فقال قوم: يقدر الاستقرار بعد اسم إنّ؛ لئلا نكون قد فصلنا بين إنّ واسمها بغير
الظرف والمجرور، وقال بعضهم: لا، بل نقدره قبل الظرف والمجرور، ولا يعتد بهذا
فصلاً، لكونه لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره، مثال تقديم معمول الخبر عليه: إنّ زيدا
غلامه ضرب، فإن كان مانع نحو: إنّ زيدا ما ضرب غلامه، لم يجوز تقديمه على ما، وما
أشبه ذلك، وفي لعل حذف نون الوقاية أجود من إثباتها؛ لطول الكلمة، وكثرة اجتماع
المتقاربات، وفي لعل لغات عشر: لعلّ، علّ، لعنّ، عنّ، لأنّ، أنّ، رعنّ، رغنّ، لعنّ،
لعلتّ بالناء وهي أقلها استعمالاً، ذكرها أبو علي رحمه الله في التذكرة، والثلاثة التي
قبلها أقل استعمالاً أيضاً من الستة اللواتي قبلهنّ.

قوله: وإذا لحقت (١) هذه الحروف ما إلى آخره (٢):

مذهب سيويه رحمه الله أنه لا يجوز أن يعتقد ما زائدة، وينصب الاسم بعدها،
ويرفع الخبر إلا في ليت وحدها، لأجل البيت الذي رواه عن النابغة (٣)، وفي باقيهن لا
يرى إلا أن تكون ما كافة، وما بعدها مرفوع بالابتداء والخبر، وقاس بعضهم البواقي
على ليت، فأجاز في الجميع أن تعتقد أن ما كافة، فترفع، وأن تعتقد ما زائدة، فنصب،
ثم اختلف هؤلاء، فجعل بعضهم الوجهين في الجميع سواء، وفصل بعضهم فقال:
الكف في إنّ وأنّ ولكن أحسن من الزيادة، لكونهنّ لم يغيرن معنى الابتداء، فالموضع
يطلب المبتدأ، والزيادة في كأن وليت ولعل أحسن من الكف؛ لتغييرهنّ معنى الابتداء،

(١) في المقرب: وإذا لحقت، والصواب ما ذكره ابن النحاس

(٢) تمام الفقرة: لم يجوز إعمالها، نحو قولك: إنما زيد قائم، لزوال اختصاصها بالأسماء. المقرب ١٠٩/١

(٣) البيت هو: قالت ألا ليتمها هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد. الكتاب ١٣٧/٢

لا يقال في ليت إذا بقي اختصاصها بعد دخول ما كما كان قبله: وجب أن تعمل، ولا تجعل ما كافة، لأننا نقول: هذه الحروف على كل حال ضعيفة، وقد حصل الفصل بينها وبين ما كان اسمها بما فجاز أن يبطل عملها لضعفها، وإن كان الاختصاص باقيا، والخُلب: الليف بضم اللام، كذا قال الجوهري^(١) رحمه الله، وأنشد عليه البيت^(٢)، ثم قال: وكذلك الخُلب بالتسكين، وقال ابن سيده^(٣) رحمه الله: والخُلب: حبل الليف والقطن إذا دقّ وصلب^(٤).

وقوله: إذا كانت فعلية فصل بينهما:

إنما التزم الفصل لعله مركبة من مجموع أمرين، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤها^(٥) ما لم يكن يليها.

وقوله: وإن ألغيت لزمت اللام:

ليس على إطلاقه، بل نقول: إن لم يظهر المعنى لزمت اللام للفرق كما ذكر، وإن ظهر بدون اللام، جاز تركها، وإن كان الإتيان أحسن، ومنه ما جاء في الحديث (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا وما لنا من طعام إلا التمر)^(٦) فلم يأت باللام لما كان المعنى لا يلبس، ومثله قول الشاعر^(٧):

(١) الصحاح مادة (خُلب)

(٢) البيت هو: كأن وريديه رشاء خُلب، وهو من مشطور الرجز، ينسب لرؤية بن العجاج، انظر ديوانه، ص

١٦٩

(٣) أبو الحسن علي بن إسماعيل، كان أعمى ابن أعمى، من أهل مرسية، له: الحُكم والحِيط الأعظم، وكتاب المخصص، وكتاب الأنيق في شرح الحماسة، ت ٥٤٥٨ هـ إشارة التعيين، ص ٢١٠ - ٢١١، نكت الهميان،

ص ٢٠٥

(٤) الحُكم والحِيط الأعظم في اللغة، مادة (خُلب) ١٢٨/٥

(٥) كتبت: وإيلائها

(٦) جاء في المستدرک علی الصحیحین لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم: عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه رضي الله عنه وكان بدريا قال: ثم لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا في السرية ما لنا زاد إلا السلف من التمر نقسمه قبضة قبضة حتى يصير إلى ثمرة ثمرة، قلت: يا أبت ما عسى أن تغني عنكم التمرة؟ قال: لا تقل ذلك يا بني فلم نعد أن فقدناها فاحتجنا إليها يقول الحاكم: هذا صحيح الإسناد ولم

يخرجاه، يعني الشيخين: البخاري ومسلم • المستدرک ١٠٦/٢

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله • شواهد التوضيح، ص ٥٢، وفيه: إني وجدت • •

١٢٠— إن وجدتُ الكريمَ يمنعُ أحياناً وما إن بدا يُعدُّ بخيلاً. (المديد)

وأبيات أخرى ترك في جميعها اللام لفهم [٥١ ب] المعنى.

قوله: وانفردت إن ولكنَّ إلى في أحد القولين^(١):

اعلم أنك إذا قلت: إن زيدا أخوك وعمرو، اختلفوا في رفع عمرو، فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا مبتدأ، وخبره محذوف، لدلالة الأول عليه، ولا يجوز أن يكون معطوفا على موضع الابتداء عند هؤلاء، كما يجوز في الوجه الآخر على ما سنذكره، فيكون عند هؤلاء من عطف الجملة على الجملة، وذهب أكثر المحققين إلى أنه معطوف على موضع إنَّ مع اسمها، وكذلك لكنَّ، قالوا: وكذلك لكنَّ، قالوا: وذلك لأن قولك: إن زيدا أخوك، في المعنى كقولنا: زيد أخوك، فيكون أخوك قبالة أخوك، يبقى أن زيدا قبالة زيد في: زيد أخوك، وزيد مرفوع بالابتداء، فكان أن زيدا في موضع رفع بالابتداء، وإذا كان كذلك، جاز أن تعطف عليه عمرو بالرفع، ويكون من عطف المفردات، وأشار المصنف رحمه الله بقوله: في أحد القولين إلى ما ذكرنا من المذهبين، واختار جواز العطف على الموضع، وهو مختار أكثر الجماعة، فإن قيل: كيف يجوز العطف على الحرف والاسم؟ قيل: لا مانع من ذلك، بل قد جاء ذلك في قول الشاعر^(٢):

١٢١— كذلك أدني دون حيلي مكانه وأوصي به أن لا يهان ويكرما.

(الطويل)

فقوله: ويكرما معطوف على يهان، وليس معطوفا على يهان من دون لا ؛ لفساد المعنى فكما جاز أن يعطف على الفعل مع الحرف، جاز أن يعطف على الاسم مع الحرف، ومنهم من قال: هو مرفوع على توهم الرفع الذي كان في زيد قبل دخول إنَّ ولكنَّ من حيث إنهما إنما غيرا اللفظ من الرفع إلى النصب، والمعنى المفهوم في الرفع من

(١) النص كما في المقرب ١/١١٢: وانفردت إن ولكن بجزاز العطف على موضعها مع الاسم في أحد القولين

(٢) لم أتدرك من معرفة قائله .

هذا الكلام باقٍ بجماله فكان الرفع باقٍ لبقاء المعنى الدال هو عليه على ما كان، ويكون حينئذٍ من عطف المفردات كالوجه الذي قبله، وهذا الوجه، والذي قبله يعبرُ عنهما النحاة كثيراً بالعطف على الموضع، واعلم أنهم أجمعوا على جواز العطف على الموضع مع إنَّ ولكنَّ، وعلى عدم جوازه مع ليت وكأن ولعل، واختلفوا في أنَّ المفتوحة، فذهب جماعة إلى منع العطف معها على الموضع، ومن جعلتهم المصنف رحمه الله، لأنَّها مع ما بعدها في تأويل المفرد، فلم تبقى هنا كالمبتدأ والخبر، وذهب آخرون إلى جواز العطف على الموضع معها، وقالوا إنَّها لم تُغيَّر معنى الابتداء والخبر، بل معناه على ما كان عليه قبل دخولها، وإن جعلت الجملة في حيِّز المفرد، فلو كان خبر إنَّ ولكنَّ مشتقاً نحو: إنَّ زيدا منطلق وعمرو، جاز في عمرو أيضاً الرفع من وجه آخر، وهو أن تعطفه على الضمير الذي في منطلق، لكن الأحسن، أو الواجب في هذا الوجه أن تؤكد فتقول: إنَّ زيدا منطلق هو وعمرو.

قوله: وإن عطف قبله فانتصب على اللفظ ليس إلا:

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب [٥٢ أ] مذهب البصريين ما ذكره المصنف رحمه الله واختاره، من أنه لا يجوز الرفع على الموضع إلا بعد مجيء الخبر؛ لأن الموضع أمرٌ متوهم لا حقيقة، وقبل مجيء الخبر لم يتم معنى الابتداء والخبر فكيف يتوهم؟ ومذهب الكسائي الجواز مطلقاً قبل مجيء الخبر، وكذلك بعده، ومذهب الفراء، وتبعه المبرد رحمه الله أنه إن ظهر النصب في اسم إنَّ فلا يعطف عليه بالرفع إلا بعد مجيء الخبر، وإن لم يظهر كقولك: إنك وزيد قائمان، جاز العطف على موضع الابتداء، وإن لم يتقدم الخبر على المعطوف، ولهم أدلة وأجوبة عنها مذكورة في الكتب^١، فلا تطيل بذكرها، والله أعلم بالصواب.

(١) هذه مسألة رقم (٢٣) من مسائل ابن الأنباري، وهي (العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر) الإنصاف

باب المفعول به

العادة أن يُقدّم في المنصوبات المفعول المطلق؛ لكونه هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي فعله الإنسان، والمصنف رحمه الله قدّم المفعول به؛ لما كان هو الفارق بين المتعدي من الأفعال واللازم، لأنه لا يقال: متعد بقول مطلق إلا في المتعدي إلى المفعول به، وفيما عداه يقال: فُعل لازم، وإن قيل: متعدُّ قُيدَ بأن يقال: متعد إلى المفعول المطلق، أو المفعول فيه، أو غير ذلك.

قوله: كل فضلة:

دخول لفظ كل في الحد لا يصلح، قالوا: لأن كلاً بما يعتبر اطراد الحد وانعكاسه، فإذا كانت في الحد فيما إذا يُعتبر؟ ويجوز أيضا أن يقال: إن كلاً إذا استعملت قد يراد بها معنى الاجتماع من حيث هو، وقد يراد بها العموم بطريق الأفراد: فتكون حينئذ كالمشترك، فلا يجوز استعمالها في الحد.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الأفعال المتحدية

قوله: على حد سواء:

تحرز من مثل: أمرتك خيرا، وأمرتك بخير، فإنه لما وصل إليه بترع الحافض، لم يكن وصوله إليه منصوبا، ووصوله إليه مجرورا؛ على حد سواء، بل إذا وصل إليه منصوبا فالخافض مراد مقدر موصل للفعل إلى المفعول، كما يوصله إليه إذا كان موجودا، ولا كذلك: نصحت زيدا، إذا كان منصوبا.

قوله: نحو نصح:

يريد به نصحت وشكرت وكلت ووزنت، فإنك تقول: نصحت زيدا، ونصحت لزيدا، وكذلك الباقي.

قوله: وقع الفعل^(١):

أي الحدث. اعلم أن الفعل على نوعين: حقيقي وصناعي، فالفعل الحقيقي هو الحدث، والفعل الصناعي هو الذي يدل على الحدث والزمان، وسمي الفعل الصناعي فعلا باسم أصله؛ لأن الفعل الصناعي مشتق من المصدر الذي هو الفعل الحقيقي عند البصريين، فالمصدر حينئذ أصل، والفعل الصناعي فرع تسمي باسم أصله.

قوله: ويجوز إدخال اللام إلى آخره^(٢):

الفعل إذا تقدم على مفعوله كان في غاية القوة، فلا يحتاج إلى مقو، فلا يجوز أن تقول: ضربت لزيدا [٥٢ ب] وإن تأخر حصل له نوع ضعف، فجاز تقويته باللام، فتقول: لزيدا ضربت، كما قال تعالى: [إن كنتم للرؤيا تعبرون]^(٣) بخلاف الأسماء العاملة عمل الفعل، فإنها لما كانت أضعف من الفعل في العمل جاز دخول اللام على

(١) الذي في المقرب المطبوع: أوقعوا هذين الفعلين، يريد الفعلين في قوله تعالى: [كلوا واشربوا] البقرة ٦٠

(٢) في المقرب: ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم على العامل

(٣) يوسف ٢٣

معمولها متقدمة كانت أو متأخرة، تقول: هذا ضارب لزيد، ولزيد ضارب، أصل الظن رجحان أحد المعتقدين على الآخر، والمرجوح وهم، فإن استويا فهو شك، وقد يستعمل الظن بمعنى العلم.

في الجزء الثالث من الخطاريات (١) لابن جني رحمه الله مسألة، قلت له أيّني أبا علي رحمه الله، قال يعني سيويه رحمه الله: إذا كانت علمت بمعنى عرفت، عُدّيت إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم عُدّيت إلى مفعولين، فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال: لا أعلم لأصحابنا رحمه الله في ذلك فرقا محصّلا، والذي عندي في ذلك أنّ عرفت معناها العلم الموصول إليه من جهة المشاعر والحواس بمزلة أدركت لمعناها العلم، وعلمت من غير جهة المشاعر والحواس بذلك على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى: [يعرف المجرمون بسيماهم] (٢) والسيما تدرك بالحواس والمشاعر، وكذلك في ذكر [الجنة عرفها لهم] (٣) أي: طيب رائحتها لهم، من العرف وهو الرائحة، إنّما تعلم من جهة الحاسة، وكقوله (٤):

١٢٢ — أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ. (الكامل)

قلت له: أفيجوز أن تقول عرفت ما كان ضده في اللفظ أنكرت، وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت، فإذا أريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته للإنكار، تعدت إلى مفعول واحد، وإذا أريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الجهل، تعدت إلى مفعولين، ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا، لأن أنكرت ليست بمعنى جهلت، لأن الإنكار قد

(١) كتاب الخطاريات لابن جني، ويقصد بالخطاريات كما يقول: (ما أحضرني الخاطر من المسائل المنثورة مما أملنته أو حصل في آخر تعالقي عن نفسي وغير ذلك مما هذه حاله وصورته) مقدمة الخصائص ٦٤/١، وقد ذكر في كشف الظنون باسم (الخطارات)

(٢) القائل هو ابن جني، وقد كان أبو علي الفارسي استاذا لابن جني

(٣) الرحمن ٤١

(٤) محمد ٦

(٥) لطريف بن تميم العنبري، وقيل لطريف بن عمرو العنبري، ويتوسم: يتثبت في النظر ليتبين الشخص * المنصف ٦٦/٣، الكتاب ٧/٤، الأصمعيات، ص ١٢٧، شرح شواهد الشافية، ص ٣٧٠، الاقتضاب ٣/

يُضامُّ العلم، والجهل لا يضام العلم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعلمه، ولا يصح أن ينكر ما قد جهله، ولأن الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وصف القلب به كقولك: أنكره قلبي، كان مجازاً، وكون الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح، ووجدت بمعنى أصبت يتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى حزنت يتعدى بحرف جر، نحو: وجدت عليه، وزعمت بمعنى قول يتبعه اعتقاد يتعدى إلى مفعولين، وبمعنى كفلت يتعدى إلى واحد، وبمعنى قلت يتعدى إلى جملة، ورأيت بمعنى أبصرت، أو ضربت رثته يتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى اعتقدت، تقول: فلان يرى رأي [٥٣ أ] أبي حنيفة رضي الله عنه، أي يعتقد اعتقاده، وبمعنى المشورة، تقول: أنا أرى لك أن تفعل كذا، أي أشير عليك به، يتعدى إلى واحد.

وقوله: وجعل بمعنى صير:

كقوله تعالى: [جعلناكم أمة وسطاً] (١) أي صيرناكم، ووسط الشيء خياره.

الاختصار: أن تذكر أحدهما وتحذف الآخر وأنت تريده.

والاقتصار: أن تذكر أحدهما وتحذف الآخر ولا تريده.

والإلغاء: إبطال العمل في اللفظ والموضع.

والتعليق: إبطال العمل في اللفظ دون الموضع.

قوله: ظننت أن زيدا قائم، وأن يقوم زيد:

فيهما خلاف بين سبويه والأخفش، فسبويه رحمه الله يرى أن: أن وأن مع

صلتيهما يسد كل واحد منهما مسد المفعولين، لوجود الخبر والمخبر عنه الذي يقتضيه

ظننت، والأخفش رحمه الله يرى أن هذه في موضع المفعول الواحد، لأن كل واحدة

(١) البقرة ١٤٣

منهما مع صلتهما مقدره بالمفرد، فيحتاج إلى مفعول آخر محذوف تقديره: حاصل أو موجود^(١)، أو غير ذلك.

قوله: الفصل:

اختلف الخليل ومن تبعه والكوفيون فيه^(٢)، فذهب الخليل رحمه الله ومن تبعه إلى أن الفصل حرف على صورة الضمير المرفوع، فلا موضع له حينئذ من الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وموضعه من الإعراب كإعراب ما قبله، لأنه تأكيد له، ويطل كونه تأكيدا على ما ذكروا أنه ليس بتأكيد لفظي، ولا معنوي؛ لأن اللفظي إعادة اللفظ بعينه، وليس هذا منه، والمعنوي منحصر في تلك التسعة وتوابعها، وليس هذا واحد منها، فبطل كونه تأكيدا على ما ذكروا، ففي كلام المصنف حينئذ نظر، لأنه قال: ضمير منفصل، ثم قال: لا موضع له من الإعراب، فقرره ضمير يقتضي كونه اسما، وقوله لا موضع له من الإعراب يقتضي كونه حرفا، فيتنافر اللفظ.

قوله: إلا أنه لا تظهر الفصلية إلى قوله لا موضع له من الإعراب^(٣):

إنما كان كذلك لأنه مع المبتدأ إذا قلت: زيد هو المنطلق، جاز أن يكون بدلا، فلا يتعين للفصلية، وكذلك مع كان إذا قلت: كان زيد هو المنطلق، وإذا قلت: إن زيدا هو المنطلق جاز أن يكون هو مبتدأ، والمنطلق خبره، فلا يتعين الفصلية أيضا، وإذا قلت: زيد ظننته هو المنطلق، جاز أن يكون هو توكيدا للضمير المفعول في ظننته، فلا يتعين للفصلية، فكذلك قال: إنما تظهر الفصلية أيضا^(٤) في باب ظننت وأعلمت، بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسما ظاهرا، ويعوزه أن يقول: وبشرط أن

(١) كتبت: لأن كل واحد منهما مع صلتهما مقدر بالمفرد، فيحتاج تقديره: حاصل أو موجودا .

(٢) هذه المسألة رقم ١٠٠ في الإنصاف ٧٠٦/٢

(٣) تمام الفقرة: نصا إلا في باب ظننت وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسما ظاهرا، نحو قولك: أعلمت زيدا عمرا هو القائم، ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيدا لعمرو؛ لأنه ظاهر، والمضمر لا يؤكد به المظهر، ولا بدلا منه؛ لأن المضمر إذا كان بدلا مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب، فلو كان بدلا لقلت: إياه، فتبين أنه فصل لا موضع له من الإعراب . المقرب ١١٨/١ - ١١٩

(٤) في المقرب: نصا، وهو خطأ

يظهر النصب في المفعول الثاني، فإنك لو قلت: ظننت زيدا هو المعطي، لما تعين هنا للفصلية، وإن كان المفعول قبله اسما ظاهرا لجواز [٥٣ ب] أن يكون هو مبتدأ، والمعطي خبره.

قوله: أو في باب كان بشرط دخول اللام على الفصل:

لا يفهم من هذا أن مراده أن اللام لا تدخل على الفصل إلا في باب كان؛ لأنها تدخل عليه أيضا مع ظننت إذا قلت: إن ظننت زيدا هو القائم، وإنما مراده أنه لا يتعين الضمير للفصلية نصا في باب كان، إلا إذا دخل عليه لام الابتداء.

وقوله: أعني أفعل من:

ينبغي أن يُضيف إليه أو مثلاً، تقول: ظننت زيدا هو مثلك.

* **قاعدة:** الضمير إذا أكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع

لا غير، سواء كان الضمير الأول المؤكد مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، نحو: قمت أنا، ورأيتك أنت، ومررت به هو* (١)، وكان معناه التكثير، ويجيء الكلام عليه وعلى لغاته في العدد إن شاء الله تعالى.

مثال اسم الاستفهام: علمت أيهم أخوك، ومثال المضاف إليه: علمت غلام أيهم

أخوك، ومثال الهمزة: علمت أزيد منطلق، ومثال لام الابتداء: علمت لزيد منطلق،

ومثال ما النافية: علمت ما زيد منطلق، ومثال أن وفي خبرها اللام: علمت أن زيدا

لمنطلق.

قوله: دعا بمعنى سَمَى:

احتراز من دعا بمعنى تضرع إلى الله وخضع، وبمعنى صاح ورفع صوته قال (٢):

(١) ما بين النجمتين ورد في الأشباه والنظائر ٢٠٧/٣

(٢) لعبد الرحمن بن الحكم يشبب فيه بامرأة مروان بن الحكم، وقبله:

دعني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أضع لها بلبان

المقرب (١/١٢١)، شذور الذهب، ص ٣٧٥، شرح المفصل ٢٧/٦، شواهد الكشاف، ص ٥٤٨

١٢٣ - دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا من الأمرِ ما لم يفعلِ الأخوانِ (الطويل)
قوله: وأما حذف اثنين منها أو واحد إلى آخره (١):

أما جواز حذفهما أعني الثاني والثالث اختصارا فجائز لا مانع منه، وأما حذف الثالث اختصارا فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا، فمن أجاز الحذف هناك، أجازة في الثالث هاهنا، ومن منعه في الثاني هناك، منعه في الثالث هنا، لما تقدم من أن الثالث هنا، هو الثاني هناك بعينه، وأما حذف الثالث أو الثاني هنا اقتصارا فلا يجوز إجماعا، كما لا يجوز بالإجماع حذف أحدهما في باب ظننت اقتصارا، وأما حذف الثاني والثالث معا، فهل يجوز اقتصارا أو لا؟ فيه خلاف أصله من ترجمة سيبويه رحمه الله، حيث قال (٢): هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلة إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى. فمن منع من جواز حذف الثاني والثالث معا قال: لأن سيبويه رحمه الله نصّ على عدم جواز الاقتصار على واحد منهم دون الثلاثة فأنا أقف عند نصه، ومن أجاز ذلك ومن جعلتهم السيرافي رحمه الله، تأوّل قول سيبويه: لا يجوز بلى يحسن، وقال: ما ذكره سيبويه رحمه الله [٥٤ أ] من التعليل في الترجمة، يدل على جواز حذفهما، حيث قال: لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله، وقد كان الفاعل هناك يجوز الاقتصار عليه من دون المفعولين، فليجز هنا الاقتصار على الأول دون الثاني والثالث، وهذا الكلام تأويل غير ما ذكر مستقصى في التعاليق على كتاب سيبويه، فلا نطيل بذكره هنا.

(١) تمام الفقرة: فجائز اختصارا، وغير جائز اختصارا، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أولا في باب ظننت، والثالث ما كان ثانيا فيه، ويجوز أن تسد أن وأن مع صليتهما مسد المفعولين، الثاني والثالث . المقرب

١٢٢/١

(٢) الكتاب ٤١/١

قوله: أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث^(١):

في هذه الخمسة خلاف، هل هنّ متعديات بأنفسهن إلى مفعولين، وإلى الآخر بالتضعيف أو بالهمزة؟ أو هنّ متعديات إلى واحد بالتضعيف والهمزة كما ذكر، وإلى الاثنين الباقيين على إسقاط حرف الجر؟ الأول مذهب أبي العباس المبرد، وتبعه عليه أكثر الناس، وقال: إنهنّ لما كنّ بمعنى علم المتعدية بنفسها إلى اثنين، تحققت تعديتها، ثم زادهنّ الهمزة والتضعيف واحداً، فصارت المفاعيل ثلاثة، وهو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: إذا ضمنت معنى أعلم، والثاني مذهب سيبويه رحمه الله، واستدل بقول العرب: نبأت زيدا عن عمرو بكذا، كقول امرئ القيس^(٢):

١٢٤ — وخبرته عن أبي الأسود. (المقارب)

ثم قال رحمه الله: وليست عن هاهنا بمترلة الباء في كفى بالله، يعني أنها ليست زائدة، قال^(٣): لأن على وعن لا يفعل بهما ذلك، ولا بمن في الواجب، قلت: وإذا ثبت أن عن ليست زائدة، كان النصب عند حذفها على إسقاط الجار، لا على أنه متعد إليه بنفسه، فلم تكن من باب أعلم حينئذ.

(١) هذه الفقرة كتبت في الهامش مخالفة للخط الذي كتبت به بقية الصفحة ولكنه يشبه إلى حد بعض الخطوط الموجودة في المخطوطة بعد الورقة ٥٥، وحق هذه الفقرة أن تسبق التي قبلها، غقد جاءت في المقرب ١٢٢/١ قبلها .

(٢) اختلف في هذا الشعر بين الرواة، فقليل: لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو في ديوانه، ص ٥٣، وصدرة: وذلك من نبأ جائي، وفيه نبته بدلا من خبرته، وقليل: لامرئ القيس بن عابس الكندي الصحابي، وقليل: لعمر بن معد يكرب . وأبو الأسود رجل من كنانة نازع امرأ القيس حقه في الملك . رسالة الغفران، ص

باب اسم الفاعل

مثلها: الضوارب الرجل، والضاريات الرجل، والضوارب غلام الرجل،
والضاريات غلام الرجل، وهذا الرجل هم الضوارب غلامه، وهذا الرجل هنّ
الضاريات غلامه، وهؤلاء الضوارب زيدا، وهؤلاء الضاريات زيدا، وهؤلاء
الضواربك، وهؤلاء الضارياتك، والضاريان زيدا، والضاريون زيدا.

قوله: فإن أثبت النون لم يجز فيه إلا النصب:

إثبات النون إنما يكون مع المظهر دون المضمّر، فلا يقال: الضاريانك، ولا
الضاريونك إلا في الشعر، كقوله (١):

١٢٥ — همُ الآمرونَ الخيرَ والفاعلونهُ (الطويل)

واعلم أن النون في التثنية والجمع عند بعضهم بدل من الحركة والتنوين اللذين
كانا في المفرد في كل موضع، منهم: أبو علي، وابن جني، والزمخشري رحمهم الله،
وإثباتها مع الألف واللام، وإن كان التنوين لا يثبت، تغليب لجانب الحركة وحذفها في
الإضافة، وإن كان الحركة لا تحذف فيها تغليب لجانب التنوين، وعند آخرين هي بدل
من التنوين وحده عند الإضافة لحذفها، وبدل من الحركة وحدها مع الألف واللام
لثبوتها، وبدل من الحركة والتنوين معا، حيث لا ألف، ولا ما ولا، ولا إضافة.

قوله: وإن حذفها جاز النصب إن قدرّت حذفها للطول، والخفض إن قدرّت

حذفها للإضافة:

(١) لعمر بن أبي ربيعة، وقيل: مصنوع، وتامه: إذا ما خشوا من معظم الأمر معظما • ويروى: هم القائلون الخير
والآمرونه، ومحدث الأمر: حادثه، والمعظم: الأمر الذي يعظم دفعه • الكتاب ١/١٨٨، معاني القرآن —
الفراء ٢/٣٨٦، شرح ابن يعيش ٢/١٢٥ شواهد الكشاف، ص ٥٣٨، شرح الجمل — ابن عصفور ١/

هذه العبارة لا تستحسن، فإنك متى قدّرت حذف النون للطول وجب النصب، وإن قدّرت حذفها للإضافة وجب الجر، فالتعبير في مثل هذا بالجواز يستقيح، وأحسن من هذه العبارة أن يقول: وإن حذفها جاز النصب، ويكون الحذف للطول والجر، ويكون الحذف للإضافة.

قوله: إن قدّرت حذفها للإضافة:

وتسقط النونات في الإضافة، لأن النون بدل من التنوين، والتنوين دليل تمام الكلمة، والإضافة دليل نقصان الكلمة، لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، فلو ثبت النون في المضاف، لكانت الكلمة الواحدة في حالة واحدة تامة وناقصة، وهذا لا يجوز، وإذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي، وليس فيه ألف ولام لا يعمل البتة في فاعل ولا مفعول، لكن يعمل في الظرف والمجرور.

اسم الفاعل يعمل عمل الفعل لجر يانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه [٥٤ ب] وأنه يذكر ويؤنث، ويفرد ويثنى ويجمع، كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع والتأنيث، ولذلك عمل في الحال والاستقبال دون المضي، لأنه جرى على المضارع ولم يجر على الماضي، هذا إذا لم يكن فيه الألف واللام، فإن كان فيه الألف واللام عمل على كل حال في المضي والحال والاستقبال؛ لأنه حينئذ يكون صلة للألف واللام، فيقوى فيه معنى الفعل، فيعمل حينئذ لقوة معنى الفعل، فعملت لذلك فيه، لا بجر يانه^(١) على الفعل وكذلك الأمثلة لما كانت للمبالغة قوي فيها معنى الفعل، فعملت لذلك، لا للجر يان على الفعل، لأنها غير جارية عليه فيما ذكرنا.

قوله: ونصب ما بعده:

مثال المسألة: هذا معطي زيد درهما أمس، وهذان معطيان زيد درهما أمس، فاسم الفاعل هنا لا يعمل؛ لكونه للماضي، فلا يكون ناصبا للثاني، فيكون نصب الثاني بفعل

(١) بدأ نوع الخط يختلف عن سابقة

مقدّر، تقديره: يعطيه درهما أمس، ولم يقل أحد بأنه نصب الثاني مع كونه للمضي إلا السيرافي رحمه الله، وكلام المصنف رحمه الله يظهر فيه اتباع السيرافي رحمه الله، بقوله: ونصبه ما بعده. مثال الوصف: جاءني ضارب ظريفٌ أبوه زيدا، لا يجوز أن ترفع أبوه وتنصب زيدا حينئذ، مثال التصغير^(١): جاءني ضوירب، مثال النفي: ما ضارب زيد عمرا، مثال الاستفهام: أضراب زيد عمرا، مثال كونه صلة لموصول: جاءني الضارب أبوه زيدا، مثال كونه صفة لموصوف لفظا: جاءني رجل ضارب أبوه زيدا، أو نية: جاءني ضارب أبوه زيدا، تقديره: جاءني رجل ضارب أبوه زيدا، مثال كونه خبرا لذي خبر: زيد ضارب أبوه عمرا، ومثال كونه حالا لذي حال: جاءني زيد ضاربا أبوه عمرا.

شراحي^(٢): يريد شراحيل، اسم رجل، الرواهق: جمع راهقة، الرهق كثرة الإلحاح عليه المعتفين: الطالبين العفوة.

مثال تابع المرفوع: جاءني الضارب أبوه زيدا الظريف، ومثال تابع المنصوب: جاءني الضارب أبوه زيدا الظريف، مثال عطف البيان: هذا ضارب زيد أبي عمرو أمس، ومثال البدل إذا كان معرفا بالألف واللام: هذا الضارب الرجل العباسي، ومثال البدل إذا كان مضافا إلى ما فيه الألف واللام: هذا الضارب الرجل أخي القوم، وأخا القوم، ومثال البدل إذا كان مضافا إلى ضمير ما فيه الألف واللام: هذا العالم الضارب أخيه وأخاه، والضمير الذي في أخيه يعود إلى العالم لا إلى الرجل، لأن الأخ بدل من الرجل، بدل الكل، فهو الرجل في المعنى، فلو أضفته إلى ضمير الرجل لكان

(١) كتبت: مثال النفي التصغير

(٢) هنا يشرح بيتين من الشعر وردا في المقرب ١/ ١٢٥،

أمسلمني إلى قومي شراح
جميعا وأيدي المعتفين رواهقه

البيت الأول: وما أدري وظني كل ظن
والبيت الثاني: ولم يرتفق والناس محتضرونه

إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى، وهذا لا يجوز، مثال المتعدي إلى ثلاثة: هذا [٥٥ أ]
معلم زيدا عمرا منطلقا أمس.

العوذ^(١): جمع عائد وهي الحديثة النتاج من الطبا والإبل والحيل، ويجمع أيضا
على عوذان مثل راعٍ ورعيان، زجيت الشيء تزجية: إذا دفعته برفق.

واسم المفعول يعمل عمل فعل ما لم يسم فاعله؛ لجريانه عليه في جميع الأحوال،
ولا يلتفت إلى الواو الذي في اسم مفعول المذكور؛ لأن الواو حينئذ للفرق بين اسم
مفعول المذكور وبين أسماء المفعولات مما عدا المذكور.

شآها^(٢): أي شاقها وطربها، كليل: أي ضعيف وهي صفة للبرق، الموهن: قطعة
من الليل، وقول زيد الخيل: الكرملين^(٣)، قال أبو عبيد البكري في معجم ما
استعجم^(٤): الكرملان بفتح أوله وإسكان ثانيه: تثنية كرمل ماء لبعض طيء، وهم
رهب حاتم، وفي القصيدة^(٥):

١٢٦ — فَسِيرِي يَا عَدِيُّ وَلَا تُرَاعِي فحُلِّي بَيْنَ كَرْمَلٍ وَالْوَحِيدِ. (الوافر)

فقوله سيرى يعني قبيلته، وعدي يعني ابن حاتم، وقد على النبي صلى الله عليه
وسلم فأكرمه، وقال له: ما اسمك؟ فقال: زيد الخيل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:
بل أنت زيد الخير^(٦).

(١) هنا يشرح بيتا من الشعر للأعشى ورد في المقرب ١/ ١٢٦، وهو: الواهب المئة الهجان وعندها عودا
تُرَجِّي بينها أطفافها

(٢) يشرح في بيت شعر لساعدة بن جؤية ورد في المقرب ١/ ١٢٨، وهو:

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

(٣) وبيت زيد الخيل هو: أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

المقرب ١/ ١٢٨

(٤) معجم ما استعجم، ص ١١٢٥

(٥) لزيد الخيل وهو عدي بن حاتم . معجم البلدان ٤/ ٤٥٦، معجم ما استعجم، ص ١١٢٦

(٦) مجمع الزوائد ٧/ ١٩٤

باب المصدر العامل عمل الفعل

اختلف في المصدر الواقع موقع الفعل هل العمل له أم للفعل الذي وقع المصدر

موقعه؟

واعلم أن المصدر إنما عمل لأنه أصل للفعل، وفيه حروف الفعل، فأشبهه فعمل.

قوله: ومقدّر بأن والفعل أو بما والفعل أو بأن التي خبرها فعل:

إنما قدّر بهذه الأشياء ليتعين زمنه فيقوى شبهه بالفعل من حيث كان زمن الفعل معينا، وقدّر بأن والفعل لأن أن تدخل على المضارع فتخلصه للاستقبال، وعلى الماضي فتدعه على مضيه، فيحتاج إلى ما بعد زمن الحال لتكمله له ثلاثة اللازمة، فقدّره بما أو بأن التي خبرها فعل، لأن كلا منهما يصلح للحال.

أُتعلق^(١): أي أتجها، والأفنان: جمع فنن، أصله الغصن، واستعمله هاهنا بمعنى الشّعور، والثغام: شجر إذا يبس أبيض، ويقال هو نبت له نور أبيض، والمخلص: ما اختلط فيه البياض والسواد، وتشاجر: أي تخاصم، كفّرت: أي غطت، والدروع: الزردية، والضاحي: البريه، والعداة: الأرض الطيبة التربة، والضامز: الساكت، التلاد: المال الموروث، النشب: المال كالقري وغيرها، والقواقيز: جمع قاقوزة وهي القداح، النكابة: [٥٥ ب] التأثير في الشيء، يراخي: يطيل موعدا أي وعدا.

قوله: يبشر:

(١) يشرح أبياتا من الشعر وردت في المقرب ١/ ١٢٩ - ١٣١، وهي:
— أعلاقة أم الوليد بعدما
— حرب تردد بينهم بتشاجر
— وهن وقوف ينتظرن قضاءه
— أفنى تلادي وما جمعت من نشب
— أفتان رأسك كالثغام المخلص
— قد كفرت آباءها أبناءها
— بضاحي عداة أمره وهو ضامز
— قرع القواقيز أفواه الأباريق
— ضيف النكابة أعداءه
— بحال الفرار يراخي الأجل
— وقد وعدتك موعدا لو وقت به
— مواعيد عرقوب أخاه يبشر

أنكر بعض أهل اللغة يثرب، لأن عرقوباً رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يثرب مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: إنما هي يثرب، بتاء معجمة بائنتين من فوق، وراء مفتوحة، وهي موضع قريب من اليمامة^(١).

(١) انظر معجم ما استعجم، ص ١٣٨٨

باب أسماء الأفعال

قال أبو علي رحمه الله: إنما كان أكثر أسماء الأفعال في الأمر لأن الأمر قد يستغنى فيه بقرائن الأحوال عن الأفعال، ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطا أو شهر سيفا: زيدا أو عمرا، وتستغني عن قولك: اضرب أو اقتل، فإذا استغنى بقرائن الأحوال، فإن تستغني هذه الأسماء عن الأفعال كان أولى^(١).

اعلم أن أسماء الأفعال كلها مبنية، قيل: لعدم التركيب، وقيل: لتضمن ما كان منها بمعنى الأمر لام الأمر، وحمل اسم الفعل الماضي والمضارع على اسم فعل الأمر لاشتراكها في كونها فعل، وقال الزمخشري: إنها وقعت موقع ما لا تمكن له، يعني أنها وقعت موقع فعل الأمر، إن أراد بقوله ما لا تمكن له فعل الأمر، والفعل الماضي يبقى عليه، نحو: أف في من جعله اسما للفعل المضارع، وهو أتضجر، وإن أراد بقوله ما لا تمكن له يعني في أصله، فالعلة شاملة، انتهى. • اكفف: أي امتنع، إبه بالكسر: أي زد مزيدا، الأمر كف: أي امتنع، قرى: من استقر إذا سكن، وروي في الأثر: (إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر^(٢))) وفعال مقيس عند سيبويه رحمه الله لكثرة ما جاء منه، وموقوف على السماع عند المبرد رحمه الله. واعلم أن نحو نزالٍ وعرعارٍ مختلف فيهما، فعند سيبويه رحمه الله هو مقيس في الثلاثي، موقوف على السماع في الرباعي، وعند ابن يعيش^٣ رحمه الله مقيس فيهما، وعند أبي العباس^(٤) رحمه الله مقصور على السماع

(١) هذا النص ورد في الإيضاح العضدي، ص ١٦٣، مع بعض التجوز في النقل، وهذا يشير إلى طريقة ابن

النحاس في النقل من أنه لا ينقل حرفيا .

(٢) هذا حديث نبوي شريف، أنظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧٣/١ (باب الحاء مع الياء) وحيهلا: أي

ابداً به واعجل بذكره، وانظر الفصل، ص ١٥٣

(٣) موفق الدين أبو البقاء محمد بن علي بن الفضل، وقد عرف ببعيش بن علي بن يعيش، أندلسي الأصل،

موصلي ثم حلبي المولد والنشأ، له: شرح المفصل، وشرح الملوكي لابن جني، ت ٦٤٣ هـ . إشارة التعيين،

ص ٣٨٨

(٤) يعني المبرد

في الثلاثي، ممنوع في الرباعي، وخرَج ما جاء منه نحو عرعار وقرقار وغيرهما، وأبطل ابن ولاد^(١) رحمه الله وغيره تخريجه، كما هو الصواب، والله أعلم.

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافا للكوفيين رحمهم الله . دراك بمعنى أدرك، والفاء جواب ما في تراك من فعل الأمر^(٢).

قوله: أف:

اسم أتضجر أو تضجرت، وفيه سبع لغات^(٣): ضم الفاء وكسرها وفتحها من غير تنوين وبتنوين، هذه ست، والسابع أفيّ بألف مماله بعد الفاء، وهي التي تخلصها العامة ياء، وعن ابن القطاع^(٤) رحمه الله: وإفّ بكسر الهمزة، وحكاها ابن سيده في المحكم، وهي مبنية على كل لغة؛ لكونها اسم فعل، وحكى [٥٦ أ] الأزهري^(٥) عن ابن الأنباري رحمهما الله: أفي لك، بإضافته إلى ياء المتكلم، فمن ضم فلا إبتاع، ومن كسر فعلى أصل النقاء الساكنين، ومن فتح فطلباً للتخفيف، والتنوين فيها في جميع الأحوال للتنكير، قال الزمخشري^(٦): وتلحق به التاء منونا، قال ابن يعيش^(٧): وأما أفة بتاء التأنيث فلا أعرفها وقال السخاوي: هي اسم للفعل، قال أبو علي: وهو في الأصل مصدر من قولهم: أفةً وثُفَّةً، أي نَتْنَا، فلما صارت اسماً للفعل الذي هو أتكره

(١) أحمد بن محمد بن الوليد، والوليد يعرف بولاد، أصله من البصرة، وانتقل جده إلى مصر، سمع من أبي إسحاق الزجاج، وله: الانتصار لسيبويه على المبرد، وله مع أبي جعفر النحاس مناظرات، ت ٣٣٢ هـ . إشارة التعيين، ص ٤٤

(٢) يعني في قولك: تراك فترتك . المقرب ١/١٣٣

(٣) ذكر ابن منظور في لسان العرب ٩/٦ أن فيه عشر لغات، وذكر السيوطي في همع الهوامع ٥/١٢٣ أن فيه نحو أربعين لغة

(٤) علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي، مولده بصقلية، ثم انتقل إلى مصر وتصدّر بها، له: كتاب الأفعال، لم يؤلف في معناه أجل منه على اختصاره، ت ٥٥١٥ . إشارة التعيين، ص ٢١٣—٢١٤

(٥) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر، من أهل هراة، إمام في اللغة والتفسير وعلل القراءات والنحو: له: كتاب تهذيب اللغة، ت ٣٧٠ هـ . إشارة التعيين، ص ٢٩٤

(٦) الفصل، ص ١٦٣

(٧) شرح الفصل ٧٠/٤، ثم قال: وإن كانت قد وردت فما أقلها، وإن كان القياس لا ياباها كل الإباء؛ لأنه إذا جاز أن يدخلها ألف التأنيث، فيقال: أفي جاز أن يدخلها تاءه، لا فرق بينهما .

وأتضحجر بُني، ويخفف فيقال: أف بتسكين الفاء، ومنهم من يفتحها مع التخفيف، وهو اتباع لأفة، قال الجوهري^(١): ويقال: أفًا وتَفًّا، وهو إتياع له، وقال ابن سيده: الأف الوسخ الذي حول الظفر، والتف الذي فيه، وقيل: الأف وسخ الأذن، والتف: وسخ الأظفار، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يضجر منه، وقيل: الأف والأفَفُ: القلة، والتف منسوق^(٢) على أفٍّ، ومعناه كمعناه، انتهى.

وحَيان^(٣): اسم رجل، العقيق: موضع في طريق الحجاز، والإهالة: السمن، أي ما أسرع إهالتها، أي النعجة.

(١) الصحاح ٤/١٣٣١

(٢) كُتبت: منسوب، والتصويب من اللسان ٦/٩

(٣) هنا يشرح كلمات وردت في بيتين من الشعر وفي كلام بعض العرب، والبيتان هما:

— شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خل بالعقيق توصله

وأما ما جاء من كلام العرب فقولهم: سرعان ذي إهالة • انظر المقرب ١/١٣٣ — ١٣٤، وانظر في

الإهالة مجمع الأمثال — الميداني ١/٤٢٧

باب الإغراء

الإغراء: الإبلاغ بالشيء.

قوله: موضع أفعال إلى آخره:

معناه أن تجعل أسماء الأفعال للأمر^(١)، وإنما سمي الأفعال بالظروف والمجرورات للمناسبة بين الظروف والأفعال من جهة أن الأفعال لا تقع إلا في ظروف، ومن جهة احتياج الظروف والمجرور إلى فعل، أو معنى فعل يتعلق به.

التبياز^(٢): الرجل القصير الملتزم الخلق. أول الحديث (يا معشر الشباب)^(٣)، الباء: النكاح، وكذلك الباء والباء والباهة أيضا، ومراده: من كان له قدرة على الزواج وكلفته والوجاء: نوع من الخصي، والماتح^(٤): الذي يكون أسفل البئر، والماتح: الذي يكون عليه السقاء، ففي المثل: هو أعرف من الماتح بإست الماتح^(٥).

(١) كتبت: الأمر

(٢) من قول الشاعر: إذا تَبَيَّزَ ذُو العَضَلَاتِ قَلْبَنَا - إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

المقرب ١/ ١٣٦

(٣) ورد الحديث في المقرب ١/ ١٣٦، والحديث بتمامه: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٢/٥

(٤) من قول الراجز: يا أيها الماتح دلوي دونكا إني وجدت الناس يحمدونكا

المقرب ١/ ١٣٧

(٥) في لسان العرب، وتاج العروس مادة (متح) هو أبصر، وقالوا: إنه مما قالت العرب .

باب المنصوب على التشبيه

بالمفعول به (١)

قوله: لأن الإضافة إنما تكون من نصب:

لأنها إذا كانت من نصب لا تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الحسن حينئذ من النصب يكون للرجل لا للوجه في اللفظ، ولا كذلك في الرفع، فإن الحسن حينئذ للوجه لفظاً أو معنى، فلو أضفت من الرفع لأدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك لا يجوز.

قوله: وإلا فهي غير مشبهة:

يعني أنها إذا رفعت فرفعها معمولها بطريق الأصالة، لا بطريق التشبيه باسم الفاعل.

قوله: فإن لم تكن مشبهة:

يعني به إذا كانت برفعٍ لظاهر، وحينئذ تكون لما هو من سببه، لا له، لأنها إنما تكون له إذا كانت برفع ضميره، مثال غير [٥٦ ب] المشبهة: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، برفع الوجه، فتقول: مررت بامرأة حسنٍ وجهها، فلم تتبع ما قبلها في التانيث، ومررت برجالٍ حسنٍ وجوههم، فلم تتبع ما قبلها في الجمع.

قوله: مررت برجلٍ حسنٍ وجهاً:

يجوز في وجه هنا أن يكون منصوباً على التمييز، وعلى التشبيه بالمفعول.

قوله: والصفة مشبهة كانت أو غير مشبهة:

مسائل هذا الباب تنقسم في الصورة إلى ثماني عشرة مسألة؛ لأن الصفة إما أن تكون معرفة بالألف واللام، أو منكّرة، ومعمولها المظهر إما مضاف، أو معرف

(١) ورد هذا العنوان في المقرب المطبوع هكذا: باب ما يجوز أن يُسَع فيه فينصب على التشبيه بالمفعول به .

بالألف واللام أو منكر، فنضرب وجهين للصفة في ثلاثة للمعمول تكون ستة، والمعمول في كل واحد من وجوهه يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فنضرب هذه الثلاثة في تلك الستة فتكون ثمانى عشرة، لكن يجوز في وجه النكرة إذا نصبته مع الألف واللام في الحسن وعدمها النصب من وجهين، على التمييز، أو التشبيه بالمفعول كما تقدم، فيكون في المسألة من حيث الإعراب عشرون وجهاً، منها مسألان لا تجوزان بالإجماع، وهما: إذا كانت الصفة معرفة بالألف واللام، ومعمولها منكر، أو مضاف إلى الضمير، نحو: مررت بالرجل الحسن وجه، والحسن وجهه، الجر ممتنع في كلا المسألتين إذا كانت الصفة معرفة؛ لأنها إذا كانت معرفة وفيها الألف واللام لا تضاف إلى ما فيه الألف واللام، ومنها مسألة مختلف فيها وهي إذا كان المعمول مضافاً إلى الضمير، والصفة عريّة من الألف واللام، نحو: مررت برجل حسن وجهه، يجوز في هذه المسألة جر المعمول بالإضافة عند سيبويه رحمه الله، واستشهد عليه بجوننا مصطلاًهما^(١)، ومنع الجر غيره من النحاة، وباقي المسائل كلها جائزة، لكن تتفاوت بالقوة والضعف.

قوله: الحسنات وجوهاً والحسنون وجوهاً:

يمتنع الجر فيه مع ثبوت النون، ويمتنع الرفع؛ لأن المعمول ليس فيه ضمير، ولا يقوم مقام الضمير، وقد ثبتت الصفة وجمعت، ولا تنثني ولا تجمع إذا رفعت العائد على اللغة الفصيحة، نحو: مررت برجلين حسن غلاماهما، ورجال حسن اخوتهم.

قوله: على لغة من قال: أكلوني البراغيث^(٢):

(١) من بيت شعر للشماخ بن ضرار الفطفاي يمدح يزيد بن مريع الأنصاري، وقامه:

أقامت على ريعيها جارتا صفا كميثا الأعالي

وجارتا صفا: أفتيتان توضعان تحت القدر، ويسند من جهة إلى جانب الجبل ليكون ثالثهما، والصفا: حجر

الجبل، كميث: حمراء مائلة إلى السواد، الجون: الأسود. الكتاب ١/ ١٩٩، المقرب ١/ ١٤١ - شرح

الجميل - ابن عصفور ١/ ٥٧٣، شرح الأشموني ٩/ ٢، الخزانة ٤/ ٢٩٣، شرح المفصل ٦/ ٨٦

(٢) هذه الفقرة غير موجودة في المقرب المطبوع، وهي موجودة في شرح الجمل ١/ ٥٦٨

يعني به أن بعض العرب يأتي مع الفاعل المثني والمجموع، المذكر والمؤنث بعلائم
تخبر بأحوال الفاعلين، كما أتوا مع المؤنث في نحو: قامت هند، بعلامة تخبر بتأنيث
الفاعل، وعلى ذلك قول الشاعر^(١): [٥٧ أ]

١٢٧— ولكن دِيافِيَّ أبوه وأُمَّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ. (الطويل)
فالتون في يعصرن علامة لجمع الفاعل المؤنث، وكذلك يجمعون الاسم العائد^(٢)
على الفعل، ويتنونه وإن رفع الظاهر، فتكون تشبيته وجمعه في كونه علامة لحوق العلائم
للفعل.

أمثلة: الحسن الوجهُ، الحسن وجهُ الجارية، الحسن وجه الجارية الجميلة أنفُها،
الحسن الجارية الجميلة أنف وجهها^(٣)، مررت بالرجل الحسن وجهه.

(١) للفرزدق يهجو عمرو بن عفراء الضبي، ودياف: قرية بالشام، وحوران: موضع في الشام، والسليط: الزيت .
الكتاب ٤٠/٢ شرح المفصل ٧/٧، الخصائص ١٩٤/٢

(٢) كتبت : العامل

(٣) كتبت : وجهها

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم

قوله: فأما المصدر فهو اسم الفعل (١):

يعني اسم الفعل عبارة عن الفعل. أعلم أن المصدر والجري والجريان والفعل ألفاظ مرادفات، وجميعها عبارة عن الحركة الصادرة من المتحرك بها من الإنسان وغيره، وسماها هو الحركة، فإذا عبرنا عن ذلك المسمى جاز أن يغير بلفظ الفعل الذي هو مرادف فحينئذ يكون الفعل هاهنا المراد به تفسير الحركة مجازاً، كما نقول: ضربت زيداً، فتكون الزاي والياء والذال كأنها جعلت تفسر ذلك الشخص مجازاً.

قوله: منصوبا:

تحرز من نحو: الضرب مؤلم.

[قوله] (٢): بعد فعل:

تحرز من نحو: إن الضرب مؤلم.

[قوله] (٣): من لفظه:

تحرز من: كرهت الضرب.

[قوله] (٤): أو معناه:

ليدخل: يعجبني حباً، وأبغضه كرهاً.

وقوله: ومختص:

(١) كتبت: اسم الفاعل، وما أثبتناه من المقرب ١/٢٤٤

(٢) زيادة يقتضيه السياق

(٣) زيادة يقتضيه السياق

(٤) زيادة يقتضيه السياق

وهو ما يفهم منه فائدة زائدة على ما في الفعل، ولم يفهم منه العدد، والقهقري^(١) نوع من أنواع المصدر، ومعناه الرجوع إلى وراء وجهك، نحو: الذي يرجع عنه، المكان هو ما استقر فيه، أو تصرف عليه بالذهاب والرجوع، لا يجوز في: مقعد القابلة، الإتيان بفي، وما كان مثله في القرب، نحو: معقد الإزار، أو البعد، نحو: مناط الثريا، نحو: جلس مني مقعد القابلة، وهو مني معقد الإزار، وهو مني مناط الثريا.

واعلم أن الحال ينقسم إلى أربعة أقسام: متنقلة كجاء زيد راكباً، ومؤكدة كقوله [تعالى] (٢) [وهو الحق مصداقاً] (٣)، وموطئة كقوله [تعالى] (٤): [لسانا عربياً] (٥)، وكقولهم: مررت بزيد رجلاً صالحاً، فرجلاً صالحاً في اللفظ، وصالحاً صفة له، وفي المعنى إنما الحال صالحاً، ومقدرة، نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي مقدرًا الصيد به غداً، مثال ضم ظرف الزمان: يوم الجمعة قمت فيه، ومثال ظرف المكان بعتي: بريد جلست فيه معنى التصرف في الظرف والمصدر وغيره التنقل من ذلك الباب إلى باب آخر.

قوله: سبحان الله:

قيل: سبحان [٥٧ ب] اسم للمصدر، وقيل: هو مصدر فعل لم يستعمل، كان سَبَحَ سبحاناً، بتخفيف الباء، ككفر كفراناً، ومعناه البراءة من السوء والشبهة، فإذا قلت: سبحان الله، فمعناه: توحد الله، وليس معناه: قلت سبحان الله، وأكثر ما يستعمل مضافاً إلى المفعول؛ لأن سيئويه حين قدره قال: أسبح الله، ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن سبحان الله فقال: إنصاف الله من كل سوء، وفسره

(١) كلمة وردت في المقرب ١/١٤٥

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) البقرة ٩١

(٤) زيادة يقتضيها السياق

(٥) الأحقاف ١٢

فقال: أكبر منه عما يستأنف منه، ويروى أنه عليه السلام قال: براءة الله من الشر، وقد جاء غير مضاف في قوله (١):

١٢٨—..... سُبْحَانَ مَنْ عُلِقْمَةُ الْفَاخِرِ. (السريع)

ف قيل: جعل علما على معنى البراءة، وفيه الألف والنون الزائدتين، فلم ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وقيل: إنما لم ينون لأنه نوى الإضافة، ورجح هذا القول أن سيبويه شبهه بالحمد لله (٢)، فشبّه ما فيه الألف واللام بالمضاف، وأمّا قولهم: سَبَّحَ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ سُبْحَانَ.

قوله: وَقَعْدُكَ اللَّهُ:

بمعنى عمرك الله، وهو مضاف إلى الفاعل كعمرك الله، وفيه لغتان: قعدك الله وقعيدك،

[قال] (٣) السيرافي رحمه الله: أسألك بقعدك الله، أي بوصف الله بالثبات والدوام، مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله، والأصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته، ولم يتصرف منه فعل، فيقال: قعدتك الله، كما يقال: عمرك، وقال أبو علي رحمه الله: كان المعنى في قعدك الله: أي حفظك الله تحفيظا، ليحفظك إياه نفسك، وليس من القعود الذي هو خلاف القيام، ولكنه من قوله تعالى: [عن اليمين وعن الشمال قعيد] (٤) أي: حافظ يبيّن ذلك [ما يلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيد] (٥) وقد جاء

(١) للأعشى يقوله لعلقمة بن علاثة العامري في منافرتة لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد فضل عامرا عليه ونفّره، وصدّره:

أقول لآ جاءني فخره، الكتاب ٣٢٤/١، ديوان الأعشى، ص ١٧٩، الخزانة ١٨٥/١، شرح المفصل ١/١٢٠، همع الهوامع ٣/١١٥، اللسان (سبح)

(٢) الكتاب ٣٢٤/١

(٣) زيادة يقتضيها السياق

(٤) ق ١٧

(٥) ق ١٨

في الشعر قعيدك الله^(١)، وليس على حذف الزوائد، ولكنه كالنكير من أنكر، والنذير من أنذرت، ونص سيبويه رحمه الله أن قعدك ليس له فعل.

قوله: حنانيك:

أي: ومن المنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ما جاء من المصادر مثنى، ويراد بالثنوية التكثير، وأن يعود مرة بعد مرة، واقتصر على الثنية لأنها أول التضعيف، نحو: حنانيك قال سيبويه رحمه الله^(٢): لا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافته، انتهى.

وحنانيك ثنية حنان، والحنان الرحمة والخير، أي: إذا كنت في رحمة منه وخير فلا ينقطع، وليكن موصولا بآخر من رحمتك، ولا يستعمل إلا منصوبا؛ لأنه لما دخله معنى التكثير بالثنوية ألزم النصب لعدم تمكنه، وهو مضاف [٥٨ أ] [إلى] (٣) المفعول، [قال] (٤) ابن قتيبة^(٥): وحنانا: أي رحمة ومنه تحنن عليّ، وأصله من حنين الناقة على ولدها^(٦).

قوله: وهذاذيك:

وهو مأخوذ من هذَّ يهذُّ إذا أسرع، والمراد بالثنوية الكثرة.

وقوله: حذاريك:

ذكر سيبويه رحمه الله حذاريك كأنه قال: ليكن منك حذرٌ بعد حذر^(٧).

قوله: دواليك:

(١) يشير في ذلك إلى قول الفرزدق: قعيدكما الله الذي أنما له ألم تسمعا بالبيضتين المناديا • ديوان

الفرزدق، ص ٦٥٤

(٢) الكتاب ٣٤٨/١

(٣) زيادة يقتضيه السياق

(٤) زيادة يقتضيه السياق

(٥) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عالم بالنحو واللغة وغريب القرآن والشعر، كان قاضي

الدينور، وهو من الكوفة له: أدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعارف، والشعر والشعراء، وغريب القرآن،

وغريب الحديث ت ٢٧٠ هـ إشارة التعيين، ص ١٧٢ - ١٧٣

(٦) تفسير غريب القرآن، ص ٢٧٣

(٧) الكتاب ٣٤٩/١

تشية دوال، والمراد بالتشية الكثرة، قال سيبويه رحمه الله: ومعنى تشية دواليك أنه فعل من اثنين، لأنك إذا داوت كان من كل واحد فعل، وحذف نونه للإضافة، من المداولة، وهي المناوبة، وذا من فعل الجاهلية، وكان إذا أراد الرجل أن يعقد مودة امرأة يشق كل منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة^(١)، ونصب دواليك على فعل من لفظه، أي: دال لك الأمر دوالا بعد دوال، أو على الحال، وهو بدل من الفعل، فإذا نصبت دواليك على المصدر قدرت يتداول تداولا دواليك، لأنه مصدر مشبه، وإذا نصبت على الحال فتقديره: متداولين وصحّ نصبه على الحال وإن كان معرفة؛ لأن المصادر قد تقع أحوالا، وإن كانت معارف نحو: جهدك، وطاقتك، والعراك، وسيبويه ذكر ذلك في الشعر.

قوله: وليك وسعديك:

قال سيبويه^(٢): أراد بلييك وسعديك إجابة بعد إجابة، كأنه قال: كلما أجبته في أمر فأنا مجيبك في آخر، وقال^(٣): حدثنا أبو الخطاب^(٤) أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يقلع عنه ولا يفارقه، قد ألبّ فلان على كذا كذا، ويقال: قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده فالإلباب والمساعدة دُئوٌ ومتابعة، إذا ألبّ على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لييك وسعديك، فقد قال^(٥): قريبا منك ومتابعة لك، فهذا تمثيل، وإن كان لا يستعمل في الكلام.

(١) اللسان ٢٥٣/١١ (دول)

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٠

(٣) الكتاب ١/ ٣٥٣

(٤) عبد الحميد بن عبد المجيد موسى بن قيس بن ثعلبة، عرف بالأخفش الكبير، أحد شيوخ سيبويه، أخذ عنه اللغة وشيئا من النحو، وروى عنه في كتابه نحو (٤٧) مرة فيما أثبتته علي النجدي ناصف في كتابه: سيبويه إمام

النحاة ٠ طبقات الزبيدي، ص ٤٠، نزهة الألباء، ص ٤٤، بغية الرعاة ٧٤/٢

(٥) في الكتاب: فقد قال له

والمراد بالثنائية بما الكثرة، كما في حنانيك، ونصب لييك وسعديك بفعل مضممر من غير لفظ المصدر، بل من معناه لعدم الاستعمال من لفظه، يجري عليه المصدر.

قوله: غدوة وبكرة:

اعلم أن تصرف غدوة وبكرة مقيسين على غير القياس.

قوله: سواك:

سوى عند سيويوه من اللوازم النصب على الظرف، فلا يتصرف، فيكون معناه مكان، وعند الأخفش يجوز أن يجيء لغير الظرفية، فيكون متصرفاً، وفيه ثلاث لغات^(١): المد لا غير عند فتح السين، والقصر لا غير عند ضمها، وكلاهما عند كسرهما.

وقوله: عند:

هو لازم الظرفية إلا بدخول من وحدها. [٥٨ ب]

قوله: وسط ساكنة السين:

يقال: جلست وسط القوم بالتسكين؛ لأنه ظرف، وجلست وسط القوم بالتحريك؛ لأنه اسم، وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالتسكين، وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك^(٢)، وربما سكن وليس بالوجه، والوسط أيضا بالتحريك من كل شيء أعدلته، قال تعالى: [وجعلناكم أمة وسطاً]^(٣) أي: عدلاً، ويقال: شيء وسط، أي: متوسط بين الجيد والرديء.

قوله: العراك^(٤):

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٦١١، همع الهوامع ٣/١٦٣

(٢) هذا قول الفراء، انظر: همع الهوامع ٣/١٥٧

(٣) البقرة ١٤٣

(٤) من بيت شعر للبيد، والبيت بتمامه: فأرسلها العراك ولم يدها

انظر: ديوان لبيد، ص ١٠٢، الخزانة ٣/١٩٢، ابن يعيش ٢/٢٢

أي: معتركة، لأن العراك مصدر، والمصادر اجناس، فتعريفها وتنكيرها متعارب
لعمومها. وفاه^(١) (جثة) وهو واقع موقع المشتق، وهو مشافهة.

قوله: وحده:

في نصبه خلاف، فهو عند سيويه رحمه الله حال، وعند يونس ظرف، ومررت
بالقوم ثلاثتهم، معناه: أي مررت بهم معدودين بهذه العدة، وجاعلا، أي: مصيرا،
ومنقضي^(٢) أي مجتمعين.

وقوله: وأقيم معمولها مقامها:

وقيل: أوقعنا المصدر مقام اسم الفاعل، الجماء من استجما الماء إذا كثر، والغفير
من الغفر وهو الستر، كأنهم ستروا له وجه الأرض بكثرتهم.

وقوله: أفعله إبراهيم^(٣):

أي: أستأثر بفعله، ومعناه: أي أنفرد بفعله. مثال النكرة المقاربة للمعرفة ما جاء
في الحديث (فجاء بفرس له سابقا) ^(٤) فقرب فرس من المعرفة لكونه وصف بله.

قوله: منصوب على معنى في:

الحال تشبه الظرف في أنها مقدرة بفي، وتفارقها لأن في تدخل على لفظ الظرف،
وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها، نحو: جاءك زيد قائما، أي في حال
قيامه، ويضم إلى قوله وكان، ويلزم أيضا إذا كان الفعل ماضيا لفظا أن يكون معرفة،
إما مملووظا بها، أو مقدرة لتقريبه إلى الحال.

قوله: ولا يجوز دخول الواو:

(١) من قولهم: كلمته فاه إلى في

(٢) من قولهم: قضهم بقضيتهم .

(٣) غير موجودة في المقرب المطبوع .

(٤) انظر: التمهيد ٩٥ / ١٤

في المضارع لفظا ومعنى، لشيء المضارع باسم الفاعل، فكما لا تدخل الواو في اسم الفاعل إذا قلت: جاء زيد ضاحكا، فكذلك لا تدخل على الفعل المضارع، وينبغي أن يقول: إذا كان الفعل المضارع مثبتا؛ لأنه إذا كان منفيًا جاز دخول الواو معه، نحو: جاء زيد وما يضحك غلامه.

قوله: وأصلك عينه:

لا بدّ من تقدير مبتدأ مع الفعل المضارع إذا وقع حالا، ودخل عليه الواو لما تبين من أن الفعل المضارع إذا وقع حالا لا يجوز دخول الواو عليه، وإذا عرف رفع الفعل حينئذ مبتدأ مقدرًا، لم تكن الجملة حينئذ إلا اسمية، فلا وجه للاشتباه حينئذ إلا في الجملة الحالية في اللفظ صورتهما صورة المضارع ٠ [٥٩ أ]

قوله: ولا يقتضي العامل^(١):

أمّا في المصدر والظرف فلا يقتضي أكثر من واحد منهما، لا على سبيل البدل، ولا يجوز أن يكون له من كل منهما، لا على سبيل البدل، أكثر من واحد، وأمّا الحال فإنه لا يقتضي على سبيل الطلب أكثر من حال واحدة، والأصح جواز ذلك، إذا كان الشخص الواحد قد يتصف بصفات متعددة في آن واحد.

قوله: إلى ذي حال واحدة^(٢):

تحرز من مثل: ضرب زيد عمرا، فإنه يقتضي حينئذ حالين لحيء ذي الحالين معه، كما قال الزمخشري رحمه الله^(٣): وقد تكون منها ضربةً على الجمع والتفريق، كقولك: لقيته راكبين، ولقيته مصعدا منحدرًا.

قوله: لقيت هندًا مصعدًا منحدرًا^(٤):

(١) في المقرب: ولا يقضي العامل

(٢) في المقرب: من ذي ٠٠٠

(٣) الفصل، ص ٦١

(٤) في المقرب: لقي عمرو زيدا مصعدًا منحدرًا

اعلم ان الحالين اللذين من ذوي حال إمّا أن يلبسا كقولك: لقيت زيدا مصعدا منحدرًا، أو لا يلبسا، كالمثال الذي مثله المصنف رحمه الله، فإن ألبسا تعين جعل الحال الأولى لذي الحال الثاني، وإن لم يلبسا، فالأجود جعل الحال التي لذي الحال الثاني إلى صاحب ذي الحال الثاني، وحال ذي الحال الأول بعد حال ذي الحال الثاني؛ لأنك إذا غيرت ما ذكرنا حصل فصلان: فصل بين الحال الأولى وصاحبها بالمفعول، وفصل بين الثانية وصاحبها بالحال الأولى، فيحصل حينئذ فصلان، وما ذكرنا لا يحصل إلا فصل واحد، وهو الفصل بين ذي الحال الأولى وحاله بالحال الثانية وصاحبها، وكل ما قلّ الفصل كان أولى، مثال ما جرى مجراه: أنا ضارب زيدا قائما، يجوز تقديمها فتقول: أنا قائما ضارب زيدا.

قوله: هذا زيد ضاحكا:

العامل في الحال ما فيها من معنى التنبية، أي: أنه على زيد ضاحكا، أو ما في ذا من معنى الإشارة، أي: أشير إليه ضاحكا، وهذا وشبهه يسمى العامل المعنوي. كل صفة لنكرة إذا قدّمتها عليها انتصبت على الحال.

باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم

هذه الترجمة تشتمل على أبواب نذكرها بابا بابا، منها:

باب التمييز

قوله: عن تمام الكلام:

يعني أنه ليس مبيّنا للفظ الاسم، ولا للفظ الفعل في قولنا: طاب زيد نفسا، وقوله تعالى: [وفجّرنا الأرض عيونا] (١)، بل هو مبيّن لهذه النسبة التي بين الاسم والفعل، بخلاف: عندي عشرون درهما، فإن درهما مبيّن لذوات العشرين، لا للنسبة التي بين الخبر والخبر عنه. [٥٩ ب]

قوله: لله درّه فارسا:

الضمير يعود إلى متقدم، تحدث عنه، وتعجب منه، فبيّن وجه التعجب، وإن التعجب من فروسيته، وأصل الدرّ اللبن.

قوله: ولا يجوز تقديم التمييز:

اعلم أن العامل في التمييز على نوعين، إمّا الفعل، نحو: طاب زيد نفسا، وإمّا الاسم نحو: عشرون درهما، فعشرون يعمل عمل الفعل مجازا لا حقيقة، فإن قيل: لا وجه في عمل (عشرون) في (درهما) لبعده عن العمل، يقال: إن العشرين يشبه (الضاربون) في ثبات النون في حالة النصب، نحو: الضاربون زيدا، والعشرون درهما،

وفي حذف النون في حالة الجر، نحو: الضاربو زيد، وعشرو زيد يعمل لمشاہتہ العامل، فحينئذ إن كان التمييز يجيء بعد تمام الاسم لا يجوز تقديمه بالإجماع لضعف العامل، وإن كان التمييز يجيء بعد تمام الكلام، ففيه خلاف، ذهب سيويہ رحمه الله إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على الفعل،* وذهب المازني والمبرد والكوفيون رحمهم الله أجمعين إلى أنه يجوز تقديم التمييز على الفعل، محتجين بالقياس والسماع، أمّا القياس فعلى الحال في تقدمه على العامل، ما لم يمنع مانع من الموانع التي ذكرناها في باب الفاعل، وأمّا السماع فبقول الشاعر(١):

١٢٩- أَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ. (الطويل)

فبقول: أمّا القياس فلا يتجه؛ لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر؛ لأن التمييز مفسّر لذوات المسمى، والحال ليس بمفسّر، فلو قدّمنا التمييز لكان المفسّر قبل المفسّر، وهذا لا يجوز* (٢)، وأمّا السماع فبقول: إن نفسا خبر كان، والضمير الذي في كان عائد على حبيبها، وليس النفس بتمييز، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن النفس لا تتم به الفائدة، فلا يكون خبرا، لأننا نقول: ما بعدها هو بالفراق تطيب جملة، تقدمت فصارت صفة لها، فلما أتيت بالصفة جاز أن تكون النفس خبرا للحبيب، كقوله تعالى: [بل أنتم قوم عادون] (٣) وفي آية أخرى [بل أنتم قوم تجهلون] (٤) لما تمت الفائدة بالصفة جاز أن يقع خبرا ما لا يقبله وحده.

قوله: غريب (٥):

(١) لأعشى همدان . همع الموامع ٧١/٤، شرح المفصل ٧٤/٢

(٢) ما بين النجمتين ورد في الأشباه والنظائر ٤/ ١٥٠ على النحو التالي: قال ابن النحاس في التعليقة: أجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال، ومنعه أكثر البصريين، والقياس لا يتجه؛ لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر، لأن التمييز مفسّر لذات المميز، والحال ليس بمفسّر، فلو قدّمنا التمييز لكان المفسّر قبل المفسّر، وهذا لا يجوز .

(٣) الشعراء ١٦٦

(٤) النمل ٥٥

(٥) في المقرب: غريب

كأنه مأخوذ من أعرب إذا بين.
قوله: ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام:
الأسماء المتوغلة في الإبهام (١) نحو: عن ومنك وشبهه.

(١) المرغل في الإبهام لا يصلح للتفسير لعدم دلالة على الجنس .

باب المفعول معه

[١٦٠]

قوله: ولذلك لا تقع إلا في المكان الذي يمكن أن تكون فيه عاطفة (١)
خلافًا لمن حكى عنه أبو علي رحمه الله جواز كون الواو بمعنى مع في الموضع الذي
لا يجوز فيه أن تكون عاطفة مفردا على مفرد.
وقوله: ولا يجوز توسط المفعول معه (٢):
يعني لا يقال: استوى والخشبة الماء، وكذلك لا يقال: دع ونفسه امرأ.
قوله: وإن كان ذلك جائزا في المعطوف بالواو:
كقول الشاعر (٣):

١٣٠ — أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (الوافر)
قاعدة: العطف على الضمير المخفوض لا يجوز إلا بعد إعادة الخافض، سواء
كان الخافض اسما أو حرفا، نحو: ما شأنك وشأن زيد، وما لك ولزيد.
قوله: وضيعته:

الضيعة: الحرفة، سميت ضيعة إِمَّا لأن الإنسان يضيع عمره فيها، أو لأن
الإنسان يضيع معها عمره.

قوله: وانتصاب الاسم بعد الواو إلى آخره (٤):

قال بعضهم: المفعول معه يقتصر فيه على السماع، وليس بمقيس، وحجته أنك في
المفعول معه تخرج الواو عن أصلها من العطف إلى جعلها بمعنى مع، وإخراج الشيء
عن بابه مسموع غير مقيس.

(١) في المقرب: والدليل على أنها عاطفة أنها لا تقع إلا في الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة .

(٢) في المقرب: لم يجز توسطه بين الفعل والفاعل .

(٣) للأحوص، وذات عرق: موضع بالحجاز، والنخلة هنا كناية عن المرأة . الخزانة ١٩٢/٢، شرح شواهد
الغني، ص ٧٧٧، الهمع ٣/٣٩

(٤) الفقرة بتمامها: الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع، المتضمن معنى المفعول به . المقرب ١/١٥٨

باب المفعول من أجله

قوله: وأن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلن:

معناه أن يكون المفعول له والفعل العامل فيه فاعلهما واحد، بمعنى أنهما واقعان لشخص واحد، تحرز من قولك: جئتك لإكرامك بكرا. نضو الثوب: خلعه، أي: خلعته (١).

قوله: العصفور:

بضم العين، وليس في الكلام فَعْلُول بفتح الفاء سوى: صعفوق، وهو اسم قبيلة باليمن، ومنه للعجاج (٢):

١٣١ - مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعِ أُخْرُ
(الرجز) وسوى خَرْنُوبٍ عَلَى لُغَةِ (٣).

(١) من قول امرئ القيس: فجتت وقد نصت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المفضل

(٢) للعجاج يمدح عمر بن عبيد الله بن معمر، وبعده:

الطامعين لا يزالون الغمر • وقيل: بنو صعفوق خول اليمامة، والخول الخدم، الواحد خائل • الخصائص ٣/

٢١٥، الإنصاف ٢/٨٠٠، ديوان العجاج، ص ١٢، اللسان (صعفق)

(٣) الخرنوب: نبت معروف، قال الجوهري: ولا تقل بالفتح، وتابعه صاحب اللسان، مادة (خرب)

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

باب الاستثناء

قوله: بأداة:

ليخرج جاءني القوم وأخرج زيد منهم.

قوله: إلا أن النصب بحاشا قليل:

مما اتفق على حرفيته واختلاف في فعليته حاشا، فرأى المبرد والمازني رحمهما^(١) الله أنها يجوز أن تكون فعلا، وحكى المازني وأبو عمرو الشيباني^(٢) رحمهما الله عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبي الأصبع، وروي: وأبا الأصبع، ورأى سيويه رحمه الله أن حاشا لا يكون إلا حرف جر، وما [.....]^(٣) شاذ عنده [٦٠ ب] ولم يعتد بها، إذ لم يسمعها، وقوى مذهب سيويه بأن حاشا لو كانت فعلا لوصلت بها ما المصدرية، كما وصلت بعدا وخلا، وأيضا لو كانت فعلا للزمتها نون الوقاية مع ياء المتكلم وأنت إنما تقول: حاشاي، ولا تقول: حاشائي بالنون، وفيه لغة أخرى حاش.

قوله: إن كانت مصدرية:

مثاله: جاءني القوم ما خلا زيدا، تقديره: جاءني القوم خلو زيد، أي: وقت خلوه من زيد، فيكون منصوبا على الظرف، وقيل: المصدر في موضع نصب على الحال، تقديره: جاءني القوم مجافين زيدا.

(١) كتبت: رحمه الله

(٢) إسحاق بن مزار الكوفي، كان يعرف بأبي عمرو الشيباني، وليس من شيبان؛ بل أذب أولادا منهم، فنسب إليهم، كان راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر، كثير السماع، ثقة، عالما بكلام العرب، حافظا للغة، له: معجم الجيم، والنوادر، والحيل، وغريب المصنف، وغريب الحديث، وأشعار القبائل، وخلق الإنسا
٥٠ بغية الوعاة ٤٣٩/١ - ٤٤٠

(٣) كلمة لم أتمكن من قراءتها لأنها مطموسة، والسياق يوحي أنها (خالف)

قوله: والمُخرج لا يكون إلا النصف فما دونه:

نحو: عندي عشرة إلا خمسة.

قوله: ويكون الاستثناء على نوعين: متصل ومنقطع (١):

فالتصل هو ما كان اللفظ الأول يتناول الثاني بعمومه، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، فزيد داخل في جملة القوم، والمنقطع ما لم يتناول اللفظ الأول فيه الثاني، نحو: جاءني القوم إلا حماراً، ونحو: جاءني القوم إلا زيدا إذا قلته لمن يعلم أن زيدا ليس من جملة القوم، هذا أيضا لم يتناول زيدا.

قوله: ولا يكون المُخرج إلا مختصا:

يعني لا بدّ من معرفة السامع أن المخرج يصح دخوله في المخرج منه حتى يكون في إخراجهِ فائدة، فلذلك ينبغي أن يكون المُخرج والمخرج منه مختصا (٢)، كما ذكر رحمه الله. قوله: والاسم الواقع بعد إلا إلى آخره (٣):

اعلم أن الاستثناء على نوعين: مفرغ وغير مفرغ، فالمفرغ هو الذي لم يأخذ فيه العامل الذي قبل إلا ما يقتضيه، فيعمل في ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر، فكأن العامل مفرغ لما بعد إلا، وغير المفرغ أن يكون العامل الذي قبل إلا قد استوفى جميع معمولاته، فلم يطلب ما بعد إلا ليعمل فيه.

قوله: ومثال الاستثناء المفرغ من موجب (٤):

صمت إلا يوم الخميس، وزرتك إلا يوم السبت، فلا بدّ في ما قبل إلا من عموم يصح الإخراج، فهنا المخرج منه عموم الزيارة، كأنك قلت: زرتك الأيام كلها إلا يوم الخميس. قوله: أفصحها نصبه على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع إلا تابعا:

(١) عبارة المقرب: ويكون الاستثناء منقطعا ١٦٧/١

(٢) كتبت: مختص

(٣) تمام الفقرة: لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ للعمل فيه أو لا يكون . المقرب ١٦٧/١

(٤) هذه العبارة غير موجودة في المقرب المطبوع .

يعني بالتابع هنا الوصف لا البدل، لأن البدل في الموجب لا يجوز، لأن البدل عبرته أن يصح المعنى بإسقاط المبدل منه، ووضع البدل موضعه، ولو قلت في: قام القوم إلا زيدا: قام زيد، لم يصح؛ لتغير المعنى، أو قام إلا زيد، لكان استثناء مفرغا من موجب في غير عموم، وذلك لا يجوز.
قوله: بنصب زيد ورفعها:

فالنصب على الاستثناء، والرفع [٦١ أ] على أن إلا وصف في المعنى، ومعناها غير، وغير في معنى مغاير، وإلا حرف لا يستحق الإعراب أعطينا إعرابه للاسم بعده، وهو زيد فزيد صفة في اللفظ، فكأنه مع إلا تابع للاسم الذي قبله، ولا يكون إلا صفة إلا بثلاثة (١) شرائط: الأول أن يكون قبلها اسم، والثاني: أن يكون قبلها جمع، نحو: قام الرجال إلا زيدا، وفي معنى الجمع معناه نحو: قام القوم إلا زيد، والثالث: ألا يكون بعدها جملة لا يجوز في قولنا: ما قام أحد إلا زيد خير منه، أن تكون إلا وما بعدها صفة.

قوله: لا رجل في الدار إلا زيدا:

لا يجوز في نصب زيد أن يكون بدلا على لفظ لا رجل؛ لأن البدل في حكم تكرار العامل، فيلزمه أن تكون لا مقدرة بعد إلا، وما بعد إلا موجب، ولا لا تعمل إلا في موضع النفي، لا في موضع الإيجاب، وأيضا فإن زيدا معرفة، ولا لا تعمل في المعارف.

قوله: بدلا على الموضع:

أي: على موضع لا مع رجل.

قوله: بالباء الزائدة أو من الزائدة:

(١) كتبت: ثلاث

قاعدة: إذا كان أحد المعطوفين مضمراً مجروراً فلا بدّ في الثاني من إعادة الجار، سواء كان المضمّر الثاني أو الأول.

قوله: النصب على الاستثناء أو الإبدال على الموضع:

يعني كل موضع يجوز فيه البدل، يجوز فيه النصب على الاستثناء، ولا ينعكس.

قوله: ليس زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به:

يكون النصب على ثلاثة أوجه: على الاستثناء، وعلى البدل على الموضع، وعلى

النعته على الموضع، والخفض يتعين أن يكون على الصفة على اللفظ، ولا يجوز أن

يكون على البدل، لأن الباء الزائدة في الخبر لا تكون في الإيجاب .

قاعدة: ولا تكون الباء زائدة في الخبر إلا إذا كان غير موجب إلا عند

الأخفش.

قوله: وما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به:

إن جعلت ما تميمية يجوز أن يكون الاسم الذي بعد إلا منصوباً على الاستثناء،

ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل على الموضع، وعلى النعت على الموضع، ويجوز أن

يكون مجروراً على النعت على اللفظ فحسب، ولا يجوز أن يكون على البدل كما

ذكرنا، وإن جعلتها حجازية إن نصبت يكون على الاستثناء، ويكون على النعت على

الموضع، وإن رفعت تكون على البدل على الموضع على القاعدة التي هي: إن دخول

إلا على خبر ما يبطل عملها، ويوجب رفع الخبر، وإن جررت تكون على النعت على

اللفظ فحسب كما ذكرنا.

قوله: لاستواء اللغتين مع إلا:

يعني في البدل، بمعنى أنه في اللغتين إذا أبدلت، كان البدل مرفوعاً بالبتة.

قوله: ما جاءني من أحد إلا زيداً:

إن نصبت يكون على الاستثناء، وإن رفعت يكون على البدل على الموضع،
وأيضاً يكون [٦١ ب] على النعت على الموضع، وإن جررت يتعين أن يكون على
الصفة على اللفظ، ولا يجوز أن يكون على البدل؛ لأن من الزائدة لا تُزاد في الإيجاب،
وأيضاً لا تُزاد مع المعارف.

قوله: وما ضربت من أحد إلا زيداً:

إن نصبت يكون على الاستثناء، ويكون على البدل على الموضع، ويكون على
النعت على الموضع، وإن جررت يكون على النعت على اللفظ.

قوله: وإن كان مجروراً بالباء الزائدة إلى قوله: ولا يجوز تقديم المستثنى^(١):

لا تختص هذه الأحكام بالنفي وحده، بل جميع ما ذكر من الأحكام في ما بعد إلا
يكون في غير الواجب، وهو النفي والنهي والاستفهام، وهو الذي عناه بقوله: أو
معنى، مثال الاستفهام: هل جاءك من أحد إلا زيداً، ومثال النهي: لا يجيئني من أحد إلا
زيداً، برفع زيد ونصبه وخفضه فيهما، ولا يعني من ذلك إلا الكلام على ما بعد إلا،
على تقدير نصب شيء على الخبر مع ليس، وما الحجازية، فإن الخبر المنصوب لا
يكون في النهي والاستفهام، فإنه إذا قيل: هل أنت بشيء إلا شيئاً لا يعاب به، لا يمكن
هنا تقدير معين في موضع نصب إذ لا ناصب له.

قوله: على كل حال:

أي: سواء كان من موجب أو غير موجب.

قوله: وإن قدّمته على صفة المستثنى منه:

مثاله: ما جاءني أحد إلا زيداً خيراً منه، فمن النحاة من لم يجز في زيد إلا النصب
على الاستثناء لا غير، وجعل تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، ومنهم من
أجاز في زيد البدل والنعت مع جواز النصب على الاستثناء، وجعل تأخره عن

(١) انظر النص بتمامه في المقرب ١/١٦٨ - ١٦٩

الموصوف كتأخره عن الصفة أيضا، ولو تأخر عن الصفة لم يبق فيه مانع عن البدلية والنعته، ومأخذ الوجهين أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

قوله: ونصبت ما عداه:

سواء كان الذي يجوز فيه البدل أو غيره، وإنما يلزم النصب في ما عداه لأنها حينئذ تكون مستثناة مما هو كالموجب، كما قال أبو علي^(١) رحمه الله في قوله: وتقول ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا، فلا يكون في زيد إلا النصب، لأن المعنى كل الناس أكل الخبز إلا زيدا.

قوله: وما مررت بأحد إلا زيدا:

بنصب زيد وخفضه، فالنصب يتعين أن يكون على الاستثناء، والجر يكون على البدل على اللفظ، ويكون على النعت على اللفظ أيضا، ولا يجوز أن يكون انتصابها على البدل على الموضع، أو النعت على الموضع؛ لأن الموضع للجار والمجرور مما لا للمجرور وحده، فلم يجز البدل منها، والنعت لهما، أما امتناع البدل من أحد فقط على الموضع؛ فلأن الفعل لم يصل إلى المبدل منه إلا بحرف جر، فكيف ينصب البدل بغير واسطة؟ هذا لا يجوز، وكذلك الكلام في النعت؛ لأن النعت لا موضع له وحده، بخلاف المجرور بحرف الجر الزائد، فإن الموضع للمجرور [٦٢ ب] وحده، ولا يدخل حرف الجر معه في الموضع، من حيث إن حرف الجر زائد، ووصل العامل إلى مجرور بنفسه من غير حاجة إلى مزيد فائدة في قوله: من أحد، يستعمل بمعنيين، أحدهما أن يراد به العموم، وحينئذ لا يستعمل إلا في غير الواجب، وهمزته أصل غير مبدلة من شيء، والثاني أن يكون المراد بها معنى واحد، وحينئذ تستعمل في الإيجاب وغيره، وهمزته هذه مبدلة من واو واحد، كان أصله وحدا، ومنه قولهم في العدد: واحد وثلاثون، وأيضا فإن أحدا الذي للعموم إنما تقع على من يعلم، والذي بمعنى واحد تقع على من يعلم، وما لا يعلم.

(١) الإيضاح العضدي، ص ٢٠٧

قوله: أو يتقدم عليه فلا يجوز فيها إلا النصب:

إنما يلزم النصب في الجميع لأهما قبل التقدم كانت لازمة النصب إلا واحدا فإنه كان يجوز فيه البدل، فلما تقدمت امتنع البدل من الذي كان يجوز فيه لتقدمه، فلزم نصبه، وبقيت البواقي على ما كانت عليه قبل التقدم من لزوم النصب، وإن شئت أن تقول: إنما يلزم النصب في الجميع لتقدمهم، والمستثنى المقدم لازم النصب.

قوله: أن يتوجه عليه العامل:

معناه أنه يجوز أن تجعل ما بعد إلا بدلا مما قبلها، فيجوز للعامل الذي عمل في ما قبلها، وهو المبدل منه أن يعمل في ما بعدها، وهو البدل، ويصح المعنى.

قوله: وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل:

يعني يجيزون فيه البدل، ووجه بعض النحاة البدل فيه بأن قال: إنه بدل البعض على تقدير أن المراد بأحد: أحدٌ ومن يتبعه، فكأنه قال: ما جاءني أحد، ومن يتبع أحدا إلا حمرا، فهذا التوجيه فيه نظر، فإنه إذا أراد بالأحد أحدا ومن يتبعه، كان الحمار حينئذ استثناء متصلا؛ لأن لفظ أحد على هذا التقدير يتناوله، فيلزم خلاف التقدير من كونه منقطعا، والذي يظهر أننا إذا أبدلنا الحمار من أحد كان بدل اشتمال لا بعض، كقولنا سلب زيد ثوبه فللثاني بالأول تعلق في الحمار والثوب، ولا يلزم في هذا التوجيه أن يكون اللفظ الأول وهو أحد يتناول الثاني وهو حمرا، فيكون حينئذ استثناء منقطعا على ما قيل، وهو بدل.

قوله: ويكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا في جميع ما

تقدم ذكره:

إن قيل: كيف جاز أن يصل الفعل إلى غير من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد إلا إلا بواسطة؟ فالجواب أن غير أشبهت الظروف بإهماها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة، فوصل أيضا إلى غير بلا واسطة لذلك، فإن قيل: لم لم يُبَنَّ غير

لتضمنها معنى الحرف الذي هو إلا؟ فالجواب أن غيراً لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى إلا، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة، فاشترك إلا وغير في المغايرة، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء، هو لها في الأصل، لا لتضمنها معنى إلا، فلم تُثِنَ (١).

قوله: في موضع نصب على الحال:

[٦٢ ب] تقديره خالين غير زيد، أي: من زيد، وكذا تقدير ليس زيدا، ولا يكون زيدا.

قوله: ويكون اسمها ضميرا عائدا على بعض (٢) المفهوم من معنى الكلام كما تقدم:

البعض المضمرة في خلا وعدا عبارة عن القوم المجمع منهم زيد، لا عن زيد؛ لأن إعراب البعض هنا فاعل، و(زيدا) مفعول، والفاعل ينبغي أن يكون غير المفعول، بخلاف البعض المضمرة هنا في ليس، ولا يكون، و(زيدا) منصوب على الخبرية، والاسم هاهنا هو الخبر في المعنى، فوجب أن يكون البعض هو زيدا في المعنى.

(١) هذه الفقرة بتمامها في الأشباه والنظائر ١٤٧/٤ - ١٤٨.

(٢) في المقرب: البعض، والصواب ما ذكره البهاء بن النحاس، وذلك لأن بعض معرفة بجد دائما، فلا يصح دخول (أل) التعريف عليها، انظر في ذلك لسان العرب مادة (بعض).

باب النداء

النداء: رفع الصوت بالمنادى ليقبل عليك، بخلاف الندبة، فإنه لا يصح منه الإقبال، والمنادى هو المطلوب إقباله بياء أو ما قام مقامها لفظاً أو تقديراً. يخرج بقولي: بياء أو ما قام مقامها، قولنا: أطلب إقبالك.

قوله: للمندوب:

الندب: تعديد محاسن الميت، والبكاء عليه.

قوله: إمّا أن يكون مفرداً أو مضافاً:

* المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة:

أحدها: المفرد الذي هو مقابل للجمله، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.

والثاني: المفرد الذي هو قبالة المركب، نحو: بعلبك.

والثالث: المفرد الذي هو مقابل المضاف.

والرابع: المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع.

والخامس: المفرد الذي في باب النداء، وباب لا^(١)، وهو مقابل للمضاف

والمشابه للمضاف*^(٢).

قوله: بإضمار فعل لا يجوز إظهاره:

إنما يلزم إضمار الفعل لأنك لو قلت: أنادي أو أدعو زيدا لالتبس فيه النداء

بالخبر، فأضمر فيه رفعا للبس.

قوله: ما كان عاملاً في غيره:

(١) يعني لا النافية للجنس •

(٢) ما بين النجمتين في الأشباه والنظائر ٤٥/٣

ينبغي ان يقول: او معه ما اشبه العامل؛ ليدخل فيه تلاته وتلاتون إذا سميت به
شخصا وناديته، فقلت: يا ثلاثة وثلاثين، قالوا: وأشبهت العامل لأنها توجب لما بعدها
إعرابا، كما يوجب العامل.

قوله: فإن كان مضافا كان منصوبا:

في عامل المنادى خلاف، قال بعضهم: إن العامل فيه الفعل المضمر الذي لا يجوز
إظهاره، كما تقدم ذكره، وقال بعضهم: إن العامل فيه حرف النداء، وهو يا وباقي
أحواتها، واختلف في سبب عمله أيضا، فذهب بعضهم إلى أن يا تعمل نيابة عن الفعل
المقدر، وذهب بعضهم إلى أن يا اسم الفعل، فتعدى إليه، وعمل فيه، ويكون فاعلها
مستترا فيها؛ لكونها اسما للفعل المتعدي، وهو أنادي، أو أدعو، واستدلوا على أنها لا
يجوز أن تكون حرفا بدليل إمالتها، لأن الإمالة تتعذر من الحروف، ولا يجوز أن تكون
فعلا لعدم القائل به، فبقي أن تكون اسما للفعل؛ لعدم القائل بخلاف ذلك، مع القول
باسميتها، فحينئذ تعين على هذا المذهب أن يكون [٦٣ أ] العامل فيه الفعل المقدر لا
غير. قوله: فإن كان معرفة بُني على الضم:

فيه ثلاثة أسئلة:

الأول: لِمَ بُني، والأصل (١) في الاسم الإعراب؟

والثاني: إذا بُني، لِمَ بُني على الحركة، والأصل (٢) في البناء السكون؟

والثالث: لِمَ كانت الحركة ضمة؟

فالجواب عن الأول أن المنادى المفرد المعرفة يشبه الكاف في أدعوك وأذمك من
ثلاثة أوجه: من الأفراد والخطاب والمعرفة، وكاف الضمير تشبه الكاف التي في أتاك في
الخطاب والتذكير، والمشبه للمشبه مشبه لما يشبهه، فبيناه لذلك. والجواب عن الثاني
لأن له أصلا في التمكن، بمعنى أنه يعرب في حال. والجواب عن الثالث لئلا يلتبس

(١) كتبت: لأن الأصل.

(٢) كتبت: لأن الأصل.

بالحسر بالمنادى المصاف إلى ياء المتحلم حاله حولته حدث الياء، وبقاء المنادى بلا ياء نحو: يا غلام، وكذلك لئلا يلتبس بالفتح بالمنادى النكرة المقصودة حالة حولته فتحة من غير تنوين، نحو: يا رجل ابن رجل، فأعطيناه الضم لرفع اللبس، وقيل: إنما بني على الضم لشبهه بقبل وبعد، ووجه الشبه أنه إذا أضيف أو نُكّر أعرب، وإذا كان معرفة مفرداً بُني، وأجود من قوله بني على الضم أن يقول: بُني على ما رُفِع به، ليدخل فيه نحو: يا زيدان ويا زيدون.

قوله: وإن كانت غير مُقبَل عليها كانت منصوبة:

مثاله قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

قوله: والأسماء المعرفة بالألف واللام:

يجوز أن تريد به ما الألف واللام فيه للعهد، فإن مثل ذلك لا يجوز نداؤه أصلاً.

وقوله: فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام:

تريد به ما الألف واللام فيه للجنس، وهي التي يراد بها تعهد الحقيقة، فإنه قد تقدم أن ما فيه الألف واللام للعهد لا ينادى أصلاً، وقد أشار بذلك على أن المراد بالألف واللام التي ذكرها الجنس أن المعرف بها يكون صفة لأي، أو لاسم الإشارة، وهما إنما يوصفان باسم الجنس.

وقوله: يا أيها الرجل:

أتينا بهاء مقحمة بين أي وصفتها عوضاً من بعد حرف النداء من المنادى، وهي هاء التنبيه، وفي حرف النداء تنبيه، قال سيويوه^(١) رحمه الله: فكأنك كررت يا مرتين، والتحقيق في إعراب الرجل من قولنا: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل أنه عطف بيان، لا صفة، نص عليه ابن جني^(٢) رحمه الله، وتبعه عليه أكثر المحققين.

(١) الكتاب ١٩٧/٢

(٢) قال ابن جني في كتابه اللمع ص ١١١ ما نصه: وتقول يا أيها الرجل فبني أي على الضم لأنها في اللفظ مناداة، و (ها) للتنبيه، والرجل مرفوع لأنه وصف أي، ولا يجوز فيه غير الرفع .

قوله: يا هذا الرجل:

أراد بهذا الوصلة، فلا يجوز في الرجل على رأي المازني ومن تبعه إلاّ الرفع، ويجوز أن يعتقد في هذا أنه غير وصلة، فيجوز في الرجل حينئذ الرفع والتصب، كما جاز في الظريف من قولنا: يا زيد الظريف.

وقوله: ومعاقبتهما الهمزة من إله:

يعني به أنه لا يجمع بين الهمزة والألف واللام في اسم الله تعالى، فكأن الألف واللام صارتا عوضا من الهمزة، فكما يجوز الجمع بين الهمزة ويا، جاز الجمع بين يا والألف واللام، فيجوز قطع الهمزة ووصلها من لفظ الله إذا دخلت عليه يا.

قوله: يجوز حذف حرف النداء:

أصل حذف حرف النداء في نداء العلم، ثم كل ما أشبه العلم في كونه لا [٦٣] ب] يجوز أن يكون وصفا لأي، وليس مستغاثا به ولا مندوبا، يجوز حذف حرف النداء معه.

قوله: أطرق كرا:

١٣٢ — أطرق كرا إنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرْيِ^(١). (الرجز)

قوله: يا عبد الله إلى آخره:

مثال عطف البيان: يا عبد الله العاقل نفسه أخانا أو بكرا.

وقوله: لأن حركة البناء في هذا الباب تشبه حركة الإعراب:

وجه الشبه أنه لما اطرد ضم المنادى المفرد المعرفة بعد ما أشبه اطراد رفع الفاعل بعد الفعل، فأشبهت حركته حركة الفاعل، وحركة الفاعل إعراب، فقد

(١) جعله البغدادي بيتا من الرجز، ولم ينسبه لقائل، ورواه على النحو التالي:

أطرق كرا أطرق كرا إنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرْيِ

وقيل: هو مثل، والإطراق أن يطأني عنقه ويغض بصره إلى الأرض، والكرا: الكروان • الفوائد الضيائية ١/

٣٥٠، المقتضب

١٨٨/١، الخزانة ٣٧٤/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٩/١

اشبهت هذه الحركة حركة الإعراب، ولذلك جاز أن تتبعها حركة الإعراب، وإن كانت هي حركة بناء، قال ابن عمرو رحمه الله في مقالة الزمخشري رحمه الله: قلت على لفظه^(١): هذا من المواضع العجيبة، وهي حمل المعرب على المبني في الإعراب، والمعرب يفتقر إلى عامل، فكيف يحمل على ما لا يفتقر إلى عامل وذا في غاية الإشكال، وقد تصدى سيبويه رحمه الله لسؤال الخليل رحمه الله^(٢) عن بناء الموضع، فقال^(٣): على أي شيء يعود إذا قال: يا زيد الطويل، قال: هو صفة لمرفوع، قلت: أليست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقولك لقيته أمس الأحد؟ قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء يكون مرفوعاً أبداً، وليس كل اسم يكون في موضع أمس يكون مجروراً، فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة ما يفتقر إلى عامل، قلت: رأيت قول العرب كلهم^(٤):

١٣٣ — أزيدُ أخاً ورقاءً (الطويل)

لم يجز فيه كما جاز في الطويل، قال: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضع محدد، لما كان الخليل قد لخص هذا الموضع كسبويه أحببت الاختصار عليه، ولإشكال هذا الموضع قال أبو الحسن^(٥): إن العامل في الصفة كونهما

(١) نص الزمخشري: توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحلها، كقولك: يا زيد الطويل والطويل . الفصل ص ٣٧، ٣٨

(٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي، وهو أستاذ سيبويه، له مصنوعات منها: كتاب العين ولم يكمله، وهو أول من اخترع العروض والقوافي، ت ١٧٠ هـ، وقيل ١٧٥ هـ . إشارة التعيين، ص ١١٤

(٣) وردت هذه المسألة في الكتاب ١٨٣/٢ — ١٨٤

(٤) ذكره سيبويه ولم ينسبه، وتماه:

إن كنت نائراً فقد عرضت أحناء حق فخاصم

ورقاء: حي من العرب من قيس، أخو رقاء: أي من قومهم، والثائر: طالب الثأر، وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها جمع حنو . الكتاب ١٨٣/٢، شرح ابن يعيش ٤/٢، اللسان (حن)

(٥) يعني الأخفش .

صفة ؛ لأن هنا حركة المتبوع ليست غير عامل، فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف؛ لبقى إعراب الصفة لا عامل له، لكن العامل عنده معمول، فهو كونهما صفة، حتى لا يُعزى المعرب من عامل، والجواب عنه ما أشار إليه الخليل رحمه الله، إذ ضم المنادى لشبهه حركة الإعراب، ولذا غيرَها حرف الجر في يا زَيدَ على ما أشرنا إليه، ولكونها شبه حركة الإعراب جاز للمضطر في الشعر تنوينها، نحو: يا زَيدُ، ومما يدل على أنّ حركة البناء هنا لشبه حركة الإعراب تقديرها حيث لا يكون في اللفظ حتى يتبعها بالرفع، نحو قولك: يا موسى الطريف، ويا هؤلاء الكرام، برفع اللطيف والكرام، على اعتقاد الضمة مقدرة في موسى وهؤلاء.

قوله: ما عدا أيّاً إلى قوله خاصة^(١):

مذهب سيبويه رحمه الله وأكثر النحاة أنه لا يجوز في وصف أي إلا الرفع لا غير، لأنه هو المقصود بالنداء، فهو منادى معنى، ولو كان منادى لفظاً لم يكن إلا مضموماً، وكذلك إذا كان منادى معنى لم يكن إلا مرفوعاً، وأجاز المازني [٦٤ أ] رحمه الله أن نصب فيه أيضاً بالقياس على الطريف في قولنا: يا زيد الطريف، ولا يستقيم القياس مع قيام ما ذكرنا من العائق، بخلاف الطريف فإنه ليس منادى لفظاً ولا معنى.

قوله: إلا أنّ ابناً انفردت في هذا الباب إلى آخره^(٢):

لما كثر نداء العلم موصوفاً بابن مضاف إلى علم أتبعوا الأول للثاني فحركوه بالفتح طلباً للتخفيف فيما كثر استعماله، وكان إتباع الأول للثاني أولى من العكس لأمرين: أحدهما أنّ لو أتبعنا الثاني للأول كثر الضم الذي هو ثقيل، والثاني: أنّ الأول حركته حركة بناء فلا عامل معها، والثاني حركته حركة إعراب بعامل وما معه

(١) تمام الفقرة: فإنه لا يجوز في نعمتها إلا الرفع على اللفظ خاصة . المقرب ١/ ١٧٩

(٢) تمام الفقرة: إذا وقعت بين اسمين علميين أو ما جرى مجراهما، أو بين اسمين متفقين في اللفظ، وإن لم يكونا علميين، ولا جاريتين مجراهما وكان الأول منهما غير مضاف بجوار إتباع حركة آخر المنادى بآخر النون من

ابن، فنقول: يا زيدُ بنَ عمرٍ وبضم الدال من زيد وفتحها . المقرب ١/ ١٧٩

العامل أقوى، فكان إتباع الأضعف للأقوى أولى من العكس، على أن كلام الجماعة يشير إلى أن المنادى ركّب مع ابن ففتح للتركيب، كما فتح بعل من بعلبك.

قوله: ويا شريف ابن شريف:

لا يجوز هنا ضم المعاد؛ لأن شريفا هنا نكرة غير مقبل عليها بدليل وصفها بالنكرة في قوله: ابن شريف، فالفتحة هنا في المنادى ليست للاتباع، بل هي هنا النصب التي تستحقها النكرة في قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي، وإنما حذف التنوين هنا لكثرة الاستعمال، كما يحذفه من يقول: جاءني زيد بن عمرو في غير البناء.

قوله: وإذا كررت المنادى:

ينبغي أن يقول: وإذا كررت المنادى المضاف، ولم يكن معه المضاف إليه في اللفظ، لأنه إذا كرر المنادى ولم يكن مضافا نحو: يا زيد زيد، لم يجيء فيه ما ذكر من الأحكام، بل يكون في زيد الثاني الضم لا غير إن اعتقدته توكيدا لفظا، وكذلك لا يكون فيه أيضا إلا الضم إن جوّزت فيه البدلية، ويكون فيه النصب و الرفع إن جوّزت فيه عطف البيان.

وقوله: وكان زيد الأول مضافا إلى عمرو، وأقحمت زيدا الثاني بين المضاف والمضاف إليه:

هذا الذي ذكره مذهب سيبويه رحمه الله، وهو إن اعتقد أن ثم شيئا محذوفا من اللفظ، وذهب غيره إلى أن هنا تقدير محذوف، واختلف في المضاف إلى المحذوف أيهما، فقول: زيد الأول، وقيل: زيد الثاني.

قاعدة: كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبني على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة، طلبا للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي، فطلبنا لمزيد التخفيف. والاجتزاء: الاكتفاء.

قوله: إلا ابن أم وابن عم وابنة أم وابنة عم فإنه يجوز فيها خمس لغات:

اختلف الناس في: يا ابن خالي، هل يجوز فيه ما جاز في يا ابن عمي، ويا ابن أُمِّي، أم لا؟ فمنهم من أجاز فيه خمس اللغات كما ذكرنا، قالوا: لأنه كثر استعماله [٦٤ ب] كثرة استعمال يا ابن عمي، ويا ابن أُمِّي، ومنهم من لم يجز فيه إلا الإسكان والفتح اللذين كانا يجوزان في جميع المضاف إلى ياء المتكلم، وفي قوله خمس اللغات نظر، فإن اللام في اللغات للعهد إلى ما سبق في المضاف إلى ياء المتكلم، ومن جملتها حذف الياء، وضم ما قبلها بعد الحذف، ولا يجيء ذلك هنا، بل بفتح ما قبلها، على ما ذكره هو رحمه الله، فلا يتوجه العهد إليه، بل كان ينبغي أن يقول: أربع من الخمس المذكورة، فالخامس حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، كما ذكر رحمه الله أولا.

قوله: وقد اختص العرب بعض الأسماء بالنداء:

هذا اللفظ فيه نظر، لأن المعنى الذي يعطيه هذا اللفظ هو أن النداء لا يكون إلا في هذه الألفاظ فقط، وليس كذلك؛ لأن النداء يدخل على زيد وعمرو وغيرهما من الأسماء إلا ما استثنى، والمعنى الذي يريده هو بهذا اللفظ أن هذه الأسماء لا تكون إلا في النداء، ولا تستعمل في غيره، فلا تقع فاعلة، ولا مفعولة، ولا مبتدأ، ولا خبرا، ولا غير ذلك من المواقع.

وقوله: أبت وأمت:

التاء فيهما للتأنيث بدليل قلبها في الوقف هاء، نحو: يا أبة ويا أمة، وأنثوا الأب ليعلموا أنه قد بلغ في الشبه مبلغ الأمهات، فالتاء فيه للمبالغة في معنى الأبوة، وهي في جميعها عوض من التاء، أو عوضنا عنه التاء عندنا، خلافا للكوفيين رحمهم الله، والدليل على أنها عوض التزام العرب ألا يجمعوا بينهما، وهذا العوض مشروط بعدم الإلباس، فلا يجوز في يا عمي أن تقول: يا عمت، لما كان له مؤنث من لفظه فيلبس، ثم لك في تحريك التاء وجهان: الفتح والكسر، فالفتح لوجهين: إما لأنها حركة الحرف المعوض عنه التاء، وإما طلبا للتخفيف، والكسر من وجهين: إما لمجانسة الكسرة الحرف

المعوّض عنه، أو لأن الموضع موضع تأنيث، والكسر من علائم التأنيث، وقالوا^(١): يا أبنا ويا أمّنا فالتاء فيهما عوض عن الياء، وكذلك الألف أيضا عوض عن الياء، ولا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض عنه^(٢).

وقوله: اللهم:

اختلف النحاة في الميم منه، فذهب البصريون^(٣) إلى أنها عوض من يا، إذ^(٤) كان أصله يا الله، فحذفنا يا، وعوضنا عنها الميم، ولذلك أتينا بها مشددة لما كانت عوضا عن حرفين، والدليل على أنها عوض، عدم الجمع بينها في اختيار الكلام، وقال الكوفيون: ليست عوضا، واستدلوا على ذلك بالجمع بينهما في قول الشاعر^(٥):

١٣٤ - إني إذا ما حدثتُ أَلْمَا أقولُ يا للهيمُ يا للهيمًا. (الرجز المشطور)

وفي البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله^(٦) والجواب [٦٥] عن ذلك بأن هذه ضرورة شعر، ولا حجة فيه، وقال الفراء رحمه الله: الميم من أمّنا بخي^(٧)، كان أصله: يا الله أمّنا بخير، فأبقينا اسم الله تعالى والميم، وحذفنا الباقي، وهذا الذي ذكره دعوى، لا دليل عليها، فلا يصار إليها، على أنا نقول له: هنا يُحتال بالدليل، ونتعرض للجواب عن ذلك، فقال أبو علي رحمه الله: لو كانت الميم من أمّنا بخير، لما جاز أن نقول: اللهم أمّنا بخير، ولا أن نقول: اللهم العن الكافر، كما لا يقال: يا الله أمّنا بخير

(١) هذا ما قاله السخاوي في تنوير الدياتجي، انظر الأشباه والنظائر ١/٣٢٠

(٢) قوله: ولا يكره الجمع ٠٠٠ الخ موجود في الأشباه والنظائر ١/٣٢٠

(٣) انظر الإنصاف ١/٣٤١

(٤) كتبت: إذا

(٥) نسبه العيني لأبي خراش الهذلي، ونسبه محقق شرح ابن عقيل لأمية بن أبي الصلت، والحدث: ما يحدث من الأمور، ألم: نزل

الجزانة ٢/٢٩٥، شرح الأشعري ٢/١٤٨، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٥، أوضح المسالك ٤/٣١، الإنصاف ١/

٣٤٥، اللسان (أله)

(٦) وهو قول الشاعر: وما عليك أن تقولي كلما سبّحت أو هللت يا للهيم ما ٠ المقرب ١/١٨٣

(٧) نسب هذا القول في الإنصاف ١/٣٤١ للكوفيين بعامّة، أمّا الفراء فقد قال في معاني القرآن ١/٢٠٣: إنها كانت كلمة ضم إليها أمّ، تريد: يا الله أمّنا بخير، فكثرت في الكلام، فاختلطت، انتهى كلام الفراء، وقد علق محقق الكتاب على قوله فاختلطت فقال: أي مترجت بما قبلها، وهو لفظ الجلالة، وفي الطبري: فاختلطت به.

العن الكافر بل والغير كافر، بحرف العطف، وأجاب بعضهم أبا علي رحمه الله عن ذلك بأن قال: إنما جاز هنا اللفظ لما حذف الأول، ولم يبق لفظ الفعل بينا، فلذلك جاز أن نقول: العن الكافر، بغير حرف العطف، وأن نقول: أمنا بخير، ويكون تأكيدا^(١) لما قبله، وهذا الذي ذكره من التأكيد غير صحيح، فإن التأكيد موضع تطويل وتكرار، لا حذف واختصار فلو كانت للتأكيد، كان إبقاء الجملة الأولى أولى من حذفها، وإبقاء حرف منها لا غير، والإتيان بتأكيدها بغير ذلك، ومما يدل على أن الميم ليست من أمنا بخير مجيء جواب

الشرط بعدها في قوله تعالى: [وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء]^(٢)، والشرط إذا تقدمه فعل أغنى عن مجيء الجواب بعده، تقول: أضرب إن تضرب، ولا تقول: أضرب إن تضرب فأنا مكرمك.

قوله: فل:

فل لا يكون إلا في النداء، بخلاف فلان، فإنه يستعمل في النداء وغيره، وهو كناية عن إعلام الأناسي، فإن أدخلت عليه الألف واللام، فقلت: الفلان، كان كناية عن إعلام البهائم.

قوله: لكع:

رجل لكع: أي لثيم، ويقال هو الذليل العبد النجس.

قوله: ولا تدخل لام الجر عليه مفتوحة:

إنما فتحت لعله مركبة من مجموع أمرين هما: وقوع المنادى موقع المضمرة، وطلب الفرق بين المدعو والمدعو إليه، فإنها مع المدعو إليه مكسورة، فقولنا: إنه واقع موقع المضمرة، ليخرج المدعو إليه، فإنه ليس مكسورا واقعا موقع المضمرة، فبقيت اللام معه على كسرها، وقولنا: وطلب الفرق، ليخرج المعطوف على المدعو، نحو: يا لزيد

(١) كتبت: تأكيد

(٢) الأنفال ٣٢

ولعمرو لبكر، فإن اللام في لعمرو مكسورة، وإن كان معطوفا على المنادى، فهو واقع موقع المضمّر، لكن حصل الفرق بعطفه على الأول، فلا حاجة إلى الفتح قوله: من نبز:

النبز يقال في الشر خاصة، بخلاف الكنية فإنه يقال في الخير والشر، لقولهم: أول لقب في الإسلام عتيق، وهو لقب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومثال النبز: قفة وكرز وبطة، وغير ذلك، فالقفة كالقطنة تتخذ من الخوص، والكرز: الخرج. وقوله: وقد حكى لحاقها في آخر صفته:

هذا الذي ذكر [٦٥ ب] المصنف رحمه الله مذهب يونس رحمه الله، وقاسه على المضاف إليه، وقال: بل أولى، فإن المضاف إليه غير مندوب لا لفظا ولا معنى، والصفة هي الموصوف، فهي متصلة به في المعنى، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما رحمهم الله إلى أنه لا يجوز إلحاق ألف الندبة بالصفة، وفرّقوا بين المضاف إليه وبين الصفة بأن اتصال المضاف إليه بالمضاف أشد من اتصال الصفة بالموصوف من حيث إنّ الصفة والموصوف يُفصل بينهما بالتونين، ولا كذلك المضاف والمضاف إليه، فبان أن اتصال المضاف إليه أشد من اتصال الصفة، فلا يلزم من إلحاق علامة الندبة المضاف إلحاقها بالصفة.

قوله: في ندبة غلامك لثلا يلتبسا:

ومثال المضموم قولك: واغلامهوه، إذا نذبت غلامه، ولم تقل: واغلامها، لثلا يلتبس بغلام امرأة.

قوله: فإن كان الساكن تنوينا حذفته إلى آخر هذه المسألة:

كما تقدم في الأمثلة، إن حصل لبس أتبع علامة الندبة الحركة التي قبل التنوين بعد حذف التنوين، فيكون بعد الضمة واوا، وبعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفا، وإن لم يحصل لبس، جعلت علامة الندبة ألفا في كل حال، وفتحت ما قبلها.

قوله: ولا يُرَخِّم مندوب ولا مستغاث به:
لأن المراد فيها مدّ الصوت، والترخيم مما يضاد ذلك.
وقوله: ولا مُتَعَجَّب منه:

لأننا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء وليس بمندوب؛ لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء، جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير، وجميع ما ذكر معرب في النداء، فلا يرخم^(١).

وقوله: ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات:
ليس هذا على ما ذكره من الإطلاق، بل إن وجد فيه الشروط التي سيذكرها،
جاز ترخيمها وإلا فلا.
قوله: أو آخر الأسماء:

تحرز من حذف أوائلها، كما لو قلت: يا عدة^(٢)، أو أواسطها كما لو قلت: يا
مذ^(٣)، أو يا سييه^(٤).
وقوله: في النداء:

تحرز من حذف أو آخر الأسماء في النداء، نحو: يدٍ ودمٍ وغدٍ.
وقوله: قد بُني بسبب النداء:

تحرز من أن يكون مبنيا لا لسبب النداء، كقولنا: يا هؤلاء، فإن بناءه على الكسر
ليس بسبب النداء، ولهذا لا نصفه بالجر، بل بالرفع والنصب.
قوله: أو ثلاثة ليس^(٥) أحدها تاء التانيث:

(١) هذه الفقرة موجودة في الأشباه والنظائر ٣٢٩/١

(٢) في يا سعدة

(٣) في يا منقذ

(٤) في يا سيويه

(٥) في المقرب: وليس بإثبات الواو

هذا عندنا خلافا للفراء^(١) فإنه يميز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، نحو: عمّر،
ويترل الحركة مترلة حرف رابع، وعليه قول المتنبّي رحمه الله^(٢):

١٣٥ - عُمَ بن سُلَيْمَانَ (الطويل)

يريد: عمّر، فإن كان الثلاثي ساكن الوسط فالمشهور من نقل الأئمة رحمهم الله
تعالى أن الإجماع منعقد على أنه لا يجوز ترخيمه، وقال ابن الحَبَّاز^(٣) رحمه الله تعالى في
كتابه الكفاية: ومنهم من يميزه، يعني الترخيم في الثلاثي الساكن الوسط، والضمير في
منهم يعود إلى الكوفيين رحمهم الله تعالى، وكذلك يفهم من كلام أبي البقاء^(٤) رحمه الله
في كتاب التبيين كما ذكر ابن الحَبَّاز رحمه الله تعالى.

وقوله: حذفها لا غير:

فيه تنبيه على أنه لا يحذف مع تاء التأنيث غيرها، حتى لو سمّيت بطائفة أو
مرجانة، ورختها، لا يحذف إلا تاء التأنيث لا غير.

قوله: [٦٦ أ] وإن كان فيه زيادتان:

يضم إلى ما عدّه من المواضع، نحو: جبروت ورغوت، فإنك في الترخيم تحذف
منه الواو والتاء أيضا.

قوله: نحو منصور:

(١) نُسب القول بترخيم الثلاثي المتحرك الوسط في الإنصاف ٣٥٦/١ للكوفيين بعامّة، وذكر السيوطي في الهمع
٨١/٣ أن الكوفيين إلا الكسائي قد أجازوا ذلك، وذكر أبو البقاء العكبري في كتاب التبيين، ص ٥٦٤ أن
بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه، وذكر السيوطي في الموضوع نفسه أن ابن هشام الخضراوي نقل عن الأخفش
قوله: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط .

(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن سليمان الشراي وهو يومئذ يتولى الفداء بين العرب والروم، وتامه:
أجدك ما تفك عان تفكّه عُمَ بن سليمان ومالا تُقسّم

التبيان في شرح الديوان (منسوب لأبي البقاء العكبري) ٨٩ / ٤

(٣) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي الإربلي النحوي، شرح ألفية ابن معط، وله كتاب الكفاية، وتوفي سنة
٦٣٩ هـ . إشارة التعيين ص ٢٩، بغية الوعاة ٣٠٤/١

(٤) محب الدين عبد الله بن الحسين النحوي الضريو، عرف بأبي البقاء العكبري، له: إعراب القرآن، وإعراب
شواذ القراءات، وشرح المقامات، وشرح ديوان المتنبّي، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
والكوفيين، وغيرها، ت ٦١٦ هـ . إشارة التعيين، ص ١٦٣ - ١٦٤

ليعلمنا ان من شروط حرف المد واللين ان يكون زائدا، محرز من نحو: مختار، فإنك إذا رحمته لا تحذف منه إلا الراء فقط.

قوله: أو سكون:

هذا خلاف للفراء، فإن عنده إذا رحمت نحو: هرقل وقمطر تحذف مع الآخر الحرف الساكن الذي قبله، سواء في ذلك عنده الحرف الصحيح، نحو ما مثلنا، والحرف المعتل، نحو: يزيد وثمود.

قوله: جاز لك أن تقحم فيه تاء التأنيث إلى آخره^(١):

قال النحاة في مثل هذا: إنا إذا رحمنا بحذف تاء التأنيث، ثم أتينا بها بعد الترخيم مقحمة مزيدة، إنا إنما حركناها بالفتح إتباعا لفتحة ما قبلها، وأمّا أبو علي رحمه الله فإنه قال في تعاليقه على كتاب سيويه: القائل يا طلحة بالفتح في التاء، أقحم التاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تكون على الحاء إلى التاء المقحمة بينها وبين الحاء، فانفتحت الحاء؛ لأن هذه التاء إذا لحقت اسما فتحت ما قبلها، فالفتحة في الحاء من قولهم: يا طلحة، غير الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم؛ لأن تلك قد انتقلت إلى التاء على ما بيننا، وما أحسن ما قال رحمه الله، فإنما على قول الجماعة نكون قد زدنا حرفا وحركة، وعلى ما قاله رحمه الله نكون قد زدنا حرفا فقط، والحركة التي زدناها قبل الهاء لا يعتد بها زيادة؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا متحركا، فالحركة كالمضطر إليها.

قوله: قاضون اسم رجل:

كان أصله قاضيون في التقدير، فحذفنا الضمة للاستثقال، فالتقت الواو والياء، وهما ساكنان، فحذفنا الياء لالتقاء الساكنين، وأبدلنا من الكسرة ضمة لتسلم الياء، فصار اللفظ قاضون كما ترى، فإذا رحمته على لغة من لم ينو، زال موجب حذف

(١) تمام الفقرة: وتحركها بالفتح فتقول: يا فاطمة • المقرب ١/١٨٧

الياء، وهو الواو، فتعيد الياء، فتقول: يا فاضي، وكذلك ايضا تعيد الياء على لغة من ينوي، قال ابن خروف في شرح هذا الباب من كتاب سيبويه: هذا الباب يرخم باللغتين، ويعتد بالعارض؛ لأن الذي كنت قد حذف من أجله الساكن الأول قد زال، وليس بمزلة [قالوا الآن] (١) في قراءة من نقل (٢)، لأن الحرف الساكن الذي حذف الواو من أجله باقٍ وإن كان متحركا، فجاز الاعتداد به، وترك الاعتداد، ثم قال: ورددت ما حذف من آخر الكلمة لها مع الياء، وكذلك حكم ما يحذف للساكنين، لزوال الساكن من اللفظ، فإذا رحمت على من لم ينو كانت الياء في نية الضم للبناء، وإن رحمت على لغة من ينوي، فإن اعتقدت أن حركة الضاد منقولة إليها من الياء بعد زوال حركتها، لم تنو فيها حركة، وإن كنت حذف حركة الياء، ثم حذف للساكنين، وضممت الصاد للواو التي وقعت بعدها، فتنوي حركة الياء وهي ضمة للأصل، ثم قال: وهذا نص في رد ما يحذف للساكنين إذا فقد من اللفظ، وإن كان مرادا منويا.

(١) البقرة ٧١

(٢) في هذه القراءة قال القرطبي ٤٥٥/١: وحكى الأخفش [قالوا الآن] قطع ألف الوصل، كما يقال: يا الله،

وحكى وجهها آخر

[قالوا الآن] بإثبات الواو، نظيره قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو بن العلاء [عادا لولي] وقرأ الكوفيون [قالوا الآن] بالهمز، وقرأ أهل المدينة [قال الآن] بتخفيف الهمز مع حذف الواو لالتقاء الساكنين . انتهى كلام القرطبي .

والذي وجدته عند الأخفش في معاني القرآن ١٠٦/١ قوله: وإذا استأنفت الآن قطعت الألفين جميعا؛ لأن الألف والأولى مثل ألف الرجل، وتلك تقطع إذا استؤنفت، والأخرى همزة ثابتة، تقول: (الآن) فتقطع همزة الوصل، ومنهم من يذهبها ويثبت الواو التي في قالوا؛ لأنه إنما كان يذهبها بسكون اللام، واللام قد تحركت، لأنه قد حوّل عليها حركة الهمزة . والقراءة من غير همز هي قراءة ورش، كما في مختصر شواذ القرآن، ص ٧ . والمقصود بقراءة من نقل كما يفهم من كلام الأخفش: قراءة من حوّل عليها حركة الهمزة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

باب لا

قوله: فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئا:

[٦٦ ب] إنما لم تعمل في المعرفة لما ذكره المصنف رحمه الله في باب ما ولات، ولما زدنا عليه نحن هناك أيضا.

قوله: ولزم تكرارها:

إنما لزم تكرارها وأن يقال مثلا: لا زيد عندي ولا عمرو، لأنها جواب عن سؤال مكرر، كأنه قال: أزيد عندك أم عمرو؟ فأجابه بالتكرار، ولو لم يكن جوابا عن سؤال مكرر لاكتفى في الجواب بلا أو نعم، ولما لم يكرر دل ذلك أنه جواب سؤال مكرر، أو التزم جواب السؤال المكرر، والمرء ملزم بما التزم به.

وقوله: أبا الحسن:

يعني علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

وقوله (١):

١٣٦ — أرى الحاجات البيت: (الوافر)

لابن الزبير الأسدي (٢) بفتح الزاي، وكسر الباء الموحدة، وبعدها ياء مشاة من تحت، يقوله لعبد الله بن الزبير رضي الله عنه، وكان يكنى أبا خبيب حين أتاه

(١) والبيت بتمامه: أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد وأبو خبيب: كنية عبد الله بن الزبير بن العوام، شعر عبد الله بن الزبير، ص ١٤٧، الكتاب ٢/٢٩٧،

شرح ابن عييش ٢/١٠٢، الخزانة ٤/٦١، جمع الهوامع ٢/١٩٥، المقتضب ٤/٣٦٢

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن الأشيم بن الأعشى، من أسد بن خزيم، وهو شاعر من شعراء الكوفة اشتهر بالهجاء في العصر الأموي، ومعنى الزبير: حماة البئر، والزبير أيضا: الكتاب المزبور، أي المكتوب، الاشتقاق، ص ٤٨، والمبهم في تفسير شعراء ديوان الحماسة، ص ٣٥، وانظر ترجمته في: الأغاني ١٤/٢١٧، ومعجم الشعراء، ص ٢٤٤، ٢٧٠، ونهاية الأرب ٢/٣٥٠، وتاريخ ابن عساكر ٢٩/١٠٢

مستميحا، فلم يظفر بحاجته. نكدن: أي صعبن وتعذرن، وأراد بالبلاد: ما كان في طاعة عبد الله وخلافته، وأمّية معرفة، وقد أعمل فيها لا.

قوله: فعلى حذف مثل:

فيه نظر، فإنه حينئذ يكون قد حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وأعمل لا في الذي كان مضافا إليه، فتكون لا حينئذ قد عملت في المعرفة، فالسؤال باقٍ كما كان، وإنما الوجه في الجواب ما قاله الزمخشري رحمه الله تعالى وهو أنه اعتقد تنكير هذه الألفاظ التي ذكرها جميعها، فلم يعمل فيها لا (أ) إلا وهي نكرات لا معارف، قال سيبويه رحمه الله: قلت — يعني للخليل رحمه الله — فكيف يكون هذا، وإنما أراد علياً؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا إلا في نكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسُن لك أن تُعمل [لا] (ب)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين (ج) عليّ، فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي، وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل علي (د)، كأنه قال: لا أمثال عليّ لهذه القضية، ودلّ هذا الكلام المخاطب على أنه ليس لها علي، وأنه قد غُيب عنها، أهيت كلام سيبويه.

قوله: ولا زيد مثله (ه):

إنه اعتقد تنكيره، يدل على ذلك وصفه بمثله.

قوله: أو مطولا:

يعني بمطول المشابه للمضاف، نحو: لا خيرا من زيد جالس عندنا، وإنما قلنا إنه مشابه له من وجهين: أحدهما، أن المضاف عامل في المضاف إليه، وكذلك تخير عامل في

(أ) قال الزمخشري في الفصل، ص ٧٧: إن هذه الألفاظ على تقدير التنكير

(ب) زيادة من الكتاب ٢٩٧/٢

(ج) كتبت: المذكورين، والتصحيح من الكتاب ٢٩٧/٢

(د) كتبت: في صفة علي، وما أثبتاه من الكتاب ٢٩٧/٢

(ه) من قول الشاعر: تبكي على زيد ولا زيداً مثله بريء من الحمى سليم الجوانح • المقرب ١٨٩/١

من زيد، والثاني: ان المضاف دون المضاف إليه، لا يستقيم تمام معناه، وددك المضارع له، يتعلق بشيء هو تمام معناه، كخير من زيد.

قوله: لأهما نقيضتها:

يعني أن لا نقيضة إنّ، لأنّ لا للنفي، وإنّ للإثبات، والعرب تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره، هذا الذي يقوله النحاة هنا، وعندى أن أحسن من هذه العبارة ما قاله شيخنا ابن عمرون رحمه الله، وابن الحشّاب رحمه الله، وهو أن إنّ للإثبات كما قلنا

ولا للنفي [٦٧ أ] والنفي والاثبات طرفان، فاشتركا في الطرفية، فحملت لا على إنّ لاشتراكهما فيما ذكرنا.

قوله: بني معها على الفتح:

اعلم أن النكرة المعربة مع لا للنفي العام مبنية على الفتح بناء عارضا، والمضارع والمضارع له معربان، واختلفوا في علة بناء النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس، فذهب بعضهم أن علة بنائه تضمّن معنى الحرف، وهو من، لأنك إذا سألك سائل: هل في الدار من رجل؟ تجيبه بلا التي للنفي العام، لتضمن معنى من للعموم، ألا ترى قولك: لا رجل، إذا رفعت ليست متضمنة، فصار نفيه نفيًا خاصًا، نعني الوحدة، فلما تضمن لا رجل لنفي الجنس معنى الحرف، صار منفيًا، فإن قيل لا يجوز أن يكون على بنائه هاهنا تضمن معنى الحرف، وذلك لأنه في المضاف والمضارع له كذلك لنفي العموم، فتضمن معنى من موجود، وليسا مبنيين، بل هما معربان، فيختلف الحكم مع وجود العلة، وذلك محال، فعلمنا أن علة بناء النكرة لتضمن معنى الحرف ليس بشيء، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن الإضافة تنافي البناء؛ لأن لدن زيد مضاف، وهو مبني، وسقوط التنوين في: لا غلام رجل للإضافة، لا لبنائه، وذهب سيويوه رحمه الله ومن تبعه إلى أن علة بناء النكرة المفتوحة مع لا لنفي الجنس تركيبه مع الحرف، لأن لا حرف، فركبنا

رجل معها، فصارا كحرف، فبينا لذلك، وليس المضاف والمشابه كذلك، لأن العرب لا تتركب ثلاث كلمات فتجعلها كلمة واحدة، والمضاف والمضاف إليه كلمتان، وكذلك خيرا مع معموله كلمتان أو أكثر، فلا تتركبان مع الحرف أيضا، هذه علة بنائه الصحيحة، ولا يلتفت إلى قول من قال: حين تركيب رجل مع لا لم رجحت الحرف وبنيته؟ لأن الحرف هو الذي أثر في الاسم معناه، فكان أقوى من الاسم لذلك.

قوله: وقد يحدفون أفضل:

لا يريد بقدم مع المضارع هنا التقليل، لأن الزمخشري رحمه الله قال: وحذفه إنما يكون كثيرا، فيكون المراد بقدم هنا التحقيق، كما في قوله تعالى: [قد يعلم الله] (١).
قوله: ليست لا عاملة في الخبر إلى آخره (٢): هذا مذهب سيبويه رحمه الله، واحتجوا عنه بضعف لا عن إن، ومذهب أكثر النحاة البصريين أن لا عاملة في الاسم والخبر، فالخبر مرتفع بلا حينئذ على مذهبهم.

قوله: لا أهلا ولا مرحبا:

هذان منصوبان إما على المصدرية، تقديرها: لا أهلت أهلا ولا رحبت مرحبا، أو على المفعولية، تقديرها: لا صادفت أهلا ولا لقيت مرحبا.
قوله: إلا أنه يجوز في نعته (٣) إن كان مفردا إلى آخره (٤):

قال ابن [٦٧ ب] عمرون رحمه الله في شرح المفصل: يجوز هنا أن تبني الصفة مع الموصوف وتجعلها اسما واحدا.

قوله: وقد تدخل لا على المضاف إلى معرفة إلى آخر البيت (٥):

(١) الأحزاب ١٨
(٢) تمام الفقرة: بل هو مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء، والخبر للمجموع . المقرب ١/١٩٠
(٣) في المقرب المطبوع: في لغة، وهو خطأ .
(٤) تمام الفقرة: أو لم يفصل بينهما أن يجعل معه كالشيء الواحد، فيبينان . المقرب ١/١٩٢
(٥) تمام الفقرة: إذا قدرت إضافته غير محضة، ولا بد إذ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام لإصلاح اللفظ، نحو قولهم لا أبالك، وقد يؤتى بها في الضرورة، نحو قوله: أبا الموت الذي . . . البيت، المقرب ١/١٩٢

اعلم أن العرب لما قالوا: لا أبا له، ولا غلامي له يثبت الالف وحذف النون، علمنا أنهم قصدوا الإضافة إذا كان أب وأخواته إنما يُعرب بالحروف، خلا الإضافة، وكذلك حذف النون من المثني إنما يكون خلا الإضافة، لكنهم اعترموا أن تكون الإضافة هنا غير محضة، وإلا لما جاز للا أن تعمل فيه، لأن لا لا تعمل في المعارف، ولما اعتقدوا الإضافة غير حقيقية أتوا باللام، فأصله من المضاف والمضاف إليه تأكيدا لكونها غير محضة، واختصوا اللام بذلك دون غيرها، لما كان معنى اللام هو المعنى المطلوب في الإضافة، فلا يتغير بها المعنى، وكذلك لا يقولون: لا أبا فيها، ولا غلامي بها، لما لم يكن معنى في والباء معنى الإضافة، والفرق بين قولنا: لا أب له، ولا غلامين له، وبين قولنا: لا أبا له، ولا غلامي له، أن له في الأولين في موضع رفع بأنه خبر لا، وفي الثانيين الخبر غيرهما، والهاء فيهما في موضع جر باللام الزائدة، لا بغلام وأب، وإن كانا مضافين إلى الهاء، لأننا لو قلنا: الجر بالمضاف لا باللام لزم تعليق حرف الجر، وإبطال عمله، وهنا لا تكون في حروف الجر؛ لأن طلب حرف الجر للمجرور أقوى من طلب المضاف للمضاف إليه، بدليل جواز حذف المضاف إليه، وتبقية المضاف، كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، ولا يجوز حذف المجرور وتبقية حرف الجر، ولكون الإضافة غير حقيقية، شبهه سيبويه بلا منقلب زيد، ولكون الإضافة غير حقيقية أيضا، جاز في الشعر قول الشاعر^(١):

١٣٧ — لا أباك تُخَوِّفِينِي. (الوافر)

فأعمل لا في (أباك)، ولو كانت الإضافة حقيقية لما جاز، قال الرماني: أضاف ولم يفرق؛ لأنه يريد الانفصال، وحذفه اللام للضرورة، وحكى سيبويه أن العرب تقول: لا أباك، في معنى لا أبا لك، والإضافة من غير ذكر اللام مختصة بلا أب، قال ابن عمرون رحمه الله: ولم أرَ أحدا تتبع هذا التتبع، مع أن سيبويه قال: هو شاذ.

(١) لأبي حية النميري، وقامه: أبالموت الذي لا بد أني ملاق ٠٠٠

البعصرة والتذكرة، ص ٣٩١، الخزانة ٤/١٠٠، همع الهوامع ٢/١٩٧، شذور الذهب، ص ٣٢٨، المقرب ١

باب حروف الخفض

يقال: لم عملت هذه الحروف؟ فالجواب لا اختصاصها بالأسماء، وكل مختص يجب عمله على ما تقدم، فيقال: لم عملت الجر دون غيره؟ والجواب من وجهين: أحدهما: أنها لما اقتصت بالأسماء وجب أن تعمل العمل المختص بها وهو الجر. والثاني: أن حروف الجر إنما أتت بما لتوصل الفعل القاصر إلى المفعول، والفعل يعمل الرفع والنصب، فلو رفعت بفي أو نصبت ما دُرِي هل العمل لها أو للفعل، فأعملت ما لا يعمله الفعل وهو الجر لتتقي اللبس، ولذلك كان حرف الجر لا بدّ له من أن يتعلق بفعل، أو معنى فعل كما أتت به لإيصاله الفعل لما ذكر، ولا يستغني عن التعلق إلاّ حرف الجر الزائد ولعل ولولا على ما سيذكر.

قوله: قسم لا يجز إلاّ المضمر:

هذا القسم عبارة عن لولا [٦٨ أ] واعلم أن لولا إن وقع بعدها الاسم المظهر لا يكون إلاّ مرفوعاً على ما تقدم ذكره، وذكر الخلاف في رفعه إن وقع بعدها المضمر، فإن كان من ضمائر الرفع كقوله تعالى: [لولا أنتم لكنّا مؤمنين] (١) فالحال فيه بالخلاف كالحال في المظهر، وإن وقع بعدها ضمير ليس من ضمائر الرفع كلولاي ولولاك ولولاه وفروعهن فإن النحاة أجمعوا على أن هنا شيئاً استعمل على خلاف أصله، لكنهم اختلفوا في الخارج عن الأصل ما هو، فذهب سيويه رحمه الله إلى أن لولا خرجت عن باهما (٢)، وصارت هنا حرف جر، والضمير مجرور بها، ولا تتعلق هنا

(١) سبأ ٣١

(٢) هذه المسألة اختلف فيها البصريون والكوفيون، ووقف الأخفش فيها مع الكوفيين، ووافق ابن الأنباري الكوفيين وخالف البصريين ٠ المسألة رقم ٩٧، الإنصاف ٦٨٧/٢، وقد عرض لها ابن عصفور في شرح الجمل ٤٧١/١ — ٤٧٢، وذهب ابن عصفور مع البصريين ومنهم سيويه، انظر الكتاب ٣٧٣/٢

باسمية عن دون حرفيتها، لئلا تكون الكاف في عنك معمولة لدع.

قوله: على إذا كانت سما:

تكون بمعنى فوق.

قوله: في قول الشاعر: لاه ابن عمك^(١):

إنّ المحذوف لام الجر، هذا الموضع * اختلف الناس فيه، هل المحذوف لام الجر دون الأصلية، لبقاء التي هي موجودة مفتوحة، أو المحذوف اللام الأصلية، والباقية هي لام الجر؟ والأظهر أن الباقية هي لام الجر، لأنّ القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة، وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها^(٢) * وأمّا فتح اللام فيجوز أن يكون على لغة من يفتح لام الجر مع المظهر، أو يكون [٦٨ ب] لأجل الألف، فلا دليل لهم في فتحها.

وقوله: من قول بعضهم:

هو رؤية بن العجاج رحمهما الله، قيل له كيف أصبحت؟ فقال: خير عافاك الله،

بجر خير.

قوله: من فإنها تكون زائدة:

نحو: ما جاءني من رجل، لا يقال: إنّ من أفادت هنا الاستغراق فلا تكون زائدة، لأننا لا نعني هنا بالزائد الذي دخوله وخروجه سواء، بل نعني أنّ من هنا لم تعلق الفعل بالاسم، ولا أوصلية إليه؛ لأنّ ما بعدها فاعل، والفعل لا يحتاج في وصوله إلى الفاعل إلى مقو، ولا موصل، فهي زائدة من جهة التعلق، لا من جهة المعنى.

(١) لذي الأصبغ العدواني، والبيت بتمامه: لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديباني فتخزوني.

انظر المقرب ١/١٩٧

(٢) ما بين القوسين في الأشباه والنظائر ٢/٢٠٣

قوله: ولا تزد إلا بشرطين: أحدهما كون المجرور نكرة، والثاني كون الكلام غير موجب:

أمّا الشرط (١) الأول فلأن النكرة تقبل العموم دون المعرفة، وأمّا الشرط (٢) الثاني فلتصور وجود العموم في غير الموجب؛ لأنه يجوز ألا يأتي أحد، ولا يجوز أن يأتي كل أحد.

قوله: لا ابتداء الغاية في غير الزمان:

هذا مذهب البصريين رحمهم الله، ومذهب الكوفيين رحمهم الله أنها تدخل أيضا على الزمان واستدلوا بقوله تعالى: [من أول يوم] (٣)، ويقول الشاعر (٤):

١٣٩ — أفوئن من حجج ومن دهر. (الكامل)

وبالبيت الذي أنشده المصنف رحمه الله (٥)، فالجواب عنها أن ذلك على حذف مضاف، والتقدير والله أعلم: من تأسيس أول يوم، وفي الشعر: من مرّ حجج، ومن مرّ دهر، ومن طلوع الصبح، فلا دليل لهم حينئذ في ذلك، وترك من أقسام من المشهورة التي لبيان الجنس، نحو قوله تعالى: [فاجتنبوا الرجس من الأوثان] (٦) وقد ذكروا لها ضابطين: أحدهما أن يكون ما قبلها أكثر مما بعدها، فإن الرجس أعم من كونه وثنا، والثاني أن يصلح موضعها بعد حذفها لفظ الذي هو، فإنك لو قلت في هذه الآية

(١) كتبت: أشراط

(٢) كتبت: أشراط

(٣) التوبة ١٠٨

(٤) لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان، وصدرة: لمن الديار بقنة الحجر • والقنة: أعلى الجبل، والحجر:

حجر ثود، أفوين: خلين، وحجج: جمع حجة وهي السنة • شرح شواهد المعنى، ص ٧٥٠، شرح المفصل ٤

/٩٣، وفيهما (مد حجج ومد دهر) وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج بهذا الشاهد، الخزانة ٤٣٩/٩،

ديوان زهير، ص ٨٦ وفيهما (من حجج ومن دهر) •

(٥) هو قول الحصين بن الحمام المري:

من المصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجيا مُسوماً • المقرب ١/١٩٨

(٦) الحج ٣٠

مقدرة والله أعلم: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، لكان كلاما سديدا، وضابط

التي للتبعيض أن يصلح موضعها بعض.

قوله: وإن كان جزءاً منه:

ينبغي أن يقول: آخر جزء.

قوله: قرينة دالة على أنه داخل:

مثاله: سرت الأيام حتى يوم لقاء صديقي * واعلم أن حتى إذا كانت عاطفة

فشرطها أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها،

ويكون فيه معنى التعظيم، كمات الناس حتى الأنبياء، أو التحقير، كاجترأ عليّ السفلة

حتى الزبالون، وإن كانت جارة فلا بد وأن يكون ما بعدها أيضا آخر جزء مما قبلها،

نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ما تلا آخر جزء، كنمت البارحة حتى الصباح،

وتكون حرف ابتداء بمعنى أنه تقع بعدها الجمل الفعلية والاسمية، كما تقع في ابتداء

الكلام، نحو قول الشاعر^(١):

١٤٠ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ.

(الطويل)

[٦٩] فلا بد أن يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها في جميع الأحوال إلا

إن دلت قرينة على خروجه، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر^(٢) *

.....^(٣)

(١) لامرئ القيس، ويروى: مطوت بهم، ومطوت: مددت بهم السير، تكل: تتعب، الأرسان الحبال تجعل على

أنف الدابة. الكتاب ٢٧/٣، الهمع ٢٥٩/٥، المقتضب ٤٠/٢، شرح المفصل ١٤٤/٥، شرح الأشوني ٢

١٠٢/، ديوان امرئ القيس، ص ١٦٥

شرح السيرافي لأبيات سيبويه ٦٠/٢، وفيه: حتى يكل غزيهم.

(٢) ما بين النجمتين موجود في الغيث المسجم ١٦٢/١

(٣) كلمات مطموسة لم أتمكن من قراءتها

وقال ابن عصفور رحمه الله في الجارة إذا.....(١)
وقال الزمخشري: يكون داخلا .

قوله: وأمّا إلى:

.....(٢) وما بعدها غير محتمل الدخول.

قوله: وأمّا ربّ فلتقليل الشيء:

رب لا تدخل إلّا على النكرة، لأن النكرة تدل على(٣)

التكثير وأمّا المعرفة(٤)

قوله: ولا بدّ للمخفوض بما أو بما ناب منها من الصفة:

وفي هذه المسألة خلاف وهو: هل الجرور برب لازم الصفة أو لا؟ فمن الناس من قال بعدم اللزوم، ومنهم من قال باللزوم كأبي علي والزمخشري وابن عصفور ومن تبعهم رحمهم الله أجمعين، واحتجوا لذلك بأنّ الصفة في النكرة للتخصيص، فهي تفيد الموصوف تعليلا، فيوافق المعنى المتصور في أنّ ربّ للتقليل.

قوله: ربّ رجل وأخيه:

إنما جاز هذا ولم يجوز ربّ أخيه؛ لأنّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل، بدليل

قولهم: كل شاة وسخلتها بدرهم، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، ولو قلت: كل

(١) كلمات مطموسة لم أتمكن من قراءتها، ولكن الذي قاله ابن عصفور: فإن اقترنت به قرينة تدل على أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها لم يجوز في الاسم إلا الخفض، نحو قولك: صمت الأيام حتى يوم الفطر، على معنى إلى يوم الفطر، ولا يجوز النصب على العطف فتقول: حتى يوم الفطر، لأنها في العطف بمنزلة الواو، تشرك ما بعدها فيما قبلها في المعنى، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوما، ومعلوم أن يوم الفطر ليس مما يصام، وإن لم تقترن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان: الخفض على أن تجعل حتى بمنزلة إلى، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول، وذلك نحو قولك: صمت الأيام حتى يوم الخميس، فالخفض على أن تكون حتى بمنزلة إلى، والنصب على العطف، ويكون يوم الخميس مصوما في الوجهين .
شرح الجمل - ابن عصفور

٥١٧/١ - ٥١٨

(٢) كلمات مطموسة لم أتمكن من قراءتها

(٣) كلمات مطموسة لم أتمكن من قراءتها

(٤) كلمات مطموسة لم أتمكن من قراءتها

سخلتها، ومررت برجل لا قاعدين أبواه، لم يجز، وإنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وقى الموضوع ما يقتضيه، فجاز التوسع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتوسع في أول الأمر، فإننا حينئذ لا نعطي الموضوع شيئاً مما يستحقه، هذا إذا لم تقل إن المضاف إلى ضمير النكرة نكرة (١) فإن قلنا إنه نكرة كان الجواز (٢) أسوغ.

قوله: وعلى ضمير النكرة:

اختلف في الضمير العائد إلى النكرة، هل هو معرفة أو نكرة؟ فإن قلنا بأن ضمير النكرة نكرة، وبه قال السيرافي والزمخشري رحمهما الله وجماعة فلا إشكال حينئذ في دخول ربّ وإن قلنا بأن ضمير النكرة معرفة، وبه قال أكثر النحاة، وهو الصحيح، فإنما جاز دخول رب على الضمير لأنه لما أجهم من جهة تقديمه على المفسر، ومن جهة وقوعه للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وشاع من جهة تفسيره بالنكرة، صار فيه الإبهام والشيوع ما قارب به النكرة، فجاز دخول رب عليه.

قوله: ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى المضي:

كقولك: ربّ رجل جواد لقيته، أو أنا لاق، أو هو ملقى، ولا تقول: رب رجل جواد [٦٩ ب] سألقى به، أو لألقين، لأن التقليل في الماضي شائع، ولا كذلك في المستقبل؛ لأنه لم يعلم فيتحقق تقليله.

قوله: وتلزم أبدأ الصدر (٣):

لشبهها بحرف النفي من جهة مقارنة التقليل للنفي، لأن النفي إعدام الشيء، وتقليله تقريب من إعدامه؛ ولأن العرب استعملوا التقليل في موضع النفي، حتى

(١) كلمات لم أتمكن من قراءتها

(٢) كلمات لم أتمكن من قراءتها، والكلام في هذا الموضوع والذي قبله تام في المعنى.

(٣) في المقرب: وتلزم الصدر بدون أبدأ

أدخلوها على برح التي هي من أخوات كان أو ما النافية أو غيرها من حروف النفي،
قال الشاعر^(١):

١٤١ — قَلِّمًا يَبْرَحُ المَطِيعُ هَوَاهُ كَلِّفًا ذَا صِبَابَةٍ وَجُنُونٍ. (الخفيف)
معناه: ما يبرح المطيع هواه كلفاً.
قوله: مفتوحة:

طلباً للتخفيف، أو مضمومة: للاتباع، أو ساكنه: على أصل البناء.

قوله: وتدخل على الفعل:

فتكون حينئذ كافة، ويسمى بعضها بعضهم مهينة؛ لأنها هيأت رب للدخول على الفعل
الذي لم تكن تدخل عليه.

قوله: فللمزاولة:

المزاولة: المحاولة، وهي بمعنى التعرض لذلك الأمر وجوداً وسلباً.

قوله: وأما الكاف فللتشبيه:

مثاله: زيد كعمرو، وقد تكون الكاف زائدة كما وقعت في قوله تعالى: [ليس
كمثلته شيء] ^(٢) فقال أكثر الناس: زائدة للتوكيد، والمعنى والله أعلم: ليس مثله شيء،
وقال جماعة من المحققين: ليست الكاف هنا زائدة، وإنما هي على بابها، ومعنى الآية والله
أعلم: نفي مثل المثل، ويلزم من ذلك نفي المثل ضرورة وجوده سبحانه وتعالى، فإن
قيل لم يوصل إلى نفي المثل بنفي مثل المثل، وهلاً نفي المثل من أول وهلة، فالجواب أن
النفي بنفي مثل المثل أفخم وأبلغ من نفي المثل، بدليل أن قولنا: فلان لا يفعل هذا،
أبلغ وأفخم من قولنا: أنت لا تفعل هذا، لأنه نفي الشيء بذكر دليله، فهو أبلغ من
النفي من غير ذكر الدليل، وقد تكون الكاف اسماً نحو قول الشاعر^(٣):

(١) لم أتمكن من معرفة قائله .

(٢) الشورى ١١

(٣) للعجاج وقيل: بيض ثلاث كنعاج جم، والمنهم: الذئب. الخزانة ١٠/١٦٦، الفوائد الضيائية ٢/٣٣٣، شرح ١
المفصل ٤٢/٨ الجنى الداني، ص ٧٩، شرح شواهد المغني، ص ٥٠٣، شرح الأشتوني ١/٤٧٢، الممع ٤/١٩٧

١٤٢ — يَضْحَكَنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ (الرجز)

وقوله (١):

١٤٣ — وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يَجْتَبُ وَسَطْنَا (الطويل)

وقوله (٢):

١٤٤ — وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِينِ (السريع)

قوله: وَأَمَّا اللام:

فاعلم أن أصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد، فتحرك لما يذكر في المبيات، وبالفتح طلبا للتخفيف، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، فإننا لو تركناها مفتوحة وقلنا: إِنَّ الْعَبْدَ لَمُوسَى، لألبس هل اسمه موسى، أو نحن مقرون به لموسى، وإذا كسرنا زال اللبس، فإننا مع الفتح نكون حينئذ مخبرين بأن اسمه موسى، ومع الكسر نكون مقرين به لموسى، وإنما بقيت مع المضممر على حركتها، لأنه لا لبس مع المضممر، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر [ولفظ ضمائر الجر] (٣) [٧٠ أ] وضمائر الرفع مختلف، فلا لبس حينئذ، ومن فتح لام الجر مع المظهر فهي لغة، نزلها على الأصل، ولم يراع خوف اللبس.

قوله: إِلَّا أَنْ الْخَفْضُ بَعْدَ مَذْ قَلِيلٍ:

(١) لامرى القيس، وقامه: تصوب فيه العين صورا وترقي . بكابن الماء: أي بفرس مثل ابن الماء، وهو طائر من طير الماء

(الغرنيق)، تصوب: تتحدر، ترتقي: ترتفع إلى أعلاه، يجنب: يقاد . أدب الكاتب، ص ٣٩٣، شرح الجمل — ابن عصفور

٤٧٨/١، الاقتضاب ٣/٣٣٤، ديوان امرئ القيس، ص ١٠٧، شرح المفصل ٨/ ٤٢، الصحاح واللسان (كون)

(٢) لخطام المجاشعي، والصاليات: أثنائي القدر، ككما يؤتفين: أي كمثل حالها إذا كانت أثنائي مستعملة . الخزانة ٢/ ٣١٣، قال البغدادي: هو من بحر السريع وربما حسب من لا يعرف العروض أنه من الرجز، الكتاب ١/ ٣٢١، شرح شواهد الشافية، ص ٥٩، الاقتضاب ٣/ ٣٣٥، شرح شواهد المغني، ص ٥٠٤، شرح المفصل ٨/ ٤٢،

(٣) زيادة من الأشباه والنظائر، ويقتضيها السياق، والفقرة موجودة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨٨

بعض الناس يعلل هذا بأن مذ الغالب عليها الاسمية لكونها محذوفة من منذ،
والحذف والتصرف إنما بابه الأسماء، وهذا التعليل فيه نظر، فإذا قال إن مذ أصلها منذ،
فهي هي حينئذ، فكيف تكون كلمة واحدة، والغالب عليها تارة الاسمية، وتارة
الحرفية.

قوله: وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدئين:

هذا هو الصحيح، وعليه الأكثر، لا ما قاله الرماني والزجاجي^(١) رحمهما الله من
أنهما حرفان، وما بعدهما مبتدأ، وهما خير^(٢).

قوله: ولا يدخلان إلا على الزمان:

لأنهما إما أن يكونا حرفين أو اسمين، فإن كانا حرفي جر فهما لا ابتداء الغاية في
الزمان، فينبغي أن لا تدخل إلا على الزمان لذلك، وإن كانا اسمين فهما مبتدآن^(٣)،
وما بعدهما خبرهما، وخبرهما لا يكون إلا مفردا، [فإن] ^(٤) كان هو المبتدأ في المعنى
فهما من أسماء الزمان.

قوله: وأما الباء فتكون زائدة:

لا تزداد الباء بقياس إلا في الخبر المنصوب مع ما وليس وكان إذا كان معناه^(٥)
النفى، وفي فاعل كفى، وفي فاعل التعجب، نحو: أحسن بزيد على رأي البصريين
رحمهم الله، وما عدا ذلك فليس بقياس، بل مسموع، كزيادتهما^(٦) في المبتدأ، نحو:
بحسبك زيد أن يفعل، لا غير، ومع الفاعل، نحو قول الشاعر^(٧):

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تلميذ الزجاج، له: كتاب الجمل في النحو، وكتاب شرح
خطبة أدب الكاتب وكتاب شرح أسماء الله الحسنى، وكتاب الأمالي، توفي بطبرية سنة أربعين وثلاثمائة من
الهجرة ٠ إشارة التعيين، ص ١٨٠ - ١٨١

(٢) انظر الجمل في النحو، ص ١٤٠

(٣) كتبت: مبتدئين

(٤) زيادة يقتضيها السياق

(٥) كتبت: معنا

(٦) كتبت: يجوز زيادتهما، وما أثبتناه من الغيث المنجم ١١١/١

(٧) انظر الشاهد رقم (٨) فيما سبق

٨ — بما لاقت لبونُ بني زياد.

كما أنشده المصنف رحمه الله، وفي قول امرئ القيس^(١):

١٤٥ — ألا هل أتاها والحوادثُ جمةً بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا. (الطويل)

وما كان مثله، ومع المفعول، نحو: قرأت بالسورة، وألقى بيده، ونحو ذلك، ومع

خبر المبتدأ في الإثبات عند الأخفش رحمه الله [و] ^(٢) أعرب عليه قوله تعالى: [والذين

كفروا جزاء سيئة سيئة بمثلها وترهقهم ذلة] ^(٣)، قال: الباء في بمثلها زائدة، وقد تقدم

في باب ما جواز زيادتها مع خبر المبتدأ إذا كان في سياق النفي نحو قوله^(٤):

١٤٦ — وما بالحرُّ أنت ولا العتيق. البيت (الوافر)

وإنما قال المصنف رحمه الله في قوله تعالى: [أليس ذلك بقادر] ^(٥) أي: قادر، وإن

كان في خبر ليس، لأن ليس هنا بدخول الهمزة عليها لم يبق معناها^(٦) النفي، وصار

الكلام تقريرا [و] ^(٧) يعني بقوله: نادر، أي في القياس لا في الاستعمال، وعلى هذا

يخرِّج كل ما جاء في الكتاب العزيز، وقال عنه المصنف أنه نادر أو شاذ.

(١) جمة: كثيرة، تملك: قيل أم امرئ القيس، وقيل إنها أم أحد أجداده، يبقر: أقام بالحضر وترك قومه بالبادية .
الخصائص ١/٣٥٥، شرح المفصل ٨/٢٣، الخزانة ٩/٥٢٤، الإنصاف ١/١٧١، ديوان امرئ القيس، ص

(٢) زيادة من الغيث المسجم ١/١١١، ويقتضيهما السياق

(٣) يونس ٢٧، والذي قاله الأخفش في معاني القرآن ١/٣٤٣: وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحسبك

(٤) مجهول القائل، وصدرة: أما والله أن لو كنت حرا . الإنصاف ١/٢٠٠، شرح شواهد المغني، ص ١١١،

الخزانة ٤/١٤١، المجمع ٤/٢٤٣، المقرب ١/٢٠٥

(٥) القيامة ٤٠، والآية التي استشهد بها ابن عصفور هي قوله تعالى: [بقادر على أن يخلق مثلهم] وهي من الآية

(٦) كتبت: لم يبق من معناها، وما أثبتناه من الغيث المسجم ١/١١١

(٧) زيادة يقتضيهما السياق، وهي موجودة في الغيث المسجم ١/١١١، وهذه الفقرة بتمامها موجودة في الغيث

قوله: كل جملة:

جنس، وكّد بها جملة أخرى: احتراز من قولنا: زيد قائم، أو قام زيد مثلا، كلتاهما خبرية: احتراز من قولنا: اضرب اضرب، أو قم قم مثلا، وفي الحد نظر، فإنه أتى به مستورا، وقد تقدم أن الحد لا ينبغي أن يكون مستورا، ويدخل فيه أيضا قولنا: قام زيد قام زيد، وزيد قائم زيد قائم، في التوكيد اللفظي، فكان ينبغي أن يضم إلى حدّه: ليست الثانية بلفظ الأولى، ليخلص من ذلك.

قوله: تالله هل قام زيد:

ذكر الزمخشري رحمه الله أنّ الاستعاطاف قسم، والصحيح أنه ليس بقسم، لما ذكره المصنف رحمه الله من قوله: ليس بخبر، ولما ذكره أبو علي رحمه الله من أنه لا بد فيه إلى جواب.

قوله: أدخلت عليه اللام وإحدى النونين:

مثاله: والله لأضربن زيدا.

قوله: وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة:

لأن الباء أصل حروف القسم، لأن معناها من الإلصاق هو المعنى المطلوب في القسم، فكانت الأصل لذلك، ولذلك تصرفت أكثر من باقي حروف القسم، فجاز معها إظهار الفعل وإضمامه، بخلاف باقي حروف القسم، فإنه لا يجوز معهن إظهار الفعل (قلت للشيخ الإمام العلامة محمد بن إبراهيم النحاس أدام الله أيامه وفضله

(١) لم يفرد ابن عصفور في المقرب للقسم بابا مستقلا، وإنما أورده في باب حروف الحذف.

وقت تعليقي عنه هذا البحث^(١): ما ذكرت من الدليل يقتضي ألا يجوز حذف الفعل مع غير الباء، بل يجب ذكر الفعل معهن؛ لأن هذه الحروف فروع كما ذكرت، وحذف الفعل فرع أيضا، فتكثر مخالفة الأصل) فقال: الجواب عن ذلك أن الفعل هنا لفظه لفظ الخبر ومعناه الإنشاء، فالباء لقوتها جاز أن يُعلم معها أن الفعل للإنشاء بخلافهن، فالتزمنا حذف الفعل معهن، ليكون بقاء الحرف من غير فعل أدلّ على الإنشاء، ونظير ذلك حرف النداء، لَمَّا كان المراد بالنداء الإنشاء، التزمنا معه حذف الفعل، وأبنا الحرف منابه، ليكون أدلّ على الإنشاء، وبأنها يقسم معها بالظاهر والمضمر، فنقول: بالله لأفعلن، وبك لأفعلن، ولا يجوز مع الباقي الإتيان بالمضمر، فلا نقول: وفي لأفعلن.

حروف الجر إذا حُذفت فالباب فيها أن تنصب ما بعدها على إسقاط الخافض، وقد أبقّت العرب الجر مع حذف الحرف كثيرا في الله في القسم، كما ذكره المصنف رحمه الله، وفي ربّ مع وجود الواو والفاء وعدمهما، كما قال الشاعر^(٢)، أنشده سيبويه رحمه الله:

١٤٧ — رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ (المنسرح)

بجر رسم، وسيبويه رحمه الله يخرج على حذف حرف الجر كل ما يوهم العطف على عاملين، كقوله تعالى: [واختلاف الليل والنهار] ^(٣) إلى أن قال تعالى [آيات] وكقول الشاعر ^(٤):

(١) هذه العبارة الموجودة بين قوسين من أحد الطلاب الذين كانوا يحضرون حلقة ابن النحاس ويكتبون عنه، وهذا الطالب هو صاحب هذه النسخة المخطوطة .

(٢) لجميل بن معمر، وتمامه: كدت أقضي الحياة من جلله، ويروى: أقضي الغداة . رسم دار: أي ربّ رسم دار، من جلله: أي من أجله . شرح شواهد المعنى، ص ٣٦٥، ٤٠٣، الخزانة ٢٠/١٠، أمالي القاضي ٢٤٦/١، الإنصاف ٣٧٨/١، ديوان جميل، ص ١٠٥

(٣) الجاثية ٥

(٤) للناطقة الجعدي، ويروى: وما كان معروفا لنا، والتعقير: مبالغة في العقور وهو النحر . جمهرة أشعار العرب، ص ٣٦٤، الكتاب

٦٤/١، رسالة الغفران، ص ٦٦

١٤٨ — فليس بمعروفٍ لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكرٍ ان ثعقرا. (الطويل)
 بجر مستنكر، وما كان مثله من الأبيات المستشهد بها في العطف على عاملين،
 وقلت: لا يوقف عنده، كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت: خير عافاك الله، وما
 كان مثله.

قوله: ايمن الله:

اختلف النحاة^(١) هل هذه كلمة مفردة موضوعة للقسم أو هي جمع؟ وينبغي على
 هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل؟ فذهب البصريون أن
 ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم، وأن همزتها [أ ٧١] همزة وصل، واستدلوا على
 ذلك بمدفها في وصل الكلام بعضه إلى بعض، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(٢):

١٤٩ — فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ

نعمٌ وفريقٌ لَيْسُنُ اللهُ ما نَدْرِي. (الطويل)

قالوا: فإسقاط الهمزة في الدرج دليل على كونها همزة وصل، ومذهب الكوفيين
 أن ايمن جمع يمين، وهمزتها همزة قطع، واستدلوا على ذلك بفتح همزتها، مع أن باب
 همزة الوصل أن تكون مكسورة، وقالوا: إن سقوطها في الدرج إنما كان لكثرة
 الاستعمال، والجواب عما قالوا: أن كثرة الاستعمال لا توجب سقوط حرف من
 الكلمة في غير هذا الموضع، فسقط هنا الحمل عليه، وإنما سقطها لكونها همزة وصل
 كما ذكرنا، وأما استدلالهم بفتحها فلا دليل لهم فيه، لأننا نقول: هذه الكلمة لما
 ألزمتها العرب القسم، فلم تستعمل في غيره، وألزمتهما في القسم الرفع، فلم تستعمل
 مع غيره، أشبهت الحرف في عدم تصرفها، وهمزة الوصل مع الحرف مفتوحة، نحو:
 الرجل، ففتحها هنا لشبهه ايمن بالحرف، لا لأنها همزة قطع، همزة ايمن وهمزة لام

(١) هذه هي المسألة رقم (٥٩) في الإنصاف ١/ ٤٠٤

(٢) لنصيب، ونشدقم: سألتهم عن الإبل الضالة • المقتضب ١/ ٢٢٨، النصف ١/ ٥٨، الإنصاف ١/ ٤٠٧،
 شرح ابن يعيش ٨/ ٣٥، شرح شواهد المعنى، ص ٢٩٩، تذكرة النحاة، ص ٤٠٣

التعريف إذا اتصلتا بشيء قبلهما سقطتا، إلا أن يكون ما قبلها همزة الاستفهام، فإنهما إذ ذاك لا تسقطان؛ لأداء حذفهما إلى لبس الاستفهام بالخبر، من حيث كانت همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزتها مفتوحة أيضا، فلو قلنا: الرجل عندك، وإيمن الله يمينك بهمزة واحدة، لما علم أخبر الكلام أم استفهام، فأثبتنا همزة الوصل لئلا يؤدي إلى ما ذكرنا من اللبس، ثم اختلف سببويه والأخفش رحمهما الله في ما يصنع بهمزة الوصل فيهما، مذهب سببويه إلى التلغظ بما بين بين، وذهب الأخفش إلى قلبهما ألفا محضة، فتقول: أأالرجل عندك؟ وأأيمن الله يمينك؟

وقوله: ولعمر الله:

إنما يلتزم في هذه الكلمة الرفع إذا كانت مع اللام، فلو جاءت من غير لام، جاز فيها الرفع والنصب، كما جاز في غيرها، وحيث رفعت في باب القسم كله فهو مبتدأ، وخبره لازم الحذف، كما مرّ في باب المبتدأ والخبر.

قوله: عوض وجير:

مثالهما: عوض لأفعلن، وجير لأفعلن.

قوله: أثناء الكلام:

مثاله: زيد والله قائم، وتقدير الجواب المحذوف: إن زيدا لقائم، أو لزيد قائم، أو إن زيدا قائم.

قوله: عقيب:

مثاله: زيد قائم والله، وتقدير الجواب المحذوف كما تقدم.

قوله: وإذا اجتمع القسم والشرط إلى آخره^(١):

مثاله: والله إن أتيتني لأكرمك، هذا إذا تقدم القسم، ومثال تقديم الشرط: إن أتيتني والله أكرمك فجعلت في المثال الأول الجواب للقسم المتقدم، وفي الثاني للشرط،

(١) تمام الفقرة: بني الجواب على المتقدم منهما، وحذف جواب الآخر لدلالة المتقدم عليه . المقرب ٢٠٨/١

وكان ينبغي أن يقول: ولم يتقدمهما شيء عند أمن مثل قولنا: أنا والله إن أتيتني
أكرمك، فإنك في هذه المسألة وأمثالها تجعل الجواب للشرط، تقدم على القسم أو تأخر
عنه، لأن طلب الشرط الجواب أقوى من طلب القسم له، لأن الشرط يطلبه طلبان^(١)
: طلب المُجاب للجواب، وطلب العامل للمعمول، والقسم إنما يطلبه طلب المجاب
للجواب فقط، فلما قوي طلب الشرط، لم يراع تقدم القسم عليه؛ لكونه وإن تقدم
على الشرط حشوا أيضا، فراعينا الأقوى طلبا، وحوّلنا الجواب له على كل حال.
قوله: ولا يكون فعل الشرط إلى قوله: إلا إذا كان فعله ماضيا^(٢):

لأنه إذا كان فعل الشرط ماضيا لم يظهر للحرف عمان في اللفظ، فضعف، [٧١]
ب] فجاز حذف جوابه، بخلاف ما إذا ظهر جزمه في اللفظ بأن يكون مضارعا، فإنه
يقوي حينئذ الحرف، فلا يحسن حذف جوابه.

(١) كُتبت: طلبين

(٢) تمام الفقرة: إذا تقدم القسم إلا ماضيا، لأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان فعلا ماضيا. المقرب ٢٠٨/١

رَفَعٌ

عبد الرحمن بن محمد الجعفي
أسكنه الله الفردوس

باب الإضافة

الإضافة في اللغة الإسناد والإمالة، وجعل الشيء متصلا بغيره، قال الشاعر^(١):
١٥٠ - فلما دخلناهُ أضفنا ظُهورنا إلى كل حاريٍّ جديدٍ مُشطَبٍ.

(الطويل)

وفي النحو عبارة عن: إسناد اسم إلى اسم بحذف التنوين من الأول، وجر الثاني على حسب ما يدخله من علائم الجر.
وقوله: محضة:

ومعناها الخالصة، ويقال لها حقيقية ومعنوية، والتي ينوى بها الانفصال، وهي تحدث بين المضاف والمضاف إليه تعلقا لم يكن قبلها.
قوله: يتعرّف:

نحو: غلام زيد.

وقوله: يتخصص:

نحو: غلام امرأة، فغلام امرأة أحسن من قولنا: غلام.
وقوله: غير محضة:

ويقال لها غير حقيقية، ولفظية، وفي تقدير الانفصال.
وقوله: وهي التي لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا:

(١) لامرئ القيس • أضفنا ظهورنا: أسدناها، الحاري: الرجال الحيرية المصنوعة في الحيرة، المشطَب: المخطط، خزانة الأدب

١٨٨ / ٧، ديوان امرئ القيس، ص ٣٦

إن قيل: ما فائدة الإضافة غير المحضة، قلنا: التحقيق، ولذلك إذا أريد تعريف
المضاف في الإضافة غير المحضة، فطريقه أن تدخل الألف واللام عليه، فتقول: الضارب
الرجل، والضاربا زيد، والضاربو زيد.
قوله: بمعنى الحال أو الاستقبال:

تحرز مما إذا كان بمعنى الماضي، فإنه إذ ذاك لا يعمل، فتكون إضافته حينئذ
حقيقية؛ لأنها تحدث إذ ذاك تعلقا لم يكن قبلها، وكذلك إذا كان المراد باسم الفاعل أنه
مما قد ثبت له

واستمر وعرف به، كانت الإضافة محضة، كقولنا: فلان مالك العبيد، لا تريد أنه
يملكهم في وقت دون وقت، بل المراد أنه معروف بهذه الصفة، وأنها مستقرة له.
وقوله: خدتك وتربك:

معناها: المقاربون^(١) لك في السن.

وقوله: ناهيك من رجل:

معناه: هناك عن غيره لقيامه بكل ما يختاره منه، فإذا قلت: مررت برجل ناهيك
من رجل يعني: ناهيك رجلا، تنصب رجلا نصبا على التمييز.

قوله: وعبر الهواجر:

من صفة الناقة، أي: تدفع بها الهواجر.

وقوله: قيد الأوابد:

من صفة الفرس، وأول من قاله امرؤ القيس، ومعناه أنه لشدة جريه تُصاد به
الوحش، فيكون كالقيد لها. ومن غيرك إلى عبد بطنه^(٢) أسماء موهلة في الإبهام؛ لكون

(١) كتبت: المقاربن

(٢) يريد: غيرك، ومثلك، وشبهك، وخدتك، وتربك، وحسبك، وشرعك، وكفيك بكسر الكاف وفتحها
وضمها، وكفاؤك وناهيك من رجل، وعبر الهواجر، وقيد الأوابد، وواحد أمه، وعبد بطنه . المقرب ١ /

جهة الغيرية غير معلومة، وكذلك الباقي، فلا تعرف بالإضافة لذلك، ولو انحصرت الجهة في الغيرية، وفي المثلية، وكذلك في الجميع، لصارت بالإضافة محضة، وتعرف بها المضاف كقولهم: الحركة غير السكون، فغير هنا معرفة بالإضافة، وهي إضافة محضة لما علمت جهة الغيرية، وكذلك اسم الفاعل إذا أضفناه إلى مفعوله، جاز لنا أن نعتقد أن هذا المضاف إليه غير مفعول، فتكون بالإضافة إذ ذاك محضة، وكذلك اسم المفعول، فهذا هو معنى قول المصنف رحمه الله: وقد تجعل إضافة جميع ما ذكر محضة، قال أبو علي رحمه الله: وقد زعموا أن بعض العرب تجعل واحد أمه، وعبد بطنه نكرة، وإن كان الأكثر أن تكون معرفة (١).

وقوله: إلا الصفة المشبهة إلى آخره (٢):

لأن الصفة [٧٢ أ] إنما تضاف إلى ما هو فاعلها في المعنى، فلا يجوز أن يعتقد في الفاعل أنه غير فاعل، كما جاز أن يعتقد في المفعول أنه غير مفعول، لجواز خلو الفعل من مفعول، وعدم جواز خلوه من فاعل، وبقي على المصنف رحمه الله من غير المحضة قسم آخر ذكره أبو علي رحمه الله (٣)، ووافق عليه جماعة، وهو إضافة الاسم إلى ما كان صفة له في الأصل، كقولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودار الآخرة، وجانب الغربي، وغير ذلك، فإن كان المصنف رحمه الله يرى أن بالإضافة هنا غير محضة كما رآه أبو علي وغيره، فكان ينبغي له ذكره، وإن كان يراها محضة، فكان ينبغي له التنبية على ما يراه فيها، أو يعلم أنه أحاط علما بادعاء أكثر الجماعة، أنها غير محضة، وكذلك بقي عليه رحمه الله أن ينبه على قولهم: لا أبا لك، ولا غلامي لك، فإن إضافته غير محضة على ما تقدم في باب النداء.

(١) انظر الإيضاح العضدي، ص ٢٦٨

(٢) تمام الفقرة: فأما لا تعرف بالإضافة أبداً، المقرب ٢٠٩/١

(٣) انظر الإيضاح العضدي، ص ٢٦٩ — ٢٧١، قال: ذكر أن الإضافة التي ليست محضة على أربعة أضرب الأول اسم الفاعل إذا أضفته نحو: هذا ضارب زيد غدا، والثاني الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه، نحو: مرتت برجل حسن الوجه، والثالث إضافة أفعال إلى ما هو بعض له، نحو: هو أفضل القوم، والرابع وهو المقصود هنا إضافة الأسم إلى الصفة، نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع

قوله: والمحضة إمّا بمعنى من، وإمّا بمعنى اللام:

نقول: الضابط فيهما أنه إن جاز إطلاق الاسم الثاني على الأول فالإضافة بمعنى من، كقولنا: ثوب خزّ، فإنه يجوز أن تشير إلى الثوب، وتقول: خز، وإن لم يجز إطلاق الاسم الثاني على الأول فالإضافة بمعنى اللام، كقولنا: حمار زيد، فإنه لا يجوز أن تشير إلى الحمار، وتقول: هذا زيد، فإن كانت بمعنى اللام، جاز أن تكون للتمليك أو التخصيص، ولا تكون من بمعنى التملك.

قوله: الثلاثة الأثواب:

هذه المسألة المحكية عن العرب استضعفها أهل البصرة، وقالوا: هي شاذة، وجوّزها الكوفيون، محيين بأن العدد يوصف به في قولهم: عندي أثواب ثلاثة ورجال خمسة، فلمّا وصف به أشبه باب الحسن الوجه [وباب الحسن الوجه] (١) يجوز [فيه] (٢) الجمع بين الألف واللام والإضافة، فجاز أيضا أن يجمع هنا بين الألف واللام والإضافة، وما ذكره ليس بشيء، لأن باب العدد إنما وضع للعدد لا للوصف، فالوصف فيه دخيل ليس بأصيل، ففارق باب الحسن الوجه، ولأن المجرور في باب الحسن الوجه فاعل في المعنى وليس كذلك الدراهم في: الثلاثة الدراهم، فافترقا، وقال ابن خروف رحمه الله: جعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين، ولم يعلم أن العرب هي التي اختلفت في ذلك وقد نقل أنه لغة قوم ليسوا فصحاء.

قوله: والأسماء منها ما يلزم الإضافة:

وهو على نوعين: ظروف وغير ظروف، فالظروف من فوق إلى دون (٣)، وأما غير الظروف فمثل وأخواتها، ويبد وأي إلى آخرها، فأما الظروف فالغالب عليها الإضافة، وليست بلازمة لها إلا عند الكوفيين، وإنما غلبت عليها أمور نسبية، فإن فوقاً

(١) زيادة من الحاشية

(٢) زيادة يقتضيهما السياق

(٣) يقصد: من قول المصنف فوق إلى قوله دون ٠ المقرب ٢١٠/١

لشيء يكون تحتنا لآخر، فغلبت عليها الإضافة لذلك، ولأن الجهات تحيط بالأجسام، فالفوقية معلومة، فإذا قطعت فوق عن الإضافة، تكاد تخرج عن الفائدة؛ لأنها معلومة، وبهذا يدفع وهم من اعتقد أن الأب والابن مشارك للجهات في احتياجها إلى المضاف إليه.

قوله: وعند:

بفتح العين وكسرهما وضمهما، وهي تلزم الإضافة لشدة إبهامها؛ لأنها تقع على الجهات الست، ما قرب منها وما بعد.

قوله: ولدن:

وقد [٧٢ ب] نصبت العرب غدوة وحدها.

قوله: ومع:

ومعناها المصاحبة، وهو اسم بدليل تنوينه، يقال: جاء معاً، ودخول حرف الجر عليه، يقال: ذهب معه، ومن معه، وهو ظرف مكان، بدليل وقوعها خبراً عن الجثة في نحو: زيد مع عمرو، فأما جاء معاً فيجوز أن يكون معاً نصبت على الحال، كأنه قال: متصاحبين، فيجوز أن تكون هنا ظرف زمان، كأنه قال: في وقت اجتماعهما، والغالب عليها الإضافة لتحقيق المصاحبة، وإنما أفرد في جاء معاً لأنه ليس غيرهما يضاف إليه مع، ولا يجوز أن يضاف إليهما، كما لا يجوز: ذهب زيد مع نفسه، وقد يسكن في الشعر تشبيهاً بهل، قال (١):

١٥١ — فريشي منكم وهوأي معكم (الوافر)

وقوله تعالى: [إن مع العسر يسراً] (٢) لا مصاحبة، فقيل: مع هنا بمعنى بعد.

قوله: دون:

(١) قيل إنه للراعي، وقال العيني لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وهو الصحيح، وقامه: وإن كانت زيارتكم لماما
• والریش بكسر الراء: المال والخصب والمعاش، لماما: أي في الأحيان • شرح الأشموني ٥١٨/١، شرح
المفصل ١٢٨/٢، ديوان جرير، ص ٣٨١

(٢) الشرح ٦

إذا كان بمعنى^(١) المكان فهو ظرف، كقولك: زيد دونك في الشرف، أو في العلم، أو نحو ذلك، ويلزم الإضافة، وإن كان بمعنى حقير ومستردل فليس بظرف، ويأتي مضافا وغير مضاف، تقول: هذا دونك، أي: حقيرك، وهذا ثوب دون، أي: رديء، ويجوز رفع الأول حملا على الثاني، وهو قليل، قال ذو الرمة^(٢):

١٥٢ — وغبراء يحمي دونها ما وراءها

ولا يَخْتِطِهَا الدَّهْرُ إِلَّا المَخَاطِرُ (الطويل)

وذكر لدون معان أخريات، استقصاؤها اللغة^(٣)، ولا تخرج عن هذين في

الإعراب

قوله: وبيد:

بمعنى غير، ومنه الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أنا أفصح العرب بيد أي من قريش)^(٤) أي غير أي من قريش، وقيل معناه: على أي من قريش.

قوله: وقيد وقدي وقاب وقيس:

أربعة بمعنى المقدار، نحو: قيد رمح، فاحتاجت إلى الإضافة؛ لأنها مقدار لا يعلم مقدار أي شيء هي إلا بالإضافة.

قوله: وكلا:

(١) كتبت: في معنى
(٢) قال صاحب الدرر إن قائله مجهول، والصحيح ما ذهب إليه الشارح، وهو في ديوان ذي الرمة ١ / ٤٦٩، وفيه: إلا مخاطر، ويروى: وغير الحمى، وهو تحريف ٠ وغبراء: أرض، وقوله يحمي دونها ما وراءها: أي يجعل دونها ما وراءها حمى حتى لا يقرب، يقول: ما دونها من الفلوات يجعل ما وراءها حمى فلا يقرب، وقوله: يخطئها من الخطو، أي: لا يتخطأها من خاطر بنفسه وفي شرح السيراني لأبيات سيويه ١ / ١٦٥ نسبة لذي الرمة، وفيه: يخطئها ٠ وانظر المجمع ٣ / ٢٠٩

(٣) من معاني دون: نقيض فوق، وتقصير عن الغاية، والحقير الخسيس، والرديء، وبمعنى التقريب، وقال بعض النحاة لدون تسعة معان: بمعنى قبل، وأمام، وتحت، وفوق، والساقط من الناس، والشريف من الناس، والأمر، والوعيد، والإغراء ٠ اللسان مادة

(دون)

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٧١، مادة بين، ومنه الحديث الآخر: (بيد أنهم اتوا الكتاب من قبلنا) وقيل معناه على أنهم وانظر: غريب الحديث للهروي ١ / ١٤٠، مادة بيد، وميد ٠

اختلفوا في لا من كلا، هل هي ياء أو واو^(١)، فقال بعضهم: هي ياء بدليل إِمالتها، وقال بعضهم: هي واو، وهو الصحيح، بدليل إبدال التاء منها في كلتا، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، ولا دليل لهم في الإمالة، لأن الإمالة يجوز أن تكون لكسرة الكاف، فلا دليل حينئذ، وأجمعوا على أن معناها التثنية، واختلفوا في لفظها، مذهب البصريين أنها مفردة اللفظ، ومذهب الكوفيين أن اللفظ لفظ تشنية، والصحيح ما ذهب إليه البصريون رحمهم الله، بدليل عود الضمير إليها مفردا في قوله تعالى: [كلتا الجنتين آتت أكلها] ^(٢) وبدليل الإخبار عنه بالمفرد، كقول الشاعر ^(٣):

١٥٣ — كِلاهُما حينَ جدَّ الجريُّ بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي. (البيسط)

فقال: راب، ولم يقل: رابيان، ولا دليل لهم في عود الضمير إليها بالتثنية في قوله: قد أقلعا، لأننا نقول: عود الضمير بالتثنية نظير إلى المعنى، ولا يقدر^٤ون هم أن يقولوا في عود الضمير مفردا شيئا، فظهر أنهم محجوجون، ولا تستعمل إلا مضافة كما ذكر المصنف رحمه الله، وللعرب فيها لغات، فمنهم من يجعلها بالألف على كل حال مع المظهر والمضمر، فيقول: جاءني كلا الرجلين، وكلاهما، ورأيت كلا الرجلين، وكلاهما، ومررت بكلا الرجلين، وكلاهما، ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء المفتوح ما قبلها في النصب والجر.

[٧٤ أ] ^(٥) فتحتاج إلى الإضافة احتياج فوق وتحت على ما تقدم، فلا يخلو إمّا أن يذكر معهما ما أضيفا إليه أو لا، فإن ذكر أعرابا بالنصب أو الجر، نحو

(١) انظر الإنصاف، ص ٤٣٩

(٢) الكهف ٣٣

(٣) للفرزدق، همام بن غالب. أقلعا: كفا عنه، رابي: منسوخ من العِدْو أو الفرع. المجمع ١٣٧/١، شواهد المغني،

ص ٥٥٢، شرح المفصل ٥٤/١، شفاء العليل، ص ٧١٣، الخزانة ١٣١/١، الإنصاف ٤٤٥/٢

(٤) كتبت: يقدر^٤وا

(٥) فقدت اللوحة التي تحمل الرقم ٧٣ والحديث هنا عن قبل وبعد

قولك: جئت قبلك، ومن قبلك، وإن حذف المضاف فإمّا أن يراد أو لا، فإن لم يرد أعرابا أيضا بالنصب أو الجر، كقوله (١):

١٥٤ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا (الوافر)

وإن أريد المضاف المحذوف فإمّا أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة أعرابا أيضا بعد الحذف بالنصب أو الجر، كما كانا يعربان قبل حذفه، وإن كان معرفة بنيا على الضم، نحو قوله تعالى: [لله الأمر من قبل ومن بعد] (٢) دائما تقديره والله أعلم: من قبل ذلك ومن بعده، وإنما حذف للتخفيف، مع فهم المعنى، وبنيا لأنه لمّا حذف المضاف إليه وأريد، افتقر إلى ما يدل عليه، فأشبهها الحرف لافتقارهما إلى غيرهما كالحرف، وقيل: لأنه لمّا حذف المضاف وأريد، بقيا كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، وبنيا على حركة لأن لهما أصلا في التمكن، وكانت الحركة ضمة لأهما إذا أعربا إنما يعربان بالنصب أو الجر، فأعطينا لهما ثلاث الحركات.

قوله: من على (٣):

تقديره: من على جبل أو مكان، والمكان نكرة، فلمّا حذف المضاف إليه، وهو نكرة، أعرّب على، إلا أن في تمثيله بعل هنا شيئا، وهو أنه ترجم على أسماء الزمان، ومثّل بعل وهو اسم مكان لا زمان، فكان ينبغي أن يقول: وكان المضاف اسم زمان أو مكان، فإن حكم فوق وتحت وغيرهما من أسماء الجهات حكم قبل وبعد في الإعراب والبناء، وكذلك غير بُني كبناء قبل وبعد جوازا مع ليس ولا إذا قلنا: ليس غير، ولا غير، وكلامه يدل على أن ثم مضافا إليه محذوفا كما تخيلنا في تخريج كلامه، وكلام النحاة كلهم في البيت، يدل على أنه ليس هناك مضاف إليه محذوف، بل المحذوف إنما

(١) البيت ليزيد بن الصقع، أو عبد الله بن يعرب، وتمامه: أكاد أغص بالماء الحميم، ويروى: بالماء الفرات .
أغص: أشرق، الحميم: الماء البارد . معاني القرآن - الفراء ٢/٣٢٠، شرح ابن عيمش ٤/٨٨، تذكرة
النحاة، ص ٥٢٧، الفوائد الضيائية ٢/١٣٥، شفاء العليل، ص ٧١٤، شرح الأشموني ١/٥٢٢

(٢) الروم ٤

(٣) من بيت امرئ القيس: مكر مفر مقبل مدير معا كجلمود صخر حظه السيل من عل

هو موصوف عل، أي: من موضع عالٍ، ومعناه: فوق، وفي عل ثمان لغات (١): عُلُوٌّ،
و عُلُوٌّ، و عُلُوٌّ، ومن عُلٍ، ومن عَلٍ، ومن عَلَا، ومن عَلَالٍ، ومن مَعَالٍ.

وقال ابن النحاس رحمه الله في شرح [٧٤ ب] المعلقات (٢): ومن مُعَالَا، قال
شيخنا رحمه الله: يقال: جئته من علٍ كشجٍ، وفي معناه من عالٍ كقاضٍ، ومن معالٍ
ومن علاً كعصاً نكرات، فلذا نونت، ولم تب على الضم لا غير معرفة، ويقال: جئته
من عُلُوٍّ و عُلُوٍّ و عُلُوٍّ بالضم كقبل، والفتح طلباً للتحفة، والكسر على أصل التقاء
الساكنين، وهربا من ثقل الضمة والواو، وحكي: من على ومن علا، ومن روى عُلُوٍّ
فالصحيح إشباع، وليست لغة، وحكى السخاوي رحمه الله: من علوٍ، قال شيخنا رحمه
الله: كأنه جاء فيها البناء والإعراب، والله أعلم.

قوله: نحو كل:

مثاله: مررت بكلٍ قائما، أي بكل إنسان قائما، قال الله تعالى: [وكلأ آتيناہ
حكما وعلما] (٣) تقديره والله أعلم: وكلهم آتيناہ حكما وعلما.

وقوله: وبعض:

مثاله قوله تعالى: [ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات] (٤) أي فوق بعضهم.

وقوله: وأي:

مثاله قوله تعالى: [أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى] (٥) أي: أي الأسماء

دعوقوه بها

قوله: ولا بدّ من التنوين:

(١) الأصح أن يقول: ثمان

(٢) شرح القصائد المشهورات، ص ٣٤

(٣) الأنبياء ٧٩

(٤) الزخرف ٣٢

(٥) الإسراء ١١٠

أكثر النحاة رحمهم الله على أن هذا التنوين تنوين عوض، وقال بعضهم: هو تنوين التمكن.

قوله: قطع الله يد ورجل من قاله (١):

أجمعوا على أن هنا مضافا إليه محذوفا من أحدهما واختلفوا من أيهما حذف، فمذهب سيبويه رحمه الله كما قال المصنف رحمه الله (٢)، وهو أسهل؛ لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمّر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله: لما شارك الفاصل ما قبله في الشبه إلى المضاف إليه حسن، وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه، ومذهب أبي العباس المبرد رحمه الله وعلى مذهبه خرّج الزمخشري رحمه الله هذه المسألة، والأبيات التي أنشدها، أن رجل مضاف إلى من المذكورة (٣)، ويد مضاف إلى من قاله أخرى محذوفة، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمّر، إذ الأصل يد من قاله، ورجل من قاله، وحسن ذلك عنده كون الأول معدوما في اللفظ، فلم يستكره لذلك. قوله: وبمثلة المضاف إليه في اللفظ:

لأنه ليس مضافا إلى من في اللفظ، وإنما هو مضاف إلى ضميره، والضمير هو من في المعنى، فكان بمثلة المضاف إلى من في اللفظ.

قوله: وحق الإضافة [٧٥ أ] أن تكون إلى مفرد إلى آخره (٤):

إنما كان حق المضاف إليه أن يكون مفردا؛ لأن المضاف (٥) إليه، فأشبهها الفاعل والمبتدأ، وكل منهما لا يكون جملة، فلم يكن المضاف إليه جملة لذلك،

(١) في المقرب: من قالها، وكذا في الأشباه والنظائر، وهذه المسألة موجودة في الأشباه والنظائر ١ / ١٠١ مع

اختلاف يسير في الألفاظ

(٢) أي أن الحذف من الثاني .

(٣) أي أن الحذف من الأول

(٤) تمام الفقرة: ولا تضاف إلى جملة . المقرب ١ / ٢١٥

(٥) كلمتان مشطوبتان وربما كانتا: يتخصص أو يعرف بالمضاف

وأما إضافة أسماء الزمان إلى الجملتين، نحو قوله تعالى: [هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم] (١) وقولك: أتيتك زمن الحجاج أمير، وإذ الخليفة عبد الملك، ففي المضاف إليه هنا ثلاثة مذاهب: قال بعضهم: الإضافة إنما هي للمصدر، وكلام المصنف رحمه الله في أول الكتاب يشير إلى ذلك، وقال آخرون: الإضافة في الجملة الفعلية إلى الفعل، وعليه يدل لفظ الزمخشري رحمه الله، حيث قال: وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل (٢)، وعلل ذلك بأن أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة، من حيث إن الزمان حركة الفلك، والأفعال حركات الفاعلين، فتناسبت، فجازت الإضافة فيها إلى الأفعال لذلك.

قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله في شرح هذا الفصل: ليست الإضافة إلى الفعل في الحقيقة، لأن الفعل للفائدة، ولا يصح أن يخصص أو يعرف بما هو للفائدة؛ لأن الإضافة يطلب منها تعريف المضاف، أو إخراجها من إبهام إلى تخصيص على حسب الخصوص المضاف إليه في نفسه، وكان منع الفائدة لا يكون فيها شيء أخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها؛ لامتناع حصول الغرض من الإضافة، وكذلك الجملة؛ لأنها أيضا موضوعة للفائدة، وإنما أضيف إلى الجملة بتأويل مضمونها، وذلك معنى سواء فيه الفعلية والاسمية.

وقال بعضهم: الإضافة في الجملة الاسمية والفعلية إلى نفس الجملة، لا إلى المصدر، ولا إلى الفعل، بدليل الإضافة إلى الجملة الاسمية، ولا مصدر هناك ولا فعل.

قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله: وفائدة الإضافة أن معاني الجمل أمور معلومة، فإذا أضيف الزمان إليها، تخصص تلك المعاني، فجاز لذلك، وتكون إضافته حقيقية، فلذلك وصف بالمعرفة، فتقول: أتاك أبوك يوم أتاك أخوك الطيب، فلولا أن الإضافة حقيقية لما جاز الوصف بالمعرفة.

(١) المائدة ١١٩

(٢) الفصل، ص ٩٦

قوله: إلا أسماء الزمان:

إنما قال أسماء الزمان لتعم حالة كونها ظروفًا، نحو: آتيك يوم يقوم زيد، وحالة كونها غير ظروف، كما في الآية الكريمة على قراءة من رفع يوم.

قوله: غير المشاة:

تحرز من مثل قولنا: آتيك يومي يقوم الزيدان، فإن المثنى لم يكسر استعماله كثرة استعمال المفرد، فلم يجز فيه ذلك.

قوله: وآية:

وجه الزمخشري رحمه الله إضافة آية إلى الفعل، فقرب معناها من معنى الوقت، قال شيخنا رحمه الله: ووجه قرب معناها من الوقت أن الآية العلامة، والأوقات علامات لحلول الزمن وغيرها، فناسبت الوقت، فصحّ إضافتها إلى الجمل.

وقوله: وحيث:

حيث ظرف مكان، وليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غيرها كما أبهت؛ لوقوعها على كل جهة، احتاجت في زوال إبهامها إضافتها إلى جملة كإذ وإذا في الزمان، ولا تضاف إلى غير جملة إلا فيما روي قليلا من قول الشاعر (١):

٨٠ — نَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ

بييض مواضعٍ حيث لي العمائم. (الطويل)

فأضاف حيث إلى لي وهو مفرد، ومن قول الشاعر أيضا (٢):

٨١ — أما ترى حيث سهيل طالعاً

في من رواه بجر سهيل، وأما من رواه برفع سهيل، على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: حيث سهيل بين أو مشرق، وطالعا نصبت على الحال، فهو مما أضيفت فيه حيث إلى الجملة على القاعدة، وهي تضاف إلى الجملتين: الاسمية والفعلية،

(١) تقدم الحديث عن هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم (٨٠)

(٢) تقدم الحديث عن هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم (٨١)

كقولك: حيث زيدٌ جالس، وحيث جلس زيدٌ، وعلى الجملة إنما بُنيت لشبهها بالحرف في الافتقار، سواء افتقارها إلى الجملة، أو المفرد فيما ذكرنا من الشاذ، وأجاز الأخصف أن تكون ظرف زمان محتجا بقول طرفة (١):

١٥٥ — لَلْفِي عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ (المديد)

قال [٧٥ ب]: أراد مدة حياته، قال شيخنا رحمه الله: ويحتمل أن تريد مكان هذا منه، ويلزم منه الزمان، وتبقى على أصلها من كونها للمكان، فإن دخل عليها حرف جر خرجت عن الظرفية، كقوله تعالى: [من حيث خرجت] (٢) ويقال: حيث وحوث بالياء والواو، وتحرك كل واحدة منهما بالفتح والضم والكسر، فحركتها لالتقاء الساكنين، والفتح طلبا للخفة، والضم لشبهها بقبل وبعد، من حيث لم يظهر الجر فيما أضيفت إليه، إذ كان جملة فصارت كأنها مقطوعة عن الإضافة كاقطع قبل وبعد، والكسر على أصل التقاء الساكنين، حكى الكسر فيه الكسائي رحمه الله، وتتصل بها ما الكافة، فيجازى بها حينئذ، كقولنا: حيثما تكن أكن، وإنما كفتها بما في الجازاة؛ لأن باب الشرط الإبهام، والإضافة توضحها؛ فكففناها عن الإضافة ليصح دخولها في باب الشرط.

قوله: وذو:

هذه ذو هي التي بمعنى صاحب، ولا تضاف إلا إلى اسم الجنس كما تقدم، فإن أضفت إلى غيره فلا تضاف إلا إلى لفظ تسلم دون غيره من سائر الأفعال، ماضيها ومضارعها، بخلاف غيرها مما أضيف إلى الفعل، فإنه يضاف إلى الماضي والمضارع المتصرفين، وتضاف إليه على اختلافه بالضمائر، نحو: اذهبوا بذي تسلمان، واذهبوا

(١) ويروي: حيث هوى، وتهدي: تقدم + إيضاح الشعر — الفارسي، ص ٢٠٩، مجالس ثعلب، ص ١٩٧، الخزانة ١٩/٧، شرح الجمل — ابن عصفور ٣٧٥/٢، الممع ٢٠٧/٣، شفاء العليل، ص ٤٨٣، شرح

المفصل ٩٢/٤

(٢) البقرة ١٤٩

بذي تسلمون، واذهبن بذي تسلمن، والمعنى بذي سلامتكم، قال الزمخشري (١): أي بالأمر الذي يسلمك دائما، قال ذلك لأن ذو لا بد وأن تكون وصفا في المعنى، فكأنه أظهر موصوفه، فهو في التقدير بالأمر ذي السلامة، أو بأمر ذي سلامة، وقيل: ذو وصف به الوقت، كأنه قال: بوقت ذي تسلم، أي بزمان صاحب سلامتكم، قال شيخنا رحمه الله: وذا أقرب، لأن الزمان يضاف إلى الجمل، وإنما أضيف ذو إلى الفعل لحصول مطلوبها فيه، من حيث كانت تطلب الأجناس، والفعل يدل على المصدر، وهذه ليس، وإنما لم تضاف إلى الماضي؛ لأن المراد بها الإبهام، والماضي محقق، فهو ينافي الإبهام، ويستعملون بذي تسلم في القسم فيقولون: لا بذي تسلم، ولا بذي تسلمان، أي: بالله ذي السلامة، أي: الذي يسلم.

قوله: وكانت الجملة صفة:

مثاله: جئت يوما يقوم فيه زيد، ونظير ما أنشده من قول الشاعر (٢):

١٥٦ — مَضَتْ سَنَةٌ (الوافر)

وقول الشاعر (٣):

١٥٧ — وتسخنُ ليلةً لا يستطيعُ بُباحاً بها الكلبُ إلا هَرِيرًا. (المتقارب)

ويخرج تخريج البيت الأول.

قوله: في حال الأفراد:

ينبغي أن يقول: إلا فيما هو منقوص فإنه يسقط تنوينه للإضافة، وكذلك ما فيه

نون التثنية أو الجمع، فإنهما يسقطان أيضا للإضافة، وإنما يسقط التنوين للإضافة؛ لأن

(١) الفصل، ص ٩٩

(٢) للناطقة الجعدي، وتمامه: مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحنجان

ويروى: أتت مئة لعام المقرب ١/٢١٦، شفاء العليل، ص ٧٢٠، شواهد المعنى، ص ٦١٤، طبقات

فحول الشعراء (الشعر والشعراء) ص ١٨٠

(٣) للأعشى يمدح هودبة بن علي الحنفي . والهريز: صوت دون النباح . وقد كتبت: تستطيع، وما أثبتناه من

الديوان والهمع . همع الهوامع ٣/٢٣٤، ديوان الأعشى، ص ١٣١

التنوين يدل على تمام الاسم، والإضافة على نقصان، فلو جمع بينهما لتناقضا، وكذلك نون التثنية والجمع؛ لأهما قائمان مقام التنوين، ولأن التنوين يدل على انفصال الكلمة الذي هو فيها مما بعدها [٧٦ أ] والمضاف متصل بالمضاف إليه، ومترل مترلة الجر، فلو جمعنا بينهما لكانت الكلمة منفصلة ومتصلة في حال واحد.

قوله: وتدغمها:

على القاعدة، وهي أنه متى اجتمع الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فإنك تقلب الواو ياء، سواء كانت الواو متقدمة أو متأخرة.

قوله: ويدغمونها في ياء المتكلم:

إنما قلبوا الألف ياء من قبيل أن ما قبل ياء المتكلم في الصحيح والجاري فُجراه يكون مكسورا، فلما تعذر الكسر في الألف، ولم تكن لمعنى فيحافظ عليها، قلبوا الألف ياء؛ لتكون كالكسرة التي تستحقها قبل ياء المتكلم.

قوله: إلا لدى:

ليس قلب ألف لدى ياء مختصا بإضافتها إلى ياء المتكلم فقط، كما كان ذلك في سائر الأسماء المنثناة عند بني هذيل، بل تقلب ألفها ياء مع المضمر مطلقا، متكلمًا كان أو مخاطبا أو غائبا، كقولك: لديّ ولديك ولديه، وإنما قلبت ألف لدى هنا حملا على الحرف وهو على، لما كانت موغلة في شبا، الحرف، حملت عليه،* واختلف في المضاف إلى ياء المتكلم، فقليل: مبني وكسوته كسرة بناء؛ لأنه لم يحدثها عامل الجر، وعلة بنائه تشبهه بالحرف، لخروجه عن كل مضاف، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف، إذ لا نظير لها من الأسماء^(١) * ولأن هذه الكسرة تبع لطبيعة الياء، والحروف تابعة للمعاني التي ثبتت في الأسماء والأفعال، فتشابهها من جهة المعنى، فإن قيل: لو كان مبنيًا لم يختلف في التثنية،

(١) ما بين النجمتين ورد في الأشباه والنظائر ٣٧٠/٢ - ٣٧١

وأنت تقول: غلاماي، ورأيت غلاميّ، والجواب أن التشبية من خواص الأسماء، فعارض ما ذكرنا من شبه الحرف، مع أنه قد انتفى ما ذكر من التبعية، فامتنع البناء؛ لامتناع موجبه، ولا كذلك في المفرد، ونظيره هذان على قول من قال: إنه معرب في التشبية دون الواحد والجمع، وقيل: معرب لعدم علة البناء؛ ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا تجوزُهُ إلا في الظروف، وفي ما أجري مجراه كمثل، وغير موجب أن يكون معربا، ولزومه الكسر لأنه لو ضم ثقل الضم قبل الياء خصوصا، على لغة من أسكن الياء، ويلزم حينئذ قلب الياء واوا، أو قلب الضمة كسرة، لثلاثا تنقلب الياء واوا للضمة قبلها، ولو فتح لاقتضى قلب الياء ألفا في لغة من فتح الياء، وياء المتكلم لم تنقلب ألفا إلا في الندبة، وإعرابه تقديري، لتعذر اللفظ واستثقاله، والكسرة لأجل الياء، لا للإعراب في أصح القول لذا قال ابن الحاجب (١): وادعاء أنها للإعراب مشكل جدا، لم أقف عليه لغيره، والدليل على أنها لا للإعراب ثبوتها، ولا تركيب لو عددت غلامي ثوبي، والجواب أي بينت علة البناء، فقوله: لا علة، غير مسلم، وقوله: إن الإضافة إلى المضمّر لا توجب البناء، فما ادعيناه مطلقا، لأن إضافته خاصة، ولا يلزم من أن لا يكون العام علة ألا يكون الخاص علة.

وقيل: لا [٧٦ ب] معرب ولا مبني، بل هو خصي، لأن الإعراب غير موجود، والبناء لا علة له، فوجب أن يحكم بعدمهما، أو يكون للاسم مترلة بين مترتين، ونحو ذلك الرجل، ونحوه مما فيه ألف ولام فإنه لا منصرف ولا غير منصرف؛ لأن الصرف التنوين ولا تنوين، ولا غير منصرف؛ لأنه لا يشبه الفعل، والجواب أن هذا لا نظير له، وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح؛ لأن الصرف التنوين، وغير المنصرف لشبهه الفعل، فليس متقابلين، بخلاف الإعراب والبناء؛ لأن الاسم إمّا معرب، وهو

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّوّني، اشتغل بالنحو واللغة والأصول، له مقدمتان في التصريف والنحو، وله الإيضاح في شرح المفصل، ومختصر في أصول الفقه، ت ٦٤٦ هـ - إشارة التعيين، ص ٢٠٤ - ٢٠٥

المتمكن المركب على ما بينت، وإما غير متمكن مركب، وهو المبني، فهما قسيما الإثبات والنفي، لا واسطة بينهما، وقيل يلزم من قال: إنه خصي أن يقول: خنثى مشكل؛ لأن الخصي معلوم أنه ذكر، وليس هنا معلوم أنه معرب ولا مبني، فيكون تلقيبه بخنثى مشكل أليق، ومع ذلك ليس بشيء، وقد دللنا أنه معرب.

مسألة:

اختلف في عامل الجر في المضاف إليه، فقيل: العامل حرف الجر المقدر في الإضافة، وحرف الجر يعمل مقدرًا إذا ناب عنه نائب كواو ربّ وفائها، لأن معنى غلام زيد: غلام لزيد، ومعنى خاتم فضة: خاتم من فضة.

قال شيخنا رحمه الله: وهو ضعيف؛ لأننا لا نسلم تقدير الحرف، وقوله: إن المعنى غلام لزيد، وخاتم من فضة، قلنا: مسلم أن المعنى ذلك، وأما تقدير الحرف، فلا نسلم، ومسند المنع أن المقدر كالمفوض به، ولو لفظنا بحرف الجر لما تنزل غلام من زيد منزلة الجر بالإجماع، وإنه منزل في حال الإضافة منه منزلة الجر بالإجماع، فعرفنا أنه ليس حرف الجر مقدرًا، وإن سلمنا أن حرف الجر مقدر، ولكن لا نسلم أنه يعمل مقدرًا، لضعف عامل الجر، قول المستدل إنه يعمل إذا ناب عنه نائب كما في واو ربّ وفائها، قلنا لا نسلم البناء به، وأما فاء ربّ وواوها فقد بينّا في باب حروف الجر أن الصحيح أن الجر بربّ المقدر لا بالواو والفاء.

وقيل: العامل هو الاسم الأول، وهو الصحيح، لكن سيويوه رحمه الله قال: واعلم أن المضاف ينجز بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا، فنص رحمه الله على أن الجر بالاسم الذي هو ظرف، أو بالاسم الذي لا يكون ظرفًا، ولأن المضاف إليه معرب، فلا بدّ من عامل، وقد أبطلنا أن يكون حرف الجر هو العامل، فتعيّن الاسم؛ لعدم القائل بالثالث.

رَفَعُ

عبد الرحمن الجعفي
أسكن الله الفردوس

باب النعت

الوصف والصفة والنعت عند أكثر النحاة بمعنى واحد، وقال ابن القوطية (١) في شرح رسالة أدب الكاتب: ذهب بعض أهل النظر إلى أن الوصف بالحال المنتقلة مثل الكرم واللؤم والحسن والقيح، وأن النعت لازم كالأسود والأحمر والأبيض، انتهى. وقيل النعت يكون بالحلية، نحو: الطويل والقصير، والصفة بالأفعال، نحو: ضارب وخارج، فعلى هذا يقال للبارئ موصوف، ولا يقال منعوت؛ لأن صفاته سبحانه غير منتقلة، وقال السخاوي: فرق بعض الناس بينهما فقال: النعت ما كان [٧٧ أ] لشيء خاص، كالحسن والأعجمي والأعور إذا كان يخص موضعاً من الجسد، والصفة ما لم يكن لشيء مخصوص كالعظيم والكريم، ويحكى عن ثعلب (٢)، انتهى.

قوله: في تقديره:

وهو تقسيم الجنس.

قوله: من ظرف:

نحو: جاءني رجل عندك.

قوله: أو مجرور:

نحو: جاءني رجل من الكرام، بتقدير: استقرّ أو مستقرّ فيهما.

قوله: أو جملة:

(١) أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى، ويقال: عيسى — بن مزاحم، والقوطية هي أم إبراهيم بن عيسى، واسمها سارة ابنة المقندر، وجدها أحد ملوك القوط، كان عالماً بالنحو واللغة، له: تصاريف الأفعال، والمقصود والمدود.

وشرح رسالة أدب الكاتب ت ٣٦٧ هـ . إشارة التعيين، ص ٣٢٨ — ٣٢٩

(٢) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولاهم، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان حجة ثقة، له كتاب الفصح وهو مع صغره مفيد جداً، وله غير ذلك . ت ٥٢٩١ هـ . إشارة التعيين، ص ٥١ — ٥٢

نحو قولك: جاءني رجل ماهرٌ أبوه، أو أبو منطلق، أو إن تكرمه يشكرُك، على القاعدة، وهو أن كل جملة أتت بعد نكرة، وليس في الكلام ما يطلبها، فإنما تكون صفة لتلك النكرة وقولنا: ليس في الكلام ما يطلبها، تحرّز من مثل قولنا: رجل ظريف قام أبوه، فقام أبوه جملة بعد نكرة، وليست بصفة، لأن المبتدأ يطلبها خبراً.
قوله: تتبع ما قبله:

فصل عن عمرو في قولنا: ضرب زيد عمراً، فإنه لم يتبع ما قبله، وكذلك ما أشبهه، وكان ينبغي أن يبيّن التبعية في ماذا، وسين التبعية فيما بعد.
قوله: لتخصيص نكرة إلى آخره:

يخرج به المفعول الثاني في نحو باب ظننت، وخبر المبتدأ، فإن كل واحد منهما تبع ما قبله، لكن ليس لما عدده، فلا يكون نعتاً، ومثاله قوله لتخصيص نكرة: جاءني رجل ظريف.

قوله: أو إزالة اشتراك عارض في معرفة:
مثاله: جاءني زيد الطويل، فإننا إنما وصفناه لنفصله عن زيد آخر ليس بطويل، ولا يوجب ذلك أن يكون زيد نكرة، لأن هذا الاشتراك عارض، فلا يلتفت إليه.
قوله: أو مدح:

كصفات الباري سبحانه وتعالى.

قوله: أو ذم:

كصفات الكفار جميعها.

قوله: أو ترحم:

كقوله: مررت بزيد المسكين والبائس، إذا لم يكن ثم من يسمى زيدا إلا هو.

قوله: أو تأكيد:

كقوله تعالى: [نفخة واحدة] (١) و [تلك عشرة كاملة] (٢) والله أعلم.
قوله: بصفة سببية:

السبب هنا والسببي بمعنى واحد، فهو الذي لم يعلق الأول بالضمير كابنه وغلामه، وغير ذلك، وليس المراد بالسبب ما يطلق الناس عليه إن سميت في غير هذا المكان، ولذلك سموا المتعلق بالضمير سببا، ولم يسموه مسببا، لما كان المراد بالسبب هنا ما ذكرناه، لا ما يطلقه الناس سببا كما تقدم.

قوله: أن يكونا تامين:

تحرز من مثل قولنا: هذا رجل يوم الجمعة، ومررت برجل فيك أو منك، فكان الظرف والمجرور هنا لا فائدة فيهما، بخلاف هذا رجل عندك، أو مررت برجل في الدار.

قوله: محتملا للصدق والكذب:

المراد هنا الخبرية، مثل: مررت برجل قام أبوه، أو أبوه قائم، وإنما اشترط ذلك لأن المراد من الجملة الإيضاح، كما كان في الصلة كذلك، بخلاف الجمل الطلبية، لا تقول: جاءني رجل هل قام أبوه؟ أو جاءني رجل ليضرب غلامه، وسيجيب المصنف رحمه الله عن قول الشاعر (٣):

١٥٨ — هل رأيت الذئب قَطُّ. (الرجز)

قوله: ويكون حكم الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجملة صلة:

(١) الحاقة ١٣

(٢) البقرة ١٩٦

(٣) قيل للعجاج، ولم يثبت، وليس في ديوانه، وقبله: ما زلت أسمى بينهم وأختبئ حتى إذا جنّ الظلام واختلط

جاءوا بمدق

والاختباط: سؤال المعروف من غير وسيلة، والمدق: اللبن الممزوج بالماء. المقرب ١/٢٢٠، شرح الجمل — ابن عصفور ١/١٩٣ الممع ٥/١٧٤، شرح الفصل ٣/٥٣، أوضح المسالك ٣/٣١٠، مغني اللبيب، ص ٣٢٥

ينبغي أن ينبه على أنه في الموضع الذي يجوز فيه الحذف من الصلة والصفة، يكون الحذف من الصلة أحسن من الحذف من الصفة؛ لكون الصلة أشدّ اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف، فإذا اشتدّ اتصالها كانت أثقل، فكان التخفيف لها أحسن.

قوله: أو اسم عدد:

مثاله: مررت بنسوة أربع، وبثوب عشرين ذراعاً، لأنه في معنى معدودات في أربع، ومعدود أو مقيس في عشرين، وما أشبهه.

وقوله: أو اسم كيل:

مثاله: عندي منديل ذراع، بمعنى قليل، أو [٧٧ ب] ممسوح، أو مقيس،

وكذلك: عندي برقفير، بمعنى قليل.

وقوله: أو اسم إشارة أو اسماً مشاراً إليه:

ومثل يزيد هذا، وبهذا الرجل، وكلاهما في معنى مشار إليه، وكذلك قولهم: مررت برجل أي رجل، بمعنى عظيم أو كامل أو حقير، وكذلك عندي خاتم حديد، بمعنى قوي أو صلب وهذا التأويل جميعه إنما هو على قول من يشترط الاشتقاق في الصفة، وكذا قولهم: رأيت الرجل كل الرجل، تقديره: البليغ الكامل في شأنه، وكذا: أنت العالم جد العالم، بمعنى حق العالم، وكلاهما بمعنى الكامل والعظيم.

قوله: إن لم يرفع ضميراً:

يعني به إذا كان لسبب فإنه إذ ذاك إنما يلزم أن يتبع ما قبله إذا كان لسببي في اثنين من خمسة، وهما واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وأما التذكير والتأنيث، والتنثية والإفراد والجمع، فليس بلازم تبعه فيه، بل قد يتفق تبعه في اثنين من هذه الخمسة المذكورة، وفي واحد منهما، وقد لا، مثال ما اتفق فيه التبعية: مررت برجل قائم غلامه، فهانئنا قد تبع في الإعراب والتنكير كما ذكرنا من اللزوم، واتفق تبعه في التذكير، حيث كان فاعله مذكراً، وتبعه في الإفراد، حيث كان

فاعله مفردا، وإلا فيجوز أن تقول: مررت برجل قائمة جاريتها، فلا يتبع في التذكير، حيث كان فاعل الصفة مؤنثا، وكذلك تقول: مررت برجلين قائم غلامهما، فلا يتبع في التثنية، ومررت برجال قائم غلمانهم، فلا يتبع في الجمع أيضا، وإنما كان كذلك لأنه (١) في تذكيره وتأنيته على حسب المرفوع به، لا على حسب متبوعه، وكذلك أيضا إذا رفع ظاهرا لا يثنى ولا يجمع على اللغة الفصحى؛ لجريه مجرى الفعل، فإن وصفت به على لغة أكلوني البراغيث، قلت: مررت برجلين قائمين غلامهما، فثبت قائمين لتثنية الفاعل، لا لتثنية المتبوع، وجاء مماثلة التابع للمتبوع اتفاقا، لا على سبيل لزوم كما ذكرنا أولا.

قوله: أفعال في الألوان:

مثاله: مررت برجل أحمر، وبرجلين أحمرين، وبرجال أحمر، وبامرأة حمراء، وبامراتين حمراوين، وبنساء أحمر، وكذلك في العيوب.

قوله: فاعل من فَعَلَ:

مثاله: مررت برجل قائم، وبرجلين قائمين، وبرجال قائمين أوقيام، وبامرأة قائمة، وبامراتين قائمتين، وبنساء قائمات أو قيام، وحكم أسم المفعول، في كونه مشتقا بقياس كحكم فاعل، فتجري عليه الأحكام التي جرت على فاعل.

قوله: إلا أفعال من (٢):

اعلم أن أفعال إذا استعمل بالألف واللام يتبع الموصوف في أربعة من العشرة (٣)، مثاله: مررت بالرجل الأفضل، والرجلين الأفضلين، والرجال الأفاضل، وبالمراة الفضلى، والمراةين الفضليين، والنساء الفضليات أو الفضل، وإذا كان مضافا، فإن اعتقدت الإضافة بمعنى من كان حكمه حكم ما ظهرت معه من، فحينئذ لا يتبع

(١) كتبت: لأن

(٢) في المقرب: إلا أفعال .

(٣) يقول ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ١٩٧: في أربعة من تسعة؛ لأنها إنما تكون معرفة في كل حال .

الموصوف في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول: مررت بامرأة أفضلكن، وبامراتين أفضلكن، وبنساء أفضلكن، وإن اعتقدتها بمعنى اللام، كان [حكمه] (١) حكم ما دخل عليه الألف واللام، فحينئذ [٧٨ أ] تتبع في أربعة من العشرة، نحو: مررت برجل أفضلكم، وبرجلين أفضليكم، وبرجال أفضلكم، أي: أفاضل لكم.

قوله: كحسن:

نحو: جاءني حسن، وحسان، وحسنون، وحسان، وحسنة، وحسنتان، وحسنتان، وحسنات، وحسان.

قوله: في أحدهما كصبور:

فِعول إذا كان بمعنى فاعل، كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وإنما يتبع في واحد من الأفراد والتثنية والجمع، نحو: جاءني رجل صبور، وامرأة صبور، ورجلان صبوران، وامرأتان صبوران، ورجال صبر، ونساء صبر.

قوله: بامرأة حجر الرأس:

أي: قوي الرأس، على قول من تأوله بالمشق.

قوله: كالمصدر الموصوف به:

مثاله: مررت برجل عدل، ومررت برجل رضا، فهذا لا يثنى ولا يجمع على الأفضح، ولا ينون، فيقال: مررت برجلين رضا، وبرجال رضا، وبامرأة رضا، وبامراتين رضا، وبنساء رضا.

قوله: في الأفضح (٢):

لأن بعضهم يثنى المصدر ويجمعه على تأويل وقوعه موقع اسم الفاعل، أو اسم المفعول، نحو: عدل بمعنى عادل، ورضا بمعنى مرضي، واعلم أن النحاة خرجوا الوصف

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) في المقرب: الأصح .

بالمصدر على أحد ثلاثة أوجه: إمّا على حذف المضاف، تقديره: ذو عدل، وإمّا أن يكون جعله نفس العدل مبالغة، كقول الخنساء (١):

١٥٩- تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا اذْكَرَتْ فإِثْمًا هي إقبالٌ وإدْبَارٌ. (البيسط)

جعلها نفس الإقبال والإدبار، وإمّا أن يكون المصدر واقعاً موقع اسم الفاعل، أو اسم المفعول، على حسب ما يراود من المعنى، فعلى الوجهين الأولين يقع المصدر بلفظ الإفراد في وصف المفرد والمثنى والمجموع، وبالتذكير في وصف المذكر والمؤنث، وعلى الثالث يثنى ويجمع إذا وصف به المثنى والمجموع، ويؤنث إذا وصف به المؤنث، ذكر ذلك أبو البقاء رحمه الله في إعرابه (٢).

قوله: ما (٣):

حشو (٤)، وليس بجيد، لما تقدم.

قوله: غُلِقَ:

فصل عن المهملات.

قوله: في أول أحواله على شيء:

فصل عن قول كل متكلم: أنا، والقول لكل مخاطب: أنت، ولكل غائب: هو.

قوله: بعينه:

فصل يخرج منه النكرات.

قوله: في حال غيبة أو خطاب أو تكلم:

فصل يخرج منه باقي المعارف، ويشمل أنواع المضمورات.

(١) تصف فيه ناقة فقدت ولدها، واذكرت: تذكّرت . الخزانة ٤٣١/١، الكتاب ٣٣٧/١، الخصائص ٢٠٣/٢،

ديوان الخنساء، ص ٢٦

(٢) يعني أبا البقاء العكبري في كتابه إعراب القرآن، وقد سبق التعريف به .

(٣) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل في تعليقه على تعريف الزجاجي للاسم بأنه ما . . . فقال: إن من شرط

الحد أن لا يكون فيه ما لأن ما للإبهام، والإبهام لا يسوغ في الحد . شرح الجمل ٩٢/١

(٤) كتبت: حشي

قوله: والعلم وهو ما علق في أول أحواله:

يخرج منه الاشتراك العارض من كون اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك اسم كل واحد مبهم، فلو كان كل واحد مبهم لم يوضع عليه هذا الاسم في أول ما وضع إلا ليكون له دون غيره، وخرج أيضا منه المعرف باللام، فإنه لم يوضع في أول أحواله ليسمى بعينه، إن كان أول أحواله النكرة، وكذلك المضاف، نحو: غلام زيد، وخاتم الفضة، فإن أول حالهما النكرة.

قوله: على مسمى بعينه:

يخرج منه أسماء الأجناس النكرات.

قوله: في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب وإشارة:

يخرج منه المضمورات، وأسماء الإشارة، وقد استغنى بعضهم عن هذا الفصل بأن

قال: ولا يقع على كل ما يسمى، ليخرج منه باقي المعارف.

قوله: المعرف بالألف واللام:

هذا اللفظ يوهم أن الألف واللام جميعا للتعريف، كما ذهب إليه الخليل ومن تبعه، وليس مذهبه كذلك، بل مذهبه أن اللام للتعريف، والهمزة قبلها همزة وصل، كما ذهب إليه سيبويه رحمه الله، ذكر المصنف ذلك في باب همزة الوصل، وهناك تُحدّد مأخذ المذهبين وأدلتهما، إن شاء الله تعالى.

واعلم أن الألف واللام المعرفة تنقسم إلى عهدية وجنسية، ثم الجنسية تنقسم إلى معرفة للحقيقة، ومعرفة للجنس، فالمعرفة للحقيقة كقولك لإنسان لم يتقدّم بينك وبينه عهد [٧٨ ب] في شيء: اشتر اللحم، فليس المراد هنا الاستغراق، وإلا لما كان ممثلا إلا بشراء كل اللحم في الوجود، وليس الواقع كذلك، ولا الألف واللام هنا للعهدية، لعدم تقدم العهد على ما فرضنا، ومثال الاستغراق قولهم: الرجل خير من المرأة، أي مجموع هذا الجنس خير من مجموع هذا الجنس، والعهدية كقولك: ما فعل

الرجل؟ لرجل معهود بينك وبين مخاطبك، وتلحق باللام الجنسية اللام التي لعهد الحضور، كقولك: هذا الرجل، إذا كانت اللام إلى الجنسية أقرب، وتلحق بالعهدية الألف واللام التي للمح الصفة، كقولك: الفضل والعلاء والعباس والحسن، وإن كان التعريف هنا بالعلمية لا باللام، وقول من ألحق بالعهدية الألف واللام التي للغلبة، نحو: النجم المثريا، ليس بشيء، فإنها هي العهدية بعينها في الأصل لا ملحقة بها، وكذلك قول من عدّ اللام التي هي عوض من الهمزة في: الله والناس قسما من أنه ليس بشيء؛ فإنها في الناس هي التي لتعريف الجنس، وفي الله هي التي للغلبة على الصحيح في أنّ الله علم بالغلبة، وللألف واللام قسم آخر، وهي أن تكون زائدة، ولا تدل على العهد حينئذ، وتعرف زيادتها بلزومها كالألف واللام في الآن واللات والعزى على ما قيل، والألف واللام في الذي على من يقول: إن تعريفها بالصلة، والألف واللام في العمرو من قول الشاعر (١):

١٦٠ — بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا. (الرجز)
من يرى أمها زائدة.

قوله: فإن كان معرفة بعد إسقاطها:

يعني به الألف واللام التي للمح الصفة، نحو: الحسن والعباس والفضل.

قوله: وأمّا الموصولات فمن قبيل ما عرف بالألف واللام:

تعريف الذي باللام كتعريف الرجل؛ لأن الموصول نكرة، بدليل إضافة أي، ولو كان معرفة لما أضيف، ويفتقر إلى معرف ليحصل الغرض منه، واللام صالحة، فوجب أن تكون هي المعرفة، فإن قيل: لو كانت المعرفة لجاز نزعها كما في الرجل، قيل: لزمتم في الذي لأنه إنما أتى بالذي لوصف المعارف بالجمل، فلو نزعتم فأت الغرض

(١) لأبي النجم العجلي، وهو من رجّاز الإسلام الفحول • أسيرها: أي أسير خيها، وأنكر ابن منظور رواية أم العمرو، وقال: صواب الإنشاد: يا ليت أم العمر • الإنصاف ٣١٧/١، المفصل، ص ١٣، مغني اللبيب، ص ٧٥، شرح ابن عيش ٤٤/١، الهمع ٢٧٧/١ شرح شواهد المغني، ص ١٧، اللسان مادة (وبر)

منها، فلذا لزم، نظيره ذو التي بمعنى صاحب، تلزم الإضافة؛ لأن الغرض من الإتيان بها الوصف باسم الجنس، فلا تستعمل غير مضافة، لزوال الغرض من الإتيان بها، فإن قيل: لو كانت اللام هي المعرفة لوجب أن تكون ما الموصولة ومن النكرة؛ لأنه لا لام فيها، قيل: هما بمعنى الذي، والذي معرفة فاستغنى عن معرف، وقيل: تعريفه بالصلة، لأن من الموصولات ما لا تدخله اللام، وهو معرفة، واللام زائدة مثلها في الآن والأحد عشر الدرهم، ولذا لزم مثلها في الآن، وإنما زيدت في الذي دون سائر الموصولات لأنها على وزن الصفة، فالذي على وزن شج، ويوصف بها، فزيدت اللام لإصلاح اللفظ، وأما ما ومن فلا يوصف بهما؛ لأنهما يقومان مقام الصفة والموصوف، وليستا على وزن الصفات، لنقصاهما، والجواب قوله: [٧٩ أ] تعريفه بالصلة، قلنا: لا نسلم، ويلزم منه اجتماع تعريفين لفظيين في نحو: اضرب أيهم قام صاحبه، فلو كانت الصلة معرفة لما صحت إضافته، مع أن الجملة للفائدة، وإنما التعريف لما يعلم المخاطب، ولا معرفة معينة، فيستحيل أن يعرف معنى الجملة وهو في الجملة، فإذا أخرج إلى الاسم صحّ تعريفه، بل هي مبيّنة للموصول ككثبات بعض حروف الاسم لبعض فترها منزلة فر من جعفر في أنه ليس بمقرر، ولا معرف، لكنه مبيّن؛ لأن الموصول مبهم يحتاج إلى بيان من أجل إبهامه، وللجملة معنى مخصوص، لأن معنى قام زيد غير معنى قعد زيد، والذي مبهم لا يتخصص إلاّ ببيان الصلة، وذهب بعضهم إلى أن تعريف الموصول كتعريف اسم الإشارة حين كان كل واحد منهما موضوعا على معلوم فتعرّف، وكذا الموصول هو مبهم فلما وضع على الجملة المعلومة عند المخاطب، ووصل بها صار معرفة، ولو كان كما قال لم يضاف أي؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف، فتدبره، ولم (١) أجد أحدا تتبعه هذا التتبع، انتهى.

قوله: وأعرف هذه الأصناف المضمرات:

(١) كتبت: فلم

اختلف النحاة (١) في أعرف المعارف ما هو؟ فذهب جماعة كبيرة منهم المصنف رحمه الله إلى أن المضمورات أعرف المعارف، قالوا: وذلك لأنها لا تفتقر إلى الوصف، بخلاف باقي المعارف، فهن أعرف لذلك، وذهب بعضهم إلى أن الأعلام أعرف المعارف، قال: وذلك لأن المضمورات تصلح لأشخاص متعددة، لأن كل متكلم يقول أنا، وكذلك الباقي، بخلاف العلم، فإنه ليس من [يقول] (٢) زيदा يطلق عليه زيد، ولأن العلم جزئي، وباقي المعارف كلية، فكان أعرف لذلك، وذهب بعضهم إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، وقالوا: لأن تعريفه بالقلب والإشارة، فيكون أقوى مما يتعرف بشيء واحد، بخلاف العلم والمضمر فكان أعرف لذلك، والأظهر ما ذكره المصنف رحمه الله، لما ذكرنا من الدليل المتقدم، ثم بعض المضمورات أعرف من بعض، فاعرفها: المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

قوله: فإنه في رتبة العلم:

بدليل جواز وصف العلم بالمضاف إلى المضمر في قولنا: جاءني زيد صاحبك، ولو كان تعريفه من باب تعريف المضمر الذي أضيف إليه، كما قال بعضهم، كان حينئذ أخص من العلم، فلم يكونوا ليصفوا به العلم.

قوله: بسن:

لا يستعمل إلا تابعا لحسن، ولا يفرد، فلا يقال: جاءني رجل بسن، ومثله شيطان ليطان، وجوعان نوعان، وغير ذلك.

قوله: غير متمكن:

يراد به ما يقول النحاة فيه غير متصرف بالتاء، كسبحان الله، وأيمن الله، ولعمر الله، والظروف اللازمة الظرفية، وما التعجبية التي مثل بها المصنف رحمه الله، وغير ذلك.

(١) كتبت: اختلف في النحاة

(٢) زيادة يقتضيها السياق

قوله: أو موضعين:

كقيل وبعد؛ لأنهما إمّا أن يكونا ظرفين، أو يدخل عليهما حرف الجر، وكذلك عند.

قوله: وقسم ينعى وينعت به:

قال في هذا القسم أو في حكمه، ومن جملة ما في حكم المشتق ذو في قولنا: جاءني رجل ذو مال، أي متمول، فهي في حكم المشتق، وهي ينعى بها، وهل ينعى؟ عندي فيه نظر وتوقف.

قوله: وقسم ينعى ولا ينعى به وهو العلم:

إنما يُنعى العلم لما يعرض فيه من الإبهام المحتاج إلى الإيضاح، ولا يُنعى به لأنه ليس مشتقا، ولا في حكم المشتق.

قوله: إن كان نكرة لم يُنعى إلا بنكرة:

لا حاجة إلى ذكره؛ لأنه قد مرّ ذكره مرارا فيما تقدم، إلا أن يجعل قوله: كما تقدم قيدا في المضمّر، وفي النكرة [٧٩ ب] فإنه يكون حينئذ قد أغرق بتكراره، فلا مؤاخذه عليه.

قوله: وأمّا المضاف إلى المضمّر إلى قوله: بما أضيف إلى معرفة (١):

مثال وصف المضاف إلى المضمّر بما فيه الألف واللام: مررت بغلامك الظريف، وبالمشار: بغلامك هذا، وبالمضاف إلى المضمّر: بغلامك صاحبنا، وبالمضاف إلى العلم: بغلامك صاحب بكر، وبالمضاف إلى اسم الإشارة: بغلامك صاحب هذا، وبالمضاف إلى الموصول: بغلامك صاحب الذي قام، وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللام: بغلامك صاحب الرجل، ومثال وصف العلم بما فيه الألف واللام: مررت بزيد العاقل، وباسم الإشارة: بزيد هذا، وبالمضاف إلى المضمّر: بزيد صاحبنا، وبالمضاف إلى العلم: بزيد

(١) تمام الفقرة: والعلم، والمضاف إليه، فنعت بما فيه الألف واللام، وبالمشار، وبما أضيف إلى معرفة . المقرب

صاحب عمرو، وبالمضاف إلى الموصول: يزيد صاحب الذي قام، وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللام: يزيد صاحب الرجل، مثال وصف ما أضيف إلى العلم بما فيه الألف واللام: جاءني غلام زيد الظريف، وكذا الباقي.

قوله: وأما المشار فلا يُنعت إلى آخره (١):

مثاله: مررت بهذا الرجل، وإنما اختص اسم الإشارة بأن لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام؛ لأن اسم الإشارة قد عرف به المشار إليه، فلم يبق بنا حاجة إلا إلى معرفة جنسه، فلذلك اشترطنا أن يكون في صفته الألف واللام، ليحصل الغرض المطلوب.

قوله: وأما المضاف إلى المشار فينعت بالمشار:

مثاله: مررت بصاحب هذا ذاك.

قوله: وبما فيه الألف واللام:

مثاله: جاءني غلام هذا الطويل.

قوله: وبما أضيف إليهما:

مثال ما أضيف إلى اسم الإشارة: مررت بجارية هذا خادمة ذاك، ومثال ما أضيف

إلى ما فيه الألف واللام: مررت بجارية هذا صاحبة الراكب.

قوله: وأما المعرف بالألف واللام:

مثال وصفه بما فيه الألف واللام: مررت بالرجل الظريف، وبما أضيف إلى ما فيه

الألف واللام: مررت بالرجل صاحب الدار ومثال وصف ما أضيف إلى ما فيه الألف

واللام:

مررت بجارية الرجل الظريف، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام: مررت بجارية

الرجل امرأة الغلام.

(١) تمام الفقرة: إلا بما فيه الألف واللام خاصة . المقرب ١/٢٢٣

قوله: كانت تابعة للمنعوت لا غير:

هذا إذا كانت الصفة للإيضاح، أو للتخصيص، نحو: مررت بزید العاقل، وبرجل ظريف، فإن لم نقصد بها الإيضاح، نحو: استعنت بالله العظيم، جاز فيها الإتيان والقطع، وإذا قطعت جاز الرفع بإضمار مبتدأ، أي: هو العظيم، والنصب بإضمار فعل ناصب، أي: أعني العظيم، أو أمدح العظيم، أو أخصّ العظيم، وكذلك تقدر أذم وما أشبهه، أو أخص في: من الشيطان الرجيم، بنصب الرجيم.

قوله: ولا يجوز عكسه:

لأنه حينئذ يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس بخبر عن الموصوف، ولا معمول للموصوف.

قوله: إن كان المنعوت مجهولا والصفات في معنى واحد:

مثاله: مررت بزید الكريم الموهوب المعطاء المفضل، أو برجل كريم إلى آخره، وإنما وجب في الصفة الأولى الاتباع للاحتياج إليها في إزالة الجهالة المفروضة، وجاز في ما بعد الأولى القطع؛ لأن الغرض أن جميع الصفات المتكررة في معنى واحد، فليس في الثانية والثالثة كبير إزالة جهالة، فيحافظ على الاتباع، فلذلك جاز في ما بعد الأول القطع.

قوله: وجمعت النعوت:

يجوز أن تجعل [٨٠ أ] نعنا واحدا، نحو: العقلاء، ونعوتا عديدة، نحو: العقلاء الظرفاء الشجعان.

قوله: أو الاستفهام أو عدمه:

مثاله: مررت بزید، وهل ذهبت إلى عمرو وبكر العقلاء والظرفاء، ولا يجوز الاتباع.

قوله: واختلاف جنس العامل:

مثاله: ضربت عمرا، وإن زيدا منطلق، وهذا ضارب بكرا العقلاء، لا يجوز في العقلاء حينئذ الاتباع، بلى اما الرفع (١).

قوله: وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان إلى آخر البيت (٢):
هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله، لو قال: هو الأكثر، أو هو القياس، أو الأقيس، لكان أقرب من قوله: ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر كلام أو شذوذه، فإن الذي أخذناه عن شيخنا رحمه الله أنه إذا اجتمع المفرد والجمله صفتين، جاز تقديم أيهما شئت، واستدل على ذلك بقوله تعالى: [وهذا كتاب مبارك أنزلناه] (٣)، وقال سبحانه وتعالى في الأخرى: [وهذا كتاب أنزلناه مبارك] (٤) فقدم المفرد تارة والجمله أخرى.

قوله: وتكون الصفة إذ ذاك مبنية على العامل:
إذا قلنا مبني ومبني عليه فإنما يريد سبويه وغيره من النحاة بالمبني الثاني مطلقا، سواء كان الثاني محدث به أو عنه، ويريد بالمبني عليه الأول على أي حال كان، كما تقدم.

قوله: بشرط أن يكون الموصوف مما يجوز حذفه:
يعني أن يكون الموصوف معلوما، فيجوز أن يُستغنى عن ذلك حينئذ.
قوله: ١٦١ — كأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بَشَنٍّ (٥) (الوافر)

(١) هذه عبارة غير واضحة، وقد جاء في المقرب: وإن اختلف جنسه فالقطع ليس إلا إنما إلى الرفع على خبر ابتداء مضمرة أو إلى النصب بإضمار أعني ٠ المقرب ٢٢٦/١
(٢) تمام الفقرة: إحداهما اسم والأخرى في تقديره، قدّمت الاسم ثم الظرف أو المجرور، ثم الجمله، نحو قوله تعالى [وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه] ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر كلام أو في ضرورة، نح قوله: وفرع يُغشي ٠٠٠ البيت
(٣) الأنبياء ٥٠
(٤) الأنعام ٩٢، ١٥٥
(٥) هذا الشاهد غير موجود في المقرب، وبدلا منه بيت من مشطور الرجز، قائله مجهول، وهو: ترمي بكفي كان من أرمي البشر

أي جهل من جمال بني أقيش، فلو قلت: من منقلبها بنا لتستقر في البلد، لم يجوز، لأنه لا يُعلم أفرسا أم هملا أم عبدا، أم غير ذلك، فلبس.

قوله: والصفة قد استعملت استعمال الأسماء إلى آخره (١):

دليل ذلك جمعهم إياها جمع الأسماء، قالوا: الأباطح والأبارق والأجازع، ولما جمعوها (٢) اختلف في التابع، فقيل: هو في الجميع العامل في الأول، لأن عامل الأول به يقوم المعنى مقتضي للإعراب، فوجب أن يكون هو العامل في الثاني، ولأنه لولا اتحاد العامل لجاز الوقف على الأول، ولا يجوز، دلّ أنه هو العامل، لأن الوقف على العامل دون العمول لا يجوز، ولولا أن العامل واحد لعدّ المعنى في نحو: جاءني غلام زيد وعمرو، إذ يتعدد الغلام وهو واحد، وأجيب عن هذا بأن هذه أسماء وضعت لمفعولية مدلولاتها من غير نظر إلى تعداد، فصح نسبتها إلى مفرد وإلى متعدد، فإذا نسبت إلى مفرد فهو واضح، وإذا نسبت إلى متعدد علم مدلوله أن المراد جنسها ومفعولها، وإنما جاء المتعدد وصرفت النعت، وقال ابن الحاجب: ومنهم من يقدر عاملا مثله في المتنوعات، لأن قولك: أعجب من قيام زيد وعمرو، وقيام أحدهما لا ينسب إلى الثاني، فوجب التقدير في الخل، ولولا ذلك للزم إذا جرت على المنادى أن يكون المعرب لا عامل له، وتقدم جواب الأول بأنها وضعت لمفعولية مدلولاتها فالأمر كما تقدم، وعن الثاني بأنه إن عدم العامل فقد وجد ما يقوم مقامه، على ما نبّه عليه في المنادى، وقال ابن الحاجب [٨٠ ب] أيضا: ومنهم من قال: العامل في التابع عامل الأول مع الأول، انتهى. لأن أحدهما غير مستقل، فوجب أن يكون العامل كما في

= أمّا هذا الشاهد فهو للناطقة، ويروى: خلف رجله، وبنو أقيش: حي من عكّل، والقعقة: صوت الجمل البالي، والشن: القرية البالية ٠ شرح الجمل - ابن عصفور ٤٧٩/١، ديوان الناطقة، ص ١٢٣، مجاز القرآن ٤٧/١، المقتضب ١٣٨/٢، شرح الأشموني ٧٥/٢، شواهد الكشاف، ص ٤٠٩، المفصل، ص ٨، الخزانة ٦٧/٥، الكافية ٣١٧/١

(١) تمام الفقرة: فلم يظهر موصوفها أصلا، نحو الأبطح والأبرق والأجزع، وما عدا ذلك لا يجوز إقامته الموصوف إلا في ضرورة
(٢) كلمة لم أتمكن من قراءتها

الخبر فإن عامله المبتدأ والابتداء، وأجيب بأن المتبوع قد يكون ما لا يعمل كالضمير والعلم، ومنهم من قال: العامل في الصفة كونها صفة، وهو أمر معنوي، وهذا منقول عن الأخفش سعيد بن مسعدة رحمه الله، واستدل على ذلك بصفة المنادى، وتقدم الجواب عنه، والزم أيضا أنه ليس نظير، إذ لا عهد لنا بعامل يعمل تارة رفعا، وأخرى نصبا، وأخرى جرا، والأكثر أن البدل والعطف بحرف عامله غير الأول، واستدلوا في البدل بوجوب ذلك في قوله تعالى: [لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم] (١) ولذا فرق النحاة بين البدل والعطف بالحرف، وبين سائر التوابع في المنادى، في جواز حملها على اللفظ والموضع، وتنوين بعضها على ما بين في المنادى، وأجيب عن التكرار بأنه أعيد للتوكيد، واستدل في العطف بأنه لولا أنه غير الأول للزم أن يعمل في الاستفهام ما قبله، نحو: أبزيد مررت أم عمرو، فلولا إعادة العامل للزم أن يعمل ما قبل أم في ما بعدها، وعورض هذا باختصم زيد وعمرو، فقليل: لو كان العامل غير الأول للزم أن يستقل اختصم بفاعل واحد، وذا لا يجوز، وأجيب عنه بأنه لما لم يظهر الثاني، صاروا كشيء واحد، ولأنه لولا اتحاد العامل للزم أن تكون أم في هذه الصورة منقطعة؛ لأنها تكون جملتين، وأجيب عنه بما أجيب من أنه لما لم يظهر، صاروا كشيء واحد.

(١) الزخرف ٣٣

باب عطف النسق

قوله: حمل الاسم على الاسم:

معناه أن يدخل الثاني في إعراب الأول إمَّا لفظًا أو حكمًا، سواء دخل في حكم الأول كالواو والفاء، أو خرج منه كلاً.

وقوله: أو الفعل على الفعل:

ينبغي أن يقول: إذا اتفقا في الزمان، فإن ذلك من شرط جواز عطف الفعل على الفعل، على ما سيجيء تعليقه إن شاء الله تعالى.

قوله: حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر:

هذا الشرط يشمل أربعة الأشياء التي ذكرها.

قوله: من غير تعرض لترتيب ولا مهلة:

هذه المسألة قد صارت من الشهرة بحيث لا تحتاج إلى إقامة دليل عليها.

قوله: وأمَّا الفاء من غير مهلة:

يريد بهذا أنها للتعقيب، ثم التعقيب قد يكون في معنى العامل، أو في الذكر كما

قال: وقد يكون في الإمكان كقولنا: دخلت حلب فدمشق، فهنا معناه التعقيب في

الأمكان، أي: دخلت دمشق بعد دخول حلب، بحسب الإمكان، أي لم أتلبث في

الطريق، ولم أبطئ، بل على حسب ما يمكن،* وقد أورد على كون الفاء للترتيب

والتعقيب قوله تعالى: [وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا] (١) وقوله تعالى: [فإذا

(١) الأعراف ٤

قرأت القرآن فاستعد بالله^(١) وبهذه الآية أخذ داود الظاهري^(٢) في كون الاستعادة بعد الفراغ من القراءة، ولا [٨١ أ] دليل في ذلك، لأن تقدير الكلام، والله أعلم: فإذا أردت القراءة، فاستعد بالله، وأمّا الجواب عن الآية الأولى فيجوز أن تكون الإرادة أيضا محذوفة فيها، كما كانت محذوفة في الآية الأخرى، وتقديره والله أعلم: وكم من قرية أردنا إهلاكها، وقد أجيب فيها بجواب آخر، وهو أن معنى قوله تعالى: [فجاءها بأسنا] أي: فحكم بمجيء البأس، فالحكم متأخر عن الإهلاك، فالفاء على باهما * ^(٣) حينئذ، والله أعلم.

قوله: وأمّا ثم فللجمع والمهلة:

يعني بالجمع أن ما قبلها وما بعدها داخلان في الحكم المذكور، ويعني بالمهلة أن ما بعد الفاء متراخ عما قبلها فيما نسب إليها من حكم، وكان ينبغي أن يقول: فللجمع والترتيب والمهلة، وكان ظنّ أن قوله والمهلة معن عن ذلك، وفيه نظر، إلا أن الترتيب والمهلة التي ذكرها قد يكونان في معنى العامل، كجاء زيد ثم عمرو، وضربت زيدا ثم عمرا، ولذلك قال سيبويه رحمه الله^(٤): فالمرور هاهنا مروران، وقد يكونان في الإخبار كقولك: أكلت اليوم ثم أكلت أمس، فهذا ليس للترتيب في الوجود، لأن أكل أمس متقدم على أكل اليوم ضرورة، وإنما أردت أن تخبره على هذا الترتيب، وعليه قول الشاعر^(٥):

(١) النحل ٩٨

(٢) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني، كان متعصبا للإمام الشافعي، وكان صاحب مذهب مستقل، وتبعه خلق كثير يعرفون بالظاهرية، ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ، وأصله من أصبهان، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٠ هـ . وفيات الأعيان ٢/٢٥٥، تاريخ بغداد ٨/٣٦٩، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٤٢، تذكرة

الحفاظ، ص ٥٧٢، ميزان الاعتدال ٢/١٤

(٣) ما بين النجمتين ورد في الغيث المسجم ١/٣٢٣

(٤) الكتاب ١/٤٣٨

(٥) لأبي نواس، ورواية الديوان: قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده .

ديوان أبي نواس، ص ١٨٣، همع الهوامع ٥ / ٢٣٦

١٦٢ — إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ. (الخفيف)
 وعليه يتخرج قوله تعالى: [فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة
 أو مسكينا ذا متربة] ثم كان من الذين آمنوا^(١) ومن المعلوم أن هذه الأعمال إنما
 تقبل بعد الإيمان لا قبله، فيتخرج على أن الإيمان كان قبل الإطعام، وإنما ذكره بعده
 للترتيب في الإخبار، لا الواقع، وكذلك تحمل عليه أيضا قوله تعالى: [وإني لغفار لمن
 تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى]^(٢) أي أسلم، وحمله الزمخشري رحمه الله على دوام
 الاهتداء وثباته، وكلا الحملين حسن.

قوله: وحتى بمثلة الواو:

فيه نظر، فإنهم نصوا على أن حتى للترتيب.

قوله: لا يكون إلا جزءاً:

ينبغي أن يقول آخر جزء، فإن الجزء الأول والأوسط لا يكونان بعد حتى، وإنما
 اشترط التعظيم أو التحقير ليظهر معنى الغاية الذي فات هنا، وحصل بظهور الجر في
 الجارة؛ لأنها لا تخرج في كل أقسامها عن معنى الغاية، واعلم أن الواو والفاء وثم
 وحتى أربعتها تجمع في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، كقولنا: خرج زيد وعمرو،
 وقام القوم حتى زيد، ولا التفتات إلى قول من قال: إن الحكم هنا مختص بالمفردات دون
 الجمل، فقد نص النحاة رحمهم الله على اشتراك الجمل والمفردات في هذا الحكم، مثل
 الزمخشري رحمه الله بقوله: بكر قاعد وأخوه قائم، وأقام بشر وسافر خالد، ثم قال:
 فتجمع بين مضمومي الجملتين في الحصول^(٣).

[٨١ ب] قوله: وأمّا أو فلها خمسة معان:

(١) البلد ١٣ - ١٧

(٢) طه ٨٢

(٣) المفصل، ص ٣٠٤

ليس بترتيب مستحسن، بل أحسن من ذلك أن يقول: وتستعمل في موضعين: في الخبر والأمر، فهي في الخبر على ثلاثة أقسام: للشك والإبهام والتبويح، مثال الشك قول غير المحقق: جاءني زيد أو عمرو، ومثال الإبهام إذا قاله المحقق لحيء أحدهما ولكنه لا يقدر أن يعلم السامع حقيقة الأمر، بل يؤثر أن يبهم القضية، وقد قيل الوجهان في قوله تعالى: [وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون] (١) قال في معناها في الإبهام، قال: لأن الله تعالى يعلم حقيقة عدتهم، وإنما أبهم علينا، ومن قال معناها الشك، قال: الشك في الآية بالنسبة إلى البرائي، أي: إذا رآهم راءٍ قال: مئة ألف أو يزيدون، ومثال التبويح قولك للإنسان: تركي أو حضري أو أرمني، وفي الأمر تكون للتخيير أو للإباحة، فالتخيير في الأشياء التي أصلها المنع، نحو قولك: خذ درهما أو ديناراً، والإباحة في ما ليس أصله المنع، نحو قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وتعلم الفقه أو النحو.

قوله: يتقدمها الاستفهام:

مثاله: هل زيد قائم أم عمرو قائم؟ والخبر فقد مثل هو عليه.

وقوله: ولا يقع بعدها إلا الجملة:

فيه نظر، فإنهم نصّوا على أنك إذا قلت: هل قام زيد أم عمرو؟ أن أم هاهنا

المنقطعة، وإن كان بعدها مفرد، لكن لو قال: الغالب في ما بعدها الجملة؛ لكونه كلاماً مستأنفاً، لم يكن بقوله بأس.

قوله: وليست بعاطفة:

فيه نظر، فإنه رحمه الله قدرها ببل والهمزة، وبل للعطف، فكيف يقدر بحرف

العطف ما ليست بعاطفة، وقد قال الجرجاني في شرح الإيضاح (٢): ومن لا يحقق من

المفسرين يقول: إن أم هنا بمنزلة الهمزة، وذلك غير صحيح، لما ذكرنا من أن أم يتضمن

معنى بل، وبذلك على أن أم ليس كاهمزة على الإطلاق أنك لو قلت: إنها لأبل إنها

(١) الصافات ١٤٧

(٢) المتقصد في شرح الإيضاح، ص ٩٥٣

شاء، لم تكن قد علقت قولك أهي شاء بالجملة التي قبلها، وإذا قلت: إنما لأبل أم شاء^(١)، كنت قد عطفت هذه على الأولى، كما يكون إذا أفصحت ببل، فقلت: إنما لأبل بل أهي شاء^(٢)، فلو كان أم كاهمزة سواء لم^(٣) يكن فيها معنى الإضراب، ولا كانت عاطفة كبل، فاعرفه، انتهى.

فهذا الكلام من الجرجاني رحمه الله نص على أن أم المنقطعة تكون عاطفة، وبعضهم يقدر المنقطعة ببل من دون همزة، وقيل: التقديران في قوله تعالى: [الم تزييل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه]^(٤) فقدرها بعضهم: بل أتقولون افتراه، وقدّرها آخرون: بل تقولون افتراه.

قوله: والمتصلة هي العاطفة:

ذكر شروط المتصلة، وهي كما ذكر أن يتقدمها همزة الاستفهام إمّا ملفوظا بها كما مثل، أو مقدرة، كقول الشاعر^(٥):

١٦٣ — لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريا

بسبع رَمَيْنَ الجمرِ أم بثمان. (الطويل)

يريد: أوسع، والشرط الثاني: أن يكون بعدها مفرد، لذا ذكره أبو علي، وزاد ابن خزوف أو جملة معادلة، نحو: أقام زيد أم قعد، ويعني بالمعادلة أن أحدهما معلوم عنده لا بعينه، فقد تعادلا في علمه، أي استويا، ولعله الذي عناه المصنف رحمه الله بقوله:

(١) في المقصد، ص ٩٥٤: أم هي شاء
(٢) في المقصد، ص ٩٥٤: بل هي شاء، بدون همزة
(٣) كتبت: ألم
(٤) السجدة ١ — ٣
(٥) لعمر بن أبي ربيعة، ورواية الديوان: فوالله ما أدري وإن لحاسب ٠٠٠٠
الكتاب ٣/ ١٧٥، شرح الجمل — ابن عصفور ١/ ٢٣٨، الخزانة ١١/ ١٢٢، شرح المفصل ٨/ ١٥٤، ديوان
عمر، ص ١٤٥

أو في تقديره، والشرط الثالث: أن يكون مع الكلام أيهما أو أيهم، ولذلك لزم في جوابها التعيين، وبهذا الشرط سميت المتصلة، لأن ما قبلها وما بعدها مقدر بجملة واحدة، وهو أيها كان، فصار مجموع الكلام جملة واحدة في المعنى، فاتصل بعضه ببعض، وأما ما ذكره بعد الشروط الثلاثة التي ذكرها من قوله: والأحسن فيها [٨٢ أ] توسط الذي لا يُسأل عنه، ويجوز تقديمه، ويجوز تأخيره، فإن هذا الأمر جعله ابن الحاجب رحمه الله شرطا، ونص فيه على أنه يجب أن يلي أحد المتعادلين الهمزة، والآخر أم، فيجب عنده أن تقول: أزيد عندك أم عمرو، بتأخير عندك عن زيد، ولا يجوز تقديمه عنده أصلا، والمصنف رحمه الله ذكر جواز تقديمه، فحصلنا من هذين الكلامين على تردد في أنه شرط أم.

قوله: أم:

ليست بعاطفة في الحقيقة، لأنها لو كانت عاطفة لكانت العاطفة إمّا الأولى أو الثانية، لا جائز أن تكون الأولى هي العاطفة، لأنها لو كانت عاطفة، لكانت إمّا عاطفة مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، لا جائز أن تكون عاطفة جملة على جملة، لأنها لا جملة قبلها ولا بعدها، ولا جائز أن تكون عاطفة مفردا على مفرد لأن ما قبلها فعل، وما بعدها اسم، ولا يعطف الفعل على الاسم، ولا الاسم على الفعل، فانتفى أن تكون الأولى عاطفة، ولا جائز أن تكون الثانية عاطفة؛ لأن معها الواو، وجميع حروف العطف إذا اجتمعت مع الواو كانت الواو العاطفة، وهنّ لسن عواطف، وإذا انتفى أن تكون الأولى هي العاطفة، وأن تكون الثانية هي العاطفة، انتفى أن تكون من حروف العطف.

قوله: وأمّا إمّا فلها ثلاثة معان:

ترك منها التفصيل والإباحة اللذين ذكرهما في أو، ولا أعلم لم ذلك، فإن الذي ذكره النحاة كلهم أن معنى إمّا كمعنى أو في جميع أقسامها.

قوله: ولا يعطف بها في الاستفهام:

لا يقال: هل قام زيد بل عمرو.

قوله: ويكون معناها الاستدراك:

معنى الاستدراك مخالفة الثاني للأول في الإيجاب والسلب، إمّا لفظاً ومعنى، أو معنى دون لفظ، فمثّل المصنف باللفظ والمعنى، ومثال المعنى دون اللفظ: قام زيد لكن عمرو قاعد، وسافر بكر لكن خالد مقيم، فمعنى قاعد أي: لم يقيم، ومعنى مقيم أي: لم يسافر.

وقوله: ولا يعطف بها إلا بعد النفي:

إنما لزم النفي قبلها هنا لأن ما بعدها مفرد، والمفردات كلها للإيجاب، وقد مضى معنى الاستدراك، فلزم أن يكون ما قبلها نفياً؛ ليختلفا بخلاف الجملة، فإنه إذا كان ما قبلها موجبا أمكننا أن نجعل ما بعدها منفيًا، فتجصل المخالفة.

قوله: بعد أمر أو إيجاب:

مثال الأمر: اضرب زيدا لا عمرا، ومثال الإيجاب: قام زيد لا عمرو.

قوله: فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض:

اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة^(١)، فأجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، واستدلوا على ذلك بالسمع والقياس، أمّا السماع فقوله تعالى: [واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام]^(٢) في قراءة حمزة رضي الله عنه^(٣)، ويقوله تعالى: [بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة]^(٤)

(١) هذه المسألة رقم (٦٥) في الإنصاف، انظر ص ٤٦٣

(٢) النساء ١

(٣) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، أحد القراء السبعة، وإمام أهل الكوفة في القراءات ومذاهبها،

أخذ القراءة عن الأعمش والسبيعي وابن أبي ليلى، ولد سنة ثمانين من الهجرة، وتوفي سنة ١٥٦ هـ - غاية

النهاية في طبقات القراء ٢٦١/١، السبعة في القراءات، ص ٧١ لما بعدها ٠

(٤) النساء ١٦٢

فقالوا: المقيمين معطوف على الكاف في قبلك، وقوله تعالى: [٨٢ ب] [ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب] (١) فما معطوفة على الضمير الجرور بفي، وقوله تعالى: [وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام] (٢) بجر المسجد عطفا على الضمير، وبقوله تعالى: [وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين] (٣) فمن معطوفة على الجرور في لكم، وبقول الشاعر (٤):

١٦٤ — فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتثمتنا

فاذهبَ فما بك والأيام من عجب. (البيسط)

وبقول الشاعر (٥):

١٦٥ — نُعلِّقُ في مثلِ السَّواري سيوفنا

وما بينها والكعبِ غوطٌ نغانف. (الطويل)

وبقول الشاعر (٦):

١٦٦ — أكرُّ على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها. (الوافر)

وبقول الشاعر (٧):

١٦٧ — هلا سألتَ بذئ الجماجم عنهم وأبي نُعيمِ ذي اللواءِ المحرقِ. (الوافر)

(١) النساء ١٢٧

(٢) البقرة ٢١٧

(٣) الحجر ٢٠

(٤) لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه شيبيا، ورواية الكشاف: فالיום قد بت . الكتاب ٣٨٣/٢، الإنصاف، ص ٤٦٤، شرح المفصل ٧٨/٣، الخزانة ١٢٥/٥، الممع ١٠١/٢، الأشموني ١١٧/٢، شواهد الكشاف، ص ٣٣٠.

(٥) نسبه محقق الخزانة لمسكين الدارمي، ويروى: نُعلِّقُ، والسواري: جمع سارية وهي الأسطوانة، والغوط: جمع غائط وهو المظمن من الأرض، والنغانف: جمع نفف وهو الهواء بين السارين . الخزانة ١٢٥/٥، الأشموني ١١٨/٢، التبصرة والتذكرة، ص ١٤٢ شرح ألفية ابن مالك — ابن الناظم، ص ٢١٢، الإنصاف، ص ٤٦٥.

(٦) قائله مجهول . ويروى: أفيها كان حتفي أم سواها . أكر: أي أرجع، الكتيبة: الجماعة من الجيش، الحنف: الموت والهلاك . الخزانة ١٢٥/٥، الإنصاف، ص ٢٩٦.

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله، وذو الجماجم: موضع، والعروف وقعة دير الجماجم بين الحجاج وابن الأشعث بالعراق . الخزانة ١٢٥/٥، الإنصاف، ص ٤٦٦.

أي: وعن أبي نعيم، وبقول الشاعر^(١):

١٦٨ — أبك آية بي أو مُصدّرٍ من حُمُرِ الجِلَّةِ جَابِ حَشْوَرٍ. (الرجز)

وأما القياس فقالوا: كما يجوز العطف على الظاهر المجرور بغير إعادة الجار، فتقول: مررت بزيد وعمرو، فكذلك يجوز في الضمير بجامع اشتراكهما في الإسمية والعطف.

وأما البصريون فمنعوا من جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وقالوا لأن الضمير المجرور أشبه التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، فكذلك لا يعطف على الضمير المجرور، فإذا أعدنا الجار كنا قد عطفنا جارا ومجرورا على جار ومجرور، وجه الشبه بين الضمير والمجرور والتنوين أن الضمير المجرور على حرف واحد، ولا يمكن فصله، وحال محل التنوين، وهذا المجموع هو علة الشبه، لا كل جزء منه، فقولنا على حرف واحد، يخرج منه الظاهر، فإن قيل: ففي الضمير المجرور ما ليس على حرف واحد، فليجز العطف عليه من غير إعادة الجار، قيل: مُسَلَّم، ولكنه لما فارق الظاهر فإن فيه ما هو على حرف واحد، طردنا الباب في الجميع، وقولنا: لا يمكن فصله، فصل ثان يخرج به أيضا المظهر، ويعم هذا الفصل جميع المضمير المجرور، فيفارق به الظاهر لأن الظاهر المجرور بالإضافة يجوز الفصل بينه وبين المضاف بالظرف على ما هو المعروف فيما تقدم، وقولنا: حال محل التنوين، يخرج به الضمير المنصوب المتصل في قولنا: رأيتك وزيدا، فإنه على حرف واحد، ولا يمكن فصله، ولكنه لم يحل محل التنوين، فتم ما ذكرناه من الشبه، فامتنع العطف من غير إعادة الجار كما ذكرنا، والجواب عما قاله الكوفيون: أمّا السماع فلا شاهد لهم في شيء منه، أمّا [والأرحام] فليست الواو فيه عاطفة، وإنما هي للقسم، وجواب القسم قوله تعالى:

(١) مجهول القائل . أبك: أي ويلك، وأصل التأبية دعاء الإبل، والمصدر: الشديد الصدر، والجلّة: المسان، والجاب: الغليظ، والحشور: المنتخ الجنين . اللسان مادة (أوب)، الكتاب ٣٨٢/٢

[إن الله كان عليكم رقيبا] (١) وأما [المقيمين] فلا نسلم أنه مجرور بالأصالة، بل هو منصوب على المدح، تقديره والله أعلم: أمدح المقيمين الصلاة، كما جاز في الآية الأخرى [والصابرين في البأساء] (٢)، وأما [وما يتلى عليكم] فلا نسلم أنه مجرور (بالعطف بل هو مرفوع) (٣) بالابتداء، والخبر محذوف تقديره والله أعلم: وعندكم ما يتلى عليكم، ولئن سلمنا أنه مجرور، فلا [٨٣ أ] نسلم أنه معطوف على الضمير، بل يجوز أن يكون معطوفا على النساء، وأما [والمسجد الحرام] فلا نسلم أن جره بالعطف على الضمير، بل بالعطف على سبيل الله، أمّا [ومن لستم] فلا نسلم أنه مجرور، بل هو منصوب عطفًا على معاش، أي والله أعلم: وجعلنا لكم العبيد والبهائم، وذكره بمن لاختلاط ما لا يعقل بمن يعقل، على أننا نقول: يجوز في جميع ما ذكر من الآي والأبيات أن يكون ما ذكره مجرورا بالعطف ليس مجرورا بالعطف، بل بحرف جر مقدر من لفظ الحرف الذي ظهر، وجاز أن يحذف حرف الجر، ويبقى عمله لما تقدمه حرف من لفظه، كما قال ذلك سيويه رحمه الله في تخريج العطف على عاملين على ما سيجيء إن شاء الله تعالى، وأما الأبيات فلا يضرننا حملها على الشذوذ، فلا يكون فيها لهم شاهد، وإن كان يجوز لنا أن نتمحل فيها غير الشذوذ، ولكن يطول، وقد ذكرنا الجواب عن الأبيات في قولنا عن الآي (٤)، وأما ما ذكره من القياس فالفرق فيما ذكرنا من الدليل، وهو كون الظاهر ليس على حرف واحد، وأنه يجوز الفصل بينه وبين جاره في المضاف بالظرف، فلا يشبه التوين، فظهر الفرق بين المضمّر والظاهر، فلا يصح القياس مع قيام الفارق.

(١) النساء ١

(٢) البقرة ١٧٧

(٣) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق، وقد وضعت إشارة تدل على السقط، ولكنه لم يكتب في الحاشية شيء كعادته عند السقط .

(٤) كتبت: في قولنا عن الآي والأبيات

قوله : وضمير الرفع المتصل إلى آخره (١).

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل (٢) إلا بأحد الأمرين اللذين ذكرهما عندنا خلافا للكوفيين، لنا في ذلك أن المضمرة المرفوعة منه مستتر لا صورة له في اللفظ، فلو عطفنا عليه نحو: قم وزيد، لكان في الصورة كعطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز، فاشتراطنا التأكيد، أو الفصل مراعاة لجانب اللفظ، ورفعا لمثل هذا التوهم، والتزمنه أيضا في الضمير البارز، نحو: قمت أنا وزيد، وإن كان الضمير قد برزت صورته في اللفظ طردا للباب، وعلل بعضهم ذلك بأن الفاعل يتزل منزلة الجزء من الفعل، فكما لم يعطف على جزء الفعل، فكذلك ما تزل منزلة، وقال الكوفيون: يجوز العطف عليه من غير فصل ولا تأكيد، قياسا على الضمير المنصوب، واستدلوا أيضا بقوله تعالى: [ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى] (٣) فقالوا: هو معطوف على الضمير، ولم يجيء واحد من الأمرين، واستدلوا أيضا بقول الشاعر (٤):

١٦٩- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا. (الخفيف)

وبالبيت الذي أنشده المصنف، ولا حجة لهم في شيء مما ذكره، أمّا القياس فما ذكرناه من الدليلين، فوضح الفرق بين الضمير المرفوع والمنصوب، وأمّا ما ذكروه من الآية الكريمة فليس هو معطوفا على الضمير، بل مرفوعا بالابتداء، والجار والمجرور خبره، والواو حالية لا عاطفة، والجملة في موضع نصب على الحال، والضمير في استوى لجبريل عليه السلام، وهو ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، والتقدير والله أعلم: استوى جبريل عليه السلام [٨٣ ب] في حال استقرار النبي عليه السلام

(١) تمام الفقرة: فإنه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل، أو طول يقوم مقام التأكيد، المقرب ١/

(٢) هذه المسألة رقم (٦٦) في الإنصاف، ص ٤٧٤

(٣) النجم ٦ - ٧

(٤) لعمر بن أبي ربيعة، ويروى: كنعاج الفلا . زهر: جمع زهراء أي بيضاء مشرقة، تهادى أي تمشي المشي الرويد الساكن، النعاج: بقر الوحش، تعسفن: سرن بغير هداية ولا توخي صواب، الملا: الفلاة الواسعة . الكتاب ٣٧٩/٢، الخصائص ٣٨٦/٢، الإنصاف، ص ٤٧٥، شرح المفصل ٧٤/٣، الأشموني ١١٦/٢

بالافق، واما البيتان فضرورة، لا يعتد بهما، واضطربت عبارات النحاة، فمن قائل: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بأحد الأمرين، ومن قائل: لا يحسن العطف على الضمير المرفوع إلا بأحد الأمرين، لكن إجماعهم على أن ما جاء منه بغير ذلك ضرورة، تبين أن أحد الأمرين واجب، ويحمل كلام من قال: لا يحسن على أنه المراد بلا يحسن لا يجوز.

قوله: بشرط أن لا يكون المعطوف مخفوضا:

مثال المخفوض: مررت بزيد وعمرو، لا يجوز: مررت وعمرو بزيد.

قوله: وأن لا يؤدي إلى قوله صدرا (١):

مثال ذلك: ضربت زيدا وعمرا، لا يجوز أن تقول: وعمرا ضربت زيدا، لأنه يقع

حرف العطف صدرا •

قوله: أو إلى أن يلي عاملا غير متصرف:

مثاله: ما أحسن زيدا وعمرا، لا تقول: ما أحسن وعمرا زيدا، وكذلك: إن

زيدا وعمرا قائمان، لا تقول: إن وعمرا زيدا قائمان، لأن فيه مباشرة المعطوف لأن،

وهي عامل غير متصرف •

قوله: وبابه مع ذلك الشعر: نحو قوله (٢):

١٧٠ — أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ. (الوافر)

وقوله (٣):

(١) تمام الفقرة: وأن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرا • المقرب ٣٣٤/١

(٢) للأحوص، وذات عرق: موضع بالحجاز وهو ميقات أهل العراق، وهو الحد بين نجد وقحمة، وقيل كتى بالنخلة هنا عن المرأة، شرح التصريح على التوضيح ٣٤٤/١، الممع ٣٩/٣، مجالس نعلب، ص ١٩٨، جمل الزجاجي، ص ١٤٨، أمالي ابن الشجري ١٨٠/١، شفاء العليل، ص ٧٩٦

(٣) من أبيات الحماسة، قال التبريزي: البيت لصنان بن عباد البشكري، ولأشكاني: يقال شكا إليه حاله فأشكاه، أي: أزال عنه ما يشكو منه، وفيه (وساكنه) معطوف على قبر بسنجان مقدا عليه، وسنجان: مدينة مشهورة بينها وبين الموصل ثلاثة أيام، وقهد بالتحريك اسم موضع • شفاء العليل، ص ٧٩٧ وفيه (وساكنه)، معجم البلدان ٤/١٨، ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٣٣٣/١

١٧١- ثم اشتكيت لأشكاني وساكنه قَبْرٌ بِسِنِّجَارٍ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهْدٍ.

(البيسط)

قدم المعطوف على الفاعل، ومثال تقديم المعطوف على المفعول البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله^(١).

قوله: ولا يجوز والله عمرو إلا في ضرورة:

ما ذكره من الحكم صحيح، وما أنشده من البيت شاهداً عليه غير مستقيم^(٢)؛ لأنه ليس في البيت فصل بين حرف عطف ومعطوف أصلاً، بل (يوما) الذي بعد حرف العطف معطوف على يوم الذي في أول البيت، وأديمها معطوف على الضمير المفعول في تراها، فهو كقولنا: أعطيت زيدا درهما وبكرا جبة، وظننت زيدا قائما وعمرا ذاهبا، فهل يخطر لأحد في مثل هذين المثالين أن فيهما فصلا بين حرف العطف والمعطوف؟ هذا ما لا وجه له أصلاً، وإن كان الإمام أبو علي الفارسي رحمه الله أنشد هذا البيت^(٣) شاهداً على ما ذكره المصنف رحمه الله، وتبعه المصنف في ذلك، فليس هذا بشاهد لما بيناه، ولم أنفرد بهذه المؤاخذة أنا وحدي، بل وقعت لي أولاً قبل أن أقف عليها لأحد، ثم رأيت جماعة من أكابر العلماء قد واخذوا أبا علي رحمه الله كما وأخذته أنا، منهم: أبو طالب العبدى^(٤) في شرحه للإيضاح، وأبو محمد الحشاش في حواشي الإيضاح له، وابن بري^(٥) في حواشي الإيضاح أيضاً له، وأبو البقاء في شرحه

(١) البيت هو: لعن الإله وزوجها معها هند الهنود طويلة البظر .

(٢) البيت هو: يوما تراها كشيء أردية العصب ويوما أديمها نغلا

(٣) الإيضاح العسدي، ص ١٤٨

(٤) أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدى، أحد الأئمة النحاة، شرح كتاب الإيضاح وغيره، شيخه أبو سعيد السمراني والرماني وأبو علي الفارسي وغيرهم، ت ٤٠٦ هـ . إشارة التعيين، ص ٢٦، إنباء الرواة ٣٨٦/٢، بغية الوعاة ٢٩٨/١، معجم الأدياء ٢٣٦/٢ البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص ١٨

(٥) عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري بن أبي الوحش، مقدسي الأصل، مصري الدار والمنشأ، اللغوي، الإمام، رئيس النحاة بديار مصر، له: حواش على كتاب الصحاح في ثلاث مجلدات، وحواشي درة الغواص، وحواشي على إيضاح الفارسي، وغير ذلك، ت ٥٨٢ هـ . إشارة التعيين، ص ١٦١، بغية الوعاة ٣٤/٢، شذرات الذهب ٢٧٣/٤

للإيضاح، رحمهم الله أجمعين، لكن لم أر أحدا منهم ذكر مثالا من شعر العرب على هذا الحكم، وقد ظفرت أنا والحمد لله له بشاهد في شعر هذيل، قال إياس بن سهم بن شامة الهذلي^(١):

١٧٢ — وأخلاقاً وَصَلَنَ بِذَاكَ جِسْمًا وَبَعَدَ الْعَقْلِ وَالذَّلِّ الرُّضْيَا. (الوافر)

قال ابن جني رحمه الله في كتاب التمام له^(٢): أراد والعقل، ففصل بين حرف العطف وما عطف به بالظرف، كقولك: ضربت زيدا ويوم الجمعة عمرا، وفيه ضعف للفصل، انتهى كلام ابن جني رحمه الله.

فظهر أن ما ذكره أبو علي، وهذا المصنف رحمهما الله من الحكم صحيح، وإن كان البيت [٨٤ أ] الذي أنشده غير مطابق للمثال.

قوله تعالى: [أن يرضوه]^(٣):

يعود إلى المعنى، كأن المعنى والله أعلم: كل واحد من الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم أحق أن يرضوه.

قوله: إلا بشرط اتفاقهما في الزمان:

إنما اشترط ذلك لأن العطف أصل التثنية، وهو في الأفعال نظير التثنية في الأسماء، وكما لا يجوز تثنية المختلفين نحو زيد وعمرو، كذلك لا يجوز العطف في المختلفي الزمان من الأفعال، و أن في قوله تعالى: [أن اضرب]^(٤) حرف تفسير، وأن المفسرة لا تستعمل إلا بثلاثة شروط: أحدها أن تقع بين جملتين، والثاني أن لا يكون لإحدى

(١) لم أجده في ديوان الهذليين، ولم أعثر لهذا الشاعر على ترجمة، ولم أقف على من استشهد بهذا الشعر قبل ابن النحاس.

(٢) لم أجد هذا النص في المطبوع من كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، وفي هذا دلالة على أن المطبوع غير كامل، بدليل ما ذكره محققو الكتاب من قول ابن جني أن كتابه هذا يقع في خمسمئة ورقة، بل يزيد، والمطبوع نقل عن مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد، وعدد أوراقها (٣٣٥) ورقة، ورقمها (٥٦٥٧) ٠ انظر: مقدمة التحقيق من كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل، ص ٦

(٣) التوبة ٦٢

(٤) الشعراء ٦٣

الجملتين تعلق بالآخرى إلا بأن، والثالث أن يكون قبلها فعل معناه قول، وليس لفظه لفظ القول، نحو: كتبت إليه أن قم، وفسر به قوله تعالى: [وانطلق الملائم منهم أن امشوا] (١) وقوله تعالى:

[ونادينا أن يا إبراهيم] (٢)

قوله: في اللفظ:

كقولنا: قام زيد وعمرو.

قوله: أو في الموضع إن كان له موضع:

مثاله في المفرد: ما ضربت من رجل ولا امرأة بنصب امرأة عطفاً على موضع رجل، ومثاله في الجمل: زيد ضربته وأهنته، فتعتقد أن موضع أهنته رفع، عطفاً على موضع ضربته، وإن لم يكن للمعطوف عليه من الجمل موضع من الإعراب، لم يكن للجمله المعطوفة عليه أيضاً موضع من الإعراب، نحو: قام زيد، وأكرمت عمرا، لا موضع لأكرمت عمرا من الإعراب، كما أنه لا موضع لقام زيد.

قوله: ولو قلت: إن في الدار زيدا والقصر عمرا لم يجوز:

اعلم أن مسألة العطف على عاملين كالصورة التي مثل بها وغيرها، اختلف النحاة فيها، فذهب سيبويه رحمه الله ومن تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقاً، وذهب الأخفش رحمه الله، وتابعه جماعة من الكوفيين وغيرهم إلى جوازه، بشرط أن يكون الجرور في المعطوف به متقدماً على غيره، سواء كان الجرور متقدماً في المعطوف عليه أو متأخراً، نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، أو في الدار زيد والحجرة عمرو، وأما سيبويه رحمه الله فالحجة له أن الواو حرف ضعيف، لا يبلغ من قوته أن ينوب مناب عاملين قويين، وحجة أخرى له وهي أن الواو مقو، وموصل للعامل في المعطوف عليه إلى المعطوف به على المذهب الصحيح، وإذا كان حرف الجر مع قوته في الإيصال

(١) ص ٦

(٢) الصفات ١٠٤

لا يوصل عاملين، فإن لا يوصل الواو الضعيف في الاتصال عاملين، كان ذلك بطريق الأولى، واحتج له ابن السراج رحمه الله بأن قال^(١): لو جاز أن ينوب الواو عن عاملين لجاز أن ينوب عن أكثر من ذلك، ولا يجوز بالإجماع، فلا يجوز نيابتها عن عاملين، ولهم أن يجيبوا عن ذلك بضعفها عن النيابة عن ثلاثة عوامل وأربعة، وأكثر من ذلك، وقد يجوز ألا تضعف عن اثنين، فلا يتم ما ذكره من الدليل، فبان أن ما ذكره من الدليل أولى، وأما الأخفش رحمه الله فاستدل بالسماع والقياس، أما السماع فقوله تعالى: [إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد [٨٤ ب] موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون] ^(٢) فقال: جر اختلاف بالعطف على السموات، وآيات معطوفة على الآيات فيمن قرأها بالنصب، أو معطوفة على موضع إن واسمها فيمن قرأها بالرفع، فالسموات مجرورة بفي، والآيات منصوبة بآن، أو هي وإن في موضع رفع بالابتداء، فقد عطف الواو اسمين على عاملين، إما إن أو الابتداء وحرف الجر، واستدل أيضا بآي آخر، وبآيات من الشعر من جملتها:

١٧٣ — أكل امرئ^(٣) (المتقارب)

الذي أنشده المصنف رحمه الله، ومنها قول الأعور الشني^(٤):

١٧٤ — هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ كَفِ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

(١) الأصول في النحو ٢ / ٧٥

(٢) الجاثية ٢ — ٤

(٣) لأبي دؤاد الإيادي، وهو جارية بن الحجاج، وقيل حنظلة بن الشرقي، وهو شاعر جاهلي اشتهر بإجادة نعت الخيل، وقيل إنه لعدي بن زيد العبادي، وتماحه: تحسين امرأ ونار توقد بالليل نارا • الكتاب ١ / ٦٦، شواهد المغني، ص ٧٠٠، شرح ابن عقيل ٢ / ٧٧، الكامل ١ / ٢٨٧، الأصول في النحو ٢ / ٧٠، الشعر والشعراء ص ١٤١، تحصيل عين الذهب، ص ٨٧

(٤) الأعور شاعر إسلامي مقل واسمه بشر بن منقذ من عبد القيس، وله ترجمة في الشعر والشعراء، ص ٤٢٥، وفي المؤلف والمختلف ص ٣٨، ويروى: خفض عليك، وقاصر عنك: أي مقصر عن إتيانك • الكتاب ١ / ٦٤، شواهد المغني، ص ٤٢٧، المقرب ١ / ١٩٦، تحصيل عين الذهب، ص ٨٣، الأصول في النحو ٢ / ٦٩

فليسَ بآتيكَ منهيهاً ولا قاصرٌ عنكَ مأمورها. (المتقارب)
 فقال: قاصر مجرور بالعطف على آتيك، ومأمورها مرفوع بالعطف على منهيها،
 فقد عطف على عاملين، ومنها قول الشاعر^(١):

١٧٥— أوصيتُ من برةٍ قلباً حراً بالكلبِ خيراً والحماةِ شراً. (الرجز)
 وقول الشاعر أيضاً^(٢):

١٧٦— وباشَرَ راعيها الصلَى بلبانهِ وجنَّبهِ حرَّ النارِ ما يتحرَّفُ. (الطويل)
 وقول الشاعر أيضاً^(٣):

١٧٧— أوعدني بالسجنِ والأداهمِ رجلي فرجلي شتنةً المناسمِ. (الرجز)
 وقول الشاعر أيضاً^(٤):

١٧٨— سألتُ الفتى المكيَّ ذا العلمِ بالذي يجوزُ من التقبيلِ في رمضانِ
 فقالَ لي المكيُّ أمّا لزوجتهِ فسبعٌ وأمّا خلةُ فثمانِ.

(الطويل)

وقول الشاعر أيضاً^(٥):

١٧٩— وفي اللينِ ضعفٌ والشراصةِ هيبةٌ (الطويل)

واستدل أيضاً بقول العرب: ما كل سوداء قمره ولا بيضاء شحمة، فقال: بيضاء

معطوف على سوداء المجرور بكل، وشحمة منصوب بالعطف على قمره المنصوب بما.

(١) لأبي النجم الراجز، واسمه الفضل بن قدامة . المسائل العسكرية، ص ٨٣، الشعر والشعراء، ص ٤٠٣

(٢) للفرزدق، والضمر في راعيها يعود على الإبل، الصلَى: النار، واللبان: موضع اللبن، يتحرّف: يميل ويتعد عن النار . ديوان الفرزدق، ص ٣٨٨، شرح السبع الطوال، ص ٤٤٠، شرح الجمل — ابن عصفور ١/ ٢٥٦، المسائل العسكرية، ص ٨٣

(٣) للعدلي بن الفرخ، الأداهم: القيود، السجن: المحبس، أوعدني: هددني، الشتنة: الغليظة الحشنة، المناسم: أطراف خف البعير . الهمع ٥/ ٢١٧، تذكرة النحاة، ص ٤٥٧، شرح ابن يعيش ٣/ ٧٠، الخزانة ٥/ ١٨٨، شانور الذهب، ص ٤٤٢، الأشتوني ٢/ ١٣٢، اللسان مادة (وعد)

(٤) جاء في محاضرات الأدباء للراغب الأصبهاني ٣/ ١٣١، ١٣٢ أن البيتين لأعرابي، وانظر شرح الفصح لابن هشام اللخمي، ص ٢٦٢

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا تمامه .

وأما القياس فقال: كما جاز أن نقول: أعطيت زيدا درهما وعمرا جبة، فتعطف اسمين على اسمين، هما معمولان لعاملين، ثم منع من جواز العطف على عاملين إذا تأخر الجرور في المعطوف به، نحو: زيد في الدار وعمرو والحجرة، بجر الحجرة، وقال: إن الآي والأبيات، والأمثال الواردة في ذلك جميعها تقدم فيها الجرور، فأنا اقتصر على مورد النص، ولا أتجاوزه، وقال أيضا: لأن الواو هنا تتزلت متزلة حرف الجر، وكما لم يجز أن تفصل بين حرف الجر وما الخبرية، لذلك لا يفصل بين الواو وما جرّ به بالنيابة، والجواب عن جميع ما ذكره أن ما ذكرنا من ضعف الواو يوجب ألا تنوب مناب عاملين قويين، إذ الفعل القوي لو وقع موقع الواو لما جاز أن ينوب عن حرف الجر ويجر، فإن لا يجوز ذلك في الواو أولى وأحرى، وما استشهدوا به من القرآن والشعر والمثل لا دليل لهم في ذلك، أمّا الآية الكريمة فالجواب عنها من وجهين: أحدهما أن لا نسلم أن اختلاف مجرور بالعطف على السموات، بل مجرور بحرف جر مقدر من جنس الملفوظ به، لا يقال: إن حرف الجر لا يعمل مقدرًا، لأننا نقول: إذا كان قبله حرف مثله ملفوظ به جاز تقديره، فلم يعطف حينئذ إلا اسم إن، والجار والمجرور الذي هو خبرها على اسم إن وخبرها المتقدم، فلا عطف على عاملين حينئذ، وقد جاء عن العرب ما يجب فيه تقدير حرف الجر [٨٥ أ] وهو قول الشاعر^(١):

١٨٠ — وَاَرَيْتُمَا لِمَجَاشِعِ نُعْمَا وَبَنِي أَبِيهِ حَامِلٌ زَغَبٌ. (الكامل)

فبني أبيه متعين أن يكون مجرورا بلام مقدره، فكما قدر هنا حرف الجر، كذلك يجوز أن يقدر عامل الجر في الآي، والأبيات التي استشهدوا بها جميعا، ولا تكون عطفًا حينئذ على عامل، والجواب أنا سلمنا أن اختلاف معطوف على السموات الجرور بفي، ولكن لا نسلم أن آيات منصوبة بالعطف على الآيات التي هي اسم إن، بل نصب آيات على التوكيد لآيات الداخلة عليها اللام في الآية الأولى، لا يقال: إن

(١) لم أتمكن من معرفة قائله .

الآيات الثانية غير الآيات الأولى، فلا يصح التأكيد، لأن الآيات الثانية هي اختلاف الليل والنهار إلى آخر المذكور في الآية الكريمة، وإن آيات الأولى هي خلق السموات والأرض، وإنما غير الأولى، لأننا نقول: إنما سبقت هذه الآي للدلالة على قدرة الله سبحانه وتعالى، فهي من حيث الدلالة على ذلك شيء واحد، فجاز أن تكون إحداهما توكيدا للأخرى، والجواب عن الأبيات كلها بأن نقول: كل ما فيها مجرور، فليس جره بالعطف، بل بجار مقدر محذوف، للدلالة الأول عليه إمّا حرف، أو اسم مضاف، على أنا نقول في قوله: فليس بآتيك منهيها، ما قاله سيبويه رحمه الله، وهو: إن قاصر مجرور بالعطف على بآتيك، ومأمورها مرتفع بقاصر، والضمير المضاف إليه مأمورها يعود إلى اسم ليس، وهو منهيها، وأنته وإن كان عائدا إلى المنهي، وهو مذكر، لما كان المنهي مضافا إلى الضمير المؤنث العائد إلى الأمور، والمنهي بعضا، فصار كقولهم: ذهبت بعض أصابعه، فتأنت الضمير العائد على اسم ليس حينئذ للحمل على المعنى، ومنه قراءة من قرأ: [تلتقطه بعض السيارة] (١) بتأنيث تلتقطه فإن قيل ما ذكرت من الحجج يصح الإعراب، ولكن لا يوافق المعنى، لأنه يصير التقدير حينئذ: ولا قاصر عنك مأمور المنهي، وليس المعنى عليه، بل المعنى مأمور الأمور، لا مأمور المنهي، كما أن المنهي يضاف (٢) إلى المأمور، كذلك فالجواب بأنه ليس هذا أول موضع خالف الإعراب فيه المعنى فإن ذلك كثير كقولهم: أهلك والليل، وغيره من المواضع أي: بادر أهلك قبل الليل، أو: ايت، ولنا أن نقول فيه تحريجين آخرين: أحدهما أن اسم ليس ضمير فيها يعود على المأمور، وبآتيك خبر ليس، ومنهيها مرفوع به، والضمير يعود على الأمور وهي مؤنثة، وقاصر حينئذ مجرور بالعطف على آتيك، فهو خبر ليس أيضا، ومأمورها مرتفع بقاصر، والضمير أيضا يعود على اسم ليس المضمير فيها، فهو ضمير المأمور،

(١) يوسف ١٠، والقراءة بالتاء هي قراءة الحسن البصري، وقد قرأ بها ابن كثير وقتادة . مختصر في شواذ

القرآن، ص ٦٢

(٢) كتبت: يصف

وليس في هذا أكثر من تذكير ضمير الأمور، وكان ينبغي أن يقول: فليست، فيكون تذكيره للشعر، كقول الشاعر^(١):

١٨١ — ولا أرض أبقلَ إبقالها. (المتقارب)

ولم يقل أبقلت، التخريج الثاني وليس بالقوي، وهو أن تقول: في ليس ضمير الشأن، وهو اسمها، ومنهيا مرفوع بآتيك، وقاصر معطوف على آتيك، ومأمورها مرفوع به، وجعل خبر ضمير الشأن الجار والمجرور، وهو جائز على رأي، فلذلك استضعفناه، أو جعل خبر ضمير الشأن آتيك، ومأمورها^(٢) ارتفع به على رأي الكوفيين، ولذلك استضعفناه أيضا، وأمّا قول الشاعر: والأدهم رجلي، فنقول: الأدهم معطوف على السجن كما قلتم وأمّا رجلي فليست معطوفة [٨٥ ب] على الياء في أوعدني، بل هي بدل منها، بدل بعض من كل، وأمّا قوله: وجنبيه حر النار، فنقول أيضا: جنبيه مجرور بالعطف، وحر النار ليس منصوبا بالعطف، بل على البدلية من الصلى، لأن المراد هنا بالصلى حر النار، لا الإصلاء، على أن الجرجاني رحمه الله قد قال في شرح الإيضاح: وقد حكى أن أبا الحسن الأخفش رحمه الله كان يجوّز هذا، يعني العطف على عاملين، ثم رجع عنه، فعلى هذه الحكاية نكون قد كفيينا موفور البحث والجواب، أو نكون ذكرنا هذه الأسئلة والأجوبة للاحتجاج على الأخفش رحمه الله، وقال ابن الحاجب: وأمّا الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقا فإنهم لمّا رأوا جواز مثل هذه المسألة، بل وظهورها، يعني ما جاء فيه صورة العطف [على]^(٣) عاملين، والمجرور في المعطوف متقدم، قال: ظنوا أن الباب واحد، فأجازوا الجمع، قلت: هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب رحمه الله من جواز العطف على

(١) لعامر بن جوين الطائي، وصدرة: فلا مزنة ودقت ودقها، والمزنة: السحابة المثقلة بالماء، الودق: المطر، أبقل: أنبت البقل وهو النبات. شفاء العليل، ص ١٧٨، فرحة الأديب، ص ١٠١، شرح أبيات سبويه - أبو جعفر

النحاس، ص ١٤٩، التنبهات - علي بن حمزة، ص ٣٠٣، الخصائص ٢ / ٤١١، شرح المفصل ٥ / ٩٤

(٢) كتبت: وما

(٣) زيادة يقتضيها السياق

عاملين مطلقا، سواء تقدم المجرور في المعطوف به أو تأخر^(١)، مذهب لم أر أحدا حكاه غيره، مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد، لعلني أظفر بنقل أحد الأئمة عن قائل به، فلم أجد، وأمّا شيعي رحمه الله^(٢) فقال: قول ابن الحاجب: الذين أجازوا مطلقا، لم أفق عليه لغيره، ثم قال الشيخ رحمه الله: وقال المهدي^(٣): وإن تأخر المجرور، نحو: زيد في الدار وعمرو القصر، لم يجزه أحد، فنص على أن هذا الذي ذكره ابن الحاجب من مذهب الإطلاق، لم يجزه أحد، ونص بعضهم على أنه لا بدّ في العطف على عاملين من أن يكون أحدهما مجرورا، قال أبو علي رحمه الله في التذكرة: مسألة:

١٨٢- فأضحى ولو كانت خراسان دونه

رآها مكان السوق أو هي أقربا^(٤). (الطويل)

هي لا تدخل فصلا في قول أصحابنا قبل نكرة، فإذا كان أقرب بمترلة قريب لم تكن (هي) فصلا، وإذا لم تكن فصلا كان (أو) عطفا على عاملين^(٥)، قلت: فقد جعل أبو علي رحمه الله هذا من العطف على عامل، ولا مجرور فيه. قوله: فتقول في نفي قام زيد فعمر: ما قام زيد فعمر: اعلم أن الفاء تعطي الترتيب والتعقيب كما مر، ففيه حينئذ يكون بأحد أمور خمسة، وهو إمّا أن يكون لم يقم واحد منهما، أو لم يقم زيد فقط، أو لم يقم عمرو

(١) انظر الكافية، ص ٣٢٤

(٢) يعني ابن عمرون

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ النحوي المفسر، ت ٥٤٤٠ هـ، انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٩١/١

بغية الوعاة ٣٥١/١، البلغة، ص ٢٧، معجم الأديباء ٣٩/٥

(٤) لعبد الله بن الزبير الأسدي، وخراسان: ولاية واسعة، مكان السوق: يريد سوق حكمة، وهو موضع بنواحي الكوفة. الحزاة ٥٠/٧، ٥٢، ٥٣، الكامل ٣٨٣/١، الأغاني ٢٤٦/١٤، شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، ص ٥٥، الأبيات المشككة الإعراب المعروف بإيضاح الشعر، ص ٢٤٦

(٥) ومما قاله أبو علي بهذا الصدد في إيضاح الشعر، ص ٢٤٦: لا تخلو (هي) في قوله أو هي أقربا من أن تكون مبتدأ أو وصفا أو فصلا، فلا يكون مبتدأ لانصباب ما بعده، فبقي أن يكون وصفا أو فصلا، وذلك أن قوله: رآها مكان السوق دل على (أو رآها) فحذفها من اللفظ للدلالة ما تقدم عليها، فصار التقدير: أو رآها أقرب، أي: أو رآها أقرب من السوق، فصارت (هي) فصلا بين الماء والخبر المنتصب.

فقط، أو قاما لكن عمرو قام قبل زيد، أو قاما وعمرو بعد زيد، كما في اللفظ، لكن
تخلل بين قيامهما زمان كان فيه زيد قام وعمرو لم يقم، فينتفي بهنا التعقيب الذي
تقتضيه الفاء، أمّا إذا قلت: قام زيد وعمرو، ثم نفيت، فقلت: ما قام زيد وعمرو،
فإن نفيه هنا يكون بأحد أمور ثلاثة: إمّا بأن لم يقم واحد منهما، أو بأن قام زيد دون
عمرو، أو بأن قام عمرو دون زيد، لأن الواو للجمع فقط، وانتفاء الجمع يكون بأحد
الأمر الثلاثة كما ذكرنا، وفي كل حرف يكون النفي داخلا على ما أعطاه ذلك
الحرف من المعنى، على حسب ما ينتفي به ذلك المعنى، واختلف الناس في المعطوف به
على ثلاثة مذاهب: الأول أن العامل فيه العامل الأول بتقوية حرف العطف، والثاني
العامل حرف العطف لنيابته عن العامل الذي هو عامل في المعطوف عليه، والثالث
العامل مقدر بعد حرف العطف من جنس العامل الملفوظ به [٨٦ أ] أولا، وحرف
العطف هو الذي جوّز تقدير العامل هنا، وجعل الأول دالا عليه.

رَفَعٌ
عَبْرَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمْنَا لِلَّهِ الْعَزِيزِ
بَابُ التَّوَكُّيدِ

يقال: توكيد وتأکید، ووكدت وأكدت، لم ينفرد أحد الأصلين بزيادة تصرف عن الآخر، فيجعل أصلا له، فإذا هما لغتان، وقيل: التوكيد أفصح لحيثه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: [ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها] (١).

فسر قوله: تمكين المعنى في النفس:

بالتأكيد اللفظي، ومعنى التأكيد اللفظي إعادة اللفظ الذي يطلب توكيده بعينه، قال بعضهم: وفائدته رفع توهم عدم سماع السامع، فأبي جزء توهمت السامع لم يسمعه أعدته، وإن توهمت أنه لم يسمع الجملة أعدتها جميعها، ولذلك جاء في الاسم والفعل والحرف والمفرد والجملة والمضمر والمظهر •

وقوله: إلا في ضرورة نحو قوله: ولا للما بهم (٢):

في هذا التمثيل نظر، وذلك أن قوله: للما بهم، لا يخلو إما أن يعتقد أن اللام الأولى هي المؤكدة، أو أن اللام الثانية هي المؤكدة، فلا يجوز أن تكون اللام الأولى هي المؤكدة التوكيد اللفظي الذي يريد المصنف هنا، لأن التوكيد إنما يكون تابعا، لا متقدما، ولا يجوز أن تكون اللام الثانية هي المؤكدة، لأن اللام الأولى لم يدخله لفظ فيعاد مع الثانية، وإذا كان كذلك، فالظاهر في هذا البيت أن تكون اللام الأولى زائدة، كزيادتها في قوله تعالى: [ردف لكم] (٣) ويكون تأكيد اللام هنا من باب التأكيد بالحروف الزوائد، كقوله تعالى: [فيما رحمة من الله] (٤) ويكون موضع الضرورة هنا

(١) النحل ٩١

(٢) من بيت شعر وقامه: فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء

(٣) النمل ٧٢

(٤) آل عمران ١٥٩

كونه زاد حرف الجر، وعلّقه عن العمل، وهذا وإن كان من جملة التوكيد، لكنه ليس من التأكيد الذي يُعدّ في التوابع، وظاهر ما بُوب له الباب تأكيد التوابع، لأنه ذكره بين العطف بالحرف والبدل، وكلاهما من التوابع، فيكون هذا القسم لا مدخل له في هذا الباب، وإن أراد بالتأكيد أي توكيد كان، فينبغي أن يذكر أن، وإنّ، ولام الابتداء، والحروف الزوائد، التي يسميها النحاة حروف الصلة، فاقصره على التوكيد بالمصدر من بينها جميعها لا وجه له.

قوله: بالألفاظ التي يُوب لها في النحو:

هذه الألفاظ هي التي تعرف بالتوكيد المعنوي، وهي منحصرة في تسعة ألفاظ، وتوابعها ثلاثة ألفاظ من (ك ل) وما معها، وهي: كلا للمذكر المثني، وكلتا للمؤنث المثني، وكل للجميع، سواء المذكر والمؤنث فيه، وأربعة ألفاظ من (ج م ع) وهي: أجمع للمذكر المفرد، وجمّع [و] (أ) أجمعون وجمعاء للمفرد المؤنث، وجمعها جمع، والنفس والعين، والتوابع ثلاثة: أكتع وأبصع بالصاد والضاد وأبتع، وفيما قلنا إنه تابع ثلاثة مذهب: أحدها يجوز أن يقع كل واحد منها تأكيدا بمفرده، والثاني لا يجوز أن يقع بمفرده توكيدا، بل يكون بعد أجمع بالترتيب كما ذكرنا، والثالث يجوز أن يقدم بعضها على بعض، بشرط تقدم أجمع قبلهن، وهذا الخلاف مبني على أنه: هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا؟ فإن قيل: لا معنى لها إلاّ الإتياع، فلا بد من تقدم أجمع، وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستقل بأنفسها، وكلام المصنف رحمه الله يفهم منه مذهب رابع، وهو أنه لا بد لأكتع أن يلي أجمع، ويجوز في أبصع وأبتع تقدم كل واحدة منهما على الآخريين، ولم أقف على هذا المذهب في غير كلامه (أ).

(أ) زيادة يقتضيها السياق

(ب) وردت هذه الفقرة في الأشباه والنظائر ٣/٣٥٥

قوله: وهي للواحد المذكور تم عدد الألفاظ إلى قوله: بصع وبتع(١):

قال ابن الحاجب رحمه الله: [٨٦ ب] فالنفس والعين يؤكد بهما ما يصح توكيده من الأسماء من مفرد أو تشنية أو جمع، مذكر أو مؤنث، فتخالف فيه بين الضمائر لتدل على من هو له، وتجمع في التشنية والجمع، أما في الجمع فواضح، وأما في التشنية فالأنه مثنى أضيف، فقياسه الجمع، وقد يجوز انفراده في التشنية لعدم اللبس، وقد يجوز تشنيته على الأصل، نحو: الزيدان نفسيهما أو نفسيهما، والهندات نفسيهما ونفساهما وأنفسهن، والثاني وهو كلا لا يؤكد به إلا المثنى، فتخالف في ضميره باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب كقولك: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاء كلاهما، وإن كان المؤنث زيدت التاء فقلت: كلتانا وكلتاكما وكلتاها، والباقي لغير المثنى من مفرد أو جمع مذكر أو مؤنث، فتخالف من ضمائرها في كل، فتقول: اشتراي كلي، واشترانا كلنا، واشتراك كلك وكلك وكلكم وكلكن، واشتراه كله وكلها وكلهم وكلهن، وسقط المثنى لأنهم استغنوا عنه بكلا فيه، فتخالف من الصيغ في البواقي، وهي: أجمع أكتع أبصع أبتع للمفرد المذكور وأجمعون أكتعون أبصعون أبتعون للجمع المذكور، وجمعاء وما بعده للمفردة المؤنثة، وجمع وما بعدها للجمع المؤنث، ولا يغلب المثنى ليستغنى عنهن بكلا وكلتا، ولم ينقل عن العرب للمثنى غير ما ذكرنا من التوكيد بكلا وكلتا، وقد قاس الكوفيون، وتابعهم أبو حاتم(٢)، والواحدي وابن خروف رحمهم الله، أجمع على المفرد والجمع، فقالوا: تقول جاء الرجلان كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والمرأتان كلتاها جمعواون كتعاوان بصعاوان بتعاوان.

(١) وهي: نفسه وعينه وكله وأجمع وأكتع، وقد يقال أبصع وأبتع، وللاثنين أنفسهما وكلاهما، وللجمع أنفسهم وكلهم، وأجمعون وأكتعون، وقد يقال أيضا أبصعون وأبتعون، وللواحدة نفسها عينها كلها جمعاء كتعاء، وقد يقال بصعاء بتعاء، وللاثنين أنفسهما أعينهما كلتاها، ولجماعة المؤنث أنفسهن أعينهن كلهن جمع كتع، وقد يقال بصع بتع . المقرب ١/٢٣٩

(٢) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم النحوي، كان إماما في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ت ٢٥٥هـ. إشارة التعيين، ص ١٣٧، أخبار النحويين البصريين، ص ٩٣، إنباه الرواة ٥٨/٢، بغية الرواة ١/٦٠٦.

قوله: وكل جمع إلى اخره (١):

مثاله: قبضت الدراهم كلهن وكلها، ورأيت البقر كلهن وكلها، كما تقول:
رأيت الهندات كلهن، ورأيت هنداً كلها.

قوله: تبعّض:

نحو: قبضت المال نفسه، أو عينه.

وقوله: أو لم يتبعّض:

نحو: جاء زيد نفسه.

وقوله: ما يتبعّض بذاته:

نحو: قبضت المال أجمع أو كله، وأخذت الدرهمين كليهما، وقد مثل هو على التبعيض بالعامل، وفي قوله: ثم بأجمع، ثم بأكتع، وكذلك عدّه أكتع مما تقدم من ألفاظ التوكيد يفهم منه أنه يعتقد في أكتع أنها ليست من التوابع، وأنها لفظ مستقل كباقي ألفاظ التوكيد بخلاف أبصع وأبتع، وهذا خلاف ما قاله النحاة، فإنهم عدّوا أكتع وأبصع وأبتع جُمع من التوابع، وعليه يدل لفظه فيما بعد، وهو قوله: فإن لم يأت بأجمع، لم يأت بما بعده، فهذا يدل على أن أكتع عنده تابع، وليس بمستقل، ويجوز أن يكون ذكره أكتع مع ألفاظ التوكيد لكونها يلزم تقدمها عنده على أبصع وأبتع، ويجوز في (٢) كل واحد من أبصع وأبتع تقدمه على الآخر، فلما خالفهما أكتع في الحكم، ولزمت بتع جمع، ذكرها مع ألفاظ التوكيد، لا لأنها ليست بتابعة.

قوله: إلا النكرات فإنها لا تؤكّد:

(١) تمام الفقرة: فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنثات، وقد تعامله معاملة الواحدة . المقرب ٢٣٩/١

(٢) كتبت: ويجوز أن في كل . . .

هذا مذهبا ما عدا الأخفش رحمه الله، خلافا للكوفيين رحمهم الله، فإنهم أجازوا تأكيد النكرة إذا كانت محدودة، ويعنون بالمحدود المؤكد بكل وأجمع، دون غيرهما من ألفاظ التوكيد، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(١):

١٨٣ — أَرَمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ . وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرَعٍ وَإِصْبَعُ . (الرجز)
وبقول الشاعر^(٢):

١٨٤ — يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطْرَدًا . (الرجز)
وبقول الشاعر^(٣):

١٨٥ — حَتَّى إِذَا خَطَّافَنَا تَقَعَّقَعَا وَصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا . (الرجز)
كما أنشده المصنف [٨٧ أ] رحمه الله، وبقول الشاعر أيضا أنشده المصنف^(٤):

١٨٦ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا . (الرجز)

ولنا أن التوكيد بكل وأجمع إنما هما لرفع المجاز، الذي يوهم التجزيء، والنكرة لم يثبت لها عين، فرفع عنها المجاز، لأن رفع المجاز لا يكون إلا عن شيء لم يثبت عينه، وأيضا فإن النكرة إلى التعريف أحوج منها إلى التوكيد بكل، فتعريفها حينئذ أولى من تأكدها، حتى تعرف حقيقتها وتثبت، ثم بعد ذلك تؤكدها، وما ذكروه من الشواهد لا دليل لهم فيها، أمّا قوله: وهي فرع أجمع، فلا نسلم أن أجمع توكيد لفرع، بل هي

(١) الرجز لحميد الأرقط في وصف القوس، الكتاب ٤/٢٢٦، تذكرة النحاة، ص ٢٨٠، شرح الجمل — ابن

عصفور ١/٢٦٨، الخصائص ٢/٣٠٧، اللسان مادة (رمي، علا، فرع، ذرع)

(٢) لم يعز لقاتل، وهو من شواهد ابن يعيش، صدره: إذا العُقود كَرَّ فِيهَا حَفْدًا . والعقود: البكر من الإبل

حين يركب، وحفد: خف في العمل وأسرع، واليوم المطرد: الطويل . تذكرة النحاة، ص ٦٤١، الإنصاف،

ص ٤٥٢، اللسان مادة (طرد)

(٣) مجهول القاتل، والخطاف: الحديدة المeroجة تكون في جانب البكرة، تقعقا: تحرك وسمع له صوت، صرّت:

صوت، البكرة: ما يستقى عليها الماء من البئر . الإنصاف، ص ٤٥٥، الأشموني ٢/٨٤، تذكرة النحاة، ص

٦٤١، همع الهوامع ٥/٢٠٤

(٤) قال ابن عبد ربه في العقد الفريد: نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي، فكلما بكى قبلته، فأنشأ

يقول هذا الرجز . الذلفاء: وصف مؤنث أذلف من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، وأكسع: تام .

المجموع ٥/٢٠١، المقرب ١/٢٤٠، الأشموني ٢/٨٤، الخزانة ٥/١٦٨، العقد الفريد ٣/٦٠، شرح الجمل

— ابن عصفور ١/٢٦٨

توكيد للضمير الذي في فرع، لأن فرعا بمعنى لينة، وذكر التوكيد حملا على المعنى، لأن القوس في المعنى عود، وأما قوله: جديدا كله، فلا نسلم أن كله هنا توكيد ليوما، بل للضمير الذي في جديدا إن رفعنا كلا، أو هو بدل ارتضاه، وأما قوله: يوما أجمعا، فإنه لا يعرف قائله، فلا حجة فيه، مع أن أجمع فيه يجوز ألا يكون تأكيدا، بل هي أجمع التي تضاف في قولهم: أخذت المال بأجمعه، بفتح الميم، وكان أصله: يوما بأجمعه، بحذف المضاف إليه، وحرف الجر، وأجراه صفة، ومثل هذا يحتمل، ولا دليل في البيت، وأما قوله: حولا أكتعا، فقد أجاب المصنف عنه بأنه ضرورة، وجعل فيه ضرورة أخرى، وهو إتيانه بأكتع من غير أن [يلي] (١) أجمع، وقد مرّ أنه ليس بضرورة على أحد المذاهب، وقد روي عن بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة مطلقا، محدودة كانت أو غير محدودة.

قوله: ولا يجوز تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس (٢):

إنما لزم أن يقدم على النفس والعين ضمير يكون تأكيدا؛ لأن النفس والعين اسمان يمليان العوامل، بمعنى أنهما يصلحان أن يكونا فاعلين ومفعولين ومضافا إليهما، فلو قلنا: الجارية خرجت نفسها، لا نعم، هل المراد به التوكيد، أو أنها ماتت، وكذلك ذهبت عينها يلبس أيضا، فاحتجنا إلى أن نقدم عليهما إذا أردنا بهما التأكيد الضمير المنفصل؛ ليكون مؤذنا بأتهما توكيدان، وليسا بفاعلين، واستمر الحكم في العين الضمير البارز طردا للباب ولا يحتاج إلى ذلك في أجمع وما تصرف منه من جمعه وتأنيثه، إذا كان لفظ أجمع لا يقع إلا تأكيدا، فلا يلبس، ولم يفعل ذلك في كل أيضا، وإن كان يلي العوامل، حيث شاركت أجمعين في معناها، فأجريت مجرى أجمعين في عدم الافتقار إلى تقدم الضمير المنفصل.

(١) زيادة يقتضيهما السياق

(٢) كتبت: نفسك، وفي المقرب: بالنفس، وهو الصحيح

قوله: وتجري العرب مجرى كل في التأكيد إلى قوله قضهم بقضيتهم^(١):

قال سيبويه في هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول^(٢)، فالبدل أن تقول: ضُرب عبد الله ظهره وبطنه، ومُطرنا سهلنا وجبلنا، ومُطرنا السهل والجبل، وإن شئت كان على الاسم بمثلة أجمعين، وإن شئت نصبت^(٣) فقلت: ضُرب زيد ظهره وبطنه^(٤)، ومُطرنا السهل والجبل، وقلت: زيد ظهره وبطنه، فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلت: على الظهر والبطن، وليس المنتصب هنا بمثلة الظروف، لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تعني شيئا على ظهره لم يجز.

ثم قال رحمه الله^(٥): وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون: مُطرنا الزرع والضرع، وإن شئت رفعت على البدل وعلى [٨٧ ب] أن تصيره بمثلة أجمعين تأكيدا.

قال السيرافي: يعني سيبويه رحمه الله أنك تبدل ظهره وبطنه من عبد الله وزيد، وتجري عليه في إعرابه، وتبدل السهل والجبل من النون والألف بدل الاشتمال، وإن شئت جعلته توكيدا، لا بدلا، فيكون قولك: ضُرب عبد الله ظهره وبطنه، كقولك: ضرب أعضائه كلها وتصير الظهر والبطن توكيدا لعبد الله، كما تصير أجمعون توكيدا للقوم إذا قلت: رأيت القوم أجمعين، كأنه قال: ضُرب زيد كله، وقولك: مُطرنا سهلنا وجبلنا، كقولك: مُطرت بقاعنا كلها، ثم قال السيرافي: وقد يجوز أن تنصب البطن والظهر على الظرف، وعلى حذف حرف الجر منه، ولا يجوز في اليد والرجل النصب على الظرف، وإنما خالف الظهر والبطن اليد والرجل؛ لأن الظهر والبطن عامان في الأشياء، ألا ترى أن لكل شيء ظهرا وبطنا، أو لأكثر الأشياء في ما جرت به العادة في كلام الناس، فأشبهه الظهر والبطن المبهمات من الظروف لعمومها، وليس كذلك

(١) تمام الفقرة: اليد والرجل، والزرع والضرع، والظهر والبطن، والسهل والجبل، وقضهم بقضيتهم . المقرب

٢٤١/١

(٢) الكتاب ١/ ١٥٨ - ١٥٩

(٣) كتبت: فصّلت، وما أثبتناه من كتاب سيبويه ١/ ١٥٨

(٤) جاء بعد وبطنه كلمة فالمعنى، وهي زائدة هنا

(٥) الكتاب ١/ ١٥٨ - ١٥٩

اليد والرجل والسهل والجليل بمنزلة الظهر والبطن؛ لأن المواضع إمّا أن تكون سهلا،
 أو تكون جبلا، فجعلت ظروفها لهذا الإبهام، ومع هذا التشبيه الذي ذكرناه، فالقياس
 فيه ألا يكون ظرفا، قلت: والعجب من تجويزه الظرفية في الظهر والبطن، مع قول
 سيويه رحمه الله فيما ذكرناه آنفا، وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظروف، وذهب
 بعضهم إلى أن سيويه رحمه الله إنما يريد بالتأكيد الذي في هذا الباب التأكيد الذي في
 الباب الأول، واحتج على ذلك بأن التأكيد الذي بمعنى الإحاطة والعموم لا يكون إلا
 بتلك الألفاظ التسعة وتوابعها، وأجيب عنه بأن سيويه رحمه الله قد ذكر أن التأكيد
 الذي للإحاطة يكون بغير تلك الألفاظ، نحو: مررت بالقوم ثلاثتهم إلى العشرة، هي
 بمعنى كلهم، فإذا قلت: ضُرب زيد ظهره وبطنه، فإنما تريد بالظهر والبطن حقيقتهما
 من البعضية، أو تعبر بهما عن الكل مجازا؛ لأنهما جله، والجل قد يطلق على الكل، فإن
 أردت بهما الحقيقة فالمخاطب إن فهم أنك أردت البعض، وعبرت بالكل، كان بدل
 بعض من كل على جهة التأكيد، وإن لم يفهم ذلك كان بدل بعض من كل على جهة
 البيان، وإن أردت بهما المجاز كان الظهر والبطن هو زيد، فإن كان زيد هو المقصود
 في الكلام، ثم أزلت المجاز عنه بلفظ الظهر والبطن، فهو للتأكيد بمنزلة كل، وإن كان
 الظهر والبطن هو المقصود وزيد كالمطرح فهو من بدل الشيء من الشيء، وقوله:
 قضهم بقضيتهم، هذا الباب يستعمل منصوبا على كل حال، وتابعا لما قبله في وجوه
 الإعراب، فإن استعملته منصوبا، فإن انتصابه على الحال، وإن كان معرفة، قال
 السيرافي رحمه الله: منهم من ينصبه على كل حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف
 المجمعول في موضع الحال، قال سيويه رحمه الله: كأنه قال: انقضاضهم، أي: انقضاضا،
 وإن جعلته تابعا، كان تبعه على جهة التأكيد، قال سيويه رحمه الله: بمنزلة كلهم، تجريه
 على الوجوه، يعني يتبع ما قبله في الإعراب ككل، وهو مأخوذ من القرض، وهو
 الكسر، وكان معنى قضهم أي: انقضض بعضهم على بعض، وتجمعوا، وكما ذكره
 المصنف رحمه الله هاهنا للتأكيد، كذلك ذكره في باب الحال متقدما.

قوله: بمجموع السمين:

فصل بين مثل قولنا: قام زيد ونحوه.

قوله: أو فعلين:

ليدخل فيه نحو قولنا: إن تأتي تمشي أمشي معك.

قوله: على جهة تبيين الأول أو تأكيده:

ليخرج عطف النسق.

قوله: وعلى أن يُنوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظا:

ليخرج الوصف، وعطف البيان، والتأكيد، فإن الكل لا يُنوى في الأول فيهن الطرح.

قوله: قام أخوك زيد:

قال النحاة رحمهم الله: إذا قلت: جاءني أخوك زيد، فإن كان له اخوة، كان زيد

عطف بيان، وإن كان له أخ واحد كان بدلا.

قوله: فمعلوم أن المجدوع أنفه:

فإن هذا تأكيد، لأن الجذع قطع الأنف، وقطع اليد، وقطع الأذن، وقطع الشفة،

وحبس الدابة على غير علف، فيكون حينئذ أنفه للتبيين، كزيد في مثل: قام أخوك

زيد، ومما يدل أيضا على أن الأول ليس مطرّحا من كل وجه قولهم: زيد ضربت أخاه

رجلا صالحا، فرجل بدل من الأخ، وضربت أخاه رجلا صالحا خبر عن زيد، فلو كان

الأول مطرّحا من كل وجه لبقيت جملة الخبر عريّة عن ضمير، وذلك لا يجوز.

قوله: بشرط أن يكون إلى قوله عن الثاني:

ليخرج به بدل الغلط، نحو: مررت برجل حمار، فإن كل واحد منهما واقع على

غير ما وقع عليه الآخر، ولكن لا يُكتفى برجل عن حمار، وفسّر بدل البداء بأن تبدل

لفظا تريده من لفظ أردته أولا، ثم أضربت عنه، وفي تسمية بداء نظر، فإن الإضراب يصح من الله تعالى، والبداء لا يصح على الله سبحانه، وقد أعرب بعضهم قوله تعالى: [من استطاع إليه سبيلا] (١) على غير البدل، وهو أن يكون فاعلا للمصدر، الذي هو حج، كان التقدير والله أعلم: أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا، فيكون المصدر مضافا إلى المفعولية، ومن فاعله.

قوله: إلا أن بدل المضمَر من المضمَر إلى قوله: وبدل الاشتمال لا يجوز (٢):

مثل المصنف رحمه الله على بدل البعض، ولم يمثل على بدل الاشتمال، اكتفاء بتمثيل المعلم، ومثاله في بدل المضمَر من المضمَر: حُسْن الجارية أحببتا إياه، ومثاله في بدل المضمَر من المظهر: حسن الجارية أحببت الجارية إياه.

قوله: أو من الظاهر في بدل البعض من الكل:

أدخل المصنف رحمه الله الألف واللام على بعض وكل مباشرة، المسألة اختلف فيها آراء النحاة، فمن ذاهب إلى أن بعضا وكلا لا يجوز دخول الألف واللام عليهما للزومهما الإضافة لفظا وتقديرا، ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة على ما قد عُرف، ولذلك قال الزجاجي (٣): وإنما قلنا الكل والبعض مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، ومن قائل بجواز دخول الألف واللام عليهما، وهذه المسألة كمسألة دخول التنوين عليهما إذا حُدِف المضاف، كقولهم: مررت بكل قاعدا، وبعض قاعدا، فإنهم اختلفوا هل هذا التنوين تنوين عَوْضٍ عن المضاف إليه، أو تنوين تمكن، وقد تعرّض شيخنا رحمه الله لهذه المسألة في باب الإضافة من شرحه المفصل، قال رحمه الله: قوله: — يعني الزمخشري رحمه الله — ومررت بكل قائما، وقال تعالى:

(١) آل عمران ٩٧

(٢) تمام العبارة: أو الظاهر في بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، لا يجوز . المقرب ٢٤٥/١

(٣) الجمل في النحو، ص ٢٤ — ٢٥

[وكلاً آتيناها حكماً وعلماً] (١)، وقال تعالى [ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات] (٢) وقال سيبويه (٣): هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصف، ولا [٨٨ ب] تكون وصفاً، وذلك قولك: مررت بكل قائما، ومررت ببعض جالسا، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه، ولا يكونان وصفاً، كما لم يكونا موصوفين، فصار معرفة، وهي معرفة؛ لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم وبعضهم، ولكنهم حذفوا، وقول سيبويه: ينتصب خبره، يريد الحال، وإنما نصب عنه الحال؛ لأنه معرفة، والحال في الأكثر عن المعرفة، فوجب الحكم بالتعريف حملاً على الأكثر. وقوله: لا توصف ولا تكون وصفاً؛ لأنهما نكرتا اللفظ، معرفتا المعنى، فلذلك لم توصف بنكرة، لأن المعنى معرفة، ولا بمعرفة، لأن اللفظ نكرة، وقال ابن خروف: وقد أجاز بعضهم وصفها في الشعر، وأجاز الفراء^٤ النصب في كلا على الإتيان في قوله: [إنا كلاً فيها] ° لو قرئ به، وهو خلاف قول سيبويه: ولا يحذف المضاف من كل وبعض إلا إذا جرى ذكر شيء، فيستغنى بما جرى من الكلام عن إظهار المضاف إليه، واختلف في تنوين كل وبعض، فقليل عوض عن المضاف إليه كإذ، قال الزمخشري: والأولى أن يقال: ليس بعوض عن المحذوف، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلما زال المانع، وهو الإضافة، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه، انتهى.

(١) الأنبياء ٧٩

(٢) الزخرف ٣٢

(٣) الكتاب ١١٤/٢

(٤) معاني القرآن ٣/ ١٠

(٥) غافر ٤٨، والقراءة الأشهر [إنا كل فيها] وهي الموجودة في المصحف العثماني

ومن هنا يُعلم جواز دخول لام التعريف على كل وبعض، وإن صرح بالمنع جماعة من النحاة، فقياس قول سيبويه أن يجوز دخول اللام عليه؛ لأنه قد أجاز في قول الشاعر^(١):

١٨٧— تَرَى خَلْفَهَا نَصْفًا قَنَاةً قَوْمِيَّةً وَنَصْفًا نَقًا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرَّمُرُ. (الطويل)
 أن ينصب نصفاً على الحال، وإذا جَوَّز انتصابه على الحال، كان نكرة، وإذا كان نكرة، جاز دخول اللام عليه، قياساً على أكثر النكرات، وكونه معرفة في بعض الصور بتقدير الإضافة لا يمنع من اللام إذا لم ترد الإضافة، كما لم يمنع من الدخول على نصف وثلث، وجميع أجزاء الشيء، فكما أن كلا يقتضي الإضافة إلى ما هو كل أو بعض، تُقتضى الإضافة إلى ما هو بعض له، وكذلك العُشْر والرَبْع، قال تعالى: [فلها النصف]^(٢) فلذا يجوز دخول اللام على كل وبعض، فإن قيل: أيُّ مضاف يحذف منه المضاف إليه، ولا يجوز دخول اللام عليه إلا في الاستفهام، قيل: كل وبعض أكثر تصرف من أي، لأن أيّاً لا تستعمل إلا في الاستفهام والجزاء والصلة والصفة والنداء، ويدخلها البناء بخلاف كل وبعض، قال أبو علي: ومما يدل على جواز دخول الألف واللام عليها أن أبا الحسن الأَخْفَشَ حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلاً، فنصبوه على الحال، ويجرونه مجرى مررت بهم جميعاً، وإذا جاز انتصابه على الحال، فلا إشكال في جواز إدخال الألف واللام عليها كغالب النكرات التي تُنصب على الحال، فإن قيل: فقد جاءت الحال معرفة، قيل: ذلك على غير الأصل، وهي واقعة موقع الحال، على ما بيّن، ولا كذلك ما حكاه الأَخْفَشُ، قال أبو علي: يجوز دخولها على كل وبعض من وجهين: أحدهما ألا يقدر مضافين إلى معرفة، فيتنكرا، ويجوز دخول لام التعريف^(٣) [٨٩ أ] عليهما، كما دخلا على النصف، والآخر أن يكون

(١) لذي الرمة، ورواية الديوان: ترى خلفها نصفاً قناة قوميّة ونصفاً ويرتج: يتحرك، والترجج والتمرمر قريبان. الكتاب ١١/٢، الديوان، ص ٣٨، الخصائص ٣٠١/١، شرح السيرافي لأبيات سيبويه ٥٠٠/١

(٢) النساء ١١
 (٣) يقصد آل التعريف

على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم له بمعنى الجميع، فتدخل عليهما كما تدخل على الجميع، فإن قيل: قبل وبعد لا يجوز دخول لام التعريف عليهما، وإن جاز تنكيرهما إذا لم تضافا إلى معرفة، فكذا كل، قيل: قبل وبعد أقل تصرفا من كل وبعض؛ لأنهما لا يرفعان فامتعا من اللام لقلة تمكنهما، فإن قيل: لا يجوز دخول اللام عليهما، كما لم يجوز على غير، قيل: إن غيرا أشبهت الظروف، وتضمنت معنى، لا بدليل جواز دخول لا في المعطوف عليهما، نحو قوله تعالى: [غير المغضوب عليهم ولا الضالين] (١) وحملها على لا جاز تقديم معمول ما تضاف إليه عليها في نحو: أنا زيدا غير ضارب، وإن لم يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فلما أشبهت الحرف لم يجوز دخول اللام عليها بخلاف كل وبعض، ولا يثنى كل ولا يجمع اعتمادا على معنى التثنية والجمع فيما تضاف إليه، كقولك: يعلم هذا كل واحد، وكل اخوتك جاء، وإنما تحقق بها معنى ما أضيف إليه، فلم يجوز أن يفرد بتثنية ولا جمع، لتدل أنهما لتحقيق ما أضيف إليه، ولا يثنى بعض ولا يجمع جملا على كل؛ لأنه نقيضه، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه، قال ابن النحاس غفر الله له: وقد جاء عن العرب دخول الألف واللام على كل، قال الشاعر (٢):

١٨٨ — رأيتُ الغنيَّ والفقيِرَ كليهما

إلى الموتِ يأتي الموتُ لكلِّ مَعْمَداً. (الطويل)

فأدخل الألف واللام على كل، هكذا أنشده أبو العلاء المعري رحمه الله (٣) في

رسالة الغفران، وأنشده غيره أيضا.

قوله: لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم أو المخاطب:

(١) الفاتحة ٧

(٢) لسحيم عبد بني الحسحاس . رسالة الغفران، ص ٢٣٠، ديوان سحيم، ص ٤١، وروايته في الديوان:

..... إلى الموتِ يأتي منهما الموت مَعْمَدا . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان التنوخي، أحد أفراد الدهر، وشهرته تغني عن تحديده وتعريفه،

له المصنفات المفيدة، ومنها: الأيك والعصون، وشرح ديوان المتنبي، وشرح سقط الزند، ورسالة الغفران،

وغيرها، سمي نفسه رهين المحبين؛ للزومه منزله وذهاب بصره، وله أشعار تدل على زندقته، توفي سنة تسع

وأربعين وأربعمئة . إشارة التعيين، ص ٣٤ — ٣٦

لأن عبارة البدل أن يصح معنى الكلام عند طرح المبدل منه، وإحلال البدل محله، فيلزم وقوع الظاهر متكلمًا أو مخاطبًا، والظاهر إنما هو للغيبة، فلا يجوز لذلك، ونعني بال طرح هنا ما فسره الزمخشري رحمه الله في مفصله^(١)، وقد أشرنا إلى ذلك. قوله: أو الاختصاص:

نحو قول العرب: أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل، وهذه المسألة اختلف فيها سيبويه والأخفش رحمهما الله، فذهب سيبويه إلى أن الظاهر لا يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل كل، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك، قال سيبويه: فإذا قلت: بي المسكين، كان الأمر، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك، فلا يجوز أن يكون لا يدري مَنْ تعني، لأنك لست تُحدّث عن غائب، انتهى.

قال شيخنا رحمه الله: ويحتمل أن يقال إنّ الأول يذكر كنعو من التوطئة، والثاني هو الذي تعهد بالحديث، فلما كان كذلك، لم يجز أن يكون الأول أعرف المعارف، وهو بدل الكل من الكل؛ لأنه حينئذ يحصل التشبيه بالتوطئة، وإيضاحها عن الثاني، فتتأني حكم البدل، فلا يجوز، فإن قيل: فلمَ جوزتم بدل النكرة من المعرفة على هذا، فالجواب أن الأول إذا لم يكن أعرف المعارف، لا يقبل التوكيد، يجوز أن يكون موضحًا، واحتج للأخفش رحمه الله لجواز ذلك بقوله تعالى: [ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم]^(٢) فالذين بدل من الكاف والميم في [١١٢ ب] لا ريب فيهم، ويقوله تعالى: [لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر]^(٣) فمن بدل من الكاف والميم في لكم،

(١) ما قاله الزمخشري: وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيدان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول وأطراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت فهدر الأول لم يسد كلامك • المفصل، ص ١٢١

(٢) الأنعام ١٢

(٣) يلاحظ أن ترتيب صفحات المخطوطة غير مستقيم •

(٤) الأحزاب ٢١

ويقول الشاعر^(١):

١٨٩ — فَلأَحْشَانُكَ مِشَقَّصًا أوساً أويْسُ منَ الهَبَالَةِ. (مجزوء الكامل)

يخاطب ذئبا طمع في ناقته، واسمها هبالة، وأوس من أسماء الذئب، ويقول

الشاعر^(٢):

١٩٠ — ما تَنْقِمُ الحربُ العَوانُ مِنِّي بازلُ عامينِ حديثُ سَنِي. (الرجز)

أجيز في بازل الرفع على خبر المبتدأ، والنصب على الحال، والجر على البدل من

الضمير الذي هو الياء في مني، وهو ضمير المتكلم، ويقول الشاعر^(٣):

١٩١ — أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفوني حُميداً (الوافر)

فأبدل حميدا من الياء في فاعرفوني، ولا حجة له في شيء مما ذكر، أمّا الآية

الأولى فلا نسلم أن الذي بدل، بل هو مبتدأ، وأمّا الآية الثانية فلا نسلم أن من بدل

كل من كل، بل بدل بعض، لأن من يرجو الله بعض الناس، والكاف والميم في لكم

خطاب للناس، وأمّا البيت الأول فلا نسلم أن المراد بأوس هنا الذئب، بل أوساً مصدر

أسه يؤسه إذا أعطاه، وأمّا البيت الثاني فليس الجر فيه برواية، بل جوزه بعضهم،

ويحتمل أن يكون من جوزه يرى مذهب الأخفش رحمه الله، وأمّا قول الشاعر:

فاعرفوني حميدا، فقد كفانا المصنف رحمه الله أمره، وأجاب عنه بأن حميداً منصوب على

الاختصاص، كأنه قال: أعني حميدا، لا على البدل.

(١) لأسماء بن خارجة، خاطب به ذئبا عاث في غنمه، وطمع في ناقته، فلأحشأنك: فلأرمينك، المشقص: سهم عريض النصل، وأويس: اسم الذئب. الخصائص ٧٢/٢، المسائل الحلبيات، ص ١٤٤، اللسان مادة (أوس)، حشأ، أبيل، الصحاح مادة (أبيل)، ديوان الأدب ١/ ٣٨٦

(٢) لأبي جهل بن هشام، في وقعة بدر، وبعده: لمثل هذا ولدتني أمي، وقيل ليس له إنما تمثل به، وتنقم: تكبره، العوان: الحرب التي وقع قبلها حرب، والبازل: البعير الذي انشق نابه، وحديث السن: الشاب، شواهد المعنى، ص ١٤٧، وفيه: سديس سني، الخزانة ١١ / ٣٢٥، سيرة ابن هشام ٢/ ٢٧٥، اللسان مادة (بزل)، نقم، عون

(٣) لحميد بن حريث بن بحدل من بني كلب، شاعر إسلامي من وجوه أهل دمشق، وفرسان قحطان، ولي شرطة يزيد بن معاوية، وتماهه: حميدا قد تدرت السنما. وتدرت: علوت. المقرب ١/ ٢٤٦، وقد ورد بلا عزو، وفي اللسان (ذرا) جميعاً بدل حميدا وفي إفصح الفارقي، ص ٢٦٩ ورد: ليث العشرة مكان سيف العشرة، وجاء في ابن يعيش: حميداً بلرفع، ويروى بالتصغير كما يروى بفتح الحاء غير مصغر.

باب عطف البيان

جريان: جنس لعموم الاسم والفعل والحرف في البدل والتوكيد اللفظي، وغير ذلك.

اسم: احتراز من الفعل والحرف.

جامد: احتراز من المشتق كالنعت.

معرفة: احتراز من النكرة.

في هذا الفصل نظر، فإن عطف البيان كما يجيء في المعارف، يجيء في النكرات، أعرب أبو علي رحمه الله [زيتونة] من قوله تعالى: [يوقد من شجرة مباركة زيتونة] (١) على أنه عطف بيان، وكذلك أعرب غيره قولهم: إن غيرها إبلاً وشاء، على أن إبلاً وشاء عطف بيان على غيرها، فبان أنه لا يشترط في عطف البيان التعريف، لكنه لو قال: يكون غالباً في المعارف، لكان صحيحاً.

قوله: على اسم دونه في الشهرة:

فصل حتى يجمع البدل، ويخرج أيضاً خبر المبتدأ والنعت، فإنهما إذا كانا أعم من الأول، لم يكونا كالأول في الشهرة، فضلاً عن أن يكونا أشهر منه، ومثال الأشهر قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه بعمر أشهر منه بأبي حفص.

قوله: أو مثله:

ليدخل فيه مثل قول الشاعر (٢):

(١) النور ٣٥
(٢) لرؤية بن العجاج، سطر: كتب، ويعني بالأسفار آيات الكتاب الكريم، ونصر هذا هو نصر بن سيار، ونصر الثاني صاحبه الكتاب ١٨٥ / ٢ وفيه: يا نصر نصر نصر، الخصائص ١ / ٣٤٠، شرح المفصل ٣ / ٢، شرح شواهد المغني، ص ٨١٢، الخزانة ٢ / ٢١٩

١٩٢- إني وأسطار سطران سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا. (الرجز)
فنصر الأول منادى، والثاني عطف بيان على الموضع، وقيل بل هو منصوب
بإضمار فعل، أي: انصربي نصرًا^(١)، وهو الأظهر.

قوله: بينه كما بينه النعت:

يعني أنه ليس الأول مطرحة كالبديل، بل هو مراد، كما يراد في النعت.

قوله: ولا يشترط . . . إلى ولا في حكمه^(٢):

بهذا يفارق النعت على قول من يشترط الاشتقاق في النعت، وهو الأكثر.

قوله: إلا بالفاظ مختصة:

هذا هو التوكيد المعنوي.

قوله: كما تفعل بالبديل:

هذا فرق بين البديل وعطف البيان من جهة المعنى، والفرق بينهما من جهة اللفظ

يظهر في موضعين: [١١٣ أ] اسم الفاعل بالشروط التي ذكر، والنداء كما ذكرهما

رحمه الله، وكذلك إذا نصبت زيدا الثاني لا يجوز فيه البدلية أصلا، وتعين لعطف

البيان، لا يقال: يظهر الفرق بينهما أيضا من جهة اللفظ في موضع آخر، وهو أن باب

البديل يجوز فيه اختلافهما تعريفا وتنكيرا، ولا كذلك عطف البيان، ولأنا نقول: إنما

نذكر الفرق حيث يتوهم اللبس، ولا يتوهم اللبس عند اختلافهما تعريفا وتنكيرا، فلا

يحتاج إلى ذكر ذلك، وكذلك أيضا لم نقل: إن البديل يتبع المضمرة، ولا كذلك عطف

البيان.

قوله: وأكثر استعماله . . . إلى قوله: قفة^(٣):

(١) نصب نصر الثاني على الإغراء وجه جيد .

(٢) تمام العبارة: فيه أن يكون مشتقا ولا في حكمه . المقرب ٢٤٨/١

(٣) تمام العبارة: في الأسماء الأعلام إذا جرت على الكنى، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى، أو على الأسماء

الأعلام المضافة، نحو قولك: قام أبو عبد الله قفة . المقرب ٢٤٨/١ - ٢٤٩

علم أن ضابط وجوب جريان أحدهما على الآخر أن يكون أحدهما مضافا،
فينبغي جري الآخر عليه، مفردا كان أو مضافا، فإن كانا مفردين، فهو الذي نذكره
الآن، إن شاء الله تعالى.

قوله: فإن اجتمع اللقب إلى آخره^(١):

ينبغي أن يقول: اللقب غير المضاف، فإن ما ذكره من الحكم لا يجوز إلا إذا
كانا مفردين، أما إذا كان أحدهما مضافا فلا يجوز فيه إلا ما ذكره متقدما من جري
أحدهما على الآخر عطف بيان.

قوله: ولم يجز غير ذلك:

هذا الذي ذكره مذهب البصريين رحمهم الله، وأجاز الكوفيون رحمهم الله الإضافة
كالبصريين، وأن يجري الثاني على الأول عطف بيان، حكى الفراء رحمه الله عن
العرب: خيركم يحيى عينان، لرجل كان ضخم العينين، وقد حكى بعضهم الوجهين
عند البصريين أيضا، وعلّة الإضافة أن منهاج أعلامهم إما مفرد كزيد وعمرو،
وإما مضاف كالكنى، فلما كان اللقب والاسم هنا مخالفين لما عهد في أسمائهم،
أضافوا أحدهما إلى الآخر ليجريا على نهج أسمائهم، فإن قيل: يلزم مما ذكرت من
الإضافة إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز على ما تقدم في باب الإضافة،
فالجواب أنا نجعل أحدهما بمتلة الاسم، والآخر بمتلة المسمى، وقد تقدم في باب
الإضافة الكلام على جواز إضافة المسمى إلى الاسم بما أغنى عن إعادته هنا.

(١) تمام الفقرة: مع اسم مفرد أضفت الاسم إلى اللقب . المقرب ٢٤٩/١

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ (الْفَخْرِيُّ)

أَسْتَسْمَرَ (النَّبِيُّ) الْفَرُوقِيُّ

بَابُ الْإِعْمَالِ (١)

قوله: وقد يعرض:

هذا الباب يترجم بباب التنازع، وترجمة سيبويه رحمه الله (٢): هذا باب الفاعلين المفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وإن كان رحمه الله لم يجمع في الترجمة مسائل الباب، كما جرت عادته رحمه الله في أكثر أبواب كتابه، وإنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتكالا على فهم الباقي في نشر المسائل، أو من تفهيم الموقف، ويحتمل عندي أن لا يريد بقوله: الفاعلين المفعولين، أن يكونا متصفين بهذه الصفة في آنٍ واحد، بل أعم من ذلك، وهو أنهما لا يخرجان عن هذه الصفة بأن يكونا إمّا فاعلين فقط، أو مفعولين فقط، أو فاعلين ومفعولين معا، ويكون باقي الترجمة مبينا لهذه الحالة الثالثة، أو يكون رحمه الله قد اكتفى عن ذكر الباقي بقوله: وما كان نحو ذلك، وقد جرت عادة أكثر النحاة أن يذكروا هذا الباب في ضمن باب الفاعل إذا كان من فروعه من حيث يحتاج فيه إلى إضمار الفاعل في بعض مسائله، والمصنف رحمه الله أفرده بذاته اتباعا لسيبويه رحمه الله، حيث أفرده بباب كما ذكرنا، ولهذا الباب ضابط ذكر المصنف رحمه الله بعضه، وفيما ذكره بحث، فلنذكر الضابط أولا، ثم نعطف على ضابطه فتتكلم عليه، فضابطه أن يتقدم عاملان فصاعدا من فعل أو شبهه، غير حرف، ليس أحدهما للتأكيد، مجتمعين على معمول فصاعدا، بشرط أن لا يكون المعمول سببا يطلبه أحد العاملين، أو كلاهما مرفوعا،

(١) لم يفرد ابن النحاس للإعمال بابا، بل أدمجه مع الباب الذي قبله، وهو عطف البيان . وهذا الباب بتمامه موجود في تذكرة النحاة، ص ٣٣٦ فما بعدها

(٢) الكتاب ٧٣/١ - ٨٠. ولم ينقل ابن النحاس عن سيبويه هذا النص نقلا حرفيا، ولا عن تذكرة النحاة كذلك، فجاءت فروق في بعض الألفاظ، ولكن هذا الاختلاف لا يؤدي إلى تغير المعنى المقصود .

وبشرط أن تكون المعمولات أقل من مقتضيات [١١٣ ب] العوامل، وبشرط أن يصح لكل واحد من تلك العوامل أن يعمل فيما تنازعوا فيه، ولا يفسد المعنى، سواء في ذلك ما يعمل بنفسه، أو بحرف جر، وسواء المتعدي إلى واحد أو أكثر، وسواء فيه وجود حرف عطف و عدمه، فقولنا: أن يتقدم: احتراز من مثل: قام زيد وقعد، فإنه ليس من باب التنازع في شيء، وقولنا: عاملان فصاعدا، ليدخل فيه مثل: كما صليت ورحمت وباركت، ومثله قول الشاعر^(١):

١٩٣ — أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا

عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ. (البسيط)

ومثله^(٢):

١٩٤ — جِيءَ ثُمَّ حَالَفَ وَثِقَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ

لِمَنْ أَجَارُوا ذُرَا عَزِيبًا هُونِ. (البسيط)

ومثله^(٣):

١٩٥ — بِمِثْلِهَا يَرُوحُ يُرِيدُ هَوًّا وَيَقْضِي أَلَمَّ ذُو الْأَرَبِ الرَّحِيلُ. (الوافر)

ومثله^(٤):

١٩٦ — سُلِّتَ (الطويل)

البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله، ويروى: فلم تمنع ولم تعط نائلا، وأنشد ابن الدهان آخره: فسيان لا حمدٌ لديك ولا ذم ، كذا نقلته من خطه، وقولنا: من فعل أو شبهه، ليدخل فيه اسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما، نحو قوله تعالى: [هاؤم أقرأوا

(١) هذا البيت لم نقف له على قائل معين ، شذور الذهب، ص ٤٢١، تذكرة النحاة، ص ٣٣٧

(٢) لم أعرف قائله، ويروى: جيء ثم حالف وقف بالقوم إنهم لمن أجاروا ذو عز بلا هون

شفاء العليل، ص ٤٤٧، تذكرة النحاة، ص ٣٣٨، الأشموني ٣٥٤/١

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله ، تذكرة النحاة، ص ٣٣٨

(٤) للحطينة، وتمامه: سلئت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيان لا ذم لديك ولا حمد

الجزانة ٢/ ٤١١، تذكرة النحاة، ص ٣٣٨، المقرب ٢٥٠/١

كتابه] (١) فهائِم اسم فعل، وقولنا: غير حرف، ليخرج منه إن وأخواتها، فإنها من مشبهات الفعل، وقولنا: ليس أحدهما للتوكيد، ليخرج نحو: قام قام زيد، وقولنا: على معمول فصاعدا، ليدخل فيه نحو: ظننت وعلمت زيدا منطلقا، عند الجميع، ورأيت وأعلمت زيدا بكرا ذاهبا، على قول من أجازاه، وقولنا: بشرط أن لا يكون المعمول سببا إلى آخره، ليخرج نحو: زيد قام وقعد أبوه، أو زيد ضربت وضربني أبوه، فإن ذلك لا يجوز أن يكون من باب التنازع، لأنك إذا أضمرت في الأول فإمّا أن تضمّر ضمير زيد، فلم يتنازع العاملان حينئذ في المعمول، إذ كل واحد منهما عامل في غير ما عمل فيه الآخر، وإمّا أن تضمّر فيه ضمير الأب فقط، فلا يصح حينئذ أن يكون خبرا لزيد، إذ لا ضمير فيه يعود إليه، وإمّا أن تضمّر فيه مضافا ومضافا إليه، وذلك ممتنع لامتناع إضافة الضمير، ولا معرج على قول من جعل قول كثير عزة (٢):

١٩٧ — وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا. (الطويل)

مما تنازع فيه عاملان، بل غريمها مبتدأ، وممطول معنى خبران مقدمان، والجملة خبر عزة، فإن طلباه منصوبا، نحو: زيد ضربت وأهنت أخاه، جازت المسألة، وقولنا: بشرط أن تكون المعمولات أقل من مقتضيات العوامل، ليخرج نحو قولنا: ضربت وأكرمت عمرا زيدا، تريد ضربت زيدا وأكرمت عمرا، إن جاز مثل هذا الكلام، لأن كل واحد منهما حينئذ قد أخذ ما يقتضيه، فلا تنازع، وهذا الشرط مفهوم من قولنا: مجتمعين، فإنه إذا كان معمول كل واحد منهما مذكورا في اللفظ لم يكن العاملان حينئذ مجتمعين على معمول، بل كل واحد منهما حينئذ منفرد بمعموله، وإنما ذكرناه

(١) الحاقّة ١٩

(٢) لكثير عزة، وقامه: قضى كل ذي دين فوقى غريمه
الغريم: الدائن، وممطول: اسم مفعول من قولهم: مظل الدين إذا سوف في قضائه ولم يؤده، معنّى: اسم مفعول من قولهم: عناه الأمر يعنيه إذا شقّ عليه وسبب له العناء . المصع ١٤٧/٥، شرح المفصل ٨/١، شذور الذهب، ص ٤٢١، الأشجوني ٣٥٣/١، أوضح المسالك ١٩٥/٢، الحماسة البصرية ١٧٢/٢، ديوان كثير، ص ٣٢٨

ليكون أوضح من تركه، واعلم أنه لا يجوز في هذا الباب أن نفصل بين الثاني ومعموله بعمول الأول، فنقول: ضربت وضربني أباه زيد، لأن ذلك يؤدي إلى فصلين، وذلك مستكره لا يجوز، وقولنا: بشرط أن يصح إلى قولنا: المعمولات، ليخرج منه نحو قول امرئ القيس (١):

١٩٨ — فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفائي ولم أطلب قليل من المال. (الطويل)

فإن سيوبه رحمه الله قال (٢): فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب [١١٤ أ] عنده المُلْك، ولو لم يرد ذلك فنصب، فسد المعنى، وبيان ذلك أن جعل أطلب عاملاً في قليل يفسد المعنى كما ذكر رحمه الله، بيانه: أن لو حرف شرط يقتضي شرطاً وجواباً، وكلاهما إذا لم يكن معه حرف نفي، كان منفيًا، وإن كان معه حرف نفي، كان مثبتًا، وكذلك إذا كان حرف النفي مع أحدهما دون الآخر، كان الذي معه حرف النفي مثبتًا، وما ليس معه حرف النفي منفيًا، قال شيخنا رحمه الله: ضرورة أنه في الموضوعين مقدر، يعني بالموضوعين الشرط والجزاء، ثم قال: فلو كان موجوداً لم يصح تقديره، فبان من ذلك أنه إذا كان مقدرًا لم يكن موجوداً، وإذا لم يكن موجوداً فهو منفي، فعرّفنا أنه إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفيًا، وإن دخل عليه حرف نفي، والتقدير أنه منفي، صار موجباً؛ لدخول النفي على النفي، فتبين من هذا أن الذي جعله شرطاً، وهو السعي لأدنى معيشة، منفي إذ لا حرف نفي معه، وأن الذي جعله جواباً، وهو كفاية القليل منفي أيضاً، إذ لا حرف نفي معه كما قلنا، ثم عطف عليه لم أطلب، والمعطوف على الجواب جواب، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو جاز أن يعمل لم أطلب في قليل، لكان طلب القليل مثبتاً ضرورة،

(١) يصف الشاعر همته • الإنصاف ٨٤/١، الديوان، ص ١٢٩، الكتاب ٧٩/١، الهمع ٥ / ١٤٤، شواهد المغني، ص ٣٤٢، شرح المفصل ٧٨/١، الأشموني ١ / ٣٥١
(٢) الكتاب ٧٩/١

كونه معه حرف نفى، فيكون حينئذ قد أثبت طلب القليل بعد نفيه السعي لأدنى معيشة، ولا معنى لطلب القليل إلاّ السعي لأدنى معيشة، ولا للسعي لأدنى معيشة إلاّ طلب القليل، فيكون قد أثبت ثانيا ما نفى أولا، فيتناقض أول البيت وآخره، بخلاف ما إذا جعلنا مفعول لم أطلب الملك، فإنه يستقيم معنى البيت حينئذ، لأنه يكون قد نفى السعي لأدنى معيشة، وأثبت طلب الملك، وهذا معنى مستقيم، ويؤكد أن المطلوب عنده الملك قوله بعده^(١):

١٩٩ — ولكننا أسعَى لمجدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُوْتَلَّ أمثالي. (الطويل)
 فإن قيل: فلم ذكر أبو علي^(٢) والمبرد^(٣) رحمهما الله هذا البيت في باب التنازع، فالجواب ما ذكره المازني رحمه الله، وهو أنه لو لم يكن إعمال الأول جائزا لما وضع هذا في هذا الموضوع، بيان هذا الكلام يعني أنك إذا عملت الأول في باب التنازع تكون قد فصلت بين الأول ومعموله بجملة، كما فصلت هنا بين كفايي وبين قليل الذي هو معموله بلم أطلب، وهو حملة حملا على باب التنازع، وقد تكلف بعضهم لهذا البيت، وجعله من باب التنازع بأن جعل الواو في ولم أطلب واو الحال، ولم يجعلها واو العطف، فيكون كأنه قال: كفايي القليل في حال كوني لم أطلبه، قال ابن خروف: الحال فاسدة، ووجه شيخنا رحمه الله فساد الحال بأن قال: إنما كانت فاسدة لأنها تكون مقيدة لكفاية، لأن المعمول يقيد العامل، يعني أن لم أطلب حينئذ يكون حالا من فاعل كفايي، أو من مفعوله، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، فيكون كفايي عاملا في لم أطلب، فيكون لم أطلب مقيدا للكفاية، ثم قال شيخنا رحمه الله: ولا يلزم من انتفاء المقيد انتفاء المطلق، فلا يعطي حينئذ مراد الشاعر من حيث يصير المعنى أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل مقيدا بعدم الطلب، وليس مراده، بل مراده أنه لو

(١) لامرئ القيس . الديوان، ص ١٢٩، الجمع ٢ / ١٩٠

(٢) ذكره في الإيضاح العضدي، ص ٦٧

(٣) ذكره في المقتضب ٧٦/٤

سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل، سواء طلبه، وترك طلبه، قال شيخنا رحمه الله: وهذا يحتمل أن يكون سر قول سيبويه رحمه الله: لو نصبت لفسد المعنى [١١٤ ب] وقولنا: سواء في ذلك ما يعمل بنفسه وبحرف جر، ليدخل فيه مثل قول الشاعر^(١):

٢٠٠ — إذا هي لم تستكْ بعودِ أراكِ تُنخَلْ فاستاكتْ به عودُ إسحِلِ. (الطويل)

فتنازع بين تنخل واستاكت، والأول متعد بنفسه، والثاني بحرف جر، وقولنا: سواء المتعدي إلى واحد أو أكثر، ليدخل فيه نحو قولك: ظنني وظننت زيدا قائما إياه، على ما سنذكرها إذا وصلنا إليها من كلام المصنف، ونذكر إن شاء الله تعالى الخلاف هناك في ذوات الثلاثة المفعولين، وقولنا: سواء فيه وجود حرف وعدمه، ليشمل نحو: ضربني وضربت زيدا، وقوله تعالى: [آتوني أفرغ عليه قطرا]^(٢)، وقوله تعالى: [هاؤم اقرأوا كتابيه]^(٣)، وإن كان ابن الدهان في الشامل قد نقل أن البغدادي^(٤) منع جواز التنازع إلا فيما معه حرف عطف، فما ذكر في هذا الباب من الآي والأبيات التي لم يجيء فيها حرف عطف ترد عليه منعه، ثم قال ابن الدهان رحمه الله: وهذا كثير مطرد يالواو وجميع حروف العطف وبغيرها كما تقدم، فهذا ما في ضابطنا، فنرجع إلى ضابطه، فنقول:

قوله: أن يجتمع منها عاملان فصاعدا:

(١) نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه محقق كتاب سيبويه إلى طفيل الغنوي، وقال العيني: ذكر الزمخشري في المفصل وشارح كتاب سيبويه أن قائله هو عمر بن أبي ربيعة، وقال النحاس: قال الأصمعي: قائله هو طفيل الغنوي، ونسبه الجرمي للمقعن الكندي، ثم قال: والصحيح أنه لطفيل الغنوي . انتهى كلام العيني والصحيح أنه لابن عبد الله بن أبي ربيعة، ولد سنة ٢٣هـ، ويكنى أبا الخطاب . لم تستك: لم تستعمل السواك، وهو عود تنظف به الأسنان، تنخل: اختير، الإسحِل: شجر تتخذ منه المساويك، وكذلك الأراك . الكتاب ١/ ٧٨، شفاء العليل، ص ٤٤٨، شرح المفصل ١/ ٧٩، إصلاح الخلل، ص ٢١٨، التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٣، المقاصد النحوية (هامش خزائن الأدب) ٣٢/٣

(٢) الكهف ٩٦

(٣) الحاقة ١٩

(٤) الذين عرفوا بالبغدادي كثيرون، ويغلب الظن أنه أراد القالي صاحب كتاب الأمل والذليل والنوادر، وقد سبق التعريف به .

يدخل عليه ما إذا كان أحدهما للتأكيد، نحو قول الشاعر^(١):

٢٠١ — أتاك أتاكِ اللاحقونَ احبس احبسِ (الطويل)

فإن قوله: أتاكِ أتاكِ عاملان، وليس من باب التنازع، لكون الثاني تأكيداً للأول، فإن قيل إذا كان الثاني تأكيداً كما ذكرت، فما العامل في (اللاحقون)، هل الأول المؤكّد، أم الثاني المؤكّد؟ فالجواب أن بعضهم جوّز أن يكون العاملان معا عملا فيه عملا واحداً، ولا يلزم منه اجتماع عاملين على معمول واحد، من حيث إن الثاني لما كان تأكيداً للأول، جرباً مجرى الشيء الواحد، فكان الثاني هو الأول، وليس غيره، وقال بعضهم: إن العامل هو الأول، والثاني يتزلّ متزلة حرف التأكيد، كاللام في قولنا: لزيد منطلق، وغيرها، وأغفل في قوله: ويتأخر عنها معمول فصاعداً، اشتراط أن لا يكون المعمول سببياً مرفوعاً على ما تقدم في ضابطنا، وأهمل أيضاً في ضابطه جميع ما ذكرناه في ضابطنا من التنبيه على المتعدي واللازم، ومن وجود حرف العطف وعدمه، وكأنه اكتفى بأن عدم تخصيصه بالذكر يكون عاماً لجميع الأحوال من حيث دخول الجميع تحت الإطلاق، ومن قوله: فمثال تقدّم العاملين إلى قوله: متى ظننت أو علمت زيدا منطلقاً^(٢):

مثل على ما ذكره، فلا نتكلم الآن عليها، بل نقول: إذا اجتمعت العوامل التي

ذكرناها^(٣) على الوجوه التي اشترطناها فلا تخلو العوامل^(٤) حينئذ إما أن

(١) للكميّ، وصدّره: فأين إلى أين النجاء بيلغي، ويروى: أتاكِ أتاكِ، والمعنى: أين المفر، وأين النجاة بيلغي، والنجاء: الإسراع، واحبس: أي احبس نفسك، الخصائص ٣/١٠٣، ١٠٩، الممع ٥/١٤٥، تذكرة النجاة، ص ٣٤٢، شفاء العليل، ص ٤٤٥، الأشموني ١/٣٥٠، وفيه: بيغلة .

(٢) من هنا إلى قوله: أن يضمّر، موجود في تذكرة النجاة، ص ٣٣٣ — ٣٦٢ وتام العبارة: على معمول واحد (ضربني وضربت زيدا) فزيد يطلبه ضربني، وضربت من جهة المعنى، ومثال تقدم أزيد من عامل على معنى واحد، نحو قوله: سنلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً ٠٠٠ البيت، فقد تتقدم على الطائل ثلاثة عوامل، وهي: سنلت، وتبخل، وتعط، ومثال تقدم العامل على أزيد من معمول واحد، نحو قولك: متى ظننت أو علمت زيدا منطلقاً . المقرب ١/٢٥٠

(٣) كتبت: ذكرنا

(٤) كتبت: فلا يخلو العامل، وما أثبتناه من تذكرة النجاة

تطلب (١) المعمول متفقة أو مختلفة، فإن طلبته متفقة، كقام وقعد زيد (٢)، وخيف
وليم زيد، وضربت وأهنت وشتمت زيدا، ففي مثل هذه المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب
سيبويه رحمه الله ومن تبعه جواز إعمال أيهما شئت واختيار إعمال الثاني، ومذهب
الكسائي رحمه الله ومن تبعه جواز إعمال أيهما شئت واختيار إعمال الأول، ومذهب
الفراء رحمه الله أن العاملين معاً عاملان في هذا المعمول الواحد [١١٥ أ] ولا حذف
عنده (٣) في مثل هذه المسألة، ولا إضمار، بشرط أن لا يكون (٤) أحد العاملين
معطوفا على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى كقولنا: قام أو قعد زيد،
ومذهبه في هذه المسألة يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة معروفة في كلام العرب، وهي أن
كل عامل لا بد (٥) أن يحدث إعرابا، ولذلك سمي عاملا، وعلى قوله إن العاملين
عملا معا في هذا، يلزم أن يكون كل واحد منهما لم يحدث إعرابا، إذ الإعراب إنما
أحدثه العاملان معا لا أحدهما، فيكون كل واحد منهما حينئذ لم يحدث إعرابا، فيلزم
خرم قاعدة قد استقرئ اطرادها في كلام العرب، وما يؤدي إلى مثل ذلك مرفوض،
وما جاء في الشعر والعاملان يطلبانه مرفوعا قوله (٦):

٢٠٢ — إذا شئتُ نَجَانِي صَرُومٌ مَشِيْعٌ معي وَعَقَامٌ يَتَّقِي الفحلَ مَقْلَتُ
يَطُوفُ بِمَا مِنْ جَانِبِيهِ وَيَتَّقِي بِهَا الشَّمْسَ حَيٌّ فِي الأَكَارِعِ مَيَّتٌ.

(الطويل)

ومثله قوله (٧):

- (١) كتبت: يطلب، وما أثبتناه من تذكرة النحاة
(٢) كتب بعد هذه الكلمة: مثل هذه، وهي زائدة، ويبدو أن الناسخ كان ينقل عن كتاب آخر، فوقعت عينه
على السطر التالي، حيث وردت فيه هذه العبارة فكاتبها، ثم أكمل الكتابة
(٣) كتبت: ولا خلاف عندنا، وما أثبتناه من تذكرة النحاة
(٤) كتبت: بشرط أن يكون بدون لا، وما أثبتناه من تذكرة النحاة
(٥) كتبت: فلا بد
(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، والعقام: الذي لا يولد له . تذكرة النحاة، ص ٣٤٣
(٧) لم أتمكن من معرفة قائله . والرعات: مفردها رعثة، وهي الزمغان تحت أذني الشاة، ويعني: الغنم تذكرة
النحاة، ص ٣٤٣

٢٠٣— إن الرِّعَاثَ إِذَا تَكُونُ وَدِيعَةً تُمَسِّي وَتُصْبِحُ دَرَّهَا مَمْحُوقًا. (الكامل)
ومثله قوله (١):

٢٠٤— قَطُوبٌ فَمَا تَلْقَاهُ إِلَّا كَأَنَّما

زوى وَجْهَهُ إِنْ لَا كَهْ فُوهُ حَنْظَلٌ. (الطويل)

ومثله قوله (٢):

٢٠٥— وَإِذَا تَنَوَّرَ طَارِقٌ مُسْتَطَرِقٌ نَبَحَتْ فَدَلَّتْهُ عَلَيَّ كِلَابِي. (الكامل)
ومما طلباه منصوبا قول كثير (٣):

٢٠٦— قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ

وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا. (الطويل)

ومما جاء بحرف لا يقتضي التشريك قوله (٤):

٢٠٧— وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ. (الطويل)

وإن طلبته مختلفة فالأول إمّا أن يريد مرفوعا أو لا، فإن كان الأول يريد مرفوعا فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله، نحو قولك: ضربني وضربت زيدا، وأهين وشتمت بكرا، ففي هذه المسألة أيضا ثلاثة مذاهب: سيبويه والكسائي على مذهبهما في المسألة المتقدمة والفراء في مثل هذه يوجب إعمال الأول، ويقول: إن إعمال الثاني يؤدي إمّا للإضمار قبل الذكر، كما يقول سيبويه رحمه الله، أو إلى حذف الفاعل،

(١) رواه ابن جني عن أبي زيد ولم ينسبه، تذكرة النحاة، ص ٣٤٤، شرح الجمل — ابن عصفور ١/٦١٥

(٢) لابن هرمة . تذكرة النحاة، ص ٣٤٤، خزنة الأدب ١١/٤٤٤، الأغاني ٥/٢٦٣، الحيوان ١/٣٨٤

(٣) لكثير عزة . الخزنة ٥/٢٢٣، الأشئوبى ١/٣٥٣، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٤٠، الإيضاح العضدي،

ص ٦٦، شرح ابن يعيش ١/٨، شرح التصريح على التوضيح ١/٣١٨، اللسان مادة (غرم)

(٤) لذي الرمة، والبلقع الأرض القفر، والعمى يراد به هنا: زوال الآثار من الديار، والرسوم: الآثار غير الشاخصة

• إصلاح المنطق ص ٣٠٣، المقتضب ٢/١٧٦، همع الهوامع ٥/٣١٤، الفوائد الضيائية ٢/١١، تذكرة

النحاة، ص ٣٤٤، شرح ابن يعيش ٢/١٢٢

كما يقول الكسائي رحمه الله، على ما سنذكره فيما بعد، وكل منهما غير جائز عند
الفراء، فأوجب إعمال الأول للتخلص من ذلك، وهو محجوج بقول الشاعر^(١):

٢٠٨- وكمتاً مدمأه كأن متوتها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب. (الطويل)

فإن سيبويه رحمه الله وغيره من الثقات أنشده بنصب لون، ولا يفيد الفراء رحمه
الله إنشاده إياه برفع لون، لأننا نقول له: هبك سلمت لك هذه الرواية، فكيف تصنع
برواية النصب، وقد رواها الثقات، ولا سبيل إلى رد ما رووه، وهو محجوج بهذا.

قال شيخنا رحمه الله: ومنع الفراء هذه المسألة مع أنه روى الأبيات المستشهد بها
على ذلك، فيحتمل أن يكون منعه راجعاً إلى القياس عليها، أو أطلق لا يجوز، ويريد لا
يحسن وإلا فلا سبيل إلى رد ما ثبت عن العرب، ولم يرو أحد من العلماء المتقدمين
فيما علمت في هذه المسألة عن الفراء إلا إيجاب إعمال الأول، وروى الشيخ جمال
الدين محمد بن مالك صاحبنا رحمه الله أن الفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال الثاني
في الظاهر، ويضمر في الأول، كما يقول سيبويه وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول
[١١٥ ب] أوجب أن يكون الضمير بارزاً بعد الثاني ومعموله، فيقول مثلاً:
ضربني وضربت زيدا هو، وضربني وضربت الزيدتين هما، ولم أقف على هذا النقل عن
الفراء من غير كلام ابن مالك رحمه الله، وهو الثقة فيما ينقل، والفاصل^(٢) حين يقول.
وإن كان الأول يريد غير مرفوع، نحو: ضربت وضربني زيد، فسيبويه والكسائي
رحمهما الله على مذهبيهما المتقدمين، والفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال أيهما
شئت، ويختار الأول كالكسائي، ومما جاء من إعمال الثاني في الشعر قول الفرزدق^(٣):

(١) لطفي بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي، الكمت: المشرب بالحمرة، وهو من أوصاف الخيل، جمع كمت،
والمدماة: الشديدة الحمرة، متوها: ظهورها جمع متن، استشعرت: كأنها ليست منه شعراء، المذهب: الموه
بالذهب. الكتاب ٧٧/١، الإنصاف ٨٨/١، شرح ابن عيش ٧٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١
، المقتضب ٧٥/٤

(٢) في تذكرة النحاة: والفاضل

(٣) ولكن نصفاً: أي إتصافاً وعدلاً. الكتاب ٧٧/١، شرح ابن عيش ٧٨/١، تذكرة النحاة، ص ٣٤٥،
الإنصاف ٨٧/١

٢٠٩- ولكن نصفًا لو سببتُ وسني

بنو عبد شمس من منافٍ وهاشم. (الطويل)

ومثله قول الشاعر^(١):

٢١٠- ولقد أرى تَعْنَى به سيفانة تُصبي الحليمَ ومثلها أصباه. (الكامل)

قوله: والاختيار في جميع ذلك إعمال الثاني ويجوز إعمال الأول:

في هذا الكلام نظر، فإن من جملة ما مثل به: ضربني وضربت زيدا، ومتى ظننت أو علمت زيدا منطلقًا، وقد ذكرنا أن الفراء في المسألة الأولى يوجب إعمال الأول على المشهور عنه، وفي الثانية يعملهما معًا، كما تقدم النقل عنه، لكن الظاهر أنه لم يتعرض إلى مذهب الفراء، بل ذكر مذهب سيويه والكسائي، كما جرت عادة جماعة من المصنفين وإنما أوجنا إعمال الثاني لقربه، والعرب تراعي القرب مع فساد المعنى في نحو قولهم: هذا جحر ضب خرب، وقول امرئ القيس^(٢):

١١١- كأن ثبيرًا في عرّانين وبّله كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزْمَلٍ. (الطويل)

وقول الراجز^(٣):

١١٢- كأن نَسَجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ. (الرجز)

وقول الشاعر^(٤):

(١) لرجل من باهلة، وتغني به: تقيم، والسيفانة: المشوكة الشبيهة بالسيف في إرهافه، تصبي الحليم: تدعوه إلى الصبا • الإنصاف ٨٩/١، الكتاب ٧٧/١

(٢) رواية الديوان: كأن أبانا في أفانين ودقه، وثبير: جبل بمكة، والوبل: المطر العظيم، البجاد: كساء من وبر الإبل وصوف الغنم مخططة، ومزمل: ملتف، وأبان: جبل، وأفانين ودقه: ضروب مطره • الديوان، ص ١٢٢، شواهد المغني، ص ٨٨٢، تذكرة النحاة، ص ٣٠٨، شفاء العليل، ص ٧٤٨، شرح القصائد السبع، ص ١٠٦

(٣) للعجاج، والمرمل: المنسوج • الكتاب ٤٣٧/١، تذكرة النحاة، ص ٣٤٦، الإنصاف ٦٠٥/٢، الخصائص ٣/٢٢١، ديوان العجاج، ص ١٥٨

(٤) للمتنخل الهذلي يرثي ابنه أثيلة • والثفرة: موضع المخافة، كالنخا: حافظها، الخيعل: ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر، الفضل هو الخيعل ليس تحته إزار ولا سراويل، والهلوك من النساء: التي تبتخر في مشيتها • الخزانة ١١/٥، تذكرة النحاة، ص ٣٤٦، الخصائص ١٦٧/٢

٢١٣ - السَّالِكُ النَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْتَّهَا

مَشَى اهلوك عليها الخيعل الفضلُ. (البيسط)

فجروا حرب، ومزمل، والمزمل، ورفعوا الفضل إتباعا لما قبلهن لقربه، وإن لم يكن المعنى عليه، فإن تراعي العرب القرب مع صحة المعنى أولى، وهذا الذي تسميه النحاة عطفًا على الجوار، وينشدون عليه (١):

٢١٤ - أطوفُ بها لا أرى غيرَها كما طافَ بالبيعةِ الراهبُ. (المتقارب)

وأكثرهم يعتقده مخصوصا بالجرور، وقد جاء في المرفوع كما أنشدنا في الفضل، أنشده بعضهم على أنه من هذا الباب، وإن كان ابن جني رحمه الله وغيره قد خرّجوا لجميع ما ذكر وجها يخرج عن الجوار، فإن قالوا: كان أصله حرب جحر، فحذف جحر المضاف، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه، فاتصل بعامله، فاستتر فيه، فتقديره: حرب هو، وكذلك مزمل فيه، فحذف حرف الجر، واتصل الضمير مرفوعا بعامله، فاستتر، وهذا التخريج لا يضيرنا، فإنما استدللنا به على رأي من يجعله على الجوار، ولا نقول بهذا التخريج، وأيضا فقد حملهم مراعاة العرب على أن فضلوا العامل الزائد على العامل الذي ليس بزائد في قولهم: خشنت بصدرة وصدر زيد، فجروا صدرا ونصبوه، لكن الجر فيه أكثر بنص سيبويه رحمه الله (٢)، فراعوا صدر الجرور بالباء الزائدة، وجروا لقرب الباء من المعطوف، وبعد الفضل، فإذا راعوا الأقرب الزائد، فإن يراعوا الأقرب فيما ليس بزائد أولى، ودليل آخر وهو أن إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعا، والفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعا لا نظير له إلا في الاعتراض، والاعتراض لا اعتبار به [١١٦ أ] لقلته، ودليل آخر، وهو أن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بدليل قول سيبويه رحمه الله: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومك،

(١) لم أتمكن من معرفة قائله . تذكره النحاة، ص ٣٤٦، الأزهية في علم الحروف، ص ٨٢

(٢) الكتاب ٧٤/١

فهذا النص يقتضي أن العرب لا تعمل إلا الثاني، لأنه ذكره بلفظ إنما التي هي للحصر، فلو اقتصر عليه لما كان عن عمل الثاني عدول، لكنه قال بعد بأسطار: وقد يجوز ضربت وضربني زيدا، لأن بعضهم يقول: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا، فذكره في الأول بلفظ إنما كما تقدم، وقوله في الثاني: لأن بعضهم، يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير، وإعمال الأول قليل، وهذا إنما قاله سيبويه رحمه الله نقلا عن العرب، بدليل قوله: وإنما كلامهم، والحمل على ما كثر في كلام العرب أولى من الحمل على ما قل، استدلل الناس للكوفيين بأدلة منها أن قالوا: إن تقدم الأول دليل العناية به، وإبطال عمله، وإعمال الثاني دليل عدم العناية، فيتناقضان، ومنها أنهم قالوا: إنا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: عندي ثلاثة ذكور من البط، وعندي ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور، وحذفوها لما تقدم لفظ البط، فدل ذلك على مراعاتهم المتقدم، ومنها أنهم قالوا: رأينا العرب إذا اجتمع طالبان راعوا الأول، بدليل أنه إذا اجتمع القسم والشرط، فإنهم يجعلون الجواب للمتقدم منهما^(١) إذا لم يتقدمها شيء، ولا يجيء خلاف ذلك إلا في الشعر، فكذلك ينبغي هنا إذا لم يكن إعمال الأول واجبا أن يكون مختارا، ومنها أنهم قالوا: إن إعمال الثاني يلزم منه الإضمار قبل الذكر كما قلتم، أو الحذف في الفاعل كما قلنا، ولا كذلك إعمال الأول، والمصير إلى ما لا يلزم منه شيء مما ذكرنا أولى من المصير إلى ما يلزم منه ما ذكرنا.

والجواب عن جميع ما ذكروا، أما الأول، فنقول: إنهم لو أعملوا الأول لراعوه من كل وجه، وأهملوا الثاني من كل وجه، وهذا نقيض الحكمة، بل جعلوا تقدم الأول عناية به من وجه، وإعمال الثاني عناية به من وجه، فأعطوا لكل واحد منهما حصة من العناية، لأننا لا نصير إلى إعمال الثاني إلا بعد إعطائنا الأول ما يستحقه^(٢) إمَّا

(١) كتبت: منهم، وفي تذكرة النحاة: منهما

(٢) وردت هذه العبارة في تذكرة النحاة على النحو التالي: فأعطوا لكل منهما حصة من العناية، على أنا نقول: إعمال الثاني لا يجمع الأول شيئا من العناية على أن لا تصير إلى إعمال الثاني .

مضمرا فيه إن طلب فاعلا، أو محذوفا معه إن طلب مفعولا، بخلاف إعمال الأول، فإننا نذكر العامل الثاني قبل توفية الأول ما يقتضيه، فلو قيل بما ذكرنا إن إعمال الثاني أتم في الاهتمام بالأول من إعماله، لم نتعد ذلك، وأمّا الجواب عن الثاني فنقول: ما ذكرتم دليل لنا لا لكم، لأن العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكرته إذا تقدم الذكور لكونه أقرب إليه، وأنته إذا تقدم البط لقربه منه أيضا، ثم ما ذكرتم معارض بقول العرب: علمت لزيد منطلق، وعلمت أزيد منطلق، وعلمت ما زيد منطلق، فإنهم راعوا الثاني في اللفظ لقربه دون الأول، والجواب عن الثالث هو أن تقول: إذا اجتمع طالبان فلا يخلو إمّا أن يكونا عاملين، أو ليسا كذلك، فإن لم يكونا عاملين، فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم مراعاة الأول، وقد يراعى الثاني كما ذكرنا في: علمت أزيد منطلق، وأمّا إذا كان الاثنان عاملين، فإنما تعمل العرب الثاني منهما، بدليل قولنا: إن لم يقم زيد [١١٦ ب] قمت، فإنه لما اجتمع حرف الشرط ولم، وهما جازمان، جزمت الفعل بلم، دون إن، بدليل وقوع جواب الشرط فعلا ماضيا في فصيح الكلام، ولو كان الجزم يأن لما وقع جواب الشرط ماضيا، وقد عمل حرف الشرط في الفعل الأول إلا في الشعر على الأصح؛ فعرفنا أن العمل للم دون إن، فإذا لم يكن إعمال الثاني هنا واجبا كما كان في اجتماع إن ولم، فلا أقل من أن يكون أولى. وأمّا الجواب عن الرابع، فنقول: إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بجملة كما ذكرنا، وإذا تعارض الأمر بين الفصل والإضمار قبل الذكر فإن الإضمار قبل الذكر أولى، لأن له نظيرا في كلام العرب في باب نعم، وفي باب ربّ، وفي ضمير الشأن والقصة، ولا كذلك الفصل بين العامل والمعمول، والمصير إلى ما له نظير، أو ما نظيره أكثر أولى من المصير إلى ما لا نظير له، أو قلّ نظيره.

قوله: فإن أعملت الأول إلى قوله: التقدير إذا هم نحوه (١):

(١) تمام الفقرة: أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض، وقد يحذف الضمير المنصوب في الشعر، نحو قوله: بعكاظ يعيش الناظرين إذا هم نحو شعاعه . المقرب ٢٥٠/١ - ٢٥١

إنما حسن الإضمار في الثاني هنا لأنه لا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، لأن المظهر إذا كان معمولاً للأول فالنية به التقديم، ومنه قول الشاعر^(١):

٢١٥— أَسَاءَ وَلَمْ أَجْزِهِ عَامِرٌ فَعَادَ بِحِلْمِي لَهُ مُحْسِنًا. (المتقارب)
ومثله قوله^(٢):

٢١٦— وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَنِيماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا. (الوافر)
ومثله قوله^(٣):

٢١٧— وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَتَرَى عُصُوراً بِهَا يَفْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخُدَالًا. (الوافر)
قوله: وقد يحذف الضمير المنصوب:

نبه بهذا على وهم من قال بأنه إذا عمل الأول وجب الضمير في الثاني نحو: ضربني وضربته زيد، وإنما جاز حذفه لأنه على كل حال فضلة، ولو قال عوض قوله الضمير المنصوب: الضمير غير المرفوع لكان أحسن، ليدخل فيه المنصوب، كاليث الذي أنشده وهو قوله^(٤):

٢١٨— بِعُكَاطٍ يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ. (مجزوء الكامل)
والضمير المجرور قول الشاعر^(٥):

٢١٩— يَرْنُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مَنْ أُصَادِقُهُ فِي النَّائِبَاتِ فَأَرْضِيهِ وَيُرضِينِي. (البسيط)

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، شفاء العليل، ص ٤٤٨، تذكرة النحاة، ص ٣٥٠.
(٢) لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة، يعني: لا يمدح اللثيم مجرد غناه، ديوان ذي الرمة، ص ٧٠، تذكرة النحاة، ص ٣٥٠، شرح الجمل— ابن عصفور ٦١٥/١.
(٣) للمرار الأسدي، بها: أي بالمرل، العصور: الدهور، يقتدنا: يملن بنا إلى الصبا، الخرد: جمع خريدة وهي الحفرة الحبية، الخدال: جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة، الكتاب ٧٨/١، إصلاح الخلل، ص ٢١٨، الإنصاف ٨٦/١، تذكرة النحاة، ص ٣٥٠، شفاء العليل، ص ٤٦٢.
(٤) لعاتكة بنت عبد المطلب تفخر بقومها، وعكاظ: موضع قرب مكة كانت فيه سوق في الجاهلية، ويعشى: من الإعشاء، وهو ضعف البصر ليلاً، والضمير في شعاعه يرجع إلى السلاح في الأبيات التي قبله، المقرب ١/٢٥١، الهمع ١٤٠/٥، شرح الجمل— ابن عصفور ٦١٦/١، الأشموني ٣٦٠/١.
(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، تذكرة النحاة، ص ٣٥٠.

يريد: يرنو إليّ من أصادقه، وأرنو إليه، فحذف لدلالة الأول عليه، فإن اختلف الحرفان المتعدي بهما الفعلان فإن حذف الضمير لا يجوز للإلباس وإيهام أن يكون الثاني تعدي بمثل ما تعدي به الأول، كقول الشاعر^(١):

٢٢٠ — مَالٌ عَنِّي تَيْهًا وَمَلْتُ إِلَيْهِ مُسْتَعِينٌ عَمْرُو فَكَانَ مُعِينًا. (الخفيف)

قوله: وإن أعملت الثاني إلى قوله: ضربت وضربني زيد^(٢):

إنما كان حذفه أولى وأحسن؛ لأن ذكره يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة، ومستغنى عنه فلا ضرورة إلى ذلك، بخلاف الفاعل حيث كان لا بد منه، فاحتمل فيه الإضمار قبل الذكر، على ما سيجيء.

قوله: ولا يجوز إضماره قبل الذكر إلا في ضرورة نحو قوله^(٣):

٢٢١ — عَلَمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ. (مجزوء الرمل)

ومثله قول الشاعر^(٤):

٢٢٢ — إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوَشَاةِ فَقَلَّمَا يَحَاوُلُ وَاشٍ غَيْرَ تَغْيِيرِ ذِي وَدٍّ.

(الطويل)

ومثله والضمير المجرور قول الشاعر^(٥):

٢٢٣ — وَتَقَّتْ بِهَا وَأَخْلَفَتْ أُمَّ جُنْدُبٍ

فَزَادَ غَرَامَ الْقَلْبِ إِخْلَافُهَا الْوَعْدَا. (الطويل)

(١) لم أتمكن من معرفة قائله. تذكرة النحاة، ص ٣٥١

(٢) تمام الفقرة: فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع، وكان مما يجوز حذفه اقتصارا حذفته، نحو قولك: . . . المقرب

٢٥١/١

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله. خف: رحل، القطين: جمع قاطن وهو الساكن. المقرب ٢٥١/١، الأشباه والنظائر

٤٨٤/٥، تذكرة النحاة، ص ٣٥١

(٤) لم ينسب لقائل معين، جهارا: عيانا، الغ: أي لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك. شرح ابن عقيل ١/

٥٥١، الهمع ١٤٢/٥، شرح شواهد المغني، ص ٧٤٥، شفاء العليل، ص ٤٤٨، تذكرة النحاة، ص ٣٥٢

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله. تذكرة النحاة، ص ٣٥٢

ومنع المبرد من جواز ذكر الضمير غير المرفوع مع الأول إذا عملت الثاني محتجا بما ذكرناه، والكوفيون لا يرون بالإضمار قبل الذكر في هذا الباب فضلا كان أو عمدة، وما ذكرناه [١١٧ أ] من جوازه في ضرورة الشعر لما ذكرناه من الشواهد أولى من المنع مطلقا.

قوله: فإن كان مما لا يجوز حذفه اختصارا إلى قوله: إلا أن ذلك قليل جدا(١):

إنما كان الأحسن إضماره لكون الضمير أخصر من الظاهر مع إعطائه المعنى المطلوب، وأما تأخيره فكان أحسن لما يؤدي إليه تقديمه من الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلا، ومستغنى عنه، وقد بينا منع المبرد والكوفيين مثل ذلك، ومن أجاز تقديم الضمير هناك في ضرورة شعر، أجازناه هنا أيضا فنقول مثلا في الشعر: ظنني إياه، وظننت زيدا قائما، وإنما كان هذا الوجه أحسن من الوجه الثاني الذي ذكره، وهو حذفه اختصارا؛ لأن حذفه اختصارا وإن كان جائزا في باب ظننت، إلا أنه قليل جدا كما ذكر، بخلاف الإتيان به ضميرا، فإنه ليس بقليل، والمصير إلى ما ليس بقليل، أحسن من المصير إلى ما هو قليل، واعلم أنك إذا قلت: ظنني وظننت زيدا قائما إياه، فهذا الضمير يفسره قائما لفظا لا معنى، لأنه لو كان الضمير هو قائما هذا المذكور من جهة المعنى؛ لأدى المعنى إلى أن يكون زيد قد ظنني نفسه، بيان ذلك أن قائما هو المفعول الثاني لظننت، وزيدا هو المفعول الأول لها، وقد تقدم في باب ظننت أن المفعول الثاني هو الأول في المعنى، فيكون قائما هنا هو زيد في المعنى، وإذا جعلت إياه هو قائما في المعنى، وإياه مفعول ثان لظنني، وضمير المتكلم مفعول أول، يلزم أن يكون إياه هو ضمير المتكلم في المعنى، وقد كان إياه هو قائما، فيلزم أن يكون قائما هو ضمير المتكلم في المعنى، وقد كان قائما هو زيد في المعنى، فيلزم أن يكون زيد هو ضمير المتكلم في المعنى، وذلك لا يجوز، فعلمنا أن الضمير الذي هو إياه يعود إلى قائم ليفسره من جهة

(١) تمام الفقرة: جاز فيه إضماره وتأخيره، نحو قولك: ظنني وظننت زيدا قائما إياه، والآخر أن تحذفه، إذ الحذف في هذا الباب اختصار، وحذف أحد المفعولين في باب ظننت اختصارا جائز. المقرب ٢٥١/١

اللفظ، لا من جهة المعنى، ولا يستنكر عود الضمير إلى ما يفسره لفظا لا معنى، فإنه قد جاء ذلك، نحو قول العرب: عندي درهم ونصفه، فإن الضمير وإن عاد إلى درهم في اللفظ، فليس المراد به نصف هذا الدرهم، بل نصف درهم آخر، ومثله قول الشاعر^(١):

٢٢٤— أرى كل قوم قاربوا قيدَ فحلهم

ونحنُ خلَعنا قيدَهُ فهو سارِبُ. (الطويل)

فالمراد قيد فحلنا لا قيد فحلهم، وكذا قول النابغة^(٢):

٢٢٥— قالتُ ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حماماتنا ونصفهُ فُقدِ. (البيسط)

يريد: ونصف مثله، لا نصفه حقيقة، فإن نصفه حقيقة لا يكمل المئة.

قوله: والآخر أن تحذفه:

قد تقدم في باب ظننت الكلام على جواز حذف أحد الفعلين اختصارا، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا، واختار بعضهم هذا الوجه الأول، وقال: إنا إذا ذكرنا المفعول الثاني مضمرا فلا يخلو إمّا أن تقدمه فيلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة، أو تأخره، فيلزم الفصل بين العامل والمعمول، وليس بنا ضرورة^(٣) إلى أحد هذين الأمرين مع جواز ما هو أخف من ذلك، وهو الحذف الذي لا يمنع منه مانع هنا، ولم يذكر المصنف رحمه الله في هذه المسألة إلا مذهبين، وسماههما وجهين، أحدهما: إضمار المفعول مؤخرا، والآخر: حذفه وفيه وجه ثالث نقله ابن عصفور عن بعض النحويين، وهو أن تأتي به ضميرا مقدما، ويكون إضماره قبل الذكر، فتقول على المذهب: ظننيه

(١) للأخمس بن شهاب التغلبي • قاربوا قيد فحلهم: أي حسبوا فحلهم عن أن يتقدم فتبعه إبلهم خوفا أن يغار عليها، السارب: المتوجه إلى المرعى • تذكرة النحاة، ص ٣٥٣، ديوان الحماسة ١/٣٠٣، اللسان مادة (سرب)

(٢) للنابغة الذبياني يذكر زرقاء اليمامة، قد: أي حسب • ديوان النابغة، ص ٣٥، الإنصاف، ص ٤٧٩، شفاء العليل، ص ٢٠١ شرح الجمل — ابن عصفور ١/٤٣٤، الكتاب ٢/١٣٧، شرح المفصل ٨/٥٨، المقرب ١/١١٠، تذكرة النحاة، ص ٣٥٣

(٣) كتبت: ولا ضرورة بنا إلى • وما أثبتناه من تذكرة النحاة

وظننت زيدا قائما، وفي هذا المذهب ضعف، وإنما ذكرناه ليعلم أنه قيل به، فإن ثبتت
فقلت: ظننت وظناني الزيدين [١١٧ ب] منطلقين، وجب أن تأتي بالمفعول الثاني،
الذي يطلبه الفعل الأول مظهرا، فتقول: ظننت وظناني منطلقا الزيدين منطلقين، فتأتي
بمنطلق مظهرا لا غير، لأنك لا تقولو إذا لم تأت به مظهرا من أحد أمرين: إمّا أن
تأتي به مظهرا، فتقول مثلا: ظننت وظناني إياه الزيدين منطلقين، أو تدعه محذوفا
فتقول: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، وتعتقد أن مفعول ظناني الثاني محذوفا تقديره
منطلقا، لا جائز أن تأتي به مضمرا، لما يلزم من مخالفة المفسر المفسر، أو مخالفة الخبر
المخبر عنه، بيان ذلك أنك إذا أضمرت فإمّا أن تأتي بالضمير مفردا، كما مثلنا، أو
تأتي به مثنى، فتقول مثلا: ظننت وظناني إياهما الزيدين منطلقين، فالأول ممتنع؛ لأن إياه
مفسرة منطلقين، وهو ضمير مفرد، والمثنى لا يفسر المفرد، والثاني ممتنع أيضا؛ لأن
الياء هي المفعول الأول في ظناني، وإياهما المفعول الثاني له، وأصل المفعولين هنا مبتدأ
وخبر، كما تقدم في باب ظننت، فيخالف الخبر المخبر عنه من حيث كان الياء ضمير
مفرد، وإياهما ضمير مثنى، وإن حذفته كان الدال عليه منطلقين أيضا، وهو مثنى،
والمحذوف إمّا مفرد، فيختلف الدال والمدلول عليه، وإمّا مثنى، فيختلف الخبر
والمخبر عنه، وكل واحد من هذه الأمور لا يجوز، فتعين الإتيان به مظهرا، على ما
ذكرنا في المثال؛ لتخلص من هذه الأمور التي بيننا عدم جوازها، ووافق الكوفيون
على جواز الإظهار، وأجازوا أيضا الإضمار مراعاةً به جانب المخبر عنه، فيقولون:
ظننت وظناني إياه الزيدين منطلقين، وقالوا: لأن المثنى والمجموع يتضمنان الواحد،
فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز، وأجازوا أيضا الحذف، فتقول: ظننت وظناني
الزيدين منطلقين، تقديره عندهم: ظننت وظناني منطلقا الزيدين منطلقين، فحذفت
الثاني من مفعولي ظناني، وهو منطلق، لدلالة الثاني من مفعولي ظننت، وهو منطلقين
عليه، لتضمن التثنية المفرد كما ذكرنا عنهم في الإضمار، وهذان الوجهان مستبعدان

لما ذكرنا أولا. وأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة فمنع الجرمي وجماعة معه جواز التنازع فيها، وقالوا: إن باب التنازع خارج عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع، ولم يسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا نثر، فلا نجوزه البتة، وذهب المازني وجماعة معه إلى جواز ذلك في ذوات الثلاثة قياسا لما لم يسمع على ما سُمع من المتعدي إلى واحد، وإلى اثنين، وليس لسيبويه رحمه الله في ذوات الثلاثة نص، ولا إشارة إلى شيء، مثال ذلك على قول من أجاز: أعلمني وأعلمت، فتقول إذا أعلمت الأول^(١): أعلمني وأعلمته إياه إياه^(٢) زيد عمرا قائما، وإن أعلمت الثاني قلت: أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما إياه، هذا على قول من لم يجوز الاختصار على المفعول الأول، وأما من أجاز فيقول^(٣) إذا أعلم الأول: أعلمني وأعلمته زيد عمرا قائما، وإن أعلم الثاني قال: أعلمني وأعلمته زيدا عمرا قائما، وكذلك إن قدمت أعلمت على أعلمني يجوز فيه التفريع على المذهبين، فتقول إذا أعلمت الأول على رأي من لا يقتصر: أعلمت وأعلمني إياه إياه زيدا عمرا قائما، وإن أعلمت الثاني على هذا الرأي قلت: أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما إياه إياه، وتقول في إعمال الأول على رأي من يقتصر: أعلمت وأعلمني زيدا عمرا قائما، وفي إعمال الثاني: أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما إياه، وقد [١١٨ أ] ذكرنا فيما تقدم الخلاف في جواز الاختصار على المفعول الأول، ووجه قول كل قائل، فلا حاجة بنا إلى إعادته هاهنا، وقال ابن معط رحمه الله في شرح بعض الجزولية له: وأمّا في باب أعلمت فإن أعلمت الأول قلت: أعلمت وأبأتهما إياهما منطلقين الزيدين العمرين منطلقين، ليس لك إلا ذلك؛ لاستغراق الضمير حالي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلا إعادته، ثم قال بعده بقائمة ونصف: ألا ترى أنك لو قلت في باب المخالفة: أعلمت

(١) كتبت: الثاني قلت وما أثبتته من تذكرة النحاة

(٢) كتبت: أعلمني وأعلمته وهو إياه إياه • وما أثبتته من تذكرة النحاة

(٣) كتبت: يقول

وأعلمني زيد عمرا شاخصا، وقعت المنازعة في ثلاثة، وتبين ذلك بأن تعمل الأول
فتقول: أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا بكرا شاخصا، فلم تقع المنازعة في معمول واحد،
بل في ثلاثة قلت: لا أعلم لم منع الشيخ رحمه الله أولا الإتيان به مضمرا، وعلل
باستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، وإجازة هذا تحتاج إلى فضل تأمل، وقد
نقلنا قبل جواز الإتيان بالثلاثة مضمرين، ومثل ابن الدهان رحمه الله في شرح الإيضاح
له بالثلاثة مضمرين كما مثلنا.

قوله: وإن احتاج إلى مرفوع إلى آخر الكلام على باب التنازع^(١):

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب كما قدمنا، مذهب الفراء رحمه الله وجوب إعمال
الأول في الظاهر، على ما هو المشهور عنه، كما ذكرنا متقدما، ومذهب سيوييه
والكسائي ومن تبعهما رحمه الله جواز إعمال الثاني، واختلفا حينئذ في الأول، فقال
سيوييه رحمه الله إذا قلت ضربني وضربت زيدا، فاعل ضربني مضمرا فيه مستتر، وهو
إضمار قبل الذكر، ومذهب الكسائي رحمه الله أن الفاعل هاهنا محذوف، وكذلك لو
كان مفعول ما لم يسم فاعله، كقولك: ضربت وأكرمت زيدا، الدليل لسيوييه رحمه
الله هو أن نقول: إنَّ الفاعل كالجُزء من الفعل، وهو عمدة الكلام، فلا يليق به
الحذف، مع أن لنا عن حذفه مندوحة، وهو إضماره، لا يقال إضماره يؤدي إلى
الإضمار قبل الذكر، لأننا نقول: الضرورة ساقتنا إلى ذلك، لأن حذف الفاعل لا يجوز،
لما ذكرنا الآن، فلم يبق إلاَّ إضماره، ولأنه إذا دار الأمر بين إضمار الفاعل قبل الذكر
أو حذفه، كان المصير إلى الإضمار قبل الذكر واجبا؛ لأنه قد جاء في مواضع عديدة،
كما ذكرنا متقدما، وحذف الفاعل لم يجيء أصلا، وإن جاء ما يوهم^(٢) ذلك مع قلته

(١) تمام الفقرة: أضمرته قبل الذكر. انظر المقرب ٢٥١/١ - ٢٥٩

(٢) كتبت: وإن جاء يوهم، وما أثبتاه من تذكرة النحاة

جدا فمتأول، استدلل الكسائي على صحة مذهبه بقول الشاعر^(١):

٢٢٦ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ تَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ. (الطويل)

فلو كان فاعل تعفق مستترا فيه لأبرزه، وقال: تعفقوا من حيث كان ضمير الجمع

يلزم إبرازه، واستدل بقول الشاعر^(٢):

٢٢٧ — لو كان حَيًّا قَبْلَهُنَّ طَعَانًا حَيًّا الحطيمَ وجوهُنَّ وزمزمُ. (الكامل)

فقال في الأول: حيا قبلهن، ولم يقل حيا، وضمير التثنية أيضا يجب إبرازه وجوبه

في ضمير الجمع، ومن أصله جواز حذف الفاعل في غير هذا الباب أيضا، واستدل

عليه أيضا بقول الشاعر^(٣):

٢٢٨ — فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

إلى قَطْرِيَّ لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا. (الطويل)

والجواب: أمّا قوله بجواز حذف الفاعل فقد بينا الدليل على عدم جوازه، وما

ذكره من البيت لا شاهد له فيه، إذ يجوز أن يكون فاعل يرضيك مضمرا فيه، يدل

عليه سياق الكلام، أو لفظ يرضيك، تقديره: لا يرضيك هو، أي شيء، فيفهم شيء

المفسر من سياق الكلام، أو هو، أي: مرضٍ، فيدل عليه لفظ يرضيك، وأمّا قوله:

تعفق بالأرطى، وقوله: لو كان حيا، ولا شاهد [١١٨ ب] له في واحد منهما، لأنه

يجوز أن يكون أضمرا واحدا في معنى الجمع في تعفق، وفي معنى التثنية في حيا، كما

قال سيويوه رحمه الله، وإن قلت: ضربني وضربت قومك، فجانز، وهو قبيح، لجعل

اللفظ كالواحد، كأنك قلت إذا مثلته: ضربني مريم، وضربت قومك، وروي عن

(١) لعقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني • تعفق: استتر، الأرطى: شجر، بدت: غلبت، تبلمهم: ساهمهم، كليب: جمع كلب مثل عبد وعبيد • أوضح المسالك: ٢٠١/٢، المقرب ٢٥١/١، تذكرة النحاة، ص ٣٥٧

(٢) لا يعرف قائله • المقرب ٢٥٢/١، تذكرة النحاة، ص ٣٥٧، شرح الجمل — ابن عصفور ٦١٩/١

(٣) لسوار بن المضرب التميمي يخاطب الحجاج لما عزم عليه في محاربة الخوارج • وقطري: هو قطري بن الفجاءة زعيم الخوارج • معاني القرآن — الفراء ٢٣٢/١، الخصائص ٤٣٣/٢، شرح المفصل ٨٠/١، شرح الجمل — ابن عصفور ٦١٨/١، الخزانة ٤٧٩/١٠

العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بني أبيه وأنبله، ولم يقل: أجملهم وأنبلهم، ومنه قوله تعالى: [وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها] (١)، ولم يقل: في بطونها، ومنه الأثر: (خير النساء صوايح نساء قريش أحناه على ولد وأرعاه) (٢) على زوج في ذات يد) ولم يقل أحناهن، ولا أرعاهن، وكذلك قول الشاعر (٣):

٢٢٩ — ألبان إبلٍ تعلّة بن مُسافرٍ ما دامَ يَمَلِكُها عليّ حرامٌ

وطعامُ عمران بن أوفى مثله ما دامَ يُسَلِّكُ في البطونِ طعامٌ. (الكامل)

ولم يقل مثلها، وكذلك قول الشاعر (٤):

٢٣٠ — مثلُ القَطَا قد تُتَفَّتْ حواصِلُهُ . (الرجز)

لم يقل حواصلها، وكذلك البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله، وهكذا الجواب

عن قوله: لو كان حيًا، وهو أن يكون أضمر مفردا في موضع التثنية، وقد جاء مثل ذلك، قال الشاعر (٥):

٢٣١ — فكأنَّ في العينينِ حَبٌّ قَرْنُفَلٍ أو سُنْبِلًا كَحِلَّتْ به فائِهَلَّتْ

(الكامل)

ولم يقل: كحلتنا، ولا فاهللتنا، ومثله قول النابغة الجعدي (٦):

(١) النحل ٦٦

(٢) كتبت: أوعاه، والتصويب من النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٢٣٦، وشرح الجمل — ابن عصفور ١ /

٦٢٠

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وتعلّة: اسم رجل كما في اللسان . تذكرة النحاة، ص ٣٥٨، اللسان مادة (علل)

(٤) أنشده الفراء ولم ينسبه، وروايته: مثل الفراخ . نثفت: أي سممت، وقيل تلفت . شرح الجمل ١ / ٦٢٠،

التذكرة، ص ٣٥٨ معاني القرآن — الفراء ١ / ١٣٠، المحتسب ٢ / ١٥٣

(٥) لسلمي بن ربيعة الضبي، ونسب في الأصمعيات لعلاء بن أرقم . القرنفل والسنبيل: من أخلاط الأدوية التي

تحرق العين وتسيل الدموع . الأصمعيات، ص ١٦١، أعجب العجب، ص ١٢٧، أمالي القالي ١ / ٨١،

الخرزانة ٧ / ٥٥٣، تذكرة النحاة، ص ٣٥٨ شرح الجمل ١ / ٢٧٧

(٦) ويروى لامرئ القيس، وهو في ديوانه . الزحلوقة: أهل العالية من نجد يقولون الزحلوقة بالفاء، وتميم تقولها

بالقاف، وهي آثار تزلج الصبيان من عالي التل إلى أسفله، الزل: ما تزل عنه القدم . شرح الجمل ١ / ٦٢١،

١ / ٢٧٧، ديوان امرئ القيس، ص ١٥٤ تذكرة النحاة، ص ٣٥٨، المزهو ٢ / ٧٨، المحتسب ٢ / ١٨٠،

أمالي القالي ١ / ٤٢

٢٣٢ — لَمَنْ زَحْلُوقَةٌ زُلٌّ بما العيانِ تَنْهَلٌ. (الهرج)

ولم يقل: تنهلان، ومثله البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله، وإنما تظهر فائدة الخلاف بين سيبويه والكسائي رحمهما الله في التشية والجمع دون الأفراد، فتقول على قول سيبويه رحمه الله: ضرباني وضربت الزيدَين، وضربوني وضربت الزيدَين، لأن الفاعل عنده مضمَر في الأول، فيبرز في التشية والجمع، وتقول على رأي الكسائي رحمه الله: ضربني وضربت الزيدَين، وضربني وضربت الزيدَين، فلا تبرز في ضربني ضميرا لأن الفاعل عنده محذوف، وليس بمستتر، فيبرز، وما يشهد لسيبويه رحمه الله قول الشاعر^(١):

٢٣٣ — جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي

لغير جميلٍ من خليلي مُهْمَلٌ. (الطويل)

فأبرز الضمير في جفوني، ومثله^(٢):

٢٣٤ — هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْخُرَدَ الْعَرَبَا

أزمان كنتُ مُنَوِّطًا فِي هَوَى وَصْبَا. (البيسط)

ومثله^(٣):

٢٣٥ — خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي فلا خيرَ في خِلافِ الخليلِ. (الخفيف)

وهذه الأبيات [تقطع]^(٤) بمذهب سيبويه رحمه الله، ولا جواب للكسائي رحمه الله عنها، وكل ما يشهد له به يمكننا الجواب عنه بمثل ما أجبنا في تعقق ونحوه، فعرفنا أن المصير إلى ما ذكره سيبويه رحمه الله واجب، ولم يمثل النحاة رحمة الله في باب التنازع إلا بالتنازع في الفاعل والمفعول به فقط، وكما يجوز التنازع في هذين، فكذلك يجري

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . الأشموني ١/٣٢١، ٣٥٦، أوضح المسالك ٢/٢٠٠، شفاء

العليل، ص ٢٠٣ . تذكرة النحاة، ص ٣٥٩، قطر الندى، ص ١٩٧

(٢) لا يعرف قائله . تذكرة النحاة، ص ٣٥٩

(٣) لا يعرف قائله . همع الهوامع ٥/١٤٠، تذكرة النحاة، ص ٣٥٩

(٤) زيادة من تذكرة النحاة، ويقتضيها السياق

التنازع في الظرف والمصدر وغيرهما، فتقول في الظرف إذا أعملت الثاني: سرت وذهبت اليوم، وقمت وقعدت أمس، وإن أعملت الأول قلت: سرت وذهبت فيه اليوم، وقمت وقعدت فيه أمس، وتقول في المصدر إذا أعملت الثاني: إن تضرب بكرا أضربك ضربا شديدا، فإن أعملت الأول قلت: إن تضرب بكرا أضربكه^(١) ضربا شديدا، فالهاء ضمير المصدر، وإضمار المصدر كثير في القرآن والشعر، فلا حاجة بنا إلى ذكر شاهد على ذلك، وهكذا الحكم في كل معمول للفعل يجوز أن يكون مضمرا، وأمّا الحال فقال ابن معط رحمه الله في شرح بعض الجزولية له وتقول [١١٩ أ] في الحال: إن تزرني ألقك في هذه الحالة راكبا^(٢)، على معنى: إن تزرني راكبا ألقك في هذه الحالة، ولا يجوز الكناية عنها، لأن الحال لا تضمّر، والأجود إعادة لفظ الحال كأول، وقال ابن الدهان رحمه الله في شرح الإيضاح الذي سماه الشامل: واعلم أنك إذا عدت أفعلت^(٣) إلى جميع ما يقتضيه في هذا الباب فقلت: أعلمت زيدا عمرا قائما يوم الجمعة خلفك تهديبا إعلاما، فجئت معه بالفعل الثاني على قول من أجاز ذلك، قلت قول البصري: أعلمت وأعلمني زيد عمرا ضاحكا يوم الجمعة خلفك تهديبا إعلاما، وعلى قول الكوفي: أعلمت وأعلمني إياه إياه فيه إياه إياه زيدا عمرا ضاحكا يوم الجمعة خلفك تهديبا إعلاما، ولو جئت في الكلام بحال لم يصح، لأنها لا يكتفى عنها، ومنع بعض النحاة تنازع فعلي تعجب لكونها جرى مجرى المثل، فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره، وأجازه أبو العباس^(٤)، قال ابن مالك رحمه الله:

(١) في تذكرة النحاة: أضربه

(٢) في تذكرة النحاة: إن تزرني ألقك راكبا إن أعملت الثاني، فإن أعملت الأول قلت: إن تزرني ألقك في هذه الحالة راكبا

(٣) في التذكرة: الفعل

(٤) يعني المبرد، فقد قال: ما أحسن وأجمل زيدا، إذا نصبت بأجمل، فإن نصبت بأحسن قلت: ما أحسن وأجمل زيدا، لأنك تريد ما أحسن زيدا وأجمله . المقتضب ١٨٤/٤

والصحيح عندي جواز^(١)، لكن بشرط إعمال الثاني كقولك: ما أحسن وأعقل زيدا؛ تنصب زيدا بأعقل لا بأحسن؛ لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله، وكذلك تقول: أحسن به وأعقل بزید، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول، فتقول: أحسن وأعقل به بزید، فيلزمك فصل ما لا يجوز فصله، ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: أحسن وأعقل زيد، على أن يكون الأصل أحسن به، وأعقل زيد^(٢)، ثم حذفت الباء للدلالة الثانية عليها^(٣)، ثم اتصل الضمير واستتر، كما استتر في الثاني من قوله تعالى: [أسمع بهم وأبصر]^(٤) فإن الثاني يستدل به على الأول، كما يستدل بالأول على الثاني، إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس، قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله: وجوز بعضهم التنازع في لعل وعسى، فقال: لعل وعسى زيد أن يخرج، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: لعل وعسى زيدا خارجا، وليس بواضح، إذ لا يقال منه: عسى زيد خارجا، ويلزم منه حذف منصوب عسى.

مسألة:

لم يحضري في التثريب جلّ متزلة ما هو صريح في إعمال الثاني إلاّ قوله تعالى: [وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله]^(٥)، ولو أعمل الأول لقال: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، ومثله في الحديث: (إن الله لعن أو غضب على سبط من [بني]^(٦) إسرائيل فمسخهم)^(٧) ولا صراحة في قوله تعالى: [آتوني أفرغ عليه قطرا]^(٨) و

(١) قال في التسهيل ص ٨٦: ولا يمنع التنازع تعدد إلى أكثر من واحد، ولا كون المتنازعين فعلي تعجب، خلافا لمن

منع

(٢) في التذكرة: بزید، هنا وفي الموضع الذي سبقه

(٣) ليس هذا من الإعمال بل هو من الحذف؛ لأن الإعمال شرطه جواز عمل كل واحد منهما فيه، وهذا لا يجوز فيه إلاّ إعمال الثاني فهو الحذف إن جاء

(٤) مريم ٣٨

(٥) المنافقون ٥

(٦) زيادة من النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٣٣٤

(٧) في غريب الحديث والأثر ٢ / ٣٣٤: (إن الله غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم دواب)

(٨) الكهف ٩٦

[هاؤم اقرأوا كتابيه] (١) ولا التفات إلى قول من قال: إنه لو أعمل الأول لوجب الضمير في الثاني، وأن يقول: أفرغه وأقرأوه ؛ لأننا قد ذكرنا أولا جواز حذف الضمير في مثل هذا من حيث كان مفعولا، وأنشدنا عليه متقدما، وإن كان ذكر الضمير في مثل هذا أكثر من حذفه، فلا يكون عدمه قاطعا بإعمال الثاني، قال بعضهم: يعارض قوله لو أعمل الأول لأتى بالضمير في الثاني بأن يقول: لو أعمل الثاني لأتى بالضمير في الأول فقال: آتونه، وهاؤموه اقرأوا، نقول: لا يصلح ما ذكرت لمعارضة ما ذكر، لأن له أن يقول في الجواب: لو أضمر في الثاني لما كان إضمارا قبل الذكر، ولو أضمر في الأول لكان إضمارا قبل الذكر، فلا يلزم من وجوب الإضمار، حيث لا يكون قبل الذكر، بل يكون عدم الضمير في الثاني في الآيتين الكريميتين مرجحا لإعمال الثاني لا موجبا، وهذه أبيات ينتفع بمثلها في باب التنازع:

— ما تنازع فيه فعلا نسي الفاعل، وما لم يسم فاعله، وأعمل الثاني قول

الشاعر (٢):

٢٣٦ — قَرِينَةُ سَبْعٍ أَنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرْبِينَ فَصَفَّتْ أَرْؤُسٌ وَجُؤُوبٌ. (الطويل)

— تنازع فعل ومصدر وأعمل الثاني [١١٩ ب] على الأظهر قول الشاعر (٣):

٢٣٧ — لَقَدْ لَبَسَتْ لُبْسَ اِهْلُوكِ ثِيَابَهَا

تَرَأَى لَنَا الدُّنْيَا بَعِينَ وَمَبْسَمٍ. (الطويل)

— تنازع مصدرين قول الشاعر (٤):

٢٣٨ — أَرْوَاحٌ مُؤَدَّغٌ أُمُّ بُكُورٌ أَنْتَ فَانظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ. (الخفيف)

(١) الحاققة ١٩

(٢) حميد بن ثور، والتواتر: التتابع، تذكرة النحاة، ص ٣٦٢، اللسان مادة (وتر)

(٣) لا يعرف قائله . التذكرة، ص ٣٦٢

(٤) لعدي بن زيد، ويروى: لك فاعمد لأي حال تصير . أرواح: أراد أذو رواح، والرواح: السير بالعشي،

والبكور: السير بكره في أول النهار . الكتاب ١/١٤٠، شرح شواهد المغني، ص ٤٦٩، تذكرة النحاة، ص

٣٦٢

أعربه السيرافي رحمه الله في أحد الوجوه على تنازع المصدرين في أنت، ومما ينبغي أن ينبه عليه في هذا الباب أن بعض النحاة منع من التنازع في المضمّر، وأجازه أكثرهم، والأظهر جوازه، والله أعلم بالصواب.

قوله: أن يضمّر:

المراد هنا بالإضمار أن يحذف ويراد، وعليه دليل، لا الإضمار المذكور في باب المضمّرات.

قوله: قسم لا يجوز إضماره:

لأن مثل هذا لو أضمر ولا دليل عليه لكان في ذلك تكليف علم الغيب.

قوله: وقسم التزمّت فيه العرب الإضمار:

إنما التزمّت إضماره لأنّها لو أظهرته، وقد أبدلت فيه شيئا لكان في ذلك جمع بين البديل والمبدل منه، وذلك لا يجوز.

قوله: ولا يقاس عليه:

إنما لم يقس عليه لأن في ذلك تصرفا في الألفاظ، وخروجا عن الأصل، وإقامة لفظ مقام لفظ، ومثل ذلك إنما هو إلى العرب غالبا، فلذلك لم يقس عليه.

قوله: المنادى:

قد تقدم الكلام عليه في باب النداء، فلا حاجة إلى إعادته هنا.

قوله: وكذلك المنصوب على الاختصاص، وهو على طريقة النداء:

إنما كان على طريقة النداء لأن المنادى مخصوص، وهذا مخصوص، فلما اجتمعا في الاختصاص أجري مجرى المنادى، وقد بين المصنف رحمه الله أيضا شبهة هذا الباب بباب النداء، من حيث وقع من الظاهر موقع الضمير، كما ذكره إلى آخره، وليس بمنادى، بدليل عدم جواز دخول حرف النداء عليه، وإنما لم يدخل عليه حرف النداء، لأنك لست تنبه غيرك، لأن المراد بمعشر العرب إنما هو الضمير الذي هو اسم إن، لا غيره،

وهما يدل على أنه ليس بمنادى قولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، والمنادى إذا كان فيه الألف واللام لا ينادى إلاّ بأي على ما تقدم في باب النداء، وإذا ثبت أنه ليس بمنادى فإنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، كما لم يجز ظهوره مع المنادى، وموضع هذا الاسم مع الفعل الناصبه نصب على الحال، لأنه لما كان في التقدير: أنا أخص أو أعني معشر العرب بفعل كذا، فكأنه قال: إنّنا نفعل كذا مخصوصين من بين العرب، أو معشر وكذلك: وبك الله نرجو الفضل، فكأنه قال: وبك مخصوصا أو معنا نرجو الفضل، ففي المثال الأول الحال من فاعل نفعل، لا من اسم إن؛ لئلا تبقى الحال بلا عامل، وفي المثال الثاني الحال من الكاف في بك، والعامل فيها نرجو، الذي عمل في الجار والمجرور، وأكثر الأسماء دخولا في ذا الباب بنو فلان، نحو قول الشاعر^(١):

٢٣٩ — نحنُ بني ضبّة أصحابُ الجمل (الرجز)

ومعشر مضافة، كمثال المصنف رحمه الله، ونحو: إنّنا معشر الصعاليك لا طاقة لنا بالمروءة، وأهل البيت، كقوله تعالى: [ورحمة الله عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد]^(٢)، وآل فلان، نحو قولهم: نحن آل فلان كرماء، ولا يكون الاختصاص إلاّ في أثناء الكلام؛ لأنه إنما يذكر للبيان والتوكيد، ولا يكون إلاّ بعد ما تبينه أو تؤكد، وكذلك لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة، نحو: إني هذا أفعل كذا، لأن المنصوب إنما يذكر كنوع من التوكيد للضمير كما قدمنا، فإذا أهملت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير، وكذلك لا يجوز أن يؤكد به نكرة، فلا نقول: إنّنا قوما نفعل كذا؛ لأن النكرة لا تزيل لبسا، كما ذكر المصنف رحمه الله قولهم، نحو قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، قال الرماني: رفع لأنه على مخرج النداء، فيجب

(١) لرجل من بني ضبّة يقال له الحارث، وبعده: والموت أحلى عندنا من العسل، همع الهوامع ٣/٣٠، تذكرة

النحاة، ص ٤٢٧، الأشموني ١٩١/٢

(٢) هود ٧٣

أن يعامل معاملة المنادى، كما وجب في التسوية [١٢٠ أ] أن يعامل معاملة الاستفهام، والعصابة وصف أي، نصّ عليه سيبويه رحمه الله (١)، قال شيخنا رحمه الله: وذا يدل أن آيا معرفة في الاختصاص، وليس بمضاف، وإنما صار معرفة نظرا إلى حاله في النداء، وأيها في موضع نصب بإضمار فعل على الاختصاص، تقديره: أخص أو أعني، فاللفظ على النداء، والمعنى على النصب على الاختصاص، وقال السيرافي: أيها الرجل هنا في موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: الرجل المذكور من أريد، أو من أريد الرجل المذكور، وبعضهم صرح أنه مبتدأ، قال شيخنا: وذا مستغنى عنه، لا فائدة فيه، فلا يجوز تقديره.

قوله: على المدح والشتم والترحم:

تقدم ذكر ذلك في باب النعت.

قوله: زيدا ضربته:

تقدم ذكره في باب الاشتغال مما أغنى عن إعادته هنا.

قوله: ومن ذلك قولهم في التحذير: إياك والأسد:

فإياك ضمير منفصل منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، تقديره: إياك نحّ، أو إياك باعد، أو اتق، كما مثل المصنف رحمه الله، وإنما قدرناه متقدما على الفعل لأننا لو أحرناه عنه للزم اتصاله، فكنت تقول: نحّك أو باعدك مثلا، فيلزم أن يكون ضمير الفاعل والمفعول متصلين، وهما لشيء واحد، وذلك لا يجوز إلا في ظننت وأخواتها، وفي عدمت وقعدت، فقدمناه وجئنا به ضميرا منفصلا؛ للخلاص من هذا المحذور، ولزم إضمار الفعل لكثرتة في كلامهم، كما ذكر سيبويه رحمه الله، قال الرماني رحمه الله: لأن التحذير مما يخاف فيه وقوع المخوف، فهو موضع إعجال، لا يحتمل تطويل الكلام، والذي ذكره المصنف رحمه الله تفسير للمعنى لا للإعراب، وإلا فالأسد

(١) الكتاب ١٧٠/٣

منصوب بالعطف على إياك، لا بإضمار فعل آخر من جهة اللفظ إن جعلناه من عطف المفردات، وإن جعلناه من عطف الجمل كان تقديره من جهة اللفظ أيضا اتق كما ذكر، وجوزوا في رأسه والحائط، أن يكون من قبيل عطف المفردات، وأن يكون منصوبا بإضمار فعل، فيكون من قبيل عطف الجمل، وأن يكون مفعولا معه.
وقوله: ماز رأسك والسيف:

المخاطب بهذا رجل من بني مازن اسمه كدام، أسر بجيرا القشيري، فجاء قعنب البربوعي ليقتله، فمنع المازني منه، فقال قعنب للمازني: مازِ رأسك والسيف، فإمّا أن يكون سماه بمازن، أو كان من مازن ثم رخمه، وإمّا أن يكون ترخيما بعد ترخييم، كان أصله مازنيا فرخمه بحذف يائي النسب، فصار مازنا، ثم رخمه بحذف النون، فصار ماز، قال شيخنا رحمه الله: والأول أظهر.

وقوله: إياك والشر:

إعرابه كإعراب إياك والأسد.

قوله: وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب:

هذا قول عمر رضي الله عنه، قال: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ولكن ليذكركم الأسل الرماح والسهام^(١)، فمى عن حذف الأرنب بالعصا ونحوه، لأنه لا تحل به الصيد إذا قتل، والغالب قتل الأرنب بالحذف، قال شيخنا رحمه الله: فهذا وإن كان تقديره: باعدي عن حذفها، أو باعد حذفها عني، فإن المراد النهي عن حذفها لا غير، ولو قال: لا تحذفوا الأرنب، لم يكن فيه من المبالغة في النهي ما في هذا الكلام، ومما نبه عليه سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز في هذا المعطوف أن يقال بغير واو، ويحذف منه الواو

(١) ورد هذا القول في: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٩، والأسل في الأصل: الرماح الطوال وحدها، وقد جعلها هنا كناية عن الرماح والنبل والسهام مما، وقيل: السهام معطوف على الأسل لا على الرماح، والرماح بيان للأسل أو بدل . وجاء في كتاب سيبويه ١/٢٤٧ جزء الحديث الأول: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب .

فيقال مثلاً: إياك الشر، ورأسه الحائط، قال شيخنا رحمه الله: لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى اثنين، فلا بدّ من الواو في الثاني، وقد جاء حذفها في الشعر، فإن أبدلت الواو بمن فقلت إياك [١٢٠ ب] من الأسد، ومن الشر، ومن أن تحذف، جاز أن تعدي الفعل بمن، ويجوز حينئذ في إياي من أن يحذف أحدكم الأرنب، حذف من منها؛ لأن حرف الجر يحذف من إن وأن قياساً مستمراً مطرداً، وكان الأحسن في التأليف أن يأتي بالمثل التي إيا مجتمعة، ثم يمثل بباقي المثل بعدها كرأسه والحائط، وماز رأسك والسيف، لكنه تبع في ذلك الزمخشري رحمه الله، فإنه فعل كفعله^(١).

قوله: ومنه شأنك والحج:

وذا ليس بتحذير، وتقديره: الزم شأنك، يعني أمرك، والحج يحتمل العطف والمفعول معه وقول الزمخشري^(٢): أي عليك شأنك، تفسير للمعنى، لأن عليك لا يعمل مضمراً؛ لأنه اسم فعل، وامرأً ونفسه، أي: دع امرأ مع نفسه، فنفسه مفعول معه، ويجوز أن يكون معطوفاً، وأهلك والليل، أي: بادر أهلك، والليل معطوف أو مفعول معه، والمعنى بادر أهلك قبل أن يدركك الليل، قال الزمخشري: بادر يتعدى إلى مفعولين، كقولك: بادرت زيدا الغاية، أي: سابقته إليها، فزيد مبادر أي مسابق، والغاية مبادرة، أي مسابق إليها، فالأهل في المسألة في حكم الغاية، كأنه قال: سابق إلى أهلك، والليل في حكم زيد أي وسابق الليل، كأنه جعل أهلك مسبوقة إليهم، وجعل الليل مسبوقة، وإذا فعل ذلك فقد بادرهم قبل، ومنع من إظهار الفعل في هذه المسألة، بل ذكر الاسم الثاني بالواو لأنه اسم ثان معطوف على الأول، فأشبهه إياك والأسد، ومنه: أي ومما ينصب بإضمار فعل لازم إضماره قوله: عذيرك، أي: أحضر عذرك، أو

(١) المفصل، ص ٨ - ٤٩

(٢) المفصل، ص ٤٨ - ٤٩

عاذرك، قال الزمخشري: فقولُه من يريد أن يوقع بعدوه، وهو معذور في ذلك، ومنه قول ابن معدي كرب (١):

٢٤٠ — أريدُ حِبَاءَهُ ويريدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ من خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ (الوافر)
أراد إن أوقعت به كنت معذورا، وكأنه قال: احضر عذري فهذا وقته، ويستعمل فيما لا عدد فيه للكثير، كقول الشاعر (٢):

٢٤١ — عذير الحيِّ من عُدْوَانِ.

أي لا عذر لهم، وقال أستعذر الله من فلان، إذا بين من أوقع به فهو معذور، أي قال: من عذيري من فلان، وفي الحديث: (استعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي) (٣)، وعنه عليه السلام: (ومن يعذري من أناس أتوا أهلي) أي عابوا غيره، عذير الرجل ما يحاول مما يعذر عليه، والعذير الحال، والعذير المعذورة، يقال: عذيرك من فلانة، أي هلم معذرتك منه، ابن دريد (٤): تقول العرب: عذرة الباب، ومعذرة، أي: اعتذارك، ومن عذيري من فلان، أي: من يعذري منه، وبيننا عذيره أي: حاله، ونصبه كما ترى، أي أحضر عذرك أو عاذرك، وجوز أن يكون مصدرا، ومنعه بعضهم، لأن فعلا يكون بمعنى فاعل، كقولهم: قدير بمعنى قادر، وشهيد وشاهد، ولا يظهر الفعل الذي نصب عذيرا؛ لأنه أقيم مقام الفعل، ودخول فعل على فعل محال، ويجوز رفع عذير.

قوله: هذا ولا زعامتك إلى آخره (٥):

(١) واسمه عمرو، ويروى: أريد حياته • الحباء: ما يجبو به الرجل صاحبه ويكرمه، عذيرك: أي هات عذرك • الكتاب ٢٧٦/١، العقد الفريد ١٢١/١، الأغاني ٢٢٧/١٥

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله ولا تتمته •

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٩٧/٣

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عثاية الأزدي، كان رأس أهل اللغة في وقته، وتصانيفه كثيرة منها: الجمهرة، والاشتقاق وكتاب الملاحن، وكتاب المجتبى، ومقصودته إليها الغاية، توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاث

مئة من الهجرة • إشارة النعيين، ص ٣٠٤ — ٣٠٥

(٥) تمام العبارة: أي: ولا أتوهم زعامتك • المقرب ٢٥٤/١

هذا خبر، المعنى أن المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله قال: هذا الحق ولا زعماتك، أي ولا تتوهم زعماتك، قال سيوييه رحمه الله (١): ولم يُذكر أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم، إمّا لاستدلاله بما ترى من الحال أنه فُماه عن زعمه، وقد يدخل هذا المثل في أن يقال للإنسان إذا زعم شيئا في رأي يراه، أو مشورة يشيرها أن يقول: هذا رأي آخر أضخم من ذلك، هذا ولا زعماتك، أي هذا حق دون ما زعمته، والزعم قول يتبعه اعتقاد.

قوله: كليهما وتمرأ، أي أعطني:

فكليهما مفعول أعطني. الميداني (٢): أول من قال ذلك عمر بن حمران [١٢١ أ] الجعدي بينما هو يوما إذ رُفِع إليه رجل قد أضرَّ به العطش والسغوب وعمرو قاعدا بين يديه زبد وتمر وتامك، فدنا منه الرجل وقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرأ، فذهبت كلمته مثلا (٣)، فرفع وقال: كلاهما، ونصب تمرأ على معنى أطعمك كليهما وتمرأ، وقال قوم: من رفع حكي أن الرجل قال: أنلني مما بين يديك، فقال عمرو أيما أحب إليك زبد أم سنام، فقال الرجل: كلاهما وتمرأ، أي مطلوبي كلاهما، وأزيد تمرأ أي وزدني تمرأ.

قوله: كل شيء ولا شتيمة حر، أي: ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر:

أو ولا تأت بشتيمة حر، وهو مثل، ومنهم من يقول: كل شيء ولا شتيمة حر، فترفع الأول وتنصب الثاني، كأنه قال: كل أمم ولا تشتمن حرأ، قال سيوييه رحمه الله (٤): وترك ذكر الفعل لعلم المخاطب قوله تعالى: [انتهوا خيرا لكم] (٥) أي: انتهواكم

(١) الكتاب ١/ ٢٨٠

(٢) أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، إمام أهل الأدب في عصره، له المصنفات الجليلة كالأمثال والهادي والسامي في الأسامي وغير ذلك، وله شعر حسن، توفي سنة ٥١٨ هـ إشارة التعيين، ص ٤٦

(٣) مجمع الأمثال ٢/ ١٨٠، والذي في الميداني كلاهما وتمرأ، وقال: ويروى كليهما، وفيه أيضا: وعمرو قاعد، وفي المستصفي للزنجشري ٢/ ٢٣١: كليهما .

(٤) الكتاب ١/ ٢٨١

(٥) النساء ١٧١

خيرا لكم، والصحيح ما ذهب إليه سيوريه رحمه الله (١) أن خيرا نصبت بإضمار وأت خيرا، لأنه لما علم أنه يأمره بما هو خير، فكأنه قال: وأت خيرا، وإنما قلنا أنه لما نماه علم، لأن النهي عن الشيء أمر بضده، لأن النهي تكليف، والتكليف بالعدم محال؛ لأنه ليس مقدورا، وإذا ثبت أن متعلق التكليف ليس العدم، ثبت أنه أمر وجودي، ينافي المنهي عنه، وهو الضد على ما تقرر في أصول الفقه، وقال السيرافي: إذا أمر به بالانتهاء فإنما قاس بترك شيء، وتارك الشيء آت بضده، فذا معنى ما أوردناه من الدليل، وإن لم يكن ملخصا، وقال ابن خروف: إذا قال الله، وقال بعده ما يدل على ضده، كقوله خيرا علم أنه يريد وأت خيرا، وليس كل ما تقصد الأمر بضده، وقال ابن عمرو رحمه الله: وما ذكره ممنوع، وما ذكرنا من الدليل يدل على خلاف ما ذكر، وحمله الكسائي رحمه الله على إضمار كان، تقديره: يكن الانتهاء خيرا لكم، ويمنعه إضمار كان، ولا تضمير في كل موضع، ولذلك لا يصح: أطع الله أفقه الناس، أي تكن أفقه الناس، ولا: انصرونا أخانا، أي: تكن أخانا، ومن جهة المعنى إن من ترك ما هي عنه فقد سقط عنه اللوم، وعلم أن ترك المنهي خير من فعله، فلا فائدة في قوله خيرا، وحمله الفراء رحمه الله على أنه صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: انتهوا انتهاء خيرا لكم، وقال: إن هذا الحذف لم يأت إلا فيما كان أفعل، نحو: خيرا لكم وأفضل، واستدل الفراء رحمه الله على ما ذكره بأنك تقول: اتق الله هو خير لك، تريد: الاتقاء خير لك، فإذا هو هو الذي يرتفع به خير (٢)، وصل الفعل فنصبه، ويمنعه من جهة المعنى أن الانتهاء لا يتنوع إلى خير وشر، لأن المطلوب الترك، وقد حصل، فلا فائدة حينئذ في قوله انتهاء خيرا، ومن جهة اللفظ أنه قد جاء في ما ليس مصدرا، وهو قولهم: وراءك أوسع لك (٣)، لأن أوسع لا يصح أن يجعل صفة لمصدر، وإن صح فيه

(١) الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٤

(٢) معاني القرآن ٢٩٦/١

(٣) الكتاب ٢٨٢/١

وراءك هو أوسع لك، والذي بين فساد ما ذهبنا إليه قوله تعالى: [ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم] (١) لو حمل على ما قالوا، لا يكون خيرا إلا زمن النهي عن التثليث، وكان معطلا، لا يكون خيرا له في قول سيبويه، وإن خيرا يكون أمرا بالتوحيد الذي هو خير، فله در الخليل وسبويه ما أضلعهما على المعاني، ويقولون حسبك خيرا لك، حسبك إمّا مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وأت خيرا، لأن حسبك معناه يكفي، ولما أمر [٨٩ ب] (٢) بالكف علم أنه محمول على غيره، فقال: خيرا، أي وأت خيرا، كما ذكر لي: انتهوا خيرا لكم خذوا العدة بالعدة. ووراءك أوسع لك، ووراءك اسم فعل، أي: تأخر، وفي ضده أمامك أي: تقدم، وأوسع منصوب بإضمار فعل، أي: تجد مكانك أوسع لك، أي: وأت مكانا أوسع، لأنه لما فاه عن التقدم بقوله: ووراءك، علم أنه يأمره بإتيان ما هو أوسع له، قيل: إن أصل هذا الكلام أن ابن الحمام الشاعر جاء إلى الخطيئة فقال: السلام عليكم، فقال الخطيئة كلمة تقال وليس لها جواب، فقال: أأح، فقال: ووراءك أوسع لك (٣)، فقال: أنا ابن الحمام الشاعر (٤)، فقال: كن من أي طير الله شئت.

وقوله: [انتهوا خيرا لكم]، و حسبك خيرا لك، و ووراءك أوسع:

إنما حذف الفعل في النهي، أمّا في الخبر والاستفهام، ومنه: من أنت زيدا؟ أنت مبتدأ، ومن خبر مقدم لأنه استفهام، وزيدا مفعول تذكّر أو ذاكرا ومعرفا، لأنه إذا ذكره فقد عرفه، وزيد بدل من ذلك الفعل، وذاكرا حال، والجملة كذلك، فلما حذف ذاكرا أو الفعل اختار زيدا بدلا منه، والعامل في الحال قال الزمخشري: الفعل المضمر وهو كنت، لأن معنى الكلام: من كنت أنت ذاكرا زيدا، أو جعله بمنزلة: ما أنا

(١) النساء ١٧١

(٢) لاحظ اختلاف ترقيم المخطوطة

(٣) وهنا مثل معناه: تأخر تجد مكانا لك، ويقال في ضده: أمامك، أي: تقدم . مجمع الأمثال، ص ٤٣٦ — ٤٣٧

(٤) ذكر صاحب الأغاني أن جريرا كان ينهشه ثلاثة وأربعون شاعرا، فينبذهم وراء ظهره واحدا واحدا . الأغاني

والسير^(١)، غيره: العامل في الحال ما في الاستفهام من معنى الفعل كما علمت، وبما فيها من معنى التنبه، وبما فيها من معنى الإشارة، والأول أجود، لأن كنت تقع كثيرا في ذا الموضوع، فأضمرها، ومعنى الكلام إنكار على من قال: أنا زيد، وزيد رجل عظيم، والسامع يعرفه معنى لا شخصا، فأنكر عليه أن يدعيه، ولا يكون هذا الكلام إلا جوابا، وصار كالمثل، حتى أنهم يسألون الرجل عن^(٢).

(١) إشارة إلى قول أسامة بن الحارث الهذلي:

ما أنا والسير في متلف يعبر بالذكر الضابط

ويعبر بالذكر: أي يحمله على ما يكره، والضابط: يعني العبر العظيم، يقال: ما أنا وذا: أي لست أبالي السير في مهلكة • ديوان الهذليين ٢ / ١٩٥، ولا نعرف عن أسامة هذا إلا أنه كما قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء، ص ٤٤٢: مالك بن الحارث الهذلي وأخوه أسامة شاعران مجيدان •

(٢) ربما هنا حرف أو كلمة ساقطة بين الرجل وعن •

باب ذكر الرفع للفعل المضارع

لما فرغ من إعراب الاسم بجميع أنواعه وتوابعه، شرع في إعراب الفعل، وقدم فيه الكلام في الرفع على النصب والجزم، كما قدم المرفوعات في الأسماء على المنصوبات والمجرورات.

قوله: اعلم أن الرفع للفعل المضارع إلى آخره (١):

إنما وحد عامل الرفع لأنه عامل معنوي على الصحيح، وهو شيء واحد، واختلف في عامل الرفع في الفعل المضارع، قال البصريون رحمهم الله: هو عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم، وهذه العبارة وإن كانت عبارة أبي علي رحمه الله (٢) فليست مستحسنة؛ لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم، وأزله ووضعنا الفعل موضعه، وليس المراد ذلك، ولهذا احتاج المصنف رحمه الله إلى تفسيره بقوله: وأعني بذلك، وأحسن من هذه العبارة قول الزمخشري رحمه الله (٣): وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وإنما كان هذا عامل رفع لأنه معنوي، فأشبهه الابتداء في كونه معنويًا، والابتداء يعمل الرفع، فجعلنا هذا رافعًا، وقال الكسائي ومن معه من الكوفيين رحمهم الله العامل حرف المضارعة، وأورد عليهم أن حروف المضارعة توجد مع الناصب والجزم، ولا عمل لها، ولو كانت هي العاملة للرفع لما أبطل عملها الناصب والجزم، وأجيب عن ذلك بأن عامل الرفع هنا ضعيف، فلما دخل الناصب والجزم، وكل منهما قوي، بطل الرفع مع الداخل منهما لضعفه، وهذا الجواب ليس بشيء؛ لأن العامل القوي لا يبطل عمل الضعيف، بل يكون الضعيف عاملاً في

(١) تمام العبارة: وقوعه موقع الاسم . المقرب ١/ ٢٦٠

(٢) قال أبو علي: الأفعال المضارعة ترتفع لوقوعها موقع الأسماء . الإيضاح العضدي، ص ٣٠٨

(٣) الفصل، ص ٢٤٥

اللفظ، وهو ومعموله معمولان للعامل القوي كما تقدم، ودخول إن الشرطية على لم في باب تنازع العاملين، وقال رحمه الله [٩٠ أ] الرفع للفعل المضارع تعرّيه عن ناصب وجازم، ويمكن أن يقال على هذا: إن هذا الكلام يوهم أن الناصب والجازم قبل الرفع، وليس الأمر كذلك، بل الرفع قبل غيره من وجوه الإعراب، على ما بيّن في إعراب الاسم، لا يقال ما ذكرتموه على الفراء بعينه يرد عليكم في باب الابتداء، حيث قلتم بأن العامل في المبتدأ تعرّيه من العوامل اللفظية، ومن جملة الناصب للاسم والجار، لأننا نقول لم يخص لفظ الناصب والجار هنا كما خصص الفراء رحمه الله لفظ الناصب والجازم هنا، بل قلنا هنا كثر تعرّيه من العوامل، ومن جملة العوامل الظاهرة عامل الرفع في الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، وخبر إن، واسم ما وغير ذلك من المرفوعات، فيجوز أن يكون عامل الرفع اللفظي كان قبل عامل الرفع المعنوي، فيكون حينئذ لكلامنا وجه من الصواب، لا يوجد مثله للفراء رحمه الله، وقد أورد عليه قولهم: إن الرفع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم أشياء قد ارتفع فيها الفعل، ولا يصح وقوع الاسم موقعه، ومن جملتها ما ذكره المصنف رحمه الله من:

قوله: فأما قولهم سيقوم إلى آخر الباب (١):

وأجاب عن ذلك، ومن جملة ما أورد على ذلك قولهم: كاد زيد يقوم، ولا يجوز وقوع الاسم هنا، وأجيب عن ذلك بأن أصل خبر كاد وأخواتها الاسم، وإنما التزم فيه الفعل لعله قد حررناها في باب أفعال المقاربة، فرفع هذا الفعل نظر إلى الأصل.

قوله: وكذلك قولهم: هلاً إلى قوله: التحضيض (٢):

اعلم أن حروف التحضيض خمسة: هلاً ولولاً ولوماً وألاً مشددة وألاً مخففة، هذه الحروف جميعها مختصة بالفعل، فإن دخلت على الماضي كانت توييخاً، وإن دخلت

(١) تمام الفقرة: زيد، وقد يقوم زيد، فرفع الفعل لأنه صار مع قد والسين كالشيء الواحد، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم . . .

(٢) تمام الفقرة: هلاً يقوم زيد، وأمثال ذلك من أدوات التحضيض . المقرب ١/٢٦٠

على المضارع كانت تحضيضاً، ومعنى التحضيض الحثّ وطلب الإسراع، وإنما اختصت بالفعل لأن التوبيخ والتحضيض إنما يكون بالفعل لا بالحرف، فإن وقع بعد شيء منها اسم فإمّا أن يكون معمولاً للفعل الذي بعده كقولنا: هلاًّ زيداً ضربت، أو يكون كقولنا (١): هلاًّ زيد قام، أو هلاًّ زيداً ضربته، فإن كان معمولاً للفعل فإن الفعل العامل فيه مقدم رتبة، فلم يليها إلاّ الفعل في الحقيقة، وإن لم يكن معمولاً للفعل الذي بعده قدّرت له إن كان مرفوعاً فعلاً رافعاً بين حرف التحضيض وبين الاسم، وإن كان منصوباً قدّرت له فعلاً ناصباً بين حرف التحضيض وبين الاسم (٢)، وكلها غير عامل، وقد يكون لولا ولوما بمعنى امتناع الشيء لوجود غيره، فيخرجان من هذا الباب، ويختصان بالاسم حينئذ كما تقدم في باب الابتداء، ولا تكون للعرض والتحضيض، وباقي حروف التحضيض للتحضيض فقط، وهي مختصة بالفعل بخلاف ألاّ الاستفتاحية، ويقال فيها إنّها للتنبيه، فإنها تدخل على الجملة الاسمية نحو: ألاّ زيد منطلق، وقوله تعالى: [ألاّ إنّهم هم المفسدون] (٣) وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: [ألاّ يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم] (٤)، وقال بعضهم: إن ألاّ الاستفتاحية غير مركبة، وألاّ العرضية مركبة من لا والهمزة.

(١) كتبت: قولنا

(٢) تكرار لفظ بين في هذه الجملة والتي سبقتها استعمال غير صحيح، والصواب أن يقول: بين حرف التحضيض

والاسم .

(٣) البقرة ١٢

(٤) هود ٨

باب ذكر نواصب الأفعال

اعلم أن نواصب الأفعال تسعة إن عددت اللام واحدة، وهو الصحيح، وعشرة إن عددتها اثنتين، على ما سنبين إن شاء الله، منها حرفان مصدریان، وهما: أن وكس، وحرف نفى، وهو لن، وحرف جواب، وهو إذاً، وحرفان من حروف الجر، وهما حتى واللام، وثلاث من حروف العطف، وهي الفاء والواو وأو، على ما يجرر الكلام في كل منها على انفراده، ونذكر بعد فراغنا من الكلام عليها حاصل ما فيها من المذاهب جملة إن شاء الله تعالى.

قوله: منها ما ينصب الفعل بنفسه وهو أن:

يقال لِمَ عملت؟ والجواب لاختصاصها، وهذا الجواب عن كل ما يعمل منها بنفسه، ويقال لم عملت النصب؟ والجواب لأنها أشبهت أن التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وجه الشبه من جهة اللفظ والمعنى، أمّا من جهة اللفظ فلأن أن إذا خففت صار لفظها كلفظ الناصبة للفعل، وأمّا من جهة المعنى فلأنها وما بعدها تقدر^(١) بالمصدر كتقدير تلك مع معمولها بالمصدر، وهي موصولة، وما بعدها صلتها كتلك، ولذلك استقبلوا أن تلي إن المكسورة المشددة، فيقال: إن أن تقوم خير لك، كما لم يستجيزوا إن أن زيدا منطلق حق، فإن قيل: إن أن تعمل النصب والرفع عندكم، فلم اقتصرتم بهذه على النصب؟ والجواب أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، من حيث كان إعراب الفعل ليس بأصل، بل هو للشبه بالاسم به، فأعطيناها العمل في جزء واحد العمل الضعيف، وهو النصب دون الرفع إظهاراً لضعفها عن أن.

قوله: وهي أبداً مع ما بعدها في تقدير المصدر:

(١) كتبت: مقدر

تقدم الكلام على ذلك في الموصولات بما فيه مقنع.

قوله: وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للاستقبال:

جميع نواصب الفعل وجوازمه لا تعمل في فعل الحال، من [حيث] (١) كان فعل الحال يشبه الأسماء لاستقراره ووجوده كالأسماء، فلم تعمل فيه عوامل الأفعال، وإنما عمل فيه الرفع لشبهه بعوامل الأسماء، من حيث كان معنويا كاملا مبتدأ كما تقدم. واعلم أنّ أن كما تدخل على المضارع فتخلصه للاستقبال، تدخل على الماضي فتدعه على مضيّه، نحو: يعجبني أن قام، واختلفوا فيها، هل هي الداخلة على المستقبل أو غيرها؟ والأكثر على أنها هي، لأن اللفظ والمعنى واحد (٢)، وذهب بعضهم إلى أنها غيرها، لتخصيص تلك الفعل بالاستقبال، وتركه هذه على مضيّه، قالوا: ولا يمنع أن يكون اللفظ والمعنى واحد، والحكم مختلفا، كما في مذ ومنذ الاسميتين والحرفيتين، وفي على الاسمية والحرفية، إلى غير ذلك، ذكر هذا الخلاف أبو الندى (٣) رحمه الله في شرح الإيضاح له.

قوله: ولا تعمل فيها أفعال التحقيق:

هذا ما يُفرّق به بين أن المخففة من الثقيلة والناصبة للفعل، لأنهما جميعا معمولان لما قبلها، فلما كان معنى المخففة من الثقيلة للتأكيد، وجب أن يكون الفعل الذي بقي عليه مطابقا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين [٩١ أ] ونحوها، مما معناه الثبوت والإقرار، فتطابق معنى العامل والمعمول، ولما كان معنى الناصبة الاستقبال، ناسب أن يقع بعدها ما لا تحقيق فيه كالطمع والرجاء والخوف والاشفاق ونحو ذلك، إن هذه الأشياء غير معلومة، ولا متحققة، كما أن الاستقبال غير متحقق أمره ونفيه، فتناسب معنى العامل والمعمول.

(١) زيادة يقتضها السياق

(٢) وردت هذه العبارة على النحو التالي: لأن المعنى لأن اللفظ والمعنى واحد، ويدوز أن قوله: لأن المعنى جاءت زيادة من الناسخ

(٣) هو محمد بن أحمد الغندجاني، انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٧/١٥٩، بغية الرعاة ١/٥٢

قوله: ولا يتقدم شيء مما (١) بعدها عليها لأنها موصولة:

وقد تقدم تعليل ذلك في الموصولات، وقد أجاز بعضهم ما بعد أن عليها في

الشعر، واستشهد على ذلك بقول الشاعر(٢):

٢٤٢ — وشفاء غيِّكِ خابراً أن تسألِي. (الكامل)

فقال خابراً معمول تسألِي، وكونها موصولة، وما بعدها صلتها، يردّ قوله، وخابراً في(٣) البيت يحتمل أن يكون معمولاً محذوف دلّ عليه تسألِي، فلا شاهد فيه حينئذ، فلو حذف أن، وبقي الفعل، فالاختيار عندنا رفع الفعل، وقال الكوفيون يبقى عملها، لأن أن محمولة على أن المشددة في عمل النصب كما بينا، وإذا كانت أن التي هي الأصل، لا يجوز حذفها وإبقاء عملها، وأن لا يجوز ذلك في أن التي هي فرع عليها أخرى وأولى، مع ضعف عوامل الأفعال عن عوامل الأسماء وجاء القرآن بترك إعمالها بعد الحذف في قوله تعالى: [قل أغير الله تأمروني أعبد] (٤) أي: أن أعبد، والقرآن يختار له لا عليه، واحتج الكوفيون بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: [وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله] (٥) أي: أن لا تعبدوا إلا الله، وبقول الشاعر(٦):

٢٤٣ — ألا أيهدا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيِي

وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدي. (الطويل)

(١) كتبت: ما، وما أثبتناه من المقرب

(٢) لامرأة من بني سليم، وصدرة: هلاً سألت خبير قوم عنهم . ويروي: وشفاء علمك، وروي مثله لربيعة

بن مقروم الضبي

(إسلامي مخضرم) في الفخر بقومه: هلاً سألت وخير قوم عندهم شرح الجمل ١٤١/٢، الخزانة

٤٣٥/٨، الأغاني ١٠٤/٢٢

(٣) كتبت: وفي

(٤) الزمر ٦٤

(٥) البقرة ٨٣ . قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي (لا يعبدون) بالياء، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم (لا تعبدون)

بالتاء . وقرأ ابن مسعود وأبي (لا تعبدوا) بحذف النون . السبعة في القراءات، ص ١٦٣، الحجة ١٢١/٢،

تفسير ابن كثير ١٢٨/١

(٦) لطرفة بن العبد . الوغى: الحرب، أشهد: أحضر . الكتاب ٩٩/٣، الإنصاف، ص ٥٦٠، شرح المفصل

٧/٢، الخزانة ١١٩/١

في رواية من نصب أحضر، وبقول الشاعر^(١):

٢٤٤ — فلم أرَ مثلها خباسةً واجد

وتنهت نفسي بعد ما كدت أفعله. (الطويل)

والجواب: أمّا قراءة ابن مسعود فشاذة، ويحتمل أن تكون لا فيها للنهي، وأمّا البيتان فشاذان أيضاً، وحسب البيت الأول ظهور أن في المعطوف، ويحتمل البيت الثاني أن لا يكون منصوباً، بل يكون أصله: أفعلها، يعني الخصلة، فلما حذف الألف نقل الفتحة إلى ما قبل الهاء، كما قال: والكرامة ذات أكرمكم الله به، يريد بها، كما تقدم، وإذا كان بعض العرب قد أبطل عمل أن وهي مذكورة في اللفظ تشبيهاً بما، نحو قراءة مجاهد رضي الله عنه^(٢): [أن يتم الرضاعة]^(٣) بالرفع، وقول الشاعر^(٤):

٢٤٥ — أن تقرأن علي أسماء ويحكما

مني السلام وألا تُشعرا أحدا. (البسيط)

في أحد الوجهين، وإن بطل عملها محذوفة كان ذلك أولى.

قوله: ولن وهي لنفي سيفعل:

لن لنفي المستقبل سواء كان بالسين أو سوف، وهي ناصبة بنفسها عند المحققين، ولا التفات إلى قول من قال إنَّ النصب بعدها بإضمار أن، ويجوز تقديم معمول معمولها عليها فتقول: زيدا لن أضرب، وإنما عملت النصب لشبهها بأن، ووجه الشبه أن أن

(١) لعامر بن جوين الطائي، والخباسة بضم الخاء وفتح الباء: الغنيمة، مُنْهت نفسي: كفتها وزجرها • الإنصاف، ص ٥٦١، شرح شواهد المغني، ص ٩٣١، الأشموني ٣١٠/٢، شفاء العليل، ص ٩٣٨، المغرب ١/٢٢٠، اللسان مادة (خبس)

(٢) هو ابن مجاهد وليس مجاهداً، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ بهذه القراءة، فليست قراءته هو • انظر الإنصاف ٥٦٣/٢

(٣) البقرة ٢٣٣

(٤) لم يسم قائله، ويحكما: كلمة ترحم • الإنصاف ٥٦٣/٢، الأشموني ٢٨٥/٢، شواهد المغني، ص ١٠٠، المنصف ١/٢٧٨، الخزانة ٨/٤٢٠

تنقل الفعل فعلين، أحدهما تخصيصه بالمستقبل، والآخر جعله في تأويل المصدر، ولن تخصصه بالاستقبال أيضا، وتجعله مبنيًا بعد أن لم يكن كذلك، فقد نقلته نقلين، فأشبهت بذلك أن، واختلف فيها هل هي مفردة أو مركبة؟ فمذهب الخليل رحمه الله في إحدى الروايتين عنه أنها مركبة من لا وأن، فحذفنا الألف من لا، والهمزة من أن طلبا للتخفيف، فصارت لن، ومذهب سيبويه والقراء رحمهما الله أنها مفردة، لكن قال القراء: إن أصلها لا، وأبدلنا ألفها نونا، ومذهب سيبويه رحمه الله أنها حرف قائم برأسه، وهو [٩١] [الصحيح، لأن الأصل عدم التركيب والإبدال، لا سيما في الحروف لبعدها من التصرف فيها، وقد ردّ النحاة على الخليل رحمه الله بأشياء منها: جواز تقديم معمول معمولها كما ذكرنا، وأن لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها فبطل أن يكون أصلها لا أن، ومنها أن لا إذا دخلت على أن تفعل، علقته بكلام قبلها، لا بدّ من ذلك، كقولك: أحب أن تقوم لا أن تجلس، ولن يصح استباقها، ومنها ما يلزم من دعوى التركيب من كثرة الحذف من غير موجب، ولا داعي إلى ذلك، قال ابن جني رحمه الله في الجزء الثاني من الخاطريات له: مما يمتنع له لن أن تكون لا أن، لم يتلق للقسّم، كما لم يتلق بلم، ولو كانت لا لجاز تلقي به القسم، كما تلقى بلا، وأجيب عن جميع ذلك بأنه لما تركبنا زال حكم كل واحد منهما عما كان عليه في الأفراد، فلا يلزم الخليل شيء^(١) مما ذكرتم، ولو تبين بذلك أن لو لها بمفردها حكم، فإذا ركبها مع لا صار لها حكم لم يكن لها قبل ذلك، فعلمنا أن التركيب يزيل حكم المفردات عما كانت عليه قبل التركيب، وهذا الجواب وإن كان محتلا فإنه مبني على أصل لم يثبت، إذ^(٢) التركيب لا دليل عليه في الأصل، فيرتب عليه حكم^(٣) آخر، وأمّا مذهب القراء في قوله: إن لن ولم أصلها لا، وأبدلت الألف نونا في لن،

(١) كتبت: شيئا

(٢) كتبت: إذا

(٣) كتبت: حكما

وميمًا في لم، فإن ابن يعيش رحمه الله قال: لا أدري كيف اطلع على هذا (١)، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع.

قوله: كي:

اعلم أن كي تكون تارة حرف جر، وتارة حرفا ناصبا للفعل، أما كونها حرف جر ففي مثل قول العرب: كيمه، فكي هنا حرف جر لا غير، بدليل حذف ألف ما الاستفهامية معها، ولا تحذف ألفها إلا مع عامل الجر، فتعين كون كي جارة، والجر إمّا بالإضافة أو بحرف الجر، ولا إضافة لإجماعهم على حرفية كي، فتعين كونها حرف جر، فإذا انتصب الفعل بعدها في مثل هذه الصورة، فإنما النصب بإضمار أن لا غير، وأما كونها ناصبة بنفسها فإذا دخلت عليها اللام، كقولك: لكي تفعل، فهنا النصب بكي نفسها، وهي مصدرية كأن، على ما تقدم في الموصولات، ولا يكون النصب بعدها بإضمار أن، لأن كي حينئذ تكون حرف جر، واللام حرف جر، ولا يدخل حرف جر على مثله، وقول الشاعر (٢):

٢٤٦ - فلا والله لا يُلقَى لِمَا بِي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدأ دَوَاءُ. (البيسيط)

شاذ لا يقاس عليه، ووجهه مع شذوذه أن اللام زائدة، ولا التفات إلى قول بعض الكوفيين بجواز ظهور أن بعد كي في مثل هذا، نحو: جئتكَ لكي أن تكرمني، وأن أن هنا توكيد لكي، واستشهد بقول الشاعر (٣):

٢٤٧ - أردتُ لِكَيْمًا أن تطيرَ بِقِرْبَتِي فتركتُها سَنَاءً ببيداءَ بَلْقَعِ. (الطويل)

لأننا نقول لا تخلو كي إذا قلت: لكي أن تخرج، من أن تكون بمعنى أن، أو بمعنى اللام، وكلاهما ممتنع، لما تؤدي إليه من توالي حرفين لمعنى واحد، وذلك غير جائز،

(١) الفصل ١٦ / ٧، وفيه: على ذلك

(٢) لمسلم بن معبد الوالي، والضمير في هم يعود على قِيمَد . الجمع ٤ / ٣٩٦، شواهد المعنى، ص ٥٠٥، ٧٧٣، المقرب، ٢٣٨ / ١ شرح الفصل ٤٣ / ٨، شرح الجمل ٢٦٣ / ١

(٣) لا يعرف قائله . الشن: القربة البالية، البيداء: المفازة، البلقع: القفر . شواهد المعنى، ص ٥٠٨، شرح الفصل ١٩ / ٧، الإنصاف ٥٨٠ / ٢، شفاء العليل، ص ٩٢٣

ولأن نصب الفعل حينئذ إمّا أن يكون بأن أو بكي أو باللام، لا جائز أن يكون باللام أو بكي، لما يلزم من الفصل بين العامل والمعمول، وذلك ممتنع في عوامل الأسماء مع قوّتها، فعوامل الأفعال مع ضعفها أولى بأن لا يجوز ذلك فيها، ولا جائز أن يكون النصب بأن، لما تؤدي إليه من إبطال عمل ما قبله، ولا يلزمنا مثل ذلك إذا قلنا لكي تخرج، لأننا نقول: الفعل منصوب بكي، وكى وما بعدها في موضع جر باللام، وليس هنا إلغاء عامل أصلا، والجواب عن البيوت الذي استشهد به أنه غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر، أو يكون جعل أن بدلا من ما، وليس في المثال المذكور ما، فتكون أن بدلا منها، أو تكون أن زائدة، كما في قوله تعالى: [ولمّا أن جاء البشير] (١)، وليست الناصبة للفعل، هذا مع كونه من الشذوذ بمكان ممكن، وقال الأخفش رحمه الله: كي بدل من اللام، وهذا بعيد، لأن البدل تكون فيه زيادة على المبدل منه، ولا زيادة في كي على اللام، وقال بعض الكوفيين: لا تكون كي [٩٢ أ] حرف جر أصلا، بدليل دخول اللام التي هي حرف جر عليها، ولأنها من عوامل [الأفعال] (٢)، وحرف الجر من عوامل الأسماء، وهذا العامل يضا، والجواب عن قول هذا القائل أمّا نفيه كونها حرف جر فقد ذكرنا دليل كونها حرف جر فيمَا تقدم، وأمّا دخول اللام عليها فلا دليل له فيه، لأننا لم نقل إنها لا تكون إلا حرف جر، فبصرنا ما ذكره، وأمّا التضاد فلا وجه للتضاد الذي ذكره، وقدّمنا أولا أنها على قسمين، فلا تضاد حينئذ، بل كل واحد منها برأسه، فبطل ذلك الفعلية والحرفية في عدا وخلا مع عدم التضاد، وإن أراد بالتضاد أنها تستعمل في معنيين كالجون بمعنى الأبيض والأسود، والشعب (٣) بمعنى الجمع والتفريق فلا محذور في هذا التضاد حينئذ، بل تقع كثيرا جدا، فعلمنا أن قول من قال في كي اختلاف ليست بمجرورات،

(١) يوسف ٩٦

(٢) زيادة يقتضيهما السياق

(٣) انظر الأضداد لابن الأنباري، ص ٥٣

الصحيح أن ذلك اختلاف حالات، فإذا قلت: لكي تفعل، فهي الناصبة بنفسها قطعاً، وإذا اعتبرت أنها غير التي دخلت على ما الاستفهامية، فحذفت ألفها معها، فهي هنا ناصبة بإضمار أن قطعاً، وإذا قلت: كي تخرج، من غير لام، ولا اعتقاد أن المحذوف معها ألف ما جاز أن تكون ناصبة بنفسها، أو بإضمار أن.

قوله: والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً أو حالاً لم تعمل فيه:

أمّا الماضي فلعدم قبوله العمل، وأمّا الحال فلما بيّنا متقدماً من أن النواصب للأفعال وجوازها لا تعمل في فعل الحال.

قوله: فإن تقدمها حرف العطف جاز إعمالها وإغاؤها:

وجه إعمالها اعتقاد أنها معطوفة على أول الكلام، فوقعت صدراً فأعملت، ووجه إغائها اعتقاد عطفها على أثناء الكلام، فتقع حشواً، فتلغى، نحو: أنا أكرمك وإذن أجيء إليك.

قوله: ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والجرور:

أمّا القسم فهو من أجمل الاعتراض، فلا يُعدّ فصلاً، وأمّا الظرف والجرور فلا يعد فصلاً لتوسع العرب فيهما (١).

قوله: ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب:

إنما اختصت دون غيرها بذلك لأنها لما أعملت وألغيت أشبهت الفعل، فجاز فيها ما لم يجز في أخواتها.

قوله: وهو لام كي إذا لم تكن بعدها لا:

إنما اشترط عدم لا؛ لأنها إذا كان بعدها لا وجب إظهار أن؛ لتفصل بين اللامين، واختلف في هذه اللام، فمذهب سيويوه رحمه الله أن النصب بعدها بإضمار أن؛ لأنها

(١) قال بعض النحاة: وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً
إلا بحلف أو نداء أو بلا
رأي ابن عصفور رئيس النبلا

أعمل إذن إذا أتت أولاً
و احذر إذا أعملتها أن تفصلاً
وافصل بظرف أو بجرور على

حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على الأفعال، فقدّر بأن ؛ ليكون هو والفعل في تأويل اسم، فصح دخول حرف الجر عليه، وقال الكوفيون: النصب باللام نفسها، وخالف ثعلب رحمه الله رأي الفريقين، حيث رأى النصب بهما، لا بإضمار أن، ولم يوافق الكوفيين، حيث قال: إنهما قائمان مقام أن، وهم لا يرون ذلك، بل يقولون انصب بهما أنفسهما بطريق الأصالة، لا بقيامهما مقام غيرهما.

قوله: وحرف العطف:

إنما احتيج إلى أن هنا لأن عطف الفعل على الاسم لا يصح، فاحتيج إلى أن يجعل الفعل في تأويل الاسم، فيجوز عطفه حينئذ على الاسم.

قوله: وهي كي:

قد تقدم الكلام في كي مستوفى.

قوله: ولام الجحود:

الصحيح أن النصب بعدها بإضمار أن لا بها، والخلاف فيها، والمذهب في لام كي على ما تقدم حرفا بحرف.

قوله: وكون ماض:

هذا الشرط اشترطه كثير من النحاة، وليس بصحيح، بدليل قوله تعالى: [ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج] (١) وليس ها هنا كان، والصحيح أن هذه اللام ولام كي واحدة إن دخلها معنى التعليل سميها لام كي، وإن كانت بعد النفي سميها لام الجحود، ولا التفات إلى قول من عدّها حرفين، كل منهما قائم برأسه.

قوله: وأو بمعنى إلا أن وبمعنى كي:

اختلف النحاة في أو والواو والفاء، فمذهب سيبويه رحمه الله أنها حروف عطف، وحروف العطف لا اختصاص لها، فلا تعمل، فالنصب بعدها بإضمار أن، وذهب

(١) الآية السادسة من سورة المائدة هي: [ما يريد الله أن يجعل عليكم من حرج] وليس فيها: في الدين، ولا ليجعل .

الجرمي رحمه الله إلى أنها هي الناصبة بأنفسها، وذهب الفراء رحمه الله من الكوفيين إلى أن النصب في الأفعال بعد هذه الحروف ليس بهذه الحروف [٩٢ ب] أنفسها، ولا بإضمار أن بل هي منتصبة على الخلاف، والخلاف عندهم إنما يعمل النصب في الأفعال، وفي الأسماء وقد أشرنا إلى إبطال كون الخلاف عاملاً في باب الابتداء، ورد المبرد على الجرمي بأن هذه الحروف لو نصبت بأنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها دخوله على أن الناصبة ولن، فكنت تقول مثلاً: لألزمئك و أو تقضيني حقي، وامتناعهم من ذلك دليل على أن معنى العطف بأو فيها، فلم يدخلوا حرف العطف على مثله.

قوله: إلا أن:

فيه نظر، وإن كانت هذه عبارة أكثر النحاة، فإن أن هنا هي المقدرة بعد أو، أظهرناها لما أردنا تبين المعنى، وإلا فأو بمعنى إلا فقط، وتقديرها بإلا أن مذهب سيبويه رحمه الله وإنما قدرها بذلك لأن الفعل الذي قبلها عام، يقتضي التأكيد في جميع الأدوات، فوجب أن يستثنى منه الوقت الذي يقع فيه الفعل الذي بعد أو، وقدرها أبو العباس المبرد رحمه الله بإي أن، فيكون ما قبلها تمهيداً إلى غاية وقوع ما بعدها، وما قدره سيبويه رحمه الله أحسن، وأوجه من جهة المعنى، ولا يجوز إظهار أن بعد هذه الحروف؛ لئلا يكون في الصورة عطف اسم على فعل، وذلك لا يجوز، وقد يدخلها معنى التعليل، فيقدرونها حينئذ بكي، لما في كي من معنى^(١) التعليل، كالمثال الذي ذكره المصنف.

قوله: فإن لم تكن إلى قوله: المعنى يكن أحد الأمرين^(٢):

(١) كتبت: بمعنى
(٢) تمام الفقرة: بمعنى ما ذكرتم لم ينتصب الفعل بعدها إلا في ضرورة، نحو قوله: فسر في بلاد الله والتمس الغنى
تعش ذا يسار أو تموت فتعذرا • المقرب ١/٢٦٣

إنما لم تكن في قول الشاعر (١):

٢٤٨ — أو تَمُوتَ فَتُعْذَرَا. (الطويل)

بأحد المعنيين المذكورين ؛ لئلا يلتبس المعنى كي تموت، فلا تكون بمعنى كي، ولا يلزم إذا التبس المعنى أن تعش ذا يسار إلى أن تموت، أو إلا أن تموت، فلا تكون بالمعنى الآخر، وإذا انتهى المعنيان كان النصب بعدها حينئذ شاذًا، لا يعرج عليه، فلذلك عدّه ضرورة.

قوله: والفاء والواو في جواب أمر أو نفي:

إنما اشترط هذه الأشياء ليكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها، فيمتنع العطف على اللفظ، لما سنذكره فيتصور، ويعطف على المعنى بخلاف ما إذا كان الذي قبلها خبرًا مبنيا، فإنه يصح العطف على لفظه، فلا حاجة إلى تقدير أن، ولا إلى مخالفة لفظه لما قبله، ولذلك لم يجز النصب فيما قبله موجب إلا في ضرورة على تأويل ما سنبين، وإنما نصبنا لأن هذه الحروف لما كان موضوعها العطف، والعطف يقتضي دخول الثاني في حكم الأول، والمراد هنا ليس دخول الثاني في حكم الأول، بل جعل الأول سببا للثاني، أردنا أن نبه على ذلك لكي نخالف بين لفظه ولفظ العطف مع بقاء ما هو أصل الواو والفاء وأو في العطف، قصدنا بما قبلها مصدر، أو أردنا عطف ما بعد هذه الحروف عليه، وعطف الفعل على الاسم ممتنع على ما تقدم في عطف النسق، فاحتجنا إلى تقدير ما يجعل الفعل في تقدير الاسم ؛ ليصح عطفه على الاسم، وأن نجعل الفعل في تأويل الاسم لتقديرها بالمصدر، فقدرناها ونصبنا ما بعد هذه الحروف بها، وألزمنا إضمارها لما تقدم، فإذا قلنا: زربي فأكرمك، بالنصب، فتقديره: لتكن منك زيارة فإكرام مني، ولا يظن بقولنا: ليكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها أن الخلاف عامل كما يقوله الكوفي، بل الخلاف شرط لإضمار أن هنا فقط كما بينا.

(١) لا يعرف قائله • وتماه: فسر في بلاد الله والتمس الغنى تعش ذا يسار
المقرب ١/ ٢٦٣، الأبيات المشككة الإعراب للحسن بن أسد الفارقي، ص ١١٠

قوله: ولا ينتصب الفعل بعدهما فيما عدا ذلك إلا في ضرورة:
نحو قول الشاعر^(١):

٢٤٩ — فَأَسْتَرِيحًا. (الوافر)

في البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله، فإنه نصبه لأنه لما قدره في نفسه بشرط وجزاء، كأنه قال: إن ألحق أسترح، والمنصوب هاهنا مقدر أيضا بالشرط والجزاء كقولك: زربي فأكرمك، تقديره زربي إن تزربي أكرمك، فلما قدره في البيت بالشرط كتقديره في هذه الأماكن نصبه غلطاً.

قوله: وليس النصب بعد الفاء حتما [٩٣ أ] في جميع ما ذكر بل يجوز معه غيره:

في هذه العبارة ركافة؛ لأنه إذا أريد معنى النصب لا يجوز فيه إلا النصب، وإن أريد غيره مما يجوز، أعرب على حسب ما يقتضيه المعنى المراد، وأحسن من عبارته بكثير قول الرمخشري رحمه الله^(٢): وليس يحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهه من الإعراب مساغ، فنبه أن اختلاف الإعراب إنما هو لاختلاف المعنى المقصود، فإذا عرفت أنه لا بد وأن يتقدم هذا الحرف كلام، فلا يخلو ما تقدمها من أن يكون تاماً أو غير تام، فإن كان غير تام نحو: ما زيد فيحدثنا قائم، لم يجز فيما بعد الفاء النصب أصلاً، لأن العطف على المعنى لا يجوز إلا بعد تمام الكلام، ولم يتم الكلام هنا خلافاً لمن قال من الكوفيين بجواز النصب على التقديم والتأخير، وإن تم الكلام جملة قبل هذه الحروف، وتأخر معمول لما قبلها عما بعدها نحو: ما تأتينا فتحدثنا اليوم على أن يكون اليوم ظرفاً كما بينا، فلا يجوز النصب أيضاً عندنا، لما تقدم أن النصب يؤدي إلى جعل ما قبل هذه الحروف في مكان مصدر،

(١) للمغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي، وتامه: سأترك مترلي لبني تميم وألحق بالحجاز
الكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢، الأشموني ٢/ ٣٠٠، إصلاح الخلل، ص ٤٠٨، شفاء العليل، ص ٩٣٥، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٤٩، شرح الجمل ٢/ ١٤٤، الممع ١/ ٢٦٥
(٢) الفصل، ص ٢٤٦

فيعطف عليه مصدرا، وكما لا يجوز الفصل بين المصدر وبعض معموله بأجنبي، كذلك لا يجوز الفصل بين هذا الفعل وبعض معمولاته بالمعطوف الذي هو أجنبي منه ؛ لتزوله في المعنى منزلة المصدر المتوهم المعطوف عليه، وإن كان قد أجاز النصب في هذه المسألة أكثر أهل الكوفة، فإن كانت الجملة التي قبل الفاء اسمية، نحو: ما زيد قائم فيحدثنا، فأبو بكر^(١) وأكثر النحاة ألزموا الرفع فيما بعد الفاء ؛ لأن النصب يقتضي أن نصيد من الجملة الأولى مصدرا، فعطف عليه هذا المصدر، ولا دلالة في الجملة الاسمية على مصدر ؛ لدلالة الجملة الفعلية عليه، وباقي كلامه هو قولي، شرحه بنفسه، فيقتصر على ما ذكره إلى حيث يحتاج إلى تبيينه على أمر فننبه عليه إن شاء الله تعالى، وقد تقدم التنبيه على الخلاف في الفاء، هل هي عاملة أم لا؟ ولا حاجة إلى إعادته هنا.

قوله: وإن كانت اسمية:

مثاله: ما زيد أخوك فتركه، إن كانت تميمية، وأخاك إن كانت حجازية، وحيث كانت الجملة اسمية، يتبع العطف بالرفع للعللة التي ذكرها المصنف رحمه الله في النفي، وهو قوله: لأنه لم يتقدم فعل فيعطف عليه.

قوله: أين بيتك فأزورك:

أي: ليكن منك إعلام فزيارة مني، وكذلك: لتكرم زيدا فيكرمك، أي: ليكن منك إكرام فأكرام منه، ولا تضرب عمرا فيضربك، أي: لا يكن ضرب منك فضرب منه، وكذلك: أكرم زيدا فيكرمك، أي: ليكن إكرام منك فأكرام منه.

قوله: وإن تقدمها جملة فهي أو أمر:

لم يفصل في الأمر والنهي، فيقول إن كانت فعلية أو اسمية، كما فصل فيما بعدها؛ لأن الأمر إنما يكون بغير الفعل في أسماء الأفعال^(٢) فقط، وهي لا يجوز النصب فيها مع الفاء بإضمار كما تقدم.

(١) يعني ابن السراج
(٢) كتبت: في الأسماء الفعل

قوله: وإن كان الأمر بغير اللام إلى آخره (١):

إنما جاز النصب والرفع هنا لما ذكره المصنف رحمه الله، ولم يجوز الجزم ؛ لأن الجزم إنما جاز فيما تقدم بالعطف، ولا يجوز العطف هنا ؛ لأن الأول مبني، وعطف المعرب على المبني على لفظه ممتنع.

قوله: والعرب قد تجري مجرى الأجوبة الثمانية فعل الشرط والجزاء:

إنما أجري فعل الشرط والجزاء مجرى الأجوبة لأنه غير واجب، بمعنى أنه غير واقع، كما أن كل واحد من الثمانية ما عدا النفي غير واجب بهذا المعنى، والشرط مع جوابه جملة خبرية بنص سيويه رحمه الله.

قوله: إن تأتيني فتحديثي أكرمك [٩٣ ب] بنصب تحدث وجزمه:

يعني إن يكن منك إتيان فحديث أكرمك، معلقا الإكرام على الإتيان والحديث، وكذلك: إن تأتيني أكرمك فأحسن إليك، يعني: إن تأتيني يكن إكرام مني فأحسن.

قوله: فإنه إنما يكون على معنى الجمع:

يريد به أنها تخالف الفاء في النصب، من حيث كان النصب بعد الفاء يعطي معنى السببية، ولا كذلك النصب بعد الواو، فإنه لا يعطي معنى السببية، بل معنى الجمع في الأشياء الثمانية كلها إلا في النهي، فإنه يعطي معنى النهي عن الجمع، لا معنى الجمع، على ما بينه هو بعد، والكوفيون رحمهم الله يسمون هذه الواو واو الصرف، بمعنى أنه كان معنى الكلام لو جزمت النهي عن كل واحد منهما، فإذا نصبت صرفت الواو، والكلام عن النهي عن كل واحد منهما إلى النهي عن الجمع بينهما.

قوله: الرفع على القطع:

تكون الجملة حينئذ حالية، والواو واو الحال، لا واو العطف، وهي وما بعدها في

(١) تمام الفقرة: لم يجوز فيه إلا الرفع على القطع، والنصب على السببية . المقرب ١/ ٢٦٧

موضع نصب على الحال، فيكون معناه النهي عن الجمع بينهما في لقمة واحدة (١).

قوله: ولا يجوز تقديم الفاء والواو:

تقدم تعليل ذلك، وما فيه من الخلاف.

قوله: بمعنى إلى أن:

فيه من النظر ما في قوله بمعنى إلا أن، وقد تقدم في أو، فلا نعيده.

قوله: فإن لم تكن بمعنييهما لم تنصب:

لأنها حينئذ لا تكون إلا حرف ابتداء، فتكون غير عاملة، ومعناها الغاية، وإن

كانت لا تخرج في كل أحوالها وأقسامها عن الغاية، قاله الجرجاني رحمه الله (٢).

قوله: فعلى هذا:

إشارة إلى ما مضى من النصب بالمعنيين المذكورين، وعدم النصب.

قوله: فإن وقعت خبراً لم يجز فيما بعدها إلا النصب:

وإنما لزم نصب ما بعدها لأنك لو رفعته لكانت حتى حرف ابتداء، وحرف

الابتداء يقضي باستئناف ما بعده، وانقطاعه عما قبله، فلا يصح حينئذ أن يكون خبراً،

فيبقى المخبر عنه بلا خبر، وذلك لا يجوز، فالزمناه النصب؛ لتكون جارة، وما بعدها

مجرور بها، وهي وما بعدها في موضع الخبر، ويجوز أن يكون ما قبلها حينئذ سبباً لما

بعدها، مثل: كان سيرى حتى أدخلها، ويجوز أن يكون غير سبب، مثل: كان سيرى

حتى تطلع الشمس، فلو جعلت حتى أدخلها ليس بخبر بأن تجعل كان تامة، أو تأتي

بخبر غير حتى أدخلها، كأن تقول: كان سيرى أمس حتى أدخلها، أو كان سيرى

سيرا متعباً حتى أدخلها جاز في أدخلها حينئذ الرفع والنصب.

قوله: بعدها الماضي:

(١) يتحدث عن أكل السمك واللبن

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٨٤١

المراد من الماضي هنا أن يكون حكاية للحال الماضية، ولفظه بلفظ المضارع كقوله تعالى: [وزلزلوا حتى يقول الرسول] (١) فمن يرفع يقول: فكأن الرسول كان قائلاً حالة الزلزال.

قوله: وإن أردت به الاستقبال:

ينبغي أن يكون لفظاً أو حكماً؛ لئُدخل فيه مثل قوله تعالى: [وزلزلوا حتى يقول الرسول] (٢)، فمن نصب يقول: فإنه وإن لم يكن مستقبلاً لكنه كان قول الرسول وقت الزلزال على مَنْ نصب مستقبلاً لم يقل بعد، فكأنه يحكي الحكاية المستقبلية. قوله: إلا أن يكون مستقبلاً منصوباً:

كان ينبغي أن يقول: مستقبلاً أو في حكم المستقبل كما تقدم، إنما لزم نصبه لأن (٣) الرفع يشترط فيه سببية ما قبلها لما بعدها، والغرض أنه ليس بسبب، فلا يجوز الرفع.

قوله: كان الرفع أقوى من النصب:

إذا عرف أنّ شرط الرفع السببية، فكلما قوي الشرط قوي أثره، وكلما ضعف ضعف أثره.

قوله: وإن قدّرت أنّها دخلت بعد دخول النفي لم يجز فيما بعدها إلا النصب:

إنما لزم النصب لأن الرفع مشروط فيه السببية، وفي النفي لم يوجد فعل فيكون سبباً، فلزم النصب لذلك.

وإذا عرفت ما ذكرنا من الخلاف في كل حرف، فالحاصل من المذهب في أن عامل النصب، فإذا منهم من قال: إنّ هذه الحروف كل واحد منها عامل بنفسه، ومنهم من قال: إنه ليس منها عامل بنفسه إلا أن، والباقي جميعه ينصب بإضمار أن،

(١) البقرة ٢١٤، وكتبت: فزلزلوا بالفاء، وهو خطأ

(٢) البقرة ٢١٤

(٣) كتبت: لا

حكى عن الخليل رحمه الله أنه لا ينتصب شيء إلا بأن، إمّا بكونها ظاهرة أو مقدّرة،
ومنهم من قال: النصب بأن ولن وإذن بنفس هذه الحروف، وفي حتى واللام، ذلك
مبنى على [٩٤ أ] ما عرف، والواو والفاء وأو بإضمار، وجعل في كي خلاف، وقد
بيّنا فيما تقدم أنه ليس بخلاف، وإنما هو اختلاف حالات.

باب ذكر جوازهم الفعل المضارع

يقال: لم عملت هذه الحروف؟ والجواب لاختصاصها، فيقال: لم عملت الجزم؟ فالجواب إمّا لأنها لمّا اختصت وجب أن تعمل العمل المختص بالفعل، وهو الجزم، لا يقال على هذا أن الناصبة وأحوالها اختصت فوجب أن تعمل الجزم، لأننا نقول: كان يقتضى انعكاس ما ذكرتم، لكنها عملت النصب لما ذكرناه في نواصب الأفعال، وإمّا لأن إن الشرطية اقتضت فعلين شرطاً وجواباً فطال ونقلت، فاقترض ذلك إعمالها الجزم بخلاف اللفظ، ثم باقي الجوازم أشبهت إن، لأن إن تنقل الفعل نقلين إلى التخصيص بالاستقبال، وجعله شرطاً أو جواباً، وكل من هذه تنقله نقلين، لم ولما ينقلانه إلى النفي، وجعله إمّا مضارع اللفظ، أو ماضي المعنى على ما سنبين، ولا ينقله إلى الاستقبال، وجعله نمياً، واللام ينقله إلى الاستقبال، وجعله أمراً، فعملت هذه الحروف الجزم، كما عملت إن لمشاركتها لها فيما ذكرنا من النقل، وعلى هذا تكون إن أصلاً في الجزم، وباقي الجوازم محمولة عليها.

قوله: لم لنفي الفعل الماضي المنقطع:

أجمع النحاة على أن لفظ الفعل مع لم مضارع، ومعناه ماضٍ، واختلفوا [في] (١) التغيير في ماذا وقع؟ فقال جماعة منهم الجزولي رحمه الله: إنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع، وتركت المعنى على ما كان عليه، وقال جماعة منهم رحمه الله (٢): إنها دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي، وتركت لفظه على ما كان عليه، وهو الذي كان يراه شيخنا رحمه الله، ويقول: وضع الحرف غالباً لتغيير المعنى، لا اللفظ.

(١) زيادة يقتضيهما السياق

(٢) لم يرد اسم صاحب هذا المذهب، والسقط من الناسخ فيما يبدو

قوله: ولما:

الخلاف فيها كالخلاف في لم.

قوله: الماضي المتصل بالحال:

يعني به الماضي القريب من الحال، لا ما ذكره الجزولي رحمه الله من أنها للاستغراق في الماضي، على أي وجه كان، كيف وإنما هي نفي قد فعل، وقد فعل إنما هو للماضي المقرب من الحال، ومعنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج.
قوله: وقد يحذف الفعل بعد لما إذا فهم المعنى:

إنما جاز حذف الفعل مع لما دون لم، وذلك لأن لما نفي قد فعل، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله (١):

٢٥٠ — وكان قد (الكامل)

وتقديره: وكان قد زالت، فجاز أيضا حذف الفعل مع ما حملا للنفي على الإثبات، وأما لم فإنما هي نفي فعل، وفعل لا يجوز حذفها؛ لأنه حينئذ يكون سكوتا، وعدم كلام لا حذفًا، فلما لم يحذف الفعل في إيجابه، لم يحذف في نفيه (٢)، وقد جاء محذوفًا مع لم في الشعر كقوله (٣):

٢٥١ — أَشْمَطُ قَدْ شَابَ وَقَدْ كَانَ وَلَمْ.

فلم يذكر بعدها الفعل حملا لها على ما.

قوله: إلا أن اللام تلزم (٤):

(١) للناطقة الذبياني، وتماهه: أرف الترحل غير أن ركبنا لآ تزل برحالتنا
وهو من شواهد: الخصائص ٣٦١/٢، ١٣١/٣، شرح المفصل ٥/٨، ١١٠، قطر الندى، ص ٢٢٢،
الجزانة ٢٣٢/٣، ٣٦٢/٤، ٥٠٥، المغني ١٤٨/١، الأشموني ٣١/١
(٢) من أول هذه الفقرة إلى هنا موجود في الأشباه والنظائر ٣٥٦/٢
(٣) لم أقف على نسبة لهذا الرجز، ويروى: أجلى لم يشمط، وقيله:
يا رب شيخ من لكيز ذي غنم في كفه زيغ وفي فيه فقم
شرح المفصل ١١١/٨، الضرائر — ابن عصفور، ص ١٨٤، شفاء العليل، ص ٩٥٠
(٤) كتبت: إلا أن الألف واللام تلزم، وما أثبتناه من المقرب، وهو الصواب .

إنما لزمتم لأن الأصل أن يكون الأمر كله باللام، من حيث كان معنى من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل، واستغني في فعل المخاطب للفاعل عنها، فحذفت هي وحرف المضارعة؛ لدلالة الخطاب على المعنى المراد، وقد يؤتى بها على الأصل نحو قوله تعالى: [فبذلك فلتفرحوا] (١) فيمن قرأها بالتاء المنقوطة باثنتين من فوق (٢)، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض الغزوات: (لتأخذوا مصافكم) (٣) وإتيانه بغير لام هو كثير (٤)، ولفظ المصنف رحمه الله يعطي أن الحذف أكثر من الإثبات.

قوله: ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة:

لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء، وأضعف منه، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفا، فإن يضعف حرف الجازم وإبقاء عمله، كان ذلك أولى وأحرى، وأما البيت الذي استشهد به فهو قوله (٥):

٢٥٢ — تَفَدَّ نَفْسَكَ (الوافر)

فأنشده الكوفيون على حذف الجازم، على أنه أمر، وتقبله كثير من البصريين على ذلك، وأجابوا بشذوذه، والصحيح أن تفدد فعل مضارع مرفوع على أنه خبر لا أمر، وحذفت الياء منه طلبا للتخفيف، لا للجزم، لما بيننا من ضعف حذف الجازم. قوله: فإنها تحتاج إذ ذاك جوابا فتجزمه:

(١) يونس ٥٨

(٢) نسبت هذه القراءة إلى ابن عامر وعثمان بن عفان وأبي وأنس والحسن والجحدري والأعمش . انظر النشر ٢ / ٢٨٥، والكشاف ٢/٢٤١، والبحر المحيط ٥/١٧٢

(٣) المصاف بالفتح وتشديد الفاء جمع مصف، وهو موضع الحرب الذي يكون فيه الصفوف . النهاية في غريب الحديث ٣٨/٣

(٤) من أول الفقرة إلى هنا موجود في الأشباه والنظائر ١/١٥٣

(٥) نسب البيت إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم، وتامه:

محمد تفدد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

التبال: سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال. الكتاب ٣/٨، الخزانة ٩/١١، الأشموني ٢/٣١٤، شرح المفصل ٧/٢٥

اختلف الناس في الجازم للجواب ماذا؟ فقال بعضهم: الجازم له إن المقدرة، وقال بعضهم: لا حاجة إلى تقدير لفظ إن، بل تضمن ما قبل الجواب لمعناها مغن عن تقديرها [٩٤ ب] كما أغنى من ومهما وغيرهما لما تضمنت معنى الشرط عن تقدير إن، وجزمت بأنفسها، قال ابن مالك رحمه الله: وهذا مذهب سيبويه والخليل رحمهما الله.

قوله: إيتني أكرمك:

أي: إن تأتني أكرمك.

وقوله: أين بيتك أزرک:

أي: إن تعلمني أزرک.

وقوله: ليت لي مالا أنفق منه:

أي: إن أرزق مالا أنفق منه.

وقوله: هلاً تأتينا تحدثنا:

أي: إن تأتينا تحدثنا.

وقوله: ألا تترل عندنا نتكلم معك:

أي: إن تترل عندنا نتكلم معك.

وقوله: غفر الله لزيد يدخله الجنة:

أي: إن يغفر الله لزيد يدخله الجنة.

وقوله: لا تضرب زيدا يكرمك:

أي: إن لا تضرب زيدا يكرمك، ومثله: لا تدن من الأسد يأكلك، في عدم

الجواز، لا تكفر تدخل النار، لأن تقديره: إن لا تكفر تدخل النار، وذلك فاسد المعنى،

ويجوز: لا تكفر تدخل الجنة، لأن تقديره: إن لا تكفر تدخل الجنة، وذلك صحيح

المعنى.

وقوله: والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر:

أسماء الأفعال، وبينها بالأمثلة التي ذكرها من نحو: نزال، وحسبك، ومكانك، لكن في لفظه تسامح؛ لأنه يدخل فيه المصدر الموضوع موضع فعل الأمر، نحو قوله (١):

٢٥٣ — فَنَدَلَا زُرَيْقَ الْمَالِ نَدَلَّ الشَّعَالِبِ. (الطويل)

أي: اندلوا المال، ولم أعلم أحدا من النحاة في ما يحضرنى الآن قال بجواز جواب المصدر بالفعل المجزوم.

قوله: نزال أكرمك:

أي: إن تنزل أكرمك.

قوله: حسبك ينم الناس.

أي: إن تكتف ينم الناس، وحسب وحده اسم الفعل، ومعناه اكتف، وهو لازم،

والكاف حرف الخطاب.

قوله: مكانك:

بجملتها اسم الفعل، أي: اثبتني أو الزمي، والكاف هاهنا مجرورة بإضافة مكان

إليها.

قوله: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه:

أي: ليتقى الله وليفعل خيرا.

قوله إذ ما:

اختلفت (٢) آراء النحاة فيها، فمذهب سيبويه رحمه الله أنها حرف، ومذهب غيره

أنها اسم، منهم المبرد وابن السراج وأبو علي رحمه الله، والصحيح قول سيبويه رحمه

الله، لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها، لدلالته على الزمن الماضي دون شيء آخر،

(١) لأعشى همدان، ويروى للأحوص والجريز، وقيل لرجل من الأنصار، وندلا أي: اختطفا أو أخذنا باليدين،

وزريق بالتصغير: قبيلة في الأنصار، وأخرى في طيء، وقيل زريق رجل من الخوارج، وهو عجز بيت

صدره: على حين الهى الناس جُلُّ أمورهم .

الكتاب ١/١١٦، الأشموني ١/٣٦٨، الخصائص ١/١٢٠، فرحة الأديب، ص ٨٨، شفاء العليل، ص ٦٥٤

(٢) كتبت: اختلف

ولقبولها التنوين والإضافة إليها، ووقوعها مفعولا فيها، وأما بعد التركيب فمدلولها بالإجماع المجاز له، فهي من معاني الحروف، فمن ادّعى لها مدلولاً آخر فعليه البيان، وهي إذا ركبت غير قابلة لشيء من المعاملات التي كانت تقبلها قبل التركيب، فلا وجه لادعاء اسميتها حينئذ.

قوله: ما تلزمه [ما] (١) وهو إذ وحيث:

إنما لزمهما ما لأنهما لازمتان للإضافة، والإضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ، لأن باب الشرط مبناه على الإهمام، فاشتراطنا ما لتكفهما عن الإضافة، فييهمان، فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ.

قوله: إحداهما فعلية:

ليست هذه العبارة مستحسنة، فإن الأولى لا يجوز أن تكون اسمية بحال، وأحسن منها أن يقول: أولاهما فعلية، والأخرى أو الثانية اسمية، لأن أدوات [الشرط] (٢) لا يباشرها إلا الفعل إمّا ملفوظا به أو مقدرا في نحو قوله تعالى: [وإن أحد من المشركين استجارك] (٣) تقديره والله أعلم: إن استجارك أحد، ولا يلتفت إلى خلاف الفراء في ذلك.

قوله: فإما أن تكون الثانية أمرا إلى آخره (٤):

أخص من هذه العبارة وأسهل أن يقول: فإمّا أن تؤثر أدوات الشرط في الجملة الثانية استقبالا أو لا، فإن لم تؤثر استقبالا وجب في الجواب الفاء مطلقا، أو إذا في الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: [وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم

(١) زيادة من المقرب

(٢) زيادة يقتضيهما السياق

(٣) التوبة ٦

(٤) تمام الفقرة: أو نجا أو دعاء أو استفهاما أو فعلا قد دخلت عليه قد أو السين أو سوف أو ما أو أن أو غير

ذلك . المقرب ١ / ٢٧٤

يقنطون] (١) وإنما كان كذلك لأن وضع الجمل على الاستقبال، فتحتاج إلى ما يربط جملة الجواب بالشرط، فإن أثرت فيه إن استقبالا كان ذلك كافيا في الربط، وإن لم تؤثر احتجنا إلى الفاء حينئذ لتربط جملة الجواب بالشرط، ولما كانت إذا المفاجأة تدل على التعقيب، كما تدل عليه الفاء جاز أن تستعمل موضع الفاء، لكنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية، فاستعملت فيها دون الفعلية لذلك.

قوله: وإن كان مضارعا:

نحو: إن تأتي فأكرم عمرا، أو فلا تضرب خالدا، أو فغفر الله لك، أو فهل أكرمك، أو فقد [٩٥ أ] أكرمك، أو فسأكرمك، أو فسوف أكرمك، أو فما أخاصمك، أو فلن أخاصمك.

قوله: إلا أن تدخل الفاء على الثاني فإنك ترفعه:

هذه العبارة غير محررة، فإن التقدير كونهما فعلين مضارعين، ومتى دخلت الفاء لم يكن الجواب حينئذ فعلا مضارعا، لأنك حينئذ ترفع الفعل بعد الفاء، وتقدر بين الفاء والفعل مبتدأ محذوف، ليصح دخول الفاء، إذ لو كان الجواب نفس الفعل لكان تأثير إن فيه الاستقبال رابطا كما مضى، فلم يحتج إلى الفاء، فلما دخلت الفاء عرفنا أنهم لم يجعلوا الفعل الجواب، بل جعلوا الجواب ما لا يصح تأثير إن فيه، فهو الجملة الاسمية، فيكون حينئذ خلاف المقدر من كونهما، فلا يصح استتاره حينئذ، وأحسن ما يعتذر به عنه أن يقال: هو في الصورة فعل مضارع لا غير، وإن قدرنا قبله مبتدأ فاستتاره نظرا إلى الصورة، وهذه العبارة لم ينفرد بها المصنف رحمه الله، بل قالها قبله جماعة من العلماء منهم الجزولي رحمه الله وغيره، و كأنهم لم يلتفتوا إلى تحرير العبارة اعتمادا منهم على فهم المعنى.

قوله: ولا يجوز رفعه إلى قوله: على تقدير الفاء:

هذا الذي أفتى به هو مذهب أبي العباس المبرد رحمه الله، وأمّا سيبويه رحمه الله فإنه يقول: إن الفعل المرفوع هنا في نية التقديم، والشرط مؤخر عنه، وتقديره عنده: إنك تصرع إن تصرع أخوك^(١)، وجواب الشرط محذوف حينئذ، لدلالة يُصرع المرفوع عليه.

قوله: قدمت الماضي وأخرت المضارع:

لا يريد به على سبيل الوجوب، بل على سبيل الأحسن والأولى، وإن كان قد قال: إن عكس ذلك ضرورة، وقلنا نحن في تنازع العاملين بهذه المقالة أيضا موافقة له ولجماعة من العلماء تقدموه إلى هذا القول، وقد ذهبت جماعة كبيرة إلى أنه ليس بضرورة، بل هو جائز في الكلام، وإن كان الأحسن تقديم الماضي، وإن كان تقديم الماضي أحسن؛ لأنك إذا قدمته، وأبطلت عمل إن في لفظه، ثم أتيت بعده بالمضارع وجزمته، تكون قد قويت العامل بأعماله في الثاني بعد ضعفه بإبطال عمله في لفظ الأول، وإذا عكست فجزمت الأول ثم أتيت على الماضي، تكون قد أضعفت العامل بعد تقويته، وتقويته بعد الضعف أولى من إضعافه بعد القوة.

قوله: ويجوز فيه الجزم والرفع:

أمّا الجزم فلو جاز المقضي، وهو إن، وعدم المانع إذا كان المضارع قابلا للجزم والرفع، لأنك لما أبطلت عمل [إن] ^(٢) في لفظ الأول؛ لكونه ماضيا غير قابل للجزم ضعفت، فجاز أن لا يظهر عملها في الثاني، كما لم يظهر في الأول، ولكنه يكون المضارع في موضع جزم كما كان الماضي كذلك، ولذلك جاز أن تعطف عليه بالجزم فتقول: إن أتيتني أتيتك وأمش معك، على هذا الوجه قول الشاعر ^(٣):

(١) الكتاب ٦٧/٣، وفي ذلك إشارة إلى بيت من الرجز قاله جرير بن عبد الله البجلي، وهو:
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يُصرع أخوك تُصرع

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) لزهير بن أبي سلمى • الخليل: المحتاج ذو الخلة بالفتح، والمسألة: السؤال، والحرم: الحرام • الكتاب ٦٦/٣، الإنصاف ٦٢٥/٢ شرح المفصل ١٥٧/٨، شرح شواهد المغني، ص ٨٣٨، شفاء العليل، ص ٩٥٧، ٩٦٦، ديوان زهير، ص ١٥٣،

٢٥٤ — وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ. (البيسط)
فرجع يقول.

قوله: والجزم أحسن:

لأنك عوض ما تبطل عمل إن في لفظ ما هو قابل للتأثير، وتعملها في موضع،
تعملها في اللفظ، ويكون ذلك أقرب متناولا، والله أعلم.

قوله: ويجزم إذ ذاك المضارع:

يعني قولاً واحداً، ولا يجوز رفعه كما جاز إذا كان المضارع هو الثاني، لأن حرف
الشرط هنا لم يضعف عن المضارع وضعفه هناك، فلم يجز إبطال عمله في اللفظ جوازه
هناك.

قوله: وأسماء الشرط إذا تقدمها عامل أبطل عملها:

أي: بطل جزمها لخروجها من كونها شرطاً ؛ لأن أسماء الشرط لها صدر الكلام،
فلا تعمل فيما قبلها.

قوله: ما عدا حرف الجر والاسم المضاف:

إنما جاز تقديم هذين على اسم الشرط واسم [٩٥ ب] الاستفهام أيضاً لأن
عامل الجر ضعيف، فلا يجوز أن يعمل فيما قبله، واغتفر جواز تقديم عامل الجر على
اسم الشرط والاستفهام ؛ لتترله من معموله مترلة الجزء، وينبغي أن يقول: بشرط أن
يكون العامل الذي يعمل في حرف الجر والاسم المضاف متأخراً عن اسم الشرط.

قوله: وأعني بذلك أي المضاف إلى المصدر:

مثاله: أي ضرب ضربت أضرب مثله، فأی منصوبة على المصدر لأضرب الذي
هو الجواب.

قوله: ويكون الجرور متعلقاً بفعل الشرط:

ليس هذا على إطلاقه، فإن المثال الذي مثل به متقدما، وهو قوله: بمن تمرر أمرا، حرف الجر فيه متعلق بالجزاء، لا بالشرط، فقولنا فيما تقدم: بشرط أن يكون العامل متأخرا عن اسم الشرط أولى مما قاله المصنف رحمه الله هنا، وإن كان الجزولي لم يقل إلا كما قاله المصنف رحمه الله هنا، وشرحه أبو علي الشلوبين رحمه الله كما ذكره الجزولي، ولم يتعرض له بمناقشة.

قوله: كان مبتدأ:

لأن الفعل الذي بعده لا يجوز أن يعمل فيه فاعلا، لأن الفاعل لا يتقدم، ولا مفعولا؛ لأن التقدير أنه لازم، فلا مفعول له، وتكون خبر المبتدأ جملة الشرط، لا جملة الجواب؛ لتعري جملة الجواب في بعض المواضع عن ضمير المبتدأ، ولم تتعر جملة الشرط في موضع عن ضمير، أو لم يتم الكلام بجملة الشرط، وإن كان مع اسم الشرط جملة من مبتدأ وخبر لافتقاره إلى الجواب من حيث الشرطية.

قوله: كان أيضا مبتدأ:

أي على حسب اللزوم، لا على الاختيار، لذا نص عليه الشلوبين رحمه الله، وقال: كان ينبغي للمؤلف — يعني الجزولي رحمه الله — أن يشير إلى ذلك، وينبه عليه، قلت: ولا يجوز أن يكون مفعولا لهذا الفعل؛ لأنه قد أخذ مفعوله، وهو زيد، وكذلك لو قلت: من يضرب أضربه، ولم تذكر زيدا، وكان الفاعل في يضرب يعود إلى من، لم يجز أن يكون من مفعولا ليضرب؛ لأنه يلزم منه تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب كما تقدم.

قوله: والنصب بإضمار فعل:

ومثل عليه بقوله: من يضربه زيد أضربه، ومن يضرب غلامه زيد أضربه، هذا إن رفعت من فيه بالابتداء فظاهر، وإن نصبها بإضمار فعل، قدرت الفعل بعد من، من

حيث كان لها صدر الكلام، فتقول تقديره: مَنْ يضرب زيد أضربه، وكذلك تقول في مَنْ يضرب غلامه زيداً أضربه: مَنْ يهن زيد يضرب غلامه زيد أضربه.

مسألة:

إنَّ عاملة في فعل الشرط، واختلف في العامل في الجزاء، فقيل: إنَّ وحدها أيضا كما عملت في الشرط، وقيل: إنَّ وفعل الشرط، وقيل فعل الشرط وحده، وحكى (١) ابن جني في كتاب له يسمى الدمشقيات غير الدمشقيات المشهور له بين الناس قولاً عن الأخفش أنَّ فعل الشرط وفعل الجزاء يتجازمان، كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر.

(١) من قوله حكى إلى نهاية الفقرة موجود في الأشباه والنظائر ٢٥٩/٢

باب ما جرى من الأسماء إلى آخر الترجمة (١)

هذا الباب هو الذي يعبر عنه النحاة بباب ما لا ينصرف، ويسميه الكوفيون باب ما لا يجري، وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدين محمد بن عمرو رحمه الله في شرح المفصل إتقاناً جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت إنه سبق فيه — مع تأخره — المتقدمين أجمعين، وإذا وافق عليه بأن مصداق ما قلت [٩٦ أ] فأذكره بلفظه وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب المفصل رحمه الله، لا أزيد لفظاً، ولا أنقص، ولا أغير شيئاً من ألفاظه، فإذا فرغت من إيراده برمته، عدت إلى كلام المصنف رحمه الله، فذكرت ما ينبغي التبيين في ألفاظه، ولا أذكر دليلاً، ولا إيضاح علة اكتفاء بما تقدم في كلام شيخني رحمه الله.

فصل:

قال صاحب المفصل رحمه الله: الاسم المعرب على نوعين (٢). قال شيخنا رحمه الله: قلت: هذا تقسيم من لم يحصر الأسماء؛ لأنه نفى جمع المذكر السالم، وما أعرب بالحروف من الأسماء على رأي من يراه، وإنما أراد من الاسم ما هو منصرف، وما هو غير منصرف، ولم يتعرض لما عداهما، ولأن الصرف التنوين على ما تقرر، وإنما يكون فيما يقبل التنوين، وما فيه الألف واللام أو الإضافة، لا يقال فيه منصرف؛ لأنه لا يقبل التنوين. واعلم أن هذا التقسيم وإن لم يصرح به الأكثر، فإن أبا علي قال في الأجر: لا أقول منصرف لوجود العلتين، ولا غير منصرف لأن التنوين لم يذهب، وهذا يقارب ما ذكرنا، وقال ابن الحاجب: ظاهر خلاف النحويين أن هذه الاثنتين حاصرة،

(١) تمام الترجمة: في الإعراب مجرى الفعل • المقرب ٢٧٩/١

(٢) انظر المفصل، ص ١٦

وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر، وهذا يؤنسك بما قلناه، وقال الجزوي (١) في المشبه: وأما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب: منصرف، وغير منصرف، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف، وهو أربعة: المضاف، وما عرف بالألف واللام، والثنية، والجمع، لا يقال منصرفة، إذ ليس فيها تنوين، ولا يقال فيها غير منصرفة، إذ ليس فيها علة تمنع من الصرف.

قوله: المعرب (٢):

تقدم تفسيره، وكذلك النوع.

قوله: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين (٣):

قدّم الكلام على المنصرف لأنه الأصل بدليل أن عدم الصرف يحتاج إلى موجب بخلاف الصرف، فعلم أنه الأصل، ولأن النحاة فرّقوا بين صرف ما لا ينصرف، وعدم صرف ما ينصرف بأن قالوا: صرف ما لا ينصرف رد إلى أصله، ولا كذلك العكس، ولأن الاسم بأصله مستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالاته على مسماه، وهو على ضربين: نكرة، ومعرفة، والنكرة الأصل والأخف والأمكن عندهم، والمعرفة فرع، فألحقوا النكرة بالتنوين دليلاً على ذلك، ولذلك لم يلحق الأفعال.

قوله: ويستوفي حركات الإعراب (٤):

ولم يقل الإعراب؛ لأن من الإعراب الجزم، ولا يدخل الاسم، فلذلك عدل إلى لفظ الحركة.

قوله: والتنوين (٥):

(١) كتبت الكازولي، نسبة إلى كازوله، وهو جازر، إذ يقرأ هذا العلم بالجيم والكاف .
(٢) هذا قول الزمخشري في المفصل، وليس كلام ابن عصفور . انظر المفصل، ص ١٦
(٣) المفصل، ص ١٦
(٤) المفصل، ص ١٦
(٥) المفصل، ص ١٦

لا بدّ من تقدم علة لدخول التنوين الأسماء. اعلم أن الاسم أخف من الفعل لوجوه منها: أن الاسم أكثر استعمالاً من الأفعال، والشيء إذا كثّر استعماله على ألسنتهم خفّ، وإنما قلنا إنه أكثر استعمالاً لأمر منها: الأوزان، وعدد الحروف، أمّا في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الأفعال خماسية، وأمّا بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة، والفعل لا يزيد على الستة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة، وأمّا الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر، وأصول الأفعال أربعة، وما لم يسم فاعله، وأمّا الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمئة، والفعل لا يبلغ الثلاثين، ومنها أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيقل، ولا كذلك الاسم، فإن قلت فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر، فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله، قلنا: تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره، لأن الفاعل يتزلّ متزلة الجزء من الفعل، على ما يأتي في موضعه، ولا كذلك الخبر من المبتدأ، ومنها أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التانيث، ونوبي التوكيد والضمائر، فيقل بذلك، ومنها أن الأفعال مشتقة من المصادر على القول [٩٦ ب] المتصور، على ما يأتي في موضعه، والمشتق فرع على المشتق منه، فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل، فلما كان الاسم أخف أحقوه زيادة مؤذنة بالخفة وهي التنوين، وسمي بمصدر نوبي إذا كتب نونا؛ ليقع الفرق بينه وبين النون المتحركة، وسمي أيضاً صرفاً؛ لأنه صرف الخفيف عن حكم الثقيل، فصرفوا اسماً بأن أعطوه التنوين، وقيل سمي صرفاً لأنه صوت يتبع الاسم، فهو مأخوذ من صرف القَعْو، وهو صوت البكرة، قال الشاعر (١):

لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسْدِ . (البيسط) ٢٥٥ —

(١) للناطقة الذبياني يصف ناقته، وصدرة: مقدوفة بدخيس النحض بازها • المقدوفة: المرمية، الدخيس: لحم باطن الكف، النحض: اللحم، البازل: البعير إذا فطر نابه وانشق بدخوله في السنة التاسعة، الصريف: الصياح من النشاط والفرح، القعو: البكرة من الخشب، المسد: الجبل المقنول • الكتاب ٣٥٥/١، ديوان الناطقة، ص ٣١، الممع ١٢٦/٣، اللسان مادة دخس، ومادة صرف، ومادة بزل •

وقيل مأخوذ من الصرف وهو الخالص، فكأن الاسم يخلص، وامتاز عن غيره،
وقيل من صريف الناب، وهو صوت وقع أنياب البعير المسن بعضها على بعض،
وذهب بعض النحاة إلى أن الصرف التنوين مع الجر، قال لأنه زيادة تصريف، ولو
كان كما قال لكان تصريفا لا صرفا.

قوله: كزريد ورجل(١):

لا فرق بين ما تدخله الحركات لفظا، وما تدخله تقديرا، فيدخل فيه المعتل.

قوله: ويسمى المنصرف(٢):

لأنه دخله الصرف، وهو التنوين.

قوله: ونوع يختزل منه(٣):

يعني يقتطع منه الجر والتنوين، فإن قيل: لم حذف منه الجر والتنوين، قلنا: لأنه
أشبه الفعل، فمنع بعض ما لا يدخل الفعل، إذ لولا ذلك لأفضى إلى تعطيل هذا الشبه،
فإن قيل: لم اختص بهذا الحذف الخاص، فالجواب لأنه اكتسب بالمشابهة للفعل ثقلا،
فمنع ما لا يدخل الفعل لثقله، وهو التنوين على ما تقدره، ولا تسلب عنه معاني
الأسماء من كونه فاعلا، وغير ذلك، لأننا حينئذ نكون قد أخرجناه عن حقيقته،
واختلف النحاة هل حذفنا بطريق الأصل أو أحدهما تابع، والصحيح أن التنوين حذف
بطريق الأصل، والجر تبع له؛ لأن التنوين علامة الحقة على ما ذكرنا، وما لا ينصرف
ثقيل، فيحذف منه ما هو علامة الحقة؛ ولأن أكثر النحاة قالوا فإذا دخل الألف واللام
الاسم، لو أضيف أمن فيه التنوين فدخله الجر، ولم يقولوا انصرف إلا القليل، فإن قيل
إذا قدرتم أن ما لا ينصرف إنما حذف منه بطريق الأصل التنوين فلم حذف الجر، قلنا:
إنما منع الجر لكونه مصاحبا للتنوين، وذلك أنه شاركه في الاختصاص بالاسم، وأن

(١) المفصل، ص ١٦

(٢) المفصل، ص ١٦

(٣) المفصل، ص ١٦، وقد كتبت في المفصل عنه

المجرور يقوم مقام التنوين على ما تقدر في العطف على الضمير المجرور، فلما كان بين الجر والتنوين هذه المناسبة حوّلوه تابعا للتنوين في الحذف، وقيل لو جرّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل: مررت بأحمر؛ لأشبهه المضاف، وقيل لو بقي الجر بعد حذف التنوين؛ لالتبس الذي لا ينصرف بالمضاف إذا قلت مررت بأحمر، تريد بأحمري، كما قالوا مررت بغلام، يريدون بغلامي، وهي لغة حكاها المازني في غير النداء، قال الشاعر^(١):

٢٥٦— ومن قبل نادى كل مولى قرابةً

فما عطفت يوماً عليه العواطفُ. (الطويل)

وقال^(٢):

٢٥٧— فما وجدَ النهديُّ جدًّا وجدتهُ

ولا وجدَ النهديُّ قبلَ جميلٍ. (الطويل)

أراد قبلي.

قوله: يُحرِّك^(٣):

إنما حرِّك ولم يبق ساكنا لئلا يلتبس بالمشابهة للحرف.

قوله: بالفتح^(٤):

لأنه لما منع من بقاء الجر فيه، ومن سكونه لم يبق إلا أن يحمل على شيء، فحمل على المنصوب في حركته لتواخيها في كونهما حركتي فضلة، وذهب أبو الحسن^(٥) والمبرد إلى أن غير المنصرف مبني في حال جره تمسكا بقول سيبويه مفتوح،

(١) مجهول القائل • نادى: استغاث، عطف: رقت وأملت، الولي هنا ابن العم • الجمع ٣/١٩٥، شرح الأشعري ١/٥٢٢، أوضح المسالك ٣/١٥٤

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، ويروى: ولا وجد العذري • النهدي: منسوب إلى نهد وهي قبيلة من قبائل اليمن، والعذري: المنسوب إلى عذرة، وجميل هو جميل بن عبد الله بن معمر • الإنصاف ٢/٥٤٥

(٣) المفصل، ص ١٦

(٤) المفصل، ص ١٦

(٥) يعني الأخفش

وليس بشيء؛ لأنه موجب للبناء، وذهب بعض النحاة إلى أن قول سيبويه الفتح تسامح في العبارة، وليس كذلك، لأنّ النصب والجر ليسا الحركات فقط، بل لزوم آخر الاسم الفتحه إذا اقترن بها عامل النصب، والكسرة إذا اقترن بها عامل [٩٧ أ] الجر، ولا كذلك الفتح والكسر والضم، يدل أنك تقصد صفة اللفظ، فهو كقولك ممدود، ونحن نعلم أن الفتحه في ما لا ينصرف في الجر ليست بعامل النصب، كما في ضربت زيدا، وإنما الفتحه هنا حركة قامت مقام أختها، فصار كقولنا تحرك في موضع الجر بالفتح، ولو قيل يكون في موضع الجر منصوبا لم يصح على الظاهر، بل يحتاج إلى تأويل أنه على صورة المنصوب.

قوله: إلا إذا أضيف^(١):

إذا ظرف زمان، إنما يستثنى من زمان وتحقيقه، ويحذف عنه الجر في الأزمان كلها، إلا إذا أضيف، وما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة يقال انجرّ، هذا قول أكثر النحاة، وهو الجيد، لأن الصرف عبارة عن التنوين على ما قررنا، وإذا دخلته الألف واللام أو الإضافة لا ينون، وقيل انصرف، وليس بشيء؛ لأن المانع قائم بدليل مساجد، الجمعية باقية، وإن دخلته اللام، فكيف يقال انصرف، فإن قيل عارضه دخول الألف واللام، لأنها من خواص الأسماء، فتبعدها عن شبه الفعل، قلنا لو كانت كذلك لكانت حروف الجر بأسرها، وجميع العوامل والمعاني المختصة بالأسماء كالفاعلية وغيرها موجبة صرفه؛ لأنها من خواص الأسماء، فإن قيل الألف واللام تنقلان الاسم من الإبهام إلى التعيين فيغيرانه، الدليل على ذلك أن جمع الشاعر بين ماضيين في قصيدة واحدة^(٢) إحداهما معرفة، والأخرى نكرة، لا يكون إبطاء على الصحيح، وكذا الإضافة إن كانت إلى معرفة لتخصيص، وإن كانت إلى نكرة، وإذا غيرت حقيقته صرفته؛ لأنها خاصة، ولها هذا المعنى الزائد، وهو تغيير حقيقته، بخلاف ما ذكر

(١) المفصل، ص ١٦

(٢) ربما يعني وجد في الشاهد السابق

من النصوص، فالجواب لو كان ما ذكرتم مؤثرا للزم أن يؤثر كونه جمعا، والصرف أيضا؛ لأنه تغير حقيقة المفرد والجمع من خواص الأسماء، وهو موجب لعدم الصرف، فلو كان ما ذكرتم مؤثرا للزم أن ينصرف الاسم الأرض، كون الجمع فرعا، وكونه من خواص الأسماء مؤثرا في حقيقة الاسم، فيترجح الصرف بالأصل، ولأن التصغير لا يوجب صرفا، وإن غير حقيقته.

قوله: ويسمى غير المنصرف:

يريد ما اختزل عنه الجر والتنوين.

قوله: واسم المتمكن يجمعها:

لأن ما ينصرف وما لا ينصرف فرع المعرب، والتمكن رسوخ القدم، معناه: الراسخ في الاسمية، أي هو بمكان منها، لم يخرج إلى شبه الحرف، فمنع الإعراب.
قوله: الأمكن:

هو أفعل، من قوهم: مكن مكانه، وهو الذي لم يشابه الفعل من وجهين، فهو أقوى مما أشبه الفعل من وجه، فنقص تمكنه، فالأمكن أرسخ قدما من غيره، أي أثبت في مكانه من الاسمية، وميم المكان أصلية، ولا نظر إلى قول من أخذه من الكون، وحكم بزيادة الميم، لقول العرب تمكن، ولو كان من الكون لقليل تكون، وأما تمسكن وتمدرع فلا اعتماد به لقلته، ولأنهم قالوا في جمعه: أمكنة، وذا نص عليه أنه فعال من زمان وأزمنة، والأمكن بعض المتمكن، لأن الأمكن المنصرف، والمتمكن المعرب.

قوله: وقد يقال (١):

الظاهر أن المضارع هنا بمعنى الماضي، ومنه قوله تعالى: [قد يعلم الله] (٢) لما لم يمكن جملة على التقليل.

(١) هذه الفقرة جاءت قبل سابقها في الفصل

(٢) النور ٦٣، الأحزاب ١٨

قال صاحب الكتاب^(١): فصل: والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة.

محمد^(٢):

تقدّم أن الفعل فرع على الاسم، فمتى كان الاسم فرعا على غيره من وجهين، أشبه الفعل في كونه فرعا، وفي باب ما لا ينصرف أمور لا بدّ من بيانها، أحدها: أن النحاة أطلقوا على إحدى علتين أنها سبب، وإن لم يكن مستقلا، ومشبهها أنه ليس كل شبه بين شيئين يوجب حكما لأحدهما هو في الأصل الآخر، بل الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجهه، [٩٧ ب] وكلما كان الشبه أخص فهو أقوى، وإذا كان أعم فهو أضعف، فالشبه الذي هو كشبه الفعل للاسم من جهة أنه ثانٍ يجمع شيئين، لأن هذا يخص نوعا من الأسماء، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل، ومنها أن الأسباب المانعة اعتبرت لأنها تدل على مجرد الفرعية، لا لأنها توجد الفعل، كيف ومن العلل التعريف، ولا يتوهم وجوده في الفعل، وكذا العدل والجمع، ويتعلق بهذا الموضوع اختصاصهم هذه العلل بأنها توجب الفرعية دون غيرها مما هو موجود في الأسماء ليس بأصل، وهذا موضع قلّ أن ترى أحدا يخوض فيه، والذي تحصل فيه بعد العناء الطويل، وبدل المجرور أن يقال: إن ما لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين، والفعل المضارع لا يدخله ذلك، وهو معرب، لكن إعرابه فرع على إعراب الاسم، فقيل: إن ما لا ينصرف أشبه إعرابه إعراب الأفعال، وإعراب الأفعال فرع، فناسب أن يكون ذلك الشبه لأشياء أوجبت الفرعية في ما لا ينصرف، ثم نُظر في الأشياء التي توجب الفرعية فاعتبر منها ما كان غير مشترك بين الاسم والفعل، ولذا لمّا أقمنا دليلا على فرعية الفعل لم نذكر إلاّ شيئا يخص الفعل دون ما هو مشترك بينهما، ولذا لم يعتبر في منع الصرف العمل في الأسماء، وإن كان فرعا على العمل في الفعل، ولم يعتبر الاشتقاق،

(١) يعني الزمخشري، والكتاب هو المفصل

(٢) يعني شيخه ابن عمرو

ولا الإعلال، بل اعتبر ما هو غير مشترك، مما يدل على الفرعية، نحو العجمة والتعريف والعدل والجمع، وإن وجد في بعض علل عدم الصرف ما يظهر فيه الاشتراك كالوصف، فنقول: الوصف بالاسم على جهة الوصف بالفعل، لأن وصف الاسم للتقييد، والوصف بالفعل للإخبار، فافترقا، وكذا التأنيث، اشترطوا فيه اللزوم؛ ليخالف التأنيث في الفعل، أمّا وزن الفعل فنقول: إذا جاء الاسم على وزن الفعل يكون فرعاً؛ لأنه جاء على غير أوزان الأسماء، أو على وزن يكثر في غير الأسماء، فجعل وزن الفعل ضابطاً لذلك، فإن الوزن وإن قلّ في الأسماء لا يكون خارجاً عن أصول الانتماء إلا إذا جاء على وزن غير الأسماء، فإن قيل فالتوكيد فرع على المؤكد وما اعتبر، قلنا: فقد شرط الاعتبار؛ لأنه مشترك، لأن التوكيد اللفظي يدخل الفعل، وكذا عطف البيان يشارك عطف النسق في مسمى العطف، ولأن معنى عطف البيان ليس بمعنى يخص الاسم، بل لإقامته مقام الصفة، وليس بصفة، فكأنه ليس بأصل، فلم يعتد به، وأمّا مطلق الجمع فاعلم أن جمع التكسير صفة مستلقة، فهو كالأحاد، ولذا أعرب بالحركات، وباب مساجد كما فارق الواحد في الوزن، تبين أنه فرع على الواحد، ولأنه كما لم يكسر مرة ثانية، تأكّدت فيه الفرعية فأثّرت.

قوله: متى اجتمع شيان:

إن قيل لم لم يكتب بالسبب الواحد، فالجواب أن الانتقال عن حال الأصل إلى حال الفرعية مفتقر إلى دليل يرجح على الأصل، إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء، والشبه الواحد لا يرجح إلا إذا كان قويا كالف التأنيث، وباب مساجد، فإن لزوم التأنيث كسبها قوة، فصارت بمنزلة سبب آخر، ولو اقتصر على مجرد السبب ضعيفا كان أو قويا لخرج أكثر الأسماء إلى غير المنصرف، بل راعينا كل سبب على حسبه، فالقوي أقمناه مقام شيئين، والضعيف اشترطنا انضمامه إلى آخر كالتعريف، فإنه موجود في زيد وهو منصرف، فإن قيل: فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه

واحد، فالجواب أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرج عن حقيقته، فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه، فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً، وأما حصره العلل في تسع، فقد ذكر جماعة من النحاة منهم السيرافي أنها اثنا عشر، وزاد ما فيه ألف الإلحاق إذا سمي به، نحو: أرطى، لا ينصرف للتعريف، وشبه ألف التأنيث في امتناع لحوق علامة التأنيث، وأما في النكرة فمصروف، فضم إلى العلل شبه ألف التأنيث، وأما على قول من زعم أنها أفعل فهي كأفعل لا تنصرف في التعريف للوزن والتعريف، فإن قيل لم لا يمنعون علباء من الصرف إذا [٩٨ أ] سمي به، لأن آخرها كآخر حمراء في اللفظ والزيادة (١) حنبطى لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث، والهمزة في حمراء ليست علامة التأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه، فلما كانت الهمزة في علباء منقلبة من الألف، وليست بعلامة التأنيث، لم يشتركا في اللفظ.

قوله: أو تكرر واحد منها:

لأن تكرر العلل موجب لها قوة تستقلّ بها في منع الصرف على ما يأتي بيانه، ثم شرع في العلل فقال: العلمية وحدها تقدم في الأعلام، وتتعلق بها أمور، فنقول: إنما قدّمها لأنها علة وشرط في أكثر العلل، فإن من الأسباب ما لا يؤثر إلا مع العلمية، وهو خمسة: العجمة، والتركيب، والتأنيثان بالتاء والمعنى، والألف والنون في غير باب سكران كعثمان، وكذا إذا نكّر أذربيجان انصرف، مع أن فيه مع العجمة التأنيث والألف والنون والتركيب، والجامع العلمية وزن الفعل والعدل مؤثرة، وهي غير شرط فيهما، لأن وزن الفعل يمنع مع الوصف في باب أحمر، والعدل يمنع مع الوصف في باب مثنى، وقد توجد غير مؤثرة في باب مساجد على المختار، وألفي التأنيث، فلما كان للعلمية هذه المشاركة، وكونها شرطاً في أكثر العلل قدمت، والدليل على أن العلمية توجب أن يكون الاسم الذي قامت به فرعاً؛ لأن العلمية نوع من التعريف،

(١) فراغ في الأصل بمقدار كلمتين .

والتعريف مسوق بالتكثير، إذ هو الأصل، يدل على ذلك أشياء: أحدها أن النكرة أعم، والعام قبل الخاص؛ لأن الخاص يتميز عن العام بأشياء زائدة على الحقيقة المشتركة، والزيادة فرع، ولأن جميع الموجودات يقع عليها شيء، فإذا أردت بعضها خصصته بوصف، أو ما يقوم مقام الوصف، والموصوف سابق على الوصف، ولأن التعريف يفتقر إلى علامة لفظية، أو وضع غير الأول، والنكرة لا تحتاج إلى ذلك، قال سيويه: واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة (١)، والمعارف أنواع، منها مبني ومعرب، فأما المبني فهو المضمَر والمبهم، فلا مدخل لها في ذا الباب، وأما المعرب فشيتان، أحدهما: تعريفه بالعلامة اللفظية كالرجل، والإضافة كغلامك، فلا مدخل له أيضا في منع الصرف لما تقدم. الثاني: وهو ما ليس بعلامة، بل بالتضمين الذي فيه، وهذا معتبر، قال ابن برهان (٢): التعريف يؤثر في منع الصرف للمعنى دون اللفظ، وإلا فلا فرق بين لفظ المعرفة غير المنصرف، ولفظ النكرة المنصرف، نحو يزيد، وهذا باب دلت فيه اللغة على ملاحظتها تعليق الحكم بالقصد دون مجرد اللفظ، قلت: الذي قاله صحيح، لكن الأكثر في ما ينصرف اعتبار اللفظ، بدليل أنك إذا سميت بمساجد رجلا لا ينصرف، وإن كان قد زال المعنى، ولذا لم ينصرف حضاجر اسم الضبع، وكذا لو سميت بقبيل انصرف قولاً واحداً، لأن وزن الفعل بالإعلال قد زال.

ومن التعريف الوصفي أجمع وأخواته، فالمانع فيه العلمية مع العلة الأخرى على تفاصيلها، وهي علتة (٣) كأسامة، وذهب بعض النحاة إلى أن المانع في جمع وبابه العدل والصفة الأصلية المقدرة، كان أصله بمعنى مجتمعين، وقول الخليل في جمع

(١) الكتاب ٢٢ / ١

(٢) عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري النحوي، إمام في النحو واللغة، له التصانيف المفيدة، تخرج عليه جماعة، وهو من الأئمة المشهورين، توفي سنة ست وخمسين وأربعمئة من الهجرة . إشارة التعيين، ص ١٩٩

(٣) كلمة غير مقروءة

هو معرفة بمتزلة كلهم، يعني الإضافة في المعنى مقدرة، فبان لصحة جريه على المعرفة
توكيدا لإتيان المانع من الصرف، فأعجب لقوله صفة، وقد قال سيويه^(١): اعلم أن
المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمرة حين ترى أن المخاطب قد عرف من
تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها تعم وتؤكد وليست صفة، لأن الصفة تحلية، نحو:
الطويل، أو قرابة، نحو أخيك وصاحبك، وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة،
ولكنها معطوفة على الاسم، تجري مجراه، فلذلك قال النحويون صفة، وذلك [٩٨
ب] مررت بهم كلهم، أي لم أدع [منهم]^(٢) أحدا، ثم بعد ذلك قال: ومنه مررت بهم
أجمعين، وقال ابن برهان: أمّا أجمع فيقال فيه: أفعل، الموضوع للتأكيد، ولا يطلق
عليه أنه اسم ولا صفة، كما يطلق ذلك على أفضل، لما لم يقل في مؤنثه فضلاء،
والذي سبقت الحكاية بالصفة عنه، قال أيضا: وإنما معرفة بتقدير الإضافة فيه، ولكنهم
التزموا ترك التلطف لما كان ذلك معروفا، فلا حاجة إلى أن يجعل بابا برأسه، قلت: قوله
فلا حاجة يفهم منه أن ما ذكره من التعريف هو المانع لصرفه، وقال في موضع آخر في
ما لا ينصرف في العلمية: وهذا إنما يكون إذا لم يجعل باب التوكيد أصلا، فإذا اعتقد
تعريف التوكيد انضم إلى العلمية تعريف التوكيد، وقال بعض المغاربة في ما لا
ينصرف: المراد بالتصريف هنا تعريف العلمية، وقد يكون التعريف باللام المقدرة في
سحر، والإضافة في أجمع.

محمد:

الذي حملهم على اعتقاد الإضافة ما ذكره بعض النحاة، وقد بُين ما وجهه،
ومحال اعتقاد الإضافة مع جمعه جمع السلامة، وليس بصفة، وتمحلهم له أنه على جهة
العوض من حذف المضاف، كما عوضوا من حذف تاء التانيث في أرضون، وتزليلهم
المضاف إليه متزلة حرف من الكلمة، فليس بشيء؛ لأن من المضاف ما لا حذف عنه

(١) الكتاب ١١/٢

(٢) زيادة من نص سيويه في الكتاب ١١/٢

المضاف إليه، ولم يعوض بجمعه جمع السلامة، منه قوله تعالى: [وكل أتوه داخرين] (١) والذي يبين فساد ذلك أنه لو كان للعوض لم يكن مختصاً بأجمع؛ لأن أخواته مشاركة له على قولهم وتعريف هذه الأسماء بالوضع، فهي من قبيل تعريف الأعلام، فهي علم على موكده، كما أن فَعَلَة علم على وزن طلحة وحمزة، فإن قيل: فقد جُمع أجمع، فقيل: أجمعون، والجمع ينكر، فالجواب ليس ذلك بجمع لأجمع على اللفظ، بل هو اسم مرتجل في الجمع، كما أن هذين ليس بتثنية صناعية، بل صيغة موضوعة للتثنية، وسحر تقدم بيانه أنه علم، ولم أر أحداً يذيع هذا إلى هذه الغاية.

قوله: والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى نحو: سعاد وطلحة.

محمد:

التأنيث فرع على التذكير؛ لأن الغالب في التأنيث أن يكون بعلامة، والزيادة دليل الفرعية، ولأن الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث، وليس لفظ مؤنث يقع عليهما، فعلم أن الأصل المذكر (٢)؛ لأن الكلم إذا جهل أمرها من كونها مذكرة أو مؤنثة حملت على التذكير؛ لأنه الأصل، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، فدل أنه الأصل، والمؤنث فرع عليه.

قوله: التأنيث.

محمد:

التأنيث على ضربين: بعلامة وبغيرها، فالعلامة على ضربين: ألف وسيأتي شرحها، وتاء، فما أنت بالتاء فشرط منعه الصرف العلمية، وكذا المعدول، ولذلك انصرف قائمة من قولنا: مررت بامرأة قائمة، ومنها الوصف والتأنيث، وكذا جريح من قولنا: مررت بامرأة جريح، فإذا نكرا انصرفا، وإنما كانت العلمية شرطاً فيهما؛ لأن بالعلمية يصير التأنيث لازماً، وباللزوم فارق تأنيث الفعل، وللإلزام من الثقل ما ليس للعارض،

(١) النمل ٨٧
(٢) كسبت: المذكر

وإنما كانت العلمية ملزمة لأنها تمنع الزيادة، وما فيه التاء سواء كان لرجل أم كان لامرأة لا ينصرف، وأمثله كثيرة منها قوله تعالى: [إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة] ^١ فبكة لا ينصرف للتأنيث والتعريف، وكذا ما روي عن ورش عن نافع: [كذب [٩٩ أ] أصحاب النيكة] ^٢ كأنه يرى لنيكة اسما واللام فاءه، ولا يعتقد أنها للتعريف كما في قراءة الجماعة، وما ذكره الجوهري في الصحاح ^٣ قوله: هاوية اسم من أسماء النار، وهي معرفة بغير ألف ولام، قال تعالى: [فأمه هاوية] ^٤ فقربتها لتنوها، ولو كانت علما لم تنصرف، والصحيح ما قاله ابن فارس ^٥ في الجمل ^٦ الهاوية: اسم من أسماء جهنم نعوذ بالله منها، وإن كان التأنيث معنويا فلا يخلو الاسم من أن يكون على ثلاثة أو أكثر، فإن كان على ثلاثة فاعتبر المسمى، فإن كان مؤنثا فلا تصرفه، قال تعالى: [سأصليه سقر] ^٧ فلم يصرف للتأنيث والتعريف، وإن سميت به مذكرا انصرف؛ لأن تأنيثه باعتبار مسماه، وقد زال، وكذا إذا سميت به مذكرا وصغرته، لم تلحق تاء التأنيث، وأما عينية فهو منقول من تصغير مؤنث إلى العلمية، وكذا ما كان منه متحرك الأوسط، فإن قيل: الحركة قد تنزلت منزلة الحرف بدليل الفرق بين المسكن الوسط والمتحركة، وكذا في النسب تقول في حبلتي: حبلتي، وحبلوي، وليس في حمزي إلا الحذف، تقول: حمزي بالحذف حملا على حباري إذا نسبت إلى حباري بحذف الألف قولاً واحداً، وإذا بدل أن الحركة نزلت بمنزلة الحرف، والجواب أن الحركة وإن تنزلت منزلة الحرف فليست إياه، بدليل أن الثلاثي المتحرك

(١) آل عمران ٩٦

(٢) الشعراء ١٧٦ والنيكة في قراءة نافع بدون ألف، هكذا (لنيكة)

(٣) ٢٥٣٩ / ٦

(٤) القارعة ٩

(٥) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب اللغوي، من أهل قزوين، له الجمل في اللغة، ومقاييس اللغة، وفقه اللغة، ومتخير الألفاظ وغيرها، كان عارفاً بالنحو واللغة، توفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . إشارة

التعيين، ص ٤٣

(٦) جمل اللغة، مادة (هوى)

(٧) المدثر ٢٦

الوسط نحو سقر إذا صغرته تقول: سُفيرة، فتأني بالتاء، ولو كانت الحركة كالحرف لم تأت بالتاء كالرباعي، والصحيح أنها فرع على الحرف^(١)، فهي فرع فرع، فتقتصر عن التاء بدرجتين، ولذا انحط حكمها عن الحرف، وأمّا المسكن الوسط فسيأتي الكلام عليه، وإن كان زائداً على ثلاثة أحرف، وسمي به مؤنث، فهو لا ينصرف، لأن مسماه حقق فيه التأنيث، فإن سمي به مذكر فلا بد أن يكون في أصله موضوعاً للمؤنث جنساً كعقرب، أو علماً كسعاد، ولا يكون منقولاً إلى المؤنث عن غيره، ولهذا إذا سميت رجلاً برباب انصرف، وإن كان يقع اسماً للمؤنث؛ لأنه في الأصل اسم للسحاب، وإن كثر استعماله في المؤنث جاز الصرف وتركه، مثل كراع، قال سيبويه: الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه لشبهه بذراع، وقال الزمخشري^(٢) في ابن كراع: اسم أمه، وكراع في الأجناس الحركة، وقال: سموا الحرة باسم الحرة، ولو كان اسم أبيه لكان يجب أن يكون غير منصرف أيضاً؛ لأن كراعا مؤنث في الأجناس، وزائد على ثلاثة أحرف، فلما نقل إلى العلمية رجب منع صرفه، انتهى.

وحائض اسم رجل ينصرف؛ لأنه مذكر وصف به مؤنث، وأمّا شمال وجنوب ودبور ففيه — اسم رجل — وجهان بناء على أنها صفات وأسماء، وقال ابن السراج^(٣): قالوا في أسماء اسم رجل لا ينصرف، وهو جمع اسم على أفعال، وحق هذا الجمع الصرف؛ لأنه من أسماء النساء، فلما سمي به الرجل لم ينصرف، ولو قال قائل إنما هو فعلاء، أرادوا أسماؤ فابدلوا الواو همزة كإسادة لكان مذهباً.

وقال ابن خروف وتأنيثه حقيقي، فزاد حقيقياً، وليس بشيء، لأن سيبويه قال^(٤): إن سميت رجلاً بشماني لم تصرفه؛ لأن شماني اسم مؤنث، كما أنك لا تصرف

(١) تكررت هكذا: فرع على الحرف على الحرف

(٢) قال الزمخشري في أساس البلاغة مادة (كراع) الكراع: ما استند من الحرة وامتند في السهل

(٣) الأصول في النحو ٢/ ٨٥

(٤) الكتاب ٢٣٦/٣

رجلا اسمه ثلاث، لأن ثلاث كعناق، فهذا شرط المؤنث المعنوي الزائد على ثلاثة أحرف إذا سمي به مذكراً؛ لأنه إنما ينظر فيه إلى اللفظ؛ لأن الزائد على الثلاثة قام مقام تاء التأنيث، فلا يجري مجراها، إلا أن يقع في التأنيث، فكما أن مع وجود تاء التأنيث لا ينظر إلا إلى اللفظ، فكذا مع ما قام مقامها، والدليل على أن الزائد قام مقام تاء التأنيث عدم ظهورها في تصغيره، نحو عقرب، إلا ما شذ من قديمة ونحوه، على ما يأتي بيانه، ولأن الهاء لا تكون في غير المنقوص نحو نية إلا رابعة، ولا نظير إلى ما تأنيثه بالجمع كنساء لو سمي به رجل انصرف، وأما طاغوت فإذا سمي به رجل لا ينصرف؛ لأنه اسم واحد مؤنث يقع على الواحد والجمع، وليس من لفظه واحد فيكسر عليه، فصار بمنزلة عناق، ونحو: إبل وغنم مما لا واحد لها من لفظها، وهنه إذا سمي به تحرك نونه، وتثبت الهاء؛ لأنك لا ترى مختصاً مؤنثاً على هذه الحالة، وهي قبل أن تكون اسماً تسكن [٩٩ ب] النون في الوصل، فإذا تحولت إلى الاسم لزمه القياس، وكذا إذا سميت بضربت والتاء للتأنيث قلت: هذه ضربة، فتجعلها هاء، وتحملها على ما فيه هاء التأنيث، وأما بنت إذا سمي [به] (١) رجل ينصرف، لأن التاء للإلحاق، وليست للتأنيث، بدليل سكن ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها ساكناً، إلا أن تكون ألفاً كفتاة، فاعلم.

قوله: وزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفعل فإنه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو: ضرب إن سمي به.

محمد: وجود الاسم على وزن يخص الفعل بأحد هذين الاعتبارين موجب للفرعية، لأن أصل الأسماء أن توجد على مباني الأسماء، وكونها على وزن الفعل فرع على الأسماء التي ليست على أوزان الفعل، وموازنة الفعل يراعى فيه طرف اللفظ، وهو أن يكون أحمد على وزن أذهب، وطرف المعنى، وهو أن لا تكون الهمزة أصلاً،

(١) زيادة يقتضيهما السياق

وذا لا يمكن معرفته إلاّ بشيء من التصريف، ولذا سها بعض المتأخرين في أباتر، فقال
ينصرف بكل منصرف بكل حال؛ لأنه كثر في الأسماء، نحو دلامص.

محمد: وأين دلامص من أباتر، أول دلامص الدال، وهي غير زائدة، وأول أباتر
الهمزة، وهي زائدة، فاعلم أن الهمزة والياء لا يقع واحد منهما في أول الكلمة وبعدها
ثلاثة إلاّ وهي زائدة، إلاّ أن يجيء أمر مبيّن، نحو أولق، الزيادة فيه الواو على المختار،
يدلك على ذلك قولهم: رجل مألوق، ولو سميت بأكلل وأيقق صرفت؛ لأن الهمزة فيها
ليست زائدة، لأن ظهور التضعيف إنما كان لأن الثاني من المكرر للإلحاق، ولولا ذلك
لأدغم، وأما ألب فأفعل، لأن المعنى عليه لأنه من اللب، ومتى اشتقت من الكلمة ما
تسقط فيه الهمزة أو الياء على ما يستقصى في التصريف (١) وأما
التاء والنون فإن ظهر أمرهما بالاشتقاق، أو مخالفة أوزان الأصول، فاحكم بزيادتهما،
وإلاّ فهما أصلان، لأننا نتكلم إذا أوقعنا أولاً، فتنضب إن سمي به لم يصرف، ونحو
تنضبٌ صرف وإن كانت تاؤه زائدة، أمّا تألب فتفعل لقوهم ألب الحمار يألب، وهو
طرده طريدته، قيل له تألب في ذلك، والتألب أيضا شجر معروف تتخذ منه القسي،
الواحدة تألبة، فيجوز أن يكون مشتقا من ألب، لأن القوس تطرد السهام، ونهشل
فعلل، ومن قال نفعل فقد غلط، لأنه يقال: رجل نهشل، وامرأة نهشلة، ولو كانت
النون زائدة لكان هشل معروفا في اللغة، فإذا بنيت منه فعلا قلت: نهشلت المرأة، وذا
دليل على أصالة النون؛ لأنه في الكلام نفعلت المرأة.

رجعنا إلى التقسيم، فإذا زال أحد الطرفين بطل حكم الوزن، كما في أولق، وهو
في الظاهر كأوجل، والذي (٢) لو بطل اللفظ، كما لو سميت بقليل فعل ما لم
يسم فاعله صرفته، لأنه بالإعلال خرج إلى وزن الاسم، فصار كقليل، والفعل على
أوزان مختلفة، منههل ما يمنع، ومنها ما لا يمنع، فالذي يمنع شيئان: الأول ما يغلب

(١) فراغ في الأصل بمقدار كلمتين

(٢) هنا فراغ بمقدار كلمة

وجوده في الفعل، قال الرماني: وزن الفعل الذي يغلب عليه، يجري مجرى الوزن الذي يخص الفعل؛ لأن الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحد.

محمد: لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوله، ولذا قال سيويه: كل اسم سمي بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف، وإن سميته باسم في أوله زيادة (١).

محمد: يريد بالزيادة أحد حروف المضارعة. رجع (٢): وأشبه الأفعال لم ينصرف. محمد: وذا معنى قول الزمخشري: وزن الفعل الذي يغلبه في الفعل، وتقبيده بالزيادة مع الوزن لهذا المعنى، وقال سيويه أيضا (٣): وإنما صارت هذه الأسماء بهذه المترلة لأنهم كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم أن تكون في أولها الزوائد، وتكون على هذا البناء، ألا ترى أن تفعل ويفعل في الأسماء قليل، وكأن هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل.

محمد: ثم مع الزيادة لا بدّ من الوزن، ولذا قال سيويه: إن كل اسم كانت في أوله زيادة، ولم يكن على [١٠٠ أ] بناء الفعل فهو مصروف، نحو: أصليت. قوله: يغلبه:

لأن الهمزة الموجودة في أفعال في الأسماء لم توضع في الاسم لتدل على معنى، بخلاف حالها في الفعل، لأنها حرف مضارعة دال على التكلم، أو النقل في نحو: أجلس زيدًا عمرا، وكذلك النون والتاء والياء في الفعل المضارع، فصار هذه الزيادة في الفعل ما ليس لها في الاسم، فاختص الفعل بهذا المعنى، فأوجب أن يكون أغلب عليها، ولأن كل نقل في الأغلب لا يمتنع من أن يكون لماضيه مضارع، فتدخله هذه الهمزة، ولا يلزم في كل صيغة، ولا اسم علم، أو غير علم أن يستعمل في زنة أحمد.

(١) الكتاب ٢٠٨/٣

(٢) يعني رجع لاستكمال عبارة سيويه

(٣) الكتاب ١٩٧/٣

محمد: وهذا الوزن يمنع مع العلمية من غير شرط، ولو سميت بأمر صرفت؛ لأن كون حركة الراء تابعة لحركة الإعراب أخرج الكلمة من وزن الفعل، فأما يشكر وتغلب إذا سمي به لا ينصرف، فإن أتبع في مثل يَعْفُرُ فقلت يُعْفُرُ بضم حرف المضارعة، فقد اختلف فيه، فمنهم من يصرف لزوال وزن الفعل، ومنهم من لا يصرف، ويراعي الزيادة، وكذا لو سميت باردد، قطعت همزة الوصل؛ لأنه صار اسما وأدغمت ونقلت الحركة فقلت: جاءني أردُّ، والخلاف فيه كالحلاف في يشكر إذا أتبع، قال ابن بابشاد: كذا قال أبو الحسن^(١)، ويتعلق بهذا المكان تصغير أحوى على قول من يقول: أنشد أخي بحذف الياء الأخيرة؛ لاجتماع الياءات، وسيبويه لا يصرفه، ويجعل سقوط الياء بمترلة النقص في أصم، وأصله اصمم، وعيسى بن عمر يصرفه، وردّ عليه سيبويه بأصم، وأبطل أبو العباس^(٢) ردّ سيبويه؛ لأن أصم لم يذهب منه شيء؛ لأن حركة الميم الأولى في اصمم قد ألقيت على الصاد، وليس قوله بشيء؛ لأن سيبويه إنما أراد أن الحفة مع تنوين الزائد المانع من الصرف لا توجب صرفه، وأصم أخف من اصمم الذي هو الأصل، ولم يجوز صرفه، وكذا لو سمينا رجلا يضع لم يصرفه، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل، وسئل أبو علي رحمه الله لم صرفت جوار، قال النقصان مثال مفاعل، فإن قلت فلم لا يصرف أخي لنقصانه عن مثال الفعل، قال: لأن النقصان عن مثال الفعل لا يعتبر كما اعتبر النقصان عن مفاعل بدلالة تركهم صرف يضع اسم رجل، وصرفهم ذلك وإن كانت الألف مرادة، ولذا قال سيبويه: إذا سميت بأربع لم تصرفه، وتمنع من الوصف بشرط أن لا يكون قابلا لتاء التانيث، وعلى هذا صرف قولهم: رجل أدابر، وفيه الوصف لقولهم: امرأة أدابرة بالتاء، فأوجب اختلال الوزن؛ لأن الفعل لا تدخله التاء على هذا الحد، وكذا أرمل وأرملة، ويعمل جنس بعمله كله مصروف وما كان مثله؛ لأجل دخول تاء التانيث، وقال المبرد: أرمل

(١) يعني الأخفش

(٢) يعني المبرد

اسم نعت به، والدليل على ذلك أنك تؤنثه فتقول: أرملة، ولو كان نعتا في الأصل لكان مؤنثه فعلاء، وكذا أربع، وكان الأخفش لا يصرف أرملة، ويزعم أنه نعت في الأصل، وليس على هذا القول أحد من النحويين، وقال بعض المتأخرين: شرطه أن يكون أوله زيادة الفعل، غير قابل للتاء، ثم قال: وهذا أولى من قول النحويين: أن يكون غالبا على الفعل، فإنه غير مستقيم لوجهين: أحدهما أنه إلى جهالة، إذ لا يعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال.

محمد: ليس الأمر كذلك، بل هو مضبوط بما ذكرنا، ثم قال: الثاني باطل بأفعل، فإن أفعل في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف، فلو كان اعتباره بغلبته في الفعل، لم يمتنع أفعل لغلبته في الاسم، الدليل على ذلك أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله اسم، إمّا للتفضيل، وإمّا لغيره، وأفعل لا يكون في الأفعال إلا في بعض ما جاء فيه فعل، وفي غير ذلك قليل.

محمد: انظر اعتباره الثلاثي كأنه ظن أن المراد فعل هذا اللفظ، فلم يقف على مراد أهل هذه الصناعة، فأفعل نحو: أقبل، وأفعل نحو: أضرب، ما يعتقد فيه فقد صرحوا بأنك لو سميت رجلا بأكلب لم تصرف [١٠٠ ب] وهو ليس بأفعل، ومضارع الرباعي والخماسي والسداسي وما حذف فائوه نحو: أضع، كيف الحكم عنده في جميع ذلك، وقوله غير قابل للتاء أطلقه ولم يقيده، وقال في موضع آخر قولا قريبا: المعتبر زنة الفعل التي أولها زيادات الفعل كأحمر، ثم قال: وهذا أولى من أخذنا العلمية، وتممه بما يشبه كلامه الأول في أفعل، والثاني من وزن الفعل الذي يمنع الصرف ما هو مختص بالفعل نحو ضرب، فإن مثل هذا مثال لم يأت في الاسم إلا شاذًا، فلا اعتبارية، فإن سكنت الراء يصرف، فقلت: جاءني ضُربٌ، هذا مذهب سيويوه . وأمّا المبرد فيقول: ما تسكنه قبل التسمية منصرف، وما تسكنه بعد التسمية فلا ينصرف؛ لأنه في نية المنطوق به، وجميع أوزان ما لم يسم فاعله ما خلا المعتل الثلاثي،

ومن الخاص فَعَل، نحو: ضَرَبَ، وذا لم يأت في الاسم إلا شَلَم، وهو اسم بيت المقدس، وهو أعجمي، ويقم لهذا الذي يصبغ به، وهو أعجمي أيضا، قال العجاج (١):

٢٥٨ — بطعنة نجلاء فيها ألمة كمرجل الصباغ جاش بقمه. (الرجز)

وخضّم اسم رجل، وهو خضّم بن عمرو بن كلاب بن تميم، قال الشاعر (٢):

٢٥٩ — لولا الإله ما سكنا خضما ولا ظللنا بالمشاء قيما. (الرجز)

يريد بلاد خضّم، وعثر اسم مكان، قال زهير (٣):

٢٦٠ — ليث بعثر يصطاد الرجال إذا

ما الليث كذب عن أقرانه صدقا. (البيسط)

وبذر اسم مكان، قال كثير (٤):

٢٦١ — سقى الله أمواها عرفت مكائها

جرباً وملكوماً وبذراً والعمرأ. (الطويل)

فأعلام، والعلم يكون منقولا، وما كان بوزن انفعال، وسائر الأفعال التسعة التي في أولها همزة الوصل، وما هو غير مانع ما ليس بالغالب ولا المختص، نحو: ضَرَبَ إذا سمي به انصرف، لأن هذا المثال يكثر في الأسماء والأفعال، فلم يكن الفعل أولى به، وكذا جميع ما كان مشتركا، وعيسى بن عمر لا يصرف رجلا سمي بضرب، ويحتج بقول سحيم بن وثيل (٥):

(١) النجلاء: الواسعة، ألمة: وجعه. يقول: تغلي كما يغلي مرجل الصباغ جاش بقمه، والبقم: صبغ معروف من شجر، وهو العندم ديوان العجاج، ٤٣٨، اللسان مادة (بقم)

(٢) لم أعر على نسبة لهذا الرجز، والمشاء: تناسل المال وكثرته، ويروى: بالمشائي، وهو جمع المشاة وهو المكمل، أي ما يعمل من الخوص ونحوه. يخرج به تراب البئر. الخصائص ٢/٢١٩، شرح المفصل ١/٣٠، ٦٠، اللسان مادة (خضّم)

(٣) لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان، كذب: لم يصدق الحملة، وعثر: مكان قبل تبالة باليمن. شرح ديوان زهير، ص ٥٤ شواهد الكشف، ص ٤٦٩، شرح ابن يعيش ١/٦١، اللسان، مادة عثر

(٤) لكثير عزة، ويروى: جواما، وهذه أمكنة. الكتاب ٣/٢٠٨، النصف ٢/١٥٠، شرح المفصل ١/٦١، الخزانة ٢/٣٥٥

(٥) لسحيم بن وثيل اليربوعي، ابن جلا: أي واضح مكشوف، الثنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل. الكتاب ٣/٢٠٧، أمالي القاضي ١/٢٤٦، إصلاح الخلل، ص ٢٧٦، المسائل الحلييات، ص ٢١٧، شرح المفصل ١/٦١، شرح الجمل ٢/٢٠٦

٢٦٢ — أنا ابنُ جَلا وطلاغُ الثنايا متى أضع العمامةَ تُعرِفونِي. (الوافر)

فإنه لم يصرف جلا، وقال سيبويه: وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب، وهو فعلل^(١) من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ^٢، وخرَج سيبويه جلا في البيت على أنه لم يسم بالفعل، فالباء هي الضمير، إنما سمي بالجملة فحكى، وقال الرماني: ويجوز [أن]^(٣) يحكى وإن لم يكن فيه ضمير، لأن له حالا قد استقرت قبل التسمية، جاز لأجلها حكاية الحال، أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمخذوف تقديره: أنا ابن رجل جلا، وقد احتج لعيسى أبو علي من جهة القياس بأن كونه فعلا ثقل ثان، كما أن التأنيث كذلك، وكما أنه لو سمي بمؤنث زائد على الثلاثة فذكر لم ينصرف، فكذا ما كان في الأصل فعلا، ويقوي ذلك تركهم يزيد لما نقلوه وسموا به فعلا على ما كان عليه من حال الفعلية، ولم يوجب التسمية خروجه عن الإعالال؛ لثبات ذلك فيه قبل النقل، فلذا لا يوجب نقله إلى الاسمية إزالة ما كان فيه من الثقل، وكونه ثانيا، فإذا انضم إليه التعريف لم ينصرف، ويدل على ذلك ما حكاه أبو الحسن من قول بعضهم: يعفر، فضم ولم يصرف، فكما أن هذا اعتبر كونه فعلا، كذلك عيسى بن عمر.

محمد: هذا في مقابلة الثقل، والثقل راجح، وقد حكاه سيبويه على ما ذكرنا.

مسألة:

أبان اسم رجل لا ينصرف للتعريف والوزن إن أخذ من باب يبين، وإن أخذ من ابنه يأبنه إذا ذكره بسوء، أو من أبنه إذا مدحه بعد موته ينصرف؛ لأن الهمزة أصلية حينئذ، فيكون كسلام.

(١) في الكتاب ٢٠٦/٣: وإنما هو فعَل، وقد علق محقق الكتاب على ذلك بقوله: لا يقصد بفعل الوزن الصرفي وإلا فوزنه فعلل، وإنما يقصد أنه منقول من الفعلية .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٣ — ٢٠٧

(٣) زيادة يقتضيها السياق

مسألة:

إذا سميت بفعل الأمر نحو: اضرب، قطعت همزته، بخلاف ما لو سميت بابن؛ لأنه قد صار من جنس الأسماء، ولم يصرف للتعريف ووزن الفعل، وإن سميت بنحو: قم، رددت الواو المحذوفة؛ لتحرك الميم بحركة الإعراب، فزال التقاء [١٠١ أ] الساكنين، وضروب لأنه بمنزلة سؤال، فقلت قوم.

مسألة:

قوله تعالى: [أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى] (١) أولى ليس بأفعل من كذا؛ لأن أبا زيد (٢) روى: أولاة الآن إذا أوعدوا، والتاء لا تدخل أفعل من كذا، فهو مثل أضحى وأضحاه، وأرمل وأرملة، وإنما ترك صرفه لأنه علم على الوعيد على وزن الفعل، وهو من ولي يلي، أي وليه الشر من أقطاره، وهو رفع بالابتداء، ولك خبره، ولا يكون أولى اسما للفعل، ولك مثل لكم في [أف لكم] (٣) لأننا لا نعلم اسما للفعل ارتفع بالابتداء، وقالوا: أولاه الآن، فأعربوا، وخبر ذلك الآن، قال ابن برهان: هذا قول أبي الفتح.

مسألة:

إذا ساوى تصغير ما ينصرف ما لا ينصرف لم ينصرف، كما لو سمينا بتضارب، فإنه مصروف، فإذا صغرناه قلنا: تُضيرب، لم ينصرف؛ لأنه صار على وزن الفعل، كما إذا ساوى تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف انصرف، فأسود إذا صُغِر تصغير الترخيم انصرف، فقلت: هذا سويد.

(١) القيامة ٣٤ - ٣٥

(٢) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود بن رفاعة بن الأحمر بن القيطون، صاحب كتاب النوادر وغيرها، توفي سنة ٢١٥ هـ - ٠ إشارة التعيين، ص ١٢٨

(٣) الأنبياء ٦٧

مسألة:

لو سميت بهراق لم يصرف؛ لأن الهاء بدل من الهمزة، وكذلك هرق، فأجرى عليها حكم الهمزة.

مسألة:

إن سمي بضربوا والواو ليست ضميرا قلت: هذا ضربون قد جاء، تلحق النون كما تلحقها في ألى إذا سميت به رجلا، لأن الاسم إذا كان فيه علامة الجمع، وجب أن تكون معها النون، لأن النون عوض من الحركة والتنوين، وقد وجب الجر والتنوين بالتسمية، فمن قال: هذا مسلمون في اسم رجل، قال: ضربون، ورأيت ضربين، وكذا يضربون إن سمي به، قلت: يضربون، فإن جعلت حرف الإعراب النون كما في قول من قال، هذا مسلمين، صرفت، وأبدلت مكان الواو ياء؛ لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وإنما فعلت هذا حين لم يكن ضميرا، وكذا لو سميت بضربا، ولم تجعل الألف ضميرا لحقت التنوين، والاختيار أن تحكي لفظ الشبية، ويجوز أن تجعل الإعراب في النون، فيكون ما قبلها ألفا على كل حال، تجريه مجرى عثمان، وإن سميت يضربن، أو يضربن، ولم تعتقد النون ضميرا لم يصرف، لأنه ليس له نظير في الأسماء، ففيه الوزن المختص والتعريف.

مسألة:

إن سميت بالأفعال المعتلة مما لم يسم فاعله لم تشم حركة الأصل، بل تكسر كسرة خالصة؛ لأن ذلك الإشمام إنما يكون في الأفعال، وكذا الحكم في المضاعف، نحو: رد إن سمي به .

قوله: والوصفية في أحم:

اعلم أن الوصف فرع على الموصوف؛ لأنه يفتقر إلى وجود الموصوف، وحدها قد تقدم، وليس الصفة مؤثرة إلا في أفعال، ومع العدل، أمّا ما العلمية شرطه فلا

تجامعه الصفة؛ لأنهما متناقضان، وهي ثلاثة: التركيب والعجمة والتأنيث بالمعنى والتاء، أما الجمع فمستثقل بمنع الصرف، وأما الألف والنون فسيأتي الكلام عليه، ومع ألف التأنيث، واختلف في ضابط الوصف المانع، فقيل: أفعال الذي مؤنثه فعلاء، أو كان معه من ملفوظا بها، أو مقدرة، ولم يحذف من أوله تحرز من خير وشر، فنظر البحرني إلى أصله، فلم يصرفه، فقال^(١):

٢٦٣- وغدوتُ خَيْرَ حَيَاةٍ مَنِّي عَلَى

نَفْسِي وَأَرَأْفُ بِي هِنَالِكَ مِنْ أَبِي. (الكامل)

فلم يصرف خير، ويخرج عن هذا الضابط ما ذكره سيبويه في أدهم إذا عنيت القيد، والخلاف في أجدل ورفيقه^(٢)، والذي لا يجزم الصفة الأصلية في أفمل كأحمر، فإن كانت غير أصلية انصرف، كوصفهم بأربع في: مررت بنسوة أربع، ويدلك على وصفه [١٠١ ب] لا الصفة، بل قوله تعالى: [منها أربعة حرم]^(٣) وأجدل وهو الصقر، وأخيل طائر أخضر على جناحه لمعة تخالف لونه، وأفعى للحية، فالأجدل من الصرف لبعده إرادة معنى الصفة فيها، ومن العرب من لا يصرف، ويقول: أجدل من الجدل، وهو شدة الخلف، وأخيل^(٤) من الخيلان، وأفعى أفعال من فَعَوَة السم، كأنهم توهموا فيه معنى الخبث، فظنوا جريه صفة في الأصل، وقولهم أجادل وجُدُل فجمعه^(٥) جمع الأسماء والصفات يحقق الوجهين، وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت

(١) للبحرني يمدح مالك بن طوق، ديوانه ١٩٢/٢

(٢) يعني برفيقه أخيل وأفعى، انظر الكتاب ٢٠٠/٣

(٣) النوبة ٣٦

(٤) كتبت: أخيلان، وفي الكتاب: وأما أخيل فجعلوه أفعال من الخيلان لونه . الكتاب ٢٠١/٣

(٥) كتبت: فجمعه

الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فقال سيويه^(١): لم يصرف في معرفة ولا نكرة، لم يختلف العرب في ذلك، وقال في فصيح ثعلب: أسود صالح، وإلا يسمى أسودة^(٢).
محمد: عدم صرفه مع دخول التاء في مؤنثه وليس بعلم مشكل إلا أن يكون من تخليط الكوفيين، وذكر ابن بابشاد: الأجود ترك الصرف، وقد أجاز بعضهم صرفه.
محمد: يشهد له قولهم أداهم ودهم، فجمعوه جمع الأسماء والصفات، ويمكن أن يقال لما لم يكن قولهم الأباطح مخرجا له عن الصفة، وموجبا صرفه، لما ظهر فيه معنى الوصفية، وأما أصلية، فكذلك أداهم، وكذا أقول في الأرقام، لكن ربما كثرت الصفة في كلامهم، واستعملت استعمال الأسماء، حتى استغنوا بها عن الأسماء، كما قالوا الأبعث، فهو صفة جعل اسما، وهو اسم طائر للونه، وأما أفعل منك مما معه من لا ينصرف في معرفة ولا نكرة بلا خلاف، لأن منك الدالة على المفاضلة والوصف موجودة في الحالين، فإن حذف من وسميت به لم يخل حذفها من أن يكون تخفيفا، وهو مراد، أو لا يكون مرادا، فإن كان مرادا لا ينصرف، سواء سميت به أم لم تسم، وكذلك لم ينصرف آخر من قوله تعالى: [ومن يدع مع الله إلها آخر]^(٣) لما كان معناه آخر من الله، وأغنى عن من كونه لا يجوز إلا بعد ذكر أول من جنسه، قد ذكر قبله، ولو تأخر حتى يكون بعده، لكان آخر كذلك المتأخر، ولما استغني عن من، صار بمنزلة ما دخله الألف واللام، واستغنى بهما عن من، ومؤنثه كذلك، قالوا: أخرى، فأنثوا لما صار بمنزلة ما فيه الألف واللام، وقوله تعالى: [وآخرين منهم لما يلحقوا بهم]^(٤) ليست على حدها في قولك: زيد أفضل من عمرو؛ لأنه في الآية الكريمة قد جمع، فثبت

(١) الكتاب ٢٠١/٣

(٢) ما جاء في الفصح: أسود صالح ولا تصف والأنثى أسودة، ولا توصف بسالحة . انظر شرح الفصح لابن هشام اللخمي، ص ٢٧٤، وشرح الفصح في اللغة لأبي منصور بن الجبان، ص ٣١٥

(٣) المزمون ١١٧

(٤) الجمعة ٣

أن منهم على غير ذلك الحد، إنما هي تبيين، وقوله تعالى: [من أيام آخر] (١) لا ينصرف للعدل والوصف؛ لأن أفعل لا يكون مؤنثه فعلى إلا وقد عاقبت اللام من نحو: الكبرى والكبر على ما يأتي، وقيل: إن آخر معدول عن الآخر، وفي جريه على النكرة إشكال؛ لأنه إذا كان معدولا عن الآخر، يقتضي أن يكون معرفة كسحر على ما تقدم، وقال أبو علي في الجواب: لَمَّا لم يظهر الألف واللام في صورة، لم يتعرّف آخر.

محمد: ويشكل بقول كثير (٢):

٢٦٤ — صَلَّى عَلَى عِزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَنَاهَا

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى جَارَاتِهَا الْأُخْرَى. (البسيط)

وقيل: بل معدول عن آخر من كذا، وأوردوا بأنه أجرى وصفا على الجمع، فيقتضي أن يكون جمعا، وأجيب بأنه مؤول، قال سيبويه: قلت فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فقال (٣): لأنها خالفت أخواتها وأصلها، لأنها بمنزلة الطول، على ما ذكرنا (٤)، وإن حذف من ولم ترد انصرف في النكرة بعد التسمية بلا خلاف؛ لأن الذي كان به وصفا ليس بوجود، ولا في حكم الموجود، ومن تبين بها المفضول، وليست بمانعته التنوين كما تمنعه الإضافة، كما ذهب إليه الكسائي، لأن خيرا منك، وشرا منك منصرف، وإن وجدت منك إنما المانع الوصف والوزن، وإذا صغرت أفعل لم ينصرف؛ لأن الوصف باق والوزن، بدليل ما أحسن في التعجب، ثم ذكر بعد الوصف العدل..... مع الوصف في مبني.

(١) البقرة ١٨٤

(٢) بحث عنه في ديوان كثير بشرح قدري مايو، فلم أجده، وقد جاء هنا على النحو التالي:

صلى على عزة الرحمن (كلمة غير مقروءة) وصلى على جاراتها الأخر

(٣) الذي قال هو الخليل بن أحمد

(٤) الكتاب ٣/٢٢٤

(٥) كلمة لم أتمكن من قراءتها، ربما كانت: لتأثيره

قوله: [١٠٢ أ] والعدل من (١) صيغة إلى أخرى في عمر وثلاث:

محمد: العدل مصدر عدل يعدل، والمعدول فرع المعدول عنه؛ لأن العدل أن تلفظ بكلمة، وتريد أخرى، والأصل إذا لفظت بكلمة أن تريدها، لا غيرها، قال سعيد بن مسعدة: إنهم نورا في هذا العدل أن يبنوه على الأصل، ثم عرض له هذا البناء بعد النية، وحُطِمَ قصدوا أولا أن يبنوه هذا البناء، والذي يكشف عن مغزاهم بالعدل أن تصورهم بصورة من عدا سائرا في طريق لغاية رفعت له، ونظر إليها، ثم عدل عنها إلى غاية أخرى، لا على السمت المستطرق، ففتح بذلك طريقا، فصار إلى المراد طريقان، والعدل كان في الأصل لغرض زائد، فالأولى عامر والثانية عمر، قال ابن برهان: عمر أبلغ من عامر، لما كان رحمن أبلغ من رحيم، والجاري على رحم راحم، وعلى عمر عامر، وقال أبو علي: ينبغي أن يقع الاشتقاق لعمر من المصدر الذي اشتق منه عامر، فلما اشتق عمر من عامر سمي معدولا، ولو كان على القياس مشتقا من المصدر لسمي مشتقا، وقال شيخني موفق الدين يعيش رحمه الله (٢): الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أخذ من الأول كضارب من الضرب، فذا ليس بعدل، لأنه اشتق من الأصل لمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل، الذي هو الضرب، والعدل أن تريد لفظا، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظا، والمراد غيره، والمعدول بابه السماع، ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك: مُلِّك، كما قالوا عمر، وهو من قبيل المرتجل، لأنه يعتبر في حال العلمية، فلو نُكِر انصرف، وقال ابن خروف في عمر وزفر وقثم: لو كانت مرتجلة لصرفت لا محالة.

محمد: يفارق المرتجل من جهة أنه إذا قيل عمر كان المراد عامر، أو بشبه المرتجل من جهة أنه إذا قيل: عمر كان المراد عامر، أو بشبه أنها لم تستعمل قبل التسمية، وقال السنخاوي رحمه الله: ذهب قوم إلى أنه معدول عن النكرة، وقال ابن السراج: فأما

(١) في المفصل من وفي المخطوطة عن

(٢) شرح المفصل ٦٢/١

ما عُدِّل في حال التعريف فنحو عمر، عدل من عامر؛ لأن هذا البناء لم يكن إلا في حال التعريف، كما وقع فسق في النداء في: يا فسق، إذا أرادوا يا فاسق^(١)، قوله: لأن هذا البناء لم يكن إلا في حال التعريف يريد فَعَلَ المعدول، وليس يريد مطلق فَعَلَ، لأن هذا البناء يرد في غير الأعلام على ما نبينه، وإنما منع العدل الصرف لأنه تغيير للاسم، يخرج عن التمكن^(٢) إنه كان على غير تقدير أنه أصل في بابه، لكن على طريق المضمن بغيره، والمغير عن صورته، فنقص عن تمكنه؛ لتغيره عن صورته بما ليس له بأصل يطرد في بابه، والعدل يكون على ضروب منها في فَعَلَ، فاعلم أن فَعَلَ [سواء]^(٣) كان اسما معروفا في الكلام، أو صفة فهو مصروف، وفَعَلَ على أقسام أربعة منها: منصرف اسم جنس كثَعْر، جمع تكسير كَعْرَف، مصدر كَهْدَى، صفة كحُطَم، ويكون معدولا في ثلاثة، عن فاعل كعمر إذا لم يكن منقولا من جمع عمرة، فهو حينئذ منصرف، وإذا أريد به عامر، لم ينصرف للعدل والتعريف، ونحو زُفْر، إن أريد به زافر لم ينصرف للعدل والتعريف، وإن أريد أنه منقول من قول الشاعر^(٤):

٢٦٥ — يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ النُّوْفَلُ الزُّفْرُ. (البيسط)

انصرف؛ لأن أصله الصفة، كما لو سمي بحطم، وقرئ قوله تعالى: [بالوادي المقدس طوى]^(٥) بالتونين، فهو كصُرْد، وبغير تنوين، وفيه وجهان، أحدهما: أنه علم مؤنث، لأنه اسم بقعة، فلذا لم ينصرف، الثاني: أن يكون معدولا عن طاوي، ففيه العدل والتعريف، فإن قيل: إن طاويا لم يستعمل في هذا، قيل: لا يمنع أن يقدر العدل عمّا لم يستعمل، وتُبد اسم النسر المعروف، يجوز صرفه وترك صرفه؛ لأنه يحتمل أن

(١) الأصول في النحو ٢/٨٨

(٢) كلمة غير مقروءة

(٣) زيادة يقتضيها السياق

(٤) لأعشى باهنة (عامر بن الحارث)، وأوله: أخو رغائب يعطها ويسألها، والأخ هنا: الملازم للشبيء، الزفر:

السيد، والرغائب العطايا الكثيرة، الظلامه: ما تطلبه عند الظالم وهو اسم ما أخذ منك، والنوفل: البحر

الكثير العطاء . الخزانة ١/١٨٥ الكافية ١/٤٥ المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٠٩

(٥) طه ١٢، قرأ ابن عامر والكوفيون بالتونين، وقرأ الباقون بغير تنوين . النشر في القراءات العشر ٢/٣١٩

يكون منقولاً من الصفة من قوله تعالى: [أهلك ما لابدأ] (١) وأن يكون معدولاً عن لابد، فلا ينصرف، كزفر في حاله، وجشّم وثعل وقثم لم تقع إلا معرفة، فهي غير منصرفة، ألا ترى أنه لا يقال: القثم ولا الجشم، واعلم أنه حكم على هذا بالعدل لأن العرب منعت الصرف، ولا ينعون إلا العلتين، وليس فيه من الظاهر إلا العلمية، فحكم بالعدل لإمكانه، ولولا هو للزم خرم قاعدة، وذكر ابن الحاجب أنه قد جاء أدد مصروفاً (٢).

محمد: قال سيبويه: والعرب تصرف أدداً، انتهى (٣)، فلذا لم يحكم عليه بالعدل، فإن قيل: فما فائدة العدل، فالجواب: أن عمر أخصر من عامر (٤)، وقيل له فائدتان: توكيد المعنى المشتق منه في المسمى بالعمارة والزفر، الثاني: الإعلام بأن عامر لا يراد به الوصف، بل التسمية، وقال السيرافي: فُعل معدول عن فاعل، وفعال عن فاعلة، معنى مفهوم في كلامهم، يريدون به التوكيد والمبالغة.

ابن الحاجب: فلو سمي بفعل مما ليس مسمى به في لغة العرب، أو لم تثبت كيفية استعماله فقيل: الأولى منع صرفه إجراء له على الأكثر، وقيل الأولى صرفه لأنه القياس، وتقدير العدل على خلاف القياس، وفي كلام سيبويه ما يدل أنه إن كان مشتقاً من فُعل منع، وإلا صرف (٥).

فإن حقرت صرفت؛ لأن فعيلاً لا يكون في الممدود، فلما حقرت غيرت البناء الذي جاء ممدوداً على وجهه، ومما هو معدول جُمع وكُتِع وبُصِع، فقال بعض المتقدمين: جُمع معدول عن جُمع، لأن قياس أحمر وحمراء فُعل، فيجب أن يكون جُمعاً ساكن العين عدل إلى جُمع محرك العين، وقيل ليس هذا من باب حمراء، لأن أحمر

(١) البلد ٦

(٢) الإيضاح في شرح المفصل — ابن الحاجب ١٣٥/١

(٣) أي انتهى كلام سيبويه ٠ الكتاب ٤٦٤/٣

(٤) هذا النص من قوله: فإن قيل إلى قوله أخصر من عامر موجود في الأشباه والنظائر ٧٦/١

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٣٥/١

وحمراء صفة، وأجمع وجمعاء ليس بصفة، ولأن أحمر وبابه لا يجمع بالواو والنون على المختار، وهذا يجمع بالواو والنون، ويحتمل أن يقال ليس بجمع، بل صيغة مرتجلة كهذين على قول، واسما لم يصح تنكيره، وعلى قول من جعله عوضاً من الإضافة لا إشكال، وقيل لا يصح أن يكون كأحمر وحمراء؛ لأنه لو كان كذلك لما اختص بالمؤنث، ألا ترى أن حُمراً يقع على المذكر والمؤنث، ولا يكون في العدل اختصار، بل فيه زيادة حركة، والصحيح أنه معدول عن فعال، لأن جمعاء كصحراء، وصحراء يجمع على صحارى، فكذا قياس جَمْعاً جماعى، ثم عُدِلَ إلى جُمْعٍ، فلذا اختص بالمؤنث، ووجد في عدله اختصار، وهي فائدة تصلح أن يكون العدل لأجلها، وإذا سميت بجمع لم يصرف للعلمية والعدل، وقال الأخفش إنه ينصرف؛ لأنه إنما عدل في حال التوكيد، لا في حال التسمية، ولو سميت بفسق وكع من قولك في النداء: يا فسق لصرفت، لأن هذا الضرب لم يعدل إلا في حال بذاته، فليس فيه سوى التعريف. الثالث: آخر، تقدم الكلام عليه، فهذا فُعَل الذي لا ينصرف، وبقي فُعَل نحو فُسق، وهو مبني، وموضعه النداء، ويجيء العدل في غير فُعَل، في فُعَال، ويأتي في المبنيات، وأمّا قطام على لغة من أعرب فهو كعمر في المذكر، وفي سحر و[قد] (١) تقدم. قوله: ثلاث، يقال فيه لفظان: فُعَال ومَفْعَل آحاد، قال الشاعر (٢):

٢٦٦ — مَنَتْ لَكَ أَنْ تُثَلِّقِنِي الْمَنَايَا أَحَادَ أَحَادٍ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ. (الوافر)

وموحد، قال الشاعر (٣):

٢٦٧ — وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٍ. (الطويل)

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) لسخر الغي الهذلي . منت لك: أي قدرت لك الأقدار والأحداث . مجاز القرآن ١/١١٥، شرح المفصل ١/

٦٢، الأغاني ١٥/١٠٠، تذكرة النحاة، ص ١٧، المقتضب ٣/٣٨١

(٣) لساعدة بن جوية يرثي ابنه أبا سفيان، ويروى سبع . الكتاب ٣/٢٢٦، المقتضب ٣/٣٨١، مجاز

القرآن ١/١١٤، المقتصد ٢/١٠٠٨، شرح المفصل ١/٦٢، شرح الجمل ٢/٢١٩، شواهد المغني، ص

وثنا ولامه من ثنيت، ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وفي الزيادة إلى العشرة خلاف، ثنا^(١) الشيخ الثقة أبو سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد البنا سنة ست عشرة وستمئة، قدم علينا حلب، فسمعنا عليه صحيح البخاري، وغيره قال: ثنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن اسحق الشجري الهروي عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداوودي عن أبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي عن أبي عبد الله محمد بن يوسف العيزي عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، قال في صحيحه في سورة النساء: ولا تجاوز العرب رباع^(٢).

محمد: النقل عن النفي فيه شيء، لأن حاصله أنني لم أسمع، وهذا يدل على أنه لم يكن، وقد أجازته [١٠٣ أ] قوم إلى عشار، وذكر الواحدي معشر وعشار، وقد جاء في شعر الكميت^(٣):

٢٦٨— ولم يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا. (المتقارب)
وفي شعر خدّاش بن زهير^(٤):

٢٦٩— تَظَلُّ الطَّيْرُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ مُرْتَقَةً وَأُنْجِيهِ عُشَارًا. (الوافر)
وقال آخر^(٥):

٢٧٠— هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بِيُوْتُهُمْ

وَالْأَكْلِينَ التَّمَرَ مَخْمَسًا مَخْمَسًا. (الطويل)

(١) ثنا: اختصار حدثنا، وهي خاصة برواية سند الأحاديث النبوية الشريفة

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة النساء ١٧٦/٥

(٣) للكميت بن زيد الأموي يمدح أبان بن الوليد، ويبن بأنه بلغ مبلغ الرجال في سن الحدائة وعلاهم بعشر خصال . الحصائص / ١٨١، الخزانة / ١٧٠، مجاز القرآن، ص ١١٦، الهمع / ٨٤/١، الإيضاح في شرح المفصل / ١٣٣/١، شرح المفصل / ٦٢/١ اللسان مادة (عشر)

(٤) أي: وقفت الطير مقابلة له صافئةً جنحتها لا تمضي عنه على هيئة جماعات كل جماعة عشار عشار . الإيضاح في شرح المفصل

١٣٣/١

(٥) مجهول القائل . همع الهوامع / ٨٣/١

وذكر السنخاوي منهم من يقول: موحد إلى معشر، ومنهم من يقول: آحاد إلى
عشار، ومنهم من يقول: وُحدان إلى عُشران، وحكى الحريري^(١) في درة الغواص:
روى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسقا إلى عُشار، وأنشد ما عُزي فيه إلى أنه
موضوع، منه أبياتا من جملتها^(٢):

٢٧١- وثلاثا ورباعا وخماسا فأطعنا
وسُداسا وسُبَاعا وثمانا فاجتلدنا
وثساعا وعُشارا فأصَبنا وأصَبنا. (الرمْل)

ولا ينصرف هذا لأنه معدول وصفة، أما عدله فهو معدول عن لفظ العدد
مكررا، وقال الجوهرى في صحاحه فيما أخبرنا به الشيخ الثقة الصالح أبو العباس أحمد
بن عبد الله بن علوان الأسدي بحق سماعه من الفقيه أبي محمد عبد الدايم الكِنَاني
العسقلاني، عن أبي البركات محمد بن حمزة العرفي، عن أبي القاسم علي بن جعفر
السعدي المعروف بابن القطاع عن أبي بكر محمد بن علي بن البر اللغوي^(٣)، عن أبي
محمد إسماعيل بن محمد النيسابوري عن أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى القارابي^(٤)

(١) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، صاحب المقامات، كان إماما في الفصاحة والبلاغة ورشاقة
الألفاظ، له غير المقامات ملحة الإعراب، ودرة الغواص في أوام الخواص، وديوان شعر، ت ٥١٥ هـ .
إشارة التعيين، ص ٢٦٣ - ٢٦٥

(٢) انظر درة الغواص، ص ٢٠١، والاقتراح، ص ٢٢، الإصباح في شرح الاقتراح، ص ١٠٣
(٣) جاء اسمه هكذا: أبو بكر محمد بن عبد البر اللغوي، والتصويب من البغية والإنباه، وإشارة التعيين . ولد في
صقلية ورحل في طلب العلم إلى المشرق، وروى كثيرا من اللغة، ثم استوطن صقلية، وهو ممن أخذ عنه ابن
القطاع، كان يشرب الخمر سرا، ولما عرف أمره ارتحل إلى (بَلَرْم) من مدن صقلية، وكان موجودا هناك إلى
سنة ٤٥٠ هـ، وكتاب الصحاح بمصر لا يروى إلا من طريق ابن البر هذا . إنباه الرواة ١٩٠/٣، إشارة
التعيين، ص ٢١٤، بغية الوعاة ١٧٨/١

(٤) لما دخل ابن القطاع مصر سئل عن الصحاح فقال: لم يصل إلينا، فلما رأى الطلبة مشتغلين به ركب له
إسنادا، وأخذته الناس عنه مقلين له، إلا الأقل من محققي أهل النقل . والإسناد الذي ذكر بعيد عن الصحة،
فيه ابن القطاع، وقد وصفه المصريون بالتساهل، وفيه أبو بكر بن البر، وهو ليس بثقة؛ لأنه أخرج من بلده
بسبب إدمان شرب الخمر، وفيه أبو محمد النيسابوري، وهو مجهول لا يعرف إلا في هذا الإسناد . انظر
إشارة التعيين، ص ٢١٤

قال: إذا قلت جاءت الخليل مثنى، فالمعنى اثنين اثنين، أي: جاءوا مزدوجين، وكذا جميع معدول العدد^(١).

محمد: فأحاد معدول عن واحد واحد، وقال المهدي^(٢) في تفسيره قوله تعالى: [أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع]^(٣) اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وقال الزجاج: معناه اثنين اثنين، فإن قيل: تكريرهم لهذا المعدول يشعر بأنه معدول عن غير مكرر، كما جاء في البيت الذي أنشدته، وكما جاء في الخبر (صلاة الليل مثنى مثنى)^(٤) فالجواب أن تكرير مثنى في الخبر للمبالغة في التوكيد، فكأنه قيل: صلاة الليل اثنان اثنان اثنان اثنان، فكرر أربع مرات، لأن مثنى بمترلة اثنين مرتين، وهذا التكرير بمترلة ضربت زيدا زيدا، فإذا كررت اثنين اثنين فالتكرير معنوي؛ لقصدك اثنين بعد اثنين، ولو كان لفظيا لكان سقوطه وثبوته واحدا، ولا شبهة في أن المعنى يتفاوت بخلاف مثنى الثاني في الخبر، وجاز تكرير مثنى، وإن قبح تكرير اثنان أربع مرات، لأن مثنى أحصر، لأنه مفرد، وإن كان للمبالغة فلا ينفي، فما ذكرنا من أنه معدول عن المكرر، وإذا ثبت ما ذكرنا فاعلم أنه لا يجوز أن يعدل عن غير مكرر، فلا يقال: أخذت ثلاث دراهم على معنى ثلاثة دراهم^(٥)، وقال عبد القاهر: فإن جاء

(١) الصحاح مادة (ثلث) وفي مادة (ثنى) قال الجوهري: ويقال: جاءوا مثنى مثنى، أي: اثنين اثنين، ومثنى وثناء غير مصروفين

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمار المغربي المهدي، من المهديّة من بلاد إفريقية، ألف كتابا مفيدة، وله كتاب كبير في التفسير اسمه التفصيل، ومختصره التحصيل، وله تعليل القراءات السبع، مات في حدود ٤٣٠ هـ، طبقات المفسرين - السيوطي، ص ٣٠، بغية الوعاة ٣٥١/١، إنباه الرواة ١٢٦/١ - ١٢٧

(٣) فاطر ١

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة (ثنا) باب الناء والنون ٢٢٥/١، وقد جاء فيه: أي ركعتان ركعتان بتشهد وتسليم، فهي ثنائية لا رباعية، ومثنى معدول من اثنين اثنين .

(٥) الفقرة السابقة وردت في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١٠١١ / ٢ - ١٠١٢ على النحو التالي: كما جاء في الخبر (صلاة الليل مثنى مثنى) فلا يدل على أن مثنى معدول عن اثنين وحده، وإن كنت تستفيد منه معنى قولك: صلاة الليل اثنان اثنان، لأنك تقول: صلاة الليل مثنى، فتستفيد من مثنى غير مكرر تكرير اثنين، فإنما تكرير مثنى للمبالغة في التوكيد، فكأنه قيل: صلاة الليل اثنان اثنان اثنان، فكرر أربع مرات، لأن مثنى بمترلة مرتين اثنين، وهذا التكرير بمترلة في قولك: ضربت زيدا زيدا، وضربت زيدا ضربت، في أنه تكرير لفظي لا معنوي، وأما إذا كررت ثلاثة مرتين فالتكرير معنوي =

شيء منه في الشعر معدولا من غير أن يكون فيه معنى التكرير كان على خلاف ما ينبغي، ولذا عيب قول المتنبي في مدحه علي بن إبراهيم التنوخي^(١):

٢٧٢- أحادٌ أم سداسٌ في أحادٍ (الوافر)

لأنه أقام أحاد مقام واحدة غير مكرر، وكذا سداس، وفي البيت غير هذا مما هو مردود عند العلماء، وكذا قوله^(٢):

٢٧٣- جاءكَ تطفحٌ وهي فارغةٌ مثنى بها وتظنُّها فرداً. (الكامل)

أوقع مثنى موقع اثنين غير مكرر، وقال أبو علي في الإغفال: لا يوهمنا قول النحويين إنه عدل عن اثنين اثنين أهم يريدون بمثنى العدل عنهما، إنما ذلك تفسير اللفظة المعدول عنها، كما يفسرون قولهم: هو خير رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس، أن المعنى هما خير اثنين في الناس، إذا كان الناس اثنين اثنين، وخير الناس إذا كان الناس رجلا رجلا، فكذلك يريدون بقولهم: مثنى للعدل عن اثنين اثنين، أنه مراد به اثنين اثنين، لا على اللفظين جميعا، وإنما المعدول عنه لا يكون إلا اسما مفردا كالمعدل، ألا ترى أن جميع المعدولات أسماء مفردة، كما أن المعدول عنها كذلك.

محمد: لقد بينَّ الشيخ أبو علي كل البيان هنا، لأن العدل نوع من الاشتقاق، فلا يكون من كلمتين، وأما عبشمي وعبقسي فمن العلة بحيث [١٠٣ ب] لا ينظر إليه، وإن اشتقه بعض أهل اللغة من كلمتين، فليس تحقيقا عند أهل النظر، قال سيبويه^(٣): وسألته^(٤) عن أحاد فقال: هو بمترلة أحر، إنما حدُّه واحدا واحدا، فجاء محدودا عن

== لقصدك ثلاثة بعد ثلاثة، ولو كان لفظيا لوجب أن يكون سقوطه وثبوته واحدا، ولا شبهة في أن المعنى يتفاوت، وإن قولك: جاء القوم ثلاثة ثلاثة، لا يكون كقولك: جاءني القوم ثلاثة .

(١) تمامه: كُنِينَا المنوطة بالتنادي . أحاد: أي أحاد، الليلة: تصغير ليلة، المنوطة: المربوطة، التنادي: كناية عن يوم القيامة، يصف طول الليلة بأنها تتصل بيوم القيامة . ديوانه ١٢٩/١

(٢) للمتنبي يمدح عبيد الله بن خلكان عندما أرسل إليه هدية . تطفح: من طفح الإناء إذا امتلأ وفاض، والضمير يعود على الصنية وهي ما يقدم عليه طعام أو فاكهة تكون من فضة أو غيرها . شرح ديوان المتنبي

المنسوب إلى أبي البقاء العكبري ٣٢٥/١

(٣) الكتاب ٢٢٥/٣ - ٢٢٦

(٤) يعني الخليل بن أحمد

وجهه، فترك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة، وقال: قال أبو عمرو في قوله تعالى: [أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع] (١) صفة، كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدة بن جؤية: ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد (٢).

أمّا بيان تحقيق العدل فتقدم، وأمّا الوصف فهذا المعدول لزم الوصفية، إذ لا يقال: جاءني ثلاث، وإنما امتنعوا من أن يجروه غير صفة لأنه معدول عن مكرر كما ذكرنا، وكما لا يجوز جاءني ثلاثة ثلاثة، لأنه لا يكون إلا تابعا لشيء، فكذلك ثلاث، فلما لم يقع إلا تابعا، إمّا وصفا أو غير وصف، كقولك: خرج القوم مثنى، فلذا قال النحاة إنه صفة، واعتدّ فيه بالوصفية، فصارت سببا بخلاف أربع، إذا كانت الصفة في أربع عارضة، فهذا هو القول المتصور في منع صرف مثنى وبابه، وقيل إنه عدل في اللفظ والمعنى، فكأنه فيه عدلين، أمّا عدل اللفظ فذكر في القول الأول، وأمّا عدل المعنى فيعتبر العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك.

محمد: يلزم من هذا القول أن لا يكون معدولا عن المكرر، ولعل قائل هذا نظر إلى أن ثلاثة وأربعة من جملة الأسماء، وإذا عدل لزم الوصفية، وليس ذا بشيء؛ لأن أسماء العدد يوصف بها كثيرا، فإذا عدلت كانت صفة، وليس العدل بمغيّر معنى، إنما يغيّر اللفظ، ولو كان يكون في المعنى كاللفظ معدولا للزم أن يكون المعنى في عمر المعدول غير المعنى الذي في عامر، وكذا مثنى، ومنهم من قال: إنه عدل، وإن عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأن باب العدل للمعارف، وهذه نكرات، وليس هذا بشيء؛ لأنه إذا كان حقيقة العدل ما ذكرنا، لم يمتنع من النكرة، وقيل إنه معدول وجمع؛ لأنه

(١) فاطر ١

(٢) تقدم الحديث عنه في الشاهد رقم ٢٦٧

بالعدل صار أكثر من العدة الأولى، وليس بشيء؛ لأنه إنما تزداد العدة إذا (١) كان معدولا عن مكرر، وقال الزجاج فيه علتان: العدل، وإنه عدل عن تأنيث.

محمد: قوله عدل عن تأنيث ليس بشيء؛ لأن هذا مذكر، بدليل جريه على المذكر في قوله تعالى: [أولي أجنحة] (٢) وواحد الأجنحة مذكر، وجريه على النساء قوله تعالى: [فانكحوا ما طاب لكم من النساء] (٣) فالنساء غير حقيقي، وقد جرت على المذكر الحقيقي، قال الشاعر (٤):

٢٧٤ — ولقد قتلْتُكُمْ ثناءً ومَوْحِداً (الكامل)

وقال أهل الكوفة: مثنى معرفة لامتناعه من الألف واللام، وليس بشيء، لأن من النكرات ما لا يدخله لام التعريف كأين، ونصبه على الحال في ما أنشدته — ثناء وموحداً — وجريه صفة على الأجنحة في الآية الكريمة، وفي قول الشاعر:

ذئابٌ تبغِّي الناسَ مثنى ومَوْحِداً (٥).

قال سيبويه (٦): وإن صغرت ثناء وموحداً صرفته كما صرفت عمر وأخر إذا حقرتما، فإن قيل لم صرف (قال) اسم رجل، و (قيل) التي هي فُعل وهما محدودان عن البناء الذي هو الأصل، فليس يدخل هذا على أحد، فهي في هذا القول من قبيل أنك خففت فَعَل، وفُعل نفسه، كما خففت الحركة في عَلم، كما أن ميثاً محذوف من مِيت، ولكنه بني من هذا اللفظ، وخولف به بناء الأصل، يدل ذلك على ذلك أن مثنى ليس محذوفاً من اثنين، ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لما صرفت هارٍ

(١) كتبت: ان لو

(٢) فاطر ١

(٣) النساء ٣

(٤) لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي، وقمامه: وتركت مرة مثل أمس الدابر • مجاز القرآن ١/١١٥، الاقتضاب ٣/٤١٤، ٢/٣١٨ الأغانى ١٥/١٠٠، العقد الفريد ٣/٣٢١، الخزانة ٥/٤٤٨ وفيه (المدبر) بدلا من الدابر، اللسان مادة (دبر)، (زغل) •

(٥) الشاهد رقم ٢٦٧

(٦) الكتاب ٣/٢٢٦ — ٢٢٧

اسم رجل لأنه محذوف من هائر، وقال المبرد^(١): الثلاثة ليس بمعدول، لكنه مشتق بمعنى اليوم كالعدل والعدل، فإن قيل ينبغي أن لا يصرف طوالياً لأنه معدول عن طويل، فالجواب أن طوالياً ليس بمعدول، لأن العدل إنما يكون لفائدة، كما في [١٠٤ أ] عمر، فعامر يكون للمعرفة والنكرة، وعمر لا يكون إلا للمعرفة، وكذا ثلاث يتضمن أن الثلاثة في جماعات كل واحد منها ثلاثة، وطوال لا يراد به غير معنى طويل، ومما يتعلق بهذا الموضوع وهم بعض الظاهرية في جواز التزويج بتسع، عملاً بقوله تعالى: [فانكحوا ما طاب لكم من النساء]^(٢) وأنه بالواو وهي للجمع، ولو كان كما ظن لساغ تُساع أو تسع، ولم يحتج إلى هذا التكرير، ومعنى الكلام والله أعلم: لينكح بعضكم اثنتين، وبعضكم ثلاثاً، وبعضكم أربعاً، من شاء فعل ما شاء، هذا ولا يجوز الجمع لا لغة ولا شرعاً؛ لأنه غفل عن مثنى، وأنه على هذه الصفة، وإذا تزوج في زمان واحد بتسع نسوة لا يكون مثنى ولا ثلاث ورباع، بل تُساع.

قوله: وأن يكون جمعا ليس على زنته واحد كمصاييح ومساجد:

محمد: منه قوله تعالى: [لهدّمت صوامع]^(٣)، وقوله تعالى: [يعملون له ما يشاء من محاريب]^(٤) والمانع وزن اللفظ، لا وزن التصريف؛ لأن في التصريف تقابل الأصل بأصل، والزائد بالزائد، وهنا لا فرق بين فعال وفواعل وأفاعل وأفاعيل، وما لم نذكره على سكون هذا وحركته، وعدد حروفه، فهو غير منصرف، قال ابن برهان: جميع ما لا ينصرف في حال التنكير علتاه لفظيتان، وذلك أحمر وحمراء، وسكران وسكرى، ومساجد وقناديل، وذلك أن دلالة اللفظ في هذا اللفظ في هذا الحد أكد الدلالات.

(١) المقتضب ٣/٣٨٢

(٢) النساء ٣

(٣) الحج ٤٠

(٤) سبأ ١٣

محمد: والجمع فرع لأنه مسبوق بالواحد، فيكون فرعا، ومانعه من الصرف عند قوم كونه جمعا لا نظير له في الآحاد، فصار لعدم النظير كأنه جمع مرتين، وقيل لما لم يكن له نظير في الواحد صار كالأعجمي، نحو إبراهيم، وقيل لما لم يحتمل التكسير صارت له مزية في البعد من المفرد عما يحتمل التكسير من المجموع، فأشبهه الفعل في أنه لا يكسر، وقيل لما لم يكن له نظير صار له من المزية ما لألف حبلِي، لأن عدم النظير يولد فيه الجمع، فصار كأنه يكرر الجمع، فأشبهه تكرر ألف التانيث في حبلِي، وقيل انضم إلى جمعيته أنه خارج عن أمثلة الآحاد ككل جمع له نظير من الواحد، فحكمه حكم نظير فعلان كتاب وأمرد على قولنا لا نظير له أَفْعَلٌ وَأَفْعَلَةٌ، فإنه ليس على وزههما، وتكلف له بأجوبة لا تكاد تسلم عند التحقيق، أحدها أصبع، وهو شاذ، وأخذ اسم مكان في قول الشاعر^(١):

٢٧٥— تَطَاوَلَ لَيْلِكَ بِالْأَثْمِدِ (المتقارب)

وأذرح اسم مكان أيضا في قوله^(٢):

٢٧٦— حاشا أبا موسى عشيّة أذْرُح. (الكامل)

وذا علمان، والعلم يكون منقولا في الأكثر، فلا دلالة فيه، وأثمة وأثمة وذا أردأهما؛ لأن الهاء إن لم تغير الوزن وجب أن لا ينصرف وآنك وآزر وهما أعجميان، وقيل وإن لم يكن لها نظير، لكن بينه وبين أفكل فتح الثالث وضمة الثالث، وذا التفاوت لا يمنع.

محمد: إذا لم ينظر إلى اختلاف الفتح والضم وجب التسوية بين عُذافر ومساجد، لا فرق بينهما إلا الفتح والضم، والذي يمكن أن يقال فيه إنه وإن لم يكن له نظير، فهما يشبهان الواحد؛ لأنهما يجمعان مرة ثانية، ويصغران، فلمّا جمعا وصغرا أشبها

(١) لامرئ القيس بن حجر، وفيه خلاف، وتماهه: ونام الحلبي ولم ترقد • الأثمد: موضع، الحلبي: الذي لا هم

له، شرح ديوان امرئ القيس لأبي جعفر النحاس، ص ١٦٠، قطر الندى، ١٣٦

(٢) لم أقف على قائله ولا على تكلمته، ويروى: إن أبا موسى • • • أذرح: مدينة جنوب الأردن، جرى فيها

التحكيم، أبو موسى الأشعري: أحد الحكمين • الإيضاح في شرح الفصل ١٣٧/١

الواحد، ولا يبقى حينئذ شيء مما ذكر، فإن قيل فإذا صار بجمعه ثانياً بمترلة ما له نظير فإن المانع قد جمع في قول الشاعر^(١):

٢٧٧— قد جَرَّتِ الطيرَ أيامينَا.
(الرجز)

وأيا من من الجمع المعتد به، وكذا قولهم: صواحبات يوسف، وكثير من العرب يقول: مواليات، وأنشد الفرزدق^(٢):

٢٧٨— وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم

خُضِعَ الرَّقَابِ نواكسَ الأبصارِ. (الكامل)

فهذا جمع نواكس، وأنشد أبو الحسن قول العجاج^(٣):

٢٧٩— جَذَبَ الصَّرَّارِينَ بالكُرُورِ.
(الرجز)

فجمع صرّار مثل خُشَّان على مفاعيل، شبهه بكلاب وكلايب، وجمع بالواو والنون، ويدل على أن صرّار واحد قول الفرزدق^(٤):

٢٨٠— أ شاربُ قهوةٍ وحديثُ زيرٍ وصرّارٌ لنسوتهِ نُجَارُ. (الوافر)

فشاذ لا يعول عليه، ووجهه مع شذوذه [١٠٤ ب] أنه شبه بالآحاد، فأجرى عليه حكم الآحاد، ولذا قال بعضهم إنهم صرفوه، وحمل عليه قوله تعالى: [قواريراً]^(٥)، قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا الجنس، فجميع ما لا ينصرف،

(١) مجهول القائل، وبعده: قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمر الله إسرائيلياً • وقال العيني: قاله أعرابي صاد ضيا وأتى به إلى امرأته فقالت: هذا لعمر الله إسرائيلين، أي ما مسخ من بني إسرائيل، وإسرائيل بالنون لغة في إسرائيل باللام • المقرب ١٢٩/٢، اللسان مادة (يمن)، شرح الأشموني ٢٩٣/١

(٢) يمدح آل المهلب، وي زيد: هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، وخضع: جمع خضوع مبالغة خاضع، نواكس: ينكسون أبصارهم إجلالاً • ديوانه، ص ٢٦٦، شرح المفصل ٥٦/٥، الخزانة ٢٠٦/١، شرح شواهد الشافية، ص ١٤٢، الكتاب ٦٣٣/٣

(٣) يصف سفينة، وقبله: لأياً ينائها من الحوور، ويروي: ينائها • الأبي: البطء والشدة، ينائها: يباعدها، والحوور: مصدر جار إذا عدل عن القصد، والكروور: الحبال، والصراريون: الملاحون • الخزانة ١٦٦/١، الكافية ٤٠/١، ديوان العجاج، ص ٢٢٨

(٤) ليس في ديوان الفرزدق المطبوع •

(٥) الإنسان ١٥، ١٦

وهذه لغة الشعر، إلا أنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، وقال ابن الحاجب^(١): ولكون علة الجمع لم تبلغ مبلغ غيرها، جاز صرفه كثيرا في الشعر وفي الكلام في الفواصل، ولتناسب مثل [سلاسلا وأغلالا]^(٢) ومثل [قواريرا] الثاني، حتى يوهم أن منع الصرف بها غير متحتم. وأورد الزمخشري حضاجر وسراويل، ويأتي الكلام عليهما، وأورد غيره شراويل، ويرد أيضا حزاب، في قولهم: رجل حزاب إذا كان غليظا إلى القصر، ويأتي الكلام عليه، وعدل بعضهم عما ذكر من العلة، بل صعب عليه إتمامها، وقال المانع صيغة منتهى الجموع من غير تاء التانيث، ولا ياء نسبة لأنه بمهما^(٣) تضعف صيغة منتهى الجموع؛ لأنه بمنزلة أكالب لما لم يمكن جمعه فكأنه يكون السبب؛ لأن الجمع فرع، فإذا لم يمكن جمعه مرة أخرى فكأنه جمع مرتين، وتزل منزلة ألف التانيث في حبل، فإن قيل فقد جمع في ما قدمت فالجواب تقدم، وإذ قد تلخصت العلة فلا بد من ذكر الممنوع ما هو، فقال بعض النحاة: كل جمع ليحترز من نحو الترامي وسراويل على قول من صرفه، أمّا الترامي فكسرتة عارضة، وسراويل أعجمي، وغير شامل لأنه لا يدخل فيه إذا سمي بالجمع، بل الصحيح أن يقال: كل اسم مفتوح الأول وثالثه ألف، وبعد ألفه حرفان أو ثلاثة، والحرف الذي بعد الألف مكسور لفظا أو تقديرا كسرة أصلية، سلم من تاء تانيث، أو ياء نسب حقيقي، فقولي: كل اسم جنس، غريب، ومفتوح الأول احتراز من نحو عذافر، وثالثه ألف مما ليس كذلك وهو كثير، وبعد الألف حرفان [احتراز]^(٤) من رجال ونحوه، أو ثلاثة، أو للتفصيل ليدخل باب مناديل، وبعد الألف كسرة ليخرج

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٣٨/١ • ونصه: ولكون هذه العلة لم تبلغ غيرها في القوة جاء صرفها كثيرا في الشعر وفي الكلام للفواصل في مثل (قواريرا) الأول، ولتناسب مثل (سلاسلا وأغلالا وسعيرا) ومثل (قواريرا) الثاني، حتى توهم بعضهم أن منع الصرف بها غير محتم •

(٢) الإنسان ٤

(٣) كتبت: لأتهما بمهما

(٤) زيادة يقتضيها السياق

باب التفاعل مصدر ضارب تضاربا، ولفظا أو تقديرا ليدخل مساجد ودواب، فإن الباء من دواب الأولى مكسورة تقديرا، ويخرج منه لو سمي بحمار من حمارة القيظ، وكذا عبال من قولهم: ألقى عليه عبالته، فهو كُبْسَر وكُبْسرة، فالحركة ليست مقدره بعد ألفه، فليس على وزن مساجد، فهو منصرف، وإن كان عبال تكسيرا لم ينصرف، وتكون الحركة مقدره، وقال الزجاج: ينصرف لأنها ليس لها أصل في الحركة، فلم يشبه مراد الذي أصله مراد.

محمد: بعد اعتقاد أنه جمع تكسير، لا وجه لما ذكره الزجاج، ولا بد من اعتقاد الحركة فيه جريا على أمثاله، وأصلته تخرج باب الترامي، فإن الكسرة منه ليست أصلية، بل عارضة لأجل الياء، وأصله تفاعل كتضارب، مصدر تضارب زيد وعمرا، وقولي: سلم من تاء التأنيث، احتراز من صياقلة وأمثاله؛ لأنه بالتاء صار على وزن الواحد كداهية فانصرف، وكذا عباقية وهو الداهية المنكر، فإن سميت رجلا بعباقي وعلاي من عباقية وعلانية، قال الزجاج: الوجه ألا ينصرف؛ لأنه على وزن مساجد، وجائز أن تشبهه برباعي، فتصرف. انتهى.

وقال السخاوي: إذا قلت خرايبا^(١) صرفته، وإن جعلته جمع خرايبة لم يصرف.

محمد: لم أر هذا التفصيل لغيره من النحاة، ولعل الأجود حمل هذا على ما قال الزجاج في علاي من علانية، لأن الياء فيها للإلحاق، وإلا ورد بنص^(٢) في قولنا: لا نظير لهذا الجمع في الآحاد، وقولي: أو ياء نسب احتراز من مدائني في النسب إلى مدائن، وما كان مثله، وكذا جواربي في النسب إلى جوار، وقال السخاوي: جميع ما لا ينصرف متى دخلته ياء النسب انصرف، نحو: عمري وأحمري، وأما ثماني وشامي وهامي ورباعي وسناحي فمصروف؛ لأن ألفه بدل من ياء النسب، وأصل ثماني ثمني، وإسكان الميم وكسر النون وتشديد الياء منسوب إلى الثمن، ففتحوا أوله على سبيل

(١) الخرابي من الرجال والحميز: الغليظ إلى القصر . اللسان مادة (خرب)

(٢) كتبت: بعضا

المؤلف، ثم خففوه بأن حذفوا ياء النسب، وعوّضوا عنها، فصار كقاض، وكذا أخواته، وقد ترك بعض العرب صرف ثماني، قال الشاعر^(١):

٢٨١— يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلِعاً بَلْقَاحِهَا (الكامل)

قال سيبويه: وإذا قليل، كأنه نظر إلى لفظه فترومه [١٠٥ أ] جمع ثني كملهي وملاهي، ويحتمل أن يكون للضرورة عند من يرى منع صرف المنصرف، وإنما وجب الصرف بياء النسبة لأنها ترد الجمع إلى المفرد، لأنه يعود صفة للواحد كتميمي، ألا تراهم قالوا: رومي وروم، كتمر وتمرّة. وقولي: حقيقي ليخرج منه كراسي في جمع كرسي، فإن ياء النسب ثابتة في الواحد، وليست لنسب حقيقي، لأنه ليس منسوباً إلى شيء، وكذا أوقية وأواقي، وأمنية وأماني، وما كان مثله، فلا يصرف شيء من ذلك، وزاد بعضهم قيذا آخر، وهو ألا يكون منقوصاً؛ ليتحرز من جوار وبابه، فإن منهم من يقول: تنوينه للصرف، فإن سميت بشيء من الجمع المانع معرفة ثم نكرته لم ينصرف عند سيبويه، وقال السيرافي والأخفش: انصرف، وقال أبو علي في الإيضاح^(٢): إنه لا ينصرف أيضاً على قول الأخفش، وقسم عبد القاهر القول بناءً منه على العلة الموجبة لعدم الصرف، فقال^(٣): إذا سمي بمساجد لم ينصرف، لأنه شابه الأعجمي المعرفة على الإطلاق، أم يجعل مشاهدة الأعجمي سبباً والتعريف سبباً، فإن كان الثاني فيجب صرفه على مذهب أبي الحسن بعد التثكير، وإن كان الأول كان الأمر ألا ينصرف بعد التثكير، هذا معنى كلامه، والتسمية بالجمع، وإن كانت داخلة تحت ما ذكر من الضابط قاعدته الخلاف والكلام عليه.

(١) لابن ميادة، وتامه: حتى هممن بزيفة الأرتاج . شبه ناقته في سرعتها بحمار وحشي يحدو ثماني أثن: أي يسوقها مولعاً ببلقاحها حتى تحمل، وهي لا تمكنه فتهرب منه، والزيفة: الميلة، عنى به إسقاطها فارتجت عليه أرحامها: أي أغلقتها، يقول: ساقها العير سوقاً عنيماً حتى هممن بإسقاط الأجنة . الكتاب ٢٣١/٣، الخزانة ١٥٧/١، شرح الأشموني ٢٤٨/٢

(٢) الإيضاح العضدي، ص ٣٠٣

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢٨/٢، وفيه: أو يجعل مشاهدة . . . بدل أم يجعل .

قوله: إلا ما اعتل آخره نحو جوارٍ فإنه في الرفع والجر كقاضٍ وفي النصب كضوارب:

محمد: قوله: إلا ما اعتل يحتمل أن يكون استثناء متصلا، فيكون منصرفا، ولذا مثله بقاضٍ، وأن يكون منقطعا معناه، لكن ما اعتل آخره ينون في الرفع والجر للعوض، وقوله: كقاضٍ يريد أنه منون، واختلف في مذهب سيبويه والخليل، فقال ابن جني وعبد القاهر وهو الظاهر من كلام الفارسي: إن مذهب سيبويه أن تنوينه للفرق؛ لأنه لما كان جمعا، والجمع أثقل من الواحد، وهو الجمع الذي تنهاى إليه الجموع، زاده ثقلا، والياء في آخره مستثناة، ولذا يحذف كثيرا في المفرد، ويكتفى بالكسر، كما قال تعالى: [يوم يدع الداع] (١) فلاجتماع هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، وقد جاء عن العرب حذفها على الإطلاق، وأنشد أحمد بن يحيى (٢):

٣٨٢ — لها ثنانيا أربع حسان وأربع فعدّها ثمان. (الرجز)

ولولا قوة هذا المذهب في نفسه لعدل إلى الإقواء، فصار جوارٍ بمنزلة جناح لنقصانه بالحذف عن مفاعل، فإن قيل: كسر راء جوارٍ في الرفع والجر دليل الاعتداد بالياء، ولولا ذلك لقلت: جوارٍ، وإذا اعتد بها لا تكون كسلام، وإذا لم تكن كسلام وجب الاعتداد بها في منع الصرف، لأنه حكم لفظي مثله، وسيبويه لم يصرف تصغير أحوى، فقال: أحى، وخطأه عيسى بن عمر في صرفه مع أنه لم يعتد بالمحذوف، فتبقى الكسرة لأجله، فلأن ينصرف نحو جوارٍ مع كسر الراء أولى، ورأيت لأبي علي حاشية تليق بهذا الموضوع، قلت لأبي علي: لم لا تصرف أحى لنقصانه كما صرفت أعيى،

(١) القمر ٦

(٢) أنشده ثعلب ولم ينسبه لقاتل، وروايته في عدد كبير من المصادر: فنغرها ثمان، وفي الكشف: فكلها ثمان .
والثنايا: جمع ثنية وهي أربع من مقدم الأسنان ثنيتان من فوق وثنيتان من تحت؛ وأراد بالأربع الرباعيات .
شرح الجمل ٢/٢١٩، شفاء العليل، ص ٥٦٨، الخزانة ٧/٣٦٥، الكشف ٤/٤٦، شرح الأشموني ٢/٣٧٧،
اللسان: ثغر، ثمن

فقال: لم أصرف أعيمى لنقصه عن المثال، بل لأنه أشبه جوار، و[لوا] (١) كانت تصرف صرفته، بل صرفه أولى؛ لأنه مما ينصرف في حال، وهو إذا كان اسم رجل منكور، وجوار لا ينصرف على حال إذا كانت تامة، وكان قال قبل هذا: إن تنوين أعيم عوض من المحذوف، وليس هو للصرف، قلت له: فإذا عوضت من المحذوف من أعيم مع أنه يرجع في النصب، فالتعويض من أحيي في النصب دلالة على أن حذفه على غير الحذف من أعيم، فلذا لم يجز تعويضه من حيث جاز تعويض أعيم؛ ولأن رجوع المحذوف من أعيم دلالة على الاعتداد به، وحذفه من أحيي في النصب دلالة على أنه لا اعتداد به، والعوض من الشيء إذا اعتد به لان العوض كأنه المعوض منه، فعوض أعيم في الرفع والجر لقيام الدلالة على الاعتداد به، ولم يعوض أحيي لقيام الدلالة على أنه لا اعتداد بالمحذوف، وقال: كونه عوضا لا ينافي الانصراف، وقال بعض النحاة: إنه لما حذفت الحركة من الياء نقص البناء، وصار على وزن رباع، فوجب أن ينصرف، وذا ليس بشيء؛ لأن حركة الإعراب لا مدخل لها في الوزن، فيقال: إن عدمها موجب للنقصان، وقال ابن السراج [١٠٥ ب] والسيرافي والزمخشري والرماني: إن مذهب سيبويه أن التنوين عوض من الياء، لأن أصله جوارى، والتنوين لما يستحقه الاسم من الصرف، فاستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فأسكنوها، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين (٢)، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف، لأن الياء منونة، ثم عوض من الياء تنوين غير تنوين الصرف، والزمخشري وجه الدليل كما ذكرنا إلا أنه قال: والتنوين جدير بالسقوط، فمنع الصرف، فسقطا جميعا، ثم عوض عن الياء، فهذا التنوين غير التنوين الذي للمكانة، وإن اتفق اللفظ، وابن السراج قال: هذه الياء تحذف في الوقف في الرفع والجر، فعوضت بالتنوين من ذلك، فإذا أوقعت النصب ثبتت الياء، فلم تصرف، وألزم بعض النحاة هذا المذهب أن

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) كتبت: الساكنان

يكون في الجر كالنصب؛ لأن حركة هذا في الجر الفتح، فلا تحذف الياء، والجواب أن النظر إلى أصل الحركة لا إلى العارضة بعد منع الصرف، كما قدر في حذف الياء أنه لالتقائه مع تنوين الصرف، نظرا إلى ما يستحقه الاسم في هذا المتأول على حذف المضاف، وهذا التأويل موافق لمذهب الزجاج، وعليه أنه حذف الحركة استثقالا أي بالتنوين عوضا منها، فاجتمع ساكنان: الياء وتنوين العوض، فحذف الياء لالتقاء الساكنين، فإن قيل: لَمَّا لم يجمع العرب بين الحركة والياء، صارت الياء بدلا منها، فلا يعوض من الحركة، وهناك ما يعاقبها، ولو عوض من الحركة لوجب أن يعوض من ضمة واو يغزوا، وياء يقضي، فإن قيل: إنما رفضوه في الفعل لأن الفعل لا يليق به التنوين، وتكلف الجواب عن هذا بأن الفعل إنما يمتنع منه تنوين التمكين، أمَّا غيره فلا، ألا ترى تنوين الترمم قد دخل الفعل في نحو قوله^(١):

٣٨٣ — دَابْنَتْ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تَقَصَّنُ. (الرجز)

محمد: وإذا تكلف، والحق أن تنوين الترمم لا يلحق الفعل، لأن تنوين الترمم قد غلقت ما فيه لام التعريف، نحو قوله^(٢):

٣٨٤ — يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ. (الرجز)

وغير تنوين الترمم لا يلحق ما فيه لام التعريف، فلتنوين الترمم ما ليس لغيره من ضروب التنوين، بخلاف العوض، فإنه لا يدخل الفعل، كما لم يدخل ما فيه اللام، وأمَّا ادعاء المعاقبة فغير مسلم، وقال ابن جني: لو عوض من الحركة لعوضوا في جبالى، والجواب أن مد الألف يقوم مقام الحركة، فلذا لم يعوضوا، ولا بدّ من لفظ سيويوه لتبيين الأقوال، فسيويوه ذكر الصرف في مواضع من كتابه في الباب بعينه،

(١) لرؤية بن العجاج، وبعده: فمطلت بعضاً وأدّت بعضاً • دابنت: يقال دابنت الرجل إذا عاملته يدين معطياً أو أخذاً، كما تقول يابعته إذا بعته أو باعك، أروى: اسم محبوبته، والمطل: مدافعة الدين والعدة • شواهد الكشاف، ص ٤٣٤، ٥٥٨، الكشاف ٤٠٢/١

(٢) للعجاج، وبعده: من طلل أمسى تخال المصحفا • ورواية الديوان: الذرفا، والذرف: جمع ذارف وذارفة أي: قاطرة • الكتاب ٢٠٧/٤، شرح الجمل ١١٠/١، ديوان العجاج، ص ٤٨٨

وذكر العوض ثم قال: وسألته — يعني الخليل — عن قاض اسم امرأة فقال: أصرفها^(١) لأن هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة في أذرعات، إذ صارت كنون مسلمين.

محمد: وليس المانع لقاض اسم امرأة من الصرف الوزن حتى يقال فيه ما قيل في الجمع، فليت شعري ما الموجب لصرفه، إنما أطلق سبويه الصرف على مجرد التنوين، ثم بين غرضه بأن قال: تنوين العوض، فزال بحمد الله اللبس، ثم قوله: كما ثبتت التنوينة في أذرعات، تبين أنه ليس للصرف، ومن العرب من يقول: مررت بجواري، قيل في الحفض وهي قليلة، واختار ذلك أبو زيد^(٢) والكسائي، وعلى هذه اللغة:

٢٨٥ — فلو كان عبدُ الله مولىً هَجَوْتُهُ

ولكنَّ عبدَ الله مولىً مَوالِياً^(٣). (الطويل)

ووجهها أنه قدّره من أول مرة ممنوعاً من الصرف، والممنوع من الصرف حركته الفتحة في الجر كما في النصب، وعند الأول ضرورة.

وقوله: في النصب كضوارب:

لا إشكال فيه، لأن الباء تثبت في النصب، فيكون غير منون، فيحرك بالفتح في موضع الجر كضوارب.

قوله: وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حَضَجَرٍ وسِرِوَالَةٍ:

محمد: أورد المصنف على قوله في الجمع ليس على زنته واحد، فحضاجر وهو اسم الضبع، قال الشاعر^(٤):

(١) الكتاب ٣/٣١١

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود بن رفاعة بن الأحمر بن القيطون، صاحب كتاب النوادر، روى

القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ت ٢١٥ هـ • إشارة التعمين، ص ١٢٨

(٣) للفرزدق في هجاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي • المولى: مولى العناقة أو مولى المخالفة • الإيضاح

العضدي، ص ٣٠٤، أوضح المسالك ٤/١٤٠، شرح الأشموني ٢/٢٧٠، شرح المفصل ١/٦٤

(٤) استشهد به ابن يعيش ولم ينسبه • ويروى: ليت جارك • شرح المفصل ١/٦٤، ٣٧

٢٨٦— هَلَا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرٌ. (مجزوء الكامل)
 والجواب أن حضاجر منقول من الجمع، لأن الحضاجر العظيم البطن، وجمعه
 حضاجر، فلعظم بطن الضبع سميت حضاجر، وهو [١٠٦ أ] علم لها، والأعلام تكون
 منقولة، فهو بمنزلة أن تسمي رجلا بمسجد، وأمّا سراويل هذا اللباس فأعجمي، لا
 يرد نقصا، واعلم أنه قد اختلف فيه، فسيبويه لم يصرفه، وعلته أنه وافق من كلام
 العرب ما لم ينصرف، فلم ينصرف، لأنه وافق مناديل، وعليه قول ابن مقبل^(١):

٢٨٧— يُمَشِّي بِهَا ذَبُّ الرِّيَا كَأَلَّهُ فَتَى فَارِسِيٍّ فِي سِرَاوِيلِ رَامِحٍ. (الطويل)
 والمراد فتى فارسي رامح في سراويل، وقال الزجاج: إنما هي بالفارسية سروال،
 فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، وذهب المبرد إلى أنه جمع لسروالة، وهي
 قطعة منه وأنشد^(٢):

٢٨٨— عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ (المتقارب)

فيكون كعثكالة وعثاكيل، ويضعف هذا أنه هجو، وليست المبالغة في الهجو بأن
 عليه قطعة منه، إنما المراد أن السراويل تمام اللباس، فأراد أنه تام الترددي باللؤم، وإنما
 سروالة لغة في سراويل، وقال أبو الحسن: من العرب من يجعله واحدا فيصرفه، وقد
 أشار إليه صاحب الصحاح^(٣)، فإن سميت به متعددا^(٤) [لزم] ^(٥) الصرف البتة
 للتعريف والتأنيث.

(١) لتميم بن أبي بن مقبل يصف الثور الوحشي، ونسب لأوس بن حجر وليس صحيحا، ويروي: أتى دوفا ذب
 الرياد كأنه ٠٠٠، والذب: هو الثور الوحشي (سمي بالمصدر)، ويقال له ذب الرياد لأنه يرود، أي يذهب
 ويجيء ولا يثبت في موضع. الخزانة ١/٢٢٨، إصلاح الخلل، ص ٢٧٢، أمالي القالي ٢/١٦٤، شرح
 المفصل ١/٦٤، اللسان (رود) مقاييس اللغة ٢/٣٤٩

(٢) قيل هذا البيت مصنوع، وقيل قائله مجهول. وتمامه: فليس يرق لمستعطف. إصلاح الخلل، ص ٢٧٢،
 المقتضب ٣/٣٤٦، شرح المفصل ١/٦٤، الخزانة ١/٢٣٣، شواهد الشافية، ص ١٠٠، اللسان (سرل)

(٣) الصحاح مادة (سرل)

(٤) كتبت: متعدد

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

قوله: والتركيب نحو معد يكرّب^(١) وبعلبك:

محمد: التركيّب فرع على الأفراد، لأن المفرد قبل المركّب، والتركيّب على ضروب تقدّمت، المانع للصرف منها أن يكون اسمان لشيء واحد، ولا يدل واحد منهما على معنى يجري الثاني مجرى تاء التانيث في أن قبلها فتحة أو ألفا كنواة، أو ما أشبه الألف كياء معد يكرّب ٤، وأن تاء التانيث زيادة، من غير أن يكون لها معنى ينفرد به، ولو كان للثاني معنى ينفرد به يجري مجرى خمسة عشر، وخرج عن حد ما هو بمزلة تاء التانيث في استحقاق الإعراب، وإنما فتح آخر الاسم الأول يتزلّ بمزلة صدر الكلمة من عجزها، فبني لذلك، ومعد يكرّب ٤ شاذ، لأن قياس المفعول مما لامه معتلة الفتح في عينه، نحو المرمى، فكسر الدال شاذ، ويجوز أن يكون مخففاً من معدّي، كما خفف في حيري دَهْرٍ، إنما أصله حيري، وتقدم في الأعلام، وياء معدّي ساكنة، لأنهم شبهوها حين ركبوا بياء درديس، وقال الخليل: شبهوها بألف مثنى، ولأن الحركة على الياء أثقل من الحركة على الصحيح، والصحيح يفتح في التركيّب، ولا أخف من الفتح إلاّ السكون، وحملوها في حال الإضافة في إسكان الياء على حالها في التركيّب، وقال الزجاج: يجوز قياساً فتح ياء معد يكرّب ٤، ولم يجز ذلك سيوييه، وإنما قلته قياساً.

مسألة:

لو سمي بمدائن محاريب، فقليل: حكمه الإضافة، لأن باب الإضافة أوسع من باب الأسماء المركبة، ولو أجري على طريقة حضرموت كان قياساً أن تصرف في النكرة، كذا ذكر الرماني، وقال الزمخشري: إذا ركبت اسماً من كلب صفراء، قلت: هذا كلب صفراء، فلم تصرفه للعلمية والتركيّب، فإذا نكرته صرفته، قلت: ربّ كلب صفراء، وقال ابن باب شاد: لو سمينا رجلاً محاريب مساجد بالكلمتين معا لكان حكمه كحضرموت؛ لأنك لما أدخلت هذا باب التركيّب أعطيته حكمه، فصرفته في النكرة

(١) كتبت: معدّي كرب، والتصويب من الكتاب، ومن المفصل

كصياقل لا ينصرف، فإذا داخلته تاء التأنيث انصرف في النكرة، ولو سمينا باسمين مركبين، وفي آخر الثاني علة تقوم مقام علتين، مثل: صاحب حمراء لصرفته في النكرة لدخوله في باب ما لا ينصرف، ولو ثبت لم تقلب همزته، بل تقرّها، فتقول: حمراءان. محمد: والذي أراه ما ذكره ابن خروف أن العلة إن كانت مما يمنع من الصرف وحدها لم ينصرف في النكرة، وكذلك إذا كان آخر المركب أحد هذه الأسماء، نحو: رام سكران، الثاني غير مخفوض بالكسرة في المعرفة والنكرة، لأنك لما نكرته بقيت فيه علة لا ينصرف الاسم الذي فيه إذا كان مركباً أو غير مركب، فصرف مثل هذا خطأ في النكرة، وكذا تثنية حمراء في التركيب كثنيتها قبل التركيب، وإثبات الهمزة في التثنية فاسد، وتشبيه ابن بابشاد بصياقلة لا وجه له، لأن التاء دخلت [١٠٦ ب] الاسم الأول، وركب معها، ومنعته ما يكون فيه إذا لم تدخل عليه، ومساجد حمراء لم يدخل عليها شيء، وحمراء آخر الكلمة، فلم يجز فيه حكم ما دخلته تاء التأنيث، والذي بمنزلة صياقل الاسم الأول، وعزا ابن بابشاد القول إلى الأخفش، وهو فاسد، قاله من قاله، وإن سميت بصاحب سرحان فلا يجمع إلا بالواو والنون؛ لأنه خرج من بابه إلى باب العلمية، فإن لم ترد بهذا كله التسمية بل أردت الإضافة، أجريت كل شيء على أصله.

مسألة:

إذا سميت بمئة دينار ففيه خلاف، الأخفش لا يصرفه في المعرفة، ويصرفه في النكرة؛ لأنه قاسه على خمسة عشر في أنه قد انتقل عن معنى العدد، وصار من باب الاسم المركب، الذي يتصل الثاني بالأول كاتصال تاء التأنيث، وابن السراج يجري مجرى المضاف إذا سمي به.

قوله: والعجمة في الأعلام خاصة:

محمد: العجمة من الأسباب المانعة الصرف؛ لأنها دخيلة على كلام العرب، لأنها تكون أولاً في كلام العجم، ثم تعرب، فهي ثانية له، وفرع عليه، وليس المراد من قولنا العجمة لغة فارس فحسب، بل كل ما ليس من كلام العرب، سواء في ذلك لغة فارس والروم والترك وغيرهم، قال الشيخ موفق الدين يعيش^(١): والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات، منها: خروج الكلمة عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل وجبريل، ومنها مقارنة ألفاظ العجم، إلا أنها غيرت نحو: إبراهيم، إذا قالوا: إبراهيم على الإخلاص، ومنها ترك الصرف كإبليس لعنه الله، ولو كان عربياً انصرف، ومن زعم أنه من أبلس إذا ينس فقد غلط، لأن الاشتقاق لا يكون في الأعجمية.

محمد: الأعجمي على ضربين: جنس كإبراهيم وإطرايفل، فيجري مجرى العربي؛ لأنهم لما تصرفوا فيه بدخول الألف واللام عليه، أحواله طبيعة العربي في رجل والرجل حتى صار بمثلة رجل وغلّام على الأصح في القوافي، فإذا سميت بأجرّ ففيه لغتان: من شدد الراء صرف، لأنه ليس فيه سوى التعريف، ومن خفف الراء لم يصرف، لأنه يكون على وزن الفعل، نحو: أقبل، وفيه التعريف، ولا ينظر إلى تفصيل ابن بابشاد في التسمية ببندار؛ لأنه لم ينقل علماً، فهو كإبراهيم. الثاني مما هو معتبر في منع الصرف: ما نقل علماً، أي كان علماً في كلام العجم، نحو: إبراهيم وإسماعيل؛ لأنها إذا كانت أعلاماً في الأصل لم يتصرفوا فيها كما تصرفوا في القسم الأول، فلذا اعتبر، ولأن وضع الاسم للماهية قبل وضعه للشخص، فكان العلم كالمترفع على اسم الجنس، فكانت المشابهة بالفعل أتم، ولأنه إنما لم ينصرف لأنه بان تعريفه في حال تعريفه، ولو عُرّب في حال تنكير انصرف، وأما شرط الزيادة على الثلاثة فسيأتي.

(١) شرح المفصل ١ / ٦٦

مسألة:

الأسماء الأعجمية لا توزن ولا تشتق لأنها غير معلومة، وقال ابن خروف: قول ابن بابشاد لا توزن فاسد، بل توزن إلا أقلها.

مسألة:

لم يمنع قوله لا تشتق، بل سكت عليه، فإذا لم تشتق، كيف يعرف وزنها زائدها من أصلها، وذكر ابن الحشاش في العويني^(١) هامان فيما لا ينصرف للتعريف، والألف والنون، وكذا عمران ولقمان وسلمان، وبعده ذكر في الأعجمي سلمان وهامان، فإذا كان أعجميا فمن أين علم زيادته، وإن لم يكن، فلم ذكره في الأعجمي.

مسألة:

يأجوج ومأجوج من قوله تعالى: [إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ] ^(٢) من اشتقه من أَجَّ يَنْجُ صرفه، ومن لم يشتقه لم يصرف للتعريف والعجمة، وكذا زكريا من جعله أعجميا لم يصرفه إلا في النكرة، ومن اشتقه من زكراء يزكراء، كانت الهمزة زائدة للتأنيث، ولم يصرف في معرفة ولا نكرة، وكذا المقصور منه، من جعله أعجميا لم يصرف للتعريف والعجمة، ومن اشتقه لم يصرف، لأن آخره ألف التأنيث المقصورة، وفيه لغة ثلاثة بتشديد الياء، فهو مصروف، ولغة رابعة زكري، بحذف إحدى اليائين، فتصير من باب عم منقوصا، ومما يحتمل وجهين ما وجد من الأعجمي له موافق في العربية، نحو: يعقوب اسم النبي [١٠٧ أ] عليه وعلى نبينا السلام، مثل يعقوب في العربي لذكر القَبَج، فالعربي منصرف، والأعجمي غير منصرف، واتفاقهما في اللفظ لا يغير حكم كل واحد منهما.

(١) اسم كتاب لابن الحشاش
(٢) الكهف ٩٤

مسألة:

قال ابن برهان: قال أبو علي: حمدون يمتنع من الصرف للتعريف والعجمة، وليس بجمع حمد سمي به، إذ ليس في كلامهم إعرابان، ولا يدخل على هذا يبرين، ومررت ببرين من حيث لم تختص الياء بإعراب واحد، فصار بمنزلة عسلين، والواو فقد اختص بالرفع، فأما زيتون فلم تأت واوه إعرابا قط.

قوله: والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكران وعثمان: محمد: منه قوله تعالى: [كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران] (١) ومؤنثه حيرى، وقال تعالى: [ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا] (٢) واعلم أن الألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث من الأسباب المانعة الصرف من حيث كانتا زائدتين، والزائد فرع المزيد عليه، واختلف في العلة المانعة من الصرف، فقليل: الألف والنون ضارعتا ألفي التأنيث في نحو صحراء، فقامت هذه العلة مقام علتين كما في صحراء، وقيل النون في سكران كالبدل من الهمزة من حمراء، قال ابن برهان: المراد من البدل هنا أنهم لما رأوا حكم سكران كحكم صحراء في ترك الصرف معرفة ونكرة، طلبوا لهذا الحكم علة، فوجدوا بينهما من التشابه ما ذكرنا.

محمد: يريد ما يأتي بيانه، ثم قال: فجعلوا ذلك علة الهمزة أصلا، والنون فرعا، لأن النون قد يفارقها هذا الحكم.

محمد: يريد في ندمان وندمانه ونحوه، ثم قال: ولأن الهمزة في حمراء لمعني، والألف والنون في سكران لغير معني، فكأنتا بالفرعية أولى، وذهب بعض النحاة إلى أن المانع الصفة والزيادة، وهو قول الكوفيين، وأورد عليهم ندمان، وهو مصروف وفيه الزيادة والصفة، ويمكن أن يجاب عن هذا بأننا لا نعتبر مطلق الزيادتين، بل زيادتين مخصوصتين، وهو أن يكونا مشبهين لألفي صحراء، وليسا في ندمان كذلك، ومما يقوي افتقاره إلى

(١) الأنعام ٧١

(٢) الأعراف ١٥٠

سبب آخر أنه وقع الاتفاق أن هذا مشبه بحمراء، فلا بد أن يكون أضعف منه، فاحتاج إلى علة أخرى كما تقول في عثمان أنه مع الزيادتين لا بد من العلمية، مع أن قيام علة واحدة مقام علتين على خلاف الأصل، ولكن أن يقال في عثمان إنما اعتبرنا التعريف ليصح الشبه بينه وبين سكران، لأن بالتعريف يمتنع من لحاق التاء، ولا كذلك الصفة، فإنه لا مدخل لها في امتناع التاء، فالزيادة المشروطة كافية في منع الصرف حملا لها على باب حمراء.

قوله: فلا بد أن يكون أضعف منه لأنه مشبه به، قلنا: وهو كذلك، لكن الضعف يكفي من وجه، وذلك أنه إذا سمي بحمراء ونكر لا ينصرف بالاجماع، وباب سكران يجري مجرى أحمر، وفيه الخلاف، فذا أثر الضعف.

قوله: إن قيام علة واحدة مقام علتين على خلاف الأصل، قلنا: الموجب لمخالفة الأصل موجود، وهو قلة العلة، فوجب أن تكون مستقلة لئلا تلغي القوة، وأما مشابهة زيادتي غضبان وبابه كزيادتي صحراء فمن وجوه، أحدها أن في آخر كل واحد منهما زيادتين زيدتا معا، وأن الأولى منهما ألف، وأن صيغة المذكر منهما مخالفة لصيغة المؤنث، وأن الآخر منهما ممتنع في لحاق تاء التأنيث، فكما لا يقال حمرائه، لا يقال: سكرانه إلا في لغة ضعيفة عن بعض بني أسد غضبانة، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، لا بالصيغة، وقياس هذه الصيغة الصرف في النكرة كندمان، وأن سكران يجمع سكارى، كما تجمع صحراء صحارى، وأن همزة التأنيث قد تبدل نونا في صنعاني، فإبدالها منها يدل على شبه بينهما، وأن الألف والنون زائدتان في الصفة، كما أن ألفي التأنيث تزداد في الصفة نحو حمراء، وأن ألفي التأنيث في الصفة تمتع من الجمع بالألف والتاء، فلا يقال: حمراوات، كما أن الألف والنون في المذكر تمتع من الجمع الصحيح [١٠٧ ب] فلا يقال: سكرانون، وأن في آخر كل

واحد منهما ما يكون علامة للتأنيث، أمّا حمراء.....^(١) النون، ففي فعلن النساء، وأن الزيادة جاءت بعد سلامة الصدر، وكونه على ثلاثة أحرف، ضابط هاتين الزيادتين أن يقال في مؤنثه فعلى، نحو: عطشان وعطشى، وغضبان وغضبي، قال الزجاج: الغضبان هو الممتلئ غضبا، وقال الزمخشري في الكشاف^(٢): فإن قيل رحمن أتصرفه أم لا؟ قلت: أقيسه على أخواته من بابه، أعني عطشان وعطشى، ولا أصرفه، فإن قلت: شرط في امتناع فعلا أن يكون له فعلى، واختصاصه بالله سبحانه يحظر أن يكون فعلا فعلى، فلم تمنعه من الصرف، قلت: كما حظر أن يكون مؤنثه فعلى، فقد خطر أن يكون له مؤنث على فعلا كندمان، فإذا لا عبرة في امتناع التأنيث للاختصاص من العارض، فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص، وهو القياس على نظائره.

محمد: وما ذكرته عن الزمخشري يكشف لك ما يرد عليك من هذا، وإنما شرط أن مؤنثه على فعلى احتراز من فعلا لا فعلى له، كما قالوا: رجل شعبان للطويل المشوق، وامرأة شعبانة، ولم يقولوا شعبي، ورجل ندمان وامرأة ندمانة، وما كان مثله، فهذا لا ينصرف إلا إذا سمي بها، فيكون كنعمان، ومنهم من قال: ضابطه انتفاء فعلا، وإذا انتفت فعلا فقد انتفى دخول التاء عنه، وقد حصل المقصود، ووجود فعلى ليس مقصودا في نفسه، ولو قدر استواء الأمرين فانتفاء فعلا أولى؛ لأنه أعم، فينبغي أن تحمل عليه، ألا ترى في باب سكران أكثر من ندمان، وقد حكى بعض النحاة في نعمان الصرف وتركه، وعليه الأكثر، وإنما يتوجه الصرف على الضابط الأول، لا على ما حكيناه عن الزمخشري، وأما سلمان وسلمى، وعدوان وعدوى، وشبابان وشنأبي، فتلاقي في اللغة، وليس كعطشان وعطشى، نص عليه ابن برهان، هذا في الصفة، أمّا العلم فنحو مروان وعثمان، وهذه الزيادة من الأعلام محمولة

(١) كلمتان مطموستان

(٢) الكشاف ٤١/١

على باب غضبان لأههما زائدتان، فلا تدخل عليهما تاء التأنيث إذا كنّ أعلاما، لا تقول: مروانة، لأن العلمية تمنع من الزيادة، وليس المانع وزن فعلان بفتح الفاء فحسب، بل المانع الزيادة والعلمية، ألا ترى عثمان وذُبيان حكهما كعدنان في منع الصرف، ونحوه إنسان إذا سمي به، كما في قول الشاعر^(١):

٢٨٩ — وكانوا بني إنسانٍ حرزي وناصري

فأمسى بنو إنسان قوماً أعاديا. (الطويل)

ومثل هذا ذكرنا في أرطى، إذا سمي به لا ينصرف؛ لأنه يشبه ألف التأنيث في امتناع لحاق علامة التأنيث له، فكذا عثمان، وقال الزجاج: موافقة سكران لحمراء أقوى من موافقة عريان، لأن سكران وافق في لفظ الحركة، وعثمان في مطلق الحركة، وذا ليس بشيء بدليل فرحان، فإنه منصرف، وإن وافق حمراء في لفظ الحركة، أما ما يعلم به زيادة الألف والنون فالاشتقاق، قال سيبويه: وإنما تعتبر هذه النون أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل والجمع والمصدر والمؤنث، كضبعان في ذكر الضبع، ومعنى هذا أن ينظر في تصاريف الكلمة مما اشتق منه، ما يذهب فيه الحرف فهو زائد، على ما تحرر في التصريف، ولما لم يكن الإخلال به أشرنا إليه، وقال السيرافي: وما لم يكن له اشتقاق، وحمل على الزيادة، وقال التبريزي^(٢): إن الألف والنون إذا كانتا في آخر الاسم، وكانت النون رابعة، فهي أصل، نحو: زمان ومكان.

محمد: ذا ليس بشيء، لأن نون بران رابعة وهي زائدة، لأنها زيدت للتثنية، وليس قول ابن بابشاد — لو سميت رجلا بران، ولم يحك التثنية لصرفت — بشيء، لأننا لا نقطع بزيادتها، فكيف تصرف، ونص عليه ابن خروف، وهو الصحيح، ثم قال

(١) مجهول القائل .

(٢) الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام التبريزي اللغوي، له تفسير القرآن وإعرابه وشرح لمع ابن جنّي وثلاثة شروح على الحماسة؛ وشرح ديوان المتنبّي وأبي تمام والمعري (سقط الزند) والمفضليات، وهذب الغريب المصنف، وإصلاح المنطق، وغيرها، ت ٥٠٢ هـ .
إشارة التعيين، ص ٣٨٢ — ٣٨٣

التبريزي: فإن كانت مجاوزة الخمسة كانت زائدة كزعرفران، وإن كانت النون خامسة [١٠٨ أ] فقد تكون زائدة وأصلية، وعند هذا فيحتاج إلى نظر واشتقاق، إلا أن الظاهر أن تكون زائدة، فيجب أن يحكم عليها بالزيادة إلا أن يمنع مانع، وأضاف ابن بابشاد أن تكون الكلمة غير مضاعفة، وقال لو سميت بجنجان لصرفته، لأنه بوزن قمقام، ومن الأسماء ما يحتمل أن يكون مشتقا من أصلين، يقتضي أحدهما الزيادة، والآخر عدم الزيادة، من ذلك مرّان للرماح، من أخذه من مرّ الشيء إذا لان، وكذا الرماح، وطحان من الطحن، وسُمان من السمن، وتبان من التبن أو التبانة وهي الفطنة، وحسان من الحسن، وغسان من العُسنة وهي الخصلة من الشعر، وزبان من الزبن، ورُمان على مذهب أبي الحسن من رَمَن الرجل بالمكان إذا أقام به، صرفها كلها لعدم زيادة النون، ومن أخذها من مرّ يمرّ، لأن شأن الرماح الاضطراب والمرور، وطحان من الطح وهو الهلال، وسمان من السمن، وحسان من الحسن أو الحس كما اعتقده حسان في قوله (١):

٢٩٠— مَا هَاجَ حَسَّانُ رُسُومَ الْمَقَامِ وَمَطَّعَنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ. (السريع)

وغسان من العُسن وهو الضعيف، وزبان من الأزب وهو الكثير الشعر، ورمان على مذهب الخليل وسيبويه من الرُم وهو الكثرة، أو الرُم وهو الإصلاح؛ لأنه يرم المعدة، لم تصرف شيئا من ذلك؛ لزيادة النون.

مسألة:

شيطان إذا سمي به ينصرف؛ لأن نونه أصلية، لأنه من شطن إذا بعد، لأنه بعد عن الرحمة، ووزنه فيعال، قال أمية (٢):

(١) حسان بن ثابت . مطعن الحي: مصدر ميمي من الطعن وهو ضد الإقامة، يريد سفر الحي . التبصرة

والتذكرة ٥٥٨/٢، شرح ديوان حسان، ص ٢٢٦

(٢) قاله أمية بن أبي الصلت، يذكر سليمان النبي صلى الله عليه وسلم، قال الصاغاني والرواية: الأكيال، والأغلال في بيت بعده بسبعة عشر بيتا في قوله: واتقى الله وهو في الأغلال، والعاكي: الشاد، وقد عكا إذا شد . اللسان مادة شطن، ومادة عكا

٢٩١— أَيْمًا شَاطِنِ عَصَاهُ^(١) عَكَاهُ ثم يُلْقَى فِي السَّجْنِ وَالْأَغْلَالِ. (الخفيف)
 وذا مما يدل على زيادة الياء، وهذا رأي جماعة المجوزين من النحاة كأبي علي،
 ومنهم من يقول: هو فعلان من شاط يشيط إذا هلك، وذلك غير صحيح، لأن سيبويه
 حكى: شيطنته مثل بيطرته، وليس في كلام العرب فعلنته، فأما قول طفيل^(٢):

٢٩٢— لَقَدْ مَتَّ الْحَذَوَاءُ مَنَاعِيهِمْ وَشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ. (الطويل)

فقال أبو علي: إنه اسم قبيلة فلم يصرف للتأنيث والتعريف، وقيل: هو في البيت
 اسم رجل، وهو شيطان بن الحكم الغنوي، ولم يصرف للعلمية والزيادة، ومن قال هذا
 استدلل بقولهم: يدعوهم ويثوب، إذ لو كان قبيلة لقال: تدعوهم وتثوب، وذا ليس
 بشيء؛ لأن القبيلة حي، فذكر نظرا إلى الحي، ويقع في بعض نسخ المفصل في الجمع،
 وقد جمع فعلان اسماً على فعالين، نحو شيطان، وبينه في موضع، وقال في الكشاف: إن
 سيبويه ذكره في موضعين من كتابه: أحدهما فعلان، والآخر فيعال، وقال ابن السراج
^٣ في الأصول: وأما دهقان وشيطان فلا تجعلهما زائدين لقولهم: تدهقن.

قوله: إلا إذا اضطر الشاعر يصرف:

محمد: قوله: إلا إذا اضطر الشاعر مستثنى من قولهم: والاسم يمتنع من الصرف
 إلا إذا اضطر الشاعر إلى الصرف، لأن ضرورة الشعر تبيح كثيرا مما يحظره النثر على
 ما هو مضبوط في أماكنه، لأن الشعر لما كان كلاما موزونا فالزيادة فيه، والنقص منه
 يخرج عن الوزن، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه استجيز فيه لتقويم
 وزنه ما لا يستجاز في غير الشعر، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب
 مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحنا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا، ولم

(١) عصاه غير مذكورة في المخطوطة، وقد أثبتناها من لسان العرب، مادة (عصا) ومادة (عكا)

(٢) لطفيل الغنوي • الحذواء: فرسه، وشيطان: هو شيطان بن الحكم بن جاهمة الغنوي، ويروي: وشيطان إذ
 بميمكم • اللسان مادة شطن، إيضاح المشكل من المقرب، الورقة ٣٠ أ

^٣ الأصول في النحو ٨٦/٢

يدخل في ضرورة الشعر، وهذا أصل يُقرر به ما يجوز للضرورة، وجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنه رد إلى أصل، ولم يعبا بالعارض، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه كالفعل، ولأنه يجوز للشاعر العمل بالقياس [١٠٨ ب] المهجور، وصرف غير المنصرف، عُمل بالقياس المهجور إلا ما كان فيه ألف التأنيث المقصورة كجبلي، فإنه إذا نون حذفت الألف، فلم يحصل بذلك نفع في ذلك؛ لأنك أبرزت التنوين، وحذفت الألف، فلم ترسخ إلا كسر قياس، فلذا لا ينصرف، واستثنى الكوفيون باب أفعل منك، واحتجوا بأن منك يجري مجرى الإضافة، والألف واللام، وقد أبطلنا أن يكون منك الموجب لمنع الصرف، وإذا نونت غير المنصرف في موضع الجر حركته بالكسرة، لأنك تردده إلى أصله، فتتحرك بالحركات الثلاث، قال امرؤ القيس^(١):

٢٩٣ — وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرًا عُنِيْزَةً (الطويل)
لما نون عنيزة، وهي مجرورة بالإضافة.

قوله: وأمّا السبب الواحد فغير مانع أبدا، وما تعلق به الكوفيون من إجازة منعه في الشعر فليس بثبت.

محمد: السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار؛ لأنه إذا كان في الاسم سبب واحد يكون مترددا بين الأصل والفرع، فلم يرجح السبب الواحد، فغلب الأصل لأصالته.

قوله: وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر فليس بثبت، مذهب أكثر البصريين منع عدم صرف ما ينصرف، والأخفش وأبو علي وابن برهان وجماعة من

(١) من معلقة امرئ القيس، وتمامه: فقالت لك الوليات إنك مرجلي • الخدر: كل ما ستر من قبة أو هودج أو ستر أو بيت، والوليات دعاء عليه أي التعسات، مرجلي: أي مصري راجلة إذا عقرت بعيري • شواهد المغني، ص ٧٦٦، ديوانه، ص ١١٢

البصريين يختارون مذهب الكوفيين، هنا حجة من لا يجوز [ما] (١) ليس فيه رد إلى الأصل، فلا يجوز، الجواب أنه ليس كل ما فيه رد إلى الأصل يجوز، بدليل أنبأ ونبأ فرعان على نَبَأ، ولا يجوز استعمال نَبَأ في الشعر، ولا يمتنع كل ما ليس فيه رد إلى أصل، بدليل أن حذف الواو من قوله (٢):

٢٩٤ — قَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

لَمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ. (الطويل)

مجمع عليه وليس فيه رد إلى أصل، فإن قيل حذف الواو أيسر من حذف التنوين، لأن التنوين دخل المعنى، فحذفه محل بذلك المعنى، وكما ذكرنا لما اكتفى الساكنان في عصا وماض حذف حرف العلة، وبقي التنوين، والجواب: لا نسلم أن حذف الواو أيسر، وما ذكر معارض بقراءة من حذف التنوين في قوله تعالى: [وقالت اليهود عزيز ابن الله] (٣) تعالى الله عن قولهم، فحذف التنوين، وإن كان المعنى، وكذا فعل الشاعر فيما أنشده سيويه (٤):

٢٩٥ — فآلَفِيَّتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا. (المتقارب)

فحذف تنوين ذَاكِرِ لَمَّا التقى ساكنان، ونصب اسم الله تعالى، وهو غير ضرورة بالإجماع، فإن قيل حذف التنوين يوقع لبسا بغير المنصرف، والجواب أن هذا هو

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للمخلب الهلالي والثاني للعجير السلولي، وكلاهما جاهليان، والرواية: ذلول، والقصيدتان لاميتان • يشري: يبيع وهو من الأضداد، الملاط: الجنب، وقيل ما ولي العضد من الجنب • شرح الجمل ٢/٢٣، الخزانة ١/١٥٠، شرح المفصل ١/٦٨، الإنصاف ٢/٥١٢، المسائل العسكرية، ص ١٠٧، الخصائص ١/٦٩

(٣) التوبة ٣٠، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزرة [عزيز ابن الله] غير منون، وقرأ عاصم والكسائي [عزيز ابن] منونا، واختلف عن أبي عمرو، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو [عزيز] منونا، وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو [عزيز ابن] غير منون • السبعة في القراءات، ص ٣١٣

(٤) لأبي الأسود الدؤلي • يروى أن أبا الأسود أغرته امرأة بجمالها، وزعمت أنها صناعت الكف حسنة التدبير، وعرضت عليه الزواج، فتزوجها، فألفاها قد أسرع في ماله، ومدت يدها إلى خيانتها • مستعتب: أي راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعله، يعني تلك المرأة الكتاب ١/١٦٩، الخزانة ١١/٣٧٤، ابن السجري ١/٣٨٣، الأغاني ١٢/٣١٠

للتعدية، لأنه إنما رجح إذا كان لمعنى، لأن حذفه يلبس على أنه معارض بمثله، فإن
 صرف ما لا ينصرف جائز في الشعر بالإجماع، وإن كان يلبس بالمنصرف، فإن قال:
 لأن فيه رد إلى الأصل، فالجواب ما تقدم، والجواب عن اللبس في المكانين أن حال
 الاختيار يبقى اللبس، مع أن حذف واو ضمير المرفوع في هو ربما أوقع لبسا في غزا
 زيدا بجيش، غزا هو، فهو تأكيد للضمير في غزا، وإذا حذف الواو، ربما لبس
 بالمنصوب، وهذا لا يخص ما فيه علة واحدة، بل يجوز وإن لم يكن فيه شيء من
 الأسباب، ومن المعلوم أن مذهب الكوفيين منع صرف المنصرف مطلقا، والزحشرى
 قيده بما فيه سبب واحد، وأما الرواية فقد روى الكوفيون عدة أبيات فيها منع صرف
 ما ينصرف، منها من أبيات الحماسة^(١):

٢٩٦ — فَأَوْقَضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرْعُو حُشَّاشَةً

بِذِي نَفْسِهَا وَالسَيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ. (الطويل)

فمنع عريان من الصرف وهو منصرف، ومنها قول العباس بن مرداس^(٢):

٢٩٧ — يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ (المتقارب)

فلم يصرف مرداس، وهو أبوه، وقد أجب عن بيت العباس بجوابين، قالوا:
 يحتمل أن يكون جعله قبيلة لتقدمه، وكثرة أتباعه، والآخر: الطعن في الرواية، وأن
 الرواية الصحيحة: يفوقان [١٠٩ أ] شيخي في مجمع، وشيخه هو مرداس، والطعن في

(١) لم ينسب لقائل معين • وقد ورد: والسيف عريان ينظر، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وقد جاء السيف
 ينظر في البيت الذي يسبق بيت الشاهد بيتين، وهو:

وقمت بنصل السيف والبرك هاجد بهازره والموت في السيف ينظر •

أوفضن: أسرعن والايفاض: الإسراع، ترغو: من الرعاء وهو صوت الإبل، والحشاشة: بقية الروح، وبذي
 نفسها: أي بخالصة نفسها، وعريان أحمر: أي مجرد من غمده متلخ بدم الناقة • ومعناه أنه لما عرقت الناقة
 بالسيف تفرقت الإبل من حولها وهي تصوت وتجد ببقية روحها والسيف، مجرد من غمده متلخ بدمها •

الإنصاف، ٢/٤٩٧، الحماسة — التبريزي ٢/٢٩٨

(٢) يقوله للرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن رزع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن
 حابس أكثر مما أعطى العباس بن مرداس. وصدوره: فما كان حصن ولا حابس. الإنصاف، ص ٤٩٩، شفاء
 العليل، ص ٩١٠، شرح الجمل ٢/٥٦٦ إصلاح الخلل، ص ٣٩٠، صحيح مسلم بشرح النووي ٧/١٥٥

الرواية ليس بسهل، لأن فتح باب التكذيب لا تبقى لأحد معه رواية، وإنما تطلب برواية العدل، وقد حصلت، فقد رواه مسلم في صحيحه وفي باب ما حُكي به في الصحة: ثنا^(١) الشيخ الصالح الثقة الأمين الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي في سنة خمس عشرة وستمئة بسماعه من مشايخه الأربعة منهم الشيخ الثقة سراج الدين أبو بكر محمد ابن علي بن ياسر الأنصاري الجبائي عن أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي عن عبد الغافر بن محمد الفارسي عن الجلودي عن إبراهيم بن سفيان عن الإمام مسلم يرفعه إلى العباس بن مرداس:

أَجْعَلْ نَهْيِي وَهَبَ الْعَبِيدِ	بَيْنَ غَيِّئَةٍ وَالْأَقْرَعِ
فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ	يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا	وَمَنْ يُخْفِضِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ

فليت الرواية الأخرى تعادل هذه في الصحة، وإن كان الطعن لأنه على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء، فذا شأن الضرورة، وقيل: إن رواية شيخني تنفي رواية مرداس، لأنه لو كان جائزاً لما عدل عنه لكونه أقعد في المعنى، والجواب أن الشاعر الفصيح ربما عدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة، مع أنا لا نسلم أنه أقعد، وقال شيخني يعيش^(٢): إن النصوص الواردة ليس ردها بالسهل، فللضرورة اعتبر مطلق الثقل، وفي الاختيار اعتبر ثقل مخصوص، وإذا اعتبرت النصوص في هذا فإن أكثرها أعلاماً، فامتنع للضرورة بسبب واحد، فلو جاء مثل فرس ورجل، وأريد منعه للضرورة لم يجز عندي.

محمد: إذا صحت الرواية، وساعد القياس، قيل: خالف من خالف.

(١) ثنا = خبرنا، والفرق بينها وبين: أخبرنا أن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ وكثيراً ما تكتب حدثنا (ثنا) وأخبرنا (أنا)

(٢) شرح المفصل ٦٨/١ - ٦٩

قوله: وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التكرير كقولك:
ربّ سعادٍ وقظامٍ لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد إلا نحو أحمر فإن فيه خلافا بين
الأخفش وصاحب الكتاب.

محمد: قوله: وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية، يريد أنه إذا كانت العلمية مؤثرة
فيه فلذا قال: أحد سببيه، وإلا فالجمع يجوز أن يصير علما بالنقل، لكن لا أثر للعلمية
فيه؛ لأنه ينصرف، فلا يقال فيه أحد سببيه العلمية، ودخول الفاء في فحكمه زائدة؛
لأن المبتدأ وإن كان موصولا فقد فقد شرط دخول الفاء من شروطه، كون الجملة
جملة فعلية، أو ظرفية، وهما مفقودان هنا.

وقوله: لبقائه بلا سبب؛ يحتمل أن يريد بلا سبب مستقل يمنع الصرف، وقوله: أو
على سبب واحد، أطلق السبب على غير المستقل، وذا فيه نظر، لأن أذريجان إذا
نكر يبقى أكثر من سبب، فلا يصح أن يقال: على سبب واحد، ويحتمل أن يريد أن
الأكثر كذلك، وأجود من ذلك كله أن يكون بلا سبب في ما العلمية شرط في منعه
الصرف، كالتركيب والعجمة، فإنك إذا نكرت زالت العلمية، وهي شرط في العلة
الأخرى، ولذلك جاز أن يقال بلا سبب.

وقوله: أو على سبب واحد، أو للتفصيل، يعني وما لجامعه العلمية، وليست
شرطا في العلة الجامعة كالعدل، فإنه يوجد مانعا مع غير العلمية، فإذا نكر بقي على
سبب واحد.

وقوله: إلا أحمر، مستثنى من قوله: فحكمه الصرف.

محمد: هذا الاستثناء ليس مخصوصا بأحمر، بل هو في غيره كما بينا في [١٠٩]
ب[العلل المتقدمة، واعلم أن أحمر قبل أن يسمى به لا ينصرف بالإجماع للوزن
والوصف، فإذا صار علما لا ينصرف أيضا بالإجماع للتعريف والوزن، فإذا نكر بعد
التسمية به ففيه الخلاف، وأكثر الناس نقل هذا الخلاف، وقال ابن خروف: وقع في

كتاب سيبويه طرة للأخفش مخالفة لمذهب سيبويه وهي، قال أبو الحسن ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً؛ لأنه منعه من الصرف أنه وصف، وقد ذهب الذي كان يمنعه، انتهت الطرة. وهي مخالفة لما ذكر في كتابه، وكلام العرب، وخلاف العرب لا سبيل إليه، قال في كتابه الأوسط^(١): وما كان صفة من أفعل فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: آدم وآخر، وإنما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف، ولا النكرة، قال: والقياس أن يصرف في النكرة، فهذا نص ما ذهب إليه سيبويه، ثم قاس وترك الصرف فيه قياس من وجه آخر، ولا قياس مع ما اجتمعت عليه العرب، فكل من حكى عن الأخفش الصرف أخطأ عليه، وكأنه يرد عليهم.

محمد: لا سبيل إلى رد ما نقله الجماعة، وإن لم يكن في الأوسط، فقد ذكر الجماعة عن المازني أنه سأل الأخفش فأجاب، ويكفي قول المازني، وبعد فلا بد من النظر فيها، الدليل على عدم الصرف أن ثقل الشيء لو كان مخرجاً له بالكلية للزم أن لا ينصرف أربع إذا وصف به في قولك: مررت بنسوة أربع، وهو خلاف الإجماع، فكما راعوا الأصل في أربع فصرفوه، فكذلك يجب أن يراعوا الأصل في أحمر ويمنعوا الصرف، فإن قيل: إن أربعاً وإن وصف به يخرج عن دلالة على العدد، فلم يبطل معنى الاسم، ولذلك جاز دخول التاء عليه بعد جعله وصفاً، وأحمر قد يطلب وصفيته حتى يجوز أن يسمى به أسود، ففارق بذلك أصله، واعلم أن هذا قد ذكر عن المازني أنه سأل الأخفش عن أربع فأجاب بأن أصله الاسم، وعلى التحقيق هذا لا يلزم الأخفش؛ لأنه لو قدر أنه ما العلة الثانية، وما وزن الفعل، فليس بوجود لفقدان شرطه، لأن شرطه في الصفة عدم قبول تاء التانيث، كما قدر، فلا حاجة إلى تكلف جواب عنه، ووجه الرماني كلام سيبويه بأن قال: لا ينصرف بعد التكثير؛ لأنه ثانٍ بالنكرة، كما هو ثانٍ بالصفة، فأشبهت حاله الثانية حاله الأولى، فلم ينصرف لهذا

(١) الأوسط كتاب للأخفش سعيد بن مسعدة .

السبب، وفرق بينه وبين أحمد، لأن حاله في النكرة لا يشبه حاله قبل التسمية، لأن الفعل بعيد من الاسم.

محمد: في هذا إثبات علة زائدة على علل منع الصرف، وإذا أمكن إيضاح المسألة من غير زيادة علة فهو أولى، وذكر ابن درستويه^(١) ما يدل على تفصيل، قال: لو سمي بالثنية فالأحسن فيه حكاية حال الثنية، ويجوز إعرابها كإعراب الواحد، فبان أن التسمية لا تزال حكم المسمى به عما كان عليه، ليشير دليله إلى جواز الأمرين، فيكون كالثنية، والزجاج وابن الخشاب صرحا بالتفصيل.

محمد: هنا مذهب ثالث، وأجود من ذلك كله أن سيبويه لحظ الصفة، لأن نقله من الوصفية لا يزال عنه أحكام الوصفية بالكلية، بدليل جواز دخول الألف واللام عليه في نحو الأحمر والعباس، وجمع على فُعَل^(٢) في قول الشاعر^(٣)

٢٩٨ — أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فيا عبدَ عمرو لو هُيئتَ الأحواصا. (الطويل)

وللملاحظة فيه جاز فيه إعماله، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: [نزاعة]^(٤) فيمن نصب بما في [لظى]^(٥) [١١٠ أ] من معنى التلطي، وإذا عمل في الحال، لزم أن يتحمل الضمير الذي هو صاحب الحال، هذا مع كون العلمية قائمة، وإذا نكر كان اعتبارها أولى، وقال ابن جني: إن سيبويه قال في واسط سمي بذلك لأنه وسط ما بين

(١) عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي، أخذ عن المراد إلى حين وفاته، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له: الإرشاد والهداية، وشرح فصيح ثعلب، وغير ذلك ت ٣٤٧ هـ . إشارة التعيين، ص ١٦٢

(٢) يعني حوص، ثم جمع على أفعال في الأحواص .

(٣) لأعشى قيس من قصيدة نَفَرَ فِيهَا عامر بن الطفيل على علقمة بن علاثة . والوعيد: التهديد والتخويف، وأراد بالحوص والأحوص أولاد الأحوص بن جعفر، وعبد عمرو هو عبد بن عمرو بن الأحوص . الخزانة ١/١٨٣، تذكرة النحاة، ص ٦٣١، شرح الجمل ٢/٢١١، شرح المفصل ١/٢٩، ٦٢/٥، الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٧

(٤) المعارج ١٦

(٥) من قوله تعالى [كلا إنها لظى نزاعة للشوى]

البصرة والكوفة، فانظر لحة الصفة في حال العلمية، فإن قيل: لو روعي ما ذكرت بعد التنكير، لروعي في حال العلمية، والجواب: إذا كان علما ففيه علتان غير الوصف، فلم يحتج إلى الوصف، وإذا كان فيه شيء منه، فإن قيل: لو كانت الصفة تجامع العلمية لم ينصرف قائم اسم رجل؛ لاجتماع الوصف والعلمية، فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية، لم يصح اعتبارها بعد التنكير، والجواب قوله: لو كانت تجامع، قلنا: لم قلتما إنما لا تجامع، وما ذكرنا من الأحكام يدل أنها تجامع العلمية، أمّا قائم، قلنا: إنما لم يعتبر في قائم مع العلمية لتنافي ثبوتها في التحقيق، لأن معنى الوصف أن يكون الاسم لمعنى يقع على كل من قام به ذلك المعنى، ووضع العلم أن يقع على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، فكرهوا تقدير شيئين متنافيين بلسان حكما واحدا، بخلاف ما ذكرنا من الجمع وغيره من الأحكام، فإنها لا تنافي العلمية، فلذلك اعتبرت في حال العلمية، فإذا نكر نحو أحمر زالت العلمية التي يتعذر اعتبار الوصف معها، فإن قيل: لو اعتبرنا الصفة الأصلية لوجب منع أفضل إذا سمي به ثم نكر، وإجماعهم على صرفه دليل أنه لم يعتبر، والجواب أنهم صرفوا أفضل لأنه ليس بوصف، لأنه إنما يكون وصفا بمن، فإذا فقدت الوصفية فلذا صرف، وهذه المسألة إذا حققت النظر فيها كانت شاهدة بصحة مذهب سيبويه، لأنه إذا كانت من موجودة وسميت به ثم نكرته لم ينصرف بالإجماع، فلو كانت التسمية مزيلة للصفة كما زعم الأخفش، للزم صرفه، وقد بينا أن منك ليست المانعة من الصرف، فلا نتخيله، وعدم صرف أبرد وأدهم في النكرة يدل على عدم صرف أحمر إذا نكر، لأن أدهم استعمل استعمال الأسماء، ومع ذلك لا ينصرف عند الأخفش وغيره في معرفة ولا نكرة، فكذا أحمر إذا نكر.

قوله: وما (١) فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التزييل لمقاومة السكون أحد السببين، وقوم يجرونه على

(١) كتبت: وأما، والتصويب من المفصل

القياس فلا يصرفونه، وقد جمعها الشاعر في قوله (١):

٢٩٩ — لم تتلفَع بفضلٍ منزَرها دعدُ

ولم تُسَقَّ دعدُ في العَلْبِ. (المسرح)

وأما ما فيه سبب زائد كَمَا وجور فإن فيها ما في نوح من زيادة التأنيث، فلا مقال في امتناع صرفه.

محمد: وما فيه أطلق ولم يقيد بالتأنيث، وينبغي أن يقيد، قال الشيخ ابن يعيش: يصرف الأعجمي الساكن الحشو البتة (٢).

محمد: أكثر النحاة يشترط في العجمة الزيادة على الثلاثة، ويصرف نوحا ولوطا، والمسمى بلخ؛ لخفة الثلاثي، قال سيويه (٣): كل مذكر سمي بثلاثة أحرف من غير حرف تأنيث مصروف أعجميا كان أو أعربيا إلا أن يكون فُعَل، أو نحو ضُرِب، وقال بعض المتأخرين: إنه منقوص كسحر، ولم يذكر.

محمد: ويحتمل أن يقال سحر معدول، فلما قال فُعَل شمل المعدول، ولو قدر أنه ترك سحر، يلزم أن يقويه شيء آخر، ثم يحكم بالفوات من غير نقل عن أحد من العلماء أنه لا ينصرف، وقال ابن السراج (٤): فإن كان الاسم العلم ثلاثيا صرفوه البتة، نحو نوح ولوط، ينصرف على كل حال، وقال الواحدي في شرح المتني في قوله (٥):

(١) هذا البيت لجريز، وذكر البطلوسي في الاقتضاب أن البيت يروى أيضا لعبد الله بن قيس الرقيات، ورواية ديوان جريز: ولم تغدُ التلغع: الالتحاف بالثوب، والفضل: الزيادة، والمنزر: الإزار وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، والعلب: جمع علبة بالضم وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب، أي أنها حضرية لا تأكل أكل الأعراب، ولا تلبس لبسهم، الكتاب ٣/٢٤١، الاقتضاب، ص ١٩٥، المقتضب ٣/٣٥٠، الفسر ٢/٨٧، الخصائص ٣/٦١، ديوان جريز، ص ٦٥، المفصل، ص ١٧، الكامل ١/١٨٣

(٢) شرح المفصل ١/٧٠

(٣) الكتاب ٣/٢٢٠ — ٢٢١

(٤) الأصول في النحو ٢/٩٢

(٥) للمتني يمدح الحسن بن طغج، والبيت بتمامه:

حمته على الأعداء من كل جانب سيوف بني طغج بن جُفّ القمامم الديوان، ص ٢٥٦

ترك صرف طعج وجف عند الكوفيين، فإن قيل [١١٠ ب] لم اعتبر التأنيث في الثلاثي، ولم يعتبر العجمة، والجواب أن اعتبارهم بالتأنيث أقوى، ولذلك جعلوا له علاقة في الأكثر، بخلاف العجمة، ثم ما لم توجد فيه علامة من المؤنث، إن كان أكثر [من] (١) ثلاثة أحرف، فالزائد يقوم مقام العلامة، وإن كان ثلاثيا فالعلامة مرادة، بدليل ردها في التصغير، ولأن التأنيث لا يسقط حكمه الألف واللام، بخلاف العجمة، وقيل قولهم التأنيث أقوى، ملغى؛ بأن العدل المقدر أضعف العلل، لأنه أمر تقديري، متوقف على السماع، فاعتبار العجمة أولى، وما ذكره ملغى بصرف عُزير، على ما يأتي، وقال ابن الحاجب (٢): أكثر الناس على صرف نوح ولوط وجوبا كما تقدم، يشير إلى ما تقدم له ذكر في العجمة اشتراط الزيادة، أو تحرك الوسط على الأصح، لما في مخالفتها من الخفة التي قاومت علة أقوى منها، يعني التأنيث، وخالفهم الزمخشري.

محمد: وعبد القاهر في جُمَلِه (٣) لِمَ قال: لشبهة؟ وهي أفهم متفقون على جواز صرف دعد، ومنع صرفه، وصرفه لمقاومة السكون أحد السببين، ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور، فلو كانت العجمة لا أثر لها في الساكن الأوسط، كان حكم ماه وجور حكم هند في منع الصرف وجوازه، ولما اختلفا دلّ على اعتبار العجمة في الساكن، وهو قوي جدا بالنظر إلى المعنى، إلا أنه لم يسمع منه صرف نحو نوح ولوط، مع كثرة الاستعمال، والمختار منع صرف هند، فوجب أخذ قيد في الجملة وهو أن يشترط اعتبار الزيادة أو الحركة على القول الآخر، وحينئذ يقع الفصل بين نوح وهند، والجواب عن ماه وجور أن الساكن إنما يقاوم التأنيث بشرط ألا يتقوى

(١) زيادة يقتضيهما السياق

(٢) الإيضاح في شرح الفصل ١٥٣/١

(٣) الجمل كتاب لعبد القاهر الجرجاني شرح فيه العوامل المنة، وله كتاب شرح الجمل هذا سماه التلخيص، انظر

مقدمة المقتصد في شرح الإيضاح ٢٣/١

بالعجمة، ولا يلزم من كون العجمة منوية في امتناع مقاومة السكون، أن تكون سببا فيما سكن وسطه، أن تكون معتبرة في نوح.

مسألة:

ما انصرف من الأعجمية مكبرا انصرف مصغرا، وما امتنع صرفه مكبرا امتنع مصغرا.

مسألة:

مَنْ اعتبر الزيادة على الثلاثي في العجمة يرد عليه عُزير فيمن لم ينون (١)، وقرأتُ به من طريق التيسير (٢) لأبي عمرو الداني رحمه الله، عاصم والكسائي بالتنوين، الباقون بغير تنوين، قال في الكشف (٣): لعجمته وتعريفه امتنع من الصرف، ومَنْ نَوَّن فقد جعله عربيا.

محمد: قوله: جعله عربيا، كأن الخيرة إلى المتكلم في جعله عربيا أو أعجميا، ثم عُزير مَنْ كان؟ فكيف يُظن أنه عربي؟ ثم قال (٤): قول مَنْ قال: سقط التنوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: [أحد الله الصمد] (٥)، أو لأن الابن (٦) وقع صفة، والخبر محذوف، تقديره هو معبودنا، فتمحل عنه مندوحة.

محمد: بماذا؟ إن ما قاله فما من صحيح عنه مندوحة، إلا إلى غير صحيح، إن لم يكن في المسألة وجهان: فانظر إلى ما ذكره العلماء في حذف التنوين كيف دفعه بغير حجة؟ والصحيح أنه مصروف، فمَنْ حذف التنوين فلما ذكره من أقوال العلماء،

(١) سبق بيان هذه القراءة . انظر الحاشية رقم ٢، صفحة ٣٨٥

(٢) التيسير كتاب في القراءات القرآنية لأبي عمرو الداني .

(٣) يعني الزمخشري . الكشف ١٨٥/٢

(٤) يعني الزمخشري

(٥) الإخلاص ١، ٢، والقراءة بغير تنوين مع الوقف على أحد (أحد . الله) و الوصل (أحد الله) نسبت إلى أبي

عمرو بن العلاء مختصر في شواذ القرآن، ص ١٨٢، السبعة في القراءات، ص ٧٠١

(٦) يعني في قوله تعالى [عزير ابن الله]

أمّا المؤنث إن لم [يكن] (١) منقولاً من مذکر، نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا، فالوجه منع الصرف؛ لاجتماع السبب فيه، وقد يصرفه بعضهم لختته بالسكون، مع قلة حروفه، فكأن الحفة قاومت أحد السبب، فانصرف، وفيه رد إلى الأصل، والقياس الصرف، لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب، ألا ترى أنهم قالوا: ذلذا وحندلا، فصرفوا، وإن كانت الألف مرادة، لكنهم حذفوا الألف تخفيفا [١١١] وما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به، ويؤيد أن الألف مرادة أنه قد اجتمع فيه أربع متحركات متواليات، ومع كون الألف مرادة، هو مصروف؛ لمراعاة اللفظ، وكلن الزجاج لا يرى صرف نحو هند وإن كان منقولاً من مذکر، فسيبويه لا يصرفه قولاً واحداً؛ لأن نقله من المذکر إلى المؤنث أكسبه ثقلاً، وغيره يجريه مجرى هند، فيجري فيه الوجهان، قال ابن خروف: وأمّا منع أبي إسحاق من منع صرف هند وجمل فعلى هذا القياس؛ لأن (هند) قبل التسمية به مذکر، وكذلك جمل، وهو الظاهر من كلام سيبويه في جميع أبوابه، وأدخل سيبويه في تمثيل ما فيه الصرف، وتركه هنداً وجملاً، والعدر فيه أنه غلب على المؤنث، فصار بمنزلة ما أصله مؤنث، وما أنشده من قوله (٢):

لم تتلفع بفضلٍ مِزْرِها دعدٌ ولم تسقَ دعداً في العُلبِ

البيت لجرير، وقال السخاوي لابن قيس الرقيات، ولم أجده في ديوانه، التلّغ: التقبّع والتردي، والعلب: جمع علبة كظلمة وظلم، وهو إناء من جلد يشرب بها الأعراب، يصفها بأنها خضرية رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه العرب، ولا تشرب ما يشربون، وليس صرفه دعداً وعدمه من قبيل الضرورة، لأن البيت من المنسرح، فإذا لم يُصرف دعد في الموضعين كان مطوي الأجزاء كلها، وبيته في الزحاف (٣):

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) سبق الكلام على هذا الشاهد، أنظر الشاهد رقم ١٩٩، صفحة ٣٩٠

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا تتمته، والمقصود من استشهاده هنا أن البحر المنسرح بتفاعيله الأصلية نادر كل الندر، وإنما يشيع منه ما يُنظم بالتفاعيل البديلة .

٣٠١ — إن سَمِيرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ.

وإذا صرفنا الأول، كان هذا الجزء تاما، أما الثاني فلا يجوز صرفه، وفي الذي تقدم من الكلام ما يُعلم به.

ماه: اسم بلدة، وكذا جور: اسم بلدة، هما من بلاد فارس.

قوله: والتكرّر في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصاييح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال، والزنة التي لا واحد عليها منزلة [منزلة] (١) تأنيث ثانٍ وجمع (٢) ثانٍ.

محمد: هذا الحكم ليس مقصورا على التأنيث والجمع، بل باب سكران كذلك. قوله: والتكرّر، التعريف للعهد، لقوله في المفصل أو تكرر واحد، وقوله: لا يقع منفصلا بحال، ليس بجيد، لأن ألف التأنيث يجوز حذفها في نحو تصغير حبارى، وتلزم في النسب، لزومها أشد من لزوم التاء، فكان لها مزية على التاء، ولذا ثبتت في التفسير في قولهم: حلبى وحبالى، وصحراء وصحارى، وألف التأنيث المقصورة والمدودة هي المانعة من الصرف، لا أثر للوصف إن جاء معها، بدليل حبارى وصحراء لا ينصرفان، وإن عدنا الوصف، وأمّا الأوزان التي تقع فيها ألف التأنيث لتجيء في موضعها، وكيف طريق انقلابها همزة، ولم تكن الهمزة علامة التأنيث، والألف تشارك التاء في التأنيث، وتزيد عليها بالزوم، فصار لزومها فيما ذكرنا بمنزلة تأنيث ثانٍ، فهذا معنى تكرر العلة، والجمع ترك عدم النظر، أو كونه نهاية الجمع بمنزلة جمع ثانٍ، فتكررت العلة، ومن عادة النحاة أن يذكروا في ما لا ينصرف أشياء لا بدّ من ذكرها.

إذا سميت بتثنية، لك فيها وجهان: أجودهما الحكاية، فيكون في الرفع بالألف، وفي النصب بالياء، والآخر: أن تجعل النون حرف إعراب، وتلزم الألف، فتقول:

(١) زيادة من المفصل وهي غير موجودة في المخطوطة

(٢) كتبت: جمع، وما أثبتته من المفصل .

رأيت رجلاً، ويكون غير منصرف، كعثمان، ولا يجوز أن تجعل الإعراب في النون [١١١ ب] وتلزم الياء، لعدم النظير، بخلاف الجمع؛ لأنه جاء على غسليين، وهو فعلين، وإذا سميت بجمع المذكر السالم، فلك وجهان أيضاً: أن تعربه إعراب الجمع فتقول: هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، لقول العرب: هذه قنسرون، ويجوز أن تقول: هذا مسلمين، فتجعله كسنيين، وعلى هذا قول العرب: فلسطين، وقال السيرافي: وأصحابنا يرون صرف هذا، ومن الناس من لا يرى صرفه، ولو سميت بمسلمات رجلاً قلت: هذا مسلمات، لأن هذه التاء لما صارت في النصب والجر على حالة، أشبهت عندهم الياء من مسلمين، وصار التنوين بمنزلة التنوين، قال تعالى: [فإذا أفضتم من عرفات] (١) فنون، يدل ذلك أنها معرفة عدم دخول الألف واللام، ومن العرب من لا ينون لشبهها بتاء التأنيث، ولا تكون الألف حاجزاً لسكونها، واختلف في حركة التاء إذا شبهت بتاء التأنيث، فالبرد منع من فتح التاء، ومن النحويين من لم يجز إلا الفتح، وأجازه السيرافي، وروى عن الأصمعي^٢ ترك التنوين خطأً، وينبغي أن يفتح، وأما أسماء القبائل والأحياء مما يضاف إلى الآباء والأمهات منها نحو: هذه تميم، فإذا قلت هذه تميم إنما تريد (بنو تميم)، لكنك حذف المضاف، وأقامت المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: [واسأل القرية] (٣) وصرفت تميماً في المسألتين؛ لأنك لم تجعله اسماً للقبيلة، وإن شئت قلت: هؤلاء تميم، لأنك تقول: هؤلاء بنو تميم، فكما أثبت اسم الجمع هنا، أثبت في هذه تميم، ولم تقل العرب: هذا تميم، فيكون لفظه كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة، لأنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وإفرادهم الرجل، فكروها اللبس، وإن جعلت تميماً وأسداً اسم القبيلة لم تصرف، وعلى ذلك قالوا: تميم بنت

(١) البقرة ١٩٨

(٢) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، صاحب النحو واللغة والأخبار والملح، كان اتقن

الناس لغة، ت ٢١٠ وقيل ٢١٥ هـ ٠ إشارة التعيين، ص ١٩٣ - ١٩٤

(٣) يوسف ٨٢

[مر^(١)]، وقيسُ بنت عيلان؛ وإنما قالوا: بنت، لَمَا جعلوه اسماً للقبيلة، فإذا قلت: ولد سدوسٌ أو تميمٌ كذا، فمصروف، وباهلة اسم للأُم، أو القبيلة، أو الحي على السعة، وأما الأحياء فتحو: معد وقريش، وكل شيء لا يجوز أن تقول فيه من بني فلان، فهو اسم للحي، وقولهم: هذه ثقيف، يريدون جماعة ثقيف، أو جماعة من ثقيف، ومن قال: هؤلاء جماعة ثقيف، قالوا: هؤلاء ثقيف وإن أردت الحي، ولم ترد الجذ، قلت: هؤلاء ثقيف، ويجوز أن تجعل تميماً اسماً للحي، وإن جعلت قريشاً وطيماً اسماً للقبيلة فجائز حسن، وثمود وسبأ مرة للقبيلة، ومرة للحي، وكثرتهما سواء.

ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة^(٢): مجوس، وكذا يهود على رأي سيبويه، وغيره يهود مضارع هاد، ففيه وزن الفعل والعلمية، فأما قولهم: اليهود والمجوس، فأرادوا اليهوديين والمجوسيين، وحذفوا ياء الإضافة^(٣)، وشبهوه بزنج وزنجي، فإن أخرجت الألف واللام من [١١٢ أ] المجوس، صار نكرة، كما لو أخرجها من المجوسيين.

أما الأمكنة فواسط ودابق ومينى وهجر وحجر، التذكير والصرف أجود، وما لا يكون إلا مؤنثاً نحو عُمان والزاب، وما لا يكون إلا على التذكير نحو فلج وقباء وطراء، من العرب من يذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث، ولا يصرف، وكذا أضح^(٤).

وأسماء السور على ضربين: أحدهما لا يتأتى فيه الإعراب، مثاله كهيعص، والمر، فحكمه الحكاية لتؤدّى عن المقصود، تجعله بمنزلة بعلبك، لأنك تصل خمسة أحرف بمثلها وذا لا يجوز، وإن قلت: أجعل الكاف والهاء اسماً، ثم الياء والعين اسماً، فإذا صار اسمين ضممت أحدهما إلى الآخر، لم يجز لأنه لم يجيء مثل حضرموت موصولاً

(١) زيادة من سيبويه، الكتاب ٢٤٩/٣

(٢) هذا عنوان باب عند سيبويه، جاء هكذا: هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة ٢٥٤/٣

(٣) في سيبويه: ياء الإضافة • انظر الكتاب ٢٥٥/٣

(٤) اسم مكان • معجم البلدان ٢١٣/١

بمثله، وإذا أبعد؛ لأنك تريد أن تصله بالصاد، فإن جعلته بمثلة إسماعيل لم يجز؛ لأن إسماعيل على عدة إشهباب^١، وليس كذلك كهيعص، الثاني ما يتأتى إعرابه، وذلك إمّا أن يكون فردا كصَاد وقَاف ونون، ففيه وجهان: الإعراب، وإذا أعربته ففيه الصرف وعدمه على قول من أنث حروف الهجاء، ومن ذكر لم يصرف على قول سيبويه، إذا جعلها اسما للسورة، الثاني الحكاية، ومن قال صَاد بالكسر فلالتقاء الساكنين، لأن الوقف لما استمر أشبهت ما اجتمع في آخره ساكنان، فعوملت تارة معاملة هؤلاء، وتارة معاملة الآن، ففتح، ومن أعرب وفتح جعلها مفعولا به، تقديره: اقرأ صَاد، وإمّا أن تكون على أكثر من فرد لكنه على زنة مثل: حم، طس، وهذا موازن لقابيل، فلا ينصرف للعجمة والتعريف، جعلته اسما للسورة، أو أضفت؛ لأنهم أنزلوه مثلة قابيل، وتضيف فتقول: قرأت حم الطول، وأما طسم^٢ فإن جعلته اسما لم يكن بد من تحريك النون، ويكونان كعلبك، والإضافة

— ٣٩٧ —

جائزة، وإن حكيت تركت السواكن على حالها، وأما هود فإن جعلته اسما للسورة، لم تصرف على رأي سيبويه، وإن أردت حذف المضاف صرفت، وبذلك على صحة إرادة المضاف قولهم: هذه الرحمن ويونس، ونظائره لا تنصرف بحال، وسبحان^٣ لا ينصرف أيضا، وتقدمت علته في الأعلام، واقتربت^٤ إن جعلتها اسما

^١ في سيبويه: لأن إسماعيل قد جاء عدة حروفه على عدة حروف أكثر العربية، نحو إشهباب . الكتاب ٢٥٩/٣

^٢ كتبت: طس ميم

^٣ يعني سبحان التي وردت في الآية الأولى من سورة الإسراء

^٤ يعني اقتربت الواردة في قوله تعالى: [اقتربت الساعة وانشق القمر] وهي الآية الأولى من سورة القمر

للسورة قطعت الألف، حتى تصير كالأسماء، وتقف عليها بالهاء، فتقول: اقتربه، وفي الوصل بالتاء غير مصروف، وإن حكيت فجائز، لأنه حكمه.

[١٢١ ب] (١) قوله: على نحو ما (٢):

لا تعطي هذه العبارة ما يريد من المعنى، لأن مراده أن يجمع على نحو مخصوص، لا على أي اجتماع كان، ولذلك انصرف نحو ضاربة، وإن كان فيه الوصف والتأنيث؛ لأنهما لم يجتمعا على الشرط المعتبر فيما تقدم، وقوله: على نحو ما، يفهم منه على أي وجه كان، وليس الأمر كذلك، وكان ينبغي أن يقول: على نحو مخصوص.
قوله: موافقا لمفاعل:

يريد به في الأصل، وإلا فإن نحو: ذابوب ليس على لفظ مفاعل، وإنه لا ينصرف، لكن أصله ذوايب على مفاعل، وسكنا للإدغام.

قوله: لم يجي إلا في سحر وأخر:

أما سحر فمعدول عن الألف واللام، كما ذكر هنا، وقيل بل هي معدولة عن الإضافة، وقيل بل هي معدولة عما معها من، أعني عن آخر من غير همز، وقد ذكر هو بعد في كلامه على آخر أن فعلى الأفعال لا تستعمل هي ولا جمعها إلا مضافتين، أو معرفتين بالألف واللام، فعدلت عن ذلك، واستعملت نكرة، فيفهم من قوله عن ذلك أن آخر يجوز أن تكون معدولة عن الألف واللام وعن الإضافة، فإن قلنا إنها معدولة عن الألف واللام صحّ قوله، ولم يجي إلا في سحر وأخر، وإن قلنا إنها معدولة عن الإضافة كما قال هو، أو عما اتصل به من، كما قال غيره، ولا يكون حينئذ المعدول عن الألف واللام الاسم فقط، فكان الأحسن أن ينبه على ذلك فيقول: لم يجي إلا في سحر وأخر على قول.

قوله: وعرفوه بنيتهما:

(١) لاحظ عدم التسلسل في ترقيم المخطوطة

(٢) عاد إلى شرح المقرب ابتداء من هذه الفقرة .

وفيه نظر، وقد تقدم تحقيق تعريف سحر في كلام الشيخ رحمه الله.

قوله: لا تستعمل هي ولا جمعها إلا مضافتين أو معرفتين بالألف واللام:

إنما اقتصر على هذين، ولم يقل أو بمن؛ لأنه لما رأى آخر قد ثني وجمع وأنت، وأفعل (١) معه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، اقتصر على هذين، ولم يذكر من، فقد تقدم في كلام الشيخ رحمه الله أنه إنما هو بمن مرادة، وأجاب عن تشبيته وجمعه وتأنيثه بأنه لما استغنى عن من، صار بمنزلة ما دخله الألف واللام، فثنى وجمع وأنت لذلك، فما ذكر المصنف رحمه الله من قوله: كل فعلى، صحيح لو استثنى منه أخرى، لكن في ترك استثنائه أخرى نوع من سهو.

قوله: إذا جعلته اسم رجل:

تقدم في كلام الشيخ رحمه الله ما المراد بهذا الكلام.

قوله: ولم يجعله متحملاً لضمير:

تحرز من مثل ضرب أو يضرب أو ضارب و دحرج الأمرين، إذا سمينا بشيء منها معتقدين أن فيه ضميراً، فنكون حينئذ قد سمينا بجملة، والجملة إذا سمي بها يُحكى لفظها على ما نقلت عنه، ولا تُغير في رفع ولا نصب ولا جر، فتكون إذ ذاك مبنية محكية، فلا مدخل لها حينئذ في باب ما لا ينصرف، لكون باب ما لا ينصرف من المعرب.

قوله: أو شبه أصله من الصفة:

لما قوي عنده قول الأخفش رحمه الله، ومن تبعه بأن الصفة لا تجامع العلمية، ولم يقل بصرف أحمر بعد التنكير، كما نقل عن الأخفش ومن تبعه، احتاج إلى ابتداء علة أخرى في ما لا ينصرف، وهو شبه أصله في الصفة، ولا حاجة بنا إلى ذلك، بل لا ينصرف بعد التنكير للصفة والوزن، كما كان قبل التسمية به، وقد تقدم تحقيق المسألة، وتحقيق اجتماع الصفة والعلمية في ما تقدم من كلام الشيخ رحمه الله بأوضح بيان وأحسنه.

(١) فراغ بمقدار كلمتين، ربما كانتا: من الذي

قوله: وكذلك إذا سميت باسم في آخره ألف:

وكان ينبغي أن يقول: إذا سميت مذكرا باسم في آخره، لأنك إنما تمنع الصرف لشبه ألف الإلحاق لألف التانيث إذا كان اسما لمذكر، وإلا فلو جعلته اسما لمؤنث لامتنع حينئذ من الصرف للعلمية والتانيث المعنوي، فيكون حينئذ كزئيب، ولا حاجة بك إلى أن تشبه ألفه بألف التانيث حينئذ.

قوله: نحو زيد اسم امرأة:

هذا الذي ذكره مذهب سيويه رحمه الله، وهو أن يمتنع في مثل هذا الصرف البتة، ويجعل نقله من الأخف إلى الأثقل مقاوما لما فيه من الخفة، فكأنها كما لم توجد مع الحركة في مثل قدم، تقع الزيادة على الثلاثة في مثل سعاد، وهكذا ذكره شيخنا رحمه الله، ولم يجز سيويه، ولا شيخنا، ولا المصنف فيه الوجهين كما في هند، وأجرى ذلك عيسى بن عمر رحمه الله فيه فقال: يجوز فيه الصرف، فزله كهند، ولم يعتبر نقله إلى الأثقل، وأكثر النحاة بخلافه، واتباع مذهب سيويه رحمه الله.

قوله: إلا كراعا وذراعا:

أما ذراع فإذا سميت به مذكرا انصرف قولاً واحداً، وأما كراع فإن سيويه رحمه الله قال (١): الوجه فيه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه؛ لشبهه بذراع، وقد تقدم ذلك في كلام الشيخ رحمه الله.

قوله: ويعرب الاسمين:

أي يعرب الأول بما يستحقه من الرفع والنصب والجر، وشرطه في الثاني إن لم يكن فيه ما يمنع الصرف جره على كل حال للإضافة كحضر موت، وإن كان فيه ما يمنع الصرف فتحه على كل حال كمعد يكرب، وقد تقدم ذلك في كلام الشيخ رحمه الله.

(١) الكتاب ٣/٢٣٦

ذكر النوع الثاني من الأحكام

[١٣٤أ] التركيبية

باب البناء

قوله: البناء أن لا يتغير [آخر] (١) الكلمة:
جنس.

قوله: لعامل، في حين جعلها جزء كلام عما كانت عليه قبل ذلك:
فصل ليدخل فيه ما يتغير عند جعله جزء كلام لعامل، كالتغير لالتقاء الساكنين
في قولنا: اضرب الرجل، ولم يضرب الرجل، فإن آخر يضرب متغير، لكنه ليس
لعامل، فلا يكون معربا، بل مبنيا، ويخرج (٢) وبما قبله، نحو زيد، فإنه متغير
لعامل حين جعله جزء كلام.

قوله: لفظا ولا تقديرا:

ليخرج مثل العصا، فإنه وإن لم يتغير لفظا، فهو متغير تقديرا، ويتعلق بهذا الموضع
كذا (٣)، كقولنا: إن من من قولنا: أكرمت من أكرمته، في موضع نصب، والعصا من
قولنا: كسرت العصا، في موضع نصب، والفرق بينهما أن معنى قولنا: العصا في
موضع نصب، أن الحركة التي هي النصب مقدرة في ألفها، وقولنا: من في موضع
نصب، أي أنها وقعت في موضع اسم لو قيل (٤) لكان منصوبا، فهي واقعة

(١) زيادة من المقرب

(٢) كلمة مطموسة، لم أتمكن من قراءتها .

(٣) العبارة غامضة، وقد كتب إزاءها في الحاشية: فرق ما بين قولنا المبني في موضع والمعرب في موضع كذا صح

(٤) كلمة مطموسة

موقع ذلك الاسم برمته، إلا أن الحركة مقدرة في نونه، ولنعهد إلى الكلام في الحد، فنقول: هذا الحد فاسد، لأنه جعل جنسه نفيا وهو: أن لا يتغير، وفصله نفيا، وهو قوله: ولا تقديرا، وكل ذلك فاسد، ولم يقل آخر الكلمة، وهو يعلم أن البناء إنما هو أمر متعلق بالأواخر، كما كان الإعراب كذلك، وقد عمم بقوله: الكلمة لا آخرها، فلم يتضح موضع التغيير المقصود دون غيره، وليس ذلك شأن الحدود، وأجود منه، حد البناء: لزوم آخر الكلمة حركة مجردة عن عامل، أو سكونا مجردا عن إعلال، فاللزوم جنس، وآخر الكلمة فصل من أولها ووسطها، وحركة أو سكونا ليشمل نوعي المبني، نحو: أين وكم، ومجردة عن عامل ليخرج نحو: سبحان الله، فإن لزم حركة هي النصب، تكن العامل، ومجردا عن إعلال ليخرج نحو: القاضي والعصا، فإثما لزمنا سكونا، لكن للإعلال.

قوله: لا يقال يلزم خروج مثل قولنا: اضرب الرجل، عن هذا الحد، فإن آخر اضرب قد تغير، فلا يدخل في قولك: لزوم آخر الكلمة، لأننا نقول: هذا التغير لا التفات إليه لعروضه، بدليل أنهم لم يرووا الألف الساقطة، وإذا تحركت التاء في نحو: رمت المرأة.

قوله: والحروف كلها مبنية:

لأنها لا تعقد ولا تتركب، واعلم أن كلاً من الفعل والحرف إذا جاء مبني لا يقال فيه لم بُني، لأن الأصل فيها البناء من حيث لم يطرأ عليها عند العقد والتركيب من إلباس المعاني ما يطرأ في الاسم فيعربا، فلم يبق إلا أن يكونا مبنين، إذ لا واسطة بين الإعراب والبناء، والاسم الأصل فيه الإعراب عند العقد والتركيب كما مر، فإذا جاء مبني قيل: لم بُني، ثم الأصل في كل مبني السكون على ما سنذكر، فإذا جاء مبني على السكون فهو على الأصل، فلا يُسأل عنه، وإن جاء متحركا قيل: لم حُرك، ولم كانت الحركة هذه المعنية دون غيرها، فحاصله أن الاسم المبني على السكون فيه سؤال.

واحد، والفعل والحرف الساكنان لا شيء فيهما، والاسم المبني على الحركة فيه ثلاثة أسئلة، والفعل والحرف المبنيان على الحركة في كل منهما سؤالان، ثم أخذ المصنف رحمه الله في تبين العلل الموجبة لجعل الاسم معرباً، وقد بينا فسادها، والآخرون عامل الجزم في الأفعال نظير عامل الجر في الأسماء، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان عامل^(١) الجر الذي هو أقوى من عامل الجزم لا يعمل مضمراً، فإن لا يعمل الجزم مضمراً أولى وأجدر، قالوا: الدليل على أنه مجزوم حذف الياء والواو والألف في نحو: ارم واغز واخش، لأن البناء لا يكون على الحذف، قلنا: لا دليل لكم فيما ذكرتم، لأن الحذف هنا إنما جاء لأمر هو غير كونه معرباً، وهو أنه لمّا وافق آخر المبني الصحيح آخر المجزوم الصحيح في قوله لم يضرب، واضرب، أرادوا أن يوافق آخر المبني المعتل في نحو: ادع وارم واخش آخر المجزوم المعتل في نحو: لم يدع، ولم يرم، ولم يخش، فالحذف للموافقة لا للإعراب.

قوله: والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة:

نحو: فهل يفعلن، ولا يفعلن، اختلفوا في علة بناء الفعل مع نوني التوكيد، فمذهب سيبويه ومن تبعه أن علة البناء تركيب الفعل مع النون، وذهب أكثر النحاة إلى أن علة البناء هو أن النون لمّا أكدته قوّت فيه معنى الفعلية، فعاد إلى أصله من البناء، ويبني^٢ على الخلاف في العلة خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير الاثنين نحو: يضربان أو تضربان عند [١٢٢ ب] يونس رحمه الله، أو ضمير جماعة المذكورين نحو: هل يخشون، وهل تخشون، أو ضمير المخاطب المؤنث نحو: هل تخشين، هل هو معرب أو مبني، فإن قلنا: إن علة البناء هو تقوية معنى الفعلية، كانت هذه الأفعال مبنية، ويكون حرف النون التي كانت هي علامة للرفع من أجل البناء، وإن قلنا: إن علة البناء التركيب، كانت هذه الأفعال معربة؛ لئلا نكون قد ركبنا ثلاثة أشياء:

(١) كتبت: العامل

(٢) كتبت: ويبغي

الفعل والضمير والنون، والعرب لا تتركب ثلاثة أشياء، ويكون حذف النون التي كانت هي علامة للرفع حينئذ كراهة اجتماع النونات لا للبناء، وموضع هذه المسألة إنما هو باب نوني التوكيد، لكننا قدمناه هنا لما جرى حديث نون التوكيد؛ ليكون الكلام مجتمعاً في مكان واحد.

قوله: أو نون جماعة المؤنث:

نحو: يفعلن، قال سيبويه رحمه الله^(١): وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فَعَل قلت: فَعَلت، و فَعَلنَ، وأسكن هذا هاهنا، وبني على هذه العلامة لما أسكن فَعَلَ؛ لأنه فَعِلٌ، كما أنه فَعِلٌ وهو متحرك، كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها إذا كانت هي و فَعَلَ شيئاً واحداً من يَفْعَلُ إذ^(٢) جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست بأسماء.

قوله والتأنيث^(٣):

أسماء الفعل مؤنثة، بدليل قول الشاعر^(٤):

٣٠٢ — وَلِنِعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ. (الكامل)

قوله: إلا ما أشبه الحرف إلى آخره^(٥):

في علل البناء خلاف، فمذهب ابن السراج وأبي علي ومن تبعه أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف، أو تضمن معناه^(٦)، وإلى نحو هذا الشيء كلام سيبويه رحمه الله، وعدّ الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة أخر رحمهم الله أجمعين

(١) الكتاب ١ / ٢٠

(٢) كتبت: إذا، والتصحيح من الكتاب

(٣) هذه الفقرة بعد لاحقتها في المقرب .

(٤) لزهير بن أبي سلمى، في مدح هرم بن سنان . أي أنت مقدم شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتدت الحرب، فنادى الأقران نزال نزال، ولج الناس في الذعر: أي تابعوا في الفرع وهو من اللجاج في الشيء، والتماذي فيه . شرح ديوان زهير، ص ٨٩، المقتضب ٣ / ٣٧٠، شرح شواهد الشافية، ص ٢٣٠، الكتاب ٣ / ٢٧١، الخزانة ٦ / ٣١٧، شرح المفصل ٤ / ٢٦

(٥) تمام الفقرة: كالمضمرات والموصولات . المقرب ١ / ٢٨٩

(٦) من أول هذه الفقرة إلى هنا موجود في الأشباه والنظائر ٣ / ٥٠

علل البناء خمسة، وزاد عليهم المصنف رحمه الله سادسة، وهي الخروج عن النظائر، و
وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهن سابعة، وهي تتزل الكلمة منزلة الصدر من
العجز، كبعل في بعلبك، وخمسة في خمسة عشر، وعلل المصنف رحمه الله بناء أسماء
الأفعال بوقوعها موقع الفعل، وعلله بعضهم بأنها لا تعقد ولا تتركب على الأصح،
والإعراب إنما يُستحق بعد العقد والتركيب كما تقدم، فتكون هذه علة أخرى مضافة
إلى ما عددنا من العلل، وهذه العلل كلها موجبة، وكذلك قال فيما بعد، وهذه
الأنواع كلها يلزمها البناء إلا المضاف إلى المبني، فإنها مجوزة، ولذلك قال: يجوز فيه
الإعراب^(١).

قوله: إن المضمير يفتقر إلى المفسر:

اعلم أن المضمير بالنسبة إلى المفسر على خمسة أقسام: قسم يفسره ما قبله وهو
الأصل والأكثر، وهو ثلاثة أضرب: ضرب يفسره ما قبله لفظا ورتبة، كقولك:
ضرب زيد غلامه، وضرب يفسره ما قبله رتبة دون لفظ، كقولك: ضرب غلامه زيد،
وضرب يفسره ما قبله لفظا دون رتبة، كقولك: ضرب زيدا غلامه.

وقسم [يفسره]^(٢) ما بعده لفظا ورتبة، وهو على ضربين: ما يفسره جملة، وما
يفسره مفرد، فالذي يفسره جملة ضمير الشأن والقصة، كقوله تعالى: [قل هو الله
أحد]^(٣) في أحد الوجوه^(٤)، وقوله تعالى: [فإنها لا تعمي الأبصار]^(٥) عند غير
الأخفش^(٦)، ومن تبعه، والذي يفسره مفرد على ضربين: ما يفسره لازم النصب، وما

(١) هذه الفقرة موجودة في الأشباه والنظائر ٣/٥٠ - ٥١

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) الإخلاص ١

(٤) هو فيه وجهان من الإعراب، أحدهما أنه ضمير الشأن، والثاني أنه مبتدأ . انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/

١٣٠٩

(٥) الحج ٤٦

(٦) يرى غير الأخفش أن الضمير في (فإنها) للقصة، والجملة بعده مفسرة له، ويرى الأخفش أنه ضمير مبهم

يفسره الأبصار . انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٤٥

مفسره يجري بوجوه الإعراب، فما مفسره مفرد لازم النصب موضوعان، أحدهما: ربّ، كقولك: ربّه رجلاً، والثاني: نعم وبئس، كقولك: نعم رجلاً زيداً، وبئس رجلاً زيداً، وما مفسره مفرد يجري بوجوه الإعراب موضوعان، أحدهما: في تنازع العاملين، نحو: ضربني وضربت زيداً، إذا

أعملت الثاني في المنصوب، وقام وقعد زيد في المرفوع إذا أعملت الثاني، وضربني ومررت بزيد في الجرور، والثاني منهما ما الفاعل فيه^(١) مضمّر، أو المفعول، أو الجرور، ويبدل منه الظاهر بعده، كأحد الوجوه في قوله تعالى: [وأسروا النجوى الذين ظلموا]^(٢) ونحو: ضربته زيداً، ومررت به المسكين، وقسم تفسره المشاهدة كأنا وأنت، وقسم يفسره سياق الكلام كقوله تعالى: [ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم]^(٣) فهو ضمير البخل، ولم يذكر لكن يبخلون، ودل عليه، إذ الفعل يدل على مصدره، وكذلك قول العرب: من كذب كان شراً له، وقسم يفسره ما استقر في النفس، كقوله تعالى: [إنا أنزلناه في ليلة القدر]^(٤) الضمير يعود إلى القرآن جلّ متزلة ولم يجر له ذكر، لكن مستقر فيها أن القرآن هو المتزل في ليلة القدر.

قوله: وهذه الأنواع كلها إلى قوله: والإعراب أحسن^(٥):

(١) كتبت: ما في الفاعل فيه ٠٠٠

(٢) الأنبياء ٣٠ الذين ظلموا في موضعه ثلاثة أوجه، أحدها الرفع، وفيه أربعة أوجه، أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسروا، وهو المقصود هنا، والثاني أن يكون فاعلا، والواو حرف للجمع، لا اسم، والثالث أن يكون مبتدأ، والخبر (هل هذا) والتقدير: يقولون هل هذا، والرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هم الذين ظلموا، والوجه الثاني أن يكون منصوبا على إضمار أعني، والوجه الثالث أن يكون مجرورا صفة للناس ٠

انظر التبيان في إعراب القرآن ٩١١/٢

(٣) آل عمران ١٨٠

(٤) القدر ١

(٥) تمام الفقرة: يلزمها البناء إلا المضاف إلى المبني فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء، والإعراب أحسن ٠ المقرب ١/

يريد بهذا الكلام ما لم يكن سبب بنائه إضافته إلى مبني، وإلا فنحو إذ وإذا إنما تضاف إلى الجمل، والجمل مبنية، ومع ذلك فبناؤها لازم، لأنها بنيت لشبهها بالحرف؛ لافتقارها، لا لإضافتها إلى مبني، وأطلق الكلام في قوله: أو أضيف إلى مبني، ولم يفصل، وليس كل مضاف إلى مبني يجوز فيه ما ذكر، فإن نحو: غلامك وغلامه قد أضيف إلى مبني، وليس فيها إلا الإعراب، وإنما بني لإضافته إلى مبني نحو أسماء الزمان [١٢٣ أ] وغير ومثل يجري باهما مجرى أسماء الزمان في إبهامهما، فأسماء الزمان متى أضيفت^١ إلى الجمل، فلا يخلو إمّا أن يكون صدر الجملة فعلا ماضيا أو مضارعا، أو تكون الجملة اسمية، فإن كان ماضيا جاز الإعراب على الأصل، والبناء كما ذكر، لكن البناء أرجح؛ لمناسبة ما أضيف إليه، على ما أخذناه عن شيخنا رحمه الله، وكذلك نقله ابن مالك رحمه الله، ففي قوله: الإعراب أحسن، حينئذ نظر، وإن كان مضارعا، فمذهب البصريين رحمهم الله الإعراب ليس إلا، ومذهب الكوفيين جواز البناء والإعراب، وقال لنا شيخنا رحمه الله وقت قراءتي عليه: إذا أضيف اسم الزمان إلى جملة صدرها مضارع جاز الإعراب في اسم الزمان والبناء، والإعراب أحسن، ولم يذكر هذا في كتابه، بل نقل ما ذكرناه من مذهب البصريين لا غير، ووجدت ابن مالك رحمه الله قد قال: ما نقلته عن الشيخ وقت القراءة فلا أعلم أهو رأي رأياه رحمهما الله، أم نقل وقفنا عليه، لم يصل إليّ من غيرهما، وإن كانت الجملة اسمية فالإعراب عند البصريين لا غير، كالفعل المضارع، وجوز الكوفيون فيه البناء، كما في الفعل المضارع، وأمّا غير فبنيت في مثل قول الشاعر (٢):

^١ كتب: أضيف

^٢ البيت لرجل من كنانة، وقيل لأبي قيس بن الأسلت (صفي بن عامر)، وينسب للشماخ (معقل بن ضرار) وليس في ديوانه . الأوقال: الأعلى، والمعنى: لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها حمامة على أغصان عالية . الكتاب ٣٢٩/٢، شرح الجمل ٣٢٨/٢، الإنصاف ٢٨٧/١، الأصول في النحو ٢٧٦/١، شرح المفصل ١٣٥/٨، شرح شواهد المعنى، ص ٤٥٨، معاني القرآن ٣٨٣/١

٣٠٣ — لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتَ

حمامة في غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ. (البيسط)
وَأَمَّا مِثْلُ فَبْنَيْتَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: [إِنَّهُ لِحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ] (١) فِي أَحَدِ
الْوَجْهَيْنِ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢):

٣٠٤ — وَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَمَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ. (الرميل)
فَبِنَاءِ غَيْرٍ وَمِثْلٍ هُنَا لِإِضَافَتِهِمَا إِلَى أَنْ وَمَا اللَّوَايِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بَعْدَهُنَّ، فَإِنَّ
قَبِيلَ هَؤُلَاءِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَمَا ذَكَرْتُ، وَالْمَصْدَرُ مَعْرَبٌ، فَلَمْ يُضَفْ غَيْرٌ وَمِثْلٌ إِلَّا
إِلَى مِتْمَكِنٍ، فَلَمْ يُبْنَى؟ قِيلَ: [هُمَا] (٣) لِفِظَانِ، وَمَا بَعْدَهُمَا لَيْسَ بِمَعْرَبٍ، بَلِ الْإِعْرَابُ إِنَّمَا
هُوَ لِلْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ أَنَّ هَذِهِ بِهِ، وَذَلِكَ شَيْءٌ تَقْدِيرِي، فَالْمَعْرَبُ حِينَئِذٍ..... (٤) بِهِ،
وَقِيلَ: إِنَّمَا بَنَيْتَ غَيْرٌ وَمِثْلٌ هُنَا لِأَنَّ الْإِضَافَةَ بَابَهَا أَنْ تَكُونَ إِلَى اسْمٍ مُفْرَدٍ لَفْظًا، فَلَمَّا
خَرَجْتَ عَنِ بَاهِمَا بِنَيْتَا، وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ، هَلْ
هُوَ مَعْرَبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ بِمَا أَغْنَى عَنِ إِعَادَتِهِ هُنَا.

قوله: وَأَمَّا أَيِ الْمَوْصُولَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ:

أَيِ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، فَالْإِعْرَابُ إِذَا لَمْ يَحْذَفْ صَدْرُ صَلْتِهَا، وَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ،
وَذَكَرَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَحُذِفَ صَدْرُ صَلْتِهَا كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنِفُ فِي الْمَوْصُولَاتِ، وَقِيلَ
هَذَا الْمَوْضِعُ فِيهِ نَظْرٌ، فَمَذْهَبُ سَبْيُوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا مَبْنِيَةٌ لِقَطْعِ (٥) صَدْرِ صَلْتِهَا،
وَمَخَالَفَتِهَا أَخَوَاتِهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فِي ذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبِيلَ، فَتَقُولُ:
أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ

(١) الذاريات ٢٣

(٢) أنشده أبو عثمان ولم ينسبه . الحماس: بقلة برية تبت أيام الربيع، وله ثمرة حمراء . شرح الفصل ١٣٥/٨،

الأصول في النحو ٢٧٥/١، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٦، اللسان مادة (حمض)

(٣) زيادة يقتضيها السياق

(٤) كلمة مطموسة

(٥) كتبت: لقطعها

عتياً^(١) فأى عند سيويه هاهنا مبنية على الضم، وزعم الخليل رحمه الله أنه على الحكاية^(٢)، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل، قال سيويه رحمه الله تعالى: وتفسير الخليل إنما يجوز في شعر، ولو اتسع هذا لجاز: اضرب الفاسق الخبيث بالرفع، أي الذي يقال له الفاسق الخبيث، ويونس رحمه الله يزعم أن اضرب ووترع معلقة^(٣)، وقد مرّ أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وليس اضرب، ولا وترع منها، وهذا البناء عند إضافتها، وحذف صدر الصلة لازم عند سيويه، ومذهب أبي الحسن الأخفش الإعراب، وإن حُذِف صدر الصلة حملاً على حالها قبل الإضافة، ففي قول المصنف رحمه الله: يجوز فيها الوجهان نظر، لأن كل واحد من سيويه والأخفش لا يجوز فيها إلا ما رآه هو، لا ما رآه صاحبه، وحُرِكت في البناء؛ لأن لها أصلاً في التمكن، وضُمّت تشبيهاً بقبل وبعد من جهة أنها لا تبني إلا إذا حذف منها شيء، كما أن قبل وبعد إنما يبينان عند^(٤) حذف المضاف.

قوله: وأصل البناء السكون:

إنما كان أصل البناء السكون، لأن البناء ضد الإعراب، فينبغي أن تكون علامته ضد علامة الإعراب الحركة، ف ضد الحركة السكون.

قوله: والموجب كون المبنى قد كان معرباً قبل بنائه:

إنما كان كونه معرباً قبل بنائه موجبا للحركة؛ لقرب الحركة من الإعراب، وقد مثل المصنف رحمه الله على ذلك بالنادى، وقبل وبعد، والفعل المضارع مع نوني التوكيد، ومثلهن في ذلك: لا رجل^(٥)، وخمسة عشر^(٦)، ونحوها من المركبات.

(١) مريم ٦٩

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢

(٤) كتبت: عن

(٥) يعني تركيب لا النافية للجنس مع اسمها

(٦) يعني البناء على فتح الجزأين

قوله: كالماضي فإنه يشبه الاسم المعرب في وقوعه صفة:

ليس بشيء، فإنه لو أشبه الاسم المعرب لأعرب كما أعرب المضارع، وإنما الصواب ما قاله سيويه رحمه الله من أن الماضي أشبه الفعل المضارع؛ لوقوعه موقعه في الشرط، نحو إن قمتَ قمتُ، وفي الصفة نحو مررت برجل قام، كما تقول: مررت برجل يقوم، والمضارع معرب، فإن لم يعرب الماضي فلا أقل من بنائه على حركة.

قوله: عل:

إنما بنيت لافتقارها إلى ما يدل على المضاف إليه كافتقار قبل وبعد، وبنيت على الحركة لشبهها بعل النكرة المعربة، وإن كانت هي لا تعرب قط، كذا قال سيويه رحمه الله^(١)، وتبعه المصنف، وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد في انقطاعها^(٢) عن الإضافة، وقد بينا الكلام على لغاتها مفصلا في باب الإضافة.

قوله: ذيت:

ذيت كناية عن الحديث، يقال: كان من الأمر كيت وكيت، وذيت وذيت [١٢٣ب] وكيت وذيت، والجميع كناية عن الحديث، وعملة بنائها أنها كنايات عن الجمل، والجمل مبنيات، فوقعت موقعها، ولا تستعمل كيت وذيت إلا مكررتين؛ لأنهما لمّا جُعلا كناية، ولم يفسر الشيء كما فسر كم، ولذا ألزما التكرير عوضا عن التفسير؛ لتعلم أنهما كناية عن جملة، لا عن مفرد كعلامتين، ويقال كيت بالضم والفتح والكسر، أمّا بناؤها على حركة فلالتقاء الساكنين، فمن فتح طلبا للتخفيف، ومن كسر على أصل التقاء الساكنين، ومن ضم تشبيها بقبل وبعد من حيث لم يذكر بعدها مفسرا، ولما جُعلا كناية عن الجملة قويا بالضم، وتحريك كيت وذيت لما ذكره المصنف رحمه الله.

قوله: لفظا أو تقديرا:

(١) الكتاب ٣/٢٨٧

(٢) كبت: في انقطاعها

لفظا كقائمة، ومقدرا كشاة وقطاة.

قوله: أمس:

التقاء الساكنين في مثل هذا موجب للحركة، وقد يكون التقاؤهما في غير هذا موجبا للحذف، وتعليل ذلك، وكون أصل حركته الكسرة يُذكر إن شاء الله تعالى في باب التقاء الساكنين، وأمس ظرف زمان عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو مبني، قيل: لأنه مبهم وقع في أول أحواله معرفة، فمعرفة قبل نكرته تجري مجرى الآن، وقيل: لتضمنه معنى لام التعريف من حيث كان معرفة، وليس في لفظه أداة تعريف، ولا هو أحد أنواع الباقية من أنواع التعريف، فتعين أن يكون تعريفه بلام المعرفة التي تضمنها، والدليل على تعريفه وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم: لقيته أمس الأحداث، ولقيته أمس الدابر، قال الشاعر (١):

٣٠٥ — صَدَعَتْ غَزَالَةُ قَلْبِهِ بِفَوَارِسِ

جعلتْ جُمُوعَهُمْ كَأَمْسِ الدَّابِرِ. (الكامل)

فإن أضفته فقلت: مضى أمسك، أعربته ؛ لأن الإضافة لا يبقى معها تضمن معنى التعريف، وإن أدخلت الألف واللام على أمس فإن اعتقدت فيها الزيادة فالبناء، وإن اعتقدت التعريف بلما أعربت ؛ لعدم التضمن، والبناء في أمس لغة أهل الحجاز، بشرط أن تستعمل مكبرة، وإن كان الجوهري قد قال (٢): ولا يصغر أمس، كما لا يصغر غدا (٣) والبارحة، مفردة، أي لا مثني ولا مجموعا، وحُرِكت لالتقاء الساكنين بالكسرة على أصل التقائهما، كما ذكر المصنف رحمه الله، وأما بنو تميم فيعربونها،

(١) لعمران بن حطان زعيم الخوارج، والرواية: خيلت غزالة قلبه بفوارس تركت منازلها
والضمير يعود على الحجاج بن يوسف، وغزالة: امرأة من الخوارج كانت تحارب الحجاج مع الخوارج . شرح

الجملة ١/١٩٥، الخصائص ٢/٢٦٧

(٢) الصحاح مادة (أمس)

(٣) كتبت: غدا، وما أثبتاه من الصحاح

ويعنونها الصرف ؛ لاعتقادهم فيه العلمية والعدل على صيغة فيها لام التعريف، كما اعتقد في سحر، قال الشاعر^(١):

٣٠٦ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا. (الرجز)

ففتح أمس، وهو مجرور بمد ؛ لاعتقاده فيه الحرفية.

فصل:

إن أمسا في البيت فعل ماض، فلا شاهد فيه، وحكى الزجاجي رحمه الله أن من العرب من يبينها على الفتح^(٢)، وقال الجزولي رحمه الله: غلط أبو القاسم في قوله: من العرب من يبينها على الفتح، فما من عربي بناه على الفتح كما زعم، والذي حكى سيويه رحمه الله^(٣) عن بني تميم أنهم لا يصرفونه في الرفع، ويكسرونه في النصب، قال شيخنا رحمه الله: فإطلاق الزمخشري^(٤) أنهم يصرفونه مطلقا فيه نظر، وفي الصحاح: ومنهم من يعربه معرفة^(٥)، ويصرفه، ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة، وهو غريب.

قوله: على حرف واحد:

إنما أوجب كونها على حرف واحد الحركة، لأن كونها على حرف واحد موهن لها، فقويت بالحركة كياء المتكلم في غلامي، وكاف المخاطب، وباء الجر وكافها ولامها^(٦)، وغير ذلك، وقد يجوز أن تعلل في باء الجر ولامها وكافها بغير كونها على حرف واحد، وهو أن تقول: لأنه قد يُبتدأ بها في النطق، كقولنا: بزيد داء، وله مال،

(١) للعجاج، ويروى: إني رأيت ٠ ٠ ٠ ٠ والعجائز: جمع عجوز، والسعالة: أنثى الفول، أو ساحرة الجن .
الكتاب ٢٨٥/٣، شرح المفصل ١٠٦/٤، الخزانة ١٦٨/٧، شرح شواهد شذور الذهب، ص ٣٢، الهمع ٣
١٨٩/، شرح الأشموني ٢٦٤/٢

(٢) الجمل، ص ٢٩٩

(٣) الكتاب ٢٨٣/٣

(٤) الذي قاله الزمخشري في المفصل، ص ١٣٣: وبنو تميم يعربونها ويمعنونها الصرف

(٥) كتبت: إعراب، والتصويب من الصحاح

(٦) هكذا وردت هنا، وفي السطر التالي، والصواب أن يقول: وكافه ولامه

ولعمرو أخيك، والابتداء بالساكن مستحيل، فحركت لذلك، وكذلك ما أشبههن
كلام الابتداء.

قوله: وإن كانت لغير ذلك الفتح:

إنما كان الفتح لخفته، والدليل على خفة الفتحة وجوه، أحدها كونها من الألف،
والألف أخف حروف المد واللين للزومها السكون، فكانت الفتحة أخف من الضمة
والكسرة، والثاني أن العرب قد عاملت المفتوح معاملة الساكن في قوهم: جياذ الخيل،
وجه الاستدلال أن العرب إنما تقلب الواو ياء في مثل هذا الجمع بشروط منها: أن
تكون الواو في الواحد إمّا معة كدار وديار، أو (١) بالسكون كون ذئبان،
فإن كانت متحركة كطويل وطوال، لم يقلبوا، وواحد جياذ الخيل إنما هو جواد،
الواو فيه متحركة بالفتح، فإجراؤهم جياذا مجرى ثياب حتى أعلّوا، ولم يجروها مجرى
طوال فيصححوا، دليل على إجرائهم الفتحة في جواد مجرى السكون في ثوب.

والثالث: أنهم سَكَنُوا المضموم، نحو: عضد، والمكسور نحو: كتف، ولم يسكنوا
المفتحة في نحو: جمل، فدل ذلك في استثقالهم الضمة والكسرة دون الفتحة بإجرائهم
المفتوح على عدم تسكينه مجرى الساكن في أنه لا يسكن مرة أخرى.

والرابع: أن الفتحة والسكون يُهْرَبُ إلى كل منهما فيما هو أثقل، نحو قولك في
جمع غرفة غُرَفَات بالضم، ثم يهرب منه إلى الفتحة فتقول: غُرَفَات، أو إلى السكون
فتقول غُرَفَات، وكذلك تقول في جمع كِسْرَة كِسْرَات بكسر السين، ثم تهرب منها إلى
الفتحة فتقول كِسْرَات بفتح السين، وإلى السكون فتقول كِسْرَات، أفلا تراهم كيف
سوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما، وكفى بذلك دليلا
على خفة الفتحة [١٢٤ أ] وقد ذكر نص ذلك الإمام ابن جني رحمه الله في باب ذكر
العربية أكلامية هي أم فقهية من كتاب الخصائص (٢).

(١) كلمة مطموسة لعلها: منتهية

(٢) الخصائص ٥٩/١

قوله: اخشوا القوم:

الواوات التي تقع في الأواخر ساكنة ثلاثة أقسام: ما هي ضمير جمع نحو: اخشوا، وما هي دالة على الجمع، وليست بضمير نحو: مصطفون، وما هي من نفس الكلمة نحو واو لو، فواو اخشوا، وواو لو لا إشكال في ملاقاتها الساكن، وأمّا واو مصطفون فإنها تلقى الساكن إذا أضفتها إلى اسم فيه الألف واللام، نحو: مصطفو القوم، لأن نونها حينئذ تسقط للإضافة، فكل من هذه الواوات لما لاقت ساكنا، نحو: اخشوا القوم، ومصطفو القوم، وقوله تعالى: [لو استطعنا] (١) يجوز فيه التحريك بالضم، في اخشوا هو كثير والقياس، والكسر فيها في غاية العلة، وعكسها واو لو، وأمّا مصطفو فإنها بين الأمرين، فمنهم من قال: الضم والكسر فيها على حال سواء، ومنهم من جعل مصطفون أقرب إلى اخشوا، فرجح جانب الضم، وإنما كان الضم في اخشوا هو الوجه لعله مركبة من مجموع أمرين، هما كون الواو (٢) الضمير، وأنها فاعلة، وحركة الفاعل الرفع، فخرج بقولنا لها واو، نحو: اخشي القوم، فإن إلباء فاعلة، ومع ذلك لم تحرك بالضم عند ملاقاتها ساكن آخر، وخرج بقولنا: إنما فاعلة، نحو: لو ومصطفو، وإذا عرفت ذلك، عرفت سبب الكسر فيها، وإن كان على أصل التقاء الساكنين، وعرفت ضعف الضم في واو لو، لأنها لا تستحق الضم إلا لكونها واوا فقط، ولا يقاوم هذا الأصل، وذلك لأنها أشبه باخشوا من حيث إنها تدل على الجمع بواو اخشوا، وليست بفاعلة، فليس يعرف هذا من واو لو، فلذلك سوى بعضهم فيها الأمرين، كما ذكرنا، واعتبر اللاحرفية بها من اخشوا بدلا لها على الجمع، وكونها زائدة على أصل الكلمة كواو اخشوا، فرجح الضم فيها على الكسر.

قوله: نحو أين:

(١) التوبة ٤٢
(٢) كلمة مطموسة لعلها: تشبه

إنما ذكر أين لأن حركتها تقتضي الكسر إذ كان لالتقاء الساكنين، فلما حركت
[حصل] كسر آخر، احتاج إلى ذكرها (١).

قوله: وأما الفرق بين أداتين:

قد تقدم الكلام على اللامين في حروف الجر بما أغنى عن إعادته.

قوله: وأما الفرق بين معنى أداة واحدة:

يعني به أن الفتح هنا في اللام الأولى للفرق، لأن الكثير في اللام (٢) الثانية للفرق،
إذ قد ثبت للام الجر مع المظهر الكسر بما ذكر أولا من الفرق بين أداتين، فإذا كان
كذلك فالذي غير للفرق هنا إنما هي اللام الأولى المفتوحة، لا اللام الثانية المكسورة،
وفتحها لما تقدم في باب النداء.

قوله: نحو يزيد:

لما ألزمت الباء الحرفية والجر قويت في باب الجر فكسرت ؛ لتكون حركتها من
جنس علتها، فقولنا: لزمت الحرفية لتخرج الكاف من قولنا: زيد كعمرو، فإنها لم تلزم
الحرفية، بل تكون اسما أيضا، وقولنا: والجر لتخرج اللام، فإنها وإن لزمت الحرفية، لم
تلزم الجر، من حيث إنها قد تكون لام ابتداء، وغير ذلك.

قوله: نحو لنقم:

يعني أن هذه اللام تعمل الجزم، الذي هو في الأفعال مقابل الجر في الأسماء،
فكسرتها لتجانس الجر الذي هو مقابل لعملها، وعلل بعضهم كسرها بالحمل على
لام الجر الذي في الأسماء حين استحقت ذلك الكسر، كما تقدم.

قوله: نحو بعليك:

لما أشبه ما فيه هاء التانيث من جهة كونها زيادة ضمت في الاسم، شبه بما فيها ما
قبل هاء التانيث، ففتحناه كما نفتح ما قبل هاء التانيث.

(١) هذه العبارة وردت على النحو التالي: إنما ذكر أين لأن يقتضي حركتها الكسر إذ كان لالتقاء الساكنين فلما
حركت كسر آخر احتاج إلى ذكرها .

(٢) كتبت الكلام .

قوله: فر:

اعلم أن الأمر والمضارع المجزوم من المضعف نحو يرد ولم يرد للعرب فيه لغتان، لغة أهل الحجاز إظهار التضعيف، وإخاق همزة الوصل في الأمر، فيقولون: لم يردد، واردد، وعلة ذلك أن الثاني ساكن للأمر أو الجزم، فامتنع الإدغام فيه، فوجب إظهار المثليين، ولغة بني تميم الإدغام إلخافا لما سكن آخره بما تحرك، نحو هو يرد، ولن يرد، قال أبو علي رحمه الله: وكل العرب تدغم المعرب، يريد بقوله المعرب، المتحرك من المعرب، أي المرفوع والمنصوب فقط، ووجه تشبيه الأمر والمجزوم بالمرفوع والمنصوب أنهم رأوا الحركات قد تلحق آخر الأمر والمجزوم كما لحقت المعرب المتحرك، والمعرب المتحرك لازم الإدغام، فحاولوا الإدغام هنا كما أدغم في المعرب المتحرك، والحركات التي تلحق الأمر والمجزوم هي حركة التقاء الساكنين، نحو اردد القوم، ولم يردد القوم، وحركة البناء قبل نون التوكيد، نحو ردنّ، ولم يردنّ، وإن كان ابن جني رحمه الله قد قال في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت^(١) رحمه الله: فإن قلت فإن حركة الراء المدودة إنما هي لالتقاء الساكنين، وليست بإعراب، وقد قدمت أن المقصور إنما سمي مقصورا لأنه قصر عن مطلق الصوت بحركة الإعراب^(٢) حركة التقاء الساكنين إذا كان ساكنها في كلمة واحدة، تجري مجرى حركة الإعراب نحو كسرة [١٢٤ ب] سين أمس، وفتحة نون ابن، وفاء كيف، ألا تراها لازمة لزوم حركة الإعراب، وإنما يستهلكها الوقف كاستهلاكه حركة الإعراب، وليست كذلك حركة التقاء الساكنين، إذا كانا منفصلين، ألا ترى أن كسرة دال قد انقطع إنما تحدث مع الإطلاق، ومصادفة ساكن بعدها كنون انقطع، وسين استخرج، وقد تدرج، فلا يجب تحريكها، وذلك إذا لم يتفق وقوع ساكن بعدها، كقصد قام، وقد ذهب، وأنت متى

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة، كان عالما بنحو الكوفيين، وعلوم القرآن والشعر، له مصنفات منها: إصلاح المنطق، والمقصور والمدود، ت ٢٤٣ هـ ٠ إشارة التعيين، ص ٣٨٦ - ٣٨٧
(٢) كلمة مطموسة

اطلعت ما ساكنها في حرف واحد لزمك تحريكه ساكنا بقي أو متحركا، فالتحرك نحو أين أنت، والساكن نحو أين ابنك، وكذلك هؤلاء قومك، وهؤلاء القوم، الهمزة في الموضوعين متحركة، فصارعت بذلك حركة الإعراب، نحو قولك: قامت عفراء أمس، وقامت عفراء اليوم، فلما شابهت حركة همزة هؤلاء حركة الإعراب من حيث ذكرها جاز أن تسمى ممدودة، فنص ابن جني رحمه الله على أن حركة التقاء الساكنين إنما تشبه حركة المعرب إذا كان الساكنان من كلمة واحدة، وحركة ارداد القوم إنما هي من كلمتين، وإن كان ما ذكرته هو نص أبي علي رحمه الله في أول كلمته (أ)، وعلى كل حال فالطريق في الإدغام في الأمر والمجزوم هو أنهم سكنوا الأول من المثليين؛ ليجري على قاعدة الإدغام، فصادف الثاني ساكنا، فحرك الثاني لالتقاء الساكنين، وأدغم الأول فيه، وحركة الثاني إذا لم يتصل بالفعل ضمير مذكر غائب، نحو: لم يرك، أو ضمير مؤنثة غائبة، نحو: لم يردّها، يجوز فيها إذا كان ما قبلها مضموما، نحو رُد، ولم يرد، الضم للاتباع، والفتح طلبا للتخفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وإن كان ما قبلها مفتوحا نحو: عض، ولم يعض، الكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح إمّا طلبا للتخفيف، أو للاتباع، وإن كان ما قبلها مكسورا، نحو فرّ، ولم يفرّ الفتح طلبا للتخفيف، والكسر إمّا على أصل التقاء الساكنين، أو للاتباع، وقد حكى المصنف رحمه الله عن قطرب رحمه الله: فرّ بالضم، ولا ضمة قبلها، وقال ابن جني رحمه الله في التنبيه على مشكل أبيات الحماسة عند قول الطائي، ويقال بل رجل من بني أسد^(٢):

٣٠٧ — يَسْلُ الغنَى والنأي أدواءَ صدره

ويُبدِي التداني غِلظةً وتقاليا. (الطويل)

(١) وردت هذه الجملة على النحو التالي: وإن كان ما ذكرته لولا هو نص . . .
(٢) السَّل: الترع، والأدواء: جمع داء وعنى بها ما في الصدر من الحزازات والأحقاد . يقول: إن الاستغناء عنه والبعد يترع الأمراض التي في قلبه، وإن التداني والقرب منه يظهر العداوة والبغضاء . ديوان الحماسة — أبو تمام ١٠٥/١

ومن طريق ذلك ما روينا عن قطرب رحمه الله عن العرب من أنها تقول: عُضٌّ يا رجل، فتضم مع الفتحة، قال ابن جني رحمه الله: وذلك أن الغرض هو إزالة التقاء الساكنين، فبأي الحركات أزلته فقد بلغت ما أردته، قلت: وهذا التعليل الذي ذكره ابن جني رحمه الله في تحريك نحو: عضّ بالضم هو بعينه يكون نقله لا لتحريك نحو: فرّ بالضم، فإن اتصل بهذا الفعل ضمير الغائبة المؤنثة نحو: ردها، ولم يردها التزموا فتح الحرف المضاعف، ولم يجيزوا فيه الضم والكسر، لأن بعد الهاء ألفا، والهاء -حرف خفي، فلم يعتد بها، فكأن الدال وليت الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ولذلك قال أبو علي رحمه الله: إن قول من قال: عليه مال من غير وصل كلها أوجه في قول من قال: عليه مال، بوصل الهاء، وإن اتصل ضمير المذكر الغائب، نحو: رده ولم يرده، التزموا الضم للواو التي هي صلة الهاء، وقد حكى ثعلب^(١) رحمه الله في فصيحه، والجوهري في صحاحه^(٢): أزرر عليك قميصك، وزُرّه بالحركات الثلاث، قال ابن الخشاب رحمه الله: يشبه أن يكون هذا من تخليط الكوفيين.

مسألة:

الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية أو لا توصف [١٢٥ أ] بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف، نحو قولنا: زيد عمرو بكر خالد، أو: واحد اثنان ثلاثة، فإن قلنا إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ في الأسماء البناء، ثم صار الإعراب لها أصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان^(٣) المعاني التي تلبس لولا الإعراب؛ لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة، وإن قلنا إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهلة، لا نائبا عن غيره، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب.

(١) انظر شرح الفصيح - ابن هشام اللخمي، ص ٦٦ - ٦٧

(٢) الصحاح مادة (زرر)

(٣) وردت كلمة طريان مرتين، ولعل المقصود جريان بالراء فحرفت، لأنه لا يوجد في اللسان طريان مصدرا ل (طرا)

رَفَعُ
عبد الرحمن بن عبد الجبار
أسكنه الله الفردوس
باب الحكاية

الحكاية: أن يورد المتكلم على حسب ما أورده من كلامه لفظاً ومعنى، أو معنى مع تصرف في اللفظ.

قوله: لا تحكى إلا بعد القول أو فعل في معناه:

قال سيبويه رحمه الله: واعلم إن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، والمحكى بعد القول في موضع نصب على أنه مفعول به؛ لأنه مقول.

قوله: ولا يجوز أن تدخل حرف الجر على الجملة المحكية:

لأن حرف الجر إنما يؤتى به ليعلق ما بعده بالفعل قبله، والجملة متعلقة هنا بالقول بنفسها، فلا حاجة إلى معلق من جارع^(١).

قوله: بما:

هذا مذهب سيبويه رحمه الله في: ما هذا، وكم مالك؟ وما أشبهها، أن اسم الاستفهام مبتدأ، والمعرفة بعده خبر عنه، وغيره من النحاة يجعل المعرفة هو المبتدأ، واسم الاستفهام خبر مقدم، والباء في قوله: بما هذا، زائدة، لا يعتد بها، كالباء في: بحسبك زيد.

قوله: وإن شئت على معناها:

هذا فيه لحة من جواز رواية الحديث بالمعنى، إذا لم يخل بشيء من المفهوم.

قوله: وإن شئت قلت: قال عمرو القائم زيد:

(١) كلمة من بيت شعر في المقرب ٢٩٣/١، وبيت الشعر هو:
تنادوا بما هذا وقد سمعوا لنا
دويًا كعزف الجن بين الأجارع

ينبغي أن يكون إعراب هذه الجملة التي في المعرفتين أيهما تقدم فهو مبتدأ إن لم يظهر المعنى، لأن الغرض هنا أنا حكينا قول القائل: زيد القائم، على معناه بغير لفظه، فلو جعلت القائم في قول الحاكي: زيد القائم، زيد مبتدأ، وزيد الخبر لتغير المعنى، فوجب القول بأن القائم خبر، وإن كان مقداً، وزيدا مبتدأ وإن كان مؤخرًا؛ لتحصل المحافظة على معنى كلامه، فإن بين قولنا: زيد القائم، والقائم زيد، إذا جعلنا في كل منهما المقدم مبتدأ فرقا، وهو أنا [إذا] (١) قلنا: زيد القائم، كان زيد معلوما عندنا، والجهالة إنما هي في القيام، وإذا قلنا: القائم زيد، على أن القائم مبتدأ، كان القيام معلوما عندنا، والجهالة في مَنْ نُسب القيام إليه، وهذا فرق جلي يتغير به معنى الجملتين، فوجب القول بأن القائم خبر مقدم، وزيد مبتدأ في قول الحاكي؛ لتلا يغير معنى الجملة في كلام الحاكي معنى الجملة المحكية، وتكون الحكاية قرينة جوزت تقديم الخبر المعرفة، كما كان فهم المعنى في قول الشاعر (٢):

٣٠٨ — بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا (الطويل)

مجوزا تقديم الخبر المعرفة.

قوله: وإن كانت ملحونة حكايتها على المعنى:

أخرج جواز حكايتها على اللفظ بما قاله المتكلم من اللحن، فذهب بعضهم إلى جوازه محتجا بأنك إنما تذكر اللفظ الذي سمعت، فتورده كما سمعته، والصحيح أنه لا يجوز، لأنهم إذا جوزوا حكاية الجملة المعربة على المعنى مع صحة اللفظ، وجب أن يلتزموا حكاية الملحونة على المعنى؛ لفساد اللفظ.

قوله: نعم وبلى:

(١) زيادة يقتضيهما السياق .
(٢) هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة، وقيل هو للفرزدق، وليس في ديوانه، وتامه: وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد . الخزانة ١ / ٤٤٤، شرح المفصل ١ / ٩٩، ١٣٢ / ٩، الإنصاف ١ / ٦٦، الهمع ٣٢ / ٢ شرح شواهد المعنى، ص ٤٨٤ .

هذه حروف للتصديق، فلا يجاب في بلى نعم^(١)، وبلى وأجل وجير وإي وإن،
 فعن كما ذكر المصنف رحمه الله من أنها في الخبر لتصديق ما قبلها إيجاباً كان أو نفيًا،
 كما مثل المصنف، وأمّا في الطلب [١٢٥ ب] كالأمر فهي عدّة، كقولنا: نعم، لمن
 قال: أعط زيدا درهما، وأمّا في الاستفهام ففي قول المصنف رحمه الله أنها عدة نظر،
 فإنها في الاستفهام قد تكون عدة، وقد تكون تصديقا، فمثال كونها عدة قولك في
 جواب من قال لك: هل تعطيني درهما: نعم، فهانها هي عدة، وأمّا إذا قال لك: هل
 قام زيد، إذا لم يقم زيد، لا، بمعنى التقرير، فقلت في جوابه نعم، فهي هنا لتصديق ما
 قبلها من إيجاب أو نفي، كحاله إذا لم يصحب الاستفهام، والفرق بينها وبين بلى ما
 ذكره المصنف رحمه الله، من أن نعم تصدق ما قبلها على ما هو عليه إيجاباً ونفيًا، وبلى
 توجب المنفي، نحو قولك: بلى، لمن قال: لم يقم زيد، أو ألم يقم زيد، ولم ترد به التقرير،
 إذا أردت أن القيام قد حصل، ولذلك أجابوا قوله تعالى: [ألست بربكم]^(٢) بأن
 قالوا: بلى، قال العلماء: لو قالوا عوض بلى نعم كفروا من حيث كانوا مصدقين
 بالنفي.

قوله: وقد تقع نعم في جواب النفي إلى آخره^(٣):

حرف الاستفهام إذا دخل على النفي يدخل بأحد معنيين، إمّا أن يكون
 الاستفهام عن النفي هل وجد أم لا، فيبقى النفي على ما كان عليه، أو التقرير
 كقولك: ألم أحسن إليك، وقوله تعالى [ألم يجدك يتيما فاوى]^(٤) فإن كان المعنى
 الأول لم يجز دخول نعم في جوابه إذا أردت إيجابه، بل تدخل حينئذ بلى، وإن
 كان المعنى الثاني، وهو التقرير، فللكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه نفي دخل عليه

(١) أي لا يسد أحدهما مكان الآخر، فالذي جوابه بلى لا يجوز أن يجاب عنه بنعم، والعكس صحيح .

(٢) الأعراف ١٧٢

(٣) تمام الفقرة: المصاحب لأداة الاستفهام، والمراد إيجاب النفي إذا أمن اللبس، وذلك بالنظر إلى المعنى ؛ لأن

التقدير في المعنى إيجاب المقرب ١/٢٩٤ .

(٤) الضحى ٦

الاستفهام، ومعناه الإثبات، فبالنظر إلى لفظه تجيبه ببلى، وبالنظر إلى معناه، وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم، وهذا معنى قول المصنف رحمه الله: وذلك بالنظر إلى المعنى إذا أمن اللبس، أي إذا علم أن المراد في الكلام التقرير، لا الاستفهام عن النفي، والذي يقرر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج رحمه الله: فإذا أدخلت على ليس ألف الاستفهام كانت تقريراً، ودخلها معنى الإيجاب، فلم يجى معها أحد؛ لأن أحداً إنما يجوز مع حقيقة النفي، لا تقول: أليس أحد في الدار، لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحد في الدار، وأحد لا يستعمل في الواجب، ولذلك لا يجوز أن تجيء إلا مع التقرير، لا تقول: أليس زيد إلا فيها، لأن المعنى يؤول زيد إلا فيها، وإذا لا يكون كلاماً.

قوله: مجرى الظن في العمل والمعنى (١):

أمّا العمل فبالإجماع، وأمّا المعنى ففيه خلاف، منهم من قال: إنها على معناها، وإن أعملت عمل الظن، ومنهم من قال، وهو الصحيح: إن معناها كمعنى الظن، واستدل بقول الشاعر (٢):

٣٠٩ — إذا قلتُ أئبي آيبٌ أهلَ بلدةٍ نزعْتُ بها عنه الوليَّةَ بالهَجْرِ. (الطويل)
ألا ترى أن المعنى إذا ظننت أو قدرت، ولذلك فتح همزة أئبي.

قوله: في إحدى الروايتين:

يعني فيمن روى هزير (٣) بالنصب، وأما من رواه بالرفع فالقول على بابه.

قوله: لمخاطب:

قال سيبويه رحمه الله: ولم يجعلوها كأظن ونظن ويظن (٤) في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه.

(١) في المقرب ٢٩٥/١: في المعنى والعمل .

(٢) للحطيئة جرول بن قيس، ويروى: حططت، ووضعته، والولية: البرذعة، والضمير في بما يرجع إلى البلدة، وفي

عنه إلى بعيره الخزانة ٤٤٠/٢، شرح الأشموني ٢٩٤/١، شرح الجمل ٤٦٤/٢

(٣) كلمة في بيت شعر ورد في المقرب ٢٩٥/١، وهو: تقول هزير الريح مرت بأثاب

(٤) الكتاب ١٢٢/١، وفيه: ولم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام

قوله: أداة الاستفهام:

لا يريد بالأداة هنا الحرف فقط، بل ما يدل على الاستفهام حرفا كان أو إسما،
بدليل استشهاده بقول الشاعر(١):

٣١٠ — متى تقول القُلصَ الرُّوَّاسِما البيت (الرجز)

وكذلك مثل سيبويه رحمه الله أيضا: متى تقول زيدا منطلقا.

قوله: إلا بظرف:

مثاله: اليوم تقول زيدا منطلقا، أو مجرور، مثاله: أفي الدار زيدا منطلقا، وينبغي أن

يضيف إليه: أو أحد مفعوليهما، كقول الشاعر(٢):

٣١١ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكُ أَمْ مُتْجَاهِلِينَا. (الوافر)

ففصل بقوله: جهالا، وليس بمجرور ولا ظرف .

قوله: فإن كان مصدرا له، أو صفة للمصدر، لم تحكه:

إنما لم تحكه لأننا قدمنا أن الحكاية إيراد لفظ المتكلم ... إلى آخره، وقوله ليس

بلفظ المتكلم، فلذلك لم يحكه، ووجد فيه حد المفعول المطلق، فنصبه على أنه مفعول

مطلق، وأما صفة المصدر في نحو: قال عمرو باطلا، وقال حقا أو صحيحا، فاختلف

في نصبه، فمنهم من قال: إنه صفة لمصدر محذوف، كأنه قال قولاً حقا، واستضعفه

بعضهم بأن قال: حقا ليس من الأسماء الجارية، والوصف بالأسماء غير الجارية نحو:

مررت برجل حجر الرأس، ليس بقياس، ومنهم من قال: إنه منصوب على أنه مفعول

(١) لهدبة بن خشرم العنزي، ويروي: أم خازم وخازما . وبعده: يدين أم قاسم وقاسما . القلص: مفردا قلوص

وهي الناقة الشابة، وأول ما يركب من إناث الإبل، الرواسم: جمع راسمة وهو اسم فاعل في الرسيم وهو

ضرب من سير الإبل الخثيث، يدين: يقربن، أم قاسم: كنية امرأة . شواهد التوضيح، ص ٩٢، شرح

الأشعبي ٢٩٢/١، المقرب ٢٩٥/١، شرح ابن عقيل ٤٤٧/١

(٢) للكُميت، أراد ببني لؤي جمهور قريش كلها، والمتجاهل: من يستعمل الجهل وليس من أهله . الكتاب ١/

١٢٣، شرح الجمل ٤٦٣/٢، الخزانة ٤٣٩/٢، المقتضب ٣٤٩/٢

به، وهو الأقرب على رأي المصنف رحمه الله، ذكر ذلك في شرحه الجمل^(١) وصححه، وليس في لفظه هنا ما يصرح بمذهب.

قوله: وإن لم يكن اسماً إلى قوله: إذ ذاك كما تحكي الجملة^(٢):

اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من زعم أنه لا يحكى، ومنهم من جوز حكايته، ومبنى هذا الاختلاف على النظر إلى اللفظ أو المعنى، فمن نظر إلى اللفظ قال: هذا مفرد، والمفرد لا يحكى، فقال: كما تقدم من أن وصفها حكاية الجمل، فيعرب إبراهيم في هذه الآية^(٣)؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، ومن نظر إلى المعنى علل بما ذكره المصنف رحمه الله من كون عامله مضمراً، إذ المفرد لا يتكلم به وحده، فصار بالنظر إلى المعنى جملة، أو مشبهاً للجملة فحكاه، وينبغي أن يقول: فلا بد من أن يكون عامله مضمراً، أو ما به يصير هذا جملة، فإننا إذا قلنا: قال زيد عمرو، وقال القائل: قد قال عمرو منطلق، لم يكن الضمير هنا عاملاً على مذهبنا، بل الخبر الذي يصير به عمرو جملة، أو مبتدأ يكون عمرو خبره، كما قدر المصنف رحمه الله في: طعم مدامة^(٤)، قال ابن عصفور رحمه الله في شرح الجمل^(٥): والصحيح أنه لا يجوز فيه غير الحكاية، لأن الحكاية إما أن ترجع إلى اللفظ، أو إلى المعنى، وباطل أن ترجع في مثل قولك: قال زيد عمرو، إلى المعنى، لأن عمراً اسم شخص، والأشخاص ليست من جنس المقولات، فلم يبق إلا أن ترجع الحكاية إلى اللفظ، وإن كان كذلك فينبغي أن تحافظ على لفظ المتكلم بعمرو من رفع أو نصب أو خفض.

قوله: وأما المفرد فإن كان جملة في الأصل حكيته:

(١) شرح الجمل ٤٦٢/٢

(٢) تمام الفقرة: لها فلا بد أن يكون عامله مضمراً، إذ المفرد لا يتكلم به وحده فتحكيه إذ ذاك كما تحكي الجملة

المقرب ٢٩٦/١

(٣) يعني قوله تعالى [يقال له إبراهيم]

(٤) من بيت شعر في المقرب ١٩٦/١، وهو: إذا ذقت فاما قلت طعم مدامة

(٥) شرح الجمل ٤٦٢/٢

يريد بالفرد هنا غير ما أراد به فيما تقدم، لأنه فيما تقدم يريد بالفرد لفظ المفرد، سواء أكان في المعنى نائبا عن الجملة أو لا، وهنا يريد به أن يكون المعنى مفردا، بدليل تمثيله بتأبط شرا فيما بعده، وحكم الجملة الاسمية نحو: زيد منطلق، إذا سميت بها في الحكاية حكم ما مثل به من الجملة الفعلية، نحو: تأبط شرا، وليس المراد بالحكاية هنا وقوعه بعد القول، كما كان المراد بالحكاية فيما تقدم، بل المراد به هنا إبقاء لفظه على ما كان عليه حين النقل إلى التسمية، وقول: هذا تأبط شرا، ورأيت تأبط شرا، ومررت بتأبط شرا، وكذلك ما بعده من المحكيات جُمع.

قوله: نحو تسميتك بحرف عطف ومعطوف:

وجه الشبه هذا بالجملة، أن حرف العطف يوجب لما بعده إعرابا، فأشبه العامل، لأن العامل يوجب لما بعده إعرابا.

قوله: فإذا كان حرف الجر على حرف واحد أو على حرفين ثانيهما حرف علة

حكيت لا غير:

أمّا الحكاية إذا كان على حرف واحد فلا تصح الإضافة التي يجوز فيما عداها، على ما ذكره المصنف رحمه الله، وإنما امتنعت الإضافة لما تؤدي إليه من جعل اسم معرب على حرف واحد، وهذا لا نظير له، وكذلك الحرفان إذا كان ثانيهما حرف علة ؛ لقلّة نظيره نحو: ذي مال، وفي زيد، بمعنى فمه، ولنا مندوحة عن ذلك إلى الحكاية، فلا نصير إلى ما قلّ نظيره، أو لا نظير له.

قوله: وإن شئت أعربت:

إنما جاز الإعراب لشبه حرف الجر هنا ومجروره بالمضاف والمضاف إليه، نحو: عبد الله، إذا سمينا به، ووجه الشبه أنه خافض ما بعده، كما أن المضاف كذلك، وأزيد من حرف، ولم يقلّ نظيره، كما أن المضاف كذلك، ونحن نعرب عبد الله إذا سمينا به، فلذلك جوّزنا إعراب نحو: من زيد، ومنذ يومين [ب] إذا سمينا بهما.

قوله: بمضاف ومضاف إليه:

مثاله عبد الله، أو بتابع ومتبع، مثاله: زيد وعمرو العاقل، وزيد نفسه، وغير ذلك، أو باسم مطوّل، مثاله: ضارب زيدا، ومضروب غلامه، وضرب عمرو زيدا، وحسن زيدا وجهه، وخير من زيد، وغير ذلك.

قوله: فتجعل إعراب المتبع على حسب العامل إلى آخره (١):

إنما أعرب الأول على حسب العامل لأنه اسم مفرد قابل للإعراب، وقد دخل عليه عامل إعراب فتعربه، كما كان يعرب قبل النقل والتسمية به إذا دخل عليه عامل، وتجعل الثاني على ما كان يستحقه قبل النقل والتسمية به، ليعلم أنه منقول، ولم تحك لفظ الأول على الصورة التي كان عليها قبل التسمية، كما حكيت تأبط شرا، ونحوه.

قوله: نحو أنت:

هو مركب من أن والتاء التي للخطاب، والدليل على أن أن وحده هو الضمير انفراده في قولهم: أنا فعلت، والألف التي تلحقه للوقف، بدليل حذفها للوصل.

قوله: هلم:

هي مركبة إجماعا، واختلفت في أصلها، فقال الخليل والبصريون أصلها ها م، فها للتنبيه، ولم فعل أمر من قولهم: لم الله شعنه، أي جمعه، أي: لم نفسك إلينا، فحذفت ألفها تخفيفا لكثرة الاستعمال، ونظرا إلى أن أصل لام لم السكون، فحركتها عارضة بنقل حركة الميم المدغمة إليها، وقيل بل ركنائها مع الميم قبل الإدغام، فسقطت همزتها للدرج، إذا كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلنا حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمنا معا، فصار هلم، وقال الفراء: أصله هل أم، أي اقصد،

(١) تمام الفقرة: وتجعل التابع على حسب المتبع، وتجعل إعراب المضاف على حسب العامل الذي تقدمه، وإعراب المضاف إليه خفضا على كل حال، وتجعل إعراب الاسم المطول على حسب العامل الذي يتقدمه، ويبقى معموله على ما كان عليه قبل التسمية به . المقرب ٢٩٧/١

فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام، وحذفتها فصار هلم، واستضعف بعضهم ذلك، وقال: إن هل للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هنا، وأجاب شيخنا عن ذلك بوجهين، أحدهما: أن التركيب قد يغير المعنى، والثاني: أن هل ليست التي للاستفهام، بل هي التي للزجر والحث، واختلفت العرب فيها، فأهل الحجاز يجعلونها بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، وبنو تميم يبرزون فيها الضمير في التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فيقولون: هلمان، وهلموا وهلمي، وهلمنن بضم الأولى وإسكان الثانية؛ لاتصال ضمير الفاعل المتحرك به كضربن، وعدم الإدغام بسكون الميم الثانية، وتخفيف النون كما في ضربن، هذا على النصب، وأكثر الكوفيين، وقال الفراء: الصواب هلمن بفتح الميم والنون وتشديدهما، لأن هذه النون يلزم فيما قبلها السكون، فزادوا نونا ساكنة قبلها؛ لتسلم فتحة الميم، وتكون النون وقاية لها، وحكي عن بعضهم هلمين يا نسوة، يجعل الزائد للوقاية، قال الشيخ رحمه الله: وذا شاذ، قيل: من لم يبرز فيها ضميرا اعتقدها اسم فعل، ومن أبرز الضمير اعتقدها فعلا، وقال شيخنا رحمه الله: من أبرز الضمير غلب فيها جانب الفعلية، وهي اسم عندهم، بدليل إلزامهم الفتح لميمها، إذا لم يبرز فيها ضمير، وكان القياس فيمن اعتقد فيها الفعلية، أو غلب فيها جانب الفعلية أن يجريها مجرى رد في تحريكها بثلاث الحركات، لكنهم التزموا فتحها طلبا للتخفيف، كما فعلت بالتركيب، قال أبو علي رحمه الله: وأما هلم فمفتوحة عند الجميع، وتكون هلم متعدية بمعنى هات، ولازمة بمعنى تعال وأقبل، قال الله تعالى: [قل هلم شهداءكم] (١) فعداه، وقال تعالى: [هلم إني] (٢) فلم يعده، ومما يدل على أهمها صارا كالكلمة الواحدة اشتقاقهم منها فعلا، كما سبق من الكلمة الواحدة، حكى الأصمعي رحمه الله أن الرجل يقال له: هلم، فيقول: لا أهلم بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وتشديد الميم وفتحها، كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب.

(١) الأنعام ١٥٠

(٢) الأحزاب ١٨

قوله: نحو حبذا:

عندي في ذكرها هنا نظر، فإنه من قبيل التسمية [١٢٧ أ] بالجملة من حيث كان فعلا وفاعلا، فذكره في مشبه الجملة لا يستقيم، وقد تقدم الكلام على حبذا بما فيه مقنع.

قوله: من اسم وصوت كعمرويه (١):

عمرو مصدر عَمَرَ الرجل بالكسر يعمر عَمْرًا وَعُمْرًا، كلاهما على غير قياس، لأن قياس مصدره التحريك، أي عاش زمانا طويلا، ومنه قولهم: أطال الله عَمْرَكَ وَعُمْرَكَ، وهما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح، وحكى اللبلي (٢) في شرح الفصيح ضم العين أيضا في القسم، لكنه قليل، فإذا أدخلت عليه اللام، رفعت بالابتداء قلت: لَعَمْرُ الله، واللام لتوكيد الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: لَعَمْرُ الله قسمي، ولَعَمْرُ الله ما أقسم به، فإن لم تأت باللام نصبتَه نصب المصادر، وقلت: عَمَرَ الله ما فعلت كذا، وعَمَرَكَ الله ما فعلت كذا، والمعنى لعمر الله، وعَمَرَ الله: أحلف ببقاء الله ودوامه، وإذا قلت: عَمَرَكَ الله، فكأنك قلت: بتعميرك الله، أي بإقرارك له بالبقاء، وويه صوت، وهما مبيان، أمّا الأول فلإنزاله منزلة صدر الكلمة من عجزها، والثاني لأنه صوت، وحكم الأصوات البناء، لعدم العقد والتركيب، وحكى ابن الحاجب رحمه الله إعراب آخره، كإعراب بعلبك، هكذا قال النحاة كلهم في عمرويه أنه مركب من اسم وصوت، ولم أر أحدا ذكر ويه هنا منقولة من التي هي اسم فعل، وكان الظاهر أنهم لم يجعلوها التي هي اسم فعل؛ لأن تلك مبنية على الفتح، وعمرويه إذا بني فعلى الكسر، قال ابن سيده: ويه إغراء،

(١) في المقرب: كسيويه

(٢) أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن أبي الحاج القرشي الفهري اللبلي، صنف شرح الفصيح، وكتاب وشي الخلل في شرح أبيات الجمل، وشرح الفصل، وبغية الآمال في كيفية النطق بجميع مستقبلات الأفعال، اقترحه عليه الغز بن عبد السلام، وتوفي بتونس سنة ٦٩١ هـ • إشارة التعيين، ص ٥٣، بغية الوعاة ١/

ومنهم من ينون، فيقول: ويهاً، الواحد والاثنان والجمع، والمذكر والمؤنث في ذلك سواء، قال سيبويه رحمه الله: أمّا عمرويه وما أشبهها فالزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية، جعلوا ذا بمتزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطّوه درجة عن إسماعيل وشبهه، وجعلوه في النكرة مثال غاقٍ منونة مكسورة في كل موضع^(١)، قال الجوهري رحمه الله: وعمرويه شينان جعلاً واحداً، وكذلك سيبويه ونفطويه، وبني على الكسر لأن آخره أعجمي مضارع للأصوات، فشبهه بغاقٍ، فإذا نكّرتَه نونت، فقلت: مررت بعمرويه وعمرويهٍ آخر، وذكر المبرد في تشبيته وجمعه: العمرويهان والعمرويهون، وذكر غيره أن مَنْ قال: هذا عمرويهٌ وسيبويهٌ، ورأيت سيبويهَ فأعربه، ثناه وجمعه، ولم يشترطه المبرد^(٢). فهذا الجوهري قد وافق ابن الحاجب رحمه الله في حكاية إعرابه.

قوله: وإن لم يكن جملة ولا مشبهاً بها إلى قوله: في لغة أهل الحجاز^(٣):

أهل الحجاز يحكون العلم بعد مَنْ على إعرابه في كلام المتكلم أولاً، فيقولون: مَنْ زيدٌ، لمن قال: جاءني زيدٌ، ومَنْ زيداً، لمن قال: رأيت زيداً، ومَنْ زيدٍ^(٤)، لمن قال: مررت بزيدٍ، وإنما ألزم أهل الحجاز العلم الحكاية لما يُخاف من اللبس إذا قال: مَنْ زيدٌ بالرفع في الاستثبات عن رأيت زيداً، لتوهم السامع بمخالفة الإعراب أن الثاني غير الأول؛ لكثرة ما يعرض في العلم من المشاركة في الاسم، مع كثرة تطرق التغيير إلى الأعلام، نحو: حيوه ومجيب والرحيم، والتكثير، ويكفي من التغيير كون أكثرها منقولة، والتغيير يؤنس بالتغيير، ومع أن مَنْ اسم مبني، فلا يظهر فيه قبح الحكاية، من حيث لم يظهر فيها رفع الابتداء، فلا يستقبح مجيء الخبر على صورة منصوب، وإعرابه يحلّ كل

(١) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (وى ه)

(٢) الصحاح، مادة (عمر)

(٣) تمام الفقرة: لم يجر فيه حكاية إلا في الاستثبات بمن عن الأسماء الأعلام، أو ما جرى مجراها في لغة أهل الحجاز

المقرب ٢٩٨/١

(٤) كُتبت: مررت بزيد

الوجوه، إمّا من مبتدأ، وزيد خبره، أو بالعكس، لكون زيد معرفة، ومَن نكرة، كما ذكر المصنف فيه، وأمّا بنو تميم فإنهم يرفعونه على كل حال البتة، ولا يحكونه، فيردونه إلى القياس، ويجرونه مجرى غيره من الأسماء الظاهرة.

قوله: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً:

كأن قائله سمع من يقول: هاتان تمرتان، ورأيت قرشياً، فقال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً، حاكياً لفظه على ما سمعه، وإنما جعل أهل العربية مثل هذا شاذاً، لأنه إذا كانت الأعلام مع كثرة ما يدخلها من التغيير الذي ذكرنا ترك بنو تميم حكايتها، وألزموا ذلك بالألّا يحكى مثل هذا أجدر وأولى.

قوله: عن علم أو لقب أو كنية:

هذا التفصيل لزيادة [١٢٧ ب] البيان، وإلّا فالجميع يشمله اسم العلم.

قوله: ولا يحكى إلّا بشرط إلى قوله: بتابع من التوابع (١):

إنما لم يحكه أهل الحجاز إذا دخل على مَن حرف عطف، نحو: ومَن زيد، أو فمن زيد، أو أتبع العلم بتابع، نحو أن تقول: رأيت زيداً العاقل أو نفسه، فيقول المستثبت: مَن زيد العاقل، أو من زيد نفسه بالرفع، ولا يحكى، لأن اللبس الذي جوّزنا لأجله الحكاية منتف، إذ يُستبعد أن يعيد التابع، ويكون الثاني غير الأول، أو يعطف على ما قبله من كلام المتكلم، ويريد به غيره من أراد.

قوله: ما عدا العطف:

إنما جاز في التابع إذا كان معطوفاً أن يحكى العلم، ولم يجز في غيره من التوابع؛ لأن العطف من التوابع غير الميئنة للمتبوع، بخلاف غيره من التوابع، فلذلك جاز فيه أن يتوهم ما ذكرنا من اللبس، فجازت حكاية العلم فيه، على ما سيجيء.

قوله: إلّا أن يكون التابع إلى قوله: زيد بن عمرو (١):

(١) تمام الفقرة: أن يدخل على مَن حرف عطف، وأن لا يكون الاسم المحكى متبوعاً بتابع من التوابع، المقرب ١/

إنما جاز حكايته، هذا وإن كان متبوعا، لما ذكره من كون الصفة والموصوف هنا كالشيء الواحد، على ما مرّ دليله في باب النداء، فلمّا تترلا مترلة الشيء الواحد حكى، كما يحكى العلم على انفراده.

قوله: فإن اجتمع ما يحكى إلى قوله: إن تقدم الرجل (٢):

هذا مثال العطف الذي استشاه بقوله: ما عدا العطف، وروعي المتقدم هنا لقوته بتقدمه، كما روعي في مواضع كثيرة، قد تقدم بعضها في باب العدد، نحو: عندي ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط.

قوله: وبعض العرب يحكى سائر المعارف:

في المقتضب للمبرد رحمه الله كان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف (٣)، ولم يحك ذلك سيبويه رحمه الله، قال السيرافي: ما أدري من أين لأبي العباس هذه الحكاية، قال ابن عصفور في شرح الجمل له (٤): وبعض العرب يحكى سائر المعارف، وإن لم تكن أعلاما، وذلك قليل، إنما يكون على لغة من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيا، قل شيخنا رحمه الله: وعلى قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيا، فلا يختص بالمعارف، وهو قليل.

قوله: إلا المضمرة والمشار:

يعني أنهما لا يجوز حكايتهما، وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلا منهما لا يدخله لبس، وحكى عن بعض العرب أنهم يحكون الاسم المعرفة غير العلم على حسب ما تحكى المذكرات، فيما سيجيء بعد.

قوله: وذلك قليل جدا:

(٢) تمام الفقرة: مع المتبع كالشيء الواحد، فإنه لا يجوز حكايته، نحو: زيد بن عمرو . المقرب ١ / ٢٩٨
(٣) تمام الفقرة: مع ما لا يحكى بيت الكلام على المتقدم، فنقول في الاستنبات عن زيد ورجل من قول القائل:
رأيت زيدا ورجلا، من زيدا ورجلا، ومن رجل وزيد، إن تقدم الرجل . المقرب ١ / ٢٩٨
(٤) المقتضب ٢ / ٣٠٩، وفيه: وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بأنها وباب الأعلام واحدا .
(٤) شرح الجمل ٢ / ٤٦٦

يعني حكاية سائر المعارف ؛ لأن المشهور إنما هو حكاية الاسم العلم في لغة أهل الحجاز، كما تقدم من احتمال الأعلام التغيير.

قوله: ومَن في جميع ذلك:

تقدم إعراب هذا اللفظ.

قوله: وإذا استثبت بمن عن نكرة:

إنما ألحقت هذه الحروف في الاستثبات عن النكرة، وإن كان القياس إذا استفهم عن شيء أن يعاد ذلك الشيء بعينه، لَمَّا لم يمكن إعادة النكرة هنا، لأن النكرة إذا أعيدت بلفظها كان الثاني غير الأول، لو قال إنسان: جاءني رجل، وضربت رجلا، لكان رجل الثاني غير الأول، وهذا الذي حمل القائل في قوله تعالى: [فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا] (١) على أن قال: لن يغلب عسر يسرين، لَمَّا كان العسر مكررا بلفظ المعرفة كان الثاني الأول، واليسر مكررا بلفظ النكرة، كان الثاني غير الأول، على ما قد عرف في القواعد، ولذلك قالوا: إنه متى أريد إعادة النكرة أعيدت بلفظ المعرفة، كما قال تعالى: [كما] (٢) أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول] (٣) وذلك أنه لَمَّا تقدم ذكره صار معهودا، فأعيد بلفظ الألف واللام التي للعهد، وإن أعيدت النكرة في الاستثبات بلفظ المعرفة، ربما ظن أنه معهود غير الأول، فلما لم تحل حينئذ إعادة لفظ النكرة من الاستثبات من لبس، أو تحقيق أنه غير الأول، فرّوا من إعادة النكرة إلى هذه الحروف التي حكوا بها، على ما سنذكره الآن.

قوله: ألحقتها واوا في الرفع إلى قوله: ومني (٤):

(١) الشرح، الآياتان ٥، ٦

(٢) كتبت: إنا، وهو خطأ

(٣) المزمّل ١٥، ١٦

(٤) تمام الفقرة: وألغا في النصب وياء في الخفض، وسواء كان الاسم مفردا أو غير مفرد، ومذكرا أو مؤنثا،

فتقول: منو ومنا ومني • المقرب ١ / ٢٩٩

لما لم يمكن إعادة لفظ النكرة لما ذكرنا، اعتاضوا بما يجانسها [١٢٨ أ] من حروف المد، ملحقة بلفظ من كلام المستثب، ثم منهم من لا يزيد على الأحرف الثلاثة استثبت عن مفرد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث ؛ لأنه اكتفي بعلم المخاطب إذا رأى ما في اللفظ المستثب من الحروف المقابلة ما في لفظه من إعراب أنه مستثب، كما تقدم في كلامه، ولم يحتج إلى التثنية والجمع، والتأنيث كذلك.

قوله: ومنهم إلى قوله: فإن وصلت (١):

لما لم يمكن حكاية إعراب المثنى بغير علامة التثنية، أتى بها هذا القائل، ولم يكتف بما اكتفى به المتكلم بتلك اللغة التي ذكرناها قبل هذا، وأتى بعلامة الجمع في الاستثبات عن المجموع، وإن كان في المجموع ما يمكن حكاية إعرابه من غير علامة جمع كجمع التكسير، لكن لما لزم في جمع المذكر السالم أجري الباب على سنن واحد، ولأنه لو اقتصر في المكسر على الحروف التي يأتي بها في الاستثبات عن المفرد، ألبس الواحد بالجمع، فإذا عدل إلى علامة جمع المذكر السالم، وفي جمع المؤنث اكتفي بعلامة التأنيث عن الإعراب ؛ لأن التأنيث ألزم من الإعراب، ولم يسكن النون في الواحد ؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا إلا الألف وحدها، فلذا احتاج إلى تحريك النون، وفي المؤنثان تقول: منتان رفعا، ومنتين نصبا وجرا، بسكون النون الأولى والثانية، والجمع بين تاء التأنيث وعلامة التأنيث لثلاثا يلبس بالمفرد حين قلت فيه: منان ومنين، وتقول في جمع المؤنث: منات، فتأتي بعلامة جمع المؤنث، ولم تستعن بحكاية الإعراب؛ لثلاثا يلبس، والنون الأخيرة في منان ومنين ومنون ومنين ساكنة، وكذا التاء في منات، لأن هذه الزيادات لا تثبت إلا في الوقف، ولا يكون الوقف على متحرك،

(٤) تمام الفقرة: من يلحقها علامة تدل على التثنية والجمع والتأنيث، فيقول في الاستثبات عن رجلين: منان في الرفع، ومنين في النصب والخفض، وفي الاستثبات عن امرأتين: منتان في الرفع، ومنتين في النصب والخفض، بسكون النون، وفي الاستثبات من نساء منات، وفي الاستثبات من رجال: منون في الرفع، ومنين في النصب والخفض، فإن وصلت ٠٠٠ المقرب ٢٩٩/١

فإن قيل: إذا لم يكن الوقف على متحرك كما ذكرت، فما الحاجة إلى قول المصنف رحمه الله بتسكين النون، فالجواب أن للوقف وجوهاً ستذكر في باب الوقف إن شاء الله، فأحب أن يُعلم أنه لا يجوز منها في باب الحكاية إلاّ السكون دون غيره، فلذلك نص عليه، وكذلك فعل غيره من النحاة رحمهم الله أجمعين.

قوله: فإن وصلت حذف هذه العلامات^(١):

جميعها في الوصل، يدل ذلك على أنها ليست بإعراب إذ تُحذف كانت قاعدة الإعراب أن يثبت وصلاً، ويحذف وقفاً، على العكس من حال هذه الزوائد فإن قيل: فإن لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً، ويحذف وصلاً، وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين، أو المخاطبة المؤنثة وأكد، فإنه يحذف منه الضمير، ونون الرفع لنون التوكيد، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد في الوقف، وأعيد الضمير، ونون الإعراب اللذان حذفنا لنون التأكيد، فهذا إعراب يثبت وقفاً، ويحذف وصلاً، قيل: الحذف هنا إنما كان لعارض، فأعيد عند زوال العارض، بخلاف هذه الزيادات فإنها تحذف وصلاً لا لعارض، فدل ذلك أنها ليست بإعراب.

قوله: وإن استثبت بأيّ إلى آخره^(٢):

الاستثبات بأيّ عن الذكرة يحكى إعرابه في أيّ؛ لأنها معربة، فتقول: أيّ بالرفع لمن قال: هذا رجل، وأيّا بالنصب لمن قال: رأيت رجلاً، وأيّ بالجر لمن قال: مررت برجل، فما ظهر في لفظ أيّ من الحركات ليس بإعراب، لفساد اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ فلأنه يؤدي إلى أن يكون العامل في كلام غير المتكلم، وأمّا المعنى فلأنه يصير تقديره ضربت إياه، وليس المعنى على ذلك، بل ما ظهر في لفظ أيّ من الرفع والنصب والجر حكاية، ومحله الرفع بالابتداء في الأحوال كلها؛ لأنه اسم مجرد من العوامل اللفظية، وتقديره خبرها هو، كأنك قلت: أي هو، وقد صنعوا في أيّ [١٢٨ ب]

(١) في المقرب: العلامات

(٢) تمام الفقرة: قلت: أيّ في الرفع، وأيّا في النصب، وأيّ في الحذف، المقرب ١/٢٩٩

صنيعهم في مَنْ، حيث جعلها بعضهم بلفظ الإفراد والتذكير على كل حال مع المذكر والمؤنث، المفرد والمثنى والمجموع، وثنى بعضهم، وجمع وأنث، ولم يذكر حال أيّ في حكاية المعرفة، ولم يحك العلم بعد أيّ، كما حكى بعد مَنْ، لظهور الحركات في أيّ، ولم يكتفوا في المعرفة بلفظ أيّ، كما اكتفوا في النكرة، بل تقول: أيّ لمن قال: جاءني زيد، وأيّ زيد، لمن قال: رأيت زيدا، وأيّ زيد، لمن قال: مررت بزيد بالرفع في لفظ زيد لا غير، وإلزامهم إعادة لفظ المعرفة للفرق بين المعرفة والنكرة.

قوله: ولا يحذف شيء من هذه العلامات في الوصل:

يعني مع أيّ، لكون أيّ معربة، والإعراب لا يحذف في الوصل، بخلاف مَنْ.

قوله: وحكى يونس رحمه الله إلى قوله: مَنْ مَنْأ:

قال سيبويه رحمه الله: وهذا بعيد لا يتكلم به، ولا يستعمله العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس رحمه الله إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كل أحد^(١)، وينبغي لهذا أن لا يقول: منو في الوقف، ولكن يجعله كأبيّ، يعني يجعلها معربة كأبيّ، ويخلع منها معنى الاستفهام، فلذا استبعده يونس رحمه الله.

قوله: وعلى هذه اللغة:

التخريج الذي خرج عليه المصنف البيت^(٢) أحسن مما خرجه عليه الزمخشري^(٣) من ارتكاب الشاعر شذوذين: إلحاق العلامة في الدرج، وتحريك النون، قال شيخنا رحمه الله في البيت: وإنما يجوز منون على ذا، يعني على حكاية يونس فيها الإعراب، وقال: قيل ذلك، ويحتمل أنه حمل الوصل على الوقف، وحرك النون لاجتماع

(١) الكتاب ٤١١/٢

(٢) البيت هو: أتوا ناري فقلت منون أنتم

(٣) الفصل، ص ١٤٧ - ١٤٨

الساكنين، لأنهما لا يجتمعان في الوصل، وهذا البيت قيل إنه لتأبط شرا، وقيل لشمر بن الحارث الطائي^(١)، وقيل لغيره، وبعده^(٢):

٣١٢ — فقلتُ إلى الطعامِ فقالَ مِنْهُمْ

زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامَا. (الوافر)

وليس عموا صباحا من هذه القطعة، بل هي لجذع بن سنان الغساني، ومن هذه القطعة:

٣١٣ — نزلتُ بِشِعْبِ وادي الجِنِّ لَمَّا

رَأَيْتُ اللَّيْلَ قد نَشَرَ الجَنَاحَا^(٣). (الوافر)

قوله: وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها:

قد بيّنا وجه ندورها في استبعاد يونس لها.

قوله: ومن العرب إلى قوله: أن يقول مَنْ هُمْ فلا تحكى^(٤):

قال سيبويه رحمه الله^(٥): وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم، فيقول:

مع مَنِينٌ، وقد رأيتُه، فيقول: مَنَّا، وذلك أنه سأله على أن الذين ذُكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهذا ينبغي له أن يسأل في ذا

(١) قال صاحب الخزانة ٦/ ١٧٠: والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره، ونسبها لشمر بن الحارث الضبي، مصغر شمر قال أبو الحسن فيما كتبه على نوادر أبي زيد: سمير المذكور بالسین المهملة .

(٢) انظر الكتاب ٤١١/٢، الكشاف ٢٨/١، وقد نسبة الزمخشري للفرزدق، شرح المفصل ١٦/٤، الخزانة ٦/ ١٧٠.

(٣) نسبة العيني لشمر بن الحارث الضبي، وقيل لجذع بن سنان الغساني، وقبله:

أَنَا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عَمُوا صَبَاحَا

وقد غلّط الزجاجي هذه الرواية، وقال إن الرواية: عموا ظلاما، وليس الأمر كما يظن، بل كل واحدة من الروایتين صحيحة، فهو على رواية: عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السخيتاني عن أبي زيد الأنصاري، وعلى رواية عموا صباحا من أبيات لجذع بن سنان الغساني، قيل: وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب . شرح المفصل ١٧/٤، شرح الأشتوني ٣٩٥/٢، المقرب ٣٠٠/١، جمل الزجاجي، ص ٣٣٦، الخزانة ٦/ ١٧٧.

(٤) تمام الفقرة: من يجري سائر المعارف مجرى النكرة في الاستثبات بمن وبأي، سُمع من العرب من يقال له ذهب معهم، فيقول: مع مَنِينٌ، والأحسن أن تقول: مَنْ هُمْ، فلا تحكى . المقرب ٣٠٠/١.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢

الموضع كما سأل حين قال: رأيت رجلا، انتهى كلام سيبويه رحمه الله، قال شيخنا رحمه الله: وجاز في المضمرة؛ لأنه يعود على معرفة ونكرة، فكأنه رآه عاد على نكرة، فاستفهم عنه كما استفهم عن النكرة.

قوله: ولا بدّ من إدخال حرف الجر:

إنما لزم إدخال حرف الجر في اللفظ؛ لأنك تقدر الفعل كما ذكر، وحرف الجر لا يعمل مضمرا، فلزم إظهاره.

قوله: وتقدره بعدهما:

إنما قدر العامل بعدهما لأنهما استفهام، والاستفهام صدر الكلام، على ما عرف، وما ذكر بعد ذلك من الإعراب مفهوم المعنى.

قوله: وإذا استثبت عن نسب المسؤول عنه إلى آخر الباب (١):

لا يخلو إذا استثبت عن النسب إمّا أن تكون تعرف نسبته، والتبست عليك، أو لم تعرف أولا، فإن كنت تعرفها أولا والتبست قلت: العامري أم القرشي أم الثقفي، إذا كنت تعرف مثلا الرجلين من قبيلتين، كل منهما يسمى عبد الله، فقال: رأيت عبد الله، فاستثبت عن نسبته؛ لتعرف أي الرجلين أراد، ويجمع ويؤنث ويحكى لفظ المتكلم، وإن لم تعرف النسبة قديما، بل أردت الآن الاستثبات عن نسبته، فينقسم المستثبت [١٢٩ أ] عنه لما ذكر إلى العاقل وغير العاقل، فإن استثبت عن نسب العاقل، قلت: المنّي، أي القرشي أم الثقفي، تدخل حرف التعريف في أول من، وباء النسب في آخره، وتوسط من بينهما، لأن الصفات المنسوبة هي التي كانت عنده في الغالب، فخصوها بذلك، ولم يكتفوا باللام؛ لأنهما لا تختص بالصفة، ولا بالياء؛ لأنه لا يعلم أنه صفة علم، ويجري إعراب المنّي على إعراب الاسم الذي ذكره المتكلم، فتقول: المنّي بالرفع في الاستثبات عن المرفوع، وبالنصب عن المنصوب، وبالجر عن المجرور حلى حسبه،

(١) تمام الفقرة: قلت المنّي في العاقل، والمائي والمائي في غير العاقل، وتجعله في الإعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على حسب المسؤول عنه . المقرب ٣٠١/١

فلما^(١) لحقت ياء النسب من تمكنت، وصارت بمنزلة فأعربت، وهذه صفة تخالف الصفات في أنها تخص موصوفها، ولا يراد بها صناعة ولا بلد ولا قبيلة، وإنما لحقت ياء النسب للإشعار بأن المسؤول عنه منسوب، وتقول: المنيان والمنيون والمنيين والمنيتين والمنية في المؤنثة، والمنيتان والمنيتان والمنيات، وهذا معنى قوله: وتجعله في الإعراب إلى آخر الباب، وإن استثبت عن غير العاقل قلت: المائيُّ والماويُّ كما ذكر، كما تقول في النسب إلى كساء: كسائي وكساوي، هذا إذا أردت الاستثبات عن نسبته إلى أيّ فحل من الإبل، أو غير ذلك مما لا يعقل، قال شيخنا رحمه الله: وعندي أن لو قال: رأيت الجممل، وكان ينسب إلى جماعة مختلفين من الناس، مثل: العقيمي والمهري، وأردت السؤال عن هذا النحو، قلت: المني، لأنك إنما تريد واحدا من الناس الذي ينسب إليهم الجممل، وإن أردت النسب إلى فحل، أو إلى موضع لم يجز المني.

(١) كبت: كما

[١٣٩ب] باب ذكر حروف اللسان في الإدغام (١)

قوله: وأمّا الشين فإنها لا تدغم في شيء:

لما فيها من زيادة التفشي، فإدغامها يذهب ذلك، هذا ما يقوله النحاة، وقد روى أبو عمرو (٢) إدغامها في السين في قوله تعالى: [إلى ذي العرش سيلا] (٣)، كما روي عنه إدغام السين فيها في قوله تعالى: [واشتعل الرأس شيئا] (٤) لأهمما متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت، بما في السين من الصغير، وفي الشين من التفشي، قال ابن يعيش رحمه الله (٥): وليس هذا مذهب البصريين، لأن للشين فضل استطالة في التفشي، وزيادة صوت على السين.

قلت: ما قاله شيخنا، وشيخ شيخنا موفق الدين بن يعيش رحمه الله من إنكار إدغام الشين في السين شيء لم ينفرد به، بل هو قول النحاة، ويزيدون في التنكير على ما قال، وينتقد العلماء منهم ذلك؛ لأن رواية أبي عمرو وغيره من السبعة رحمهم الله صحيحة الإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف يسع إنكارها، بل هي حجة على من خالفها، وطريق إنكار النحاة ذلك شذوذه من جهة القياس لا السماع، كشذوذ قوله تعالى:

[استحوذ] (٦) فمتى رأيت من كلام النحاة ما يدل على إنكار في إحدى (٧)

الروايات السبعة المنقولة عن الأئمة الثقات عفا الله عنهم أجمعين، فوجهه ما ذكرنا،

(١) هذه الترجمة غير موجودة، وهي زيادة من المقرب
(٢) قال ابن الباذش في كتابه الإقناع في القراءات السبع ١٩٥/١ عند حديثه عن الإدغام الكبير: وهو ما انفرد به أبو عمرو بن العلاء، وكان له مذهبان: أحدهما الإظهار كساتر القراء، والآخر الإدغام.

(٣) الإسراء ٤٢

(٤) مريم ٤

(٥) شرح المفصل ١٣٩/١٠

(٦) المجادلة ١٩

(٧) كتبت: أحد

ولا يظن بهم إنكار الرواية معاذ الله، وإن كان في ظني أن شيخنا ابن عمرو رحمة الله قال لي حين سألته عن إنكار بعض النحاة على أحد القراء السبعة، فقال: ذلك النحوي ممن ينسب إلى الاعتزال، إنما ينكر هذا النحوي على القارئ؛ لأن من مذهب المعتزلة جواز القراءة بالرأي، فأنكر بناء على ما يقتضيه مذهبه في ظنه، ويضعفه أيضا من جهة القياس من كون ما قبل الشين، وما قبل الضاد في قوله تعالى: [لبعض شأهم] (١) فيؤدي إلى التقاء ساكنين على غير حدتهما، قال ابن يعيش رحمه الله: أجاز الكوفيون ذكره في فصل الياء (٢) ثم لم يذكر المصنف رحمه الله إدغام السين فيها المنقول عن أبي عمرو، بل سكت عنه لما رواه من مذهب النحاة في مثل ذلك. قوله: ولا يقاس عليه:

القياس أن الضاد لا تدغم في مقاربتها؛ لئلا يذهب ما فيها من الاستطالة بالإدغام في غيرها، وقد روى السوسي (٣) عن أبي عمرو رحمه الله في قوله تعالى: [لبعض شأهم] (٤) واستضعفه النحاة، وطريق استضعافهم وإنكارهم إياه ما ذكرناه في الشين، ولا يظن أن استضعافهم إياه راجع إلى الرواية، حاشا ذلك، بل إلى القياس، وكذلك ما حكاه المصنف رحمه الله من قولهم: مطجع، هو شاذ في القياس؛ لزيادة الضاد على الطاء بالاستطالة، والإدغام يذهبها، فينضم إليه شذوذ في الاستعمال؛ لقلة المستعمل له، قال ابن يعيش رحمه الله (٥): إدغام الضاد في الشين خلاف قول سيبويه رحمه الله، ووجه الإدغام أن الشين أشد استطالة من الضاد، وفيها تفشٍ ليس في الضاد، فقد صارت الضاد أنقص منها، وإدغام الأنقص في الأزيد جائز، ويؤيده أن سيبويه رحمه الله

(١) النور ٦٢

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٤٠

(٣) أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسي، ت ٢٦١ هـ، وهو أحد راويي أبي عمرو بن العلاء، والراوي الثاني هو الدوري، وقد روى القراءة عن أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المعروف باليزيدي عنه، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص ١٨٦

(٤) النور ٦٢

(٥) شرح المفصل ١٠ / ١٤٠

حكى أن بعض العرب قال(١): اطجع في اضطجع، وإذا جاز إدغامها في الطاء فإدغامها في الشين أولى، وليس في القرآن ضاد بعد شين إلا ثلاثة مواضع، أحدها: [لبعض شأهم](٢)، وأبو عمرو يدغمها، والثانية: [رزقا من السموات والأرض شيئا](٣)، والثالثة: [ثم شققنا الأرض شقا](٤) ولا تدغم هاتين الآيتين اتِّباعا للرواية، وقد قال بعض الناس(٥) في مثل هذا الإدغام: إنه ليس بإدغام حقيقي، وإنما هو إخفاء واختلاس للحركة، فظنه الراوي إدغاما، ونحوه ما رواه ابن صقراً(٦) عن اليزيدي(٧) في إدغامها في الذال في قوله تعالى: [الأرض ذلولا](٨) فحمل ذلك على الإخفاء لا على الإدغام.

قوله: ثم اللام:

إنما لزم إدغام لام التعريف في هذه الثلاثة عشر حرفاً؛ لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إلى الإدغام، أحدها: المقاربة في المخرج، لأن اللام من حروف طرف اللسان، وهذه الثلاثة عشر منها أحد عشر حرفاً من طرف اللسان، وحرفان هما الشين والضاد اتصالاً بطرف اللسان، أمّا الضاد فلما استطالت برخاوتها خالطت طرف اللسان، والشين لتفشيها خالطت أيضاً طرف اللسان، فتناسبن هن واللام. الثاني: كثرة دور لام [١٣٠ أ] المعرفة في الكلام. الثالث: اتصالها بالاسم الذي هي فيه، كبعض حروفه من حيث كانت لا يوقف عليها دونه، وإنما كان إدغامها في الرء أحسن من باقي

(١) الكتاب ٤/٤٧٠

(٢) النور ٦٢

(٣) النحل ٧٣

(٤) عيس ٢٦، وقد كتبت: إنا شققنا ٠٠٠ وهو خطأ

(٥) الذي قال ذلك هو ابن يعيش، انظر شرح المفصل ١٠ / ١٤٠

(٦) أبو محمد الحسن بن علي بن الصقر البغدادي الكاتب، شيخ عالي الرواية، قرأ لأبي عمرو بن العلاء على زيد

بن علي بن أبي بلال وهو آخر من روى عنه - ت ٤٢٩ هـ - غاية النهاية ١/٢٢٤

(٧) أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي، وهو أحد راويي أبي عمر بن العلاء، كما سبق وأن ذكرنا في ترجمة

السوسي .

(٨) الملك ١٥

الحروف لقرب مخزجها، فأشبهه المثلين، قال سيبويه رحمه الله (١): وهما في الشدة والرخاوة وجري الصوت سواء، وليس بين مخزجهما مخرج، وإظهارها عند الراء لغة لأهل الحجاز جيدة عربية، هكذا قال سيبويه رحمه الله، ثم مراتب الجودة بعد ذلك بقدر قرب باقي الحروف من اللام مخزجا أو صفة، وإنما كان إدغامها في النون دون ذلك كله؛ لأن النون تدغم في أحرف ليس شيء منها يدغم في النون إلا اللام وحدها، فاستوحشوا من إخراجها على نظائرها، هذا معنى كلام سيبويه رحمه الله.
قوله: وأما النون:

إنما قال: ويرمل، ولم يقل: يرملون كما قال غيره؛ لأن إدغام النون في النون من باب المثلين، وهو في هذا الباب إنما يتكلم على إدغام المتقاربين، فأسقط النون لذلك.
وقوله: فيما عدا الميم:

لأنها إذا أدغمت في الميم فلا بدّ من الغنة المشاركة الميم لها في ذلك، ولذلك يقعان في القوافي المكفاة (٢)، نحو قوله (٣):

٣١٤ - بُنِيَّ إِنِّ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ المنطقُ اللَّيِّنُ والطَّعِيمُ. (الرجز)

وإدغامها فيما عدا الميم بغنة وبغير غنة نص عليه سيبويه رحمه الله، وإن كان القراء لا يدغمونها في الراء واللام إلا بغير غنة في صحيح رواياتهم ومشهورها، وإذا أبقيت الغنة عند إدغامها فيما عدا النون والميم فعندي في تسمية ذلك إدغاما نظر أمذله (٤) على طريق البحث، وهو أن تسمية مثل هذا إخفاء أولى من تسميته إدغاما؛

(١) الكتاب ٤/٤٥٧

(٢) القوافي المكفاة هي التي اشتملت على الإكفاء، ومعناه في الأصل مأخوذ من كفات القدر إذا قلبته، فهو مكفوء، وعند العروضيين هو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخرج، وسمي هذا الاختلاف إكفاء لأن الشاعر قلب الروي عن طريقه المؤلف، وقيل إنما سمي هذا لاختلاف إكفاء أخذنا من قوهم: فلان كفاء لفلان، أي مماثل له، وذلك لأن أحد الطرفين مماثل للآخر: أي مقارب له في المخرج

(٣) أنشده أبو زيد عن امرأة لم يذكر اسمها، ونسب في تهذيب اللغة إلى جدة سفيان • وموضع الشاهد في البيت هين والطعيم حيث جاء في أحد البيتين بالنون وفي الثاني بالميم • المقتضب ١/٢١٧، تهذيب اللغة ١٥ / ٣٧٠، الخزانة ١١/٣٢٥، شرح المفصل ١٠ / ٣٥، ١٤٤، شرح الجمل ٢/٦٠٠

(٤) مثلت نفسه بالشيء: طابت وسمحت، اللسان مادة (مذل)

لأن حقيقة الإدغام إن نقلت الحرف الأول إلى لفظ الثاني فتدغمه فيه كما تقدم، ونحن إذا قلنا: من لك، ومن راشد، وأدغمنا النون في اللام، والراء بقلبها راء ولاما، فأى غنة في اللام والراء حتى تكون هنا، وإنما الأحسن في مثل هذا أن يسمى إخفاء إذا بقيت الغنة، وإدغاما إذا لم تبق الغنة، وهذا البحث لم أره لأحد مصرحا به، بل انفردت به زمنا، ثم رأيت السخاوي رحمه الله في شرحه المفصل قد أشار إلى شيء من ذلك إشارة لطيفة، لا تكاد تفهم، فقال: وباقي القراء يظهر الغنة في الياء والواو، فيمتنع قلب النون ياء أو واوا قلبا خالصا من أجل ظهور الغنة، فيكون ذلك كالإخفاء، قلت: وهذا البحث ليس مختصا بالنون، بل يطرق أيضا حروف الإطباق إذا أدغمت في مالا إطباق فيه كإدغام الطاء والظاء في الجيم، وأبقي إطباقها، فالأحسن أيضا عندي أن يسمى ذلك إخفاء لا إدغاما، لما ذكرت من البحث، واعلم أن النحاة اختلفوا في الغنة الموجودة عند إدغام النون في النون، فقال أبو سعيد رحمه الله^(١): هذه الغنة هي غنة الميم، لا غنة النون، لأن النون قد انقلب إلى لفظ الميم، وصار مخرجها من مخرجها، فالغنة الظاهرة غنة الميم لا غنتها، وذهب ابن كيسان رحمه الله إلى أن الغنة الظاهرة هي غنة النون، قال: لأنها إنما جاز إدغامها فيها من أجلها، فلم يكن ليذهب ما أوجب الإدغام، وقال ابن مجاهد رحمه الله^(٢): تبقى غنة النون مشاركة لغنة الميم، وقد يعرض في بعضها ما يوجب ترك الإدغام فيه، وهي الميم والواو والياء، نحو: شاه زنما وغنم زنم، لا بد من البيان في هذه، لأنهم لو قالوا: زما وزمّ بالإدغام لأوهم أنه من المضاعف، وكذلك قنوة وقنية، لا بد من الإظهار، لأن إدغامهما يوهم أن عينهما ولامهما من واد واحد كقوة وجبة.

قوله: وقد تخفى مع الغين والحاء منها:

(١) يعني السيراوي

(٢) هو الذي سبغ القراءات، وهو صاحب كتاب السبعة في القراءات .

إنما جاز الإخفاء معهما لقربهما من حروف الفم، لكونهما أدنى حروف الحلق،
فأجرى عليهما ما لحروف الفم من إخفاء النون معها.

قوله: وأما الراء فلا تدغم [١٣٠ ب] في شيء:

لأن الراء حرف مكرر، وإدغامها في غيرها يذهب ما فيها من التكرار، فلا يجوز.
قوله: إلا أن ذلك شاذ:

يعني في القياس لا في السماع، كما تقدم في نظائره، وهي رواية أبي عمرو رحمه
الله.

قوله: إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحركا:

لأن في المتحرك زيادة عمل، وهو حذف الحركة، وكلما قل العمل كان أحسن،
وهكذا كل موضع يذكر المصنف فيه استحسان إدغام الساكن على المتحرك.

قوله: والإدغام على كل حال أحسن من البيان:

لتقارب ما بين هذه الحروف، في كونها من طرف اللسان وأصول الثنايا، فتزلت
لتقاربها منزلة التماثلة، فحسن إدغامها على إظهارها.

قوله: فالأحسن ألا يقلبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجملة بل يبقى الإطباق:

هذا يوضح ما يخشاه، قيل: يراد هذا بالإخفاء لقربه من الإدغام إذا قال فإنه
لبس، قلنا: إلى جنس ما أدغم فيه بالجملة، ويقوي ذلك أيضا ما سيذكره عن ابن
يعيش رحمه الله في فصل الميم.

قوله: الزاي:

يقال: زاء مقصورا بغير تنوين، وزأ منونا، والزاء ممدودا، والزَيّ مشددة، والزاي

جاريا مجرى الصحيح.

قوله: وإسقاطه مع السين أحسن من إسقاطه (١) مع الزاي (٢):

(١) في المقرب: أحسن منه

(٢) كتبت: الزاء، وما أثبتته من المقرب

علته ما ذكره هو رحمه الله قبل في الطاء والذال ؛ لأن الصاد والسين مهموستان،
والزاء مجهورة، فكانت أقل مناسبة للصاد من السين.

قوله: ثم الفاء ولا تدغم في شيء:

باطل كقراءة الكسائي رحمه الله قوله عز وجل: [نخسف بهم الأرض] (١) لكنه
جرى على قاعدة النحاة في استضعاف مثل هذا، فلم يذكره، وقد تقدم قبل ما هو من
هذا النوع، والاعتذار عنه بما فيه كفاية.

قوله: ثم الباء:

ولا يدغم فيها شيء تدخل عليه ما ذكرناه في فصل الفاء عن أبي عمرو رحمه الله
من إدغام الفاء في الباء، نحو: [نخسف بهم].

قوله: ثم الميم ولا تدغم في شيء:

وجهه أن الإدغام يذهب ما فيها من الغنة، وقد روي عن أبي عمرو رحمه الله
إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبلها، كقوله تعالى: [لكيلا يعلم بعد علم شيئا] (٢)،
وقوله تعالى: [بأعلم بالشاكرين] (٣)، قال ابن يعيش رحمه الله (٤): وأصحاب أبي عمرو
لا يأتون بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باء مشددة ؛ لأن الحرف إذا
أدغم في مقاربه قلب إلى لفظه، ثم أدغم، قال ابن مجاهد رحمه الله: يترجمون عنه بإدغام،
وليس بإدغام، وإنما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة، وتضعيف الصوت، وعلى
هذا الأصل ينبغي أن يحمل كل موضع يذكر القراء أنه مدغم، والقياس يمنع منه،
على الإخفاء، مثل: [شهر رمضان] (٥) وما أشبه ذلك من كل حرف مدغم قبله
ساكن صحيح، لم يجز إلا الإظهار، ولا يساغ الإدغام ؛ لأن من شرطه تحرك الثاني على
ما مر.

(١) ساء ٩

(٢) النحل ٧٠

(٣) الأنعام ٥٣، كتبت: هو أعلم وهو خطأ

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٤٧

(٥) البقرة ١٨٥

[١٣١ أ] باب التقاء الساكنين من كلمتين

التقاء الساكنين قد يكون في كلمة، وقد يكون في كلمتين، فالتقاء الساكنين في كلمة أخره المصنف رحمه الله إلى التصريف، ويذكر حكمه هناك إن شاء الله تعالى، وهو الآن يذكر التقاء الساكنين في كلمتين.

اعلم أن التقاء الساكنين وبقاءهما من غير أن يكون الساكن الثاني مدغماً، نحو: دابة، أو موقوفاً عليه، نحو ... (١) أو يكون الساكن الأول حرف مد ولين، نحو أألحسن عندك؟ على رأي الأخفش متعذر، لا يمكن النطق به، فلا بد من تحريكها بمدّهما، أو حذفه ليمكن النطق.

قوله: إن كان النون الخفيفة اللاحقة الأفعال (٢):

إنما حذف هذه ولم تحرك خطأً لها عن درجة التنوين، حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالباً؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء، مع أن نون التوكيد ليس بلازمة للفعل، إلا مع المستقبل في القسم، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عرّبي عن الألف واللام والإضافة، ولم يكن علماً موصوفاً بآبٍ على ما يجرر بعد، فلما انحطت النون عن التنوين، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين، ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين، قال أبو علي: جعلوا لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزياً، يعني بفصلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين.

قوله: بين علمين، أو ما جرى مجراها في الشهرة:

(١) كلمة مطموسة، وجاء في الفصل، ص ٣٥٢، نحو دابة وخويصة

(٢) في المقرب: للأفعال

يعني بما جرى مجراها الكنية واللقب، فمثال العلمين: جاءني زيد بن عمرو،
ومثال العلم واللقب: جاءني زيد بن قفة، ومثال اللقب: جاءني قفة بن بطة، ومثال
اللقب والاسم: جاءني قفة بن زيد، ومثال المتفقي اللفظ: جاءني رجل بن رجل،
واشراطه مثل هذه الشروط ليخرج مثل قولنا: جاءني زيد ابن الرجل، فإن التنوين
هنا^(١) لا يجوز حذفه أصلا....^(٢).

قوله: وإنما حذفته إلى آخره^(٣):

علل المصنف رحمه الله حذف التنوين بعلّة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة
الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل
حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرف هندا، وإن لم يلتق هنا ساكنان، وكأنه
لما رأى انتقاص العلة احتاج إلى قوله: ومن العرب من يحذف لجرد كثرة الاستعمال،
وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع، لا ما علل به أولا.

قوله: فضرورة^(٤):

هكذا^(٥) خرّجه الزمخشري رحمه الله^(٦)، وقال شيخنا رحمه الله: وحمله الزمخشري
رحمه الله على الوصف، وجعله ضرورة، قلت: وكذلك أنشده سيبويه^(٧) رحمه الله
على الضرورة، ثم قال شيخنا رحمه الله: أتراه يظن أن العرب كانت تعرف أوضاع
النحاة رحمهم الله من الوصف والبدل [و]^(٨) غير ذلك، فكيف يحمل على الضرورة،
بل يجب على النحوي أنه إذا وجد محملا صحيحا حمل عليه، ولا يعدل إلى الضرورة،

(١) كتبت: هذا

(٢) كلمة لم أتمكن من قراءتها .

(٣) تمام الفقرة: لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين . المقرب ١٨/٢

(٤) يعني قول الأغلب العجلي: جارية من قيس ابن ثعلبة، بتحريك التنوين، وهو من شواهد الكتاب ٥٠٦/٣

(٥) كتبت: هذا، والحديث عن بيت من الرجز، وهو: جارية من قيس بن ثعلبة

(٦) المفصل، ص ٣٨

(٧) الكتاب ٥٠٦/٣

(٨) زيادة يقتضيها السياق

إلا إذا عجز عن غيرها، وحمله على البدل، أو عطف البيان أولى لعدم الضرورة، ورجح جانب الوصف بأن الغالب استعمال الصفة، ويدفعه كثرة استعماله غير صفة، كقولنا: هذا ابن زيد مقبل، قلت: ما ذكره شيخنا رحمه الله من تخريج البيت ومناقشته للزمخشري رحمه الله في غاية الحسن، ولا معدل عنه، لكن عندي في قوله رحمه الله أن العرب لا تعرف أوضاع النحاة من الوصف والبدل نظر، قال الزمخشري: لم يرد أن العرب تقول: هذا وصف، وتجري عليه أحكام الصفة، ولا هذا بدل، وتجري عليه أحكام البدل، بل يعتقد في هذا حكم المعنى، الذي يعبر عنه النحاة بالصفة، ويعامله معاملة ما يقتضيه ذلك المعنى، ويعتقد في هذا المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالبدل، ويعامله معاملة ما يقتضي ذلك المعنى، هذا مالا يشاد فيه أحد، وأمّا أن تعبر عن تلك المعاني هذه الألفاظ فلا.

قوله: وما عدا ذلك يحرك بالكسر:

لأنها أصل التقاء الساكنين، وإنما كانت أصل حركة التقاء الساكنين لأن أكثر التقاء الساكنين أكثره في الفعل من حيث كان السكون في الفعل يكون إعرابا وبناء، ولا (١) يكون في الاسم إلا بناء، فلما احتجنا إلى تحريك الساكن حركناه بالحركة التي لا تكون في الفعل ليعلم أنها لا لتقاء الساكنين، فلا تلبس بأما لغيره، ولأن الجر نظير الجزم على ما عرف، فيكون الكسر نظير السكون، من حيث كان الكسر كالجر في الصورة، والسكون كالجزم، فلما احتجنا إلى تحريك الساكن، كان تحريكه بنظيره أولى من تحريكه بالضم والفتح اللذين ليسا نظيرين للسكون، ولأن الكسر لا يكون إعرابا في الاسم إلا مع تنوين، أو ما يقوم مقامه من ألف ولام وإضافة، فإذا وجد الساكن في الاسم محركا بالكسر، والألف واللام فيه دون إضافة، ولا تنوين، علم أنها حركة التقاء الساكنين، ولم يلبس بأما حركة إعراب، بخلاف الضم والفتح.

(١) كتبت: أو

قوله: ضمة لازمة:

تحرز من أن تكون الضمة عارضة كضمة الإعراب في قولنا: لم يضرب ابن زيد، فإنك تكسر الباء لا غير، وإن كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضميتها، وينبغي أن يقول: ضمة لفظاً أو تقديراً لازمة، ليدخل فيه مثل قولنا: اضرب، أغز إذا أمرنا رجلاً بالضرب، وامرأة بالغزو، فإن ضمة الزاء هنا مقدره، لا ملفوظاً بها () ذلك يجوز ضم الياء إتباعها لها.

قوله: إن كان الساكن الثاني لام التعريف:

إنما اختاروا فتح نون من عند ملاقاته لام التعريف طلباً لخفة الفتحة فيما يكثُر استعماله.

قوله: والكسر قليل:

لثقل توالي الكسر [١٣١ ب] فيما يكثُر استعماله، قال الزمخشري رحمه الله (٢): وهي قليلة حينئذ.

قوله: وإن كان غير لام التعريف حركت بالكسر:

تحريكها بالكسر على الأصل.

قوله: ويجوز فتحها:

من فتحها طلب التخفيف، قال سيويه رحمه الله (٣): وقد فتح قوم من الفصحاء فقالوا: من ابنك، والكسر عند سيويه رحمه الله أكثر، لأن ألف الوصل في غير لام التعريف لم تكثُر.

قوله: أو يكون إلى قوله خاصة (٤):

(١) كلمة غير مقروءة

(٢) الفصل، ص ٣٥٥

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٥

(٤) تمام الفقرة: الساكن الأول الميم من (آلم) والساكن الثاني اللام الأولى من اسم الله، فإنك تحرك بالفتح خاصة

المقرب ١٩/٢ .

إنما فتحو الميم من: [الم الله] (١) لطلب التخفيف لما كان قبلها ياء، وقبل الياء حرف مكسور، فكهوا توالي الكسرات والياء للثقل، والحركة هنا ملاقاته الميم اللام من الله، لا للياء قبلها، لأن حروف التهجي يوقف عليها، ويجوز التقاء الساكنين في الوقف، فلو كانت الحركة لأجل [الم] فتح الهاء، ولا يجوز أن تكون الحركة التي على الميم حركة الهمزة من الله ألقيت على الميم، لأن تلك همزة وصل، لا تثبت مع اتصالها حتى تلقى حركتها على ما قبلها، وكان الأخفش رحمه الله يجيز كسر الميم، على ما يقتضيه القياس، ولم يره سيبويه رحمه الله.

قوله: فإن كانت حركة ما قبله من غير جنسه:

يعني أن لا تكون حرف مد ولين، فإن حكم حرف المد سيأتي.

قوله: حركته بالكسر إن كان ياءً:

على أصل التقاء الساكنين، وأولى لمناسبة الياء الكسرة.

قوله: وبالضم إن كان واو جمع:

اختير الضم في هذه الواو لعلة مركبة من مجموع أمرين، أحدهما: كونها واواً، والواو مناسبة للضم، والآخر: كونها فاعلة، وحركة الفاعل الضمة، فخرج بقولنا واوا نحو: أخشى الله، فإنها وإن كانت فاعلة، ليست بواو، وبقولنا فاعلة نحو واو لو، فإنها وإن كانت واو ليست بفاعلة، بل هي حرف من نفس الكلمة، فبان لنا من كلام المصنف رحمه الله أن أقسام الواو الملاقية تقسم إلى قسمين: واو هي ضمير جمع، وواو هي حرف من نفس الكلمة، وأغفل واوا أخرى تدل على الجمع وليست بفاعلة، هي نحو واو مصطفون، وأعلون، إذا قلت: جاءني مصطفو الله، وهؤلاء أعلو القوم، فإن لها درجة بين درجتين، تشبه واو اخشوا من حيث دلالتها على الجمع، وتفارقها حيث لم تكن فاعلة وتشبه واو لو حيث كانت حرفاً ليس باسم، كما أن واو لو كذلك،

(١) آل عمران ١، ٢، وتقرأ ألف لام ميم

وتفارقها حيث دلت على الجمع، فالضم في واو اخشوا الشائع الكثير، والكسر فيه قليل على أصل التقاء الساكنين، و واو لو بعكسها، الكسر هو الكثير، والضم قليل تشبيها لها بواو اخشوا من حيث كونها واوا، و أما واو مصطفىو الله فألحقها أبو علي رحمه الله (١) واخشوا من حيث دلت على الجمع، وحذف لام الكلمة قبلها في الموضعين، فجعل تحريكها بالضم أولى ؛ لتحريك واو الضمير وسوى، فهم فيها بين الضم والكسر ؛ لنقصانها عن واو الضمير، وزيادتها.

قوله: فإن كانت حركة ما قبله من جنسه:

يعني أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين، ومتى التقى ساكنان والأول منهما حرف مد ولين حذف، سواء كان الساكنان في كلمة، أو في كلمتين، وإنما حذف ولم يحرك، لأن الحذف يصل إلى الفرار من التقاء الساكنين، مع ما يكسبنا الحذف من الخفة يُخاف اللبس، لأن حركة ما قبل المحذوف تبقى دليلاً عليه، ولأن من جملة حروف المد الألف، ولا يمكن تحريكها لثلاً (٢) أكثر العمل، والياء والواو لو حركتا لاستثقلت الحركة عليهما.

قوله: التقت حلقنا البطان:

إثبات الألف هنا شاذ، وجهه مع شدوذه أنه اكتفى بما في الألف من المد، فقام عنده مقام الحركة، وقد جاء بحذف الألف على القياس قول أوس (٣):

٣١٥ — وازْدَحَمَتْ حَلَقْنَا الْبَطَانَ بِأَقْ—

وامٍ وطارَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا (المنسرح)

وهذا مثل يضرب في الأمر إذا بلغ نهايته، والبطان للقتب الذي يجعل تحت بطن البعير، الذي كالحزام للفرس، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية هزال البعير.

(١) كلمة مطموسة ولعلها (بواو) .

(٢) كلمة لم أتمكن من قراءتها ولعلها (بيطل) .

(٣) هو أوس بن حجر، ديوان أوس، ص ٥٤، شرح المفصل ١٢٣/٩

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد بن

أبي بكر بن محمد بن

باب أحكام الهمزة (١)

نذكر في هذا الباب حكم الهمزة سواء كانت أول كلمة، أو في وسطها، أو آخرها، ما لم يكن موقوفا عليها، فإن حكم الوقف يذكر في بابه، وحكم اجتماع الهمزتين نذكره بعد، حيث ذكره المصنف رحمه الله، إن شاء الله تعالى، فنقول: الهمزة إذا كانت أول كلمة مبدوءاً بها، وليس قبلها شيء، فالتحقيق ليس إلا، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، كقولنا: أن، أم، إبل، وإن كان قبلها شيء فحكمها كحكمها وسطاً أو آخراً، فلغة بني تميم تحقيقتها أيضاً، كما لو كانت مبدوءاً بها، ولغة أهل الحجاز تخفيفها، وتخفيف الهمزة المفردة لا يتجاوز ثلاثة أوجه: الإبدال أو الحذف ونقل الحركة، أو جعلها بين بين، لأنها لا يخلو إمّا أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت [١٣٢ أ] ساكنة فما قبلها متحرك ضرورة عدم اجتماع الساكنين، ومتى سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها أبدلت في التحقيق حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فنقول: راس بالألف، ومومن بالواو، وبير بالياء، وإن كانت متحركة فما قبلها إمّا ساكن وإمّا متحرك، فإن كان متحركاً لم يتجاوز تسع مسائل، لأنها تتحرك بالحركات الثلاث، وثلاثة في ثلاثة تسعة، مثلها: سأل ومتر^(١) وجؤن وسئم وصاحب إبلك وسئل ولؤم ورؤوس ويستهزئون، فإثنان من هذه يحققان بالابدال إجماعاً، وهي المفتوحة المضموم ما قبلها، والمكسور ما قبلها، نحو: جؤن يبذل واوا للضممة قبلها، ومتر تبذل ياءً للكسرة قبلها، ولا تجعل بين بين، لقربها لو جعلت بين بين من الألف، والألف لا ينضم ما قبلها ولا ينكسر، فكذلك ما قرب منها، وإثنان منها يختلف فيهما، وهما المضمومة المكسور ما قبلها، نحو: يستهزئون، وعكسها نحو: سئل، مذهب

(١) في المقرب: باب حكم الهمزة إذا كانت أول الكلمة وقبلها ساكن، المقرب ٢/٢٠.

(٢) جمع مئرة، وهو التضريب بين القوم بالفساد، انظر شرح الفصل لابن يعيش ٩/١١٢.

سيبويه رحمه الله جعلها بين بين ؛ لجواز وقوع الضمة قبل الياء، والكسرة قبل الواو، فيقعان قبل ما قرب منهما، ومذهب الأخفش رحمه الله في المضمومة المكسور ما قبلها [قلبا] (١) ياء يجوز، محتجا بأن جعلها بين بين تقريب لها من الواو الساكنة، فلا تسلم إذا انكسر ما قبلها بأن تقلب نحو ميزان، قال ابن يعيش رحمه الله (٢): وهو قول حسن، وقول سيبويه رحمه الله أحسن، لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة، كما استحال ذلك في الألف، وإنما عدوهم عن ذلك لضرب من الثقل، وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة، لم يمتنع فيما قاربها، قلت: وهمزة بين بين وإن قربت من الساكن، فهي متحركة خفيفة، بدليل مدتها في الشعر بالمتحرك، كقول الشاعر (٣):

٣١٦ — إِنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى (البسيط)

قال ابن يعيش رحمه الله: وقياس مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها، نحو: سئل أن تخلصها واوا، على ما سنوضح في الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها، لأن قياسها واحد، انتهى كلام ابن يعيش رحمه الله .

قلت: هذا منه دليل على أنه لا نقل عنه عن الأخفش رحمه الله في المكسورة المضموم ما قبلها، وقد نقل ذلك عن الأخفش الجرجاني وجماعة كثيرة من النحاة، ونقله أيضا عن الشاطبي رحمه الله (٤) في قصيدته، وشرّاها في شروحهم، وغيرهم من القراء رحمهم الله أجمعين، وباقي الهمزات المتحركة، المتحرك ما قبلها، وهي خمس تحكى

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) شرح المفصل ١١٢/٩

(٣) للأعشى ميمون بن قيس، وتماه: أضرّ به ريب المنون ودهر مفسد خيل

ويروى: ريب الزمان، ودهر مفند، والأعشى: الذي لا يبصر بالليل، والمفند: المفسد وريب المنون: نواب الدهر، والخيل فساد العقل شرح شواهد الشافية ص ٣٣٢، شرح المفصل ٨٣/٣، الإنصاف ٧٢٧/٢، الكتاب ١٥٤/٣، ديوان الأعشى، ص ٩١، المقتضب ١٥٥/١

(٤) هو القاسم بن قيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيبي الشاطبي المقرئ النحوي الضري، وفيرة لفظة أعجمية قيل معناها حديد إمام في النحو والقراءات والتفسير والحديث، صنف القصيدة المشهورة في القراءات، والرائية في الرسم، وقد عم النفع بمها، ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٥٩٠هـ. بغية الوعاة ٢٦٠/٢

بين بين بلا خلاف، وإن كان ساكنا فلا يخلو إمّا أن يكون الساكن الألف أو غيرها، فإن كان الألف جعلت بين بين، انفتحت أو انضمت أو انكسرت، نحو: ساءل وتساؤل وقائل، وإن كان غير ألف، فإن كان ياء أو واوا مدتين زائدتين غير طرفين، نحو: مقروءة وخطيئة، أو ما يشبه المدة كياء التصغير، نحو: أفيئس، تصغير أفؤس جمع فأس، فإن تحققت الهمزة في مثل هذا، أن تقلب مع الواو واوا، أو تدغم فيها أيضا فتقول: مقروءة بواو مشددة، وخطيئة، وأفيئس بيئين مشددين، وإن كان الساكن غير ما ذكر نقلت حركة الهمزة إليه، وحذفت الهمزة، فيدخل في ذلك ما إذا كان الساكن حرفا صحيحا، نحو مائة، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما، نحو الجونة وغلاميّ أبيك، تشنية غلام، والياء والواو والمدتان المتطرفتان، مثال غير الزائدتين نحو قاضي أبيك، وذوو أمرهم، والياء والواو المدتان المتطرفتان الزائدتان نحو: هذا أبو إسحاق، وبأبي إسحاق على رأي من رأى الحروف علامات إعراب، وقال ابن يعيش رحمه الله: وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتين لمعنى ألقى عليهما حركة الهمزة، كان حكمهما في ذلك حكم الصحيح.

قوله: ومنهم من يقلبها إلى آخره (١):

اعلم أن من العرب من يقلب الهمزة من جنس ما قبلها، ويدغم ما قبلها فيما قلب منها، كما فعل كل من يحقق مقروءة وخطيئة، لكن هذه اللغة مشروطة بشرطين، أحدهما: كون الهمزة مفتوحة، والثاني: كون ما قبلها ياءً أو واوا آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أخرى، وعليه ما أنشده السيرافي رحمه الله عن بعض النحويين (٢):

٣١٧— هل أنت محي الربع أونت سائله. (الرجز)

(١) تمام الفقرة: إذا كانت مفتوحة مع الياء ياء، ومع الواو واوا، ويدغم أحد حرفي العلة في الآخر، فيقول:

أبويوب، وغلاميّ بيك ٠ المقرب ٢٠/٢

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، أو تمامه

واقترع على المفتوحة ؛ لحنة الفتحة، وثقل الضمة والكسرة مع الإدغام، قال ابن خروف رحمه الله: وهذا من المنفصل لا في المتصل، وفي المفتوح لا في غيره، وهؤلاء يقولون في سوءة سوءة، بنقل الحركة، وحذف الهمزة، وبعضهم يجري المتصل [١٣٢ ب] وهو مثال: سوءة وضوء مجرى (أونت) فتقلب وتضغم، فتقول: سوءة وضوء بواو مشددة إجراء للمتصل مجرى المنفصل، وإلحاقا بواوهما، وإن لم تكن حرف مد زائدا، فواو مفردة، ومثل عليه المصنف بأبويوب، وغلامي بيك، بتشديد الواو من أبو، والياء من غلامي، وهو تشية غلام كما تقدم.

قوله: ومنهم من يستثقل [بعد النقل] (١) الضمة والكسرة إلى آخره (٢):

اعلم أن بعض الذين يخففون بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها إذا أدى ذلك إلى تحريك الواو المضموم ما قبلها بالضمة نحو: يغزو أدا، أو الكسرة نحو: يغزو تلك، أو الياء المكسور ما قبلها بالضمة أيضا نحو: قاضي أمه، أو بالكسرة نحو: راعي إبلك، استثقل الضمة والكسرة على الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، وإن كانت الحركة عارضة فتخفف الهمزة بحذفها مع حركتها، فإن كان ما بعد الهمزة متحركا أبقى الواو والياء ساكنتين على ما كانتا عليه، فتقول: يغزو ددا، بدال مفتوحة بعد الواو الساكنة، من غير همزة بينهما، ويغزوبلك بواو ساكنة بعدها باء مكسورة، وكذلك قاضي دد في قاضي أدد، ورامي بلك في رامي إبلك، وإن كان ما بعد الهمزة ساكنا، وقد حذفها للتخفيف حذف الواو والياء اللتين كانتا قبل الهمزة ؛ لملاقتهما الساكن الذي بعد الهمزة، لما حذف الهمزة، فتقول: يغزُ ختك، ويغزُ خوانه ويرم ختك ويرم خوانه، فتحذف الواو من يغزو، والياء من يرمي ؛ لملاقتهما ما بعدهما من السواكن.

(١) زيادة من المقرب

(٢) تمام الفقرة: في الياء والواو فيحذفها فيقول: يغزو ددا، يريد: يغزو أدا، ويرم إخوانه، بحذف الياء ؛ لالتقاء

الساكنين . المقرب ٢١/٢

قوله: وأما غير الحجازيين:

قد قدمنا القول أن بني تميم يحققون الهمزة على أي صورة كانت، وفي أي موضوع كانت، وأن التخفيف إنما هو لغة أهل الحجاز، والله أعلم.

قوله: وإن كان لا يقبل الحركة (١):

متى لم يقبل الساكن الحركة اقتضت على أحد طريقي الإنكار، وهو الإتيان بأن كما ذكر المصنف رحمه الله، وقد بين المصنف رحمه الله ما المعنى بالإنكار، والهاء اللاحقة في جميع وجوه الإنكار هي هاء السكت، فلا تكون إلا ساكنة، وترك زيادات الإنكار جميعها في الدرج، كما تركت علامة الاستثبات، لأن هذه جميعها من زيادات الوقف، ليعلم أن التكلم بذلك إما منكرا أو مستثنا، وأما في حال الوصل فما يتصل به من الكلام يتضح به المعنى المراد، فلا حاجة إلى هذه الزيادات، ولا تلحق هذه الزيادة إلا آخر الكلام، لأنه هو الموقوف عليه، فلذلك تقع بعد المعطوف، وبعد المفعول، وبعد الوصف، فتقول مجيبا لمن قال: لقيت زيدا عمرا: أزيدا وعمرائه، فتسقطها من المعطوف عليه، وتثبتها في المعطوف؛ لأنه آخر الكلام، وتجب من قال: ضربت عمرا: ضربت عمراه، فألحقتها المفعول، وكذلك إذا قال: ضربت زيدا الطويل، قلت: أزيدا الطويله، فتجعل علامة الإنكار آخرها في جميع ذلك، كما فعلت بغلام الندبة.

قوله: وإن كان قد قصد بالوقف عليه التذکر:

[١٣٣ أ] إنما أتى المتذکر بهذا ليشغل به لسانه إلى حين تذكّره، وليعلم السامع أن كلامه لم يتم، وأنه متذکر ما نسيه، واستغنى هاهنا بإشباع حرف المد، ولكنه عن [طريق] ٢ الإتيان بحرف مد [من جنس حركته] (٣) عند الإتيان به من التقاء الساكنين، وكل منهما حرف علة، فيحتاج إلى التحريك، ولا يمكن، أو إلى الحذف فيلبس.

قوله: فإنه إن كان من باب غزا ورمى:

(١) في المقرب: وإن كان مما لا يقبل الحركة . المقرب ٢/٢٢

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وقد أشار المصنف في المقرب إلى ذلك .

يعني مما تبقى من أصول الكلمة بعد الحذف أزيد من حرف.
قوله: نحو لم يقه:

إنما لزمنا هنا هاء السكت عند الوقف لما أجحف بالكلمة في أنها لم يبق من
حروفها الأصول إلا حرف واحد، وذلك إجحاف بالكلمة.
قوله: إن كانت فيه تاء التانيث أبدلتها في الوقف هاء ساكنة:

أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء، وفي الوقف هاء،
على اللغة الفصحى، واختلفوا أيهما بدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أن التاء
هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، واستدل
البصريون بأن بعض العرب يقول (١) التاء في الوصل والوقف، كقول قائلهم: يا
أهل سورة البقرة، فقال: ما نحفظ منها ولا آيت، وقول الشاعر (٢):

٣١٩ — اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسَلِّمَتٌ. (الرجز)

ولا كذلك الهاء، فعلمنا أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها، واستدلوا أيضا
بأن لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتانيث بالإجماع، وهو في الفعل، نحو: قامت وقعدت،
وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه للتانيث، فالمصير إلى أن التاء هي الأصل أولى، لما
يؤدي إليه قولهم من تكثير الأصول، واستدلوا أيضا بأن التانيث في في الوصل الذي
[ليس] (٣) بمحل التغيير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى

(١) كتبت: يقرّ، وما أثبتناه من الأشباه والنظائر

(٢) للفضل بن قدامة المعروف بابي النجم العجلي، وبعده:

من بعد ما وبعد ما وبعد مت

كادت نفوس الناس عند الغلصمت

وكادت الحرة أن تدعى أمت .

والغلصمة: طرف الحلقوم . شرح الأشموني ٥١٨/٢، الخصائص ٣٠٤/١، الشافية ٢١٨/٤، التصريح ٢/

٣٤٤، شرح المفصل ٥/٨٩، أوضح المسالك ٣٤٨/٤، شرح قطر الندى، ص ٢٢٥

(٣) زيادة من الأشباه والنظائر

أن ما جاء في محل التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محل التغيير^(١).

قوله: فإن كان آخره ألفا إلى قوله: ألف الأصل^(٢):

أجمع النحاة على أن الوقف على الاسم المنصوب بالألف، واختلفوا في أن الألف ما هي؟ فمذهب سيبويه رحمه الله قياس المعتل على الصحيح، ويقول: الألف في الرفع والجر هي المبدلة من لام الكلمة، عادت لذهاب التنوين بالوقف، وفي النصب هي من التنوين، والألف المبدلة من لام الكلمة محذوفة، كما حذفت مع التنوين، وذهب أبو عثمان المازني رحمه الله ومن تبعه إلى أن الألف في الأحوال الثلاث بدل من التنوين، وقال: إن العلة التي لأجلها أبدلنا التنوين ألفا في النصب في الصحيح موجودة هنا، وهو انفتاح ما قبل التنوين، وعدم وجود الياء أو الواو اللتين^(٣) امتنعنا من إبدال التنوين في الصحيح في الرفع والجر لأجلهما، وذهب السيرافي رحمه الله ومن تبعه إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من لام الكلمة، واستدل على ذلك بإمالتها في حال النصب في قوله تعالى: [أو أجد على النار هدى] ^(٤) بإمالة ألف هدى، ولا موجب للإمالة عنده إن لم تكن منقلبة عن ياء، واستدل أيضا بوقوعها رويًا في حال النصب في قول الشاعر^(٥):

٣٢٠ - رَبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سُرًّا (الرملة)

فقال: ألف سرا روي، وألف التنوين لا تكون رويًا، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله، لما ذكر من القياس، والجواب عن قول المازني أن تقول وإن كان

(١) الفقرة موجودة في الأشباه والنظائر ١١٢/١ - ١١٣

(٢) تمام الفقرة: وقفت عليه ياء، إلا أن الألف من الاسم المنصرف في حال النصب مبدلة من التنوين، وفي حال

الرفع والحذف ألف الأصل . المقرب ٢٨/٢

(٣) كتبت: اللذين

(٤) طه ١٠

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وتامه: صادف زادا وحديثا ما اشتها . شرح المفصل ٧٦ / ٩

التنوين هنا يبدل في الرفع والجر ألفا لكنها مستثناة، لكونها خلفا عن واو وياء، ونظير هذا أنا لم نحرك مثل جوار وغواش في حال الجر بالفتحة على اللغة الفصحى ؛ لاستثقال الفتحة بكونها نائية عن كسرة، والجواب عما قال السيرافي: أما الإمالة فتقول: لها هنا موجب غير الانقلاب، وهو تجانس رؤوس الآي، والجواب عن كونها رويا أن تقول: جاء هذا على لغة من يقف على المنصوب الصحيح بغير إبدال، وتقول: زيد، وهذا أيضا يصلح أن يكون جوابا عن الآية، وتظهر فائدة الخلاف في موضعين أحدهما: الخط، ففي أي [١٣٣ ب] موضع اعتقد أنها بدل من التنوين، كتبت ألفا لا غير، وفي أي موضع اعتقد أنها بدل لام الكلمة كتبت ياء فيما أصل لامة ياء، أو فيما هي فيه رابعة فصاعدا، والثاني: في القافية فمن قال هي بدل من التنوين منع وقوعها قافية، وحيث قيل هي بدل من لام الكلمة، جاز وقوعها رويا.

باب التنبية (١)

قوله: التنبية:

كان ينبغي أن يقول المصنف رحمه الله: الصناعية، ليخرج التنبية اللغوية، نحو: كما وهما في المضمرات، واللذان وهذان في المبهمات، فإن العرب قد وضعوها للتنبية.

قوله: التنبية إلى قوله: إلى مثله (٢):

فالتنبية محدود، وضمُّ جنس واسم فصل؛ ليخرج فعلا وحرفا (٣)، نكرة فصل ثان؛ ليخرج المعرفة، إلى مثله فصل ثالث؛ ليخرج ضم اسم نكرة إلى معرفة، كان ينبغي أن يقول المصنف: في المعنى؛ ليخرج قام رجل ورجل، وحتى تدخل التنبية، لأنك لم تضم إلى الاسم في اللفظ إلا ألفا ونونا في الرفع، وياء ونونا في النصب والخفض.

اعلم أن الأفعال لا تتنى ولا تجمع؛ لأنها جنس، والجنس لا نهاية له، والحروف أيضا لا تتنى ولا تجمع؛ لأن معانيها في غيرها، والمثنى إنما هو ذو المعنى، وأيضا فإن الحروف قد استغرقت حكم ما دلت عليه من نفي أو استفهام أو غير ذلك، فلم يبق شيء يدل عليه المعنى إلا وقد حصره، وقيل: إن التنبية إنما تكون فيما تنكرت معرفته، أو تعرفت نكرته، وهذا المعنى ليس في هذين الشئين، وهما الأفعال والحروف، فالاسم لا يخلو إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فإذا ثبت الاسم المرفوع، زدت في آخره ألفا ونونا، تقول في الرفع: قام الزيدان، فالألف حرف الإعراب، وعلامة التنبية، وعلامة الرفع، فقولنا: الألف حرف الإعراب كمتلة الدال من زيد، والميم من يقوم، فهي في التنبية بمتلة الضمة في المفرد، ودخلت النون عوضا مما منع الاسم من

(١) في المقرب: باب التنبية وجمع السلامة •

(٢) تمام الفقرة: ضم اسم نكرة إلى مثله • المقرب ٤٠/٢

(٣) كتبت: فعل وحرّف

الحركة والتنوين، لأن الاسم في حالة إفراده كان فيه حركة وتنوين، فلما ثني منع من ذلك، وأتينا بالنون بدلا منهما، وكسرت النون لسكونها وسكون الألف قبلها، ثم حركت بالكسر لوجهين، الأول: أن الكسر نقيض السكون، فأردنا أن تأتي بالشيء الذي هو نقيضه، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. الثاني: حملناه على نظيره لأن الكسر نظير الجزم، فلزم أن يكون الكسر نظيره السكون، فلم كانت ساكنة؟ لأن هذه النون زيدت ساكنة كحروف المعاني، والأصل في حروف المعاني السكون، فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياء، ويكون ما قبلها مفتوحا، فتقول: مررت بالزידين، ورأيت الزيدين، فالياء حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الجر والنصب، والنون مكسورة، فحالها كحالها في الرفع، والمؤنث كالمذكر، تقول: قامت الهندان، ومررت بالهندين، ورأيت الهندين، فإن أضفت المثني أسقطت نونه للإضافة من وجهين، لأن الإضافة تؤذن بالاتصال، والنون تؤذن بالانفصال، ومحال الجمع بينهما. والثاني: أن النون دليل تمام الاسم، والمضاف يفتقر إلى المضاف إليه، وهذا محال أن يكون الاسم الواحد في حالة واحدة تاما وناقصا، تقول: قام غلاما زيدا، ومررت بغلامي زيدا، ورأيت غلامي زيدا، والأصل فيه غلامان وغلامين.

قوله: بشرط اتفاق اللفظين إلى قوله للتسمية (١):

أجمع النحاة على أنه إذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية كرجلين [١٣٤ أ] وزيدين، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع كالعمرين، وإن اختلف المعنيان، هل تجوز التثنية أم لا؟ اختلف في ذلك، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك، وحمل عليه قول ابن الحريري رحمه الله في مقاماته (٢):

٣٢١— جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنُهُ فَاثْنَى بِلَا عَيْنَيْنِ. (الرملة)

(١) تمام العبارة: والمعنيان أو المعنى الموجب للتسمية . المقرب ٤٠/٢ .

(٢) غير معروف القائل، والعين: الذهب والفضة، هواه: حبه للكلام . مقامات الحريري، ص ٩١

ومنهم من منع ذلك وخطأ ابن الحريري، وذهب جماعة من متأخري المغاربة وغيرهم إلى أنهما إذا اتفقا في المعنى الموجب للتسمية جازت التشبية، وإن اختلفا في المعنى كالأسودين في الماء والتمر لآ سمي كل واحد منهما بذلك لسواده، والأحمرين في الخمر واللحم، أو الخمر والزعفران لآ سمي كل واحد منهما بذلك لحمته، قالت عائشة رضي الله عنها: (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان) تعني رضي الله عنها الماء والتمر (١).

نزل أعرابي على أعرابي فقال له: والله ما عندنا إلا الأسودان، فقال له النازل: خير كثير، فقال: أظنك تعني الماء والتمر، فقال: وما هما؟ فقال: إنهما الليل والحرة، والحرة: الأرض ذات الحجارة السود.

قوله: واسم الشرط والاستفهام وإن كان معربا إلا في الحكاية:

يعني أن آيا في الاستفهام لا تثني إلا في الحكاية، كقولك: أيان، لمن قال: عندي

ثوبان، وأيين، لمن قال: اشتريت ثوبين، وقد تقدم تبين ذلك.

اعلم أن آيا لها مواضع تكون استفهاما كقولهم: أيهم جاءك؟ وشرطا كقولهم:

أيهم جاءك أكرمه، وموصولة كقولهم: جاءني أيهم أكرمه، وموصوفة كقولهم: يا أيها

الرجل، وصفة كقولهم: مررت برجل أي رجل، وهي معربة حيث كانت إلا إذا كانت

موصولة وأضيفت، وحذف صدر صلتها، كقوله تعالى: [أيهم أشد على الرحمن عتيا]

(٢) تقديره والله أعلم: أيهم هو أشد، خلافا للأخفش، فإنه يعربها مطلقا، وبزيادة

..... (٣) إلى ما يدل على الخدوف قوت فيها شبه الحرفية، فأوجب بناءها.

(١) قال ابن الأثير: أما التمر فأسود، وهو الغالب على تمر المدينة فأضيف الماء إليه ونعت بنعته اتباعا، والعرب

تفعل ذلك في الشينين يصطحبان فيسميان معا باسم الأشهر منهما كالقمرين والعمرين . النهاية في غريب

الحدِيث والأثر، مادة سود ٤١٩/٢

(٢) مریم ٦٩

(٣) كلمة لم أتمكن من قراءتها

قوله: وأما أسماء الفاعلين إلى قوله: إذا رفع ظاهرا (١):

مثاله: جاءني رجلان ضارب غلامهما عمرا، ومررت برجلين ضارب غلامهما عمرا، ولا تقول: ضاربان غلامهم عمرا، ولا ضاربون غلامهم عمرا.

قوله: إلا في لغة أكلوني البراغيث:

يعني يجوز حينئذ، ويقال: جاءني رجلان ضاربان غلامهما عمرا، فتجعل الألف علامة التثنية.

قوله: بما سلم فيه بناء الواحد (٢):

ينبغي أن يقول المصنف رحمه الله: بناء الواحد ونظمه، لأن النظم يريد به ائتلاف الحروف، والبناء يريد به الحركات والسكنات، وكان ينبغي أن يقول أيضا لفظا وتقديرا؛ ليتحرر من مثل ملك وما أشبهه، لأن الضمة التي في حالة الجمع غير الضمة التي في حالة الأفراد، فتغيرت الحركة تغيرا تقديريا، وتفرقت حالة الأفراد من حالة الجمع قرينة.

قوله: الذكورية:

حتى يخرج نحو: هند، وحبل، وحمراء.

وقوله: العلمية:

ليخرج نحو رجل، والعقل، ليخرج نحو: أعوج، وهو اسم فرس، وعدم التركيب، ليخرج نحو معديكرب، وسيبويه عندنا، خلافا للكوفيين، لأنهم يجوزون جمعه بالواو والنون، والخلو من تاء التأنيث، ليخرج نحو طلحة.

قوله: وإن كان صفة إلى آخره (٣):

(١) تمام العبارة: والمفعولين والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، والصفة المشبهة بها، فجميعها لا يثنى إذا رفع

ظاهرا . المقرب ٤٣/٢

(٢) من هنا بدأ الكلام على جمع السلامة .

(٣) تمام الفقرة: اشترط فيه الذكورية والعقل . المقرب ٥٠/٢ .

نحو: قائمون ومسلمون.

قوله: أو التزليل منزلة ذي العقل:

نحو قوله تعالى: [إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي

ساجدين] (١) أما وصفهم بالسجود المختص بمن يعقل، جمعهم جمع من يعقل.

قوله: وألا يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء:

ليخرج نحو: أحمر وسكران في صفة الرجل.

قوله: وتفتح ما قبلها فتقول: موسون في الرفع وموسين في النصب والخفض:

هذا مذهب البصريين رحمهم الله، وأما [١٣٤ ب] الكوفيون فأجازوا ضم ما

قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، سواء كانت الألف منقلبة عن أصل، أو غير أصل،

نحو: معطى وعيسى، وفرق الكسائي بينهما، ففتح ما قبل المنقلبة عن الأصل مع الواو

والياء، وضم ما قبل غير الأصلية.

قوله: تاء التانيث حذفها إلى آخره (٢):

كراهة اجتماع علامتي تانيث بلفظ واحد.

قوله: إلا فعلة من ذوات الياء:

يعني ما فاءه مضمومة ولامه ياء، نحو: مديّة فإنك لا تتبع العين الفاء، لما يؤدي

إليه من وقوع الضمة قبل الياء، وكذلك يمتنع الاتباع في فعلة بكسر الفاء، ولامها

واو، نحو: ذروة فيمن كسر الذال، لوقوع الكسرة قبل الواو.

قوله: وأما معتل العين:

مثاله: جودة وبيضة.

(١) يوسف ٤

(٢) تمام الفقرة: فإن كانت فيه تاء التانيث حذفها وألحقت العلامتين • المقرب ٥٢/٢ •

باب النسب

قوله: النسب يكون إلى الأب والأم والحي والقبيلة والمكان إلى آخره:
مثال النسب إلى الأب كقولك: علوي، ومثال النسب إلى الأم: فاطمي، ومثال
النسب إلى الحي: معدي وثقفي، ومثاله إلى القبيلة: مجوسي ويهودي، ومثاله إلى المكان:
مكي وطوسي.

قوله: وإن لم تحكه وجعلت الإعراب في النون:
مثاله قبل النسب: جاءني زيدان، ورأيت زيدان، ومررت بزيدانٍ وجاءني زيدين،
ورأيت زيديناً، ومررت بزيدين، فتلزمه في التثنية الألف، وفي الجمع الياء على اللغة
الفصحى.

قوله: تأبط شرا:
إذا قلنا تأبطي في تأبط شرا اعتقدنا نزع الضمير منه لئلا يبقى جملة، والجملة لا
ينسب إليها إلا على شذوذ، حكاه سيبويه رحمه الله في غير باب النسب.
قوله: وشوي:

كان أصله وشي بالكسر، فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى الشين، وأتيت بـتاء
التأنيث عوضاً عن المحذوف، فقلت شيه، فإذا أردت أن تنسب إليه حذفت تاء التأنيث
لئلا تقع حشواً، ورددت الواو المحذوفة، فمذهب الأخفش رحمه الله أن تسكن الشين
بعد رد الواو وتنسب إليه على لفظه، فتقول: وشي، ومذهب سيبويه رحمه الله أن تبقى
كسرة الشين بعد رد الواو، فيصير اللفظ وشيا كإبل، فتفتح الشين كما تفعل في نمر،
فتحرك الياء بفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً، فيصير اللفظ وشا كعداً، فتقلب الألف واوا
للسب، فتقول: وشوي و وشي، إذا نسبت إليه قلت: وشي لا غير.

قوله: فإن كانت اللام ألفا قلبتها واوا:

إنما قلبت لثلا يؤدي بقاؤها إلى التقاء الساكنين، وإن كان على حدهما، لكن عدمه أولى، وإنما كان قلبها إلى الواو سواء كان أصلها الواو كعصا، أو الياء كرحى، أو كانت زائدة كحلبى، لما يؤدي إليه قلبها إلى الياء من كثرة اجتماع الياءات. قوله: حذفته منه الياء:

لثلا يؤدي إليه اجتماع الكسرات مع التنبيه بالتغيير لأجل حذف تاء التانيث، فلما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التانيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر، لأن التغيير يؤنس بالتغيير، ما لم يؤدي إلى الإعلال في حرف طويلة، لما يؤدي إليه من قلب الواو ألفا لو حذفته الياء، أو الإدغام لو حذفته الياء في شديدة. قوله: حذفته منه الواو والتاء (١) وفتحت العين:

حذف الواو لتطرق التغيير إليه بحذف تاء التانيث كالياء في فعيلة، والفتح بطريق الأولى، إذ قد فتحتنا في الكسرة، وهي أخف من الضمة. قوله: في النسب إلى تغلب تغلبي:

من فتح اللام فطلبنا للتخفيف لكثرة اجتماع الكسرات والتاءات، ومن كسر فعلى الأصل، لما كان في الكلمة غير مكسور أكثر من حرف واحد، بخلاف نمري. قوله: ولا تحذف منه شيئا فتقول: مهيمي:

لأنك لو حذفته إنما تحذف [١٣٥ أ] التي هي قريبة من الطرف، ولو حذفتها لبقى كلفظ أسيد، فكنت تحتاج أن تحذف أيضا الياء المتحركة، كما فعلت في أسيد، فلما كان الحذف مؤديا إلى حذف آخر رفضوه، واحتملوا النقل. قوله: وإلى الشام شام:

(١) في المقرب: الهاء

كان قياسه شاميا، فقال بعضهم حذفنا إحدى ياءي النسب طلبا للتخفيف،
وعوضنا منها الألف قبل الميم، وقال بعضهم: بل قدمنا إحدى الياءين على الميم،
وقلبناها ألفاء، وعلى كل حال فلا تجمع العرب بين تشديد الياء، لاعتقادهم في الألف
العوضية إلا في رواية شاذة فإنهم^١) يقولون: شامي بالمد وتشديد الياء.

^١ كتبت: إنهم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب التاء اللاحقة الاسم

للتأنيث

الأصل كان أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عَيْرٌ وَأَتَانٌ، وَجَدْيٌ وَعِنَاقٌ وَحَمَلٌ وَرَخِلٌ، وَحَصَانٌ وَحَجْرٌ^(١)، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة، فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرؤ وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي^(٢)، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتأكيد، وحرصا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجل وناقة، وبلد ومدينة^(٣).

قوله: علامة ونسابة:

للمبالغة، يقالان للمذكر والمؤنث إلا أن فيهما نحة من التأنيث، ووجهه أنه لما خرج عن نظائره بما فيه من الزيادة أشبه المؤنث^(٤) عن المذكر بما فيه من الزيادة، ولذلك كان التأنيث فرعا على التذكير، فلذلك ألحقوه علامة التأنيث، وإن كان لمذكر، ومما يقوي طعمهم فيه التأنيث أنهم لا يطلقونه على الباري سبحانه وتعالى، وإن كان فيه ...^(٥) لما كان فيه من صفة النقص بالتأنيث، وإلحاق هذه التاء لكل ما تريد فيه المبالغة جائز.

(١) حصان كسحاب: الدرّة، والحجر: يقصد به الحجر الكريم . اللسان مادة حصن

(٢) أي في المؤنث الحقيقي وليس المجازي

(٣) هذه الفقرة بتمامها في الأشباه والنظائر ١ / ٧٦

(٤) كلمة مطموسة

(٥) كلمة مطموسة

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

باب نونى التوكيد

الشديدة والخفيفة

قوله: لم تلحقها بهم إلى قوله: بردّ وبابه (١):

اعلم أن هلمّ اختلف فيه لغات العرب، فمذهب أهل الحجاز استعمالها بلفظ واحد في المفرد والمتنى والمجموع، والمذكر والمؤنث، ومذهب بني تميم إبراز الضمائر، فيقولون: هلما وهلموا وهلمي وهلممن، كأن أهل الحجاز اعتقدوها اسم فعل، فاستعملوها استعمال أسماء الأفعال، وأمّا بنو تميم فاعتقدوها فعلا، وأجروا عليها حكم الأفعال، وهي مركبة على كلا اللغتين، واختلف فيما ركبت منه، فقال الخليل رحمه الله: إنها مركبة من هاء التنبية ولمّ من قولهم: لمّ الله شعثه، أي جمعه، فإذا قال هلمّ إلينا، كأنه قال: اجمع نفسك إلينا فحذفت الألف من ها لمّ لكثرة الاستعمال إن كنا ضممنها إلى لمّ بعد الإدغام، وإمّا لالتقاء الساكنين إن كانت قد ضمت إليها قبل الإدغام من حيث كان أصلها المم، فسقطت الهمزة للدرج، فالتقى ساكنان ألف ها، ولام المم، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت حركة الميم إلى اللام للإدغام، فصار اللفظ هلم. وقال الفراء: أصله هل أمّ، أي اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام وحذفها، فصار هلم، والتزموا فتح الميم على كل حال، ولم يحركوها الحركات الثلاث كما في رُدّ؛ لتثقل التركيب، ولكونها فعلا عند بني تميم، ألحقوها نونى التوكيد، ولم يلحقها أهل الحجاز؛ لاعتقادهم فيها الاسمية.

قوله: والجزاء إذا وقعت ما بين أداة الشرط وبين الفعل الذي دخلت عليه النون:

(١) تمام الفقرة: في لغة أهل الحجاز؛ لأنها اسم فعل، ولحقها في لغة بني تميم؛ لأنها فعل ضمّ إليها (ها) التي للتنبية، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، ولذلك اتصل بما في لغتهم ضمائر الرفع، كما اتصل بردّ وبابه • المقرب

مراده باب الشرط والجزاء، لا الجزاء الذي هو الجواب، كقوله تعالى: [فإِمْآ تَرِينَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا] (١) وقوله تعالى: [وَإِمْآ تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ] (٢) في هذه ما زائدة في إمْآ، وكافة عن الإضافة في حيثما، وما أشبهها.

قوله: رَبِّمَا وَكَثْرَمَا وَقَلْمَا:

مثالات ذلك: رَبَّمَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَقَلْمَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَكَثْرَمَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ، ففي هذه المواضع جميعها ما كافة.

قوله: حذفت الضمير أو العلامة إلى قوله: وهل يقومن (٣):

اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع، أحدها: إذا بني الفعل للمفعول، نحو ضُرب زيد، فها هنا يحذف الفاعل، وهو غير مراد، والثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا، يكون محذوفا، ولا يكون مضمرا، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين رحمهم الله، فلا يتحمل ضميرا، بل يكون الفاعل محذوفا، مرادا في النية، نحو يعجبني ضرب زيد، ويعجبني شرب الماء، والثالث: [١٣٥ ب] إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة وللمخاطبة اضربي القوم، وفيه نونا التوكيد (٤)، كما ذكر المصنف رحمه الله في هذا الباب.

قوله: وهل يقومنّ الزيدون بضم الميم:

ضممة الميم دلت على أنه كان هاهنا واو، حذفت لالتقاء الساكنين، وهي علامة كلغة أكلوني البراغيث، وإلا كانت الميم مفتوحة، لكون فاعل الفعل مظهرا، وهو الزيدون، وتعين هاهنا النون الشديدة، ولا تكون الخفيفة، لأن الخفيفة يحذفها الساكن

(١) مريم ٢٦

(٢) الأنفال ٥٨

(٣) تمام الفقرة: لالتقاء الساكنين، وأبقيت ما قبل النون مضموما لتدل على الحذف، فتقول: اضربن، وقومن،

والزيدون هل يقومنّ . المقرب ٧٥/٢

(٤) هذه الفقرة في الأشباه والظائر ١٣٩/٣ - ١٤٠، وزيادة في الأشباه بعد: وفيه نونا التوكيد نحو: هل

الزيدون يقومنّ، وهل تُضربن يا هند .

بعدها في المثال المذكور، فلا يحصل له ما أراد، والذي قال المصنف رحمه الله في يقومون الزيدون بالضم على لغة أكلوني البراغيث، ليس بجيد، كان ينبغي أن يقول على لغة من جعل الواو علامة، لأن أكلوني أعم من ذلك، لكنه اكتفى بأن النحاة قد صار متعارفا بينهم أنهم متى قالوا على لغة أكلوني البراغيث إنما يريدون أن تكون الواو علامة لا غير، وإنما حذفت الواو في جمع المذكورين، والياء في مخاطبة المؤنث، وإن التقى الساكنان على حدهما مع النون الشديدة لمزيد ثقل الواو والياء على الألف في نحو قوله تعالى: [ولا تتبعان] (١) فروعى ما في الألف من الخفة، فلم تحذف، لَمَّا كان التقاء الساكنين على حدهما.

قوله: وإن اتصل به ضمير الاثنين إلى قوله: مدغما نحو دابة (٢):

اعلم أن نون التوكيد الخفيفة والشديدة متى اتصل بالفعل واحدة منهما، ولم [يكن] (٣) معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بُني الفعل المعرب معها إجماعا، نحو: هل تضربن، وهل تضربين، للواحد المذكور المخاطب، والواحدة الغائبة، وهل أضربن، وهل يضربن، واختلف في علة البناء، فمذهب سيبويه أن الفعل مركب مع الحرف، فبني كما بني الاسم لَمَّا ركب مع الحرف في نحو: لا رجل، ومذهب غيره أن النون لَمَّا أكدت الفعل قوّت فيه معنى الفعلية، فعاد إلى أصله، وهو البناء، ويبنى على هذا قولنا: هل تضربان، وكل ما ضميره بارز مع نوني التوكيد، هل هو معرب أو مبني؟ فمن علل بالتركيب هناك، قال هذا معرب، لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات، أو

(١) يونس ٨٩

(٢) تمام الفقرة: أو نون جماعة المؤنث لم تلحقه إلا الشديدة، فالذي اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما إذا لحقته الشديدة ثبتت الألف، فتقول: هل تضربان، لأنك لو حذفها لأليست بفعل الواحد، والذي اتصل به نون جماعة المؤنث إذا لحقته الشديدة فرق بينها وبين نون جماعة المؤنث بالألف، كراهة اجتماع الأمثال، فتقول: هل تضربان، وإنما لم تدخل الخفيفة في هذين الموضعين لأن الألف لا يجمع بينها وبين ساكن إلا أن يكون

مدغما نحو دابة • المقرب ٧٥/٢ - ٧٦

(٣) زيادة يقتضيهما السياق

التونين في نحو: هل تضرئُ ويضربن بضم الباء وكسرها، ومن علل بتقوية معنى الفعل كان هل تضربان عنده مبنيا، ويكون حذف النون هنا للبناء^(١)، وكذلك إذا كان الضمير بارزا تقديرا نحو: هل يضرئُ، ويضرئُ، وتضرئُ، وقد تقدم شيء من ذلك في باب البناء، وأعدناه هنا لما فيه من الزيادة، ولم يسكن لئلا يلتقي ساكنان، وكان فتحه إمّا طلبا للخفة، وإمّا خوف اللبس بفعل جمع المذكور لو ضممنا، وبفعل المخاطبة المؤنثة لو كسرنا.

قوله: وإنما لم تدخل الخفة إلى آخره^(٢):

هذا مذهب سيويوه والخليل؛ لئلا يلتقي ساكنان على غير حدتهما، وأجاز ذلك يونس رحمه الله اكتفاء بما في الألف من المد، وإن لم يلتق فيهما الساكنان على حدتهما.

(١) من أول الفقرة إلى هنا في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧
(٢) تمام الفقرة: في هذين الموضعين؛ لأن الألف لا يجمع بينها وبين ساكن إلا أن يكون مدغما نحو دابة . المقرب ٧٦/٢

باب التصغير

التصغير لا يكون عند البصريين إلا للتحقير، وقد قسمه المصنف خمسة أقسام، في الكل معنى التقليل والتحقير، يومئ فيه إلى الرد على الكوفيين، حيث قالوا: إن التصغير يكون للتعظيم، أو للتحبيب، أو للتحقير، فرد جميع ما ذكره من الاستشهادات على ذلك إلى التقليل والتحقير.

قوله: والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا:

يعني بذلك أسماء الباري سبحانه، وأسماء الأنبياء عليهم السلام، وما جرى مجرى ذلك، وإنما لم يجز تصغير ذلك لأنه نقص، لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل، لما يلزم عنه، قال المبرد: بلغني أن ابن قتيبة (١) قال: إن مهيمنا تصغير مؤمن، والهاء بدل من الهمزة، فوجهت إليه أن اتق الله، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده، وإنما هو مثل مسيطر، فإن قيل: إنما كان يلزم الكفر لتعمده على [مذهبكم في إنكار تصغير التعظيم، وأما على مذهب من يجيز فالجواب أن تصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم، وبتقدير ثبوته فينبغي ألا يقوم على ذلك، لما فيه من الإهام] (٢).

هذا ما وجد من هذا التعليق لابن النحاس

رحمه الله.

(١) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي الدينوري، إمام في اللغة والنحو، له تصانيف كثيرة، منها: المعارف، وأدب الكاتب، وغريب القرآن، وغريب الحديث، و مشكل القرآن، و مشكل الحديث، و عيون الأخبار، و طبقات الشعراء، وغيرها، ولد سنة ٢١٣ هـ، وتوفي سنة ٢٧٦ هـ. ٠ وفيات الأعيان ٤٢ / ٣

(٢) ما بين المعوقتين زيادة من إيضاح المشكل من المقرب، ص ٣٤ ب — ٣٥ أ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهارس العامة

(1) فهرس القرآن الكريم

الصفحات	الآية	السورة
٢٧٤	٧	الفاحة
٧٧	٦	البقرة
٣١٢	١٢	
٤٥	٢٦	
١٩٧	٧١	
٣١٥	٨٣	
١٦٨	٩١	
٣٠	١٢٤	
١٧١، ١٥١، ٤١، ٣	١٤٣	
٢٢٦	١٤٩	
٦١	١٧٥	
٢٥٣	١٧٧	
٣٥٧، ٧٧	١٨٤	
٤٣٦	١٨٥	
٢٣٢	١٩٦	
٣٩٥	١٩٨	
٣٢٥	٢١٤	
٢٥١	٢١٧	
٨٣، ٨٢	٢٢١	
٣١٥	٢٣٣	
١٢٥	٢٨٠	
٣٤٦	٩٦	آل عمران
٢٧٢	٩٧	
٩٧، ٨٥	١٥٤	
٢٦٤، ١٢٤	١٥٩	آل عمران
٤٠٤	١٨٠	
٢٥٣، ٢٥١	١	النساء
٣٦٧، ٣٦٦، ٣٩	٣	
٢٧٣	١١	

الصفحات	الآية	السورة
٢٥١	١٢٧	
٢٥١	١٦٢	
٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧	١٧١	
٣٢٠	٦	المائدة
٢٢٤	١١٩	
٣	١	الأنعام
٢٧٥	١٢	
٤٣٦	٥٣	
٣٧٩	٧١	
٢٤٣	٩٢	
٢٩	١٣٧	
٤٦	١٤٥	
٤٢٢	١٥٠	
٢٤٣	١٥٥	
٢٤٧ ، ٢٤٦	٤	الأعراف
٣٧٩	١٥٠	
٤١٧	١٧٢	
١٩٣	٣٢	الأنفال
٣	٣٧	
٤٥٧	٥٨	
٣٣١	٦	التوبة
٣٨٥	٣٠	
٣٥٦	٣٦	
٤١٠	٤٢	
٢٥٧	٦٢	
٢٠٥ ، ١٤٣	١٠٨	
١٠٦	١١٧	
١٠٣	١٨	يونس
٢١١	٢٧	
٣٢٨	٥٨	
٤٥٨	٨٩	
٣١٢ ، ١٢٦	٨	هود

الصفحات	الآية	السورة
٣٠٣	٧٣	
٤٥٣	٤	يوسف
٢٦١	١٠	
١٤٩	٢٣	
٢	٧٦	
٣٩٥	٨٢	
٢١	٩٠	
٣١٨	٩٦	
٢٥١	٢٠	الحجر
٤٨	٩٤	
٤٣٦	٧٠	النحل
٤٣٢	٧٣	
٣	٨١	
٢٦٤	٩١	
٢٩٧	٩٦	النحل
٢٤٦	٩٨	
٤٣١	٤٢	الإسراء
٢٢٣	١١٠	
٢٢١	٣٣	الكهف
٣٧٨	٩٤	
٣٠١ ، ٢٨٤	٩٦	
٤٣١	٤	مريم
٤٥٧	٢٦	
١٢٤	٢٩	
٣٠٠ ، ٦٧ ، ٦٥	٣٨	
٢	٦٥	
٤٥٢ ، ٤٠٦ ، ٤٥	٦٩	
٦٤	٧٥	
٤٤٩	١٠	طه
٣٦٠	١٢	
٢٤٧	٨٢	
٤٠٤	٣	الأنبياء

الصفحات	الآية	السورة
١٢٧	١٥	
٢٤٣	٥٠	
٣٥٤	٦٧	
٢٧٢ ، ٢٢٣	٧٩	
٧٢	٨٨	
٢٠٦	٣٠	الحج
٣٦٧	٤٠	
٤٠٣ ، ١٠٦	٤٦	
٣٥٧	١١٧	المؤمنون
٢٧٧	٣٥	النور
١٤	٣٧ ، ٣٦	
٤٠	٤٥	
٤٣٢	٦٢	
٣٤١	٦٣	
٤٦	٤١	الفرقان
٣٩	٢٣	الشعراء
٣٩	٣٤	
٢٥٧	٦٣	
١٧٥	١٦٦	
٣٤٦	١٧٦	
٥٩	٢٥	النمل
١٧٥	٥٥	
٢٤٦	٧٢	
٣٤٥	٨٧	
٢٢٢	٤	الروم
٣٣١	٣٦	
١١٩	٢٧	لقمان
٢٤٩	٣ - ١	السجدة
٨٦	٦	الأحزاب
٤٢٢ ، ٣٤١ ، ٢٠٠	١٨	
٢٧٦	٢١	
٤٣٦	٩	سبا

الصفحات	الآية	السورة
٣٦٧	١٣	
٢٠٣	٣١	
٩٣	٣٣	
٣٦٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٣	١	فاطر
٢٥٧	١٠٤	الصافات
٢٤٨	١٤٧	
٢٥٧	٦	ص
٤٠ ، ٣٩	٧٥	
٤١	٣٣	الزمر
٣١٥	٦٤	
٢٧٣	٤٨	غافر
٢٠٩	١١	الشورى
٣	١٩	الزخرف
٢٧٢ ، ٢٢٣	٣٢	
٢٤٤	٣٣	
٢٥٨	٤ - ٢	الجاثية
٢١٣	٥	
٧٢	١٤	
١٦٨	١٢	الأحقاف
١٥٠	٦	محمد
٨٥	٢١	
١٦٩	١٨ ، ١٧	ق
١٢٤	٢٧	
٤٠٥ ، ٦٧	٢٣	الذاريات
٢٥٤	٧ - ٦	النجم
٣٧٢	٦	القمر
١٧٤	١٢	
١١٥	٧ ، ٦	الرحمن
١٥٠	٤١	
٤٣١	١٩	المجادلة
٣٥٧	٣	الجمعة
٣٠١	٥	المنافقون

الصفحات	الآية	السورة
٢٣	١٠	
٤٣٣	١٥	الملك
٨٨	٢، ١	الحاقة
٢٣٢	١٣	
٣٠١، ٢٨٤	١٩	
٣٨٩	١٦	المعارج
٥٨	١٧	نوح
٤٢٦	١٥ - ١٦	المزمل
٣٤٧	٢٦	المدثر
٩١	٣١	القيامة
٣٥٤	٣٤ - ٣٥	
٢١١	٤٠	
٣٦٩	٤	الإنسان
٣٦٩	١٥، ١٦	
٤٣٢	٢٦	عيسى
٣٦٠	٦	البلد
٢٤٧	١٣ - ١٧	
٣٩	٥، ٦	الشمس
١٣٠	٥	الضحى
٤١٧	٦	
٤٢٥	٥ - ٦	الشرح
٢٢٠	٦	
٤٠٤	١	القدر
٨٨	١، ٢	القارعة
٣٤٦	٩	
٣٩	٣	الكافرون
٤٠٣، ١٠٦	١	الإخلاص
٣٩٣، ٣٠	١، ٢	

رَفَع

عبد الرحمن بن الحارث بن عبد
المنذر (العمري)

(٢) فهرس الحديث والآثر

الرقم

الحديث / الأثر

- إذا ذُكر الصالحون فحيهلاً بعمر
- استعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبي
- أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
- أنا أفصح العرب بيد أني من قريش
- إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخه
- إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا وما لنا من طعام إلا التمر. (من كلام الصحابي عامر بن ربيعة)
- إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب. (من كلام عمر بن الخطاب)
- بل أنت زيد الخير
- تمرة خير من جرادة (من كلام عمر بن الخطاب)
- خير النساء صوالح نساء قريش، أحناء على ولد، وأرعاه على زوج في ذات يد
- صلاة الليل مثني مثني
- فجاء بفرس له سابقاً
- فشكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرمضاء في جباهنا وأيدينا فلم يشكنا
- لتأخذوا مصافكم
- لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم
- نعم العبد صهيب. (من كلام عمر بن الخطاب)
- والأيم تعرب عن نفسها
- ولقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان. (من كلام عائشة رضي الله عنها)
- ومن يعذرني من أناس أنبوا أهلي
- يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة
- إذا ذُكر الصالحون فحيهلاً بعمر

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

(٣) فهرس الأقوال والأمثال

القول / المثل

- أكرم بني أبيه وأنبله
- أكلت السمكة حتى رأسها
- أكلوني البراغيث
- اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبي الإصبع
- إني لبحمد الله لصالح
- إن مضى غير فعير في الرباط
- أهلك والليل
- ثماتي حجج حججتهن بيت الله
- جالس الحسن أو ابن سيرين
- جلس مني مقعد القابلة
- حكمك مسمطاً
- خشنت بصدرة وصدر زيد
- خير عافاك الله
- خيركم يحيى عينان
- سبحان ما سبح الرعد بحمده
- سبحان ما سخركن لنا
- شأنك والحج
- شر أهر ذا ناب
- فلا وذو بيته في السماء
- قطع الله يد ورجل من قاله
- قطع الله يد ورجل من قالها
- كل شيء ولا شتيمة حر
- كليهما وتمرا
- كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها
- لم يوجد كان مثلهم
- ليس الطيب إلا المسك
- ما جاءت حاجتك

- مازِ رأسك والسيف
- ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة
- من كان أمك
- من كذب كان شرا له
- نعم البسير على بنس العير
- هذا جحر ضب خرب
- هذا ولا زعاماتك
- هو أحسن الفتيان وأجمله
- هو أعرف من المائح يابست المائح
- هو مني معقد الإزار
- هو مني مناط الثريا
- والكرامة ذات أكرمك الله به
- والله ما هي بنعم الولد نصرتها بكاء وبرها سرقة
- وراعيك أوسع لك

(٤) فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

المؤلف	الكتاب
ابن السراج	١ - الأصول
أبو البقاء العكبري	٢ - إعراب القرآن
الواحدي	٣ - الإعراب
أبو علي الفارسي	٤ - الإغفال
ابن الشجري	٥ - الأمالي
الأخفش	٦ - الأوسط
أبو علي الفارسي	٧ - الإيضاح الشعري
أبو علي الفارسي	٨ - الإيضاح العضدي
أبو البقاء العكبري	٩ - التبيين
أبو علي الفارسي	١٠ - التذكرة
أبو علي الفارسي	١١ - تعاليق على كتاب سيبويه
الطبري	١٢ - تفسير الطبري
ابن جني	١٣ - التمام
ابن جني	١٤ - التنبيه على مشكل أبيات الحماسة
الداني	١٥ - التيسير
التبريزي	١٦ - الحماسة
ابن بري	١٧ - حواشي الإيضاح
ابن الخشاب	١٨ - حواشي الإيضاح
ابن خالويه	١٩ - حواشي الجمل
ابن جني	٢٠ - الخاطريات
ابن جني	٢١ - الخصائص
الحريري	٢٢ - درة الغواص
ابن جني	٢٣ - الدمشقيات (١)
القالبي	٢٤ - ذيل الأمالي والنوادر
أبو العلاء المعري	٢٥ - رسالة الغفران
علم الدين السخاوي	٢٦ - سفر السعادة
الشاطبي	٢٧ - الشاطبية

(١) كتاب غير الكتاب المشهور لابن جني بين الناس ، وقد نصّ على ذلك ابن النحاس في التعليقة .

ابن الدهان	٢٨ - الشامل (١)
أبو البقاء العكبري	٢٩ - شرح الإيضاح
أبو طالب العبدى	٣٠ - شرح الإيضاح
أبو الندى	٣١ - شرح الإيضاح
الجرجاني	٣٢ - شرح الإيضاح
ابن معط	٣٣ - شرح بعض الجزولية
الأبدي	٣٤ - شرح الجزولية
ابن عصفور	٣٥ - شرح الجمل
الواحدى	٣٦ - شرح ديوان المتنبى
ابن القوطية	٣٧ - شرح رسالة أدب الكاتب
	٣٨ - شروح الشاطبية
اللبلى	٣٩ - شرح الفصيح
ابن خروف	٤٠ - شرح كتاب سيبويه
السيرافى	٤١ - شرح كتاب سيبويه
الربعى	٤٢ - شرح مختصر الجرمي
أبو جعفر النحاس	٤٣ - شرح المعلقات
ابن عمرو	٤٤ - شرح المفصل
السخاوى	٤٥ - شرح المفصل
ابن عصفور	٤٦ - شرح المقرب
ابن جنى	٤٧ - شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت
الجوهري	٤٨ - الصحاح
البخارى	٤٩ - صحيح البخارى
مسلم	٥٠ - صحيح مسلم
ابن الخشاب	٥١ - العونى
ثعلب	٥٢ - الفصيح
الأخفش	٥٣ - الكبير
سيبويه	٥٤ - الكتاب
الزمخشري	٥٥ - الكشاف
ابن الخباز	٥٦ - الكفاية
ابن جنى	٥٧ - اللمع

(١) وقد ورد في بعض الأماكن باسم شرح الإيضاح .

أحمد بن فارس	٥٨ - المجمل
ابن سيده	٥٩ - المحكم والمحيط الأعظم
الجرجاني	٦٠ - مسائل الجرجاني
أبو علي الفارسي	٦١ - المسائل الحلييات
أبو علي الفارسي	٦٢ - المسائل الشيرازيات
الجزولي	٦٣ - المشبه
أبو عبيد البكري	٦٤ - معجم ما استعجم
الزمخشري	٦٥ - المفصل
الحريري	٦٦ - مقامات الحريري
المبرد	٦٧ - المقتضب

(٥) فهرس الأشعار

الهمزة - الألف

القائل	البحر	القافية	رقم الشاهد
الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	الشتاء	٩٨
حسان بن ثابت	الوافر	وماء	١٠٠
مسلم بن معبد الوالبي	البسيط	دواء	٢٤٦
.....	البسيط	صبا	٢٣٤
رجل من باهلة	الكامل	أصباه	٢١٠

الياء

جرير	المنسرح	العلب	٢٩٩
.....	الوافر	ذهابا	٣٧
جرير	الوافر	الكلابا	٦٣
عبد الله بن الزبير الأسيدي	الطويل	أقربا	١٨٢
زرافة الباهلي،	الكامل	أعجب	٦٧
أو عمر بن الغوث،			
أوهني بن أحمر			
.....	الكامل	زغب	١٨٠
أعشى همدان	الطويل	تطيب	١٢٩
الأخنس بن شهاب	الطويل	سارب	٢٢٤
علقمة بن عبدة	الطويل	كليب	٢٢٦
حميد بن ثور	الطويل	جنوب	٢٣٦
طفيل الغنوي	الطويل	يثوب	٢٩٢
المخلب الهلالي،	الطويل	نجيب	٢٩٤
أو العجير السلولي			
الأحوص الرياحي	الطويل	غرائبها	١٣
نصيب بن رباح	الطويل	حبيبها	٨٩
الفرزدق	الطويل	أقاربة	١٢٧
.....	المتقارب	الراهب	٢١٤
النابعة الجعدي	المتقارب	للمعرب	٦
أبو جندب الهذلي	الطويل	جانب	٢٦

البيعت بن حريث	الطويل	المنذذب	٨٧
امرؤ القيس	الطويل	مشطب	١٥٠
طفيل الغنوي	الطويل	مذهب	٢٠٨
.....	الوافر	العراب	٩٦
كاتب بن سعد الغنوي	البيسيط	عجب	١٦٤
ابن هرمة	الكامل	كلامي	٢٠٥

التاء

أسماء بن خارجة	م. الكامل	الهباله	١٨٩
.....	الطويل	مقلت	٢٠٢
.....	الطويل	ميت	
شبيب بن جعيل	الكامل	أجنت	١٠٩
سئمي بن ربيعة	الكامل	فانهلت	٢٣١

الجيم

عبيد الله الحر الجعفي، أو الحطيئة	الطويل	تأججا	١٥
.....	السيع	خارج	٤٧

الحاء

جذع بن سنان الغساني	الوافر	الجناحا	٢١٣
أبو الطمحان القيني	الطويل	برائح	٨٨
تميم بن أبي بن مقبل	الطويل	رامح	٢٨٧

الدال

الأغشى	الطويل	يحصدا	٥٠
سحيم عبد بني الحساس	الطويل	معمدا	١٨٨
.....	الطويل	الوعدا	٢٢٣
.....	البيسيط	أحدا	٢٤٥
.....	البيسيط	لمجهودت	١١٤
المتنبي	الكامل	فردا	٢٧٣
.....	الطويل	اليتعهد	٤٣
.....	الطويل	الجلمد	٤٩
ساعدة بنت جوية	الطويل	موحد	٢٦٧
أبو نواس	الخفيف	جدة	١٦٢

.....	الطويل	المجد	٢٧
الفرزدق	الطويل	الأبعاد	٩٢
.....	الطويل	للعهد	٢٢٢
.....	الطويل	ودّ	
طرفة بن العبد	الطويل	مخدي	٢٤٣
.....	الوافر	معدّ	٤٥
زيد الخيل	الوافر	الوحيد	١٢٦
عمرو بن معد يكرب	الوافر	مراد	٢٤٠
الجموح الظفري	البيسيط	السود	٧٨
الجموح الظفري	البيسيط	بمحدود	
صنان بن عباد اليشكري	البيسيط	قهد	١٧١
.....	البيسيط	الجسد	١٩٣
النابعة الذبياني	البيسيط	فقد	٢٢٥

الراء

امرؤ القيس	المتقارب	أجر	٦٨
.....	م. الكامل	حضاجر	٢٨٦
.....	الطويل	مزارا	٥٩
امرؤ القيس	الطويل	بيقرا	١٤٥
النابعة الجعدي	الطويل	تعقرا	١٤٨
كثير عزة	الطويل	الغمرا	٢٦١
الأعشى	المتقارب	هريرا	١٥٧
الكميت	المتقارب	عشارا	٢٦٨
خدائش بن زهير	الوافر	عشارا	٢٦٩
.....	الطويل	الأمر	٢٥
عمر بن أبي ربيعة	الطويل	معصر	٥٤
ذو الرمة	الطويل	المخاطر	١٥٢
ذو الرمة	الطويل	يتمرمر	١٨٧
.....	الطويل	أحمر	٢٩٦
الفرزدق	الطويل	أزورها	٤١
سليط بن سعد	البيسيط	سمنار	٢٣
أحد أصحاب	البيسيط	ينتصر	٢٨
مصعب ابن الزبير			

كعب بن زهير	البسيط	القدرُ	٤٨
الخنساء	البسيط	إدبار	١٥٩
شمردل الليثي	الكامل	مجيرُ	١٠٤
عدي بن زيد	الخفيف	تصيرُ	٢٣٨
الفرزدق	الوافر	نجارُ	٢٨٠
الأعور الشني	المتقارب	مقاديرُها	١٧٤
الأعور الشني	المتقارب	مأمورُها	
يزيد بن الطثرية	البسيط	بالنارِ	٣٦
كثير عزة	البسيط	الأخرِ	٢٦٤
.....	الكامل	المسطارِ	٥٥
الفرزدق	الكامل	الأبصارِ	٢٧٨
زهير بن أبي سلمى	الكامل	الذعرِ	٣٠٢
عمران بن حطان	الكامل	الدابرِ	٣٠٥
عروة بن الورد	الطويل	فأجدرِ	٦١
الحطيئة	الطويل	الهجرِ	٣٠٩
الأعشى	السريع	الضامرِ	٨٥

السين

.....	الطويل	مخمسا	٢٧٠
المرار الفقعسي	الكامل	تياَسِ	١١٩

الصاد

أعشى قيس	الطويل	الأحوصا	٢٨٩
----------	--------	---------	-----

الضاد

عمرو بن أحمر الباهلي	الطويل	بيوضها	٩٧
أبو خراش الهذلي	الطويل	يمضي	٩٤

العين

السفاح بن بكير	السريع	بصاغ	٢٩
القطامي	الوافر	الوداعا	٩٩
أوس بن حجر	المنسرح	جزعا	٣١٥

عاتكة بنت عبد المطلب	م. الكامل	شعاعه	٢١٨
ليبيد بن ربيعة	الطويل	صانعُ	٣٨
.....	الطويل	اليتتبعُ	٤٤
الفرزدق	الطويل	الزعاذعُ	٦٤
جميل بن معمر	الطويل	أجمعُ	٧١
ذو الرمة	الطويل	البلاقعُ	٢٠٧
أبو عمرو بن العلاء	البسيط	تدعُ	٩
.....	الطويل	يلقعُ	٢٤٧

الفاء

المنذر بن درهم الكلبى	الطويل	عارفُ	٩٠
مسكين الدارمي	الطويل	نفائفُ	١٦٥
الفرزدق	الطويل	يتحرّفُ	١٧٦
.....	الطويل	العواطفُ	٢٥٦
الفرزدق	البسيط	الصياريفُ	٢١

القاف

.....	الكامل	محموقا	٢٠٣
زهير بن أبي سلمى	البسيط	صدقا	٢٦٠
المفضل النكري	الوافر	فريقُ	١١٢
.....	الوافر	المحرقُ	١٦٧

اللام

.....	الرملى	الجبلُ	٣٠٤
أوس بن حجر	الطويل	تسر بلا	٥٨
ليلى الأخيلية	الطويل	ليفلا	٩١
.....	البسيط	بطلا	٣٥
أبو الأسود الدؤلى	المتقارب	قليلًا	٢٩٥ ، ٢٢٢
ذو الرمة	الكامل	تبلا	٥٦
.....	المديد	بخيلا	١٢٠
عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	رملا	١٦٩
ذو الرمة	الوافر	مالا	٢١٦

المرار الأسدي	الوافر	الخدّالا	٢١٧
زهير بن أبي سلمى	الطويل	النخل	٣٣
.....	الطويل	مهمل	٢٣٣
.....	الطويل	جميل	٢٥٧
.....	الوافر	الرحيل	١٩٥
غسان بن وعله	الخفيف	أفضل	٤٦
المنتخل الهذلي	البسيط	الفضل	٢١٣
النابعة الجعدي	الهزج	تنهل	٢٣٢
عامر بن جوين الطائي	الطويل	أفعله	٢٤٤
مجنون ليلى	الطويل	أهل	٣٢
امرؤ القيس	الطويل	المال	١٩٨
امرؤ القيس	الطويل	أمثالي	١٩٩
امرؤ القيس	الطويل	الخالي	٣٩
امرؤ القيس	الطويل	مزمل	٢١١
ابن عبد الله بن أبي ربيعة	الطويل	إسحل	٢٠٠
.....	الطويل	حنظل	٢٠٤
أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	شغلي	٧٧
عمرو بن أحمر الباهلي أو	البسيط	الثمل	١
أبو حية النميري			
لقيس بن الأسلت أو لرجل من	البسيط	أوقال	٣٠٣
كنانة			
.....	الخفيف	الخليل	٢٣٥
أمية بن أبي الصلت	الخفيف	الأغلل	٢٩١
صخر الغي الهذلي	الوافر	حلال	٢٦٦
.....	الوافر	احتمالي	٧٩
امرأة من بني سليم	الكامل	تسالي	٢٤٢
.....	السريع	فأصظلي	٤٢

الميم

حسان بن ثابت	السريع	الخيام	٢٩٠
حسان بن ثابت	الطويل	مطعما	٢٤
.....	الطويل	يكرما	١٢١

تأبط شرا، وقيل لغيره	الوافر	الطعاما	٣١٢
ليبد بن ربيعة	الكامل	ندامُ	٨٣
طريف بن تميم	الكامل	يتوسمُ	١٢٢
.....	الكامل	زمزمُ	٢٢٧
.....	الكامل	حرامُ	٢٢٩
.....	الكامل	طعامُ	
الأحوص	الوافر	السلامُ	١٧٠، ١٣٠
زهير بن أبي سلمى	البسيط	حرمُ	٢٥٤
مجنون ليلى	الطويل	كلامُها	٣١
ذو الرمة	الطويل	وشامُها	٣٤
كثير عزة	الطويل	غريمُها	٢٠٦
طرفة بن العبد	المديد	قدمُة	١٥٥
الفرزدق، أو لعملس بن	الطويل	العمائم	٨٠
عقيل			
الفرزدق	الطويل	هاشمُ	٢٠٩
.....	الطويل	ميسمُ	٢٣٧
المهلهل بن ربيعة	الكامل	سنامُ	٥١
امرؤ القيس	الكامل	قطامُ	٥٣
.....	الخفيف	سلمُ	٦٦

النون

.....	المتقارب	محسنا	٢١٥
.....	الخفيف	معينا	٢٢٠
.....	الرمل	فأطعنا	٢٧١
.....	الرمل	فاجتلدنا	
.....	الرمل	وأصبنا	
الكميت	الوافر	متجاهلينا	٣١١
.....	البسيط	غضبانُ	٨٤
.....	م. الرمل	القطينُ	٢٢١
الطرماح	الطويل	الكنائنِ	٢٠
عبد الرحمن بن الحكم	الطويل	الأخوانِ	١٢٣
امرؤ القيس	الطويل	بأرسانِ	١٤٠

عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بثمان	١٦٣
.....	الطويل	رمضان	١٧٨
.....	الطويل	فثمان	
أبو نواس	المديد	الحزن	٦٥
.....	الخفيف	جتون	١٤١
الناطقة الذبياني	الوافر	بشن	١٦١
سحيم بن وثيل	الوافر	تعرفوني	٢٦٢
.....	البسيط	هون	١٩٤
.....	البسيط	يرضيني	٢١٩
.....	الرمل	عينين	٣٢١

الهاء

.....	الوافر	سواها	١٦٦
-------	--------	-------	-----

الياء

نصيب بن رباح	الطويل	تدري	١٤٩
الفرزدق	البسيط	رابي	١٥٣
البحثري	الكامل	أبي	٢٦٣
بعض بني أسد	الوافر	السوي	١٠٨
ذو الرمة	الطويل	خاليا	٢
ذو الرمة	الطويل	بيا	
عبد يغوث الحارثي	الطويل	يمانيا	١٠
زهير بن أبي سلمى	الطويل	جائيا	١٢
الناطقة الجعدي	الطويل	متراخيا	١٠٦
سوار بن المضرب	الطويل	راضيا	٢٢٨
الفرزدق	الطويل	مواليا	٢٨٥
.....	الطويل	أعاديا	٢٨٩
رجل من بني أسد	الطويل	تقاليا	٣٠٧
إياس بن سهم	الوافر	الرضيا	١٧٢

(٦) فهرس أجزاء الأبيات

القائل	الشاهد	الرقم
زهير بن أبي سلمى	وجرح اللسان كجرح اليد	٣
قيس بن زهير العبسي	ألم يأتيك	٨
أبو حية النميري	كما خط الكتاب بكف يوما . .	١٦
	يهودي	
ذو الرمة	زج القلوص أبي مزاده	١٧
	فرك القطن المحالج	١٨
	ورمل كأوراك العذارى قطعه	٣٠
سنان بن الفحل	وبنزي ذو حفرت وذو طويت	٤٠
العرجي	ياما أميلح غزلانا شدن لنا	٥٧
	لأحذر مثل ذلك أن يكونا	٦٠
رجل من بني عامر	ويوما شهدناه سليما وعامرا	٦٢
	عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي	٦٩
	لولا اصطبار لأودى غير ذي مقاة	٧٠
الرماح بن ميادة	فأما الصبر عنها فلا صبر	٧٢
	فأما الصدور لا صدور بجعفر	٧٣
الحارث بن خالد المخزومي	فأما القتال لا قتال لديكم	٧٤
امرأة	فوالله لولا الله لا شيء غيره	٧٥
البيت السابق يروى بروايتين	فوالله لولا الله تخشى عواقبه	٧٦
الفرزدق،	حيث لي العمائم	٨٠
أو العملى بن عقيل		
ذو الرمة	ذا الرمة أشهر منه غيلانا	٨٢
أبو تمام	لعاب الأفاعي القاتلات لعابه	٩٣
	وقائلة خولان فانتج فتاتهم	٩٥
	وما الدهر إلا منجنونا	١٠١
الفرزدق	إذ ما مثلهم بشر	١٠٢
	بني غدانة ما إن أنتم ذهباً	١٠٣
أبو وجرة السعدي	العاطفون تحين ما من عاطف	١٠٥
الأعشى	لات هنا نكري جبيرة	١٠٧
محمد بن عيسى التميمي	ندم البغاة ولات ساعة مندم	١١٠

وقيل مهلهل بن مالك الكناني	طلبوا صلحنا ولات أوان	١١١
أبو زيد الطائي	ولكنني من حبها لعميد	١١٣
	لهنك من عيسية لوسيمة	١١٦
	إني لعند أذى المولى لذو حنق	١١٧
محمد بن مسلمة	لهنك في برق علي كريم	١١٨
امرؤ القيس	وخبرته عن أبي الأسود	١٢٤
عمر بن أبي ربيعة	هم الآمرون الخير والفاعلونه	١٢٥
الأعشى	سبحان من علقمة الفاخر	١٢٨
	أزيد أخا ورقاء	١٣٣
المتنبي	عم بن سليمان	١٣٥
ابن الزبير الأسدي	أرى الحاجات	١٣٦
أبو حية النميري	لا أباك تخوفيني	١٣٧
امرؤ القيس	دع عنك نهبا	١٣٨
زهير بن أبي سلمى	أقوين من حجج ومن دهر	١٣٩
امرؤ القيس	ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا	١٤٣
خطام المجاشعي	وصاليات ككما يؤثفين	١٤٤
قيس بن زهير العبسي	بما لاقت ليون بني زياد	٨
	وما بالحر أنت ولا العتيق	١٤٦
جميل بن معمر	رسم دار وقفت في طلله	١٤٧
الراعي، أو لجرير	فريشي منكم وهواي معكم	١٥١
يزيد بن الصعق	فساغ لي الشراب وكنت قبلا	١٥٤
أبو عبد الله بن يعرب		
النايفة الجعدي	مضت سنة	١٥٦
أبو دؤاد الإيادي	أكل امرئ	١٧٣
	وفي اللين ضعف والشراسة هيبة	١٧٩
	ولا أرض أبقل إبقالها	١٨١
حميد بن حريث	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	١٩١
	حميدا	
الحطيئة	سنلت	١٩٦
كثير عزة	وعزة ممطول معنى غريمها	١٩٧
الكميت	أتاك اللاحقون احبس احبس	٢٠١

ذو الأصبع العدواني	عذير الحي من عدوان	٢٤١
	أو تموت فتعذرا	٢٤٨
المغيرة بن حبناء	فأستريحا	٢٤٩
النابعة الذبياني	وكان قد	٢٥٠
أبو طالب أو حسان أو الأعشى	تفد نفسك	٢٥٢
أعشى همدان	فندلا زريق المال ندل الثعالب	٢٥٣
النابعة الذبياني	له صريف صريف القعو بالمسد	٢٥٥
أعشى باهلة	يأبى الظلامه منه النوفل الزفر	٢٦٥
المتنبي	أحاد أم سداس في أحاد	٢٧٢
صخر بن عمرو بن الشريد	ولقد قتلتم ثناء وموحدا	٢٧٤
امرؤ القيس	تطاول ليلىك بالأثمد	٢٧٥
	حاشا أبا موسى عشية أذرح	٢٧٦
ابن ميادة	يحدو ثمانى مولعا بلقاحها	٢٨١
	عليه من اللوم سرواله	٢٨٨
امرؤ القيس	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	٢٩٣
العباس بن مرداس	يفوقان مرداس في مجمع	٢٩٧
المتنبي	سيوف بني طعج	٣٠٠
	إن سميرا أرى عشيرته	٣٠١
	بنونا بنو أبناونا	٣٠٨
الأعشى ميمون بن قيس	أين رأيت رجلا أعشى	٣١٦
أبو كبير الهذلي	ما إن يمس الأرض إلا منكب	٣١٨
	ربّ ضيف طرق الحي سرا	٣٢٠

(٧) فهرس الأراجاز

القائل	الشاهد	رقم الشاهد
أبو خالد القناني	والله أسماك سماً مباركا	٤
	امتلاً الحوض وقال قطني	٥
رؤية بن العجاج	وقاتم الأعماق خاوي المخترق	٧
رؤية بن العجاج	إذا العجوز غضبت فطلق	١١
	ولا ترضاها ولا تملق	
	إن على الله أن تبايعا	١٤
	تؤخذ كرها أو تجيء طائعا	
عمرو بن كلثوم	فداسهم دوس الحصاد الدانس	١٩
علي بن أبي طالب	أنا الذي سمتني أمي حيدرة	٥٢
	أما ترى حيث سهيل طالعا	٨١
رؤية بن العجاج	ورأي عيني الفتا أباكا	٨٦
	يعطي الجزيل فعليك ذاكا	
عنترة بن عروس،	أم الحليس لعجوز شهرية	١١٥
أو العجاج	ترضى من اللحم بعظم الرقية	
العجاج	من آل صعفوق وأتباع أخر	١٣١
	أطرق كرى إن النعام في القرى	١٣٢
أبو خراش الهذلي،	إنى إذا ما حدث العسا	١٣٤
أو لأمية بن أبي الصلت	أقول يا اللهم يا اللهم	
العجاج	يضحكن عن كالبرد المنهم	١٤٢
قيل للعجاج	هل رأيت الذنب قط	١٥٨
أبو النجم العجلي	باعد أم العمرو عن أسيرها	١٦٠
	حراس أبواب على قصورها	
	أبك أية بي أو مصدر	١٦٨
	من حمر الجلة جاب حشور	
أبو النجم الراجز	أوصيت من برة قلباً حرا	١٧٥
	بالكلب خيراً والحماة شرا	
العديل بن الفرخ	أو عدني بالسجن والأداهم	١٧٧
	رجلي فرجلي شنتة المناسم	

حميد الأرقط	أرمني عليها وهي فرع أجمع	١٨٣
	وهي ثلاث أذرع وأربع	
	يوما جديدا كله مطردا	١٨٤
	حتى إذا خطافنا تقعقا	١٨٥
	وصرت البكرة يوما أجمعا	
	يا ليتني كنت صبيا مرضعا	١٨٦
	تحملني الذلفاء يوما أجمعا	
أبو جهل بن هشام	ما تنقم الحرب العوان مني	١٩٠
	بازل عامين حديث سني	
رؤبة بن العجاج	إني وأسطار سطرن سطرأ	١٩٢
	لقائل يا نصر نصرا نصرا	
العجاج	كأن نسج العنكبوت المرمل	٢١٢
	مثل القفا قد نتفت حواصله	٢٣٠
الحارث من قبيلة ضبة	نحن بني ضبة أصحاب الجمل	٢٣٩
	أشمط قد شاب وقد كان ولم	٢٥١
العجاج	بطعنة نجلاء فيها ألمه	٢٥٨
	كمرجل الصباغ جاش بقمه	
	لولا الإله ما سكننا حضننا	٢٥٩
	ولا ظللنا بالمشاء قِيَمَا	
العجاج	قد جرت الطير أيامينا	٢٧٧
	جذب الصرارين بالكروور	٢٧٩
	لها ثنايا أربع حسان	٣٨٢
	وأربع فعدها ثمان	
رؤبة بن العجاج	داينت أروى والديون تقضن	٣٨٣
العجاج	يا صاح ما هاج الدموع الذرفن	٣٨٤
العجاج	لقد رأيت عجبا مذ أسسا	٣٠٦
	عجائزا مثل السعالي خمسا	
هدبة بن خشرم	متى تقول القلص الرواسما	٣١٠
	بني إن البر شيء هين	٣١٤
	المنطق اللين والطعيم	
	هل أنت محيي الربيع أو أنت سائله	٣١٧
الفضل بن قدامة	الله نجاك بكفي مسلمت	٣١٩

أ

الأبدي، علي بن محمد بن محمد بن عبد
الرحيم الخشني
إبراهيم بن سفيان (من رواة صحيح مسلم)
أحمد بن عبد الله بن علوان الأسدي (أبو
العباس)
الأحمر، علي بن الحسن الكوفي
الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي
(الأخفش الأوسط)
الأخفش الكبير، أبو الخطاب عبد الحميد بن
عبد المجيد
آدم عليه السلام
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن
الأزهر
إسماعيل بن محمد النيسابوري (أبو محمد)
الأصمعي، عبد الملك بن قريب
الأعشى، ميمون بن قيس (الأعشى الكبير)
الأعور الشنبي (الشاعر)
امروء القيس (الشاعر)
أمية بن أبي الصلت
ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (أبو
البركات)
أوس بن حجر
إياس بن سهم بن شامة الهذلي (الشاعر)

ب

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد
ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد
البخاري، محمد بن إسماعيل
ابن برهان، عبد الواحد بن علي

ابن بري، عبد الله بن بري
العكبري، عبد الله بن الحسين
أبو بكر الصديق (رض)

ت

تأبط شرا (الشاعر)
التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي
تميم بن مقبل (الشاعر)
أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي

ث

ثابت بن مشرف بن أبي سعد البنا
ثعلب، أحمد بن يحيى بن يسار

ج

جذع بن سنان الغساني
الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن
الجرمي، أبو إسحاق صالح بن إسحاق
جرير بن عطية (الشاعر)
أبو الجراح العقيلي
الجزولي، عيسى بن عبد العزيز
جعفر بن يحيى البرمكي
الجلودي (من رواة صحيح مسلم)
ابن جندي، أبو الفتح عثمان
أبو جهل بن هشام
الجوهري، إسماعيل بن حماد

ح

حاتم الطائي
ابن الحاجب، عثمان بن عمر
أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد
حسان بن ثابت (الشاعر)
الحريري، القاسم بن علي
الحطيئة (الشاعر)
حمزة بن حبيب الزيات (القاريء)

ابن الحمام (الشاعر)
أبو حنيفة النعمان

خ

ابن خالويه، الحسين بن أحمد
ابن الخباز، أحمد بن الحسين
خداش بن زهير (الشاعر)
ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد
خلف الأحمر البصري
الخليل بن أحمد الفراهيدي
الخنساء، تماضر بنت عمرو
ابن خيرون، محمد بن عبد الملك بن الحسن
البيغادي

د

الداني، أبو عمرو
داود الظاهري
ابن درستويه، عبد الله بن جعفر
ابن دريد، محمد بن الحسن
ابن الدهان، سعيد بن المبارك

ر

الربيعي، علي بن عيسى بن الفرغ
الرماني، علي بن عيسى بن علي
رؤية بن العجاج (الراجز)

ز

أبو زبيد الطائي
ابن الزبير، عبد الله بن الزبير الأسدي
(الشاعر)
الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن
سهل النحوي
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق
الزمخشري، محمود بن عمر
زهير بن أبي سلمى

أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت

س

ساعدة بن جوية (الشاعر)

سحيم بن وثيل (الشاعر)

السخاوي، علم الدين علي بن محمد بن عبد
الصمد

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل

سعدان، أبو الفتح

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق

السوسي (القاريء)

سبيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر

السيرافي، الحسن بن عبد الله

ابن السيد البطلوسي، عبد الله بن محمد

ابن سيده، علي بن إسماعيل

ش

الشاطبي، القاسم بن فيرة

ابن الشجري، هبة الله بن علي

الشلوبين، عمر بن محمد الأشبيلي

شمر بن الحارث الطائي (الشاعر)

ص

ابن صقر (القاريء)

ط

الطائي، أبو زبيد

أبو طالب العدي، أحمد بن بكر بن محمد بن

بقية

الطبري، محمد بن جرير

طرفة بن العبد (الشاعر)

الطرماح بن حكيم (الشاعر)

طفيل الغنوي (الشاعر)

عاصم بن أبي النجود (الفاري ٤)
عائشة بنت أبي بكر (رض)
ابن عامر، عبد الله (الفاري ٤)
أبو العالية، الحسن بن مالك
العباس بن مرداس (الشاعر)
عبد الله بن أحمد السرخسي (أبو محمد)
عبد الله بن الزبير (رض)
عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إسحاق
الشجري الهروي (أبو الوقت)
ابن عبد البر، أبو بكر محمد بن عبد البر
اللقوي
عبد الدايم الكناني العسقلاني (أبو محمد)
عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي
عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي
(أبو الحسن)
عبد الغافر بن محمد الفارسي
أبو عبيد البكري
العجاج (الراجز)
عدي بن حاتم
ابن عصفور، علي بن مؤمن (١)
علي بن إبراهيم التنوخي
علي بن أبي طالب (رض)
عمر بن حمران الجعدي
عمر بن الخطاب (رض)
ابن عمرو، محمد بن محمد بن أبي علي
(أبو عبد الله الحلبي)
أبو عمرو الشيباني
أبو عمرو بن العلاء

(١) هذه المواضع هي التي ذكر فيها اسم ابن عصفور، أما المواضع التي قال فيها ابن النحاس: المصنف،

فغير مشمولة هنا .

ف

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد
الغفار
ابن فارس، أحمد بن الحسين
الفراء، يحيى بن زياد
الفرزدق (الشاعر)
فرعون
الفضل بن يحيى البرمكي

ق

القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري
القصري، أبو الطيب محمد بن طوس
القطامي (الشاعر)
قطرب، محمد بن المستنير
ابن القطاع، علي بن جعفر
ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيز
ابن قيس الرقيات، عبيد الله (الشاعر)

ك

كثير عزة (الشاعر)
الكسائي، علي بن حمزة
الكميت بن زيد (الشاعر)
ابن كيسان، محمد بن أحمد بن إبراهيم

ل

الليلي، أحمد بن يوسف

م

المازني، أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله
المبرد، محمد بن يزيد
المتنبي (الشاعر)

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى
محمد بن حمزة العرفي (أبو البركات)
محمد بن علي بن ياسر الأتصاري الجبالي
محمد بن الفضل الفراوي
محمد بن يوسف العزيزي (أبو عبد الله)
مسلم بن الحجاج القشيري (صاحب الصحيح)
ابن مسعود عبد الله (القاريء)
مطعم بن عدي
المعري، أبو العلاء (الشاعر)
ابن معد يكرّب (الشاعر)
ابن معط، يحيى بن معط بن عبد النور
الزواوي
المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار
(المقرئ)
موسى عليه السلام
الميداني، أحمد بن محمد بن أحمد

ن

النايعة الجعدي (الشاعر)
النايعة الذبياني (الشاعر)
النحاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن
إسماعيل
أبو الندي، محمد بن أحمد الغندجاني

هـ

الهذلي (أبو جندب)
هشام بن معاوية الضرير

و

الواحدي، علي بن أحمد
ابن ولاد، أحمد بن محمد

ي

يحيى بن خالد البرمكي

اليزيدي، يحيى بن المبارك

يونس بن حبيب

ابن يعيش، يعيش بن علي

أبو اليمن، زيد بن الحسين (تاج الدين الكندي)

(٩) فهرس الأعلام المترجم لهم في الحواشي

- الأبدي، علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني
الأحمر، علي بن الحسن الكوفي
الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي
الأخفش الكبير، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر
الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب
ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد
ابن باب شاذ، طاهر بن أحمد
ابن الباذش / البيذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف
ابن برهان، عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري
ابن بري، عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري
التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن (الخطيب)
ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار
الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن
الجرمي، أبو إسحاق صالح بن إسحاق
أبو الجراح العقيلي
الجزولي، عيسى بن عبد العزيز
ابن جني، أبو الفتح عثمان
الجوهري، إسماعيل بن حماد
ابن الحاجب، عثمان بن عمر
أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد
الحريري، القاسم بن علي
حمزة بن حبيب الزيات (القارئ)
ابن خالويه، الحسين بن أحمد الهمداني
ابن الخباز، أحمد بن الحسين بن أحمد
ابن خروف، علي بن محمد بن علي
ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد
خلف الأحمر البصري
الخليل بن أحمد الفراهيدي
ابن خليل، أبو الحجاج يوسف بن خليل بن قراجا

ابن خيرون، محمد بن عبد الملك بن الحسن البغدادي
داود الظاهري

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر

ابن دريد، محمد بن الحسن

ابن الدهان، سعيد بن المبارك

الربيعي، علي بن عيسى بن الفرّج

ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبد الله بن أحمد بن عبيد الله

رضي الدين القسطيني، أبو بكر بن عمر بن علي

الرماني، علي بن موسى بن علي

أبو زبيد الطائي، حرملة بن المنذر

ابن الزبير الأسدي، عبد الله (الشاعر)

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي

أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت

السخاوي، علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل

سعدان، أبو الفتاح

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق

السلفي، أحمد بن محمد الحرواني

السنجاري، برهان الدين الخضر بن الحسن

السوسي، صالح بن زياد بن عبد الله (القارئ)

السيرافي، الحسن بن عبد الله

ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد

ابن سيده، علي بن إسماعيل

الشاطبي، أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي

الشلوبين، عمر بن محمد الأشبيلي

الشواء، أبو المحاسن يوسف بن إسماعيل بن علي بن أحمد

ابن صقر (القارئ)

أبو طالب العبدي، أحمد بن بكر بن محمد بن بقة

ابن عامر، عبد الله (القارئ)

أبو العالية، الحسن بن مالك
 أبو عبد الله الإربلي، الحسين بن إبراهيم بن الحسين
 أبو عبد الله الفاسي، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن الفتوت
 ابن العديم، مجد الدين عبد الرحمن بن كمال الدين عمر
 علم الدين اللورقي، أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي
 ابن عمرون، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي علي الحلبي
 أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مرار الكوفي
 أبو عمرو بن العلاء
 عيسى بن عمر الثقفي
 الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
 ابن فارس، أحمد بن الحسين
 الفراء، يحيى بن زياد
 أبو القاسم بن راحة، عبد الله بن الحسين بن عبد الله
 القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم
 ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري
 القصري، أبو الطيب محمد بن طوس
 القلّوسي، أبو بكر محمد بن محمد بن إدريس بن مالك القضاعي
 قطرب، محمد بن المستنير
 ابن القطاع، علي بن جعفر السعدي
 ابن القفطي، مؤيد الدين إبراهيم بن يوسف الشهابي
 ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيز
 الكساني، علي بن حمزة
 الكمال الضرير، أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم
 ابن كيسان، محمد بن أحمد بن إبراهيم
 اللبلي، أحمد بن يوسف
 ابن اللثي، أبو المنجي عبد الله بن عمرو الحريمي القزاز
 المازني، أبو عثمان بكر بن محمد بن بقة
 ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله
 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد
 المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي
 ابن معط، يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي
 المهدي، أبو العباس أحمد بن عمار (المقري)

الميداني، أحمد بن محمد بن أحمد
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل
أبو الندى، محمد بن أحمد الغندجاني
هشام بن معاوية الضرير
الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد
ابن ولاد، أحمد بن محمد
يحيى بن خالد البرمكي
اليزيدي، يحيى بن المبارك
يونس بن حبيب الضبي
ابن يعيش، يعيش بن علي
ابو اليمن، زيد بن الحسين (تاج الدين الكندي)

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

(10) فهرس المذاهب والقبائل والمواضع

أهل الحجاز (حجازي، حجازية)

البصريون

البصريون

البصرة

بنو أسد

بنو تميم (تميمي، تميمية)

تهامة

الحجاز

طيء (قبيلة)

الكوفيون

الكرميين (١)

الكوفة

المشاركة

المغاربة

هذيل (قبيلة)

واسط (٢)

(١) ماء لبعض طيء

(٢) بلدة بين البصرة والكوفة .

(11) فهرس المصادر والمراجع (1)

- ١- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تح. محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٧٣ م .
- ٢- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، تح. كرنكو، بيروت، ١٩٣٦ م .
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح. مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي - القاهرة، ١٩٨٤ م .
- ٤- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تح . عبد المعين الملوح، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١ م .
- ٥- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، دار الكتب - القاهرة، ١٩٧٢ م .
- ٦- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تح. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات - الرياض، ١٩٨٦ م .
- ٧- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح . عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٢ م .
- ٨- اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي، تح . عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٦ م .
- ٩- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، الأعلام الشتنمري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٨١ م .
- ١٠- الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجّال، دار القلم - دمشق، ١٩٨٩ م .
- ١١- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، تح. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ - الرياض، ١٩٧٩ م .
- ١٢- إصلاح المنطق، يعقوب بن السكيت، تح . أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف - القاهرة، ١٩٥٦ م .
- ١٣- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح . أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت .
- ١٤- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تح . عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٥ م .
- ١٥- الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم الأتباري، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المطبوعات والنشر - الكويت، ١٩٦٠ م .
- ١٦- أعجب العجب في شرح لامية العرب، جار الله الزمخشري، تح . محمد إبراهيم حور، دمشق، ١٩٨٧ م .

- ١٧- الأعراب الرواة، عبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس - ليبيا، ١٩٨٢ م .
- ١٨- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تح . زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٧ م .
- ١٩- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٤ م .
- ٢٠- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، مصورة عن طبعة دار الكتب، مؤسسة جمال للطباعة والنشر - بيروت، ١٩٦٣ م .
- ٢١- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن أسد الفارقي، تح . سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٠ م .
- ٢٢- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، حيدر آباد - الدكن، ١٩٤٠ م .
- ٢٣- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي، تح . مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٨١ م .
- ٢٤- الإفتاح في القراءات السبع، أحمد بن علي بن الباذش، تح . عبد المجيد قذامش، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٣ هـ .
- ٢٥- الأمالي، أبو علي القائي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٨٠ م .
- ٢٦- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن الشجري، حيدر آباد - الدكن، ١٩٣٠ م .
- ٢٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي - القاهرة، ١٩٨٦ م .
- ٢٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا . ت .
- ٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، ١٩٦٧ م .
- ٣٠- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة للإعراب)، أبو علي الفارسي، تح . حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ١٩٨٧ م .
- ٣١- الإيضاح العسدي، أبو علي الفارسي، تح . حسن شانلي فرهود، مطبعة دار التأليف - مصر، ١٩٦٩ م .
- ٣٢- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، تح . موسى بناي العليي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٨٢ م .
- ٣٣- إيضاح المشكل من المقرب، ابن عصفور الأشبيلي، مخطوط مكتبة جامعة استانبول رقم ٦٣٣٥

- ٣٤- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٨١ م .
- ٣٥- برنامج الوادي آشي، محمد بن جابر الوادي آشي، تح . محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٨٢ م .
- ٣٦- بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى الضبي، دار الكتاب العربي - القاهرة، ٩٦٧١ م .
- ٣٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، البياي الحلبي - القاهرة، ١٩٦٤ م .
- ٣٨- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين الفيروزآبادي، تح . محمد المصري، وزارة الثقافة - دمشق، ١٩٧١ م .
- ٣٩- البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تح . فوزي عطوي، دار صعب - بيروت ١٩٦٨ م .
- ٤٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح . عبد الستار أحمد فراج وآخرين، الكويت، ١٩٦٥ م .
- ٤١- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، لا ت .
- ٤٢- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تح . عبد الحليم النجار وآخرين، دار المعارف - مصر، ١٩٧٤ م .
- ٤٣- تاريخ علماء الأندلس، عبد الله بن محمد بن الفرضي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م .
- ٤٤- التبصرة والتذكرة، عبد الله بن علي الصيمري، تح . فتحي علي الدين، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٢ م .
- ٤٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح . علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٧ م .
- ٤٦- التبيان في شرح الديوان، منسوب لأبي البقاء العكبري، تح . مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة - بيروت، ١٩٧٨ م .
- ٤٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح . عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٨٦ م .
- ٤٨- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلام الشنتمري، تح . زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٩٢ م .
- ٤٩- التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان الأندلسي، تح . نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٩٨٧ م .

- ٥٠- تذكرة النجاة، أبو حيان الأندلسي، تح . عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٦ م .
- ٥١- تفسير غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح . السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٨ م .
- ٥٢- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار الخير - دمشق، ١٩٩٠ م
- ٥٣- التمهيد، أبو عبد الله يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تح . مصطفى العلوي، ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ .
- ٥٤- التنبيهات، علي بن حمزة، تح. عبد العزيز الميمني، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٧ م .
- ٥٥- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، أبو عبد الله الحميدي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م .
- ٥٦- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح . علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٤ م .
- ٥٧- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تح . بدر الدين فهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٨٤ م .
- ٥٨- الحيوان، أبو عثمان الجاحظ، تح . عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٨ م
- ٥٩- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح . عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩ م .
- ٦٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح . محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثانية .
- ٦١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد المحبي، لا . م . لا . ت
- ٦٢- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر - القاهرة، ١٩٧٥ م .
- ٦٣- الدليل الشافي على المنهل الصافي، جمال الدين بن تغري بردي، تح . فؤاد محمد شلتوت، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٧٩ م .
- ٦٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تح . محمد الأحمد أبو النور، دار التراث - القاهرة، ١٩٧٢ م .
- ٦٥- ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تح . أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٩٧٤ م .
- ٦٦- ديوان أبي تمام، شرح شاهين عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٧ م .
- ٦٧- ديوان أبي نواس، شرح حلي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٧ م .

- بيروت، لا . ت .
- ٦٩- ديوان امرئ القيس، شرح محمد بن إبراهيم الحضرمي، تح . أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمار - الأردن، ١٩٩١ م .
- ٧٠- ديوان أوس بن حجر، شرح محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، ١٩٧٩ م
- ٧١- ديوان البحتري، شرح يوسف الشيخ محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٧ م
- ٧٢- ديوان جرير، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٦ م
- ٧٣- ديوان حسان بن ثابت الأتصاري، دار صادر - بيروت، لا . ت .
- ٧٤- ديوان الحماسة، شرح التبريزي، دار القلم - بيروت، الطبعة الأولى .
- ٧٥- ديوان الخنساء، دار التراث - بيروت، ١٩٦٨ م .
- ٧٦- ديوان ذي الرمة، شرح سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة - بيروت، لا . ت .
- ٧٧- ديوان ذي الرمة، تح . واضح الصمد، دار الجيل - بيروت، ١٩٩٧ م .
- ٧٨- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي العباس ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٦٤ م .
- ٧٩- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح . عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت، لا . ت .
- ٨٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تح . علي مكي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لا . ت .
- ٨١- ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٧ م .
- ٨٢- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرح إبراهيم جزيني، دار القاموس الحديث - بيروت لا . ت .
- ٨٣- ديوان المتنبي، شرح مصطفى سببتي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٦ م .
- ٨٤- ذيل الأمالي والنوادر، أبو علي الفالي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٨٠ م
- ٨٥- الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب البغدادي، تح . هنري لاووست، وسامي الدهان دمشق، ١٩٥١ م .
- ٨٦- رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، تح . علي شلق، دار القلم - بيروت، ١٩٧٥ م .
- ٨٧- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح، شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، لا . ت .
- ٨٨- السيرة النبوية، ابن هشام، تح . مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لا . ت .
- ٨٩- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٨ م .

- ٩٠- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، لا . ت .
- ٩١- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تح . زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة - النجف، ١٩٧٤ م .
- ٩٢- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تح . محمد علي سلطاني مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٧٦ م .
- ٩٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، ١٩٦٤ م .
- ٩٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، البابي الحلبي - القاهرة، لا . ت .
- ٩٥- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار الفكر - بيروت، لا . ت .
- ٩٦- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشيلي، تح . صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠، ١٩٨٢ م .
- ٩٧- شرح ديوان امرئ القيس، أبو جعفر النحاس، تح . عمر الفجاوي، وزارة الثقافة - الأردن، ٢٠٠٢ م .
- ٩٨- شرح الشافية، رضي الدين الاستربادي، تح . محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥ م .
- ٩٩- شرح شواهد الشافية، عبد القادر البغدادي، تح . محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥ م . (الجزء الرابع من شرح شافية ابن الحاجب)
- ١٠٠- شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)، محب الدين أفندي دار المعرفة - بيروت، لا . ت . (متضمن في الجزء الرابع من الكشاف)
- ١٠١- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة - بيروت، لا . ت .
- ١٠٢- شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي، تح . مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد، ١٩٨٨ م .
- ١٠٣- شرح الفصيح في اللغة، أبو منصور بن الجبان، تح . عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٩١ م .
- ١٠٤- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح . عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٩ م .
- ١٠٥- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيـش، عالم الكتب - بيروت، لا . ت .
- ١٠٦- شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين بن يعيـش، تح . فخر الدين قباوة المكتبة العربية - حلب، ١٩٧٣ م .
- ١٠٧- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، دار الحرية - بغداد، ١٩٧٤ م .

- ١٠٨- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسلي، تح . عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ١٩٨٦ م .
- ١٠٩- شرح للمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، تح . هادي نهر بغداد، ١٩٧٧ م .
- ١١٠- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح . أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٧٩ م .
- ١١١- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تح . قاسم الشماعي الرفاعي، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، لا . ت .
- ١١٢- صحيح مسلم بشرح النووي، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٣٠ م .
- ١١٣- الصلة، خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م .
- ١١٤- ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تح . إبراهيم محمد، بيروت، ١٩٨٠ م .
- ١١٥- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية بالأوفست .
- ١١٦- طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي، تح . علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ١٩٧٦ م .
- ١١٧- طبقات النحاة واللغويين - قسم المحمدين، تقي الدين بن قاضي شهبة، تح . محسن غياض - مطبعة النعمان - النجف، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م .
- ١١٨- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣ م .
- ١١٩- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، تح . أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٩٦٥ م .
- ١٢٠- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح . مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد - بغداد، ١٩٨١ - ١٩٨٥ م .
- ١٢١- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، تح . برجستر أسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٠ م .
- ١٢٢- غريب الحديث، أبو عبد الله القاسم بن سلام الهروي، تح . محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٧٦ م .
- ١٢٣- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥ م .
- ١٢٤- فرحة الأديب، أبو محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تح . محمد علي سلطاني دار النبراس - دمشق، ١٩٨١ م .

- ١٢٥- الفرق بين الحروف الخمسة، ابن السيد البطليوسي، تح . عبد الله الناصير، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٨٤ م .
- ١٢٦- الفسر (ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي الفتح عثمان بن جني)، تح . صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٨٨ م .
- ١٢٧- فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي، تح . إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٩٧٣ م .
- ١٢٨- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نورالدين عبد الرحمن الجامي، تح . أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد، ١٩٨٣ م .
- ١٢٩- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح . محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، ١٩٦٣ م .
- ١٣٠- الكافية في النحو، ابن الحاجب النحوي، دار الكتب العلمية - بيروت، لا . ت
- ١٣١- الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، لا . ت .
- ١٣٢- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، مؤسسة المعارف - بيروت، لا . ت .
- ١٣٣- الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح . عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٧٧ م .
- ١٣٤- الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، طبعة بولاق، ١٨٩٨ - ١٩٠٠ م .
- ١٣٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري دار المعرفة - بيروت، لا . ت .
- ١٣٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى - بيروت بالأوفست عن طبعة استانبول سنة ١٩٥١ م .
- ١٣٧- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح . مازن المبارك، المطبعة الهاشمية - دمشق، ١٩٦٩ م .
- ١٣٨- لباب الإعراب، محمد بن أحمد الإسفراييني، تح . بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي - الرياض، ١٩٨٤ م .
- ١٣٩- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار صادر - بيروت، لا . ت .
- ١٤٠- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح . فانز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، لا . ت .
- ١٤١- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح . فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨١ م .

- ١٤٢- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تح . عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية .
- ١٤٣- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تح . عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢ م .
- ١٤٤- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد الميداني، تح . نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٨ م .
- ١٤٥- مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧ هـ
- ١٤٦- المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث، محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصفهاني، تح . عبد الكريم الغياوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ١٩٨٦ م .
- ١٤٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح. علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٩٦٦
- ١٤٨- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده، تح . مصطفى السقا وحسين نصار، الباي الحلبي - القاهرة، ١٩٥٨ م .
- ١٤٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تح . برجستر أسر، دار الهجرة، لا . م، لا . ت .
- ١٥٠- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح . طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٨ م .
- ١٥١- مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي المعروف بأبي الطيب اللغوي، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٤ م .
- ١٥٢- المزهـر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح . محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر - بيروت، لا . ت .
- ١٥٣- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تح . إسماعيل أحمد عمارة، الجامعة الأردنية - عمان، ١٩٨١ م .
- ١٥٤- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تح . علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٦ م .
- ١٥٥- مسائل نحو مفردة، أبو البقاء العكبري، مخطوطة الظاهرية، مجموع رقم (١٤٤٧) .
- ١٥٦- المستقصى في أمثال العرب، جار الله الزمخشري، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٧
- ١٥٧- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٨ م .

- ١٥٨- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تح . أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٠ م .
- ١٥٩- معجم الأدياء، ياقوت الحموي، تح . مرجليوث، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تصوير عن طبعة سنة ١٩٣٦ م .
- ١٦٠- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ١٩٧٧ م .
- ١٦١- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - مصر، ١٩٧٢ م .
- ١٦٢- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تح . مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٣ م .
- ١٦٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، تح . محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة - القاهرة، الطبعة الأولى .
- ١٦٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح . مازن المبارك وآخرين، دار الفكر - بيروت، ١٩٧٩ م .
- ١٦٥- المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية .
- ١٦٦- المفضليات، المفضل الضبي، تح . أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، الطبعة السادسة .
- ١٦٧- مقامات الحريري، القاسم بن علي الحريري، دار صادر - بيروت، لا . ت .
- ١٦٨- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تح . عبد السلام هارون، البابي الحلبي - القاهرة، ١٩٦٩ م .
- ١٦٩- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح . كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد، ١٩٨٢ م .
- ١٧٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح . محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب - بيروت، لا . ت .
- ١٧١- المقرب، ابن عصفور الأنشيلي، تح . أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧١ م .
- ١٧٢- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن مفلح، تح . عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، ١٩٩٠ م .
- ١٧٣- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد، تح . محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٢ م .
- ١٧٤- المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري)، أبو الفتح عثمان بن جني، تح . إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي - القاهرة، ١٩٥٤ م .

- ١٧٥- الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، تح . محمد فؤاد عبد الباقي، دار التراث العربي - مصر، لا . ت .
- ١٧٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري تح . إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ١٩٨٥ م .
- ١٧٧- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، تح . علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي - بيروت، لا . ت .
- ١٧٨- نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح . أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية - مصر، ١٩١١ م .
- ١٧٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري تح . محمود محمد الطناجي وظاهر أحمد الزاوي، أنصار السنة المحمدية - باكستان، لا . ت .
- ١٨٠- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح . محمد عبد القادر أحمد، بيروت، ١٩٨١
- ١٨١- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى - بيروت، بالأوفست عن طبعة استانبول سنة ١٩٥١ م .
- ١٨٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح . عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ١٩٧٥ م .
- ١٨٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن خلكان، تح . إحسان عباس دار صادر - بيروت، ١٩٧٨ م .

٥	تقديم
٧	القسم الأول : المؤلف و الكتاب
٩	أ - المؤلف
٢٩	ب - الكتاب
٣٤	ج - منهج التحقيق
٣٦	د - نماذج من المخطوطة
٤٩	القسم الثاني: التحقيق
٥١	شرح خطبة المقرب
٥٥	باب تبیین الكلام وأجزائه
٦٥	باب الإعراب
٧٢	باب معرفة علامات الإعراب
٧٨	باب الفاعل
٩٥	باب الموصولات
١١٥	باب نعم وبنس
١٢٠	باب حبذا
١٢٢	باب التعجب
١٣١	باب ما لم يسم فاعله
١٤٢	باب المبتدأ والخبر
١٨٢	باب الاشتغال
١٩٧	باب كان وأخواتها
٢٠٤	باب أفعال المقاربة
٢٠٧	باب ما ولا ولات
٢١٧	باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
٢٢٩	باب المفعول به
٢٣٠	باب الأفعال المتعدية
٢٣٧	باب اسم الفاعل

٢٤١	باب المصدر العامل عمل الفعل
٢٤٣	باب أسماء الأفعال
٢٤٦	باب الإغراء
٢٤٧	باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به
٢٥٠	باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم
٢٥٩	باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم
٢٥٩	باب التمييز
٢٦٢	باب المفعول معه
٢٦٣	باب المفعول من أجله
٢٦٤	باب الاستثناء
٢٧٢	باب النداء
٢٨٧	باب لا
٢٩٢	باب حروف الخفض
٣٠٣	باب القسم
٣٠٨	باب الإضافة
٣٢٥	باب النعت
٣٤٢	باب عطف النسق
٣٦٤	باب التوكيد
٣٧٢	باب البدل
٣٧٩	باب عطف البيان
٣٨٢	باب الإعمال
٤١٩	باب ذكر الرفع للفعل المضارع
٤٢٢	باب ذكر نواصب الأفعال
٤٣٩	باب ذكر جوازم الفعل المضارع
٤٥٠	باب ما جرى من الأسماء إلى آخر الترجمة
٥٢٧	ذكر النوع الثاني من الأحكام التركيبية
٥٢٧	باب البناء

٥٤٥	باب الحكاية
٥٦٥	باب ذكر حروف اللسان في الإدغام
٥٧٢	باب التقاء الساكنين من كلمتين
٥٧٨	باب أحكام الهمزة
٥٨٣	باب الوقف
٥٨٨	باب التثنية
٥٩٣	باب النسب
٥٩٦	باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث
٥٩٧	باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة
٦٠١	باب التصغير
٦٠٣	الفهارس العامة:
٦٠٥	(١) فهرس القرآن الكريم
٦١١	(٢) فهرس الحديث والآثر
٦١٢	(٣) فهرس الأقوال والأمثال
٦١٤	(٤) فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن
٦١٧	(٥) فهرس الأشعار
٦٢٥	(٦) فهرس أجزاء الأبيات
٦٢٨	(٧) فهرس الأرجاز
٦٣٠	(٨) فهرس الأعلام
٦٣٨	(٩) فهرس الأعلام المترجم لهم في الحواشي
٦٤٢	(١٠) فهرس المذاهب والقبايل والمواضع
٦٤٣	(١١) فهرس المصادر والمراجع
٦٥٤	(١٢) فهرس الموضوعات

المحقق في سطور



- ❖ من مواليد الفالوجة / فلسطين عام ١٩٤٣ م .
- ❖ هاجر من فلسطين عام ١٩٤٨ إلى الكرامة .
- ❖ أتم دراسته الثانوية في مدرسة عقبة جبر الثانوية عام ١٩٦٤ م .
- ❖ حصل على شهادة دار المعلمين من مركز تدريب المعلمين في رام الله عام ١٩٦٦ م .
- ❖ حصل على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها عام ١٩٧٥ م .
- ❖ حصل على شهادة الماجستير في النحو العربي عام ١٩٨٢ م .
- ❖ حصل على شهادة الدكتوراه في النحو والصرف عام ١٩٨٩ م .
- ❖ حصل على شهادة دكتوراه الدولة في الآداب عام ١٩٩٥ م .
- ❖ عمل مدرساً ومدير مدرسة في مدارس وكالة الغوث الدولية .
- ❖ عمل مشرفاً للغة العربية في وكالة الغوث الدولية .
- ❖ عمل استاذاً مساعداً في كلية العلوم التربوية التابعة لوكالة الغوث الدولية .
- ❖ عمل خبيراً تربوياً في الرئاسة العامة لوكالة الغوث الدولية .

منشورات وزارة الثقافة: سلسلة كتاب الشهر

- ١- دراسات في تاريخ الأردن الحديث
- ٢- روكس بن زائد العزيمي
- ٣- عدي بن الرقاع العاملي: حياته وشعره
- ٤- أدب الأطفال في الأردن
- ٥- معجم أسماء الأدوات واللوازم في التراث العربي
- ٦- حسني فريز شاعراً وأديباً
- ٧- الفن التشكيلي الأردني
- ٨- الحركة الشعرية النسوية في فلسطين والأردن
- ٩- في تحليل المفاهيم
- ١٠- نظرية التشكيل الاستعاري في البلاغة والنقد
- ١١- محمود سيف الدين الإيراني: سيرته وأدبه
- ١٢- الرسالة والصورة: قضايا معاصرة في الإعلام
- ١٣- فضاءات سينمائية
- ١٤- رسائل إلى ولدي "خالد"
- ١٥- خصوصية الإبداع النسوي
- ١٦- الشعر في الأردن
- ١٧- ترجمة الكاتب في آداب الصحاح
- ١٨- الثباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية
- ١٩- THE JORDANIAN NOVEL
- ٢٠- NOVELS AND NOVELITES FROM JORDAN
- ٢١- قضايا النهضة والتنوير
- ٢٢- القوس والوتر
- ٢٣- القصة القصيرة في فلسطين والأردن
- ٢٤- شرح ديوان امرئ القيس لأبي جعفر النحاس
- ٢٥- أبو هلال العسكري ناقداً
- ٢٦- اللغة نشأتها وتطورها في الفكر والاستعمال
- ٢٧- الأمواج: صفحات من رحلة الحياة
- ٢٨- مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير (ما بعد العولمة)
- ٢٩- الأدب في الصحافة الأردنية
- ٣٠- عيس الناعوري: شطحات مع الآداب الأجنبية
- ٣١- أفئدة الراوي: دراسات في الخطاب الروائي العربي
- ٣٢- المجموعات القصصية السبع
- ٣٣- في تحليل المفاهيم (٢)
- ٣٤- الفضاء الروائي: الرواية في الأردن نموذجاً
- ٣٥- الأردن في موروث الجغرافيين والرحالة العرب
- ٣٦- قراءات: مقالات ونصوص ثقافية
- د. سليمان الموسى
- د. عبد الله رشيد
- تحسين محمد الصلاح
- أحمد المصلح
- نايف النوايسة
- عبد الله مسلم الكساسبة
- وزارة الثقافة
- د. أسامة شهاب
- د. أنور الزعبي
- د. نواف قوقزة
- وزارة الثقافة
- فاروق جرار
- يوسف يوسف
- يعقوب العودات
- وزارة الثقافة
- وزارة الثقافة
- علي ذيب زايد
- د. وليد العناني
- فهد سلامة
- نزيه أبو نضال
- مجموعة باحثين
- د. حسين جمعة
- د. محمد عبيد الله
- د. عمر الفجاوي
- أمل المشايخ
- حسن سعيد الكرمي
- عبد المنعم الرفاعي
- حسن العايد
- د. شكري حجي
- تيسير النجار
- د. إبراهيم خليل
- محمود الريموي
- د. أنور الوعبي
- د. عبد الرحيم مرashedة
- المهدي عبد الروايضة
- د. زياد الزعبي

- ٢٧- الانجاهات النقدية عند شراح ديوان المتنبي القدماء
- ٣٨- المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)
- ٣٩- شعر الملك عبد الله الأول بن الحسين (جزءان)
- ٤٠- الصحافة في شرقي الأردن
- ٤١- المحاولات التمثيلية في فلسطين وفي الأردن
- ٤٢- أوراق بيضاء: الكتاب الأول من تاريخ المسرح الأردني
- ٤٣- هامش النص الشعري
- ٤٤- محمود درويش شاعر المرايا المتحولة
- ٤٥- حركة التعريب في الأردن
- ٤٦- إحسان عباس بين التراث والنقد الأدبي
- ٤٧- الرواية في الأردن: فضاءات ومرتكزات
- ٤٨- سداسية الأيام الستة: الرؤية والدلالة والبنية الفنية
- ٤٩- السجل المصور للتراث الشعبي الكركي
- ٥٠- الشوبك: الأرض والإنسان
- ٥١- أوهام معاصرة: دراسة نقدية في مصنفات الشعر العربي المعاصر
- ٥٢- غالب هلسا وبلوغرافيا مصادره الكتابية
- ٥٣- الصورة الفنية في شعر الشتماخ
- ٥٤- عزلة الفراغ: فنون تشكيلية
- ٥٥- الأعمال الكاملة: نديم الملاح (ثلاثة أجزاء)
- ٥٦- شاشات العتمة.. شاشات النور
- ٥٧- عروش الروح
- ٥٨- خفايا ما بعد الحداثة ودور الكسندر كوجيف فيها: شادية دروري
- ٥٩- البليوغرافيا الأردنية الفلسطينية في القرن العشرين (١٩٧٨-١٩٠٠ (جزءان)
- ٦٠- الإعلام والمجتمع: دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي
- ٦١- تشكيل السياسات الثقافية
- ٦٢- الأعمال الروائية (أربع روايات)
- ٦٣- تعريب الألفاظ والمصطلحات
- ٦٤- الثقافة والتنمية
- ٦٥- استلهام التاريخ في المسرح الأردني
- ٦٦- مصارع العشاق لجعفر السراج
- ٦٧- قاموس العادات واللهجات والأوبد الأردنية (ثلاثة أجزاء)
- ٦٨- التراث الشعبي الأردني
- ٦٩- المدينة في الشعر العربي الحديث
- ٧٠- كراسات في السينما العالمية
- ٧١- القلق في الثقافة
- د. عدنان عبيدات
- د. يوسف الحشكي
- خلف إبراهيم النوافلة
- شفيق عبيدات
- د. عبد الرحمن ياغي
- عادل لافي
- عز الدين المناصرة
- د. علي الشرع
- عبد الرؤوف خرويش
- د. عباس عبد الحلیم عباس
- د. نبيل حداد
- د. حسني محمود
- فراس دميثان المجالي
- محمد إسماعيل الرواشدة
- إبراهيم السامرائي
- نزيه أبو نضال
- محمد علي ذياب
- محمد العامري
- زياد أبو لبن/ سمير اليوسف
- ناجح حسن
- رابطة الكتاب الأردنيين
- ترجمة: د. موسى الحالول
- محمود الأخرس
- د. عصام الموسى
- مجموعة باحثين
- جمال ناجي
- د. سميح أبو مغلي
- وزارة الثقافة
- محمود إسماعيل بدر
- د. بسمة الدجاتي
- روكس بن زائد العزيزي
- وزارة الثقافة
- عبد الله رضوان
- حسن الدباس
- محمد سعيد الجنيدى

- ٧٢- شعر المرأة في الأردن
٧٣- ذكوة المدينة (الجزء الثاني)
٧٤- عمان في عيون المثقفين
٧٥- Islam and Contemporary Issues
٧٦- خليل السماكيني: حياته مواقف وأثاره
٧٧- تعريف الألفاظ والمصطلحات
٧٨- رحلات في الديار المقدسة (جزءان)
٧٩- التقنيات العلمية لفن الخزف
٨٠- ملحمة يفغيني أوينغين للكسندر بوشكين
٨١- لواء البتراء: الأرض والإنسان
٨٢- الباراسايكولوجي- الإدراك المتفوق
٨٣- السرد الغرائبي والعجائبي في الرواية والقصة القصيرة في الأردن
٨٤- الحسين بن علي ملكاً في المنفى
٨٥- الكرك عبر العصور: تاريخ الكرك القديم
٨٦- الكرك عبر العصور: تاريخ الكرك في العصور الإسلامية
٨٧- الكرك عبر العصور: تاريخ الكرك الحديث
٨٨- أطباء من التاريخ: الأسرار وتقويم الأدلة
٨٩- سيكولوجية المرأة العاملة الأردنية
٩٠- أعمال المساحة في شرق الأردن
٩١- التعليقة على المقرب
- باسم الخطايبه
محمد رفيع
رابطة الكتاب الأردنيين
عز الدين الخطيب التميمي
يوسف أيوب حداد
د. سميح أبو مغلي
فيصل أديب
د. علي حيدر
عبد الهادي الدهيسات
محمود محمد النوافلة
د. كمال خليل النجار
سناء الشعلان
بكر خازر المجالي
د. جمعة محمود كريم
د. أحمد عبد الله الحسني
د. محمد سالم الطراونة
د. محمود الزعبي
د. حنان جميل هلسا
أحمد عويدي العبادي
د. جميل عويضة

